

من رد الله به خيرا يفقهه في الدين

الجزء الرابع

من

شرح السير الكبير

للامام شمس الائمة محمد بن احمد بن ابي سهل الرخسى الفقيه
الحنفي المتوفى سنة (٤٨٣) هجرية كان اماما علامة حجة
متكلما مناظرا اصوليا مجتهدا عده ابن كمال باشا من المجتهدين

في المسائل * وفيه مسائل كثيرة و فوائد حديثة

غزيرة * وفي كشف الظنون (السير الكبير

والصغير) في الفقه للامام الهمام محمد بن

الحسن الشيباني صاحب الامام

الاعظم ابي حنيفة رضى الله

تعالى عنهما وهو آخر

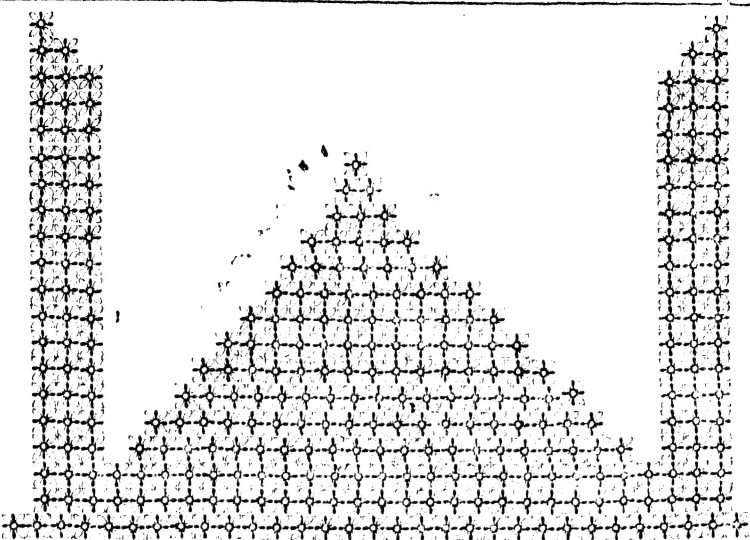
مصنفاته في

الفقه *

الطبعة الاولى

مطبعة دائرة المعارف النظامية في حيدرآباد الهند الجنوبي

* صاهم الله العلي القوي *



بسم الله الرحمن الرحيم

باب الموادة

(قال ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه لا ينبغي موادة اهل الشرك اذا كان بالمسلمين عليهم قوة) لان فيه ترك القتال المأمور به او تأخيره وذلك مما لا ينبغي للمير ان يفعله من غير حاجة قال الله تعالى ولا تنهوا ولا تمنحوا واتم الاعلون ان كنتم مومنين (وان لم يكن بالمسلمين قوة عليهم فلا بأس بالموادة) لان الموادة خير للمسلمين في هذه الحالة وقد قال عز وجل وان جنحو الي السلم فاجنح لهما الآية ولان هذا من تدبير القتال فان على المقاتل ان يحفظ قوة نفسه ولا يطمع بالملو والغلبة اذا تمكن من ذلك (الارى) ان الصغير يعص اللبن ما لم ينبت اسنانه ثم يضع اللحم مدببات الاسنان فبهذا يتبين ان النظر في الموادة عند ضعف حال المسلمين وفي الامتناع منها والاشتغال بالقتال عند قوة المسلمين واستدل على جواز الموادة لمباشرة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك والمسلمين بعده الى يومنا هذا (افه قال محمد بن كعب القرظي لما قدم رسول الله

باب الموادة

صلى الله عليه وآله وسلم المدينة وادعته يهودها كلها وكتب بينه وبينها كتابا
والحق كل قوم بحلفائهم وكان فيما شرط عليهم ان لا يظاهروا عليه عدوانا
قدم المدينة بمدة وقمة بدرغت يهود وقطعت ما كان بينها وبين رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم من العهد فارسل اليهم خيمهم وقال يا معشر يهود اسلموا واسلموا
فوالله انكم تعلمون اني رسول الله وفي رواية اسلموا قبل ان يوقع الله تعالى
بينكم مثل وقمة قريش بدر* فصار هذا اصلا لجواز الموادة عند ضعف حال
المسلمين والا فدام على المقالة عند قوتهم فاذا وادعهم واخذ منهم على ذلك
جعله فلا بأس به لانه لما جاز ان يوادعهم بغير شيء ياخذهم منهم فالموادة بمال
ياخذهم منهم اجوز وذلك المال بمنزلة الخراج لا يخمس ولكن يضعه موضع
الخراج لانه مال اهل الحرب حصل في ايدي المسلمين لا با نجاف الخيل
والركاب فلا يكون من الغنيمة في شيء كما اشار الله تعالى بقوله فما وجفتم
عليه من خيل ولا ركاب الآية ولا بأس في هذه الحالة بموادة المرتدين الذين
غلبوا على دارهم لانه لا قوة للمسلمين على قتالهم فكانت الموادة خيرا لهم
ولكن يكره اخذ الجمل منهم على الموادة بخلاف اهل الحرب* لان
ما يؤخذ من الموادة من المال بمنزلة الخراج ولا يجوز اخذ الخراج من
المرتدين بمقدار الذمة فكذلك بالموادة بخلاف اهل الحرب*

(وان اخذ الامام ذلك منهم لم يرد عليهم) لانه لا امان لهم من المسلمين في
نفوسهم ولا في اموالهم وبعد ما غلبوا على دارهم فقد صارت دارهم دار الحرب
حتى اذا وقع الظهور عليهم يكون مالهم غنيمة للمسلمين (فكذلك ما يؤخذ
منهم بالموادة يكون سالما للمسلمين لا يرد عليهم وان اسلموا* وكذلك لا بأس
بموادة اهل البغي لما بينا والحاجة الى الموادة في هذا الفصل اظهر) لانهم ربما

اصل جواز الموادة عند ضعف حال المسلمين

يتأملون فيتوبون ويرجعون ولا ينبغي ان يؤخذ منهم على ذلك جمل لانهم قوم مسلمون لا يجوز اخذ الخراج من رؤسهم والمال المأخوذ بالموادعة بهذه الصفة فان اخذوه رده عليهم اذا وضعت الحرب اوزارها) لانهم مسلمون لو اصاب منهم مال بالقتال وجب رده عليهم بعدما وضعت الحرب اوزارها فكذلك اذا اصاب منهم مال بالموادعة (واذا خاف المسلمون المشركين قطبوا موادعتهم فاني المشركون ان يوادعوه حتى يعطيهم المسلمون على ذلك مالا فلا بأس بذلك عند تحقق الضرورة لانهم لو لم يفعلوا وليس بهم قوة دفع المشركين ظهوروا على النفوس والاموال جميعا فافهم بهذه الموادعة بمجملون اموالهم دون انفسهم وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لبعض اصحابه اجعل مالك دون نفسك ونفسك دون دينك وحذيفة بن اليمان رضي الله تعالى عنه كان يداوى رجلا فقيل له انك منافق فقل لا واكنى اشترى ديني بعهده ببعض مخافة ان يذهب كله فقي هذا بيان انه لا بأس بالمهادنة ولا بأس بدفع بعض المال على سبيل الدفع عن البعض اذا خاف ذهاب السكلي فاما اذا كان بالمسلمين قوة عليهم فانه لا يجوز الرادعة بهذه الصفة) لان فيها التزام الرية والتزام الذل وليس للمؤمن ان يذل نفسه وقد اعزه الله تعالى ثم استدل عليه بقصة الاحزاب (فانه حصر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واصحابه رضي الله تعالى عنهم يومئذ بضع عشرة ليلة حتى خالص الى كل امرئ منهم الكرب وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اللهم اني اشكك عهدك ووعدك اللهم انك انت نشأ لا تعبدوا بلغ من حالهم ما قال الله تعالى واذا غابت الابصار وابلت القلوب الخنا جرو وتظنون بالله الظنونا ثم ارسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى عيينة بن حصن في رواية ارايت لو جعلت

الاباس بدفع بعض المال على سبيل الدفع عن البعض اذا خاف ذهاب السكلي

قصة غزوة الاحزاب واشتداد الحال على المسلمين

لك ثلاث ثمار الانصار ا ترجع عن ملك من غطفان ونجد
فقال ان جعلت لي الشطر فملت *

(وفي رواية ارسل عيينة الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم تعطينا عمر المدينة
هذه السنة و ترجع عنك ونحلي بينك وبين قومك فتقاتلهم فقال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم لا قال فنصف النمر فقال نعم ثم ارسل رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم الى سعد بن معاذ وسعد بن عباد وهما سيدا الحيين
فاستشارهما وقد حضر عيينة وقال اكتب بيننا كتابا فادعنا رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم بصحيفة ودواة ليكتب بينهم فقما لا يارسول الله اوحى اليك
في هذا فقال لا ولكني رايت العرب قد مر متاكم عن قوس واحد فقلت
اردع عنكم فقال لا يارسول الله والله انهم كانوا لياكلون العلهز (١) في الجاهلية
من الجهد وما طعموا منا قط ان ياخذوا تمره لا بشرى او قرى خين
ايدنا الله تعالى بك واكرمنا وهذا بابك نعطي الدية لا نعطيهم الا السيف
فشق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصحيفة وقال اذهبوا لا نعطيكم
الا السيف وا قبل اسيد بن الحضير وعيينة عند النبي صلى الله عليه وآله
وسلم ما دارجليه فقال يا عيينة الحرس اقبض رجلك اعد رجلك بين
يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والله لو لارسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم لا تقذن خصيتيك بالرمح متى طمعت هذا منا * ففى هذا
الحديث بيان ان عند الضعف لا بأس بهذه المواقعة فقد رغب فيها رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم حين احس بالمسلمين ضعفا وعند القوة لا يجوز هذه
المواقعة فانه لما قالت الانصار ما قالت علم رسول الله عليه وآله وسلم منهم
(١) هو دم يخالطه نوره وابل الابل ثم يشووه بالنار ويأكلونه في سنة المجاعة ١٢ مجمع

القوة فشق الصحيفة) وفيه دليل ان فيه معنى الاستدلال ولا جله كرهت
الا انصار دفع بهض النار والاستدلال لا يجوز ان يرضى به المسلمون الا عند
تحقق الضرورة *

﴿ قال ﴾ (واذا وادع الامام اهل دار الحرب فخرج رجل من اهل تلك الدار
فقطع الطريق في دار الاسلام واخاف السبيل فاخذته المسلمون فليس هذا
بنقض منه للعهد) لان اهل تلك الدار في امان من المسلمين تلك المواقعة
(الآرى) ان من دخل منهم دار الاسلام تلك المواقعة كان آمنا لا تعرض له
فالمستامن في دارنا مثل هذا الصنيع لا يكون ناقضا للعهد كما لا يكون به الذي
ناقض للعهد وكما لا يكون المسلم به ناقضا لآيمانه وهذا لا منعة له فلا يكون مجاهرا
بما يصنع لكونه غير متمتع من المسلمين في دار الاسلام وانما يكون نقض العهد
عند المجاهرة بالقتال (وكذلك المدد منهم اذا فعلوا ذلك ولم يكونوا اهل منعة
فهذا والواحد سواء) لان هؤلاء غير متمتعين واصحابهم يصنع هؤلاء
غير راضين *

(فان كانوا اهل منعة فعلموا ذلك في دار الاسلام عناية بغير امر من ملكهم
واهل مملكته فهو لا مناقضون للعهد) لانه ليس فائدة العهد الا ترك القتال فاذا
جاهر وبالقـتال متقرر بنقضهم كانوا ناقضين بما شرعهم ضد ما هو موجب
للمواقعة) فاما الملك واهل مملكته فهم على موادعتهم) لانهم ما باشر واسبب
بنقضها ولا رضوا بصنيع هؤلاء فلا يواخذون بذنب غيرهم *

(وان كانوا اخرجوا باذن ملكهم فقد نقضوا جميعا العهد فلا بأس بقتلهم
وسبيهم حيثما وجدوا) لان قتلهم باذن الملك كعمل الملك بنفسه واهل
المملكة تبع للملك في المواقعة والمقاتلة لا تقياهم له ورضاهم بكونه رؤسهم

فاذا صار هو نأقضا للمهد صار اهل المملكة ناقضين للمهد تبعاً له سواء علموا
بما صنع ملكهم او لم يعلموا الا رجل خرج الى دارنا قبل اذن ملكهم في الذي اذن فيه
فان ذلك الرجل قد حصل آمناً فيبقى آمناً ما لم يعد الى منعه (وان كانت الجماعة
التي خرجت الى القتال خرجت بعلم ملكهم فلم ينههم ولم يخبر المسلمين بامرهم
فهذا الاول سواء) لانهم حشمة ينقادون له والسفيه اذا لم ينه مأمور ولانه
كان الواجب عليه بحكم الموادة منهم ان قدر على ذلك او اخبار المسلمين
بامرهم ان لم يقدر على ذلك فاذا ترك ما هو مستحق عليه بتلك الموادة كان
ذلك بمنزلة امره اياهم بالقتال *

قال * (ولو بدا للامام بعد الموادة ان القتال خير فبعث الى ملكهم ينبذ اليه فقد
صار ذلك نقضاً) لانه ليس على الامام في الحرز عن العدو فوق ما نبت به من النبت
الى ملكهم واخباره بانه قاصد الى قتالهم *

(والكن لا ينبغي للمسلمين ان يغيروا عليهم ولا على اطراف مملكتهم حتى يمضي
من الوقت مقدار ما بيعت المالك الى ذلك الموضع من ينذرهم) لاننا علم ان
ملكهم بعد ما وصل الخبر اليه لا يتمكن من اقبال ذلك الى اطراف مملكته
الا بعدة فلا يتم النبت في حقهم حتى تمضي تلك المدة *

(وبعد المضي لا بأس بالاغارة عليهم وان لم يعلم المسلمون ان الخبر انهم) لانه ليس
على المسلمين اعلامهم وانما عليهم اعلام ملكهم ثم على ملكهم اعلام اهل مملكته
فان لم يفعل هو ذلك فاما اتوا من قبل ملكهم لا من قبل المسلمين (ولكن ان علم
المسلمون يقيناً ان القوم لم يأتهم خبر فالمستحب لهم ان لا يغيروا عليهم حتى
يعلموهم) لان هذه شبهة بالخديعة وكما يحق على المسلمين التحرز عن الخديعة
يحق عليهم التحرز عما يشبه الخديعة * (وهذا بخلاف ما سبق مما يكون فيه

النقض من قبلهم اما مجندار سلوهم لقتال المسلمين او برسول ارسلوه الى امام المسلمين يبنذون اليه فان هناك لا بأس للمسلمين ان يغيروا على اطرافهم وان علموا ان الخبر لم يصل اليهم) لان هناك النقض جاء من قبلهم وكانوا اعلم به من المسلمين فقد كان على ملكهم ان لا يفعل ذلك حتى يخبر به اطراف مملكته بقول (فان احاط العلم لاهل ناحية من المسلمين بان ذلك الخبر لم يصل الى اهل ناحيتهم فليس ينبغي ان يقاتلوهم حتى يبنذوا اليهم وهذا على سبيل الاستحسان فاما الحكم انه لا بأس بالاغارة عليهم) لانه قد تم نقض العهد باصطناعه ملكهم ولا يعتبر الوقت هاهنا (بخلاف ما اذا كان النقض من قبل امام المسلمين) لان هناك الاعلام على امام المسلمين فيجب الامهال بقدر ما يتأني فيه الاعلام *

(واذا كان النقض من قبلهم قالا اعلام عليهم لا على المسلمين فاعلم يعتبر في ذلك حال الملك في الوجهين) لان الدار اعلم تكون دار حرب ودار ذمة ودار امان بالمنعمة وذلك اعلم يكون بسلطان الذي يحكم فيهم فاذا كان السلطان حربيا كان الدار دار حرب يحل سبي من فيها الا من عرف بالاسلام والذمة (ولو كان خرج النار جل من دار غير الموادعين الى دار الموادعين بامان ثم خرج اليها بغير امان لم يكن لنا عليه سبيل) لانه لما حصل آمنة في دار الموادعة فقد التحق باهلها ومن هو من اهل دار الموادعة يكون آمنة فيا وان خرج بغير استئذان جديد فكذلك من التحق بهم (وكذلك لو كان اهل داره موادعين لاهل دار موادعينا) لان تلك الموادعة بينهم بمنزلة اعطاء الامان من بعضهم لبعض (الا ترى) اننا لو دخلنا دار موادعينا فوجدنا فيهم هذا الرجل لم يكن لنا عليه سبيل فاذا كان هو آمنة في دار الحرب لا يجوز ان يخرج من ان يكون آمنة بخروجه

الى دارنا (ولو كان خرج من داره الى دار الاسلام قبل ان يدخل دار موادعينا بالموادعة التي بين اهل داره وبين موادعينا كان فيئنا لنا) لانه لا موادعة بيننا وبين اهل داره (الآرى) انالو وجدناه في داره كان فيئنا له وان لنا ان نغير على اهل دارهم وناسرهم فكذلك اذا خرج هو اليئنا كان فيئنا ولم ينفعه الموادعة التي بينه وبين اهل دار موادعينا *

(ولو دخل رجل من موادعينا دار الذين وادعوه بملك الموادعة فقاتلنا اهل تلك الدار فظهرنا عليهم فقال الرجل ان امن اهل دار موادعيتكم دخلت الى هؤلاء موادعة بيننا وبينهم لم يقبل قوله الا بحجة) لانا وجدناه في موضع الاباحة فلا يقبل قوله فيما يدعى من الحرمة الا ان يقيم بيته من المسلمين حينئذ يقبل بالبيعة وكان هو آمن الان دعواه الموادعة كدعواه عقد الذمة *

(ولو قال كنت ذميا دخلت الى هذه الدار للتجارة فاقام البيعة من المسلمين لم يحل اسره وقتله * ولو ان قومنا من اهل دار موادعينا اسرهم اهل دار اخرى فادخلوهم دارهم او اخرجوهم على اهل دارهم خارجوهم والحقوا باهل دار اخرى ثم ظهر المسلمون على اهل تلك الدار كانوا فيئنا للمسلمين) لانهم صاروا من اهل دار اخرى حين النجوة وابهم مبارزين اهل دارهم محاربين لهم فلا يبقى بيننا وبينهم حكم الموادعة لان ذلك كان ثابتا لهم باعتبار دارهم *

(وكذلك الاسراء فقد صاروا مقهورين في يدا اهل دار اخرى لا يملكون من امورهم شيئا وكان حكمهم حكم الدار الاخرى بخلاف ما لو دخلوا اليهم بامان) لان المستأمنين لا يصيرون من اهل الدار التي دخلوها بامان (الآرى) ان اهل الحرب اذا دخلوا اليئنا مستأمنين كانوا من اهل دارهم على حالهم بخلاف ما اذا اسرناهم فادخلناهم دارنا واخرجوا اليئنا متباذلين لاهل دارهم على ان

(وان صالحوه على ان يؤدوا اليه كل سنة مائة رأس من نساءهم وصبيانهم فلا بأس بهذا ايضا) لان الحكم في نساءهم الاجبار على الاسلام كما ان الحكم في رجالهم القتل ان لم يسلموا فبهذا الصلح يتوصل الى اقامة حكم الشرع فيهم وليس في هذا الصلح اشتراط المال عليهم وانما قلنا ذلك لان الرأس التي نأخذهم في كل سنة غير معينين وبالموادعة صاروا جميعا آمنين فلا يجوز استرقاق احد منهم بعد ذلك (ولكننا نجبر من اخذنا منهم بحكم الشرط على الاسلام فان اسلموا كانوا احرار او هذا بخلاف ما اذا صالحوه من نساءهم وصبيانهم كل سنة على مائة رأس باعياهم فان هذا مكروه) لان الامان لا يتناول هؤلاء المعينين *

(فاذا اخذوا كانوا عبيدا للمسلمين لانت النساء والذرازي من المرتدين يسترقون بعد ما صاروا من اهل دار الحرب فاشتراط هؤلاء عليهم في الموادعة كاشتراط مال آخر) وقد بينا ان ذلك مكروه ولكن ان اخذ لم يرد عليهم وكان فينا فكذلك هؤلاء ان اخذوا وكانوا ائمة اليك المسلمين يجبرون على الاسلام *

(وان كان الصلح على مائة رأس من رجالهم المرتدين باعياهم في كل سنة لم يكره ذلك) لانه لا رق على رجالهم المرتدين بحال وليس في هذا اشتراط خراج عليهم في الموادعة سواء كانوا باعياهم او بعيراعياهم *

(ولو ان الامام قاتل قوم امن العرب من عبدة الاوثان وطلبوا اليه الموادعة نخل هؤلاء في حكم الموادعة كحال المرتدين في جميع ما ذكرنا) لانهم لا يسترقون ولا يقبل منهم الا السيف او الاسلام كما هو الحكم في المرتدين (الا في خصلة واحدة اذا هم قالوا آمنونا على ان نعطيك مائة رأس من رجالنا في كل سنة فانه لا ينبغي للامام ان يؤمنهم على هذا بخلاف المرتدين فان فعل لم يأخذ مائة رأس

من رجالهم من العرب ولكن ياخذ مائة رأس من ارقاقهم فيضربها موضع الخراج
وبه تبين ان في هذا اشتراط المال عليهم في الموادة فكان مكر وهوا في
المرتدين لاتبين المائة الرأس من رجال عبيدهم فلا يكون فيه اشتراط المال
وانما كان كذلك لان العبيد من المرتدين يقتلون كاحرارهم ان لم يسلّموا فلافائدة
في تبين مائة رأس من عبيدهم وعبيدهم شر كي العرب ليسوا كاحرارهم في
استحقاق القتل فاما اذا ظهر ناعلى عبيدهم لاقتلهم فكان في تبين مائة رأس من
العبيد فائدة للمسلمين ومقتضى هذا الشرط تلك المسمى على وجه يستدام الملك
فيهم وعبيدهم حل لذلك دون احرارهم وفي الكتاب اشار في الترق الى
حرف آخر قد طوله والمقصود ان المرتدين اجمع عن الاسلام بمد ما تفر به فكان
قوله مستحقا جدا (الآرى) انه لو دخل اليثا بامان رسولا او غير رسول لم يذعه
يرجع الى دار الحرب ولكن تعرض عليه الاسلام فان اسلم والاقتل بمنزلة من
استحق قتله قصاصا اذا لحق بدار الحرب ثم دخل اليثا بامان فاما عبدة الاوثان
من العرب فلم يكن لهم اصل الاسلام (الآرى) ان من دخل منهم اليثا بامان
رسولا او غير رسول مكناه من الرجوع الى داره فقد كانوا ياتون رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم بامان فيؤمنهم وفيهم لهم بالامان فمرفنا ان قتلهم غير
مستحق جدا (والدليل) عليه ان الحكيم في النساء والصبيان من المرتدين الجبر
على الاسلام اذا استرقوا وان من هو منهم او نصر لم يحل للمسلمين اكل ذبيحته
ولا وطى النساء منهم بعد الاسترقاق بملك اليثا بخلاف العرب والحكيم في
مشر كي العرب ان نساء هم وصبيانهم يكونون فيا ولا يجبرون على الاسلام
اذا استرقوا ومن كان منهم من اهل الكتاب فانه يوكل ذبيحتهم وبحل وطى
نساءهم بالملك بعد الاسترقاق فبهذا تبين ان قتلهم غير مستحق جدا

عبيد مشركي العرب ليسوا كاحرارهم في استحقاق القتل

تبين من تصويره ان من دخل اليثا بامان رسولا او غير رسول لم يذعه يرجع الى دار الحرب ولكن تعرض عليه الاسلام فان اسلم والاقتل بمنزلة من استحق قتله قصاصا اذا لحق بدار الحرب ثم دخل اليثا بامان فاما عبدة الاوثان من العرب فلم يكن لهم اصل الاسلام (الآرى) ان من دخل منهم اليثا بامان رسولا او غير رسول مكناه من الرجوع الى داره فقد كانوا ياتون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بامان فيؤمنهم وفيهم لهم بالامان فمرفنا ان قتلهم غير مستحق جدا (والدليل) عليه ان الحكيم في النساء والصبيان من المرتدين الجبر على الاسلام اذا استرقوا وان من هو منهم او نصر لم يحل للمسلمين اكل ذبيحته ولا وطى النساء منهم بعد الاسترقاق بملك اليثا بخلاف العرب والحكيم في مشركي العرب ان نساءهم وصبيانهم يكونون فيا ولا يجبرون على الاسلام اذا استرقوا ومن كان منهم من اهل الكتاب فانه يوكل ذبيحتهم وبحل وطى نساءهم بالملك بعد الاسترقاق فبهذا تبين ان قتلهم غير مستحق جدا

(فاذا وقع الصالح على مائة رأس من رجالهم كل سنة قلنا ينصرف ذلك الى من يكون محالاً لملكك بعد الامان وذلك عبيدهم دون احرارهم بقرره هذا ان في هذا الموضع لو اخذنا مائة رأس من احرارهم لا يمكن ان تقتلهم) لان الامان قد سئوا ولهم وبعد الامان لا يحل قتلهم بخلاف المرتدين فان هناك لا يمنع قتلهم بسبب الامان فلهذا اخذنا مائة الرأس من احرارهم ثم نعرض عليهم الاسلام فان اسلموا والاقبلناهم (والحكم في اهل الكتاب من العرب كالحكم في سائر المشركين من غير العرب لا باس بان يؤخذ منهم على الموادة خراج) لان هؤلاء لو طابوا ان يكونوا اذمة لاجاز اجابتهم الى ذلك وفيهم زل قوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون وصالح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اهل نجران وهم نصارى من العرب على الف ومائتي حلة في كل سنة وادعهم رضى الله عنه ورضى الله عنه وضع الجزية على بني تغلب وهم من العرب ثم صالحهم على الصدقة المضاعفة فقال هذه جزية فسموها ماشيتهم فاذا تبين هذه النصوص جواز اخذ الخراج منهم جوزنا اخذ المال منهم على سبيل الموادة ايضا لقياس على الخراج واستدل بحديث الحسن قال امر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يقاتل العرب على الاسلام فلا يقبل منهم غيره وامر ان يقاتل اهل الكتاب على الاسلام فان ابوا فالجزية (فان وادع هؤلاء على مائة رأس في كل سنة فهو جائز ثم انما ياخذ المائة الرأس من ارقائهم لا من انفسهم وذرائعهم) لان الامان قد سئوا ولهم فلا يمكن ان ياخذ شيئاً من ذلك منهم (وان اخذه كان عليه رده وان اعطوه قيمة الرأس من دراهم او دنائير فعليه ان ياخذ ذلك منهم كما هو الحكم في اشتراط الرأس مطلقاً في مبادلة مال بمال) *

الحكم في اهل الكتاب من العرب كالحكم في سائر المشركين من غير العرب

(وان عزلوا في كل سنة مائة رأس من نسائهم وصبيانهم وقالوا آمنونا على هؤلاء فلا بأس بذلك) لان الامان لم يتناولهم واسترقاقهم جائز *
 (وكل موادة من هذه الموادعات لم ياخذ الامام فيها جملا فله ان ينقضها متى شاء اذا رأى الخطأ للمسلمين في ذلك ولكن لا يقتالهم من غير نبذوا مهال حتى يصل الخبر الى اطرافهم للتحرز عن الغدر * وان كانت الموادة على جمل فله ان ينقضها متى شاء ايضا ولكن برده عليهم بحصة ما بقى من المدة من الجمل حتى لو وادعهم ثلاث سنين على ثلاثة آلاف دينار وقبضها كلها ثم اراد نقض الموادة بعد سنة فعليه رد ثلثي المال ﴿ الا ترى ﴾ انه لو بداه لعقب الموادة في النقض لزمه رد جميع المال فكذلك اذا بداه ذلك بعد مضي بعض المدة وان مضت المدة فقد انتهت الموادة وحل قتالهم بغير نبذ الا مان الا ان من كان منهم في دارنا تلك الموادة فهو آمن وان مضت المدة حتى يعود الى مأمته) لانه حصل آمنة في دارنا فما لم يبلغ مأمته لا يرتفع حكم ذلك الامان * والله تعالى الموفق *

﴿ باب ﴾

﴿ المرادة مما يصالح عليه المسلمون المشركين فيسبهم قتالهم بعده ولا يسبهم ﴾
 * قال رضى الله عنه * (ولو ان جنودا من المشركين حاصروا بعض مدائن المسلمين تخافهم المسلمون على انفسهم وذرائعهم وقالوا لهم نعطكم عشرة آلاف دينار على ان تنصرفوا عنا الى بلادكم فرفضوا به وقبضوا الجمل ثم اتوا المسلمين راواهم عورة قبل ان ينصرفوا عنهم او بعد ما انصرفوا قبل ان يتجهوا الى بلادهم فلا بأس بان يغير عليهم المسلمون اذ ما كانوا فيقتلون ويسبون من غير نبذ) لان المسلمين ما آمنوهم وانما فدوا انفسهم وذرائعهم بالمال على ان ينصرفوا

﴿ باب المرادة مما يصالح عليه المسلمون المشركين فيسبهم قتالهم بعده ولا يسبهم ﴾

عنهم فكانوا ظالمين للمسلمين في الاطاعة بهم واخذ ما لهم فلمهم ان يتصرفوا
منهم اذا قدروا على ذلك قال الله تعالى ولئن انتصرت بعد ظلمه فاولئك ما عليهم
من سبيل * وقال تعالى * اذن للذين يقاتلون بانهم ظلموا وان الله على نصرهم لقدير
ثم النبذ اليهم للتحرز عن الغدر وذلك اذا اخذ المسلمون منهم مالا اذا اعطوهم
ملا رشوة على ان ينصرفوا عنهم *

(ولو كانوا قالوا لهم نصا لحكم على ان تعطىكم عشرة آلاف دينار على ان تنصرفوا
عنا الى بلادكم او قال المشركون للمسلمين صالحونا على ان تعطونا عشرة
آلاف دينار على ان ننصرف عنكم والمسئلة بحالها فليس ينبغي للمسلمين ان
يغيروا عليهم حتى ينبدوا اليهم او يرجع القوم الى بلادهم للصالح والمواذعة التي
جرت بين الفريقين فان قتالهم بعد ما من غير نبذ يكون غدر الايمان وذلك
حرام والمصالح على ميزان المفاعلة فيتناول الجاني سواها قال ذلك المسلمون
او المشركون * وكذلك لو قال احد الفريقين للآخر نسالمكم او نترككم او نؤدعكم
او نؤمنوا او نؤمنكم (الارضى) انهم لو ذكروا شيئا من هذه الاتفاقات من غير بدل
يشترطه احد الفريقين على صاحبه لم يحل قتالهم بعد ذلك من غير نبذ فكذلك عند
اشتراط البدل وفي الاول لم يذكروا بدلا ولكن قالوا انصرفوا عنا فاقبلوا
فلا بأس بان يتبعهم المسلمون فيقتلوا منهم من غير نبذ فكذلك عند اشتراطه اذا
اعطوهم مالا على ذلك وعند المصالح والمواذعة انما يحل قتالهم من غير نبذ
الى ان يبلغوا ما منهم فاذا بانوا منهم فلا بأس بذلك (لان المواذعة كانت على
الانصراف عنهم مطلقا وانصرفهم عن المسلمين انما يكون بوصولهم الى
دار الحرب وما منهم عادة وفي العادة انما ينصرفون الى ما منهم والمطابق من
الكلام يتقيد بدلالة العرف *

الكلام يتقيد بدلالة العرف

(وان قالوا نمطيكهم كذا على ان لا تقتلونا حتى تنصرفوا عنا فهذا ذكر المصالحة والموادعة سواء) (لان المقاتلة تكون من الجانبين ففي هذه اللفظة اشترط ترك القتال من الجانبين وذلك يوجب الموادعة والتصرف بموجب المقدم كالنصر يوجب بلفظ المقدم (وان قالوا نمطيكهم كذا على ان لا تقتلونا منا احدا حتى تنصرفوا فلا بأس للمسلمين ان يغيروا عليهم * وكذلك لو قالوا على ان تكفوا عنا شهر) لان في هذين اللفظين المسلمون ما شرطوا على انفسهم لاهل الحرب اما ناصر يحاول دلالة (ولو قالوا نصالحكم * او نوادعكم على ان نمطيكهم كذا على ان تكفوا عنا شهر افليس ينبغي لهم ان يقتلوه حتى يبنذوا اليهم او يعرض الوقت) لانهم شرطوا لهم الامان على انفسهم في المدة بذكر لفظ المصالحة والموادعة ولكن الوادعة تحتل التوقيت لان موجبها حرمة القتال والحرمان تحتل التوقيت فلم يعرض الشهر لانه ينتهي الامان *

(ثم ان كان هذا في غرة الهلال فالمعتبر شهر بالهلال نقص او لم ينقص وان كان في بعض الشهر فهذا على ثلاثين يوما) لان الاهلة في الشهور اصل والايام بدل عنه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته فان غم عليكم فاكموا اشبهان ثلاثين يوما والمصير الى البدل عند فوات الاصل لا مع قيامه *

(وان كانوا صالحوهم على سنة مستقبلة فان كان ذلك عند غرة الهلال فهو على اثني عشر شهرا قال الله تعالى ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا في كتاب الله * وان كان في بعض الشهر فانه يعتبر احد عشر شهرا بالاهلة وشهر بالايام فينظر الى ما بقي من ايام هذا الشهر ثم يحسب من الشهر الثالث عشر عام ثلاثين يوما بهذه الايام) وهذا قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى فاما عند ابي حنيفة

﴿ التصريح بوجوب المقدم كالنصر يوجب بلفظ المقدم ﴾

﴿ يتبين ان ما في المتن من انما هو كذا ﴾

﴿ المصير الى البدل عند فوات الاصل لا مع قيامه ﴾

رضى الله تعالى عنه بعتبر الشهور كلها بالايام وقد بينا هذا الخلاف في العدة ومدة
الاجارة في شرح المختصر فها يقولان انما يصار الى البدل عند تحقق فوات
الاصل وذلك شهر واحد وابو حنيفة رضى الله تعالى عنه يقول لا يدخل الشهر
الثاني ما لم يتم الشهر الاول فيكون دخول الشهر الثاني في وسط الشهر كدخول
الشهر الاول وهكذا كل شهر بمذالك *

(ولو قالوا لهم نعطيككم كراعا وسلاحا على ان تعطونا الف دينار وتنصرفوا عنا
فلا بأس بان يقاتلهم المسلمون من غير نبذ) لان ما ذكره وبمثلة بيع جرى بينهما
والبيع لا يكون دليل امان بين المتبايعين ثم سألوهم ان ينصرفوا عنهم وليس في
هذا اشتراط امان لهم على انفسهم *

(وان كانوا ائنا الحكم او نتار ككم او نسا المكم على ان نعطيككم الكراع
والسلاح على ان تعطونا الف دينار وتنصرفوا عنا فلا ينبغي للمسلمين ان يقاتلواهم
حتى ينبذوا اليهم او يبلغوهم مامنهم) لوجود لفظ هو دليل الامان من الجانبين
وبانضمام البيع الى المصالحة لا يتغير حكم المصالحة *

(فان ارادوا ان ينبذوا اليهم وهم في دار الاسلام بمدفليس لهم ذاك) لانهم قد
اخذوا منهم مالا والمصالحة اذا كان فيها اخذ مال فالنبذ فيها لا يتم بدون رد
المال اليهم (ولكن السبيل ان يعرضوا عليهم بان يردوا اما اخذوا من السلاح
والكراع ويرد المسلمون عليهم ثم يقاتلونهم فان رضوا بذلك ترادوا
ثم قد تم النبذ فلا بأس بقاتلهم وان ابي المشركون ان يردوا ما اخذوا خيشتلا
باس بان ينبذوا اليهم ثم يقاتلونهم ولا يردون عليهم ما اخذوا) لان المشركين
حين امتنعوا من رد الكراع والسلاح فقد رضوا بان يكون المال الماخوذ منهم
مقابلتها فيبقى المصالحة بين الفريقين متعربة عن البدل والقتال فيه محل بمد النبذ

والبيع لا يكون دليل امان بين المتبايعين

فانما المصالحة لا يتغير حكم المصالحة

من غير رد شيء (ولو صالحوهم على ان يعطوهم الكراع والسلاح على ان ينصرفوا عنهم ففعلوا ذلك وبلغوا ما منهم ثم دخلت سرية دار الحرب واصابوا ذلك الكراع والسلاح فليس لاصحابه عليه سبيل سواء وجدوه قبل القسمة او بعدها) لانهم اعطوهم ذلك بطيب انفسهم في حال ما كانوا متمتعين منهم وحق الاخذ للمالك القديم فيما يجده في الغنيمة انما ثبت فيما اخذ منه قهرا لا فيما اعطاه بطيب نفسه طوعا لان ما اخذ منه قهرا قد صار هو فيه مظلوما وعلى الغزاة القيام بنصرته ودفع الظلم عنه باعادته الى يده فاما ما اعطاه بطيب نفسه فهو ليس بمقتسوما اخذ منه قهرا وحق الاخذ بعد زوال ملكه حكم ثبت بالنص بخلاف القياس فلا يلحق به ما ليس في معناه من كل وجه (الا ترى) انهم لو اعطوا في فداء اسارى المسلمين بعض امتعتهم ثم وجدوا ذلك في الغنيمة لم يكن لهم عليه سبيل) لانهم اعطوه بطيب انفسهم وبهذا يتضح الجواب عن الاشكال الذي يقال ان سبب وصول هذا المال الى ايديهم كان ظلما منهم وهو محاصرة المسلمين فكان هذا كالماخوذ على سبيل الاستيلاء قهرا لان هذا المعنى في فداء الاسارى موجود فقد كانوا ظالمين في حبس احرار المسلمين حتى فاداهم المسلمون بمال (ولو كانوا لم يدخلوا بالكراع والسلاح دار الحرب حتى ظفروا بهم اهل السرية فهذا والاول سواء) لان نفس الاخذ صار الماخوذ ملكا لهم اذا المالك اعطوا بطيب انفسهم ومثل هذا السبب يتم بالقبض كالمالك بالبيع والهبة بخلاف ما لو اخذوه بطريق الاستيلاء فانهم لا يملكونه قبل احرار بدارهم لان السبب هناك هو القهر وذلك لا يتم ما لم يحرزوه بدارهم (ثم يكون هذا فينا لاهل السرية بخمس) لان اهل الشرك اهل منعة في دارنا فلا مان لهم منا واذا وقع الظهور عليهم كان لما بوخذ

منهم حكم الفدية في ابدنائه

(ولو كانوا صالحوا رجلا حربيا او قوميا غير ممتنعين في دار الاسلام على ان يعطوهم متاعا في فداء الاسارى من احرار المسلمين ثم اغار عليهم المسلمون وقد دخلوا دارا بغير امان فاخذوهم ارقاء ومالهم فان المتاع مردود على صاحبه بخلاف ما اذا كان المشركون اهل منعة) لان حكم قبضهم انما يتم باعتبار منعتهم وذلك بالوصول الى دارهم او بان يكونوا اهل منعة في انفسهم فاذا لم يوجد ذلك لم يتم قبضهم بل كانت المال باقيا على ملك الدافع لانه انما دفعه في فداء اسير حر والاسير الحر لا يملك بحال فلم يكن المقدم مبادلة حقيقة حتى يثبت الملك بنفس العقداو بادنى القبض فلا بد من الا حراز لثبوت القبض موجبا للملك له في المقبوض ﴿الآرى﴾ ان صاحب ذلك المتاع لو تمكن من اخذه منهم بعد ما دخلوا اسبيل الاسير كان له ان ياخذهم لانهم اخذوه بسبب هو ظلم وهو حبس الاسير الحر فكذلك اذا اخذه غيره من المسلمين كان عليه ان يرده عليه ﴿الآرى﴾ انهم لو اسلموا قبل ان يرجعوا الى دارهم امر واراد ذلك الى اهله بخلاف ما اذا كانوا اهل منعة فاهم بعد الاسلام لا يومرون برده فكذلك اذا وصل الى يد المسلمين في الفصيلين *

(ولو كانوا اخذوا المال بطريق الاستيلاء كانت عليهم ان يردوا اسلموا قبل الا حراز بدارهم سواء كانوا اهل منعة او لم يكونوا وكذا اذا وصل الى يد المسلمين كان عليهم الرد في الوجهين فكان المعنى في الفرق بينهما اذا كانوا اهل منعة او لم يكونوا فيما اخذوا بطريق الصالح في فداء الاسارى انهم اذا كانوا اهل منعة حكم المسلمين لا يجرى في عسكرهم) لانهم غير ملتزمين لذلك طوعا وولاية الا لزام منقطعة باعتبار منعتهم فلا يؤثر معنى الظلم في منع ثبوت الملك

لهم بالقبض وان لم يكونوا اهل منعة حكم الاسلام جار عليهم بثبوت ولاية
الانزام بالقهر فلا يصير مملوكا لهم بالقبض اذا كانوا اظالمين فيه وان كان صاحبه
اعطى بطيب نفسه بمنزلة الرشوة والمال الذي يعطى بمض الظلمة على وجه
المضايقة والذي يوضح هذا انهم اذا كانوا اهل منعة فدخل مسلم عسكرهم
وباعهم الدرهم بالدرهمين كان جائزا ولو لم يكونوا اهل منعة لم يجز ذلك فهذا
الفصل بين ما قررناه من معنى الفرق (ولو ان اهل المنعة منهم اخذوا قوما
من المسلمين وقالوا لهم لقتلناكم او تعطونا اموالكم او ندلون عليها ففعلوا ذلك
ثم اسلم المشركون او ظهر عليهم قوم من المسلمين فاستتقدوا تلك الاموال
من ايديهم ردوها على اهلها قبل القسمة وبهذا القسمة بغير شيء) لانهم اخذوا
المال هاهنا قهر افانهم حين اخذوا المالك وقهر وهم فقد صاروا آخذين
بغير شيء لمامهم من المال وفي مثل هذا السبب لا يملك مال المسلم قبل
الاحراز بدارهم فلهذا وجب عليهم رده اذا اسلموا او وجب على المسلمين رده
اذا اصابوه قبل القسمة وبهذا بخلاف ما سبق فهناك صاحب المال اعطى
المال بطيب نفسه في حال ما كان متمتعا من المشركين فيصير مملوكا لهم بالقبض
اذا كانوا اهل منعة لا يجري عليهم حكم المسلمين *

(ولو ان اهل المدينة الذين احاط بهم المشركون قالوا لهم نخرج عنكم نسائنا
وذرا ربنا ونسلم لكم المدينة وما فيها اخرجوا على هذا ولم يخرجوا او خرج
بعضهم ثم رأوا عورة للمشركين فلا بأس بان يغيروا عليهم ويقبضوا عليهم من غير
بند) لانهم لم يؤمنوهم واعمالا اخبروهم انهم يخرجون ويسلمون المدينة اليهم
وليس في هذا ما يدل على امان بينهم بل فيه ما يدل على تحقيق القهر فكان لهم
ان يقبضوا منهم من غير بند اذا تمكنا من ذلك *

لو دخل مسلم عسكرهم وباعهم الدرهم بالدرهمين جاز اذا كانوا اهل منعة

(ولو قالوا لهم نصالحكم على ان نخرج عنكم والمستهة بحالها فليس لهم ان يقاتلوهم حتى يبنذوا اليهم) لان في لفظ المصالحة دليل اشتراط الامان من الجانبين على الشرط الذي وقع الصلح عليه وذلك يمنع القتال من غير بنذ *

(فان خرج المسلمون عنهم بذرايرهم فلما صاروا على باب المدينة رأوا من المشركين عورة فليس ينبغي لهم ان يقاتلوهم حتى يبنذوا اليهم) لان المقصود خروجهم بذرايرهم الى موضع يامنون فيه من المشركين بغير صلح وهذا يعرفه كل واحد اذ ارجع الى عرف الناس وعبرد الخروج الى باب المدينة لا يتم هذا المقصود فلا ينتهي حكم ذلك الامان (وكذلك اذا كانوا بالقرب من المشركين بحيث يخاف بعضهم من بعض لولا الصلح فلما وصلوا الى موضع لا يخاف بعضهم من بعض الا بالرجوع اليهم والصيرورة نحوهم فلا بأس بان يرجع المسلمون اليهم ويقاتلوهم بغير بنذ) لان الامان الثابت من الجانبين بذلك الصلح قد انتهى بوصول المسلمين الى موضع يامنون فيه من المشركين فان المقصود بذلك الصلح ان يتميز احد الفريقين من الآخر وقد حصل التميز حقيقة وحكما بهذا القدر *

(ولو كان المسلمون دخلوا دار الحرب فاحدق بهم المشركون ثم اصطلعوا على ان يسلم لهم المسلمون ما في المعسكر على ان يرجع المسلمون عنهم او يرتحلوا فليس ينبغي للمسلمين ان يقاتلوهم من غير بنذ حتى يدخلوا دار الاسلام) لان الارتحال انما يتم بالخروج من دارهم وبوصول المسلمين الى ما منهم وما منهم دار الاسلام وفي الاول اهل الحرب كانوا في دار الاسلام فارتحال المسلمين عنهم انما يتم بوصولهم الى موضع يامن فيه احد الفريقين عن الآخر فكان قولهم في دار الحرب على ان يرجعوا عننا بمنزلة قولهم حتى يرجعوا عنا الى بلادكم لان

المعروف بالعرف كالمشروط بالنص

أما يفتي الحكم على المقصود لا على ظاهر اللفظ

المعروف بالعرف كالمشروط بالنص *
 (ولو كان اهل المدينة المحصورين في دار الاسلام صالحو المشرق كين على ان
 يخرجوا عنهم بنسائهم وذرائعهم الى موضع كذا فلا ينبغي لهم ان يقاتلوه
 من غير نبد حتى يبلغوا اذالك المكان) لان الشرط هكذا اجري بينهم والشرط
 املك (فان خرجوا عنهم الى موضع يامن فيه بعضهم من بعض ثم اقام المشرق
 في ذلك الموضع قدر المسير الى الموضع الذي كانوا شرطوا لهم ثم ارادوا ان
 يغيروا عليهم بغير نبد فلا بأس بذلك) لان مقصودهم ليس عين ذلك المكان
 ولكن الامان لهم من جهةهم في مدة المسير الى ذلك المكان وقد حصل ذلك
 وأما يفتي الحكم على المقصود لا على ظاهر اللفظ لان المعتبر ما يكون مفيدا
 دون ما لا يكون مفيدا فمتذكر في الكتاب قدر المسير الى ذلك الموضع فقط
 قال الشيخ رحمه الله * (والاصح عندي انه يعتبر من المدة مقدار المسير الى ذلك
 الموضع ومقدار الانصراف من ذلك الموضع الى الموضع الذي هم فيه) * لان
 مقصود اهل الحرب في ذكر ذلك الموضع في شرط الامان ان لا يتمكنوا
 من الرجوع اليهم بعد الوصول الى ذلك الموضع الابعدة مديدة وهذا
 المقصود لا يحصل الا بما ذكرنا * فان قال * الا ترمى اهلهم لو شرطوا الخروج
 عنهم الى الكوفة فاتوا البصرة او مكة او الشام وذلك ابعدهم من الكوفة فانه
 يكون لهم ان يرجعوا اليهم فيقاتلوه بغير نبد وفي هذا اشارة الى ما ذكرنا انه
 لا فائدة لهم في اعتبار عين المكان المسمى وأما فائدتهم في اعتبار المدة (الارى) *
 انهم لو صالحوهم على ان يخرجوا عنهم على ان لا يقاتلوه شهر او على ان لا يذهبوا
 في بلاد المسلمين شهر افلما كانوا منهم على مسيرة ايام اقاموا في ذلك المكان شهرا
 ثم اغاروا عليهم من غير نبد لم يكن به بأس لحصول المقصود بمضي المدة المذكورة

ولكن هذا كله بعد ان يصلوا الى موضع يامن فيه احد الفريقين من الآخر فاما قبل ذلك فالحكم كحال ما لو كانوا في المدينة لم يخرجوا عنهم بمدوني كل موضع من هذه المواضع كرهنا فيه لاهل المدينة ان تقاتلواهم من غير بند فكذلك يكره ذلك لغيرهم من المسلمين واهل الذمة لانهم في امان من جهة اهل المدينة بالصلح الذي جرى بينهم وامن بعض المسلمين نافذ في حق جماعة المسلمين واهل ذمتهم قال صلى الله عليه وآله وسلم ويسمى بذمتهم ادناهم وفي كل موضع جاز لاهل المدينة ان يكرروا عليهم فيقاتلواهم من غير بند فكذلك جائز لغيرهم من المسلمين واهل الذمة بطريق الاول والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب *

باب

من فداء المشركين في الموادة وما يكون محررا بعتب المشركين وما لا يكون *

(واذا وادع المسلمون المشركين على ان يؤدوا الى المسلمين مائة رأس في كل سنة على ان يكونوا آمنين في دارهم لا يجرى المسلمون عليهم احكامهم ولا يغيرون فليس ينبغي للمسلمين الموادة على هذا الا لخوف من المشركين لان المقصود بالموادة ما هو المقصود بعقد الذمة وهو الدعاء الى الدين برفق الطرفين والتزام اهل الحرب بعض احكام المسلمين وهذا لا يحصل اذا شرطوا ان يكونوا مقررين في دارهم لا يجرى المسلمون عليهم احكامهم فلا يجوز الا جابة الى ذلك الا عند الضرورة) وعند ذلك المائة الرأس عليهم من اوساط الرؤس في كل سنة ان اؤا بالرؤس او بالقبعة وجب قبولها منهم كما هو الحكم في اشتراط الرأس مطلقا في مبادلة مال بالمال وان اعطوا

باب من فداء المشركين في الموادة وما يكون محررا بعتب المشركين وما لا يكون *

بالرءوس التي اوجبت عليهم حنطة او كراعا او سلاحا او براكان للمسلمين ان لا يقبلوا ذلك منهم) لان قبول هذه الاشياء تكون بطريق المباينة وهو يستمد الرضاء من الجانبين بخلاف القيمة دراهم او دنانير فان القيمة تقوم مقام الرأس باعتبار المالية وهي المستحقة بهذه التسمية.

(ولا يكون امتناع المسلمين من اخذ جنس آخر منهم نقضاً لما كان بينهم من الموادة) لانهم امتنعوا من مباشرة عقد الشراء وهو عقد آخر سوى الموادة فلا يبطل ذلك بالموادة اصلاً.

قال: (والرءوس الاوساط من رقيق اولئك الحربين ليس عليهم ان يعطوا الرءوس من غير رقيقهم) لان طاق التسمية ينصرف الى ما هو المعروف بالعرف والعرف انظارهم انما يترمون تسليم الرءوس من رقيقهم الا ان يسمى المسلمون شيئاً آخر معروفات العرف يسقط اعتباره عند وجود التسمية بخلافه (فان اتوهم بمائة رأس من ابنائهم او نسائهم فليس ينبغي للمسلمين ان ياخذوا ذلك منهم) لان الامان قد تناولهم فصاروا به معصومين عن الاسترقاق.

(الآثرى) ان رجلاً منهم لو باع من مسلم ابنه بعد هذا الامان لم يحجز هذا البيع ولم يملكه المسلم لاجل الامان فكذلك في الموادة لا يجوز اخذهم بعد ما تناولهم الامان ولكن لو كان املك قاهرهم وهم جميعاً مقررون له بالملك بيع ويهب من شاء منهم فاعطى املك منهم مائة رأس فلا بأس بذلك) لان القوم مقررون له بالعبودية وبهذا الاقرار صاروا عبيداً له بنفذه تصرفه فيهم بالبيع وغيره فذلك يجوز اخذهم منه في الرءوس المشروطة عليهم في الموادة (ولو لم يكونوا له مقرين بالعبودية في مائة رأس وقال هم عبيدي

باب ما جاء في الرءوس

باب ما جاء في الرءوس

نخذوهم وقال القوم بل نحن احرار فان كانت المائة الرأس مقهورين بحشم الملك
 في ايديهم حين اتوا بهم فلا بأس باخذهم) لانهم ان كانوا عبيدا لهم فاخذهم
 حلال لنا وان كانوا احرارا فقد سار قاهرهم بقوة السلطنة وقوة الحشم فكانوا
 عبيدا له ايضا وهذا لان ملكهم اذا كان هو الذي يفعل بهم هذا وهذا عندهم
 جائز في حكمهم ان من قهر السائيا فاستعبده كان عبيدا له اجزا عليهم من ذلك
 ما اجاز واعلى انفسهم لانهم شرطوا في اصل الموادعة ان احكامنا لا تجري
 عليهم وبهذا الشرط كان الجارى عليهم احكام الشريك فيجوز عليهم من ذلك
 ما اجاز واعلى انفسهم وبهذا الطريق قال ايضا (وان علمنا ان المساقاة رأس من
 احرارهم قهرهم في بلادهم واستعبدوهم ثم جاؤنا بهم مقهورين فلا بأس
 باخذهم لما قررنا ولو كانوا ادخلوا جميعا دارنا بغير امان الا بتلك الموادعة كانوا
 آمنين به في دارهم) فكذلك بعد خروجهم الى دار الاسلام (فان قهر وامسهم مائة
 رأس بعد ما خرجوا اليها لم يمانعنا ان نأخذ ذلك منهم وانكناهم من قهرهم)
 لان حكم الاسلام ظاهر في دارنا ومن حكم الاسلام ان لا يسرق من
 المستامين احد وهذا لان هذا القهر سلم من القاهرين للمقهورين وعلينا دفع
 الظلم عن المستامين على الزوجه الذي يدفع به عن المسلمين وامسبب النعمة
 (الآرى) انهم بعد هذا القهر والا مستعباد في دارنا واسلموا امرنا هم بخليفة
 سبيل المقهورين ولو فعلوا ذلك في دارهم ثم اسلموا كانوا عبيدا لهم ومنعة
 المسلمين في دار الحرب في هذا الحكم بخلاف دار الاسلام (لان معنى وجوب
 دفع الظلم موجود في الفصاين »

واستدل عليه بحديث طاوس قال في كتاب معاذ بن جبل رضى الله عنه من
 استخمر قوما اولهم احرار او جبر ان مستضعفون فان كان قصرهم (ا) في بيته

حتى يدخل الاسلام بته فهم له عبيد ومن كان مهمل لا يبطي الخراج فهو عتيق
ومعنى قوله استغمرنا استعبد فهذا بين انه اذا تم قهره اياهم قبل ظهور حكم
الاسلام في دارهم فهم عبيده وان كان بعده فهم احرار فان كان الموادعون
خرجوا اليها ومعهم ما تراس لا يدري امقهورون هم ام غير مهبورين وقالوا
هو لاء عبيدنا جئناكم بهم لتأخذوهم في القداء وقال القوم كذبوا نحن احرار
مثاهم فاقول قول المساقاة الرأس لان هذا الخلاف بينهم في دار الاسلام وحكم
المسلمين ومن حكم المسلمين ان من لا يدري كيف كانت حاله فاقول قوله في
دعوى الحرية لنفسه حتى يقوم عليه حجة الرق (فان شهد شاهدان انهم عبيد
لهم قبلت الشهادة سواء كان الشهود من المسلمين او من اهل الذمة او اهل
الحرب) لا بها تقوم عليهم بالرق وهم اهل الحرب وشهادة اهل الحرب على
اهل الحرب حجة اذا كانوا عدولا في دينهم

(وان قال الذين جاءواهم كانوا احرارا ولكننا قهرناهم باذنت ملكنا
في دارنا حتى صاروا عبيدا) او قال القوم ما قهرناهم ولا عرضوا لنا الا عندكم
فاقول ايضا قهرهم لان قهرهم اياهم حادث في حال مجبوءة على اقرب الاوقات
ولا لهم يدعون عليهم سبب الرق وهم يشكرون ذلك ودعوى السبب
كدعوى الحكم الثابت بالسبب لان الاسباب تراد لاحكامها الا اعيانها فلا
يقضى برقمهم حتى تقوم الحجة للمدعي كافي الفصل الاول (وهذا كله بخلاف
ما اذا ادعى بعضهم على بعض دينا او عقدا جرى بينهم في دار الحرب واقام البينة
على ذلك فالانحكم بينهم في شيء من ذلك ما لم يسلموا اليه ويرد اذمة) لان
هناك المنازعة بينهم في معاملة جرت حيث لم يكن حكمنا جاريا عليهم فلا يسمع
القاضي الخصومة في ذلك ما لم يلتزموا بالحكام الاسلام بان يسلم الخصمان

او يصير اذمة فان اسلم احدهما وصار ذمة لم تسمع فيه الخصومة ايضا اما على
الذي لم يسلم فلانه غير ملتزم حكم الاسلام واما على الذي اسلم فلو جوب التسوية
بين الخصمين وقضية التسوية ان لا تقضى عليه لخصمه في حال لا يقضى له على
خصمه فاما في مسألة الرق المنازعة في سبب باشره في دار الاسلام وهو قهر
الذين جاؤا بهم وفي مثله القاضى بسمع الخصومة بينهم ﴿الانرى﴾ ان بعضهم
لو اقر عند البعض انه كان عبدا له في دار الشرك ثم ابى ان ينقاده اجبرناه على
الانقياد له كما ينقاد العبد لمولاه لانه زعم انه عبد له في دار الاسلام وعمله
لو اقر احدهم لصاحبه بدين كان عليه في دار الحرب ثم ابى ان يقضيه لم يقض
القاضى في ذلك بشئ حتى يسلم الخصمان او يصير اذمة * فبهذا تبضح الفرق
(ولو قبلنا قول الذين يدعون الرق على المائة رأس في دارنا دى الى تضاد الاحكام
فان المائة رأس لو ادعوا على اولئك القوم بل اتهم عبيد لنا فليس الرجوع الى
قول احد الفريقين باولى من الرجوع الى قول الفريق الآخر فلو قال القوم هذه
المائة رأس عبيد لنا وقالت المائة رأس بل نحن احرار ولكننا رضى ان تاخذونا
في الفداء لم يسمعنا ان ناخذهم) لانهم صاروا في دارنا آمنين والحر الآمن في دارنا
لا يجوز استرقاقه بحال رضى بذلك او لم يرض *

﴿الانرى﴾ ان الذين جاؤا بهم لوقلوا هم احرار مثلنا ولكن خذوهم فم
راضون بذلك لم يسمعنا اخذهم لهذا المعنى فكذلك في الاول) لانهم في حكم
المسلمين احرار في الوجهين فلا يصيرون ممالك بمجرد دعوى الرق عليهم من
غير حجة *

(فان قالوا حين رأوا المسلمين لا ياخذونهم نحن عبيدهم كما قالوا وقد كذبنا في
ادعائنا الحرية بسمع للمسلمين ان ياخذوهم) لانهم اقرؤا بمد ما انكروا دعوى

والاقرار بعد الانكار صحيح

تقييد الطلاق لا يجوز الا بدليل

الذين ادعوا عليهم الرق والاقرار بعد الانكار صحيح، منزلة مجهول الحال - اذا ادعى انسان انه عبده فكذبته ثم صدقه كان عبدا له (وان قال الذين جاؤا بهم اول مرة هم احرار فخذوهم فهم راضون بذلك فلما راؤا ان المسلمين لا ياخذونهم قالوهم عبيد لما صدقهم المائة الرأس فليس يسمع للمسلمين ان ياخذوهم) لان حريتهم قدنا كدت في دارنا بتصادقهم علينا ولا ولاهم على احد الوجوه ان كانوا عبيد لهم فقد كانوا عتقوا بقولهم الاول انهم احرار وان كانوا احرار افا بعد (وان قالوا بعد قولهم هم احرار كذبناهم عبيد للملك بمتهم من اللد فمهم اليكم وصدقهم بذلك المائة الرأس وسع للمسلمين ان ياخذوهم بمختمهم) لانهم اقرروا بالرق على انفسهم لغير من اقر بحريتهم وحرية مجهول الحال باقرار المقر انما اثبت في حقه خاصة لان حجة الاقرار لا تمد والمقر ثبت الرق عليهم باقرارهم به للملك فلهذا جاز اخذهم في الفداء *

(فان صالحوهم في المودعة على مائة رأس ولم يسوا ذكورا ولا انا واجب القبول منهم ان جاؤا بذكور او اناث او مختلطين لا طلاق التسمية عند الايجاب فان تقييد المطلق لا يجوز الا بدليل) ولا نه ليس في تسمية الرأس ما ينبي عن وصف يتوجه المطالبة عليهم بالا واه بذلك الوصف وهو نظير الرقبة في الكفارات فان التكفير يحصل بتحرير رقبة ذكر اكان او انثى لهذا المعنى *

(وان جاؤا ابصار فان كانوا صغارا قد استغنوا عن الاهات فاحتاجوا الى الاب كان مقبولا منهم وان جاؤا بمرضع او فطم لم يقبل منهم وهذا لانه ليس في الاسم ما ينبي عن صفة البلوغ فيستوى فيه البالغ وغير البالغ الا ان المقصود باشتراط الرأس عليهم من يكون صالحا للاستخدام فاذا كان بحيث

لا يأكل وحده ولا يلبس وحده ولا يتوضأ وحده فإهو المقصود لا يحصل
ولا يتهمهم) لأنهم يحتاجون إلى من يخدمهم ولا يقومون في الحال بخدمة غيرهم
(وإما إذا استغفروا عن الأخطاء فمقصودهم هو الاستعداد بحصول بهم وكذلك
من حيث المالية فإن انقضاء المسالية بسبب الضرر إنما تكون قبل استثناء الصير
عن الامتياز مما لا مقتضى من ذلك فالمسالية لا تنقض بالضرر عادة فإذا جاءوا
بهم هذا النوع من الامتياز فبقوم وجوب القبول منهم ولا يمنع من القبول لمكان
أسمائهم في دار الحرب) لأن التفرق بين الصغار والأهملات هاهنا ليس من
جهة المسلمين وإنما قبل ذلك المشر كون

(وهو نظير مستامن في داره تجارة ولهذا ابن سيرين يبيع الام دون لأن
أو الابن دون الام من المسلمين حال الشراء منهم) لاقت الحربى هو الذى
يعرف بينهم دون المسلم ويؤمى من أحد همتهم رجع بها إلى دار الحرب فكان
في ذلك عون للمشر كين إما بعل أو مسلم أو سراجة همتها الجواب أولى
من سراجة جانب التفرق بين الام والولد الصير فكانت مسلمين
قاله (وأما شرطوا في الرادعة أن يطوفوا مائة رأس من رقيق المسلمين ليس
عندهم فخاؤا برقيقهم أو قيمة ما ألفوا من رقيق المسلمين فاستأجروا أن لا
لا يقبلوا ذلك منهم ولا يكون هذا المقتضى لهم لعدم) لا بد من الشعة المشروعة
للمسلمين لأنهم عاجزوا به فأنهم لم يأمروا بذلك ليعطى رقيق المسلمين من
ذلمهم وعاجزوا به من القيمة أو رقيقهم لا يحصل هذا المقتضى

(وإن كانوا رهنوا عند المسلمين رهنا فذلك منهم في مسعة من أن لا يدفعوا
اليهم رهنهم حتى يأتوا بما شرطوا به من ما نوا شرطوا الجهاد ثم جاؤا بالزبوف
ففى هذا اللفظ إشارة إلى أن حكم الخمس ثبت في الرهن بالرهنين) وهذا

لأن الرءوس يثبت في الواحدة باعتبار المسالمة بناوألرهن بمثله صحيح *
 وإن كانوا بالثنين فقد بينا أن مثله جائز فيما بين المسلمين وأهل الحرب في الأحرار
 قفى المالك أولى (فإن علم المسلمون أنه ليس عندهم مائة رأس من رقيق المسلمين
 فيئذ يقبضون منهم قيمة مائة رأس من رقيق المسلمين أو مساطمهم) لأن العجز
 عن تسليم المسمى قد تحقق مع بقاء السبب الموجب للتسليم فيجب تسليم
 القيمة قال (أو كانوا اشترطوا في الصلح مائة فوس أو مائة درع حديد أو
 مائة سيف فلهذا واشترطوا مائة رأس سواء في أنه قبل منهم ما جاءه أو به من
 غير المسمى أو قيمته وكذلك إن شرطوا ذلك من كراع المسلمين وسلاحهم
 بخلاف ما سأل عن هذا فما شرطوا ذلك من رقيق المسلمين لم يقبل القيمة *
 لأن رقيق المسلمين من أهل دار الإسلام وفي اشتراطهم منفعة تخليصهم من
 أهل الحرب وهذا المقصود لا يحصل بالقيمة فاما الكراع والسلاح فليس
 من ذلك في شيء سواء شرطوا مطلقا أو ما كان للمسلمين *

والأولى أن شرطوا ذلك الزبائن ومعه كراع وسلاح وقد كان للمسلمين
 فأحرروه لم يكن ممنوعا من رده إلى دار الحرب * أو كان معه عبد مأسور من
 سر أو مائة فدأحرره لم يكن له أن يربطه أو يجبره على بيعه * فيه يتضح الفرق بين
 الفحصين (أو كانوا اشترطوا في الواحدة مائة ثوب في كل سنة أو مائة دابة كانت
 الواحدة فامدة لأن الثياب اجتناس مختلفة والدواب كذلك فالاسم حقيقة
 تناول كل ما يندب على الأرض وحكمها تناول الخيل والبعال والحير ومع جهالة
 الجنس لا يصح التسمية في شيء من العتود بخلاف تسمية الرأس بالجنس
 هناك معلوم فالتسمية الجاهلة في الصفة وهي لا تمنع صحة التسمية فيما نرى امره
 على التوسع كالكراع وأخواته فينبغي للمسلمين أن يبنوا اليهم حتى يوادعهم

مع جهالة الجنس لا يصح التسمية في شيء من العتود

على امرين وان لم يفعلوا ذلك حتى مضت السنة ووجب الفداء كان ذلك الى
المشركين يعطونهم من اى صنف شاءوا وسطا من ذلك النوع لان المال عليهم
فيكون القول في بيان الجنس الواجب قولهم كمن اقر لانسان بثوب كان
بيان الجنس فيه الى المقر *

ولو اوصى لانسان بثوب كان بيان الجنس فيه الى الوارث القائم مقام
المورث وهذا لان بعد مضي المدة يمين منعمة المسلمين في الرجوع الى
بياسهم في الجنس اذ لو لم يرجع الى ذلك واعتبرنا الجها القم يسلم للمسلمين شئ
وبه فارق النكاح فان هناك وان دخل به الزوج لا يرجع بشئ في بيان
جنس الثوب اليه لان هناك قد وجب ما هو البديل الا صلى المملوك بالنكاح
وهو مهر المثل فاندفع الضرر عنها به فلا حاجة الى الرجوع الى بيان الزوج *
(ولو كانت المودعة على مائة رأس فاقروم من اهل الحرب من احرارهم
انهم عبيد الملك فبعث بهم الملك الى المسلمين لحقهم وقد علم المسلمون انهم احرار
الاصل فان كانوا اقر وابذل في دار الاسلام لم ينفقت الى اقرارهم) لانهم
حصلوا آمين في دارنا وقد نأكدت حريتهم المعلومه بذلك فلا يبطل ذلك
باقرارهم بالرق (بخلاف ما اذا لم يعرف حالهم فان هناك بدخولهم الى
دار الاسلام لا يتأكد حريتهم لانهم لم تكن معلومة) (الا ترى) ان مجهول
الحال في دار الاسلام اذا اقر بالرق على نفسه كان ذلك مقبولا منه بخلاف
ما اذا كان معلوم الحرية في الاصل فاقر على نفسه بالرق (وان كانوا اقرؤا
بهذا في دار الحرب طوعا فهذا والا ول سواه الا ان يكون في حكم
المشركين ان من اقر منهم بالرق لانسان فهو عبده فاذا كان كذلك كانوا
عبيدا يقبلهم في الفداء) لان حريتهم في دار الحرب ليست بحرية قوية (الا ترى)

(الأتري) أنها استقص بالاسترقاق اذالم يكن يتناوب بينهم مودة ومودة وبعد المودة
 يتناوب بينهم لا مودة فيما بينهم البعض مع البعض فالمقر له يتم استرقاقه
 للمقرن بالرق اذا كان ذلك من حكمهم فصاروا عبيد له ولا يتم استرقاقه
 لهم اذالم يكن ذلك من حكمهم كما لا يتم ذلك في دار الاسلام لانه ليس من حكم
 الاسلام استرقاق الحر الا ترى انهم لو اسلموا بعد هذا الاقرار فان كان
 من حكمهم الاسترقاق بسبب الاقرار كانوا عبيدا للمقر له واذا لم يكن ذلك
 من حكمهم كانوا احرار على ما علم من اصاهم ووضح هذا بقوم من حكم ملكهم
 ان السارق يجعل عبدا للمسروق منه حكم بذلك بينهم ثم اسلموا فانه يكون
 السارق عبدا على ما جرى الحكم به سواء كانوا مودعين للمأخوذ حكم بذلك
 اولم يكونوا لان حكم الاسلام كان لا يجري في ديارهم بالمودة كما شرطوا
 ذلك والاقرار في حق المقر يلزم كقضاء القاضي واذا كان هذا الحكم ثبت
 قضاء قاضيهم فكذلك ثبت باقرار المقر على نفسه بالرق (وعلى هذا لو كانت
 المودة يتناوب بين اهل الدارين من المشر كبن كل دار لها ملك على حدة ثم اغار
 بعضهم على بعض فجاء كل فريق بمائة رأس ممن اسروهم من الفريق الآخر فانا
 نأخذ ذلك منهم لانه لا مودة فيما بين الدارين وانما المودة يتناوب بينهم وهم
 فيما بينهم على ما كانوا عليه قبل المودة بملك بعضهم بعضا بالاسر حتى لو اسلموا
 او صاروا ذمة كان ذلك سالما لهم ولو ارادوا بيعهم في دار الاسلام جاز الشراء
 منهم فكذلك يجوز اخذهم في الفداء (وكذلك ان كانوا اهل دار واحدة وفي
 حكمهم ان من قهر صاحبه كان عبدا له على ما هو المعروف بين الديلم فانهم
 اهل دار واحدة ثم يغير بعضهم على بعض) وهذا لانه لا مودة فيما بينهم
 للبعض مع البعض فالتقاهر يملك المقهور اذا تم قهره باعتبار حكم ملكهم ويصير

الاقرار في حق المقر يلزم كقضاء القاضي

المقهور عبد الله * وعلى هذا لو غصب بعضهم مالا ثم أسلموا واختصموا في ذلك فإن القاضي ينظر في حكمهم قبل أن يسلموا فإن علم أن من حكمهم أن الغاصب يملك المنصوب بالغصب لم يامر الغاصب برد شييء وإن علم أن ذلك ليس من حكمهم ولكنهم لم يأمروه بالرد لأنهم لم يعلموا به ولأن المالك لم يخاصمه فإن القاضي لم يأمره بالرد لأن المباح يملك بالأحرار وأحرار الغاصب باعتبار يده يتم إذا كان من حكم ملكهم أن الغصب من أسباب الملك ولا يتم أحراره إذا لم يكن ذلك من حكم ملكهم لتمكن المنصوب منه من أن يخاصمه إلى ملكهم ليسترده منه والاسلام بعد تمام الأحرار يقرر الملك وقبل ثبوت الملك لوجود شبهة - لا يوجب الملك (الآثرى) أنهم لو أخذوا مالا من المسلمين ثم أسلموا قبل الأحرار بدارهم أمروا برده بخلاف ما لو أسلموا بعد الأحرار بدارهم ولو كان استهلكه قبل أن يسلموا ثم أسلموا لم يكن عليه في ذلك ضمان في الوجهين لأن وجوب الضمان باعتبار العصمة والتقوم في المحل وذلك لم يكن موجودا فاما وجوب رد العين لا يستدعي العصمة والتقوم في المحل (الآثرى) أن مسلما لو غصب من مسلم خيرا أمر بردها عليه إذا كانت قائمة بعينها ولو كان استهلكها لم يضمن له شيئا من مثل اوقية (فإن كان القوم لا موادة بينهم وبين المسلمين فخرج الغاصب بالمنصوب إلى دارنا وهو مسلم أو ذي ثم جاء صاحبه مسلما أو ذميا أو مستامنا خاصمه في ذلك لم يكن له عليه سبيل في الوجهين) لأنه وإن لم يكن من حكم ملكهم أن الغصب سبب الملك فمن حكم المسلمين أن أحرار ماله أهل الحرب الذين لا موادة لهم بدار الاسلام سبب تام للمالك *

(وإن كان القوم في موادة من المسلمين والمسئلة بخلافات كانا خرجا إلينا

بتلك المودعة او خرج احدهما بتلك المودعة وخرج الآخر مسلماً او ذمياً
لم يحكم القاضي بينهما بشئ^(١) لانهم لم يلتزم احكم الاسلام وهذه معاملة كانت
جرت بينهم في دار الحرب فهو بمنزلة المعاملة التي جرت بينهم في دار الحرب
(وان خرجا مسلمين فحيثما يامر الغاصب بالرد) لانه لم يكن من حكم ملكهم ان
الغصب من اسباب الملك فلم يتم احرازه عند الاخذ (وكذلك لا يتم احرازه
حين اخرجه الى دارنا) لانه اخرج مال من هو من اهل مواد عينا وذلك
غير موجب للملك فهذا امره بالرد قال بلغنا ان انا سامن المسلمين استعاروا
عوارى من المشركين فلما افتتح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مكة
هو ان لا يردوا عليهم تلك العوارى فخطب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
الناس وقال العارية مودعة والمبيحة مردودة والزعيم غارم فصار هذا اصلاً
فيما ذكرنا انه ان لم يتم احرازه قبل ان يصير ذلك الموضع دار الاسلام فانه يوم
يرده بعد ما صار ذلك الموضع دار الاسلام (ولو ان المغصوب منه خالص
الغاصب الى ملكهم فزعم الغاصب ان العين له وانه لم يغصبه اياه فاقره ملكهم في
يده وكلف المدعى اقامة البينة فلم يات ببينة حتى اسلم اهل الدار او صاروا
ذمة يسلم للغاصب ما كان غصبه من ذلك) لان احرازه قد تم بتقرر ملكهم ليد
في ذلك العين فانه لا ينبغي للمغصوب منه سبيل الى العين ما لم يقيم البينة ولا
ندري اي قدر على ذلك ولا يقدر وبعد اقامة البينة يعدل شهوده او لا يعدلون
(فان قال المغصوب منه بعد ما سلموا انا اقيم البينة على حقى من المسلمين
لا يقبل ذلك منه) لانه لما تم احراز الغاصب قبل الاسلام فلكه تقرر بالاسلام
(وهذا الفقه وهو ان منع ملكهم المغصوب منه من اخذ مناعه من يد الغاصب
بمنزلة اخذه منه قهر او دفعه الى الغاصب ولو فعل ذلك لم يشكل انه يتم احراز

الغاصب له) لانه اذا كان يتم احرازه باعتبار حكم ملكهم فلان يتم بقوته حين اخذه فدفعه اليه او منعه منه كان اولى *

(وكذلك لو كان الغاصب اخذنا صغير الانسان منهم لا يعبر عن نفسه فقال هو عبدي وقال الاب هو ابني فهذا وفصل غصب المال سواء في جميع ما ذكرناه * وكذلك لو كان ذواليد يزعم انه عبده وادعى رجل انه ابنه ورأى ملكهم ان يصدق مدعى البنوة فاخذوه ودفعه اليه حتى يأتي الاخر بالبينة انه عبده ثم اسلموا او صاروا ذمة فاقام المولى البينة انه عبده فان قاضى المسلمين بحمله حررنا للذي ادعاه) لان حكم ملكهم قد اخرجهم من يده وابطل ملكه فيه وجعله حررنا لآخر فلا يتم كمن من ان ثبت بالبينة ملكا قد ابطاله حكمهم حين كانوا احررنا او موادعين لا يجري عليهم احكامنا *

(وعلى هذا حكم الميراث فانه لو مات منهم رجل ومن حكم ملكهم ورث البنين دون البنات او البنات دون البنين حكم بذلك ثم اسلموا بغير ما صنع ملكهم في ذلك ماض) لانهم كانوا انتم من حكمهم راضين به حين حكم بينهم بذلك وكان هو سلطانا بالاعل عليهم قسم ما صنعهم بينهم فلا يشغل بابطال شئ منه بعد الاسلام *

(وكذلك لو اخذه البنون بغير حكم من ملكهم الا ان ذلك معلوم من حكمه فهذا وما لو اخذوه حكمه سواء) لانهم لو خاصموا في ذلك عنده قرره في ايديهم فبمجرد الاخذ يتم احرازهم لذلك باعتبار حكمه وقوته *

(ولو كان الاخذ استهك الماخوذ من حكم ملكهم انه لاحق له في ذلك فاختصموا عنده وقضى بقيمة للمدعى فلم يدفعها اليه حتى اسلم فلا شئ له عليه) لان القيمة دين في الذمة ولا يتم الا حراز فيه قبل القبض باعتبار الحكم

فكان وجود القضاء به وعدمه سواء ولو اسلموا بعد الاستهلاك قبل
القضاء لم يقض القاضي على المستهلك بشئ لانعدام المصمة والتقوم في المستهلك
فكذلك هاهنا *

(وان كان المقصوب عبدا فاعتقه الغاصب حين سلمه له ملكهم وخلي سبيله
ثم اقام المدعي البينة على حقه فاخذه بقضاء ملكهم ثم اسلموا جميعا كان عبدا
للمدعي وكان عتق المدعي عليه باطلا) اما لان اعتاق الحر بني عبده في
دار الحرب غيرنا فذا كان من حكم ملكهم ان لا يمنع الممتق من استرقاق
الممتق * اولاه صار مقهور الحكم ملكهم لكونه عبدا للمدعي ولو كان
حر الاصل فاخذه احد واقام البينة انه عبد له ففرض به ملكهم له كان عبدا له
فكذلك اذا كان ممتقا ففرض الملك بانه عبد للمدعي وسلمه اليه *

(ولو ان حربيا من غير اهل الموادة اسر عبدا من عبيد المسلمين واخرزه
بدارهم ثم غصبه منه غاصب فقال هو عبيدي واعتقه ثم اسلموا فاقام الذي
اخرزه البينة على حقه ومن حكم ملكهم رده عليه فان عتق الذي اعتقه باطلا
لانه لم يملكه حين لم يتم الاحراز بخلاف ما اذا كان من حكم ملكهم ان يملكه
الغاصب بالغصب فان اعتاقه هناك فاذلما احرازه ثم لا يرد رقيقا بمذلك
(وان كان من حكم ملكهم رده فاخصما الى ملكهم فقال الغاصب هو عبيدي
واقره للملك في يده حتى ياتي الآخر بالبينة فاعتقه الذي هو في يده فهو حر)
لان احرازه قد تم حين اقره ملكهم في يده ومنع الآخر من اخذه منه (فان
جاء الآخر بالبينة بعد ذلك ففرض به ملكهم له ودفعه اليه ثم اسلموا او صاروا
ذمة فهو حر بالبينة) لانه بعد ما نفذ الممتق فيه حكم ملكهم بالرق على المسلم
باطل * ولان الحرية لما تأكدت بالاسلام لم يكن يجعل النقص فلا يتنقض بحكم

ملكهم برقه بعد ذلك بخلاف ما سبق *

(ولو كان الغاصب انما اعتق الماسور قبل ان يقره ملكهم في يده والمسئلة بحالها ثم اسلموا فالماسور عبد) لان اعتاقه قبل ان يتم احراره له كان باطلا *

* قال * (ولو دخل مسلم دار الحرب بامان فقصبه حربى مالا ثم اسلموا او صاروا ذمة فان كان من حكم ملكهم ان الغصب سبب التملك سواء كان المنصوب منه مستامنا او مسلما او حربيا فلا سبيل للمسلم على متاعه) لان احرار الغاصب قد تم باعتبار حكم ملكهم وسلطته في دارهم فكان هذا والمال الذي ياخذه من المسلم في دار الاسلام فيحرزه بدار الحرب في الحكم سواء *

(وان كان من حكم ملكهم رد ذلك المال على صاحبه فلم يحتصم حتى اسلم اهل الدار رد ذلك على المستامن) لان احرار الغاصب لم يتم فانه مقهور ممنوع مما صنع لحكم ملكهم وفي الاول هو قاهر مقر على ما صنع بحكم ملكهم *

(وان لم يعلم كيف كان حكمهم في ذلك فالل مال مردود على المسلم المستامن) لان الملك له في الاصل معلوم وسبب التملك عليه وهو الاحرار التام غير معلوم ولانا نعلم ان الغصب ليس بموجب للملك بنفسه فما لم يعلم خلاف ذلك من قوم على وجه يكون ذلك معتبرا بينهم يجب بناء الحكم على المعلوم *

(فان اختصم الى ملكهم فجحد الغاصب وقال هذا ملكى ما اخذته منه فاقره ملكهم في يده حتى ياتى المسلم بحجة ثم اسلموا فذلك سالم للغاصب) لان احراره فيه قد تم بتقرير ملكهم ليده في ذلك العين *

(وان اقام المسلم البينة فاخذه حاكمهم من الغاصب ودفعه اليه كانه ولا خمس فيه) لانه اعاده الى ملكه بحكمه وقد كان السبب لخروجه عن ملكه مثل هذا اذا شئ بنفسه بما هو مثله * ولان المسلم صار محرزا لذلك المال حين اخذه وتم

ان الغاصب ليس بموجب للملك بنفسه

ان الغاصب ليس بموجب للملك بنفسه

احرازه بقوة ملكهم فكان ملكاله ولهذا لا يجب الخمس فيه لانه ما يملكه بسبب فيه اعزاز الدين *

(وكذلك لو ادعى المسلم المستامن عبدا في يد بعضهم باطلا و اقام بينة فاخذ منه ملكهم من الحربي و دفعه اليه ثم اسلم فوله انما احرازه بحكم ملكهم ولكن ينبغي له ان يرده على صاحبه) لان هذا غدر منه بمنزلة ما لو اخذ مال بعضهم سرا فاخرجه وهناك يفتي بالرد لانه اذا غدر بامان نفسه فهذا مثله *

* قال (وان كان اهل تلك الدار موادعين للمسلمين اخذ حاكم المسلمين ذلك المال ورده على صاحبه) لانه غدر الايمان بامان المسلمين وفي هذا الموضع يثبت ولاية الاجبار على الرد بخلاف الاول *

(وعلى هذا لو غصب متاعا من بعضهم فخا صمه الى الحاكم فجعله وقال هو ملكي فاقره حاكمهم في يده حتى ياتي الحربي بالبيينة ثم اسلموا فهو للمسلم ريفتي برده من غير ان يجبر عليه اذالم يكونوا موادعين وان كانوا موادعين للمسلمين اخذوه منه فردوه على صاحبه) لان معنى الغدر منه هاهنا اظهر منه في الفصل الاول فانه جابر بالغصب والاخر من يده

(ولو ان حربيا من الموادعين او غير الموادعين كاتب عبد الله ثم اسلموا كانت الكتابة جائزة) لان الكتابة بمنزلة البيع والشراء من حيث انه تصرف يعتمد المرادة (فان تهره بعدما كاتبه وابطل مكاتبته ثم اسلموا فان كان من حكم ملكهم ان من فعل بهذا مكاتبه بطلت مكاتبته قضى قاضي المسلمين بذلك) لان ملك اليد الثابت للمكاتب بعقد المكاتب لا يكون فوق حقيقة الحرية التي ثبت بالاعتاق وقد بينا ان هناك اذا استعبده بعد الاعتاق نظر الى حكم ملكهم في ذلك فيفتي الحكم على ذلك بعد ما اسلموا فكذلك في المكاتب (وان كان حين ابطال مكاتبته

وليس من حكم ملكهم ابطال ذلك اخرجه الى دار الاسلام قاهره فان كانوا موادعين للمسلمين منعه القاضي منه وان كانوا غير موادعين للمسلمين فهو عبده يصنع به ما يحب) لانه احراره اياه بدار الاسلام يتم اذ لم يكونوا موادعين لنا ولا يتم موجبا ملكه اذا كانوا موادعين لنا *

(ولو كان عبده قد اسلم ثم اعتقه او كاتبه ثم استعبده بعد ذلك لم تبطل كنفاته وعقه بابطاله) لان الحرية وماك يد المكاتب قد تأكد باسلامه فلا يمكن الحربي من ابطال ذلك ولا ملكهم لانه ان حكمه على المسلم باطل فيما لا يحتمل الابطال وهو نقض الحرية * ولانه حكمه انما ينفذ فيما يحتمل النقل من ملك الى ملك والمعتق والمكاتب المسلم غير محتمل لذلك *

(ولو كان دبره هذا العبد قبل ان يسلم العبد فتديره باطل) لان المدبر بالتدبير لا يخرج من يد مولاه بل هو في يده على حاله موقوف في حكم الاسلام بعد التدبير كما كانت قبله بخلاف الاعناق والمكاتب فانها يستطاع ان يد المولى عن المملوك بحكم الاسلام واذا لم يكن من حكمهم لم تكن المعتق من استعباد المعتق فقد تم خروجه من يده فلهذا اذا اسلم بعد الاعناق او الكتابة كان على حاله واذا اسلم بعد التدبير كان عبدا لمولاه يبيعه ويصنع به ما يحبه *

(ولو كان دبره بعد ما اسلم العبد كان مدبرا) لان حق الحرية قد تأكد باسلام المملوك لما دبره ومن حكم الاسلام ان المدبر لا يحتمل التملك فبإثبات اليد عليه بعد ما صح التدبير واستحق به الولاء قلنا بانه لا يبطل تدبيره بخلاف ما سبق (الا ان المولى اذا صار ذميا بعد ذلك فان المدبر يستسمى في قيمته) لان اخرجه من ملكه مستحق وذلك بالبيع متعذرا فيصار الى اخرجه من ملكه بالاستسعاء * (ولو كان الحربي اخرج عبده مع نفسه بامان الى دارنا ثم دبره جاز تدبيره) لانه

فعل ذلك حيث يجري عليه حكم المسلمين وقد التزم هذا الحكم حين خرج اليها
بأمان فلهذا لا يقدر على سبغه *

(ولو عاد به الى دار الحرب بطل تدبيره) لان حكم ذاك الامان قد بطل فصار
حاله وحال ما لو فعل ذلك في دار الحرب سواء (وهذا بخلاف الاستيلاء فانه
اذا استولد امته في دار الحرب اوفي دارنا بعدما خرج بأمان فهي ام ولد على
كل حال) لان الاستيلاء دسع للنسب والنسب يثبت في دار الحرب على الوجه
الذي ثبت في دار الاسلام (فكذلك ما يثبت عليه وهو الاستيلاء وكما لا ينبغي
للمسلم ان يشتري منه ابنته بحال فكذلك لا ينبغي ان يشتري منه ام ولده بحال
بخلاف التدبير على ما قررنا) والله اعلم *

﴿ باب ﴾

﴿ الرهن ياخذنه المسلمون والمشركون منهم ﴾

﴿ قال ﴾ (واذا طلب المشركون في المودعة ان يعطيهم رهنا من رجال المسلمين
على ان يعطوا من رجالهم رهنا مثل ذلك فهذا مكروه لا ينبغي للمسلمين ان
يجيبوهم اليه بدون تحقق الضرورة) لانهم غير مأمونين على رجال المسلمين
والظاهر ان مخالفتهم في الاعتقاد يحلهم على قتالهم ولا زاجر من حيث الاعتقاد
يزجرهم عن ذلك واليه اشار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قوله ما خلا
يهودي بمسلم الا حسدته نفسه بقتله ﴿ فان اصطاحوا على ذلك لا مرخافه
المسلمون لم يجدوا منه بدائم ابتداء المشركون فاعطوا المسلمين رهنهم فلمسلمين
ان يمتنعوا من دفع رهنهم اليهم وذلك افضل لهم) لان الضرورة قد اندفعت
بوصول رهن المشركين الى يدا المسلمين وهم غير مأمونين على المسلمين ﴿ فان
قتل ﴿ فهذا غدر من المسلمين ان ياخذوا الرهن ولا يعطوا الرهن كما شرطوا

والاستيلاء دسع للنسب ﴿ وباب الرهن ياخذنه المسلمون والمشركون منهم ﴿ وما خلا يهودي بمسلم الا حسدته نفسه بقتله ﴿

من حلف على يمين ورأى غيرها خير منها فليأت الذي هو خير وليكفر بيمينه

* قلنا لا كذلك ولكن كان جواز الشر طلعني الضرورة وقد ارتفعت (الآثر)
ان في اصل الموادة اذا زال المعنى الذي احوج المسلمين اليها بان يقووا على قتال
المشركين وقد وادعوه مدمة معلومة فانه يجوز النبد اليهم قبل مضي تلك المدة
ولا يكون ذلك غدر او الاصل فيه قوله صلى الله عليه وآله وسلم من حلف
على يمين ورأى غيرها خير منها فليأت الذي هو خير وليكفر بيمينه * وتلك
الموادة لا تكون اقوى من اليمين *

(فان قالوا فرد واعلينا رهننا ان لم تطونا رهنكم فكم ردكم حتى تأمن مما كنا نخافه)
لان في ردكم تقويتهم علينا وتمكينهم من استيصال بعض المسلمين وذلك لا يجوز
(فاذا وقع الامن مما كنا نخاف فليست ذريعتهم رهنهم) لانهم بمنزلة المستامين فينا
فنجبرهم الى ان تأمن مما نخافه منهم ثم نبلغهم ما منهم (فان اسلم الرهن في ايدينا ثم
طلب المشركون ان ياخذوهم فلا سبيل لهم عليهم) لانهم صاروا كغيرهم من
المسلمين (والكفار غير مأمونين على المسلمين الا انهم ان كانوا عبيدا للمشركين
باعهم الامام ودفع عنهم الى مواليهم بمنزلة المستامين في دارنا اذا اسلم عبده وكذلك
ان اعطوا الرهن من الجانبين ثم قدر المسلمون على ان ياخذوا منهم الرهن فلا بأس
بان ياخذوه منهم) لان الضرورة قد ارتفعت وباعتبارها كان لهم حق المنع فيكون
لهم حق الاخذ ايضا لانه لا ينبغي للمسلمين ان يتركوا تخليص احدهم من المسلمين
وهو مقهور في يد المشركين اذا تمكنوا منه *

(فان امتنعوا منهم فلا بأس بقتلهم عليهم اذا طلب ذلك رهن المسلمين)
لانهم ظالمون في حبسهم ودفع الظلم واجب بحسب الامكان ولكن ان قدروا
على اخذهم بغير قتل فلا ينبغي ان يقتلوا احدا منهم للموادة التي بيننا وبينهم
(وان قال رهن المشركين نحن نكون لكم ذمة للمسلمين ولا ترجع الى دار

الحرب اجابهم الامام الى ذلك اذا كانوا احرارا لان الذمة خلف عن الاسلام
في التزام احكام الاسلام به في الدنيا وهو احد ما يتهى به القتال فكما
انهم لو طلبوا عرض الاسلام عليهم وجب اجابتهم الى ذلك فكذا
لو طلبوا اعطاء الذمة الا ان يكونوا عبيدا للمشركين فان العبد تبع لمولاه
وقد صاروا مستأمنين فينا فاعتبار الامان صار ملك المولى فيهم محترم ما وبدون
ازالة الملك لا يمكن جعلهم ذمة للمسلمين فهذا ردوا الى مواليهم (فان اختلفوا
فقال الرهن نحن احرار وقال المشركون هم عبيد لنا فالقول قول الرهن)
لانهم في ايدي انفسهم فيكون القول قولهم في حريتهم ما لم تقم البينة على رقبهم
ولا تقبل فيه شهادة اهل الحرب عليهم لانهم صاروا ذمة لنا فاما يشهد عليهم
قوم من المسلمين او من اهل الذمة لم يردوا الى مواليهم وان كانوا اسلموا فاما
يشهد عليهم بالرق شهود مسلمون لم يعظمهم الامام لهم *

(ولو كانوا شرطوا في اصل المودعة انهم ان غدروا فقتلوا رهن المسلمين فدماء
رهنهم لنا حلال ثم قتلوا رهننا فدماء رهنهم لا يحل لنا الماروي ان هذه
الحادثة وقعت في زمن معاوية رضي الله تعالى عنه فاجمع هو والمسلمون معه على
ان لا يقتلوا رهن المشركين لانهم مستأمنون فينا فلا يحل دماؤهم بجنابة
كانت من غيرهم والشرط الذي جرى يخالف لحكم الشرع فيكون باطلا
(والكن الامام بجعلهم ذمة ان لم يسلموا فان اسلموا فهم احرار لا سبيل لهم عليهم
كما لو كانوا اسلموا قبل ان يقتلوا المشركون رهننا فلو ان رهنهم حين اسلموا
قال لهم المشركون ان لم تردوا علينا رهننا اقتلنا رهنكم او جعلناهم عبيدا لنا فكره
الرهن ان يردوهم عليهم فانه لا يحل للامام ان يردهم وان علم انهم يقتلون رهن
المسلمين) لان حرمة نفس هؤلاء كحرمة نفس اولئك *

(فان قتل اهل الحرب رهنتا لم يكن الامام شريكاً في ذلك الظلم ولو سلم اليهم رهنتهم بعد ما اسلموا فقتلوههم كان شريكاً في الظلم معرضاً للمساكين من قتل المشركين اياهم وذلك لارخصة فيه (الآثرى) ان رهنتهم لو ماتوا في ايدينا فقلوا ان لم تعطوا بآمددهم من المسلمين قتلنا رهنتكم لم يسئنا ان نمطيهم ذلك) فكذلك رهنتهم اذا اسلموا *

(وان قال رهنتهم بعد ما اسلموا ادفونا اليهم وخذوا رهنتكم فان كان اكبر الرأي من الامام انهم يقتلونه لم يجز ان يدفعهم اليهم ايضاً) لان اذن المرء غير معتبر في قتله في حكم الاباحة فكذلك في تبريئه للقتل (وان كنا لا ندرى ما يصنعون بهم فلا بأس بدفعهم اليهم) لانه ليس في دفعهم برضاهم ظلم منا اياهم و الدفع ليس بسبب لهلاكهم والظاهر انهم لا يرضون بذلك الا اذا كانوا آمنين على انفسهم * ولا نأقود عدنا ولا ذلك المسلمين ان نخلصهم بردهم عليهم فيترجع بذلك الوعد جانبهم من هذا الوجه *

(وان قال رهن المشركين نكون ذمة لكم فقال المشركون ان قتلتم ذلك منهم قتلنا رهنتكم او جعلناهم عبيداً لنا فان الامام لا يقبل هذا من رهنتهم ولكن يردهم على المشركين وياخذ المسلمين بخلاف ما اذا اسلموا الان الاسلام يتم بهم فاما الذمة لاتهم الا بالرضا من المسلمين فاذا كان فيها اتلاف المسلمين حقيقة او حكماً فلا ينبغي للمسلمين ان يرضوا بها) لان استنقاذ المسلمين من ايدي المشركين والوفاء لهم بالمرعود خير لهم من ان يصير الرهن ذمة للمسلمين والامام ناظر فيختار ما فيه الخير للمسلمين *

(وان كان يعلم انه اذا قبل ذلك منهم خلى المشركون سبيل الرهن الذي عندهم خيئند يمطيهم الذمة ويضع عليهم الخراج كمالوسألوه) لانه ليس فيه اتلاف

اذن المرء غير معتبر في قتله في حكم الاباحة

المسلمين) ومالم يعلم ذلك لا ينبغي له ان يجعلهم ذمة) لان البناء على الظاهر واجب مالم يعلم خلافه والظاهر انهم لا يخلون سبيل المسلمين اذا صار رهنهم ذمة لنا *

(فان اعطاهم الذمة ثم طلب اخذ رهن المسلمين فابوا ذلك حتى يرد عليهم رهنهم فليس ينبغي له ان يحقر ذمته ويتقض العهد الذي عاهد عليه الرهن في ردهم بغير رضاهم) لانهم لما صاروا ذمة لنا فقد ثبت لنفوسهم من الحرمة ما نفوس المسلمين فكان هذا ومالوا سواهم *

(فان طابت انفس الرهن بالرد عليهم فلا بأس بذلك الا ان يكون اكبر الراى من الامام انهم يقتلونها) فحينئذ لا يدفعهم اليهم على قياس ما ذكرنا فيما ان اسلموا) لان هذا بمنزلة مفاداة المسلمين باهل الذمة (وقد بينا ان ذلك يجوز برضاء اهل الذمة ولا يجوز بغير رضاهم) (الآثرى) انه لو مات رهنهم فقالوا لا نرد عليهم رهنهم حتى تعطونا من اهل الذمة فلانا وفلانا فان رضوا بذلك جاز دفعهم اليهم وان لم يرضوا به لم يجوز دفعهم اليهم وكذلك ان كان فيمن طلبوا نساء من نساء اهل الذمة) لان حال نساءهم كحال رجالهم في الحرمة بسبب عقد الذمة وتأثير الرضاء من النساء كتأثيره من الرجال *

(ولو كان في الذين طلبوا صبيانا من اهل الذمة وطابت بذلك انفسهم وانفس والديهم فلا ينبغي للامام ان يدفعهم اليهم) لان هذا مظلمة يظلم بها الصبي واذنه في هذا الباب غير معتبر ورضاء ابويه فيما يضر بالصبي غير منبأ ايضا فوجوده كعدمه) ارايت لو استعبده اهل الحرب اليس كان الامام مينا لهم على استعباد حر بغير حق وهذا الارخصة فيه) *

(ولو كان الرهن الذين اسلموا من رهن المشركين فيهم نساء وصبيان وطابت

انفس النساء والصبيان واباؤهم بردهم عليم ليس للامام ان يردهم * اما الصبيان فلما ذكرنا في حق اهل الذمة * واما النساء فلان في ردهن تعريضهن على الحرام ولا اذن لهن في ذلك فلا وجه ارده امرأة مسلمة على المشر كين يستحلون فرجها وهي لا تحل لهم بحال ولا يوجد مثل ذلك في حق اهل الذمة (الآرى) ان الذمية اذا تزوجها مستامن في دارنا جاز النكاح وحلت له * ولو اراد ان يتزوج مسلمة لم يتمكن من ذلك ولا يحل له بحال * الا ان تكون المرأة عجوزة لا تشتهى ولا تخاف عليها ان ترجع عن دينها فحينئذ لا بأس ان تطابت نفسها بالرد رجوت ان لا يكون ردها لا خذرها من المسلمين بأس كافي حق الرجال ولكن بشرط ان يكون معها ذو محرم لها من المسلمين (لان المرأة ممنوعة من المسافرة الى دار الحرب بغير محرم وان كانت عجوزة ومع المحرم لا بأس به اذا كانت عجوزة لحاجة لها فكذلك هذا *)

(فان لم يكن بالمسلمين قوة على المشر كين وطلبوا امنافى الموادة ان نعطيهم رهنا فقال الرهن لا رضى بذلك لانهم غير مامونين علينا فلا بأس بان يجبرهم الامام على ذلك على وجه النظر للمسلمين) لان الخوف من جهتهم على جماعة من المسلمين ظاهر وعلى هؤلاء الرهن اذا دفعناهم اليهم ليس بظاهر بل الظاهر في الناس الوفاء بالموادة وقد بينا ان الامام اذا ابتلى ببلتين فانه يختار اهوئها ويدفع اعظم الضررين باهون الضررين *)

(فان كان اكبر الراى عنده انهم اذا اخذوا الرهن قتلوه فحينئذ لا يحل له ان يدفعهم اليهم) لانه اذا دفعهم كانت شريكافى دمائهم معينا على هلاكهم واذا لم يدفعهم ويظهر المشر كون بالمسلمين لم يكن الامام شر يكهم فيما يصنعون بالمسلمين واكبر الراى في هذا كالتين *)

يدفع اعظم الضررين باهون الضررين

﴿ الأثرى ﴾ ان الامام لو احتاج الى ان يرسل اليهم رسولا في مهم للمسلمين فيه منفعة فابى المسلمون ان يدخل اليهم رسولا فان الامام ان يجبره على ذلك الا ان يكون اكبر الراى منه انه ان يبعث اليهم رسولا قتلوه حينئذ لا ينبغي له ان يبعث من المسلمين احدا ولا يكرهه على ذلك فكذلك الرهن (فان جرت المودة على ثلاث سنين ثم ظهر للمسلمين قوة فارادوا ان ينيذوا اليهم وقال المشركون اسندع المودة ولا ردعايكم رهنكم فانه ينبغي للمسلمين ان لا يبطوا المودة لا لالباء المشركين ذلك ولكن لمكان الرهن في يد المشركين لانهم ان فعلوا ذلك كان هذا منهم احبار الرهن وامتناعا من الوفاء بالموعود لهم وذلك لا يحل فيفون لهم بما عطوهم حتى يستنقذوا الرهن منهم *

(وكذلك ان كانت المودة مؤبدة فليس ينبغي لهم ان يبطوا المودة وان قدروا على قتالهم حتى يستنقذوا الرهن او يموت الرهن اجموع او يرضون بذلك حينئذ لا بأس بقتالهم) لان المانع من النبذ مراعاة حق الرهن ولوجود احدى هذه الخصال يزول هذا المانع *

(ولو مضت مدة المودة فقال المشركون ان قاتلتمونا قتلنا رهنكم فلا بأس بقتالهم) لانه ليس في هذا اخفار لاهد بينهم وبين اهل الرهن فقد انتهى ذلك بعض المدة فلا يعمد علينا قتالهم بسبب الخوف على الرهن كما لو تترسوا باطفال المسلمين لم يكن بقتالهم بأس وكذلك ان كان في ايديهم اسرا من المسلمين فقالوا ان قاتلتمونا قتلنا الاسارى فانه لا بأس بقتالهم لهذا المعنى * وكذلك ان ارسل اليهم رسولا لاجابة برضاء الرسل او بغير رضاهم فحبسوه وقالوا للمسلمين ان قاتلتمونا قتلنا رسلكم فلا بأس بقتالهم وهذا لانه ليس في شئ من ذلك اخفار من الامام لقوم من المسلمين انما فيه مظلمة يظلم المشركون بها المسلمين وللخوف من

ذلك لا يمتدز على المسلمين القتال معهم *

* وقال * (ولو طلب بعض مديان الشرك ان يكون ذمة لهم فكره ذلك ملك المودعين وقال ان فعلتم ذلك قتلنا رهنكم او استعبدناهم وان لم تفعلوا ردنا عليكم رهنكم فان الامام والمسلمين ينظرون في ذلك فان كان الامتناع من اعطاء الذمة الى ان ياخذوا رهنهم خير للمسلمين امتنعوا من ذلك وان كان قبول الذمة من الذين طلبوا ذلك خيرا فعمل ذلك الامام) لانه ناظر للمسلمين فيختار ما كانت المنفعة فيه اظهر وهذا لانه ليس في قبول الذمة من هؤلاء اخفار في حق الرهن لان هذا لم يكن مما وقع عليه الرهن ولو كان وقوعه معلوما عند ذلك بخلاف ما تقدم من النبذ اليهم قبل مضي المدة (و لكن الافضل ان يختار ما فيه استنفاد المسلمين من ايدي الشركين) (الآرى) انه لو طلب اهل مدينة منهم ان يكونوا ذمة فقال ملك المدون ان يتم عليهم ذلك خليت سبيل اسرائكم وان قبلتم ذلك منهم قتلت اسراكم فانه يختار ما هو الانفع للمسلمين فان كان استنفاد الاسراء خيرا للنفع فعمل ذلك وهو اولى الوجهين وان كان قبول الذمة من اولئك خيرا للمسلمين فيه من قوة المسلمين عليهم بشوكة هؤلاء الذين طلبوا الذمة فان الامام يقبل الذمة منهم ولا يلتفت الى جانب الاسراء (الآرى) انه لو حاصر اهل مدينة عظيمة واشرف على فتحها فقال له ملك المدون انصرفوا على ان تطيعكم اسراكم الذين في ايدينا فان الامام ينظر في ذلك فيعمل الذي هو خير للمسلمين فكذلك ما سبق (فان غدر اهل المودعة فقتلوا رهن المسلمين وفي رهنهم صبيان ليس معهم آباؤهم ولا امهاتهم فانه لا يحكم باسلامهم حتى يباغوا فيصفوا الاسلام) لانهم كانوا في ايدي المسلمين وفي دار الاسلام كفارا على دين آباؤهم قبل ان

يقدر المشركون بالرهن فلا يتحولون عن ذلك حتى يصفوا الاسلام وهذا لانه
 ليس في غدرهم الارهنة به قد صاروا فينا غزلة اهل الذمة واولا داهل
 الذمة وان لم يكن معهم آباؤهم ولا امهاتهم بان كانوا ماتوا او تقضوا المهد
 لا يحكم لهم بالاسلام ما لم يصفوا الاسلام قبل البلوغ او بعده خال هؤلاء كذلك
 فاذا كان في رهنتهم مما اليك ثم غدروا فقتلوا رهنتنا فان الامام لا يرد عليهم
 مما اليكم بينهم ويقف الثمن في بيت المال حتي يرضى المشركون المسلمين
 من رهنتهم لانهم احتبسوا عندنا ولكن لم يسقط حرمة تلك الملاك فيهم لاجل
 الامان فالسبيل بينهم ووقف عنهم كالأسلاموا (فان قال المشركون للمسلمين
 اننا قد اسأنا في قتل رهنتكم فحين نكرم لكم ديارهم فلا بأس بان يقبل الامام ذلك
 منهم) لانه وقع الياس عن رد الرهن ورد القيمة عند تدمير الدارين كرد العين
 وقيمة النفس الدية (فاذا قبل ذلك سلم الديات الى ورثة المقتولين وردد عليهم
 بن العبيد وان كان العبيد لم يباعوا وقلوا ردوا علينا عبيدنا وردد عليكم ديات
 رهنتكم فان الامام لا يفعل هذا) لان عبيدهم قد احتبسوا عندنا فانه فعله يكون
 في معنى مفاداة الاسارى منهم بالمال وذلك لا يجوز ولا لهم لم يردوا رهنتنا
 باعيانهم فاذا كانوا ياخذون رباهم باعيانهم ويردون علينا الديات كان فيه
 وهن شديد يدخل على المسلمين (ولا ينبغي لامام المسلمين ان يجبرهم الى مثل
 هذا فاما عبيد العبيد لا يوجد مثل هذا الوهن في رد الأمان عليهم) لانه يؤخذ
 منهم بدل الرهن مال ويرد عليهم بدل رهنتهم مثل ذلك (الآثر) ان الامام لو
 رأى الخط للمسلمين في ان ياخذ منهم الديات ويرد عليهم عبيدهم فيستدل بأس بان
 يفعل ذلك لمعنى النظر (فان كانوا قالوا للمسلمين ندفع اليكم الذين قتلوا رهنتكم
 انكم وما فيهم عاشتم ورددوا علينا رهنتنا فان الامام يراعي في ذلك معنى النظر

للمسلمين فان لم يرفي ذلك حظا للمسلمين لم يقبل ذلك منهم ارايت لو كان رهننا
خمسين رجلا فقتلهم انسان واحدا كذا اخذ منهم ذلك القاتل الواحد وورد عليهم
خمسين من احرارهم واهي وهن يكون اشد من هذا وان رأى الحظ للمسلمين في
ان يقبل ذلك منهم قبله فاخذ القاتلين وورد عليهم رهنهم ثم هو بالخيار في القاتلين ان
شاء قتلهم بهم لا بطريق القصاص فان الحرب لا يستوجب القصاص بقتل
المسلم في دار الحرب ولكن لا بهم اسارى مقهورون في ايدينا لا امان لهم والامام
فيهم الخيار ان شاء قتلهم وان شاء جملهم عبيدا فاذا اختار ذلك اعطى وارث كل
مقتول العبد الذي قتل مورثه) لانه اخذهم عوضا عن الرهن المتولين ولذلك
رد عليهم رهنهم فاذا صاروا مملوكين كان حكمهم حكم الديات * ولان الجناية
على النفس اذا وجد من يحتمل التماك ولم يكن موجبا للقصاص كان موجبا
استحقاق نفس الجاني بالمجنى عليه * لما لا يرى ان العبد اذا قتل قتيلا
خطأ فانه يجب دفع نفسه الى ولي القتل الا ان يختار المولى الفداء فهذا
كذلك *

(وان قالوا الامام ان شئت اعطيناك ديات اصحابك وان شئت اعطيناك
الذين قتلوا اصحابك فهذا انصاف منهم) لانه ليس في وسعهم فوق هذا
فما يرجع الى الوفاء بتلك المودعة *

(ثم ينبغي للامام ان يختار ما فيه الحظ للمسلمين فان اختار اخذ الديات دفعها
الى الورثة وان اختار اخذ القاتلين كان الرأي اليه في قتلهم كما ينال ولا يمنع عليه
قتلهم بمفوة الورثة ان عفا عنهم لما يناله لا قتلهم على وجه القصاص بل لا لهم
مخاربون والعفو في قتل المحاربين غير موثر) لان العفو انما يسهط ما كان مستحقا
للمافي خاتمة *

(وان كان الذى قتل رهن المسلمين رجلا من غير اهل تلك الدار فان كانوا دخلوا اليهم بامان فهذا اول سواء) لان من عندهم بامان فهو في ايديهم وهو ممن يجزى عليه حكم ملكهم فالحكم كحال اهل دارهم ﴿الآ ترى﴾ انه لو دخل من دارهم اليئالم يحتج الى استيئان جديد بمنزلة من كان من اهل دارهم *
(وان كانوا دخلوا دارهم بغير امان فقتلوا الرهن فان ظفر بهم اهل دار الموادة ودفنوههم الى المسلمين ليس عليهم غير ذلك وياخذون رهنهم) لانه ليس في وسعهم فوق هذا فيايرجع الى الوفاء بالموادة *

(وان كانوا امنوا او قتلوا او افي حربهم او اخذهم ملك الموادة عين فقتلهم بما فعلوا بالرهن او شر او فعلى المسلمين ان يردوا عليهم رهنهم) لان القاتلين ليسوا امن اهل دار الموادة عين فلا يجوز ان ياخذ اهل دار الموادة بجناية من غيرهم فكان هـذا في حقهم بمنزلة ما لو مات رهنه في دارهم فملينا ان يردوا عليهم رهنهم *
(واو كان الذين اصابوهم من اهل دارهم فقتلهم ملكهم حين قتلوا الرهن او ماتوا حين اخذهم قبل ان يقتلهم فللامام ان لا يرد رهنهم حتى يعطوهم ديات رهن المسلمين) لان الجناية كانت منهم والظاهر انهم ماتوا من ذلك الا بقوة ملكهم فيكون فعلهم ذلك كقمل ملكهم بنفسه (ولو كان هو الذى قتل رهن المسلمين فانكر ذلك اهل مملكته فقتلوه او مات كان للمسلمين ان لا يردوا عليهم رهنهم حتى يردوا ديات رهنه فانكذلك ما سبق وان اخذوا الملك فقالوا للمسلمين ندفعه اليكم بمن قتل من رهنكم وتردوا علينا رهنه فان الامام ينظر في ذلك فان رأى الخط في ان يابى ذلك حتى ياخذ ديات الرهن فعل ذلك * وان رأى الخط في ان ياخذ الملك فيقتله او يجمله عبد الوربة الرهن فعل ذلك * وان كان الملك حين قتل الرهن هو الذى قال لامام المسلمين اعطيك ديات اصحابك

لترد علي رهني فليس ينبغي للامام ان يفعل ذلك لما فيه من الوهن على المسلمين ولا يلتفت الى رضا ورثة الرهن ان رضوا بذلك لان مراعاة جانب دفع الوهن والذل على المسلمين اوجب وذلك ليس من حقهم في شئ حتى يعتبر فيه رضاهم الا ان يرى الامام الخط في ذلك للمسلمين فيئخذ لا بأس بان يفعله لتوفير المنفعة عليهم *

(فان عذر المشركون وقتلوا رهن المسلمين ثم قتل المسلمون رهنهم اعتمادا على ظاهر الشرط فقد اخطأوا في ذلك) لانهم كانوا مستامين فينادي ينبغي لمن قتلهم ان يعزم دياتهم كما هو الحكم في المسلم يقتل المستامن *

(فان قيل) قد صاروا من اهل الذمة حين احتبسوا في دارنا فينبغي ان يحجب القصاص على من قتلهم لان المسلم يقتل بالدمى عندنا (قلنا) قبل ان يضع الامام الخراج عليهم لا يكونون من اهل الذمة حتى لو ارضى المشركون المسلمين ردوا عليهم رهنهم وان صاروا بمنزلة اهل الذمة فقد تمكن شبهة في هذا القتل وهو الاعتماد على ظاهر الشرط والمشروط في عتد صحيح وذلك يكفي لاسقاط القود (ثم الديات تكون موقوفة في بيت المال فان اعطى المشركون ديات رهن المسلمين قبل ذلك منهم الامام ودفعها الى ورثة المقتولين وسلم اليهم ديات رهنهم) لان حكم البديل من الجائين حكم المبدل ولوردوا علينا رهننا ردنا عليهم رهنهم فكذلك اذ اردوا ديات رهننا ردنا عليهم مثل ذلك (ولا ينبغي للامام ان يابي ذلك عليهم) لانه قد صار مالا من الجائين بخلاف ما قبل قتل رهنهم فان الامام هناك رأيا في اخذ الديات لما فيه من صورة الوهن بان يقتلوا خيارنا و اشرافنا ثم ياخذون رهنهم ويعطونا الديات *

(فان قالوا نعطيك الديات ونعطيك مكان كل مسلم قتلناه منكم اسير امسلم في ايدينا

وتردون علينا رهنتا فملى الامام ان يقبل ذلك منهم (لاهم ردوا بدل نفوس
المقتولين وردوا مثل ما قتلوا من اسارى المسلمين وليس في وسعهم فوق
ذلك ثم يخلى سبيل الاسراء ويدفع الديات الى ورثة المقتولين) وان قالوا ليس
عندنا اسراء منكم ولكننا نعطيكم انكل قتيلا من رهنكم دينين او ثلاث ديات
وتردون رهنتا فان الامام يرى في ذلك رأيه سواء رضى به ورثة الرهن
او لم يرضوا (لان المال وان كثر لا يكون مثبلاً للمسلمين فربما يكون في هذا
معنى التوهين بشئ من امر المسلمين فله ان لا يقبله) فان رأى ذلك خيراً او قبله سلم
الديات كما هو لورثة المقتولين) لانه بدل نفوسهم بمنزلة مال وقع الصالح عليه من
القصاص فانه سلم لورثة المقتولين قل ذلك او كثر (ولو قالوا لا نعطيكم الدية ولكن
نعطيكم مكان كل مسلم قتلناه اسيراً او اسيرين او ثلاثة فاني اولياء الرهن المقتولين
ان يقبلوا ذلك لم ينفقت الامام الى ابائهم ولكن ينظر الى معنى الخيرية للمسلمين فان
رأى النظر في قبول ذلك اخذ الاسارى فخلى سبيهم ورد عليهم رهنهم وعوض
ورثة الرهن المقتولين دياتهم من بيت المال) لانه كان عليه ان يفدى الاسارى
من بيت المال فاذا توصل الى تخليص الاسارى المسلمين باعتبار دم المقتولين
كان عليه ان يدفع الى ورثتهم عوض ذلك وهو ديات المقتولين بمنزلة مالو فادى
الاسارى بمبيد منهم بعدما قسمهم بين الغائبين بغير رضاهم فانه يموض الملاك
قيمته من بيت المال *

(وان ظلت انفس ورثة الرهن بهذا وسألوا الامام ان يقبل منهم اسراء
المسلمين مكان الرهن المقتولين والمسئلة بحالها ثم طلب ورثة الرهن ديات رهنهم
لم يعطهم شيئاً) لانهم تطوعوا بحقوقهم على المسلمين فكانهم تبرأوا بمقاداة الاسارى
بما لهم فلا يستوجبون الرجوع على احد بشئ *

(وان لم يستأمرهم الامام في ذلك حتى قبل من المشركين ما اعطوه ورد عليهم رهنهم فانه ينبغي له ان يعوض ورثة الرهن المقتولين دياتهم من بيت المال) لان حقهم انما يسقط اذا رضوا بذلك وتطوعوا بحقوقهم على المسلمين وهذا المأني لا يتحقق اذا لم يعلموا به *

(وان لم يعط المشركون المسلمين شيئا بعد قتل رهنهم فانه لا ينبغي للامام ان يذهب رهنهم بالضرب والحبس كما لا يقتلهم لانهم مستامنون فينا ولكنه يخلى عنهم في موضع من دارنا لا يقدررون فيه على الرجوع الى بلادهم) لانهم احتبسوا في دارنا حين احتبسوا رهننا عندهم *

(فان اسلموا فهم احرار وان ابوا جملهم الامام ذمة لما بينا ولكن ينبغي ان يؤجل اهل الحرب في امرهم سنة فان ارضونا والاجعلناهم ذمة ووضعنا عليهم الخراج فاذا مضت السنة اخذنا منهم الخراج) لان ارضاء المشركين المسلمين ببعض الوجوه الذي ذكرنا وهو موهم وبعد ارضاءه يجب رد رهنهم عليهم فلهذا تاتي الامام في ذلك والحول حسن لا بلاء العذر كما في اجل العتيق وغيره وهو نظير المستامن اذا اطال المقام في دارنا فلان الامام يقدم اليه ويقول ان اقامت سنة من يومك هذا جعلتك ذمة ثم ان خرج قبل مضي السنة تركه وان مضت السنة قبل ان يخرج اخذ منه الخراج ولم يمكنه من الرجوع بعد ذلك فكذلك حال الرهن *

(فان قالوا بعد مضي السنة نحن نرضيكم باعطاء الاسارى والديات فردوا علينا رهننا فان الامام لا يردهم بالديات بعد ما صاروا ذمة لنا وبعد اعطاء الاسارى ان كره الرهن ذلك لم يردهم وان طابت نفوسهم بذلك رددهم على قياس ما ذكرنا في مفاداة الاسراء بامل الذمة) لان هؤلاء صاروا من

المول حسن لا بلاء العذر كما في اجل العتيق وغيره

اهل الذمة (وهو نظير مالواسر الامام القوم من المشركين وقسمهم ثم ان مواليهم اعتقهم فصاروا ذمة للمسلمين يؤدون الخراج ثم طلب المشركون ان يفادوا باسراء المسلمين بهم فان الامام لا يفعل ذلك بغير طيبة نفس المعتقين فان طابت نفوسهم بذلك فملوه فكذلك ماسبق ولو قالوا نعطيكم الديات ونعطيك من قتل الرهن فليس ينبغي الامام ان يردهم رهنهم بعدما جعلهم ذمة) لان هذا بمنزلة مفاداة اهل الذمة بالمال واهل الحرب منهم وذلك لارخصة فيه انما الذي يرخص فيه اعادة الذمي الى دار الحرب ليكون حربا للمسلمين اذا كان فيه تخلص المسلمين من اسر المشركين فقط *

(فلو اعطى المسلمون المشركين رهنا من المسلمين واعطاهم المشركون رهنا من جواهر او ارباب ثم غدروا فقتلوا الرهن فان الامام يحمل رهنهم موقوفافي بيت المال لا يعطى ورثة الرهن المقتولين شيئا من ذلك) لان حقهم مقصور على بدل نفوس المقتولين وهذا ليس من بدل نفوسهم في شيء ولكنه مال اهل الحرب قد ثبت فيه حكم الامام في ديارنا فيجعله الامام موقوفافي بيت المال (وان خاف الفساد على شيء منه باعه ووقف عنه في بيت المال فان قالوا للمسلمين نعطيكم الديات وتردوا علينا رهنا فان الامام ينظر في ذلك فان كانت الديات مثل الرهن او اكثر فلا بأس بان ياخذ ذلك منهم) لان الكل مال وانما يمتز فيه المماثلة في صفة المالية لينعدم به معنى الرهن ثم يدفع الديات الى ورثة الرهن (وان كانت الديات دون رهنهم في المالية منهم الا امام ذلك اشد المنع) لان معنى الرهن بتحقيقها هان من وجهين احدهما من جهة قتالهم الرهن والاخر من جهة أنهم ياخذون من المال اكثر مما يطون *

(وان قالوا ان الرهن قتلوا بغير رضا منا فنحن نمطيكُم القاتلين وديات المقتولين
وتردوا علينا رهننا او قالوا اختر ان شئت القاتلين ندفعهم اليك وان شئت الديات
فان علمنا انهم صدقوا فيما قالوا انهم قتلوا بغير رضا من جماعتهم فليس الامام ان
يأني هذا عليهم) لانه ليس في وسعهم فوق ما عرضوه عليه ولكنه يختار افضاهما
للمسلمين فياخذوه ويرد عليهم رهنهم *

(وان كان قتل الرهن برضا من جماعتهم فلا امام ان لا يقبل ذلك منهم باعتبار
ان رضا الجماعة بذلك كمباشرتهم وفي قبول ذلك منهم معنى الوهن
ولو انهم قتلوا رهن المسلمين ثم اسلموا او صاروا ذمة فليس عليهم
غرم في ذلك) لانهم فعلوا اذ ذلك وهم عماريون فكان هذا او ما لو
قتلوا المسلمين في القتال ثم اسلموا او صاروا ذمة سواء ثم رد عليهم رهنهم لانه
مال كان ملوكا محترما لهم في ايدينا (فاذا اسلموا وجب رده عليهم عملا بقوله
عليه الصلوة والسلام من اسلم على مال فهو له * وحالهم الآن كحال الخوارج
اذا قتلهم اهل العدل واصاب كل فريق مالا من الفريق الآخر ثم استهلك
الخوارج اموال اهل العدل فان اهل العدل لا ينبغي لهم ان يستهلكوا شيئا
من اموالهم ولكنهم يقفون ذلك الى ان يتوب الخوارج فاذا تابوا رده عليهم
اموالهم ولم يفرموا شيئا مما استهلكوا ولو لم يسلم اهل الدار بعد قتل الرهن
ولكن ظهر المسلمون على اهل تلك الدار وقتلوا من فيها او سبواهم كان رهنهم
من الاموال فيا للمسلمين الذين ظهروا على تلك الدار) لانه قد سقطت حرمة
نفوس الملاك بوقوع الظهور عليهم وهذا عين مال لهم بمنزلة ما في ايديهم
فيكون فيا للامنين *

(وان استهلك رجل من المسلمين رهنهم فان الامام يضمه مثله لبقائه

حكم الامان في ذلك المال في بدال امام ثم حكم المثل الساخوذ في بدال امام
ما هو حكم الاصل ولا يشبه هذا في هذا الوجه ما صاب المسلمون من اموال
الخوراج فان من استهلك ذلك من اهل العدل لم يضمن شيئاً فانه لا امان
للخوراج في ذلك المال منا ووجوب الضمان باعتبار الامان فاما وجوب
رد العين باعتبار ربقائه على ملك صاحبه فلم يرد اقلنا رد عليهم ما كان قائماً
ولا يضمن المستهلك لهم شيئاً مما استهلكه بخلاف رهن اهل الحرب
في ايدينا فان حكم الامان نابت في ذلك المال فيغرم المستهلك قيمته ويجب
رد عليهم ان اساموا (واذا اخذوا الرهن من الجاسين في المواعدة
واشترطوا فيها ان من غدر منهم فدماء رهنهم حلال ثم قطع المشركون ايدي
رهننا وفقاً والعينهم ثم قالوا المسلمون اخذوا رهنكم فهم احياء واعطونا رهننا فان
الامام ينظر في ذلك فان كان الخط في اخذهم ولم يكن فيه توهين لشيء من
امور المسلمين وابرأهم الرهن مما صنعوا بهم وقالوا اخذونا منهم فلي الامام ذلك
وان كان فيهم توهين لامر المسلمين لم ياخذ ذلك منهم) لانه نصب ناظر او قد
سلم اليهم قوما اصحاء فله ان لا ياخذ منهم قوما عمياناً مقطوعين ويعطيهم رهنهم
اصحاء

(وان قال الرهن الحق حقنا ونحن نرضى بذلك فخذونا منهم فانا لا نؤمن بالبلاء
على انفسنا لم يلتفت الامام الى مقاتلتهم) لان في هذا توهيناً للدين وخديعة من
المشركين لاهل الاسلام والضرر في ذلك الى جميع المسلمين فلا يترك الامام
مراعاة هذا الجانب بقول الرهن (وارأيت) لو كان الرهن باخر الرمي مقطوع
الابدي والارجل فقالوا اخذونا منهم اكان ينبغي للامام ان يعطيهم رهنهم
اصحاء سالمين وياخذ المسلمين باخر رمي لما صنعوا بهم هذا مما لا ينبغي ان يقول

به احد) لانه رضا بالدية في الدين ونموذ بالله تعالى من ان تعطى الدية في ديننا فان الدليل يعطى ماسئل ولوجاز هذا الجاز ان يقال اذا قتلوا رهنتنا ثم قال ورتهم قد عفوا عنهم فردوا عليهم رهنهم ان يردوهم عليهم لان ورثة المقتولين يقومون مقامهم هذا ليس بشيء ولا ينظر الى قول الرهن ولا الى قول ورثته وانما ينظر الى توهين الدين وجرأة المشركين *

(فان لم يكن فيما سألوا توهين للدين اجابهم الامام الى ذلك وان كان فيه توهين للدين وجرأة المشركين عليهم لم يقبل ذلك منهم (الآثرى) ان رهننا لو كانوا امانة فقتلوا هم كلهم الارجل واحد فقال ذلك الرجل خذوني منهم وردوا عليهم رهنهم فأنهم قاتلني ان لم تفعلوا ذاك لم يلتفت الامام الى قوله لما في ذلك من معنى توهين الدين كما بينا) *

(فان كانوا حين فقأوا عين الرهن قالوا للمسلمين رد عليكم رهنكم ونعطيك الدية فيما صنعنا برهنكم فلا بأس بان يقبل الامام منهم هذا) لانه ليس فيه توهين للدين فأنهم يردون الرهن ويردون عوض ما ألقوا منهم وليس في وسعهم فوق ذلك * (ولو قتلوا بعض رهننا وبقي البعض كان للامام ان لا يرد عليهم رهنهم حتى يردوا علينا الاحياء ويخبرون في القتل بين الديات وبين دفع القتالين اليه اعتبار البعض بالكل ولو انهم ضربوا رهننا وشجوه فبرأوا على وجهه لم يبق اثره فقالوا للامام اخرجنا من ايديهم وادفع اليهم رهنهم فلا بأس للامام ان يفعل ذلك) لان المظلوم قد رضى بترك المطالبة لحقه وليس في اخذهم ورد الرهن عليهم معنى توهين للدين فلا بأس بان يجيبهم الامام الى ذلك *

(وكذلك ان مات الرهن في ايديهم من غير ذلك بمد ما برأوا ذمته فقال ورثة الرهن قد تركناه لهم فردوا عليهم رهنهم) لان الورثة بملء موت

المورث يقومون مقامه فيما هو من حقه *

وقال فاذا اعطوا الرهن من الجانبين في المودعة ولم يعطوا مع رهن المشركون نفقة لهم فنقتهم ماداموا رهننا من بيت مال المسلمين وهذا من اعجب المسائل فان نفقة المرهون تكون على الراهن دون المرتهن في الموضع الذي وجد فيه الرهن بصورته ومنهنا وحكمه فكيف تجب النفقة على المرتهن في موضع وجد فيه الرهن بصورة فكيف يجب نفقة اهل الحرب في بيت مال المسلمين وهم اهل حرب في ايدينا بمنزلة المستأمنين ولكننا نقول ان اقامتهم فينا لمنفعة المسلمين وقد بينا انه لا يجوز الاجابة الى هذه المودعة الا اذا كان فيها منفعة للمسلمين فلماذا يجب نفقتهم في مال المسلمين بمنزلة المستعار في يد المستعير لما كانت المنفعة له فيه كان نفقته عليه بخلاف الرهن الذي هو حقيقة فالمنفعة هناك للراهن من حيث اذنيه يصير مقضيا به لا ك الرهن فان قتلوا رهن المسلمين يلزم الامام رهنهم الى سنة وينفق عليهم من بيت المال ايضا لانه مالم يمض السنة فالحكم الذي كان ثابتا فيهم بامان باق فان مضت السنة ولم يرضوا بجامعهم ذمة ولم ينفق عليهم بعد ذلك من بيت المال شيئا لانه مالم يمض السنة حالهم كحال غيرهم من اهل الذمة *

(ولو لم يقتلوا رهننا وقد كانت المودعة موقفة فانقضت المدة وطلب المسلمون من المشركين رد الرهن فابوا فان الامام يقول لرهنهم لا اردكم الى بلادكم حتى يردوا اصحابكم الي رهنى وقد اجلتكم في ذلك حولافا كتبوا لهم فان ردوا رهنى والاجعناكم ذمة ويكتب اليهم بنفسه ايضا تحقيقا لابلاء العذر فان لم يردوا الرهن حتى مضى الحول جعلهم ذمة ثم ان عر ضاورد الرهن بعد ذلك لم يرد عليهم رهنهم الا برضاهم) وقد بينا هذا والفقه في هذا الا نذار

ان نفقة المرهون تكون على الراهن دون المرتهن

انه لا يجوز للامام ان يترك المشرك في دار نامدة مديدة ليصنع ما يصنع من غير ذل الخراج فكان التقديم اليهم والتاجيل بحول لهذا المعنى *

﴿ وان ﴾ اعطى المسلمون المشركين رهنا من الرجال الاحرار واخذوا منهم رهنا من جوهر او لؤلؤ او عبيد فاشترطوا عليهم انهم ان غدروا فاما اخذ المسلمون منهم من مال فهو له مسلمين * ثم غدروا فان المال لا يكون للمسلمين ولكن يكون موقوفا في بيت المال لهم الى ان يسلموا او يرضوا في رهنا بما رضى به (لان هذا شرط باطل قد ثبت بطلانه بالنص وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا ينقل (١) الرهن * فان تفسير هذا اللفظ على ما نقل عن ائمة التابعين ان يقول الراهن للمرتهن ان جئت بك بمالك الى وقت كذا والا فالرهن لك بمالك * فاذا ثبت ان هذا لا يجوز في الموضع الذي يكون عوضا عن مال ففى الموضع الذي يكون عوضا مما ليس بمال اصلا اخرى ان لا يجوز وهذا لما فيه من تعليق سبب المالك بالخطر واسباب ملك الاعيان لا يحتمل التعليق بالخطر فاذا تبين بطلان هذا الشرط كان ذكره والسكوت عنه سواء والله الموفق *

﴿ باب الشروط في المودعة وغيرها ﴾

﴿ قال ﴾ واذا تواعد المسلمون والمشركون سنين معلومة فانه ينبغي لهم ان يكتبوا بذلك كتابا لان هذا عقد يعتد به الكتاب في مثله مأمور به شرعا قال الله تعالى اذا تداءيتهم بين الى اجل مسمى فاكتبوه * وادنى درجات موجب الامر التذب كيف وقد قال في آخر الآية الا ان تكون تجارة حاضرة تدبر وهمأينكم فليس عليكم جناح ان لا تكتبوها (فى هذا الاشارة الى ان ما يكون ممتدا يكون الجناح في ترك الكتاب فيه *

(١) في المغرب غلق الرهن من باب ليس اذا استحققه المرتهن وفي مجمع البحار

لا ينقل الرهن بما فيه من غلق الرهن غلوقا اذا بقي في يد المرتهن لا يقدر رهنه

(ثم الاصل فيه حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فانه صالح
 اهل مكة عام الحديبية على ان وضع الحرب بينه وبينهم عشرين واربين
 يكتب بذلك نسختين احدهما تكون عند رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم والاخرى عند اهل مكة وكان على رضى الله عنه هو الذى يكتب
 فلما كتب بسم الله الرحمن الرحيم قال سهيل بن عمرو لا ندرى ما الرحمن
 الرحيم اكتب باسمك اللهم ثم كتب هذا ما اصطاح عليه محمد رسول الله
 قال سهيل بن عمرو ولوعر فذاك رسول الله ما قاتلناك او رغب عن اسم ابيك
 اكتب محمد بن عبد الله فامر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليا رضى الله
 تعالى عنه ان يحو ما كتب فابى على ذلك حتى محاه رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم يده وقال انا محمد بن عبد الله ورسوله اكتب هذا ما اصطاح
 عليه محمد بن عبد الله وسهيل بن عمرو على اهل مكة واملى عليه الكتاب
 الى آخره وامره بان يكتب بذلك نسختين فصار هذا اصلا في هذا
 الباب) ولان كل واحد من الفريقين يحتاج الى نسخة تكون في يده حتى
 اذا نازعه الفريق الآخر في شرط رجع الى ما في يده واحتج به على الفريق
 الآخر ثم المقصود به التوثيق والاحتياط فينبغي ان يكتب على احوط الوجوه
 ويحترز فيه من طعن كل طاعن اليه وقمت الاشارة في قوله تعالى ولا ياب
 كاتب ان يكتب كما علمه الله * ومعلوم ان ما علمه الله يكون صوابا مجما
 عليه فينبغي ان يكتب على وجه لا يكون لاحد فيه طعن ثم بدأ الكتاب
 فقال هذا ما تواعد عليه الخليفة فلان ومن معه من المؤمنين وفلان ومن
 معه من اهل مملكته *

وابوزيد البغدادي قال في شروط الاختيار عندى ان يكتب هذا الكتاب فيه

ذكر ما تواعد عليه ليكون صادقا حقيقة فان هذا اشارة الى الياس واليباس
لا يكون ما تواعد عليه بل يكون فيه ذكر ما تواعد عليه ولكن ما اختاره محمد
رحمه الله موافق لكتاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في هذا الباب
كما روينا وكذلك في غير هذا الباب فانه حين امر بكتاب في شراء عبد
كان صفته هذا ما اشترى محمد رسول الله من المداء بن خالد بن هوذة
واشارة الكتاب تدل على هذا قال الله تعالى هذا ما تواعدون ليوم
الحساب * والمراد الوعد للابرار والوعيد للعجائز لم يقل هذا كتاب فيه
ذكر ما تواعدون ليوم الحساب *

* ثم قال * (تواعدوا كذا وكذا سنة اولها شهر كذا من سنة كذا وآخرها
شهر كذا من سنة كذا) وانما يبدأ بذكر التاريخ لان موجب العقد الذي
يجرى حرمة القتال في مدة معلومة فلا بد من ان يكون اول تلك المدة
وآخرها موجب معلوم وذلك ببيان التاريخ * وانما اختار لفظ التواعد
لانه لا مسامحة ولا مصالح حقيقة بين المؤمنين والمشركين وانما يكون بينهم
المهادنة كما قال الله تعالى الا الذين عاهدتم من المشركين * والمهادنة هي
المهادنة ثم ذكر ما بالفرقتين حاجة الى ذكره في الكتاب الى ان قال (وجعل كل
فراق منهم لصاحبه بالوفاء بجميع ما في هذا الكتاب عهده الله تعالى وميثاقه
وذمة الله وذمة رسوله وذمة المسيح عيسى ابن مريم) وهذا اللفظ يذكره
في كل كتاب في هذا الباب لانه انما بنى عليه على ما كان حال الخليفة في
وقته وانما كانوا يقاتلون الروم في ذلك الوقت واعظم الانفاظ في باب
التزام العهد عندهم هذا فلماذا ذكره * فان قيل * كيف جوز كتابة هذا اللفظ
وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وان ارادوكم ان تمطوهم ذمة الله

وذمة رسوله فلا تطوهم ولكن اعطوهم ذممكم وذمم آبائكم فانكم ان تحفروا
ذممكم وذمم آبائكم كان اهون قلناه ليس مراد محمد رحمه الله من اللفظ المذكور
اعطاء ذمة الله وذمة الرسول فذلك منهى عنه كما ورد في الحديث ولكن
المراد بهذا اللفظ تأكيد الموادة بالقسم ببارات مختلفة *

والا ترى انه قال واشد ما اخذ الله على النسيين والصدّيقين والصالحين من عهد
او ذمة او ميثاق فالمراد ما وقعت الاشارة اليه في قوله واذا اخذ الله ميثاق الذين
او تو الكتاب وفي قوله تعالى واذا اخذ الله ميثاق النسيين والمراد الا ازام على
ابلق الوجود فهذا مثله (الا ترى) انه ذكر بعد هذا بيان وجوه القدر بجميع هذه
الامان عليه الله عليه به اداع كقول والذمة منه برئية فهذا تبين ان مراده مما
سبق ذكر القسم *

ثم ختم الكتاب بذكر التاريخ وقد بين التاريخ في اول الكتاب وذلك كاف
الا انه اعاده في آخر الكتاب للتأكيد فليس المقصود الاحرمه القتال في مدة
مما ومه واستادواهما من وقت تمام الكتاب والا شهاد فلوا كنفى بما ذكره في
اول الكتاب ربما يدعي احد الفريقين مضي مدة بين اول الكتاب وآخره
بعارض وقد يكون ذلك فهذا ختم الكتاب بذكر التاريخ ايضا والاصل في
التاريخ ما روى ان عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه كتب الى عماله اذا
كتبتم الي فاذكروا التاريخ في الكتاب ثم جمع الصحابة رضوان الله عليهم
وشاورهم في ابتداء مدة التاريخ فقال بعضهم يحمل التاريخ من وقت مولد
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكانه كره ذلك لما فيه من بعض التشبه
بالنصارى وقال بعضهم يحمل التاريخ من حين قبض رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم فكانه كره ذلك لما فيه من معنى المصيبة للمسلمين كما قال

والله اعلم بالصواب

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انكم ان تصابوا بئلى * فانفقوا على ان
 جعلوا التاريخ من وقت هجرة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فان ظهور
 اعلام الدين كالجمع والاعياد وا من المسلمين من اذى المشركين انما كان من
 ذلك الوقت فجعلوا التاريخ من وقت الهجرة لهذا (فان اراد المسلمون ان
 يوادعوه على ان لا يردوا عليهم من خرج مسلما كتب الكتاب ذلك عقيب ذكر
 الكف عن القتال وعلى ان من خرج من اهل مملكته فلان الى دار الاسلام
 من رجل او امرأة مسلما او معاهدا لم يكن على الخليفة ولا على اهل الاسلام رده
 على فلان * وهذا حكم ثابت شرعا من غير شرط ولكن القوم ينكرون هذا
 الحكم فبدون هذا الشرط يعدونه غدر ابناء على اعتقادهم وقد بينا انه ينبغي ان
 يكتب الكتاب على وجه يكون حجة على الخصمين ولا يطمئن فيه احد من
 الطاعين * وبمذكر هذا الشرط ان خرجت امرأة ذات زوج فاراد زوجها
 ردها لم يكن له ذلك وهذا منصوص عليه في قوله تعالى فلا ترجعوهن الى
 الكفار لانهن حل لهم ولا هم يحلون لهن * الا ان الرد كان مشروطا في الصالح
 الذي جرى عام الحديثية فلما نسخ ذلك الحكم بنزول الآية امر الله تعالى
 برد ما عطاها الزوج كما قال الله تعالى وآتوهم ما انفقوا * اللوفاء بذلك الشرط
 فاما المشروط الا ان لا يرد فلا يجب ايضا رد شي * مما آتاها وان لم يكن هذا
 مشروطا ايضا لا يجب رد شي * لان هذا الحكم قد نسخ بدليل الاجماع (وان
 خرج منهم عبد مسلم او امه مسلمة الى دار الاسلام لم يمتق) لان المواعين
 بمنزلة المستامنين يجب مراعاة حرمة ما لهم * (الا ترى * ان المسلمين لو استولوا
 على اموالهم لا يملكونها فكذلك المراغم منهم لا يمتق ولكن يباع ويدفع عنه
 الى مولا بمنزلة المستامن في دارنا ان اسلم عبده * وقال على ان من خرج من

(فان ابى المشركون ان يرضوا الا ان يعطيهم ذمة الله تعالى وذمة رسوله فينبغي ان يعطيهم ذلك عند الحاجة ثم يفي لهم بذلك وان دعت - الضرورة الى النقض لم يكن به بأس ايضا بمنزلة اليمين على ما قال صلى الله عليه وآله وسلم من حلف على عين فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير ولا يكفر عن يمينه) (وان قال اهل الحصن تومنون منا كذا وكذا انسانا بما لهم من الاموال والامتنعة يختارهم البطريق فذلك جائز) لا يف عقد الا امان مبنى على التوسع وفيما ينبنى على الضيق يجوز شرط الخيار لانسان يمينه باعتبار الحاجة الى ذلك كالبيع فقبها هو مبنى على التوسع اولى ثم بين وبيعة هذه المواعدة كيف تكتب فقال فيما بين (على ان القول في ذلك قول فلان البطريق فان آمنه المسلمون على شئ من ذلك استحقاقه بالله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية يعلم خاية الاعين وما تخفى الصدور الذي انزل الانجيل على عيسى عليه السلام وجمله بشيرا ونذيرا وجمله وامه آية للعالمين) لان الامر على ما قال وانه لم يزد شيئا ولم ياخذ لنفسه شيئا سوى المشروط اما الاستحلاف فلا نه متهم فيما يمين والتمهم وان لم يكن امينا شرعا فالقول قوله مع اليمين فكذلك اذا صار امينا شرعا ثم المقصود بالاستحلاف النكول وانما يحصل هذا المقصود اذا غلظ عليه اليمين ولا وجه للتفليظ بالاستحلاف بغير الله تعالى فينبغي ان يفظ في الاستحلاف بالله على الوجه الذي ذكره ويكتب ذلك في الويقة حتى لا ينسب المسلمون الى الغدر اذا عرضوا عليه اليمين بهذه الصفة *

(فان فتحوا الحصن على هذا ثم قال البطريق انالا اختار احدا منهم ولا اوتر بعضهم على بعض في ذلك اومات البطريق او هرب قبل ان يختارهم منهم احدا

فعلی المسلمین ان یخرجوا عنهم ثم یبذروا الیهم) لان الامان تناول بعضهم یتقین ولا یرفون باعیانهم والاصل انه متى اختلط المستامن بغير المستامن لم یحل التعرض لاحد منهم لاجتماع معنی الخطر والاباحة فی کل واحد منهم وعند الاجتماع یغلب الخطر *

(وان حضر البطریق فان اختار من المتاع - شیئا کثیرا فالقول فیہ قوله مع عینہ ان اتهمه المسلمون وصفة الیمین کما شرط علیه بقوله صلی الله علیه وآله وسلم الشرط املك * ثم ان وقع الصلح علی ان الذین تناولهم الامان یمن یمینهم البطریق مع اموالهم فالمال اسم اکل متمول متبذل یتک وذلک ما یدخل لوقت الحاجة الیه الا ان یکون الشرط المال المعین وهذا یکون علی جنس النقود المضروب والمصوغ - فی ذلک سواء الا ما یکون مموها بالذهب والفضة فان التموه یلون الذهب والفضة لاعینها وهو مستهلك لا یتخلص ولهذا لا یثبت باعتباره حکم الربا ولا یجب الزکاة فیہ) *

(وکذلک ان شرطوا المال الصامت فهو واشترطوا المال العین سواء) وهذا بخلاف حکم الزکاة والصدقة فاسم المال عند ذکر الصدقة لا یتناول الامال الزکاة یعنی اذا قال مالی صدقة وذلک استحسن اخذنا به للتخصیص علی ايجاب الصدقة ولا ووجد مثله فی الامان فیوخذ فیہ بالقیاس بمنزلة الوصیة بثالث المال فانه یدخل فیہ کل متمول صفته ما ذکرنا *

* قال * (وان كانوا اشتروا المتاع والمتاع ما یمتتع به مع بقاء عینہ من الثیاب والاواني فلهذا لا یدخل فی المتاع المکیل والموزون) لان الارتفاع به یمکن بعد استهلاك العین فلا یمکن المتاع الاواني الذهب والفضة والسریر من الذهب والفضة من جملة المتاع للمعنی الذی ذکرنا (فاما الجواهر واللآلئ فلیس بمتاع)

لان هذا تناوله اسم الحلى والحلى غير المتاع *
 (وكذلك ما يكون من الاسلحة فهو من المتاع) لانه يستمتع به مع بقاء العين
 وليس له اسم اخص من اسم المتاع (فان اسم السلاح ليس باسم العين ولكن
 التسمية به باعتبار صفة الاستعمال) (والخاتم ليس من المتاع) لانه من جملة الحلى
 * فان قيل * اليس انه قال في الجامع الصغير خاتم الفضة ليس من الحلى * قلنا *
 مراده في حكم الاستعمال انه محل للذكور ليس به فاما في الحقيقة يتناوله اسم الحلى
 كما يتناول خاتم الذهب واسم الحلى اسم العين وهو اخص من اسم المتاع وكل
 ما تناوله هذا الاسم لا يكون داخلا في اسم المتاع *

(وان كانوا شرطوا السلاح فاسلح كل ما يقاتل به السيف والبيضة والدرع
 والترس والقوس والنشاب وما شبه ذلك مما يكون الغالب عليه انه يستعمل
 استعمال السلاح فاما السكين فهو من المتاع لامن السلاح) لان الغالب عليه
 انه يستمتع به في الحوائج سوى القتال *

(فاما الحجر والبزك فهو من السلاح) لانه لا يستعمل غالب الا في القتال
 (والجباب والافقية المشوذة واقية اللود من المتاع لامن السلاح الا ان يكون
 على وجه لا يستعمل الا في الحرب فيشذّب يكون من السلاح) بمنزلة الخفئات *
 (وكذلك اقية الدياج والحريز من المتاع لامن السلاح الا ان يكون
 بحيث لا يلبس الا في الحرب والاعلام والطرادات (ا) والجواشن من السلاح)
 والحاصل انه يعتبر في كل موضع عرف اهل ذلك الموضع فيما يطلقون عليه
 من الاسم اصله ما روي ان رجلا سأل ابن عمر - رضي الله تعالى عنهما - قال ان
 صاحبنا اوجب بدنة افتجزه البقرة فقال مم صاحبكم فقال من بني رباح فقال
 وسى اقلت بنو رباح البقرة انما وهم صاحبكم الابل *

(فان اشترطوا الكراع مع السلاح فالكراع اسم الخيل والبغال والحمير فاما الابل والبقر والغنم فليس من الكراع) لان الاسم لها لانعام وقال عز وجل والانعام خلقكم المكم* والفقه فيه ان الكراع ما يكون لمنفعة الركوب خاصة وذلك الخيل والبغال والحمير قال الله تعالى اتركبوها وزينة* فاما الابل والبقر والغنم فقد تكون للركوب والحمل عليهم او قد تكون للاكل قال الله تعالى ومنها تاكولون *

(فان اشترطوا السلاح والخيل فاسم الخيل يتناول العرب (١) والبراذين والانات والذكور ولا يدخل فيه البغال والحمير قال الله تعالى ومن رباط الخيل ترهبون بهعدو الله وعدوكم) وقد بينا انه يسهم للارباب والبراذين في الغنمية دون البغال والحمير استدلالا بهذه الآية (وان اشترطوا الماشية لم يدخل في ذلك الخيل والبغال والحمير) لان اسم الماشية غير اسم الكراع فاما يتناول اسم الماشية ما لا يتناول اسم الكراع من الابل والبقر والغنم لانها تسام غالبا واصحاب السوائم يقال لهم اصحاب المواشي *

(وان اشترطوا السلاح فكان في بعض السلاح فضة او ذهب او جوهر وذلك تبع للسلاح فالتبع يستحق باستحقاق الاصل فاما السروج والهجم فهي من المتاع لا من السلاح) لانه يستمتع بهامع بقاء المين في غير الحرب عادة وكذلك الاكف (٢) والجلال واما التجايف فهي من جملة الاسلحة لا تستعمل الا في حالة الحرب *

(ولو صالحوا على ان يكون للمسلمين الصفراء والبيضاء الحلقة فاسم الصفراء والبيضاء تناول الذهب والفضة التبر والمصوغ والمضروب في ذلك سواء بمنزلة اسم المال الممين والصامت فان كان مصوغا قدر كسب فيه جوهر فليس

(١) يقال فرس عربي وخيل عراب فرقوا في الجمع بين الاناسى والبهائم ١٢

للمسامين

(٢) الاكف جميع اكاف وهو معروف ١٢ المغرب

للمسلمين ذلك الجوهر) لان اسم الصفراء والبيضاء لا يتناولها واستحقاقهم باعتبار هذا الاسم *

(وان كان قدحا مضيبا بالذهب والفضة فللمسلمين ما فيه من الذهب والفضة) لان ذلك من الصفراء والبيضاء وليس لهم اصل القدح *

(فان كان نزع ذلك لا يضر بالقدح ينزع وان كان يضر بالقدح فالخيار لهم ان شاءوا رضوا بالنزع وان شاءوا اعطوا المسلمين قيمة الذهب مصوغا من الدراهم وقيمة الفضة مصوغة من الدنانير) لان الاصل لهم (وخيار التملك عند الحاجة الى دفع الضرر ثبت لصاحب الاصل الا ان عند الحاجة الى التقويم يقوم بخلاف الجنس) لانه لا قيمة للصنعة والجودة من الذهب والفضة عند المبالاة بالجنس (فاما الحلقة فهي اسم للسلاح) وقد بينا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صالح بنى النصير على ان يحلهم ولهم ما حملت الابل سوى الحاجة ثم اخذ الاسلحة منهم بهذا الاستثناء *

(وان صاخوا على ان يترك لهم المسلمون متاع بيوتهم فهذا على الفراش والوسائد والنور وغير ذلك مما يتبدل في البيوت من الامتعة فاما ما كان من ثياب غير مقطعة فلا شيء لهم من ذلك) لان متاع البيت اسم خاص لما هو مبتدل في البيوت استمعا لاو ذلك لا يوجد في الثياب التي هي غير مقطعة وملبوس بنى آدم من الرجال والنساء ليس من متاع البيت في شيء *

(وان كان الصالح على ان يكون للمسلمين الثياب فذلك اسم للملبوس بنى آدم مما يكون من الكتان والقطن والصوف والقزوالحرير) (الآثرى) ان بايع هذا كله يسمى ثيابا (فاما الستور والاعطاف والحجبال فهو من متاع البيت دون الثياب) لانهم لا يلبسها الناس عادة وانما يستمتعون بها في البيوت *

قال* (والبر والدياب المتخذة من الكتان والقطن خاصة) وهذا بناء على عاداتهم بالكوفة فان البراز فيهم من بيع هذين النوعين خاصة فاما بائع الخبز والمرعى (١) والصوف وغير ذلك لا يسمى برازا فاما في ديارنا فاسم البريتنا اول الدياب المتخذة من البريس لان بائع ذلك يسمى برازا فينا واليه اشار بقوله (الا ان يكون من اهل بلاد البر يكون عندهم الصوف او غيره فيكون الصالح على ما هو عندهم) وهذا الاصل الذي قلنا انه يعتبر في كل موضع ما يتعارفه من اهل ذلك الموضع*

(فان شرط المحصورون في الواحدة الامان للمقاتلة منهم لم يسلم لهم شيء من اموالهم ولا من ذرايرهم ولا من نسائهم) لان المحصورين وورقة صوره من هذا الشرط تحصيل النجاة لنفسه وفي مثله لا يتبعه شيء من ماله الاياب بدنه والطعام الذي ياتكه في الحال فان ذلك يسلم له استجسا نالانه لا يتحقق النجاة له الا بهذا*

(ثم المقاتلة كل من بلغ مبلغ الرجال والبلوغ قد يكون بالامامة كالا حنلام والاحبال وقد يكون بالنسب) وفيه خلاف معروف فعلى قول ابى يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى التقدير فيه خمس عشرة سنة بحديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما على ما رواه في الكتاب وهو معروف (فاذا علم انه لم يحتلم وهو ان اقل من خمس عشرة سنة فهو من الذرية دون المقاتلة قاتل او لم يقاتل وكذلك النساء) لان المقاتلة من له نية صالحة للقتال اذا اراد القتال وليس للنساء والصغار

(١) المرعى اذا شددت الزاى قصرت واذا خففت مددت والميم والعين مكسورتان وقد يقال مربعان يفتح الميم مخفقا مدودا وهى كاصوف تحت شعر البر ١٢ المغرب*

في المقاتلة وهو حد البلوغ

بنية صالحة للقتال فلا يكونون من المقاتلة وان باشروا قتلا لا بخلاف
العادة (الآرى) ان من لا يقاتل من الرجال البالغين فهو من جملة المقاتلة
باعتبار ان له بنية صالحة للقتال وان كان لا يباشر القتال لمعنى (وذو الاعذار
من العميان والزمنى ومقطوعى الايدى والارجل ان كانوا يباشرون
القتال فهم من جملة المقاتلة وان كانوا لا يباشرون ذلك فليسوا من المقاتلة)
لانه كانت لهم بنية صالحة للقتال وانما خرجوا عن ذلك بحلول الآفة
فان لم تمجزهم الآفة عن القتال كانوا مقاتلة باعتبار الاصل (والمريض
والمعنى عليه من جملة المقاتلة) لان له بنية صالحة للقتال وما حل عارض على
شرف الزوال فلا يخرج به من ان يكون من المقاتلة وان كان لا يقاتل في
الحال بخلاف العميان فان ما حل بهم ليس على شرف الزوال فاذا عجزهم عن
القتال خرجوا من ان يكونوا من جملة المقاتلة *

(ومن كان في الحصن من الرجال الزارعين الذين لم يقاتلوا قط فهم من جملة
المقاتلة) لان لهم بنية صالحة للقتال فان قيل * فقد ذكرتم قبل هذا ان هؤلاء
يتركة المسفاه لا يقتلون * قلنا * قد بينا ان هناك لا يستحب قتالهم اذا كان يعلم
انه لا يهزمهم امر الحرب اصلا ولكن مع هذا يجوز قتالهم لكونهم من المقاتلة
وتأويل هذا في قوم من الزارعين يكثر سواد المقاتلين ولهذا كانوا معهم
في الحصن فهذا جملهم من المقاتلة *

(والشيخ الكبير الذى لا يطبق القتال ولا رأي له في الحرب فهو ليس من
المقاتلة ولهذا لا يجوز قتله بمنزلة الاعمى والمقعذ * فان كان احدهم هؤلاء رأس
الحصن ويصدرون عن رأيه فهو من جملة المقاتلة وان كان لا يباشر القتال ولهذا
جاز قتله اذا اسر فتناوله الامان ايضا * واما العبيد ففى القياس هم ليسوا من

المقاتلة

المقاتلة وهم في اجمعون اذا وقع الامان للمقاتلة) لانه لا يملك ما به يكون القتال من نفس او مال ولكنه استحسن فقال (ان علم انه كان يقاتل مع مولاه فهو من جملة المقاتلة وان كان لا يقاتل مع مولاه فهو ليس من المقاتلة فكان فينا وهو دليل لابي حنيفة رضي الله تعالى عنه في الفرق بين الماذون في القتال وغير الماذون في صحة الامان منه الا ان محمدا يقول صحة الامان لا يعتمد كونه من المقاتلة فان امان المرأة صحيح وكذلك امان ذرى الآفات صحيح وليسوا من جملة المقاتلة ولكن وجه هذه المسئلة ان المملوك له بنية صالحة للقتال الا انه وقعت الحيلولة بينه وبين القتال باعتبار الملك الثابت فيه لغيره وينعدم هذه الحيلولة بوجود الاذله في القتال حكما فقلنا اذا كان يقاتل مع مولاه فهو من المقاتلة باعتبار البنية الصالحة للقتال واذا كان ممن لا يقاتل مع مولاه فهو ليس من المقاتلة باعتبار الحيلولة وان كان الذي يملك المييد قد جعلهم في ذلك الموضع للقتال فهم من المقاتلة قالوا ولم يقاتلوا قال (الانرى) ان عامة عجم اهل خراسان من اهل الحرب عبيد لهم كهم يبيعونهم ويحكمون فيهم ماشاءوا وبهم يقاتلون المدون كان من العبيد بهذه المنزلة فهو من المقاتلة قاتل ولم يقاتل *

(واذا اختلف المسلمون والمشركون في بعض من في الحصن فقال المشركون هم احرار وقل المسلمون هم عبيد كانوا في خدمة الموالي فالقول قول المشركين لتمسكهم بالاصل فان قيل حاجتهم الى اثبات الامان لهم والتمسك بالاصل لا يصلح حجة لاقامها كانت على ما كان لا لاثبات استحقاق ما لم يعرف قلنا التمسك بالاصل لا يثبت الامان لهم وانما يثبت كونهم من المقاتلة ثم ثبوت الامان للمقاتلة بالنسب لا بالظاهر وان اتفق القوم انهم عبيد فقال المشركون كانوا يقاتلون معنا وقال المسلمون كانوا عبيدا في خدمة المولى

فالقول قول المسلمين وهم فيئ^١ لانه قد ثبت بانفاقهم ما يوجب الحيولة بينهم
 وبين القتال وهو الرق فالظاهر بعد ذلك انما يشهد للمسلمين فهم فيئ^٢
 الا ان يقوم البينة على ما قال المشركون (ولا تقبل في ذلك الا شهادة
 المسلمين) لانها تقوم على المسلمين (وان كانوا اهل الحصن الغالب منهم
 انهم عبيد للملك وهم الذين يلون القتال والمسئلة محالها فقي القياس القول
 قول المسلمين وهم فيئ^٣ لما ذكرنا) وفي الاستحسان هم من المقاتلة فيامنون حتى
 تقوم البينة للمسلمين انهم كانوا اخدما لمواليهم (ويقبل في ذلك شهادة اهل
 الحرب) لانها تقوم على اهل الحرب في هذا لان الظاهر انهم من المقاتلة
 والبناء على الظاهر واجب فيما لا يمكن الوقوف فيه على الحقيقة فاما كل
 بلد مثل الروم وغيرهم مما يكون الغالب فيه ان الاحرار هم المقاتلة فعيدهم
 ليسوا من المقاتلة حتى يعلم منهم القتال للبناء على الظاهر في كل فصل (وان
 وقع الصالح على الامان للمقاتلة وذرا ربيهم واموالهم ثم قالت المقاتلة
 لجيد المتاع وخيار السبي هذا متاعنا وهؤلاء ذراينا فالقول في ذلك
 قولهم مع اليمين) لانه لا يمكن الوقوف على ذلك الا من جهتهم ويتمذرع عليهم
 اثبات ذلك بالبينة من المسلمين فيجب قبول قولهم في ذلك بمنزلة ما يخبر
 به المرء عن نفسه مما يكون في باطنه وفي امان المقاتلة يدخل الجرحى وان كان
 اصابتهم الجراحة في هذا القتال كيف ما كانت الجراحات وان كانت
 الجراحات انما اصابتهم قبل هذا فان كانت تحتل البرأ من ذلك فهم من
 المقاتلة ايضا بمنزلة المريض المشرف على الهلاك وان كانت لا تحتل البرء
 من ذلك نحو قطع اليدين والرجلين فهؤلاء ليسوا من المقاتلة وهم فيئ^٤
 الا ان يكونوا اصحاب رأى يصدر اهل الحصن عن رأيهم في القتال فلهذا

احضر وهم للبأس فيكونون من المقاتلة حيثئذ *

(وان قال اهل الحصن آمنوا على ان نختار من السبي كذا او كذا رأسا فاذا ليس في الحصن سوى ذلك العدد فهم آمنون سواء قالوا في الصالح ولكم ما بقى اولم يقولوا) لان الامان لهم بالتخصيص على العدد فكان حالهم كحال اصحاب القرانض مع العصابات فاذا لم يبق شئ بعد اصحاب القرانض فلا شئ للعصابات ثم ذكر انهم اذا اشترطوا الامان لاهل بيوتهم وقد تقدم بيان هذا في ابواب الامان الا انه قال (هاهنا اهل بيت الرجل من يعوله وينفق عليه في بيته ممن بينه وبينه قرابة ومن لا قرابة بينه وبينه) وفيما سبق (قال اهل بيته قرابته من قبل الاب الذين يناسبونه الى اقصى اب يعرفونه) وقد ذكرنا هاهنا (١) ايضا هذا التفسير فالحاصل انه ان كان المراد بالبيت المذكور بيت السكنى فكل من يعوله في بيته فهو من اهل بيته وان كان المراد منه بيت النسب فكل من يناسبه الى اقصى اب فهو من اهل بيته فاذا لم يعلم مراده بذلك دخل الفريقان في الامان لان باب الامان مبني على التوسع وكل من يردح له بين ان يكون آمنا ولا يكون فهو آمن لتغليب الحظر على الاباحة بخلاف الوصية على ما عرف *

(وان وقع الصالح على الرجال واهليهم فاهل الرجل من يعوله في بيته) وهو استحسن وفي القياس اهله زوجته خاصة وقد بينا هذا الا ان في اسم الاهل لا يدخل غير عياله بخلاف اسم اهل البيت *

ثم بين مفاداة الاسير بالاسير وطريق كسبة الوثيقة في ذلك (واذا وقع الصالح على ان يعطيهم المسلمون مائة رأس ويمطى المشركون المسلمين مائة رأس ايضا فان نظر المسلمون الى ما في ايدي المشركين من الاسراء فاذا هم لا يتمون مائة

(١) كذا في النسخ والظاهر هناك ١٢ المصحح

رأس فانه لا ينبغي للمسلمين ان ينقضوا الصالح ولكنهم بمطوهم من الاسراء
بمدد ما في ايديهم قتلوا او كثروا) لان الشرط هكذا جرى والبعض معتبر
بالكل ولا يستحب للمسلمين ان يدعوا اسيرا واحدا من المسلمين لا يفادونه
وان لم يجدوا غيره *

(فان خبا المشركون اقوياء الاسراء و اظهروا المشيخة و اهل الزمانة
منهم فانه لا ينبغي للمسلمين ان يمتنعوا من المفاداة بهم) لان حرمة هؤلاء
كحرمة الاقوياء اذا اظهروا والمفاداة بهم لحرمة المسلمين (الا ان يرجو
المسلمون انهم اذا ابوا عليهم ان يفادوا المشيخة اظهروا واما كتموا من اسراء
المسلمين فحينئذ لا بأس بان يمتنعوا من المفاداة بما اظهروا والمعنى النظر * وان ابوا
اظهار ذلك فلي الامام ان يفادي ما اظهروا والا ان يكون في ذلك توهين
بين لامر المسلمين وجرأة عليهم فحينئذ للامام ان لا يفاد بهم لدفع المذلة
عن المسلمين (الآرى) انهم لو قالوا لا نقادى رجلا من المسلمين الا بمائة رجل
من المشركين فانه يكون للامام ان يمتنع من ذلك وان كان الرجل الواحد
من المسلمين خيرا من مائة رجل من المشركين ولكن لدفع التوهين كان له ان
يتمتع من ذلك فكذلك ما سبق (فان طاب الرسل الامان لانفسهم على
اهليهم و اموالهم على ان يمكنونا من الحصن فامنهم على ذلك فاذا هم لاهل
لهم ولا مال فهم آمنون خاصة دون من سواهم) لان اعطاء الامان يكون
للموجود دون الممدوم فاذا لم يوجد في الحصن شيء لهم من الاموال والاهلين
فالامان في انفسهم صادف الموجود وفيما سوى ذلك صادف الممدوم (وان
ادعوا جميع ما في الحصن من الاموال انها لهم وحلقوا على ذلك فالتقول
لهم) لما بينا انه لا يمكن الوقوف على ذلك الا من جهتهم (وان او منوا على ذرايرهم

قد بينا فيما سبق ان اسم الذرية يتناول الاولاد والاولاد والاولاد البنين
والاولاد البنات في ذلك سواء ﴿ الا ترى ﴾ ان الله تعالى سمي عيسى ابن مريم
صلوات الله عليهم من ذرية آدم عليه السلام واسم النساء لا يتناول الا الازواج
خاصة قال الله تعالى بظاهرون من نسائهم * وقال تعالى للذين يولون من نسائهم
والمراد الازواج خاصة (والنسل بمنزلة الذرية فاه اسم الاولاد لا يتناول
الا اولاد الصلب في قول ابى حنيفة رضي الله تعالى عنه) لان الاسم لهم حقيقة
ولا اولاد الا اولاد مجاز فاذا صارت الحقيقة مراد الم يطلق على المجاز وان لم يكن
لبعض من صالح ولد اصله فولد بته يدخلون الآن لانهم اولاده مجازا
ويجب العمل بالمجاز اذا تندر العمل بالحقيقة *

(فاما ولد البنات فليسوا امن ولده) وفي الفصل روايتان ايضا قد تقدم
بيانه في ابواب الامان * (واسم البنين في الامان يتناول المختاطين) في
قول محمد رحمه الله تعالى قال (وفي قياس قول ابى حنيفة رضي الله تعالى عنه
لا يتناول الا الذكور خاصة) وانما اراد القياس على الوصية لبني فلان وقد بينا
هذا في ابواب الامان ان قول ابى حنيفة رضي الله تعالى عنه كقول محمد
رحمه الله في الامان استحسانا لانه مبني على التوسع وليس في ادخال الانثى مع
الذكور فيه بحسن لحي الذكر بخلاف الوصية *

(وفي اسم الولد يدخل البنون والبنات) لانه اسم لكل من ينسب
اليه بالولادة (وانما يدخل المسلمون ارض الحرب بغير امان فمروا
بكنيسة من كنائسهم فلا بأس بتخريبها ونحريةها وقضاء الحاجة فيها
وكذلك وطى الجوارى فيها) لان هذا بمنزلة غيره من مساكنهم بل هو
اهون على المسلمين من المساكن لكثرة ما يعصى الله تعالى فيها وانما اراد بهذا

يترى من يشمله اسم الذرية واسم النساء والبنين والولد
النسل بمنزلة الذرية

الفرق بين البيع والكنائس وبيوت النيران وبين المساجد فان المسجد مصل
للمسلمين مبنى لاقامة الطاعات فيه فكان محرزا من حق العباد وخالصا
لله تعالى قال الله تعالى وان المساجد لله * تنزلة الكعبة فلهذا لا ينبغي
ان يدخله جنبا فيه او يطأ الرجل فيه امرأته او يقضى فيه حاجته من بول
او غائط فاما هذه الموضع فهي معدة لعبادة غير الله تعالى فيها فكان حكمهم وحكم
مساجدنا سواها *

(فان طالب حربى الامان لاهله وولده ونفسه على ان يدل المسلمين على
اهل قرية فيها اهله وولده فذلك جائز) وبين في الكتاب وثيقة هذه المواقعة
* ثم قال * (فاذا دلهم على قرية فيها سبى قليل او كثير فقد وفى بما قال فهو آمن لانه اتى
بالمشروط وان لم يكن في القرية غير اهله وولده فهو في سبى واهله وولده للمسلمين)
لانه ضمن بالمقد الدلالة على قرية فيها سبى واهله وولده فيهم واءا علق المسلمون
الامان بذلك فاذا لم يوجد منه الدلالة على مثل هذه الموضع لم يستفد الامان *
(وكذلك ان كان فيهم واحد او اثنان من غير اهله وولده) لان الشرط ان
يكون في القرية سبى سوى اهله وولده وسبى اسم جمع وادنى الجمع
المتفق عليه ثلاثة *

(وان قال قد كان في هذه القرية سبى فذهبوا فلا امان له) لان الامان اءا علق
بدلالته على قرية فيها سبى وهذه قرية لا سبى فيها الآن * ولان المقصود
ان يتمكن المسلمون من اخذ السبى بدلالته وبالذين كانوا فيها فذهبوا قبل
دلالته لا يحصل هذا المقصود *

(وان كانوا آمنوه حين دخل المسكر ثم قال بعد ذلك تومنوني على نفسي
واهل وولدى على ان ادلكم على اهل هذه القرية فان لم اوف فلا امان بيني

ان المساجد لله عز وجل

ادنى الجمع المتفق عليه ثلاثة

وبينكم ثم دلهم على قرية ليس فيها غير اهله وولده فاهله ولده فيئ وهو آمن) لان امانه كان ثابتا قبل هذا الشرط فاما امان اهله وولده فاما علقه المسلمون بدلالته ولم يوجد فلا امان لهم وبقي امانه على ما كان من قبل لانه بعد ما ثبت الامان له فما لم يبلغ مامنه كان آمنا وقوله فلا امان بيني وبينكم لا يوجد تبليغه الى مامنه فلا يبطل ذلك الا امان بخلاف الاول فان هناك الامان له معلق بشرط الدلالة على قرية فيها سبي كالا هله وولده فاذا لم يدل على ذلك لم يكن آمنا* (فان كان سمي للمسلمين عند امان السبي دلهم على ذلك على ان يؤمنوه على نفسه فان وفي بذلك والا فلا امان له ثم ان دلهم على اقل من ذلك المدد فهو في) لان الشرط الذي علق به امانه لم يوجد*

(وفي القياس للمسلمين ان يقتلوه كما قبل هذا الاستبيان وفي الاستحسان ليس لهم ان يقتلوه) لانه وفي لهم بعض الشروط ولو وفي بجميع الشروط كان آمنا من القتل والاسترقاق جميعا فوافؤه ببعض الشروط يورث شبهة والقتل يندري بالشبهات وهذا لان فيما شرط عليه معنى العوض باعتبار المنفعة للمسلمين ومعنى الشرط باعتبار الظاهر فان اعتبرنا معنى الشرط كان لهم ان يقتلوه لان الشرط يقتضي ابل الشروط جملة وان اعتبرنا معنى العوض كان هو آمنا فقيما يندري بالشبهات رجحنا معنى العوض وهو القتل وفيما ثبت مع الشبهات رجحنا اعتبار معنى الشرط بخلاف استرقاقه* ثم بين الوثيقة في المواد للمشروطة فيها الرهن من الجالين او من احد الجالين وقد استقصينا بيان هذه الفصول فيما تقدم والله اعلم*

باب من نكاح اهل الحرب مما لا يجوز في دار الاسلام

(واذا اسلم الحربى وعنده اختان فان كان تزوجهما في عقدة واحدة فنكاحهما

باب من نكاح اهل الحرب مما لا يجوز في دار الاسلام

باطل وان كان تزوجها في عقدتين فنكاح الاولى منهما صحيح ونكاح الثانية باطل اذا اسلمت معه) في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى وهو قول ابراهيم وقتادة* وعند محمد رحمه الله تعالى سواء تزوجها في عقدة واحدة او في عقدتين فانه يخير فيختار ايها شاء ويفارق الاخرى (ولو كان الذي فعل ذلك ذميا في دار الاسلام ثم اسلم واسلمت معه فالجواب كما هو قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه) لان الذي ملتزم احكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات وحرمة الجمع من حكم الاسلام فلم يقع اصل نكاحهما صحيحا اذا كان المباشرة ملتزما بحكم الاسلام فاما اهل الحرب فهم غير ملتزمين بحكم الاسلام وكانت اصل النكاح منهما صحيحا باعتبار قصور الخطاب بتحريم الجمع عنهم فاذا اعترضت الحرمة في البعض بعد صحة النكاح وجب التغيير لا التفريق بمنزلة المسلم يطلق احدى نساءه الاربع ثلاثا بغير عينا وعلى هذا قال محمد رحمه الله تعالى (اذا تزوج الذي امرأة بغير صداق ثم اسما فلها مهر مثلها بخلاف الحربى) وقد قررنا هذا الكلام في الكتاب فقال (اختصاص الاتباع بالمال من حكم الاسلام ثابت في حق الامة دون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمنزلة حرمة ما زاد على الاربع فانه من حكم الاسلام ثابت في حق الامة دون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم لا يثبت احد الحكمين في حق اهل الحرب فكذلك الحكم الآخر) وابي حنيفة وابي يوسف رضي الله تعالى عنهما قالوا جوب الاعتراض بعد الاسلام بسبب الجمع فالجمع حصل لهما جميعا والاستدامة على ما يستدام كالانشاء فيجمل في الحكم كان العقدان وجد منه بعد الاسلام فان كان تزوجها في عقد واحد بطل نكاحها وان كان تزوجها في عقدتين بطل نكاح الثانية

وكذلك الحكم في الزيادة على الأربع (الآرى) ان في اهل الذمة انبتنا الجزية بهذا الطريق وكما ان اهل الحرب غير ملتزمين لحزمة الجمع فاهل الذمة غير ملتزمين لذلك ولهذا لا يتعرض الامام لهم اذا فعلوا ذلك قبل المرافعة اليه فلماذا سوى ابو حنيفة رضى الله تعالى عنه بين اهل الذمة واهل الحرب في النكاح بغير صداق *

ثم استدل محمد رحمه الله تعالى عليه لاثبات مذهبه بأثر ذكره في الكتاب بالاسناد (فمنها) حديث عبد الله بن عمر رضى الله تعالى عنهما ان غيلان بن سلمة الثقفي اسلم ونحوه عشرة نسوة فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم اختر منهن اربعا فلما كان زمن عمر بن الخطاب رضى الله عنه طلق نساءه و قسم ماله بين سبعة فدعاه عمر رضى الله عنه فقال طلقت نساءك وقسمت مالك بين سبعة قال نعم قال انى لارى الشيطان فيما يسترى من السمع سمع لموتك فخذفه في نفسك فلما لك ان لا تمكث الا قليلا وايم الله تعالى ان لم تراجع نساءك وترجع في مالك ثم مت لا ورثهن من مالك ثم لامرت بقبرك ان يرجم كما يرجم قبر ابى رغال قال محمد رحمه الله تعالى اظنه فعل هذا في مرضه *

(وروى) عن محمد بن عبد الله ان ابا سمود بن عبد الله بن عمرو بن عمير الثقفي اسلم ونحوه ثمان نسوة فتخير منهن اربعا قال محمد اخبرنا الثقة عن عبد الله بن لهيعة عن ابى وهب (١) الجيشانى ان الضحاك بن فيروز الديلمي يروي عن ابيه قال اسلمت وعندى اختان فامرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان افارق احدهما قال محمد رحمه الله تعالى وفيروز الديلمي كان من اهل فارس الذين كانوا

(١) ابو وهب الجيشانى قيل اسمه ديلم بن هوشع وقال ابن يونس هو عبيد ابن شرحبيل مقبول من الرابعة ١٢ كنى التقريب

بصنعاہ اسلم حسن اسلامہ) *

﴿ قال ﴾ الشيخ وتاويل هذه الآثار عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه من وجهين (أحدهما) أن أصل هذه النكحة كانت قبل نزول تحریم الجمع ومثله لا يوجد في زماننا (والثاني) أنه أراد بقوله اختر أحداهما واختر منهن أربعا بتجديد العقد عليهن لئلا مسالك الحكم ما تقدم من العقد * وأبو حنيفة رضي الله تعالى عنه قائل بهذا *

ثم ذكر أسلام أحد الزوجين في دار الحرب * فالخامس فيه أنه إن أسلم الزوج والمرأة من أهل الكتاب فهي امرأته) لأن ابتداء النكاح بينهما على هذه الصفة جائز فالبقاء أجوز *

(فإن كانت من غير أهل الكتاب أو كانت المرأة هي التي أسلمت فإنه يتوقف وقوع الفروقة بينهما على انقضاء ثلاث حيض) لأن بعد صحة النكاح لا بد من تقرير السبب الموجب للفروقة واسلام من أسلم منهما لا يصلح لذلك فهو سبب لتقرير الملك وكفر من أصر منهما كان موجودا قبل هذا أولا ولا أثر له في الفروقة وقد تمذر أسلامه استدامة النكاح بينهما فقلنا بأنه يتوقف وقوع الفروقة بينهما على انقضاء مدة المدة لأن انقضاء مدة المدة تأثيرا في الفروقة بعد الطلاق الرجمي ولو كانا في دار الإسلام لكان يعرض الإسلام على المصير منهما ثلاث صرّات ويفرق بينهما إن أبى الإسلام فإذا تمذر عرض الإسلام بسبب انقطاع ولاية الإمام عنها اثنتان ثلاث حيضات مقام ثلاث عرضات في ذلك *

(فإن خرج الذي أسلم منها إلى دار الإسلام قبل انقضاء ثلاث حيض فكذلك الجواب عند أهل الحجاز وعند أهل العراق تقع الفروقة بينهما بتبين

الدارين حقيقة وحكما) لان من في دار الحرب من اهل الحرب في حق من هو من اهل دار الاسلام كالميت قال الله تعالى او من كان ميتا فحيناه * (واختلفت الرواية في رد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ابنته زينب رضي الله تعالى عنها على ابي العاص * فروى عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده انه صلى الله عليه وآله وسلم ردها عليه بنكاح جديد * وروى عامر الشعبي انه ردها عليه بالنكاح الاول * فان كان الرد بنكاح جديد فهو حجة لنا وان كان الرد بالنكاح الاول فتاويله ما قاله الزهري ان ذلك كان قبل نزول الفرائض * وقال قتادة كان ذلك قبل نزول سورة براءة * وقال الشعبي كان ذلك قبل نزول قوله تعالى ولا تمسكوا بعصم الكوافر * وفيما ذكر هؤلاء بيان ان هذا الحكم منسوخ بنزول هذه الآيات وانه لا عصمة بين الزوجين بعد بيان الدارين حقيقة وحكما والذي يقوله الزهري ان نساء من قريش اسلمن يوم الفتح وهرب ازواجهن ثم رجعوا الى الاسلام فاقرهن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند ازواجهن بتلك النكاح على ما روى من حديث ام حكيم امرأة عكرمة رضي الله تعالى عنهما ابن ابي جهل وحديث امرأة حكيم بن حزام فؤلاء قوم قد هربوا الى الساحل وهي من حدود مكة قد صارت مفتوحة بفتح مكة فلم يجدوا بين الدارين بينهن وبين ازواجهن * والذي يروى ان اباسفيان اسلم عمر الظهران في معسكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وزوجته هند مشركة بمكة ثم اسلمت فردها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالنكاح الاول فقد تكلم الناس انه متى حسن اسلام ابني سفيان بعد اتفاقهم انه لم يحسن اسلامه يومئذ وانما اجازة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بشفاعته عمه العباس رضي الله عنه (الآري) الى ما روى انه قال للعباس رضي الله عنه ان ابن اخيك اصبح في ملك عظيم فقال ليس

ذكر اسلام ابني سفيان وزوجه رضي الله عنها

ذلك ملك وانما هو نبوة قال او ذاك * ومثل هذا لا يكون كلام من حسن اسلامه * ثم ذكر حديث عبد الله بن ابي بكر رضى الله عنهما (ان اميمة بنت بشر فرت الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهي مسلمة وزوجها كافر مقيم بارض الكفر فلما انقضت عندها زوجها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سهيل بن حنيفة ثم قدم زوجها بعد ذلك مسلما فلم يرد اليه) وفي هذا دليل ان الفرة وقعت بينهما بتباين الدارين وبه يستدل محمد رحمه الله تعالى على وجوب المدة على المهاجرة وابو حنيفة رضى الله تعالى عنه لا يرى على المهاجرة المدة وجعلها في ذلك كالمسيية لان وقوع الفرة في الموضعين كان بتباين الدارين حكما وليس في الحديث انها اعتدت بامر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وذكر عن سعيد بن جبير (قال اذا لحقت المرأة بارض الحرب فلا تعتد بها في نسائك - وبه نأخذ فنقول اذا لحقت مرتدة عن الاسلام او كانت ذمية فلحقت ناقضة للمهد فقد بان من زوجها لتباين الدارين حقيقة وحكما حين صارت حربية ولكن لا عدة لها ها هنا) لان المدة من حكم الاسلام والحربية لا تخاطب بذلك بخلاف المهاجرة على قول محمد رحمه الله عليه وعند ابي حنيفة رضى الله تعالى عنه هما سواء في حكم المدة الا ان المهاجرة اذا كانت حاملا فليس لها ان تزوج ما لم تضع حملها لا لوجوب المدة عليها ولكن لان في بطنها ولذا بابت النسب بمنزلة ام الولد اذا جلبت من مولاها * فقد روى الحسن عن ابي حنيفة رضى الله تعالى عنه انها (ان تزوجت جاز النكاح ولكن لا يقربها زوجها حتى تضع حملها - كي لا يكون ساقيا ماء زرع غيره بمنزلة المسيية اذا كانت حاملا فتزوجها مولاها *

(واذا تزوج الحربي في دار الحرب امرأة وابتها في عقدة واحدة او عقدتين

ثم اسلموا قبل ان يمسه واحدة منهما فمندانى حنيفة رضى الله تعالى عنه ان كان تزوجهما في عقدة واحدة فنكاحهما فاسدا وان كان تزوجهما في عقدتين فنكاح الثانية فاسد لان وجوب الاعتراض لمنى الجمع هاهنا بمنزلة نكاح الاختين* وعلى قول محمد رحمه الله نكاح الابنة صحيح في الوجهين ونكاح الام فاسد لان الحرمة بسبب الجمع لا يثبت في حقهم عنده قبل الاسلام كما في حق الاختين فكان نكاح البنت صحيحا تقدم او تأخر (وبعذر العقد الصحيح على الابنة تحريم الام وبعذر العقد على الام لا تحرم الابنة فلذلك اصح نكاح البنت في الوجهين وبطل نكاح الام) وهذا لان حرمة المصاهرة نظير حرمة الرضاع والنسب وذلك ثبت في دار الحرب عند تقريره كما ثبت في دار الاسلام فهذا امثله *

﴿ وان ﴾ كان دخل بهما فنكاحهما باطل على كل حال بالاتفاق لان الدخول بكل واحدة منهما يحرم الاخرى بسبب المصاهرة على التأييد* (وان كان دخل باحدهما دون الاخرى فعلى قول محمد رحمه الله تعالى ان كان دخل بالام بعد ما تزوج الابنة فنكاحهما باطل) لان العقد الصحيح على الابنة يوجب حرمة الام والدخول بالام يوجب حرمة البنت *

﴿ وان ﴾ كان دخل بالام قبل ان يتزوج الابنة فنكاح الام صحيح لان الدخول بها يوجب حرمة الابنة ثم العقد على الابنة بمذالك غير صحيح والعقد الفاسد على الابنة لا يوجب حرمة الام *

(وان كان دخل بالابنة فنكاحها صحيح) لانه لم يوجد في حق الام الا مجرد العقد وذلك لا يوجب حرمة الابنة وعلى قول ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه وابى يوسف رحمه الله تعالى ان كان تزوجهما في عقدة فنكاحهما باطل

حرمة المصاهرة نظير حرمة الرضاع والنسب

ثم له ان يتزوج التي دخل بها اما كانت او بنتا وليس له ان يتزوج
 الاخرى لان الدخول بمن دخل بهامحرم للاخرى اما كانت او ابنة
 (وان كان تزوجها في عقدتين فان كان تزوج الابنة اولاد دخل بها
 فنكاحها صحيح ونكاح الام باطل لاجل المصاهرة وان كان دخل بالام
 فنكاحها باطل لان العقد على الابنة كان صحيحا وذلك يوجب حرمة
 الام وقد دخل بالام وذلك يوجب حرمة الابنة وان كان تزوج الام اولافان
 دخل بها فنكاحها صحيح وان دخل بالابنة بطل نكاحها جميعا لان العقد على
 الابنة لم يكن صحيحا المعنى الجمع والدخول بالابنة يبطل نكاح الام ثم له ان
 يتزوج الابنة دون الام لان الوجود منه في حق الام مجرد للعقد والعقد
 على الام لا يوجب حرمة الابنة فلماذا كان له ان يتزوجها *

* قال (ولو تزوج الحربي امة وحره ثم اسلموا جاز نكاحهما في قول محمد
 رحمه الله) لان حرمة الجمع بين الامة والحره لم يكن ثابتا في حقهما عنده
 وبعد الاسلام الحال حال استدامة النكاح واستدامة النكاح على الامة
 والحره من حكم الاسلام ولم يذكر قول ابي حنيفة رضى الله تعالى عنه في
 هذا الفصل وفيل الجواب هكذا على قوله لان حكم الخطاب انما ثبت في
 حقهم بعد الاسلام وقيل بل عنده يبطل نكاح الامة ويجعل كالجدد للعقد
 عليهما بعد الاسلام كافي حق الاختين *

* قال (واذا تزوج الحربي اربع نسوة في عقدة او عقدتين ثم سبي وسبين معه
 فعلى قول محمد رحمه الله تعالى يختار ستين منهن) لان ما زاد على الستين في حق
 العبد بمنزلة الزيادة على الاربع في حق الحر وعلى قول ابي حنيفة وان يوسف
 رحمه الله تعالى يبطل نكاحهن جميعا هاهنا ما له ان تزوجهن في عقدة واحدة

فهو غير مشكل لانه بمنزلة الحر يتزوج خمس نسوة في عقدة واحدة ثم يسلم
ويسلمن معه وان كان تزوجهن في عقدة متفرقة فالفرق بين هذا الفصل وبين ما
اذا سلم واسلمن معه ان هناك نكاح مازاد على الاربع ما وقع صحيحا بحكم
الاسلام فاذا وجب الاعتراض بحكم الاسلام يتعين الفساد ما لم يقع صحيحا
بحكم الاسلام وهاهنا نكاح الاربع وقع صحيحا بحكم الاسلام لانه كان
حرا حين تزوجهن فلم يكن البعض بافساد نكاحهم اباولى من البعض فلهذا فرق
بينه وبينهن *

(ولو تزوج حربى رضيعتين ثم ارضعتهما امرأة ثم اسلموا فهاذا مالو كانتا اختين
حين تزوجهما سواء على الخلاف الذى بينا) لانهما صارتا اختين قبل الاسلام
بالرضاع *

(وان كانت انما ارضعتهما بعدما اسلموا فقد فسد نكاحهما جميعا) وبه استدل
ابو حنيفة رضى الله تعالى عنه على محمد رحمه الله تعالى الا ان محمد يقول
لما اسلموا قبل الارضاع فخالهم وحال مالو كانوا مسلمين حين تزوجهما سواء
والمسلم اذا تزوج رضيعتين ثم ارضعتهما امرأة وقعت الفرقة بينه وبينهما لان
المفسد وهى الاختية وجد فيها جميعا بخلاف ما سبق *

(وكذلك لو اسلم الزوج وهم من اهل الكتاب ثم ارضعتهما امرأة * ولو كان
زوج الحربى كبيرة ورضيعة وللكبيرة لبن فارضعت الصغيرة ثم اسلموا ففى
قول ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه نكاحهما فاسد) لانه صار جامعا بينهما بعدما
صارتا اما وابنة فكانه تزوجهما ابتداء بعد الارضاع وفي قول محمد رحمه الله نكاح
الابنة جائز لانه وجد العقد الصحيح على الابنة وذلك يوجب حرمة الام
ومجرد العقد على الام لا يوجب حرمة البنت *

(ولو كان الارضاع بعد الاسلام بطل نكاحهما بالاتفاق بمنزلة ما لو تزوجهما بعد الاسلام) وكذلك لو اسلم الزوج ثم ارضعت الكبيرة الصغيرة فقد فسد نكاحهما) لان المخاطب بجرمة الجمع بين الام والبنت الزوج*
(ولو كانت الكبيرة اسلمت وحدها ثم ارضعت الصغيرة فعند محمد رحمه الله يفسد نكاحها ويجوز نكاح البنت) لان الزوج حر بي حين ارضعتها فكان هذا ومالو ارضعتها قبل اسلامها - واء *

(ولو كان الذي اسلم ابو الصغيرة ثم ارضعت الكبيرة الصغيرة فقد فسد نكاحهما جميعا) اما عند ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه لا اشكال واما عند محمد رحمه الله فلان الابنة صارت مسلمة باسلام الاب فلا يجوز نكاحها مع امها بحكم الاسلام فبطل نكاحها لهذا المعنى وقد بطل نكاح الام بسبب العقد على الابنة فلهذا قال يفسد نكاحهما جميعا ووضح هذا بما لو تزوج رضية ثم طلقها ثم تزوج كبيرة فارضعت الصغيرة فان الكبيرة تحرم عليه لان الصغيرة صارت ابنة لها وقد كانت في نكاحه في وقت بعقد صحيح ومجرد العقد على الابنة يوجب حرمة مؤبدة في حق الام *

(ولو ان زوجين مستامين في دار الاسلام واسلم الزوج وهي من اهل الكتاب فارادت الرجوع الى دار الحرب لم يكن لها ذلك) لان بعد اسلام الزوج النكاح مستدام بينهما فهي مستامنة تحت مسلم فتصير ذمية لان المرأة في المقام تابعة لزوجها بمنزلة ما لو تزوجت بمسلم ابتداء *

(وكذلك اذا صار الزوج ذميا) لان الذمي من اهل دارنا كالمسلم (فان جحدت ان تكون امرأته فالقول قولها وعلى الزوج البينة ولا يقبل عليها بالنكاح شهادة اهل الحرب) لان في زعم الزوج والشهود اذمية وشهادة اهل الحرب

على الذي لا تكون حجة *

(ولو كانت انكرت النكاح قبل ان يسلم الزوج او يصير ذمياً لم يقض القاضي عليهما بشيء وان اقام بينة من المسلمين انهما مستامنان فلا يقضى القاضي بين المستامين بمحقوق معاملة جرت في دار الحرب) لانهما لم يلزما حكم الاسلام وهوانما يزعم ان النكاح بينهما كان في دار الحرب فلم هذا لا يقضى بينهما باعتبار زعمه *

(ولو لم تكن المرأة كتابية فان القاضي يعرض عليها الاسلام فان اسلمت والافرق بينهما لانهما تحت ولايته الا ان فيمكن من عرض الاسلام على الذي ياتي منهما وبناء التفريق عليه ثم يكون لها ان ترجع الى دار الحرب بعد انقضاء عدتها) لان النكاح غير مستقر هاهنا بعد اسلام الزوج فان ابتداء العقد بينهما على هذه الصفة لا يجوز فلا تصير ذمية الا ان المدة تازمها لحق الزوج المسلم فلا تمكن من الخروج قبل انقضاء المدة لاني لا ادري لعلمها حامل وولدها مسلم باسلام ابيه فلهذا لا تمكن من الرجوع الى دار الحرب قبل انقضاء المدة *

(ولو لم يسلم زوجها ولكنه صار ذمياً فليس لها ان ترجع الى دار الحرب) لان النكاح بينهما مستقر هاهنا فتصير ذمية تبعاً لزوجها *

(ولو كانت المرأة هي التي اسلمت فانه يعرض الاسلام على الزوج ويفرق بينهما اذا اتى وله ان يرجع الى دار الحرب) لان الزوج في المقام لا يتبع امرأته *

* قاله (ولو ذهب الى دار الحرب قبل عرض القاضي عليه الاسلام فقد وقعت الفرقة بينهما تبين الدارين حقيقة وحكما وهذه فرقة غير طلاق والمرد ليس

من اهل النكاح) لان النكاح يعتمد الملة ولا ملة للمريد وقد قررنا هذا في
﴿ شرح المختصر ﴾ *

* ثم فرع * على فصل المهاجرة وقال (اذا طلقها زوجها وهو في دار الحرب لم يقع طلاقه عليها) اما عند ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه فلا نه لاعدة عليها * واما عند محمد رحمه الله تعالى فلا نه حربي ولا عصمة بين الحربي والمسلم وفي الحكم بوقوع طلاقه عليها اثبات معنى العصمة بينهما ولهذا قال محمد رحمه الله تعالى (ولو كان اسلم ثم طلقها وقع طلاقه عليها) لانها في عدته وبجوز الحكم بالعصمة بين المسلمين وان كان احدهما في دار الحرب وقاس هذا بالرمد الا لاحق بدار الحرب اذا طلق امرأته لم يقع طلاقه عليها وان كانت في عدة منه ولورجع مسلمان او اسلم في دار الحرب ثم طلقها وقع طلاقه عليها لانها في عدته * (ولو كان الحربي دخل اليها بامان ثم طلق المهاجرة التي تمتد منه لم يقع طلاقه عليها) لانه حربي بعد فكان حاله وحال مالو كان في دار الحرب صورة سواء *

(الآرى) ان امرأة حرة لو كانت تحت عبدا فاشتريه بدممادخل بها فقد فسد النكاح وعليها العدة وان طلقها وهو عبدها لم يقع طلاقه عليها) لانه لا عصمة بسبب النكاح بين المملوك وبين المالكة (وان اعتقه او باعته ثم طلقها وقع طلاقه عليها) لانها في عدته *

(ولو كانت المهاجرة حاملا فلازوجهافي قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه ان يتزوج اختها) لانه لا عدة عليها (وانما لا يجوز لها ان تزوج بزواج آخر) لان في بطنها ولد ثابت النسب فكان حالها كحال ام الولد اذا حبلت من مولاها وهناك للمولى ان يتزوج اختها ولكن لا يطأها حتى تضع (ا) حملا كيلا يصير جامعا

ماه في رحم اختين فهذا مثله وكذلك الحكم في المسبية *

﴿ ولو اسلم ﴾ الزوج وخرج اليها وترك زوجته في دار الحرب فقد وقعت
الفرقة بينهما بتباین الدارين ولكنه ليس لها ان تزوج بزواج آخر اذا كانت
حاملًا وهذه لعدة عليها ولكن في بطنها ولد ثابت النسب الا ان نسب ولدها
لا يلزم الزوج الا ان تاتي به لاقل من ستة اشهر لانها بانّت الى عدة تباین
الدارين (١) فكان ذلك بمنزلة الطلاق قبل الدخول في الحكم *

﴿ ولو اسلمت ﴾ المرأة في دار الحرب ثم وقعت الفرقة بينهما بمضى ثلاث
حيض فهذا في حكم المدة وما لو وقعت الفرقة بينهما بخروجها الى دار الاسلام
سواء لان في الموضعين قد وقعت الفرقة بينهما وهي حرة مسلمة مخاطبة بحكم
الاسلام سواء كانت في دار الحرب او في دار الاسلام *

﴿ قال ﴾ (حربية اسلمت في دار الحرب ثم خرجت وزوجها معها ابان فهي
امراؤه حتى تحيض ثلاث حيض او يمرض عليه السلطان الاسلام) لانه
من وجه كالذي فان السلطان يتمكن من عرض الاسلام عليه وهو في الحقيقة
حربي حتى يتمكن من الرجوع الى دار الحرب فلكونه حربيًا قلنا
الفرقة تقع بينهما بمضى ثلاث حيض ولكونه بمنزلة الذي من وجه قلنا يفرق
بينهما بعد ابراء الاسلام وبأي الوجهين وقعت الفرقة بينهما فعليها ان تمتد بثلاث
حيض *

(ولو طلقها في المدة وقع عليها طلاقه) لانه معها في دار الاسلام وقد بينا انه
كالذي من وجه *

﴿ الا ترى ﴾ انه لو خلعها قبل ان يفرق بينهما السلطان ثم طلقها في المدة ثلاثا
او طلقها قبل الخلع ثلاثا وقع طلاقه عليها فكذلك بعد التفريق بينهما لان تلك

فرقة بطلاق (وهذا بخلاف ما لو خرجت وحدها ثم خرج الزوج بعدها
مستامنا فإنه لا يقع طلاق عليها) لأن هناك قد بقي الزوج في دار الحرب
بعد خروجها فالتقطت العصمة بهن وهما وصار بحال يقع طلاقه عليها فلم يصر
من أهل دارنا بعد ذلك لا يلحقها طلاقه وهما حين وقعت الفرقة كان هو
معهما في دار الإسلام فلم يكن في حالة من الحالات بحال لا يقع طلاقه عليها فلذا
قلنا ما دامت في العدة يقع طلاقه عليها * والله أعلم بالصواب *

﴿ باب ﴾

﴿ تزويج الأسير والمستامن في دار الحرب ﴾

﴿ قال رحمه الله ﴾ ويكره للمسلم أن يتزوج في دار الحرب كناية منهم حرة
كانت أو أمة) هكذا نقل عن علي رضي الله عنه وهذا لأنه ربما بقي له نسل في
دار الحرب وفيه تمرىض ولده للرق فإنها الوسييت وهي حبل منه صار ما في
بطنها رقيقا ورعا يتخلق أولاده باخلاق الكفار إلا أن هذه الكراهة ليست
لمنى في عين النكاح في محله أو شرطه فلا يمنع صحة النكاح بعد أن كان بشهود
مسلمين في قول محمد رحمه الله وفي قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه يستوي
أن كان الشهود مسلمين أو كفارا وهي معروفة (فإن كان يخشى العنت على نفسه
فلا بأس بان يتزوجها) لأن التحرز عن الزنا فرض ولا يتوصل إليه إلا بالنكاح *
وهو نظير ما لو تزوج أمة لمسلم أو ذمى في دار الإسلام فإن ذلك مكروه له
إلا أن يخشى العنت على نفسه فهذا مثله (ولو أسروا حرة مسلمة أو ذمية
فلا بأس لهذا المسلم أن يتزوجها وإن لم يخف العنت على نفسه) لأنها حرة من
أهل دارنا ولم يملكوها بالاسترقاق فيجوز للمسلم أن يتزوجها برضاها في دارهم
كما يجوز في دارنا *

(فان كانت امه له فكذلك مكروه له الا ان يخشى العنت على نفسه) لانهم
بالا حراز ملكوها حتى لو اسلموا كانت امه لهم فولده منها يكون عبدالمهم
وفرق بين هذا وبين ما اذا تزوج فيهم بغير شهود فانه لا يجوز وان كان
يخشى العنت على نفسه وكذلك اذا لم يجدهم بغير شهود مسلمين على قول محمد
رحمه الله تعالى) لان المنع هناك لانعدام شرط الجواز وهو الشهود وذلك في
معنى منع لمعنى في عين النكاح او لمعنى في المحل بان كان لا يجدا لا بمجوسية
او وثنية وهناك لا يجوز له نكاحها سواء كان يخشى عليه العنت او لا يخشى
فاما هنا المنع لما فيه من امر يرض ولده لارق وهو غير متصل بالنكاح شرطا
ولا محلا فاذا ظهر ما هو الاولى بالاعتبار منه قلنا يجوز النكاح من غير كراهة *
(وان كانوا اسروا مكاتبه او مدبرة او ام ولد ثم زوجها من هذا المسلم لم يحز
ذلك) لانهم لم يملكوها بالا حراز ولا نكاح الابولي وولى المكاتبه مولاها *
(فاذا اذن لها مولاها في التزوج بكتاب كتبه من دار الاسلام فلا بأس بان
يتزوجها) لانها باقية على ملكه والكتاب ممن تأى كالخطاب ممن دنا *

(فان دخل مولاها دارهم بامان فلا بأس بان يطأ مدبرته وام ولده اذا خلاها
ولم يكن الحربى وطئها) لانها باقية على ملكه *

(فان وطئها الحربى فليس لمولاها ان يطأها بعد ذلك) لان فيه اجتماع رجلين
على امرأة واحدة في طهر واحد الا ان يترك الحربى وطئها حينئذ للمولى
ان يطأها اذا استبرأ رحمها * فاما المكاتبه فليس له ان يطأها كالم يكن له ذلك قبل
الاسر) لانها بالكتابة صارت كالخارجة عن ملكه *

(وكذلك لو زوجها اليه الحربى) لانها باقية على ملكه حقيقة فلا يثبت النكاح
بينه وبينها بخلاف المدبرة وام الولد فهناك اذا زوجها الحربى منه جاز له

وطئها) لانه انما يطأها بالملك لا بالنكاح ﴿الآرى﴾ ان قبل الزوج كان
وطئها حلالا له *

(ولو اسروا امرأته وهي حرة او امة ثم دخل اليهم بامان فلا بأس بان يطأها
لبقاء النكاح بينهما) *

فان قيل * هذا في الحرة صحيح وامافي الامة فهو غير صحيح لانها صارت
مملوكة لهم حتى لو اسلموا كانت لهم والمملوك تبع لمولاه فقد صارت بهذا
الطريق من اهل دار الحرب وبان الدارين حقيقة وحكما موجب للفرقة
بينهما قلنا * لا كذلك فانها كانت من اهل دارنا لكونها مسلمة او ذمية وذلك
لا يمتنع بتملكهم اياها بالا حراز كما لا يمتنع بتملكهم اياها بالشراء والادخال
في دار الحرب فكما لا يفسد النكاح بينهما هناك لا يفسدها هنا الا ان يكون
مولاه الحربى قد وطئها فحينئذ لا يحل للزوج ان يطأها حتى يستبرأها
بحيضه *

(وان كانت حرة فوطئها الحربى لم يكن لزوجه ان يطأها حتى تمتد بثلاث
حيض) لان ما كان من الحربى في معنى الوطن بشبهة فالتساويل الباطل منهم
معتبر بالتاويل الصحيح في الحكم *

(وعلى هذا لو وطئها الحربى ثم جاءت بولد فان جاءت به لا قل من سنتين منذ
وطئها الحربى فان نسب الولد ثبت من الزوج وان جاءت به لاكثر من
سنتين لم يثبت نسب الولد منه) لانها حرمت عليه بوطئ الحربى اياها فيجعل
بمنزلة ما لو حرمت عليه بان طلقها تطليقة بائنة *

(ولو كانت المسيية امة لمسلم ثم دخل مولاه اليهم بامان فليس له ان يطأها)
لانهم ملوكوها بالا حراز فيكون هو واطئها ملك غيره لو فعل ذلك وذلك

لارخصة فيه بحال (بخلاف ام الولد والمذرة فان زوجها الحربي منه جاز النكاح وان كان ذلك مكرها للمسلم بمنزلة ما لزوجها امه اخرى له مسامة او كتابة (ولو ان حربيا (ا) في دار الحرب من المسلمين تزوج امه من امائهم فولدت له ولادائهم ظهر المسلمون على الذراري فالصغار من اولاده احرار مسلمون باسم الاسلام ايهم) لانهم كانوا مملوكين لمولى الام وقد قتل او هرب حين ظهر المسلمون على الدار فصاروا محرزين انفسهم بمنعة المسلمين والمملوك المسلم للحربي اذا احرز نفسه بمنعة الجيش كان حرا كالمراغم *

(واما الكبار من اولاده فمردون) لانهم وصفوا الكفر بعد البلوغ (وقد كانوا مسلمين باسم الاب فصاروا مرتدين ارقاء لمن احرزهم رجالهم او نساءهم لان مع ردهم لا يتحقق احرار انفسهم على الموالى فلا يعتقون ويحبسون على الاسلام ولا يقتلون) لانه ما وجد منهم الاسلام بعد كمال حالهم بالبلوغ ومن ثبت له حكم الاسلام تبعه الابوين لا يقتل اذا بلغ مرتد المني الشبهة وامامهم فهي في لمن اخذها وان كان في بطنها ولد فهو رقيق معها) لان ما في البطن جزأ من اجزائها فيكون رقيقا بماله وان كان مسلما بالابيه * ولانه لا يتحقق منه احرار انفسه مادام مخفيا في بطنها *

(واو كان تزوج حرة منهم والمسئلة بحالها ان هذا الاول سواء الا في فصل واحد وهو ان الكبار من اولادها احرار بخلاف الاول) لانهم انفصلوا من حرة فكانوا احرار احريةها ولكنهم مردون *

(فن كان منهم رجال فهو لا يصير رقيقا بالسبي ومن كان منهم امرأة فقد صارت امه بالنسي وتجبر على الاسلام كما هو الحكم في المرتدات ولا يكون تزوج المسلم ايها المانها) لانه في دار الحرب لو آمنها نصالح يصح منه فكذلك بالدلالة

المملوك المسلم للحربي اذا احرز نفسه بمنعة الجيش كان حرا كالمراغم

(وليس الاولا دان يوالو احدا ولا يعقل عنهم بيت المال ان يوالو احدا) لان
لهم عشيرة وهم قوم ايهم فيعتلون عنهم ويرثونهم ومن كان بهذه الصفة فليس
له ان يوالى احدا (واو كانوا سبوا من دار الاسلام حرة مسلمة او ذمية ثم
زوجوها من هذا العربي فهذا وما سبق سواء الا في خصلة واحدة لا تكون
هى ولا مافى بطنها فايها هنا) لانها احرة من اهل دارنا فلا تملك بالسبي والاولى
حرة حربية فالت بالسبي *

(وان كانت امة مسلمة او ذمية مسلمة والمسئلة بحالها فاولادها الرقاها هانا لا يمتعون بالسبي الصغار والكبار في ذلك سواء) لان حق المسلم الماسور منه قائم فيهم وذلك يمنع تبوت العتق لهم بطريق المراجعة فقلنا ان وجد هم الماسور منه اخذهم قبل القسمة بغير شيء وان وجد هم بعد القسمة اخذهم بالقيمة *

(فان كان المأسور منه ذميا اجبر على بيعهم بعد ما يأخذهم) لان الصغار منهم مسلمون
باسلام ابيهم والذمي يجبر على بيع العبد المسلم اذا حصل في ملكه والكبار منهم
مرتبون وللمرتد حكم الاسلام في هذا الفصل لكونه مجبر على العود الى الاسلام
(وان كانت الامة المأسورة من دار الاسلام لم يتزوجها المسلم ولكن مولاها
الحربي وطأها فولدت له اولاد انهم ظهر المسلمون على الدار فهي حرة لا
عليها) لانهم مسلمة او ذمية وقد صارت ام ولد له ^{بأنه ولد للمغفور على ما بينا ان}
عنها كانت حرة (واولادها احرار بمنزلتها ان كان له ^{برأب النسب من ابيه الا انه}
محزون انفسهم بعملة المسلمين (ولهم ان يوالوا من ^{الذي قلنا في العقر في}
لاولاء له هاهنا ولا عشيرة بخلاف ما سبق (فان كبروا كفسارا محاربين
للمسلمين قلنا ان كانت امهم مسلمة فهم مرتبون لانهم كانوا مسلمين تباعها

(فاذا بلغوا مردين اجبروا على الاسلام وكانوا احرارا وان كانت امهم ذمية فهم فيهم اجمعون) لانهم كانوا من اهل الذمة بآلها وقد صاروا ناقضين لأمهدين حاربوا المسلمين *

(فان قال الماسور منه انا احق بالامة لانها اسرت من يدي وملكي لم ياتفت الى قوله) لان الحربي كان ملكها حتى لو اسلم عليها كانت له وقد استولدها فلا يبقى للمالك القديم فيها حق الاخذ بحال (الآرى) ان الحربي لو كان اعنتها فذمتها فيها فكذلك اذا استولدها *

(ولو كان. ولاها القديم انا زوجها من الحربي والمسئلة بحالها فالامة واولادها للماسور منه هاهنا) لانها انما ولدت من زوج لا تصير به ام ولد وقيام حق الماسور منه فيها وفي اولادها يمنع ثبوت العتق لهم بطريق المراجعة والاحراز بمنعة المسلمين فهذا كان له ان ياخذهم قبل القسمة بغير شيء وبعدا بالقيمة ومن كبر من اولادها فكان على دين ابيه *

(فان كانت هي مسلمة فهي مجبرة على الاسلام) (١) لانه كان مسلما بآلها * (فاذا بلغ كافرا كان بمنزلة المرتد وان كانت ذمية لم يجبر هذا الولد على الاسلام) لانه مولود بين كافرين في دار الحرب *

(ولو كانت الماسورة حرة والمسئلة بحالها فهي واولادها احرار لا سبيل عليها) لانها حرة من اهل دارنا والا ولا يتبعون الام في الرق والحرية وقد عرفت الجواب ان الولد يتبع خيرا ابوين دينافي حكم النكاح والذبيحة حتى اذا كان احدهما من اهل الكتاب كان الولد مثله بمنزلة مالهو كان احدا ابوين مسلما كان الولد مسلما بآله *

(١) كذا في النسخ ولا ارتباط بين المتن والشرح فآله سقط بعض العبارة ١٢ م

(ومن بلغ منهم كافرا فالحكم فيه ما هو الحكم فيما سبق من الفرق بينهما اذا كانت المرأة مسلمة او ذمية) والفرق بين الرجال والنساء في حكم الاسترقاق كما هو الحكم في المرتدين * والله الموفق *

﴿ باب ﴾

﴿ اثبات النسب من اهل الحرب من السبايا ﴾

* قال رحمه الله * (ولو ان اهل الحرب سبوا مسلمة حرة او مملوكة او ذمية حرة او مملوكة فاشتراها من السبايا رجل منهم فاستولدها ثم اسلم اهل الدار او صار واذمة فان كانت مسلمة او ذمية حرة في الاصل فهي حرة على حالها) لان الحرية المتأكدة في دارنا لا تناقض لها واولادها احرار بطريق التبعية لها (والنسب ثابت من المشتري) لانه وطئها على وجه الملك بشبهة فتاويلهم الباطل بمنزلة التاويل الصحيح في الحكم (ولا صداق عليه لها) لان المستوفى بالوطئ في حكم جزء منها وقد كان حربيا حين استوفى ذلك الجزء فلما لا يفرم شيئا اذا استهلكها لا يفرم بوطئه اياها شيئا ايضا *

(وان كانت مدبرة او ام ولد في الاصل فهي مردودة على مولاهما) لانهم لم يملكوها بالا حراز (واولادها احرار) لانهم كانوا مسلمين تبعها لكانت مسلمة وذمين تبعها لكانت ذمية ولان هذا بمنزلة ولد المهرور على ما بينا ان المشتري استولدها بتاويل الملك وولد المهرور حر ثابت النسب من ابيه الا انه ليس على الاب من قيمة الاولاد هاهنا شيء للطريق الذي قلنا في العرقى الفصل الاول فهذا لان المشتري كان محاربا حين استولدها وذلك يمنع وجوب الضمان عليه باستهلاك جزء منها فكذلك اذا صار مستهلكا للولد بحكم الغرور * فان قيل * المهرور اما يضمن قيمة الولد وقت الخصومة وعند

الخصومة القوم مسلمون او اهل الذمة * قلنا نعم * ولكن انما يضمن وقت
الخصومة بسبب الاستيلاء المتقدم وذلك السبب تحقق منه حين كان حربيا
غير موجب للضمان عليه فلا يجب الضمان بمذالك وان اسلموا *
(وان كانت مكتوبة فالجواب فيها وفي اولادها انها ردم مكتوبة على حالها) لان
المكتوبة لا تملك بالاسر واولادها احرار بحكم الفرور وليس على الاب من
العقرو ولا من قيمة الاولاد شيئا لما قلنا ولمنّى آخر وهو انه لو غرم قيمة الولد
ها هنا انما يغرم لها وهي انما تسمى لتحصيل الحرية لنفسها واولادها ففي هذا
تحصيل بعض مقصودها *

(وان كانت امة والمسئلة بحالها فهي ام الولد لمن استولدها واولادها احرار)
لانهم ملكوها بالاحراز وقد ملكها المشتري منهم بالشراء فصح استيلاؤه
ثم تقرر ملكه فيها بالاسلام فكانت ام ولد له (وان كان المستولد ذمة للمسلمين
فكذلك الجواب لانها تخرج الى العتق بالسماعة) لانها مسلمة والمسلمة
لا تترك في ملك الذمي وقد تعذر اخراجها من ملكه بالبيع لاجل الاستيلاء
فيجب اخراجها من ملكه بطريق الاستسماء في قيمتها والحكم في المرتدين
اذا غلبوا على دارهم وفي اهل الذمة اذا تقضوا العهد وغلبوا على دارهم بمنزلة الحكم
في اهل الحرب في جميع ما ذكرنا *

(وكذلك الحكم في اهل البني اذا كانوا اسبوا من اهل العدل في جميع هذه
الفصول على ما ذكرنا) لان التاويل الفاسد في حق اهل البني اذا انضم الى المنعة
كان بمنزلة التاويل الصحيح في الحكم *

(والاصل فيه حديث الزهري قال وقعت الفتنة واصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كانوا متوافرين فانفقوا على انه لا قود في دم استحل بتاويل

القرآن ولا حد في فرج استحل. بتاويل القرآن ولا ضمان في مال استحل
بتاويل القرآن الا ان يوجد الشيء بعينه فيرد على اهله ولهذا قلنا هاهنا اذا كانت
المسيبة امة وجب ردها على مولاه. اذا تاب اهل البني بخلاف ما سبق لانهم
مملوكوها ولم تصر هي ام ولد لمن استولدها واهل الحرب مملوكوها بالا حراز
فصارت ام ولد لمن استولدها *

(ولو ان قوما من نصوص المسلمين غير المتأولين اخذوا النساء والمسئلة بحالها
فنعول لا حكم للمنة اذا تجردت عن التأويل كما لا حكم للتأويل اذا تجردت عن
المنة قالوا طي بهذا الطريق يكون زانيا مستوجبا للحدود ولا يثبت نسب
الولد منه اصلا بظاهر قوله صلى الله عليه وآله وسلم الولد للفراس وللماهر الحجر *
ثم الولد يكون تبعا للام على صفة امة مملوك لمن هو مالك للام بخلاف جميع ما سبق
واوضح هذا الفرق بالاستهلاك قال (الآرى انهم لو استهلكوا الاموال هاهنا
كانوا ضامين بخلاف ما سبق ذكره) وقد ذكر بعد هذا بابا بقداستقصينا شرحه
مما الملية من ﴿ شرح الزيادات ﴾ والله اعلم *

﴿ باب ﴾

﴿ الحدود في دار الحرب ﴾

* قال رحمه الله تعالى قد بينا في المبسوط (ان المسلم اذا ارتكب شيئا من الاسباب
الموجبة للعقوبة في دار الحرب فانه لا يكون مستوجبا للعقوبة لانعدام
المستوفي فانه لم يكن تحت ولاية الامام حين باشر ذلك ولو ارتكب ذلك
في المعسكر فليس لامير السرية ان يقيم عليه الحد ايضا) لانه لم يفوض اليه
اقامة الحدود وانما فوض اليه تدبير الحرب *

(الا ان يكون الخليفة غزا نفسه او امير البر اق فحينئذ له ان يقيم الحد في

﴿ لا يثبت نسب الولد من الزنا ويكون الولد تبعا للام ﴾

﴿ باب الحدود في دار الحرب ﴾

عسكره كما يقيم في دار الاسلام واستدل على انه لا يقام الحد في دار الحرب
(لحديث عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه - فانه كتب الى عماله ان لا يجلدن امير
الجيش ولا سرية احد حتى يخرج الى الدرب قافلا لئلا يلحقه حمية
الشيطان فيلتحق بالكفار)

(وهكذا نقل عن ابي الدرداء رضي الله تعالى عنه انه كان ينهى ان يقام
الحدود على المسلمين في ارض العدو ومخافة ان تلحقهم الحمية فيلحقوا بالكفار فان
تابوا تاب الله عليهم والا كان الله تعالى من ورائهم)

(ثم ذكر عن عطية بن قيس الكلبي ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
قال اذا هرب الرجل وقد قتل اوزني او سرق الى العدو ثم اخذ امانا على نفسه
فانه يقام عليه ما فر منه واذا قتل في ارض العدو اوزني او سرق ثم اخذ امانا
لم يقيم عليه شيء مما احدث في ارض العدو) فهو الاصل لما اثارهم الله تعالى في
اعتبار المواضع التي يرتكب فيها السبب الموجب للحد .

وقد بينا في المبسوط ان المستامن في دارنا اذا ارتكب شيئا من الاسباب الموجبة
للمقوبة فانه لا يقام عليه الا ما فيه حق العباد من قصاص او حد قذف
وقول ابي يوسف رحمه الله في ذلك معروف انه يقام ذلك كله عليه الا حد
الخمر كما في حق اهل الذمة * والله اعلم *

﴿ باب ﴾

﴿ ما يجب من النصرة للمستامين واهل الذمة ﴾

* قال الشيخ الامام رحمه الله تعالى * (الاصل انه يجب على امام المسلمين ان ينصر
المستامين ماداموا في دارنا وان ينصفهم ممن يظلمهم كما يجب عليه ذلك في حق
اهل الذمة) لانهم تحت ولايته ماداموا في دار الاسلام فكان حكمهم حكم

باب ما يجب من النصرة للمستامين واهل الذمة

اهل الذمة (الا انه لا يجب القصاص على الذي يقتل المستامن ولا على المسلم لا انعدام المساواة بينهما في حق صفة الحقن وعليه يبتنى حكم القصاص فاما المستامن اذا قتل مستامنا في دارنا فعليه القصاص ويستوفيه وارث المقتول اذا كان معه وكذا اذا قطع طرفه فعليه القصاص بوجود المساواة بينهما في صفة الحقن) * فان قيل * فقد بقي في دم المستامن شبهة الاباحة لانه محارب ممكن من الرجوع الى دار الحرب وذلك مانع من وجوب القصاص عليه بقتله على كل حال قلنا * لا كذلك فان هذه الشبهة انما تظهر في حق من يعتقد ذلك لا في حق من لا يعتقد هـ وكما ان معنى المحاربة مبيح لنفس الكافر مهدر بدليل ان النساء والصبيان من اهل الحرب لا يضمن قاتلهم شيئا من كفارة ولا دية لوجود المهدر *

(ثم الذي اذا قتل ذميا يلزمه القصاص بالاتفاق) لانه لا يعتقد كون كفره مهذرا فلم يورث ذلك شبهة في حقه فكذلك معنى المحاربة فيما بين المستامين لا يورث شبهة في حقه ولكن لتحقق المساواة بينهما في صفة الحقن يجب القصاص على بعضهم يقتل البعض سواء كانوا من اهل دار واحدة او من اهل دارين) لان وجوب القصاص باعتبار ان على امام المسلمين نصرهم ماداموا في دارنا وفي هذا لا فرق بين ان يكونوا من اهل دار واحدة او من اهل دارين *

(ولو كانوا اهل منعة دخلوا اليها بامان ليجتازوا الى ارض اخرى فيقاتلوا اهلها ثم اغار عليهم في دار الاسلام اهل حرب آخرين فاسروهم فليس علينا نصرهم وان قدرنا على ذلك بخلاف اهل الذمة) لان اهل الذمة صاروا اعداء دارنا وقد التزموا احكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات (فيجب على الامام

نصرتهم كما يجب عليه نصرة المسلمين فاما المستامنون فهم من اهل دار الحرب
 لانهم للعالم في دارنا بامان وانما يجب علينا نصرتهم ودفع ظلم من هو من اهل
 دارنا عنهم والذين ظلموهم هناك ليسوا من اهل دارنا ولا تحت ولايتنا
 فلا يجب علينا دفع ظلمهم عنهم وهذا لان لدار الاسلام دار امادية وهي
 دار الحرب فمن هو من اهل دار الاسلام انما يتمكن من المقام فيها بدفع ظلم اهل
 دار المادية عنه فاما من ليس من اهل دارنا فهو انما دخل دارنا مجتازا اولية قضى
 حاجته ثم ليمودالى داره ففى تحصيل هذا المقصود لا حاجة الى دفع ظلم اهل
 دار المادية عنه وانما تحقق الحاجة الى دفع ظلم من فى دارنا عنه وما ثبت
 من الحكم باعتبار الحاجة فثبوته بحسب الحاجة *

(والدليل على الفرق ان الذين ظهروا على المستامين فاحرزوهم بدارهم لو اسلموا
 كانوا عبيد لهم والذين ظهروا على اهل الذمة واحرزوهم لو اسلموا كانوا احرارا
 وكذلك لو ظهروا عليهم بما اخذوا من المستامين فيكون لنا ملكهم عليهم
 بالاحراز ولا يملك اهل الذمة عليهم بالاحراز بل يكونوا احرارا يرد عليهم
 اموالهم قبل القسمة بغير شئ وبعد القسمة بالقيمة) * فرفنا ان اهل الذمة فى
 وجوب القيام بنصرتهم كالمسلمين بخلاف المستامين *

(والذى يقر ما قلنا ان الذين ظهروا على اهل الذمة لومروا باهل منعة من
 المسلمين فى دار الحرب كان عليهم ان يقوموا باستنقاذ اهل الذمة من ايديهم
 لا يسهم الا ذلك بمنزلة مال ووقع الظهور على المسلمين ولو كانوا انما ظهروا على
 المستامين فى دارنا ثم مروا بهم على قوم ممتنعين من المسلمين فى دار الحرب لم يكن
 عليهم القيام باستنقاذهم من ايديهم) *

(ولو كانوا فى امان من اهل الحرب لم يكن لهم ان يقضوا الله ولا يستنقاذ

المستأمنين من أيديهم بخلاف أهل الذمة فهناك عليهم أن يتقضوا العهد ويقاتلوا
عن ذراري أهل الذمة كما يقاتلون عن ذراري المسلمين وإنما حال المستأمنين في
دارنا كحال الموادعين .

(ولو أن الإمام وادع أهل بلدة من أهل الحرب بمال أو بغير مال ثم قصدهم
مسلم أو ذمى بظلم فملى الإمام دفع ذلك عنهم * ولو اغار عليهم قوم من
أهل الحرب لم يكن على إمام المسلمين أن يدفع ظلمهم عنهم) فبه يتضح ما ذكرنا
من الفرق بين الموادعين وبين المستأمنين في دارنا في فصل وهو أنه (لو قتل
رجل من الموادعين رجلاً منهم في دار الموادعة لم يكن عليه القصاص *
ولو قتل المستأمن مستأمناً في دارنا يجب عليه القصاص) لأن أهل
دار الموادعة ما لزموا شيئاً من حكم الإسلام فأنهم وادعوا على أن
لا يجري عليهم أحكامنا فكأن دارهم دار حرب على حالها والقتل في
دار الحرب ليس بموجب القصاص فاما المستأمنون فهم في دار الإسلام وحكم
الإسلام يجري عليهم ماداموا في دارنا فيما فيه حق العباد والقصاص بهذه الصفة
* قال * (ولو أن قوماً من أهل الحرب لهم منعة دخلوا دارنا بأمان فشرطوا
علينا أن نمنعهم مما نمنع منه المسلمين وأهل الذمة فعلينا الوفاء لهم بهذا الشرط * إذا
اغار عليهم أهل الحرب فعلينا القيام بدفع الظلم عنهم لقوله صلى الله عليه وآله وسلم
المؤمنون عند شروطهم) وهذا لأن الالتزام بسبب الأمان التزم بالشرط
فينظر إلى الشرط كيف كان *

(وكذلك لو وادعوا على مال معلوم بهذا الشرط فملى الإمام أن يفي لهم
بالمشروط عليهم أن قدر على ذلك وإن لم يقدر عليه فليس له أن يطالبهم
بشيء من مال المشروط عليهم) لأنهم التزموا ذلك بمقابلته الحباية فاذا عجز

عن حمايتهم لم يكن له ان ياخذ منهم شيئا من المال كما لا ياخذ من ارباب
المواشي من المسلمين الزكوة ولا ياخذ من اهل الذمة الجزية والخراج
اذا كان عاجزا عن حمايتهم بان غلب عليهم اهل البغي *

(ولو كان المستامنون في دارنا قوما لا منعة لهم والمسئلة بحالها فلي
الامام ان يدفع عنهم من الظلم ما يدفعه عن اهل الذمة حتى اذا ظهر اهل
الحرب عليهم ثم ظهر عليهم المسلمون ردوهم احرارا وان كانوا اخذوا
اموالهم فوجدوا ذلك في الغنيمة قبل القسمة ياخذونه بغير شئ وبعد القسمة
بالقيمة بخلاف ما سبق) لان هؤلاء في منعة المسلمين والحرية المأكدة بمنعة
المسلمين لا تنتقض بالقهر *

(وكذلك المال الماخوذ من منعة المسلمين لا يبطل حق المالك القديم
عنه وفي الاول هم كانوا امتنعين بمنعتهم لا بمنعة المسلمين) وقد بينا انهم
اهل حرب وان كانوا في امان من اهل حربهم متأكدة بمنعة المسلمين
فلهذا كان الحكم فيهم ما بينا *

(ولو ان الذين ظهروا عليهم من اهل الحرب في هذا الفصل مروا بهم على
منعة للمسلمين في دار الحرب كان عليهم القيام بنصرتهم وتخليصهم من ايديهم
كما في حق اهل الذمة بخلاف ما سبق) والله اعلم *

باب

(دخول الامام دار الحرب مع العسكر اذا دخل معه عسكر من اهل
الحرب بامان)

(ولو ان الامام دخل دار الحرب مع العسكر فدخل معه عسكر من اهل الحرب
له منعة بامان فان كانوا دخلوا بغير امر الامام ثم قاتلهم قوم من المشركين فليس

باب دخول الامام دار الحرب مع العسكر اذا دخل معه عسكر من اهل الحرب بامان

على الامام ولا عليهم نصرتهم الا ان يشاءوا ذلك لان المسلمين بالامان المطلق التزموا ترك التعرض لهم وما التزموا الدفع عنهم *

(وان كان الامام امرهم ان يدخلوا المنفعة المسلمين من القتال معهم والتجارة او مداواة الجرحى فعليهم نصرتهم) لانهم حين امرهم بالدخول لمنفعة المسلمين فقد التزم حفظهم على الوجه الذي يحفظ المسلمين وعليه القيام بنصرة المسلمين اذا قصدهم العدو وعلى هذا قال في الفصل الاول اذا اخذهم اهل الحرب فاحرزوهم ثم ظهر عليهم المسلمون كانوا في او في الفصل الثاني كانوا احرارا على حالهم (ولو كذلك احرزوا متاعهم ثم وقع في المغنمية لم ير عليهم في الفصل الاول ويرد عليهم في الفصل الثاني قبل القسمة بغير شيء وان اسلم اهل الحرب الذين اسروهم كانوا اعبيد لهم في الفصلين) وهذا مشكل في الفصل الثاني فان المسلمين لو ظهر واعليهم كانوا احرارا كما ينفعلى هذا ينبغي اذا اسلم الذين اخذوهم ان يكونوا احرارا ايضا كما لو اسروا المسلمين واهل الذمة ثم اسلموا ولكن الجواب ان قول هذا حكم ثبت باعتبار التزام الامام فانما يظهر في حق الامام وفي حق من كان تحت ولايته حين التزم والذين اسلموا ما كانوا تحت ولايته يومئذ وقد ملكوهم بالآخر اذا اسلموا اكانوا اعبيد لهم لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من اسلم على مال فهو له *

(وان لم يامرهم الامام بالدخول ولكنهم سألوه ان يدخلوا ليتجروا مع العسكر خالهم كحال الفريق الاول) لانهم دخلوا لمنفعة انفسهم والامام مجبر بالاذن لا يكون ملتزما نصرتهم كما لا يكون ملتزما ذلك بمجرد الامان *

(والذي دخل من المسلمين دار الحرب بامان فعليه ان لا يغدر بهم وان لا يأخذ شيئا من اموالهم بغير رضاهم) لانه التزم الوفاء لهم بحسب ما يقول له بخلاف

الاسير فيهم *

(ثم كما لا يجوز للمستأمن ان يقتلهم او ياخذ مالهم بغير رضاهم لا يجوز له ان يامر الا سير بذلك) لان فعل المأمور من وجه كانه فعل الامر وان كان المستأمن مقتيا فاستفتاه الاسير ايجل الى ان اقتلهم و آخذ مالهم فله ان يقتله بذلك) لان في الافناء بيان حكم الشرع وليس فيه من معنى الامر شيء وهو بمقد الامان ما التزم الامتناع من بيان احكام الشرع (الآرى) ان المحرم ليس له ان يقتل الصيد ولا ان يامر به الحلال ثم لو كان مقتيا فاستفتاه حلال ايجل الى قتل الصيد مطلقا كان له ان يقتله بذلك * فمر فنان الافناء ليس بامر *

(ولو ان قوما من اهل الحرب وادعوا المسلمين بخراج معلوم كل سنة على ان لا يجري المسلمون عليهم احكامهم وعلى ان ينعوهم من عدوهم ثم ظاهر عليهم قوم من اهل الحرب فسبوا نساءهم وذرايهم ثم استنقذهم المسلمون بعد ذلك فان كان الاستنقاذ في سنى المودعة ردوهم احرارا كما كانوا وان كان بعد انقضاء سنى المودعة كانوا فيئلا للمسلمين) لانهم التزموا نصرتهم في سنى المودعة لا بعد ها وعليهم الوفاء بما التزموا خاصة *

(وعلى هذا لو وقع الظهور على اموالهم ثم وقعت في الغنيمة فان كان بعد انقضاء سنى المودعة لم يجب رد شيء من ذلك عليهم وان كان في سنى المودعة فان وجدوها قبل القسمة اخذوها بغير شيء وان وجدوها بعد القسمة اخذوها بالقيمة ان احبوا كما هو الحكم في اموال اهل الذمة ولو اسلم اهل الحرب في سنى المودعة او بعد ها لم يكن عليهم رد شيء من اموالهم ولا من ذرايهم) لان حكم التزام الامان بالمودعة لم يثبت في حقهم اذ لم يكونوا تحت ولايته يومئذ

(ثم في كل موضع ذكرنا اوان العدو قاتلهم في سنى الموادة وعجز الامام عن نصرتهم فليس له ان ياخذ شيئا من الخراج المشروط ولو كان اخذ كان عليه ان يرد عليهم ما عطوه الا ان استنقذ ذلك من ايديهم في سنى الموادة فاما اذا سلم الذين قهرهم فبلى الامام رد ما اخذ منهم ايضا لما بيناه اما اخذ الخراج على النصرة فاذا عجز عن النصرة حسا او حكما كان عليه رد ما اخذ منهم) والله الموفق *

باب

بيان الوقت الذي يتمكن المستامن فيه من الرجوع الى اهله والوقت الذي لا يتمكن فيه من الرجوع *

* قال رضى الله تعالى عنه * (قد بينا ان المرأة تابعة للزوج في المقام والزوج لا يكون تابعا لامراته فاذا تزوجت المستامنة في دارنا مسلما او ذميا صارت ذمية لا يتمكن من الرجوع الى دار الحرب بخلاف المستامن اذا تزوج ذمية وعلى هذا لو دخل رجل مع امراته اليينا بامان ثم صار الزوج ذميا فليس له ان يرجع الى دار الحرب وكذلك لو اسلم وهي من اهل الكتاب) لان النكاح بينهما مستقر بعد اسلامه (بخلاف ما اذا اسلم وهي مجوسية فالنكاح هاهنا غير مستقر بينهما فاما اذا فرق بينهما بعد عرض الاسلام عليها او بعد مضي ثلاث حيض كان لها ان ترجع الى دار الحرب وبوقوع الفرقة هاهنا مضي ثلاث حيض تبين انهم لم تصر ذمية) لانها لو صارت ذمية لم تقع الفرقة باباء الاسلام بغير قضاء القاضي كما لو كانا ذميين في ابتداء *

(وعلى هذا لو تزوج مستامن مستامنة في دارنا ثم صار الرجل ذميا كانت ذمية مثلها) لان النكاح الذي باشره في دار الاسلام لا يكون دون نكاح

باب بيان الوقت الذي يتمكن المستامن فيه من الرجوع الى اهله والوقت الذي لا يتمكن فيه من الرجوع
المرأة تابعة للزوج في المقام والزوج لا يكون تابعا لامراته *

بأشراه في دار الحرب *

(وكذلك لو دخل أحد الزوجين اليها بامان ثم تبعه صاحبه بامان) لان
النكاح بينهما قائم فلم يتباين بهما الدار حكما *

(وان دخل أحدهما قبل صاحبه بامان فهو ذاوم الو دخلهما فيما ذكرنا من
التفريق سواء فان كانت المرأة هي التي اسلمت في جميع هذه الفصول فللزواج
ان يرجع الى دار الحرب الا انها طالبة بالبتة بالصدوق ان كان زوجها في
دار الاسلام فلها ان تمنعه من الرجوع حتى يوفيه مهرها وان كان زوجها
في دار الحرب فليس لها ذلك وهذا بناء على اصل معروف ان المستامن لا يطالب
بموجب المعاملة الموجودة منه في دار الحرب وهو مطالب بموجب المعاملة
الموجودة منه في دار الاسلام وجوب الصداق بمقدار النكاح فاذا كان اصل
العقد في دار الحرب فليس لها ان تطالبه بموجبه في دار الاسلام) لانه مستامن
على حاله * وان كان اصل العقد في دار الاسلام كان لها ان تطالبه بموجبه في
دار الاسلام وتجبسه لاجله *

(ولو اسلم الزوج وهي كناية ثم انكرت اصل النكاح بينهما فاقام الزوج بينة
من المسلمين او من اهل الذمة على اصل النكاح او على اقرارها به في دار الحرب
لم يلتفت القاضي الى هذه البينة) لانها مستامنة في الظاهر فانها منكرة للنكاح
والقول قول المنكر وباعتبار النكاح تصير ذمية فهذه بينة تقوم على مستامنة
لمعاملة كانت منها في دار الحرب والقاضي لا يقبل البينة في ذلك عليها * فان
قيل * الشهود يشهدون عليها انها قد صارت ذمية لكونها تحت مسلم او ذمي
فينبغي ان يقبل القاضي البينة لاثبات هذا الحكم قلنا * هذا الحكم بما ثبت
ضمننا بثبوت الحكم المشهود به وهذه البينة ليست بحجة للقضاء بما هو

الاصل وما ثبت ضمنا للشيء فثبوته بثبوت الاصل وهو نظير المشتري للجارية اذا ادعى على البائع انها منكوحه فلان الغائب واراد اقامة البينة ليقضى القاضى عليه بالرد بالعيب لم يسمع القاضى منه هذه البينة قبل حضور الزوج لهذا المعنى *

(وان اقام الزوج عليها البينة انها اقرت بالنكاح في دار الاسلام قبل القاضى بينته ومنعها من الرجوع الى دار الحرب بمنزلة ما لو اقرت به بين يدي القاضى لانهم يشهدون باقراره كان منها في دار الاسلام فان قيل كان ينبغي ان لا يقبل هذه البينة ايضا لان السبب الملزم للعقد ليس هو الاقرار بل السبب الملزم هو العقد لا الاقرار وانما كان ذلك في دار الحرب بمنزلة ما لو ادعى مسلم عليها دينا بسبب معاملة كانت في دار الحرب واقام البينة على انها اقرت في دار الاسلام بالمعاملة التي كانت بينهما في دار الحرب فان القاضى لا يقبل هذه البينة قلنا الفرق بينهما ظاهر فان النكاح مستدام بين الزوجين ومن الاحكام ما يتعلق باستدامته كالنفقة فانها تجب شيئا فشيئا فاقرارها به في دار الاسلام بحمل بمنزلة ابتداء المعاملة في بعض الاحكام بخلاف المدانية (الا ترى انها لو تزوجت بزوج آخر في دار الاسلام واقام الزوج الاول البينة على اقرارها بالنكاح له في دار الاسلام قبل ان تزوج بالزوج الثاني الم يكن القاضى يفرق بينهما وبين الثاني **ارأيت** لو كانت المرأة هي التي خاصمت في النفقة او زعمت انه طلقها ثلاثا واقامت البينة عليه بذلك اما كان القاضى يقبل منها هذه البينة هذا كله لا بد من القول به للفقهاء الذي بينا *

(واذا طال المستامن المقام في داره تقدم اليه الامام في الخروج ويوقت له في ذلك وقتا ولا يرهمه على وجهه يؤدى الى الاضرار به) لانه ناظر من

الجانين فكما يمنعه من اطالة المقام بغير خراج نظرامنه للمسلمين لم ير هقة في التوقيت نظرامنه للمستأمن *

(فان اشترى ارضا من ارض الخراج او من ارض المشر فزرعها فوجب عليه فيها خراج او عشر اخذ ذلك منه واخذ منه خراج رأسه ايضا) وانما بني هذه الفصول على قول محمد رحمه الله تعالى فان عنده اذا اشترى الكافر ارضا عشرية بقيت عشرية على حالها ثم ظن بعض اصحابنا رحمهم الله تعالى انها ما يصير ذميا باعتبار ما باشر من الصنع وهو شراء الارض الخراجية فانه دلالة الرضاء بالتزام الخراج وليس كذلك فان هذا الحكم في الارث والشراء سواء وفي الميراث يدخل في ملكه بغير صنعه شاء او ابى ولكن انما يصير ذميا اذا وجب عليه خراج ارضه بان زرعا او تمكن من الزراعة حتى يتمكن من الرجوع الى دار الحرب بعد شراء الارض قبل التمكن من الانتفاع بها او كان المعنى فيه ان خراج الرأس في حكم التبع بخراج الارض فان ولاية المن للامام بعد فتح البلدة عنوة باعتبار منفعة خراج الارض لا باعتبار منفعة خراج الرأس لان ذلك غير مستدام فانه يسقط عن الذي يموت واسلامه فغير فان الاصل خراج الارض وثبوت التبع بثبوت الاصل فاذا لم يزرعه خراج الارض لم يزرعه خراج الرأس تبعه فان استأجرها واقام حتى زرعا فآخذ منه الخراج كان ذميا ايضا وهذا غلط بين فان لم يزرع لا يجب على المستأجر وانما يجب على الآجر الا ان يكون مراده خراج القاسمة وذلك جزء من الخراج بمنزلة المشر فيكون على المستأجر عند محمد رحمه الله تعالى كالمشر فاما خراج الوظيفة فدراهم في ذمة الآجر تجب باعتبار تمكنه من الانتفاع بالارض *

قال (وكذلك لو استأجر ارضا عشرية فاقام حتى زرعا) وهذا مستقيم ها هنا

هـ ان الخراج لا يعقب على الاستأجر وانما يعقب على الآجر

فان العشر على المستاجر عند محمد رحمه الله تعالى والعشر والخراج كل واحد منهما مئونة الارض النامية فكما ان بوجوب الخراج عليه يصير ذميا فكذلك بوجوب العشر عليه قلنا يصير ذميا *

(ولو دخل حربى الينا بامان ومعه مرقى من اهل الحرب فاعلموا الجبر على بيعهم ولم يترك بخروجهم) لان حالهم في هذا لا يكون فوق حال الذمي ولا يصير هو ذميا باسلامهم لان المالك لا يكون تبعا للمملوك في المقام كما لا يكون الزوج تبعا لامرأته (فان قالوا نصردمة للمسلمين لم يلتفت الى ذلك) وهذا بخلاف المرأة فان لها ان تصير ذمة للمسلمين بدون للزوج وفي الموضعين لا يحصل للمسلمين منفعة الخراج اذ لا جزية على المرأة كما لا جزية على العبد ولكن الفرق ان المرأة حرة تستبد بمباشرة العقود فتصح منها مباشرة عقد الذمة فاما العبد مملوك لا يقدر على شئ فلا يصح منه مباشرة عقد الذمة لانه يعتمد المرأاة * قال * (ولو دخل حربى مع امرأته دارنا بامان ومعهما اولاد صغار وكبار فاسلم احدهما فالصغار من الاولاد صاروا مسلمين تبعا للذى اسلم منهما واما الكبار منهم لا يكونون مسلمين ولهم ان يرجعوا الى دار الحرب ذكورا كانوا او اناثا) لان معنى التبعية ينتهى بالبلوغ عن عقل ولا يكون للوالدين منهم من الرجوع الى دار الحرب كما لا يكون لهما منع سائر القربات من ذلك (ولو صار احدهما ذميا كان الصغار من الاولاد ذميين تبعا له) لان عقد الذمة فيه التزام احكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات والصغير في مثل هذا تابع خير الوالدين *

(الا ترى انهم لو كانوا مجوسيين فتنصر احدهما كان الصغير نصرا بآي وكل ذميتة تبعا له فكذلك اذا قبل احدهما الذمة كان الصغير ذميا تبعا له سواء كانت المرأة

المالك لا يكون تبعا للمملوك في المقام

هي التي قبلت الذمة او الرجل (الآثرى) انها لو كانوا مسلمين فارتد الزوج ولحق
بالصغير دار الحرب ثم سي لم يكن فينا وجعل حرام من اهل دارنا باعتبار حال امه
فمذاقياسه (ولو ان غلاما صغيرا خرج به اخوه او عمه بامان ثم اسلم الذي اخرجه
او صار ذميا فالغلام لا يكون تبعا له في ذلك ولكن يستأنى به حتى يبلغ فان شاء
رجع الى دار الحرب وان شاء انتم عقد الذمة فينا) لان الذمة خلف عن الاسلام
فيما يرجع الى المعاملات والصغير لا يتبع اخاه في الاسلام فكذلك في حكم
الذمة وانما ادخله من ادخله بامان وذلك يمنع صيرورته من اهل دارنا حتى
يحكم له بالاسلام تبعا للدار بخلاف الصغير اذا سبي وليس معه احد ابويه
(ولو كان الذي اخرجه قال امنوني على ان اصير ذمة لكم انا وهذا الغلام فآمنوه
على ذلك صار اذنيين) لان من اخرجه ولا يثبته فكان له ولاية عقد الذمة عليه
ايضا لما فيه من محض المنفعة للصغير وهو غير لة قبول الهبة والقبض في ذلك
(ولو ان جد الصبي اب ابيه ادخله اليه بامان ثم اسلم او صار ذميا فالجواب كذلك
سواء كان اب الصغير حيا او ميتا) وهذا بناء على ما ذكر في ظاهر رواية
الاصول ان الصغير لا يصير مسلما بالاسلام جده فاما على رواية الحسن عن ابي
حنيفة رضي الله تعالى عنه يصير مسلما بالاسلام جده كما يصير مسلما بالاسلام الاب
وانما يفارق الجد الاب في ظاهر الرواية في اربعة احكام - حكم الاسلام -
وحكم صدقة الفطر - وحكم الوصية لا قربة فلان - وحكم جر الولاة - وفي رواية
الحسن الجد كالاب في النصول كلها والصحيح ما ذكر في ظاهر الرواية فان
الصغير لو صار مسلما بالاسلام الجد لا ينفصل عن الاسلام الجدا لا على فيؤدى
الى القول بلزوم حكم الردة لكل كافر لانهم اولا دآدم ونوح عليهما السلام
(فان خرج بالصغير احد ابويه مستمنا بعد اسلام الجد او خرج

في فارق الجد الاب في ظاهر الرواية في اربعة احكام
استدل بالاجاب على الفرق بين الجد الاب

به اخوه كان له ان يرده وليس للجدان بمنه من ذلك) لانه لا ولاية للجد عليه باعتبار المخالفة في الدين فكان وجوده كعدمه والاخ ان يرده الى دار الحرب كما جاء به *

(ولو جاء اخوه ليا خذه فيرده وابوه حي لم يكن له عليه سبيل) ومراده اذا كان الاب حيا مستامنا في دارنا لانه لا ولاية للاخ مع قيام الاب *

(و كذلك لو خرج عمه ليا خذه وابوه حي فالعم في حكم الولاية كالا جنبي مع الاخ * ولو خرجت امه لتأخذه وابوه حي او قد مات وله اخ فان كان الولد صغيرا لم يستغن عن امه كان لها ان تأخذه) لانها احق بالحضانة ما لم يستغن عنها ولا تتمكن من ذلك الابان ترده الى دار الحرب (فان كانت جارية فمالم تحض كانت الام احق بحضانة اطفالها ان ردها * وان كان الغلام قد استغنى فليس لامه ان تأخذه والاخ احق به اذا كان الاب ميتا) لان مدة الحضانة تنتهي في حق الغلام اذا اكل او شرب وحده (وكذلك ان حاضت الجارية فليس للام ان ترجع بها ولكن الرأي اليها ان شاءت رجعت وان شاءت صارت ذمية فان كانت الام قد تزوجت فليس لها ان ترجع بالصغير) لان هذا الحق كان لها بناء على حق الحضانة وليس لها ذلك بعد ما تزوجت (وان اسلمت الام او صارت ذمية فليس لاحد من اقرباء الصغير ان يرجع به الى دار الحرب سواء كانت المرأة ذات زوج او لم تكن) لان الصغير صار مسلما او ذميا تبعها لها فبوجود الزوج لها لا ينقطع معنى التبعية وهو نظير ما قال اذا سبوا جميعا ثم اسلم احدا لا بوبن فان الصبي يصير مسلما بماله وان كان الذي اسلم منهما مملوكا ليس له من امر الصغير شيء فكذلك اذا كانت الام ذات زوج (ولو ان قومنا من اهل الحرب دخلوا الينا

بأمان ثم أرادوا أن يخرجوا إلى دار حرب أخرى ليكونوا معهم يقاتلون
 أهل الإسلام فلا ينبغي للمسلمين أن يتمكنوا من ذلك لأنهم بالأمان التزموا
 ترك التعرض لهم وتمكينهم من الرجوع إلى دارهم فقيامهم بذلك كان
 لهم حق المنع مما يؤدي إلى الأضرار بالمسلمين (الآرى) أنهم لو جاؤا بأسلحة
 من دارهم فأرادوا إدخال ذلك دار حرب أخرى للبيع فيها كان لهم أن يمنعوا
 من ذلك وإن كانوا لا يمنعون من الرجوع بهم إلى دارهم فكذلك حال
 المقاتلة لأن آلة القتال في معنى الضرر دون المقاتل وكان المعنى فيه وهو أن
 بعض الأسلحة قد يكثر وجوده في دار الحرب ويزوجوده في دار حرب
 أخرى فإذا حمل من دار إلى دار حتى صار موجودا في الدارين تقوى الفريقان
 به على المسلمين وفيه من الضرر ما لا يخفى بخلاف ما إذا رجعوا به إلى دارهم
 (وإن كان الداخل واحدا أو اثنين لم يمنع من الرجوع إلى دار حرب أخرى
 للتجارة معهم) لأن بهذا القدر لا يزداد قوة أهل هذه الدار على قتالنا بخلاف
 ما إذا كانوا أهل منعة (ولو أسلم المستامن في دارنا وله أولاد صغار في دار حرب
 لم يكونوا مسلمين بالإسلام لا تقطاع العصمة بتباين الدار فإن دخل بهم معهم بأمان
 صاروا مسلمين) لأنهم حصلوا في دارنا بأمان ولهم أب مسلم فينا فكان هذا
 ومالوا أسلم وهم معه سواء (وليس للذي خرج بهم أن يردهم إلى دار الحرب
 بعد ما صاروا مسلمين) لأنهم صاروا من أهل دارنا ولم يبق للذي أخرجهم
 عليهم ولاية (ولو كان والدهم الذي أسلم مات ثم خرج عنهم لزيارة قبره
 فله أن يردهم إلى دار الحرب) لأن الأب إذا كان ميتا حين خرج بهم فحكم
 الإسلام لا يلزمهم بطريق التبعية له فإن قيل * (الآرى) أنه لو مات أحد
 الأبوين في دارنا ثم الآخر لحق بالصغير دار الحرب مرتد فسي لم يكن فينا

وجعل مسلمان اهل دارنا تبعاً للاب الميت في دارنا فلما ذا لا يجعل كذلك
 هاهنا قلنا لان الصغير كان محكوماً له بالاسلام هناك تبعاً له قبل موته
 فيبقى ذلك الحكم بعد موته وههنا ما كان محكوماً بالاسلام قبل موته تبعاً له
 فلا يجوز ان يثبت له حكم الاسلام ابتداء بعد موته تبعاً له لان الشيء انما يقدر
 حكماً اذا كان يتصور حقيقة فاما اذا كان لا يتصور حقيقة فلا يجوز اثباته حكماً
 (ولو كان الذي اخرجهم رجلاً لا قرابة بينه وبينهم فاخرجهم على انه عبيده
 قاهرهم وصار ذمة لثافان كان اؤهم حياً مسلماً عندنا جبر على بيعهم) لانه صار
 مالكا لهم بالا حراز ولكنهم صاروا مسلمين تبعاً لابيهم فيجبر الذي على بيعهم
 (وان كان الاب ميتاً حين اخرجهم لم يجبر على بيعهم) وكذلك لو كان خرج
 اليثا بنان الا ان في هذا الفصل له ان يرجعهم الى دار الحرب ان شاء وعلى هذا
 لو صار احد الابوين ذمياً فينا والصغير في دار الحرب لم يكن ذمياً تبعاً له كما
 لا يكون مسلماً تبعاً له فان خرج بالصغير عمه لزيارة قابيه لم يكن له ان يرجع به الى
 دار الحرب اذا كان الاب حياً لان الصغير صار ذمياً تبعاً له بمنزلة ما لو كان
 معه (الآثرى) انه لو كان جوسياً فصار كتابياً ثم خرج العم بالصغير كان الصغير
 كتابياً تبعاً لابه فكذلك يصير من اهل دارنا تبعاً لابه) هكذا ذكر في بعض
 النسخ وفي بعض النسخ قال (له ان يرجع به الى دار الحرب وليس
 للاب منعه من ذلك) لان معنى التبعية يكون في حكم الدين فاما في حكم المقام
 في الدار يعتبر قيام ولايته عليه واذا كان الصغير معه حين صار ذمياً فقد كانت
 ولايته قائمة فصار الصغير ذمياً تبعاً له فاما اذا كان الصغير في دار الحرب حين
 صار هو ذمياً فقد كان هو منه كالاجنبي في حكم الولاية فبعد ذلك لا يصير
 الصبي ذمياً تبعاً له لانه لا ولاية له عليه (الآثرى) ان الام لو اسلمت ثم خرج

ان الشيء انما يقدر حكماً اذا كان يتصور حقيقة

الاب بالصغير اليها صار مسلماً تبعها ولم يكن له ان يردده الى دار الحرب ولو صارت الام ذمية ثم خرج الاب بالصغير بامان كان له ان يردده الى دار الحرب وكان المعنى فيه ما ينشأ من اعتبار معنى الولاية في التبعية في الدار دون الدين *

* قال * (ولو خرج الابوان الينا ذميين ثم خرج المم بالصغير لزيارة الابوين فله ان يردده الى دار الحرب) لما بينا انه لا ولاية للابوين عليه ههنا حين صار اذميين فكان في حقه كسائر الاجانب (و كذلك لو كان الصغير ممن كان يعبر عن نفسه فدخل اليها بامان لزيارة ابويه الذميين كان له ان يرجع الى دار الحرب بخلاف ما اذا كانا مسلمين او احدهما فان هناك يصير مسلماً تبعاً للمسلم منهما) لان الذي يعبر عن نفسه في حكم التبعية في الاسلام كالذي لا يعبر عن نفسه * وبهذه اثنين خطاء من يقول من اصحابنا ان الذي يعبر عن نفسه لا يصير مسلماً تبعاً لابويه فقد نص هاهنا على انه يصير مسلماً ويمنع من الرجوع الى دار الحرب (ولو كان هذا القلام اعلم استامن ليحق بابويه وهما ذميان كان ذمياً) لان في كلامه دلالة على الرضا عنه بان يكون مثل ابويه وهما ذميان فكان هذا واستيماه ليكون ذمياً سواء وهذا اذا كان عالماً بالهما فان لم يعلم انهما صار اذميين لم يكن ذمياً لان دلالة الرضا عنه لا تتحقق اذا لم يكن عالماً بصيرورتهما ذميين *

﴿ قال ﴾ (ولو اسلم الحربى في دار الحرب وله اولاد صغار كانوا مسلمين باسلامه فان خرج اليها وخلفهم كانوا مسلمين على حالهم) لان ما ثبت يكون باقياً ما لم يوجد الدليل المزيل فان البقاء لا يستدعى دليلاً مبقياً انما اثبات الشيء ابتداءً يستدعى دليلاً مثبتاً (ولو لم يسلم ولكنه بعث الى الامام اني ذمة ليكم اقيم في دار الحرب وبعث بالخراج كل سنة فذلك جائز وولده الصغير يكون ذمياً بمنزلة لقياهم

هو ما ثبت يكون باقياً ما لم يوجد الدليل المزيل

ولايته عليه حين صار ذميا فان خرج الى دار الاسلام وخلف ولده ثم استامن عليهم مستامن فاخر جهن قاهرهم او غير قاهر فلا سبيل له عليهم فكان الاب احق بهم) لما بينا ان بقاء الشيء لا يستدعي دليلا مبقيا وقد كان الولد ذميا فلا يخرج من ان يكون ذميا الا بنقض العهد ولم يوجد ذلك منه والذمي لا يملك بالقهر فلهذا كان الاب احق بولده في الوجهين جميعا (ولو ان الاب حين اسلم فينارجع الى دار الحرب فكان مع الصغار من اولاده حتى ظهر المسلمون على الدار كانوا مسلمين لا سبيل عليهم) وكذلك ان صار ذميا ثم رجع الى دار الحرب) لانه لما حصل معهم في دار الحرب كان حاله كحال مالو كان معهم حين اسلم او صار ذميا فان الاستدامة فيما يستدام كالا نشاء *

* قال (وان وادع المسلمون اهل تلك الدار فدخل اليهم لياخذوا اولاده فمعه لم يكن الا ولا دمه ما هدين ولا ذمة بايهم في هذا الفصل) لانه لم يثبت له عليهم ولا يثبت هذا الدخول فان الموادعين لا يجري عليهم احكام الاسلام وقد حالوا بينه وبين الولد وذلك يمنع ثبوت ولايته عليهم فكان هذا مالو لم يدخل اليهم سواء بخلاف ما اذا لم يحولوا بينهم وبينه وهذا لان دار الحرب ليس بدار احكام فانما يعتبر تمكنه من اخذهم حسا وذلك يوجد اذا لم يحولوا بينهم وبينه وينعدم اذا حالوا وها هنا قد حالوا بينه وبين الاولاد والله الموفق *

باب

معاملة المسلم المستامن مع اهل الحرب في دار الحرب

(ولو ان مستامنا في دار الحرب اشترى من حر بني عبد شمن معلوم وتقابضا ثم اسلموا او صاروا ذمة ثم وجد المشتري بالعبد عيبا فان القاضي لا يسمع

باب معاملة المسلم المستامن مع اهل الحرب في دار الحرب

الخصومة في ذلك في الرد ولا في الرجوع بنقصان العيب بعد تمذر الرد سواء كان المشتري هو المسلم أو الحربي (لأن هذه خيانة وقد ليس كانت في دار الحرب والاسلام يجب ما قبله) الا انه ان كان المسلم هو الذي باع فانه يفتى فيما بينه وبين الله تعالى بان يطلب رضا خصمه وان كان الحربي هو الذي باع فليس عليه ذلك وهو نظير ما لو اخذ احدهما مالا من صاحبه بغير رضاه فاستهلكه او لم يستهلكه او وادع احدهما صاحبه مالا فانفقته وهناك ان كان بجناية فانه يفتى بطلب رضا الخصم ولا يجبر عليه في الحكم) لانه غدر بامان نفسه خاصة *

(وان كانت الجناية من الحربي لم يكن عليه ذلك) لانه لم يكن ملزما بحكم الاسلام حين اكتسب سبب هذه الجناية وعلى هذا لو تبادعا بعد اجارة وتقباضا ثم اقام احد المملوكين البيعة انه حر مسلم بمد اسلام الحربي واستحققه مسلم لاقالة البيعة على انه مدره او مكاتبه فان الآخر لا يجبر على رد المملوك الذي قبضه ولكن ان كان الآخر هو المسلم في الاصل يفتى بالرد فان كان هو الحربي فليس عليه ذلك فان لم يرد المسلم بمد ما فتى به ولكنه اراد بيعه فانه يكره للمسلمين ان يشتروا وذلك منه) لانه ملك خبيث له بمنزلة المشتري شراء فاسدا اذا اراد بيع المشتري بعد القبض يكره شراؤه منه وان كان مالكا بنفذه بيعه وعتقه لانه ملك حصل له بسبب حرام شرعا *

(ولو كان الذي عاملهم بهذا مسلما كان اسير افيم او كان اسلم منهم والمثله بحالهم يوم صال بالرد بطريق الفتوى) لانه لم يكن بينه وبينهم امان خاص ولا عام حتي يكون هذا غدرا منه *

(ولو كانت المباينة بين مستامن فيهم وحربي منهم بشرط الخيار لاحدهما

بكره للمسلم شراء مال حصل بسبب حرام شرعا

ثلاثة أيام ثم اسلم الحربى قبل مضى مدة الخيار فلمن له الخيار ان يقضى البيع ويرد ما اخذوا ياخذ ما اعطى) لان حالهما بعد اسلامه كحالهما قبله ومن له الخيار ينفر دبالفسخ كما ينفر دبالاجارة من غير ان يحتاج فيه الى قضاء او رضاء فكما ان اجارته بعد اسلامه يجمّل كاجارته قبل اسلامه فكذلك فسخه *
(وكذلك لو كان للمشتري منها خيار روية) لانه ينفر دبالفسخ بحكم هذا الخيار من غير رضاء او قضاء *

(وكذلك لو وجد بالمشتري عيبا قبل ان يقضيه) لان قبل القبض المشتري ينفر دبالعيب من غير قضاء ولا رضاء لان اتمام تمام الصفقة *
(ثم بعد فسخ البيع قد بقي ملك احدهما في يد صاحبه وقد كان سلمه اليه طوعا فكان له ان يسترده بمنزلة مال او ادع احدهما صاحبه مالا ثم اسلم الحربى والوديعة قائمة بعينها بخلاف ما سبق فان الرد بالعيب بعد القبض لا يكون الا برضاء او قضاء تمام الصفقة بالقبض والقاضى لا يقضى بشىءا هاهنا بينهما لان الخيار — التى جرت بينهما بمنزلة مال استهلكه احدهما على صاحبه قبل اسلام الحربى (ولو لم يسلم الحربى ولكن خرج اليها بامان ثم اختصا فيما جرى بينهما فان القاضى لا يقضى بينهما بشىء من نقض بيع ولا غيره) لان هذه معاملة جرت بينهما في دار الحرب والحربى ما التزم حكم الاسلام مطلقا حين دخل اليها بامان وفي مثله القاضى لا يسمع الخصومة (بخلاف ما اذا اسلم او صار ذميا) لانه التزم احكام الاسلام في المعاملات مطلقا *

(وكذلك لو كانت هذه المعاملة بين الحربيين ثم دخلا اليها بامان فخاصم فيه احدهما صاحبه لم يسمع القاضى خصومته بخلاف ما اذا اسلم او صار اذمة وهو نظير مال واقض احدهما صاحبه مالا او اداة ثم خرجا اليها بامان فان القاضى

لا يسمع الخصومة بينهما في ذلك بخلاف ما اذا اسلما او صار اذمة الا ان في جميع هذه الوجوه اذا لم يسمع القاضي الخصومة فيما كان مستهلكا بعد الاسلام فان كانت المعاملة بين حربيين لا يفتى الخائن منها يطالب رضاء الخصم ايضا فان كانت بين مسلم وحربي افتى المسلم فيما بينه وبين ربه بان يرضى خصمه من غير ان يجبر عليه في الحكم لانه غدر بامان نفسه * قال * (ولو كانا مسلمين في دار الحرب بامان فعامل احدهما صاحبه فهذا وما لو كانت المعاملة بينهما في دار الاسلام على السواء) لان المسلم ملتزم بحكم الاسلام حيث ما يكون ومال كل واحد منهما مال معصوم متقوم في حق صاحبه لبقاء الاحراز فيه حكما وان كان دخل اليهم بامان فلذلك كان حالهما في دار الحرب كحالهما في دار الاسلام في كل معاملة تجري بينهما الا في خصال ثلاث از قتل احد هما صاحبه عمد الم يجب على القاتل قصاص لقيام الشبهة بكونهما في دار الاباحة * ولانه يتكهن من استيفاء القصاص بقوة نفسه عادة والقاتل ليس في بدا لامام اتعينه على استيفاء القصاص فلا يجب القصاص ولكن تجب الدية في ماله * (وكذلك ان قتله خطأ لان التعاقب باعتبار التناصر ولا نصاصرين من في دار الحرب وبين من في دار الاسلام فلذلك لا يكون على عاقلته من الدية شيء *)

وكذلك ان ارتكب احد هما شيئا موجبا للحد لم يلزمه الحد لانه لم يكن به ملتزما بالحد * فاما فيما سوى هذه الثلاثة حال المستامن في دار الحرب كحال النبي ما را الاسلام * وفي الاسير بن كذلك الجواب عند ابني يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وفي قول ابني حنيفة رضي الله تعالى عنه لا تجب الدية على القاتل هـ اهنا وحال الاسيرين عنده كحال حربيين اسلما في دار الحرب ثم قتل احدهما صاحبه قبل الخروج الى دار الاسلام وقد

الاسلام ملتزم بحكم الاسلام حيث ما يكون

بيناهم في كتاب الديات في شرح المختصر *

(وعلى هذا لو استهلك احد هما مال صاحبه قفى الذين اسلموا في دار الحرب لا ضمان على المستهلك بالاتفاق وان كان آتيا في الاستهلاك وفي المستامين هو ضامن بالاتفاق وفي الاسيرين خلاف كما بينا) وهذا لان وجوب الضمان بالاحراز والتقوم وذلك يكون بالدار لا بالدين فالمصمة بسبب الدين انما ثبت في حق من يمتقده لا في حق من لا يمتقده وتام الاحراز يكون بما يظهر حسا في حق من يمتقده وفي حق من لا يمتقده ذلك انما يكون بالدار فلهذا كان الحكم فيه على ما ذكرنا قال (ولو غصب احد هما من صاحبه مالا ولم يستهلكه حتى خرجا الينافان القاضى يقضى على الغاصب برمد المنصوب سواء كانا مستامين او اسيرين او رجلين اسلموا في دار الحرب) لان صاحب المال وجد عين ماله في يد الاخذ وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم من وجد عين ماله فهو احق به * ولان للغاصب منهما انما اخذ مال صاحبه بطريق القهر ومال المسلم لا يكون غنيمة للمسلم وهو نظير اهل العدل مع اهل البغي اذا اقتتلوا ثم اخذ احدهما مال صاحبه فانه يجبر على الرد بعدما وضعت الحرب اوزارها اذا كان المال قائما بعينه واذا كان مستهلكا لم يكن المستهلك ضامنا له للمعنى الذى ذكرنا فلهذا مثله (وهو بخلاف المستامين فيهم اذا غصب مالا من حربي ثم اسلم الحربي ووجد ماله قائما بعينه في يد المسلم فان القاضى لا يجبره على الرد في الحكم ولكن يقفيه بذلك فيما بينه وبين الله تعالى ويقول اتق الله تعالى ورد ما اخذت) لان مال الحربي هناك محل التملك بالقهر حين اخذه المسلم لكن كان عليه التحرز عن الغدر الامان الذى بينه وبينهم فاما غدر بامان نفسه خاصة فلهذا يامر بالرد على سبيل الفتوى ولا يجبره عليه في الحكم *

(ولو ان حربيا اسلم في دار الحرب ثم باع من مسلم مستامنا عبدا واشترى منه عبدان من معلوم وتقابضا ثم خرجا الى دار الاسلام ثم وجد المشتري بالمشتري عيبا واستحق من يده مجزية او غيرها فان القاضي يقضى على صاحبه برد الثمن ان كان قائما بعينه في يده * وان استهلكه لم يضمنه شيئا في الحكم * وكذلك ان كان تباعا عرضا بمرض فاستحق احدهما والعرض الآخر قائم بعينه فان القاضي يقضى برده ولو كان مستهلكا لم يضمن المستهلك شيئا) لان هذه جنابة جرت بينهما في دار الحرب وقد كانا مسلمين يومئذ (الا ان الذي اسلم منهما في دار الحرب كان ماله معصوما في الاثم دون الاحكام فقلنا فيما اذا كان قائما بعينه القاضي يقضى بالرد وفيما كان مستهلكا لا يقضى بشيء بمنزلة ماله لو كانا مسلمين تباعا بعدما اسلما قبل ان يخرجوا الى دار الاسلام) وهذا لانه لما ثبت هذا الحكم في حق الذي اسلم منهما ثبت في حق الآخر ايضا لوجوب التسوية بين الخصمين شرعا *

* قال (ولو ان مسلما مستامنا فيهم اشترى مملوكا منهم بقيمة فالبيع فاسد بجهالة الثمن كما لو كانت هذه المبيعة في دار الاسلام وهذا لان المستامن فيهم انما يتمكن من اخذ ماله من بطيب انفسهم وعليه بينى ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه حكم عقد الربا فيما بينه وبين الحربى واما فيما سوى ذلك فالعامله في دار الحرب ودار الاسلام سواء في حق المسلم لانه ملتزم بحكم الاسلام حيث ما يكون *

(فان قبض المشتري العبد واعطى القيمة ثم خرج الحربى مسلما او ذميا فاراد احدهما نقض البيع فان القاضي لا يسمع الخصومة في ذلك) لانهما تقابضا بالتراضى على وجه التملك والتملك فتم الملك في البيع لكل واحد منهما بطريق

التعاطي وان كان اصل البيع فاسدا *

(ولو كان المشتري منهما قبض المملوك ولم يدفع القيمة حتى اسلم الحربى فان القاضى يقضى برد المملوك على البائع) لان المعاملة ما انتهت هاهنا بالتقايض والمشتري انما اخذ العبد على ان يعطى صاحبه منه وهو لا يتمكن من ذلك للجهالة المتفاحشة فى القيمة فكان عليه رد ما اخذ منه *

(ولو دخل الحربى اليها بامان لم يسمع القاضى بالخصوصة فى ذلك) لان اصل المعاملة كانت فى دار الحرب والمستامن ما التزم احكام الاسلام مطلقا (بخلاف ما اذا اسلم او صار ذمة وعلى هذا الوتبايعا عبد ابارطال من خمر وتقايضا ثم اسلم الحربى فان القاضى لا ينقض شيئا من بينهما) لاشتهاء المعاملة بالتقايض وتأم الملك فى العبد المشتري للمشتري بالقبض *

(وان قبض المشتري العبد ولم يعط صاحبه الخمر حتى اسلم الحربى فان القاضى يقضى البيع و برد العبد الى البائع لقيام حكم المعاملة بينهما وعجز المشتري عن تسليم الثمن بعد اسلام الحربى منهما والاجارة قياس البيع فى ذلك حتى اذا استاجر احدهما صاحبه شهر العمل معلوم باجر معلوم او بخمر فان عمله له ذلك ثم اسلم الحربى قبل ابقاء الاجر فعلى المستاجر اجر المثل للمامل فيما عمله له وان كانا تقايضا لم يكن على المستاجر شئ للفقهاء الذى ذكرنا فان كان المشتري هالك فى يد المشتري او امتهلكه ثم اسلم الحربى قبل قبض الثمن فعلى المشتري قيمة المشتري للبائع) لانه اخذه على ان يعطيه ثم لم يكن اخذه بطريق الغصب والخيانة - فلهذا كان المقبوض مضمونا عليه بالقيمة عند تعذر رد العين بخلاف ما اذا اشتراه بمئة او دم وقبض المشتري ولم يعطه ما شرطه حتى اسلم الحربى فان المشتري يسلم للقايض منها (ولا يلزمه رد شئ من

عينه ولا قيمته) لان هذا لم يكن بيعا بينهما فالبيع يستدعى المالاية في البدلين والميعة
ليس فيها شبهة المالاية وانما ملك احدهما صاحبه مالا بغير عوض فكان هذا
والمو هو ب سواء في الحكم *

(ولو كانت المالاية بين مسلم مستامن فيهم وبين رجل اسلم من اهل الحرب
والمسئلة محالهما فان القاضى ينقض ما بينهما من اليبوع الفاسدة ويكون حالهما
في ذلك كحال المستامين) وهذا قول محمد رحمه الله تعالى فاما عند ابى حنيفة
رضى الله تعالى عنه فيما يجب فيه ضمان القيمة ينبغي ان يكون حالهما كحال ما
لو جرت المعاملة بين المسلم والحربي بمنزلة الربا اذا جرى بين هذين فان
الحكم فيه عند ابى حنيفة رضى الله عنه كالحكم فيما اذا جرى بين المسلم والحربي *
(ولو جرت هذه المعاملة بين الحربين ثم اسلما او صار اذمة كان الحكم فيه كالحكم
فيما اذا جرى بين مسلم وحربي) لانهما ما كانا ملتزمين حكم الاسلام حين
جرت المعاملة بينهما *

(قال ولو دخل عسكر من المشر كين دار الاسلام ثم دخل اليهم مسلم بامان
فما ملهم بهذه الصفة كان هذا وما لو كان مستامنا في دار الحرب حين عاملهم
سواء) لان المسكر اذا كانوا اهل منعة فحكم الاسلام لا يجري في مسكرهم
كما لا يجري في دار الحرب * وبناء هذه الاجوبة على الحكم فيما اذا كان حكم
الكفر في الموضع الذي جرت المعاملة فيه كان الحكم فيه على ما ذكرنا *
واذا كان الحكم حكم المسلمين فانه لا يجوز من المعاملة في ذلك الموضع الا ما يجوز
في دار الاسلام (الارى) ان عسكر المسلمين لو دخلوا دار الحرب ثم جرت
هذه المعاملة في المسكر فان حكمها وحكم ما لو جرت في دار الاسلام سواء
(الارى) انه لو قتل رجل رجلا في المسكر عمدا وجب عليه القصاص بمنزلة

ملو قتله في دار الاسلام فمر فنانا المعتبر جريان الحكم في ذلك الموضع واذا
ظهر هذا في حكم القتل فكذلك في حق المعاملات * والله الموفق *

باب

من يجب على المسلمين نصرتهم وما لا يكون فينا اذا اخذنا دارنا
او من غيرها

(ولو ان قومنا من اهل الحرب لامنعة لهم فدخلوا اليها بامان فاغار اهل
دار حرب اخرى على دار الاسلام واصابوا اولئك المستامنين فاحرزوهم
بدارهم واستمبدوهم ثم ظفر المسلمون عليهم فعليهم تخليّة سبيل المستامين) لانهم
سبوا من دار الاسلام وقد كانوا في حكم اهل الاسلام حين سبوا والحرية
لا تبطل بمثل هذا السبي (ثم قد بينا ان المستامين فينا اذا لم يكونوا اهل منعة
خالفهم كحال اهل الذمة في وجوب نصرتهم على امير المسلمين ودفع الظلم عنهم)
لانهم تحت ولايته (الارى) انه كان يجب على الامام والمسلمين اتباعهم
لاستقادهم من ايدي المشركين الذين قهرهم ما لم يدخلوا حصونهم ومدائنهم
كما يجب عليهم ذلك اذا وقع الظهور على المسلمين او على اهل الذمة وبهذا
تبين ايضا وجوب تخليّة سبيلهم اذا اصابتهم فهل رأيت قوميا يجب على
المسلمين نصرتهم اذا اخذوهم كانوا فينا لهم هذا مما لا يجوز القول به
(وكذلك لو ان هؤلاء المستامين كانوا من اهل دار الموادة دخلوا اليها بتلك
الموادة) لان تلك الموادة توجب الامان لهم في دارنا فكانوا بمنزلة المستامين
في وجوب نصرتهم (وعلى هذا لو اسلم اهل الدار الذين اسروهم فان الامام يحكم
عليهم بان يخلوا سبيلهم فيكونوا احرارا على ما كانوا عليه قبل ان يسبوا سواء
كانت مدة الموادة قائمة او انقضت) لانهم حين كانوا في دارنا بامان

باب من يجب على المسلمين نصرتهم وما لا يكون فينا اذا اخذنا دارنا او من غيرها

ولا منعة لهم فالحكم كحال اهل الذمة في وجوب نصرتهم واهل الحرب لا يملكونهم
بالسبي لتأكيد حريتهم بدار الاسلام فاذا اسلموا كانت عليهم تخليّة سبيلهم
(وكذلك لو لم يسلموا ولكن دخل اليهم مسلم بامان فاشترى اهلهم مال او فداهم كان
هذا ومال وفدى الحر المسلم او الذمي الاسير بماله في جميع ما ذكرنا سواء
وكذلك لو ان الذين اسروهم خرجوا اليها بامان ومعهم بعض هؤلاء الاسراء
فانهم يؤخذون منه مجانا) لانه ظالم في حبسهم وحالهم في ذلك كحال اهل الذمة
اذ لا يجوز اعطاء الامان على التقرير على الظلم بحبس الحر المأسور *

(ولو كان في المستأمنين المأسورين عبد مملوك والمسئلة بحالها لم يجبر المستأمن
الذي اسره على بيعه اذا دخل اليها بامان وهو معه بخلاف ما اذا كان العبد
مسلم او ذميا) لانه يملكه بالاحراز في الفصول كلها (الا ان المسلم والذمي لا يقر
في ملك الحربى فكان يجبر على بيعه لذلك فاما اذا كان العبد حربيا فالحرى
يقر في ملك الحربى وقد تم ملكه بالاحراز فلماذا لا يجبر على بيعه) * توضيحه انه
انما يجبر على بيعه ليعود كما كان وهما هنا كان حربيا قبل ان يوسر ولو اجبر على
بيعه في دار الاسلام باعه من المسلمين او من اهل الذمة فلا يعود حربيا كما كان
فلماذا لا يجبر على بيعه *

* قال (ولو ان الموادعين لم يخرجوا اليها حتى اغار عليهم اهل حرب اخرى في
دارهم فاسروهم اسيرتهم ظهر المسلمون عليهم فاستتقذوهم من ايديهم كانوا
عييدا للمسلمين) لانهم ما كانوا اصابوهم من دار الاسلام فان دار الموادعين
دار الحرب لا يجرى فيها حكم المسلمين وانما كانت الموادة بيننا وبينهم
ولم يكن فيما بينهم موادة فتم احراز القاهرين لهم ثم وقع الظهور عليهم فكانوا
مما يليك للمسلمين * ثم قد بينا انهم لو كانوا اهل منعة في دارنا بامان فظهر عليهم

اهل حرب آخر واحرزوهم كانوا اياك لهم فاذا كانوا في دار الموادة
ومنعة انفسهم حين وقع الظهور عليهم اولى وهذا لاننا انما التزمنا للموادة
ترك التعرض لهم لان نصرهم من عدوهم (وهذا بخلاف ما اذا دخل بعضهم
دارنا بحكم الموادة) لان الداخلين لما لم يكونوا اهل منعة فقد التزمنا نصرهم
بالامان الثابت لهم في دارنا حكما *

(ولو كان الذين اغاروا على الموادة قوم امن الخوارج ثم ظهر عليهم اهل
العدل ردوهم الى ما منهم احرار الاسبييل لهم عليهم * اما اذا اغاروا عليهم في
دار الاسلام فهو غير مشكل * واما اذا اغاروا عليهم في دار الموادة فلا نقصد
التزمناهم بالموادة ترك التعرض وان لا يظلمهم احد من المسلمين والخوارج
منهم فكان على امام اهل العدل دفع ظلمهم عن الموادة اذ اتمكن منهم كما
عليه دفع ظلم اهل العدل عنهم اذ اتمكن منهم بخلاف اهل الحرب فانه
ليس على امام المسلمين دفع ظلم اهل الحرب عنهم بسبب الموادة لانه
ما التزم ذلك لهم) والذي يوضح الفرق ان امان الخوارج يثبت في حق
اهل العدل فكذلك امان اهل العدل يثبت في حق الخوارج عملا بقوله
صلى الله عليه وآله وسلم يسمى بذمتهم ادناهم * واذا ظهر حكم امانهم في حق
الخوارج لم يملكوهم بالاسر فلهذا وجب ردوهم احرارا كما كانوا *

* قال (ولو ان حربا دخل الينا بامان ومعه عبده فاسر عبده اهل حرب آخر و
واحرزوه ثم وقع العبد في الغنمة ومولاه في دار الاسلام او قدر جمع الى دار
الحرب فان حضر قبل القسمة اخذه بغير شيء وان حضر بعد القسمة اخذه
بالقيمة ان شاء) لانه لما كان حاله كحال الذي مادام مستامنا فينا في نفسه اذا اصاب
مقهورا فكذلك في ماله اذا وقع الظهور عليه فان حكم الامان يعم المال والنفس

ثم انما انتهى حكم الامان برجوعه الى دار الحرب وفيما يرد مع نفسه فاما فيما لم يردده حكم الامان قائم كانه لم يرجع الى دار الحرب فلهذا كان الحكم فيه ما بينا وعلى هذا لو كان العبد دخل اليها بامان ولم يكن مولا معه (لان حكم الامان ثابت فيه ما لم يرجع الى دار الحرب فانا قد التزمنا بلبينه مامنه وقد انعدم ذلك حين احرزه اهل حرب آخر ولهذا اذا وقع في الغنيمة وجب رده على مولاه قبل القسمة بغير شيء وبعد القسمة بالقيمة *

(وكذلك لو كان العبد من اهل دار الموادعين دخل اليها تلك الموادة وحده او مع مولا ثم اسره اهل الحرب) لانه كان آمنا فبنا تلك الموادة فهو في الحكم كالمتا من فينا (وكذلك لو دخل بمسلم دار القاهرين - بامان فاشتراه منهم كان لمولاه ان يأخذه بالثمن ان شاء في جميع هذه الفصول) لانه الآن بمنزلة عبد المسلم او الذي وقد اصيب من دارنا وانما الفرق بينهما في الحرف الذي قلنا ان الاسير اذا دخل اليها بامان وهو معه لم يكن جبر على بيعه بخلاف ما اذا كان لمسلم او ذمي بامان فاما فيما سوى ذلك فالحكم سواء والله اعلم *

﴿ باب ﴾

﴿ مواريث القتلى اذا لم يدريهم قتل اولاد ﴾

(واذا قتل جماعة من المسلمين ذوى القرابة ولا يعلم ايههم قتل اولافانه لا يرث بعضهم من بعض ولكن ميراث كل واحد منهم لورثته الاحياء) لان كل امرين احدهما ولا يعرف التساير بينهما فانه يجعل كأنهما احدهما مع الفقه وهو انه يحال بالحادث على اقرب الاوقات فان التارخ لا يثبت الا بحجة ثم شرط التورث بقاء الوارث حيا بعد موت المورث فلم يعلم هذا الشرط يقينا لالسان بعينه لا يجعل وارثا (الا ترى) ان المفقود لا يرث احدا من اقاربه ما لم يعلم حياته بعينه بعد موت

باب مواريث القتلى اذا لم يدريهم قتل اولاد

المورث (والاصل فيه حديث خارجة بن زيد عن ابيه زيد بن ثابت رضي الله تعالى عنه قال امرني ابو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه بتوريث اهل البجامة فورثت الاحياء الاموات ولم اورث الاموات بعضهم بعضا قل وامرني عمر رضي الله تعالى عنه بتوريث اهل طاعون عمواس كانت القبيلة تموت باسرها فورثت الاحياء الاموات ولم اورث الاموات بعضهم بعضا قل خارجة بن زيد وانا اورثت اهل الحرة فورثت الاحياء الاموات ولم اورث الاموات بعضهم بعضا) وذكر آثار في الكتاب بالاسناد عن الصحابة والتابعين رضي الله تعالى عنهم لا يثبت الاصل الذي قلناه قال (وكل نسب ادعاه السبي اذا تصادقوا عليه ولم يعرف الا بقولهم فاهم لا يتوارثون بذلك ما خلا الابوة والبنوة الا ان تقوم البينة من المسلمين على ذلك النسب فينشد يجرى التوارث) وهذا بناء على ما عرفناه في الدعوى ان اقرار الرجل يصح باربعة نفر بالاب - والابن - والزوجة - والمولى - واقرار المرأة يصح بثلاثة نفر بالاب - والزوج - والمولى - ولا يصح اقرارها بالابن لانها لا تحمل نسبه على غيرها وهو صاحب القراش فاما الاقرار بما سوى ذلك من القرابات لا يصح من واحد منهما لان المقر انما يحمل النسب على غيره والاصل فيه ما روى ان امرأة سبيت ومعهما صبي حاملته وكانت تقول ابني فاعتقه او كبر الغلام فمات وترك مالا فقيل له اخذني ميراثك فنخرجت من ذلك وقالت لم يكن ابني انما كان ابن دهمان القرية وكنت ظنرته فكتب في ذلك الى عمر رضي الله تعالى عنه فكتب رضي الله تعالى عنه ان لا يورث الحميل الابينة فصار هذا الصلafia قلنا لان الحميل محمول النسب على الة فمحمل بمعنى المقمول او حامل نسبه على غيره فمحمل بمعنى فاعل وكل ذلك جائز

(واذا مات الرجل في دار الحرب فقسم ميراثه على غير قسمة ميراث اهل الاسلام بان اعطي الذكور من الاولاد دون الاناث او الولدون الابرين او دون الزوجة ثم سلموا ابعاداً القسمة فالقسمة ماضية على ما صنعوا ولو لم يقسّموا حتى اسلموا فاعاد قسم الميراث بينهم على حكم الاسلام) لانهم بالاسلام يلتزمون احكام المسلمين فذلك يلزمهم في تصرف مباشره في المستقبل دون مباشره قبل الاسلام، نزع المعاصرة بالخر والخير وغير ذلك والاصل فيه حديث عمرو بن دينار رحمه الله تعالى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا امير ان اقسّم في الجاهلية فهو على قسمة الجاهلية وما ادرك الاسلام فهو على قسمة الاسلام * يعني ما ادرك الاسلام بان اسلموا يستحقون قبل القسمة (وهذا بخلاف ما اذا اقسّم اهل الذمة موارثهم على غير قسمة المسلمين ثم اختصموا في ذلك فان الامام يبطل قسمتهم ويقسم الميراث بينهم على قسمة المسلمين) لان اهل الذمة قد انزمو احكام الاسلام فصاروا على المعاملات فكان حكمهم حكم المسلمين الا ما صار من خصائص الذمة كالقسمة كالتصرف في الحر والخير وبداخ المحرم فاما اهل الحرب فليسوا على حكم الاسلام قبل ان يسلموا فلهذا كان الحكم فيهم على ما يشاء الله (ولا يتوارث اهل الحرب واهل الذمة وان دخلوا اليها بان لا يملك اهل دار الحرب فان المستامن فيها من اهل دار الحرب وتباين الدار تأيره في قطع العصمة والولاية فوق تأثير تباين الدين فكما لا يتوارث اهل ملتين مكذ لك لا يتوارث اهل الدارين *

(وعلى هذا اهل الحرب فانهم لا يتوارثون فيما بينهم اذا كانوا اهل دور مختلفة) لان حكم اختلاف الدار فيهم باختلاف المنعة فان دارهم ليست بدار احكام حتى

بجمعهم حكم بخلاف دار الاسلام (فاما اذا صاروا اهل الذمة فأنهم يتوارثون
بالتقاربة) لأنهم صاروا من اهل دار الاسلام وهم اهل ذمة واحدة فان الكفر
كانه ملة واحدة فلم يجرى التوارث فيما بينهم * والله اعلم *

﴿ باب ﴾

﴿ الاسير والمفقود وما يصنع بهما ﴾

قال الشيخ الامام رضي الله تعالى عنه اعلم بان اكثر مسائل هذا الباب قد بيناه
في شرحنا في كتاب المفقود وانما نذكرها هنا ما لم يبينه من ذلك
(الاسير) الاسير اذا ثبت عندها الرند اذ زوجها الى دين الكفر اعتدت ثلاث
حيضات وتزوجت * واذا ثبت عندها موته اعتدت باربعة اشهر وعشرا ثم
تزوجت ولها الميراث في الوجهين (لان حاله بعدما اسر وفقد كحاله اذا كان
معه الى ان ارتدا ومات فان الاسر لا يورث في قطع عصمة النكاح الا ان موت
الزوج ثبت عندها بخبر الواحد اذا كان عدلا فامادة الزوج لا ثبتت عندها
الابشادة شاعدين رجلين او رجل وامرأتين على رواية هذا الكتاب وعلى
رواية كتاب الاستحسان سوى بين الفصاين وقال ثبت ذلك بخبر الواحد اذا
كان عدلا لانه يخبرها بامر ديني فان حل التزوج وحرمته امر ديني (الآثرى)
ان ردة المرأة عند الزوج ثبت بخبر الواحد لهذا المعنى فاما في هذه الرواية
يفرق فنقول ان ردة الرجل يتعلق بها استحقاق القتل فكان حكمه اغلظ من
حكم ردة المرأة فلهذا لا ثبت بخبر الواحد الا انها ثبت. الا ان بشهادة رجل
وامرأتين وبالشهادة على الشهادة) لان المقصود هو القضاء بقسمة الميراث
وذلك ثبت مع الشبهات فلهذا اثبتنا بحجة فيها شبهة (الآثرى) انهم لو شهدوا به
عند القاضي قضى بقسمة ماله بين ورثته المسلمين فكذلك اذا شهدوا به عندها

فلما يكون لها ان تزوج بعد انقضاء عدتها (فان رجع بعد ذلك مسلما وقال قد كذبت علي البينة لم يقبل ذلك منه وكان ذلك بمنزلة اسلامه ابتداء فلا ترد عليه امراته الانكاح جدي سوا تزوجت او لم تزوج ولو شهد هذان الشاهدان برده عند قوم ثم غابا او مانا فليس يسمع اولئك القوم ان يشهدوا على رده) لانهم لم يشهدوا على شهادتهما فان اشهداهم على ذلك فحيث يشهدون ان يشهدوا على شهادتهما كما في سائر الاحكام

(فاما اذا خبر بموته مسلم عدل فلا خلاف انه يسمها ان تمتد وتزوج) لانه لا يتعلق بما اخبر به حق يطالب الرجل به بخلاف الردة الا ان هذا الخبر انما يعتمد اذا قال عاتيه ميتا او شهدت جنازته (فاما اذا قال اخبرني به مخبر فانه لا يعتمد على ذلك) فاما اذا اخبر به قوما عن معاينة يسمهم ان يشهدوا على موته عند القاضي الا انهم اذا بينوا للقاضي انهم سمعوا ذلك من واحد فان القاضي لا يقضي بشهادتهم كالجواب عن ذلك المخبر فاخبر القاضي به وهو بمنزلة الشهادة على الملك باعتبار اليد يجوز ولكن اذا اخبر القاضي انه يشهد بالملك له لانه رآه في يده لم يعتمد القاضي بشهادته والذي يخبر عن موته معاينة انما يعتمد خبره اذا لم تكن متهم في ذلك الخبر فاما اذا كان منهما بان كان احد ورثته او موصى له مال فانه لا يعتمد خبره فانه يخبر بذلك الى نفسه ممينا فيكون متهم في خبره كالفاسق

(ثم القاضي يقضي لامرأة الاسير والمفقود بالنفقة في ماله اذا كان النكاح معلوما بينهما سواء كانت مسلمة او كتابية) لان استحقاق النفقة بالنكاح لا يعتمد الموافقة في الدين فان سبب الاستحقاق الولاد بالنص (فان استوفوا النفقة زمانا ثم قامت البينة على قتل الاسير او المفقود قبل النفقة

بجواز الاشهاد على الشهادة في سائر الاحكام

عليهم فان الامام - يضمنهم ما اخذوا) لانه تبين انهم اخذوا ذلك بغير حق
ولا يمكن ان يحسب ذلك من ميراثهم اذ لا يجري التوارث مع اختلاف الملة
فهذا ضمنهم ذلك (فكذلك ان قامت البيعة على ردة الاسير في دار الحرب قبل
النفقة) لان ذلك كموته في حرم استحقاق النفقة (فان قالت الزوجة حاسبوني
بما اخذت من نفقتي لعديتي لم يلتفت الى قولها) لانها انما تستوجب نفقة العدة
على المرتد مادام في دار الاسلام فاما بعد اللحاق بدار الحرب فلا (بمنزلة ما
لو طلقها اذ لانهم لحق بدار الحرب مرتدافا لم تستوجب النفقة عليه بعد ذلك)
لان لحوقه بدار الحرب مرتدا كموته (واذا كان للاسير مال وديعة في يد انسان
هو مقرب به ومال دين على انسان هو مقرب به فاما يفرض القاضي النفقة لزوجته
واولاده ووالديه في الوديعة دون الدين) لان الوديعة امانة قال من في يده
ضاعت صدق والدين مضمون في ذمة الغريم فكان النظر للاسير في ان يحمل
النفقة في الوديعة ويشهد على اقرار المديون حتى يامن فوات الدين بمجوده *
(وان رأى ان ياخذ الوديعة من يده في يده وان يضمها على يده نفسه ويامر
بالانفاق من الدين الغريم لم يكن به بأس ايضا) لانه ناظر لكل من عجز عن النظر
لنفسه *

(ثم لا يصدق المديون فيما يدعي انه انفق من الدين الا بيينة تقوم له
على ذلك بخلاف المودع فانه يصدق فيما يدعي انه انفق من الوديعة مع يمينه)
لان المديون انما ينفق من ملك نفسه على ان يكون ذلك مضمونا له في ذمة
صاحب الدين ثم يصير قصاصا وهو لا يصدق فيما يدعي من الدين لنفسه في ذمة
غيره الا بحجة فاما المودع امين ينفق من ملك الغير بامر او بامر من يقوم مقامه
وهو القاضي والقول قول الامين مع اليمين (الا ترى) ان المديون لو ادعى قضاء

الدين لم يصدق الا بحجة والمودع اذا ادعى رد الوديعة كان مصداق مع اليمين (فان جاء الاسير بعد ما اتفق الغريم او المودع بامر القاضي فجدد نكاح المرأة ولم يكن لها على ذلك بينة وحلف الاسير ما هي له بامرأة على قول من يرى الاستحلاف في باب النكاح فله ان يرجع على الغريم والمردع بماله لان ولاية الامر للقاضي بالانفراق كان بسبب النكاح نظرا منه للعائت فلم يثبت النكاح فتبين انه اتفق ملكه على غيره بغير امر صحيح شرعا فصار ضامنا له ذلك ويرجع بما يضره على من اتفق عليه) لانه اخذ المال منه لنفسه فكان ضامنا لما اخود (فان كانت المتفق معسرا فاراد الاسير تضمين المرأة ماله فله ذلك في الوديعة دون الدين) لانهم اخذت عين الثمن المودع وانفقت على نفسها فكانت ضامنة له وانما اخذت من المدبرين مال المدبرين (فانما رد الاسير في ذمة المدبرين فلا سبيل له على تضمين المرأة وانما طالب الغريم بماله في الوديعة اذا اختار الاسير تضمينها ثم اراد الرجوع عن ذلك وتضمن المودع لم يكن له ذلك) لانهم في حقه كالمغصب سمع غاصب الغاصب فبعد ما اختار تضمين احد هاتين لم يكن له ان يرجع عن ذلك ويضمن الآخر لان اختياره تضمين احدهما يكون ابراء منه الآخر ولو كان الاسير لم يجد نكاح المرأة ولكنه اقام البيعة انه كان اعطاها النفقة لمدة معلومة قبل ان يوسر او كان طلقها وانقضت عدتها قبل ان يوسر فلا ضمان له على الغريم والمردع فيما اتفق بامر القضاة ولكنه يرجع على المرأة عما اخذت لان في الفصل الاول وجوب الضمان عليهما كان باعتبار اقرارهما باصل النكاح فانهما لو انكرا ذلك لم يامرهما القاضي باتفاق شئ عليهما وقد ظهر الا انهما كذبا فيما اقر به علي الاسير فلهذا ضمن زوجها ما لم يظهر كذبهما فيما اقر به من اصل النكاح وانما ثبت الزوج عا رضامسقطا للنفقة عنه

وهو نظير الشاهدين بالقتل خطأ اذا قضى القاضى بالدية بشهادتهما واستوفى
ثم جاء المشهود بقتله حيا كانا ضامنين للمال وعثله لو اقام المشهود عليه البينة انه كان
المجروح عفا عن الجراحة وما يحدث منها قبل موته لم يكن على الشهود ضمان
في ذلك فهذا قياسه

(فان كان الغريم او المستودع قال اني قد شهدت نكاحا حين تزوجها واست
ادري اطلقها او لم يطلقها فان القاضى يأمره بالانفاق لان ما عرف شيئا فلا اصل
بقاؤه حتى يوجد الدليل المزيل (وكذلك لو قال هي امرأته للحال فان اقام الاسير
البينة انه كان طلقها اطلاقا قبل ان يوسروا تقضت عدتها فلا ضمان له على الغريم
والمستودع في الفصلين وليس له ان يحتج عليهما في الفصل الثاني فيقول انها قد كذبا
في اقرارهما انها زوجته للحال فانما ضمنهما بهذا الاقرار من قبل ان هذا غير محتاج
اليه فانه بعد الاقرار باصل النكاح سواء هي امرأته في الحال او قال لا ادري ما حالها
الآن فان القاضى يأمره بالانفاق ومالا يكون محتاجا اليه فالشهادة به وجودا
وعدا لا ينافي واحدة وقد كان في اصل الاقرار بالنكاح صادقين فانه لم يضمنوا
شبهه بنظير رجل مات فادعت امرأته انها امرأته واقامت البينة فوريها
التمريض ميراث النساء ثم قامت البينة ان الزوج كان طلقها اطلاقا في صحته فليس
للمرثة تضمين الشهود شيئا سواء شهدوا على اصل النكاح او شهدوا على انها
امرأته يوم مات (لان المعتبر شهادتها باصل النكاح وقد كانا صادقين في تلك
الشهادة) وعثله لو اسلم حربي ووالى رجلا ثم مات فشهد شاهدان ان هذا
الرجل مولاه ووارثه لا يعلمون له وارثا غيره وقضى القاضى له بالميراث ثم
اقام رجل آخر البينة انه كان نافيض الاول الولاء ووالى هذا الثاني وعاقده
ثم مات وهو مولاه ووارثه فان القاضى يجعل الميراث للثاني دون الاول ويكون

لثاني الخيارات ان شاء ضمن الشاهدان الاولين وان شاء ضمن القابض للمال
لانها لو شهدا على اصل الولاء لم يقض القاضى بالميراث الاول ما لم يشهدا على انه
مولاه ووارثه يوم مات وقديين انهما كذبا في هذه الشهادة فكانا ضامنين
وهذا هو الحرف الذي يدور عليه الفصول انه متى ظهر كذب الشاهد فيما
كان الاستحقاق به بعينه كان ضامنا للمشهود به واذا لم يظهر كذبه فيما كان
الاستحقاق به بعينه لم يكن ضامنا * والله اعلم *

باب

(ميراث القاتل من اهل الحرب واهل الاسلام)

(واذا اتقى الصفان من المسلمين والمشركين فرمى مشرك اخاه من المسلمين
فاصابه ثم اسلم المشرک ثم مات المسلم ولا وارث للمقتول غير اخيه فيرثه لاخيه
وكذلك لو كان المسلم هو الذي رمى المشرک ثم اسلم المجرم ثم مات) اما في
هذا الفصل فلا يهتد بقتله بحق والقتل بحق لا يوجب حرمان الميراث كما لو قتل
مورثه قصاصا او رجما واما في الفصل الاول فلا يهتد بقتله وهو محارب له وقدينا ان
التاويل الباطل ملحق بالتاويل الصحيح في الحكم وان كان مخالفا له في الاسم
(الآثرى) ان الكافر لا يستوجب قصاصا ولا دية بقتل المسلم وان اسلم بمد ذلك
كما لا يستوجب المسلم ذلك (وعلى هذا اهل التبعية مع اهل العدل فان العادل اذا
قتل مورثه البغى لم يحرم الميراث بالاتفاق) لان قتله بحق والبغى اذا قتل مورثه
العادل فكذلك الجواب عندنا في حنيفة ومحمد رضى الله تعالى عنهما لان التاويل
الفاسد اذا انضم اليه المنفعة كان ملحقا بالتاويل الصحيح الا ان ابابوسف
رحمه الله تعالى يقول هاهنا لا يرثه بخلاف الكافر لان البغى مسلم مخاطب
باحكام الاسلام فكان قتله العادل قتلا محظورا وحرمان الميراث جزء القتل

الاسلام واهل الحرب واهل الاسلام

القتل بحق لا يوجب حرمان الميراث

المحظور فاما الكافر غير مخاطب باحكام الشرع فلا يتعلق حرمان الميراث بقتله) لان ذلك من احكام الشرع ولكن ما قاله ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى اصح فان القتل الموجود من الباغي كالموجود من الكافر في انه لا يجب عليه به قصاص ولا دية لوجود التاويل والمنعة فكذلك في حكم الميراث بل اولى لان حكم القصاص والدية ثابت بنص يلى وحرمان الميراث بالقتل ثابت بخبر يروى ولا شك ان ما ثبت بنص التزويل فهو اولى (وهذا الخلاف ما اذا سلم الاب والابن في دار الحرب ثم قتل احدهما صاحبه قبل الخروج الى دار الاسلام فان القاتل لا يرث من المقتول شيئا وان كان لا يتعلق بذلك القتل قصاص ولا دية وكذلك في الاسيرين على قول ابى حنيفة رضي الله تعالى عنه) لان امتناع وجوب القصاص والدية هناك ليس بتاويل تأوله القاتل بل لانعدام الاحراز الذي هو مقوم للدم وبه لا يخرج القتل من ان يكون محظورا من كل وجه فاما هنا امتناع وجوب القصاص والدية لا اعتبار بتاويل تأوله القاتل ولما جمل ذلك التاويل بمنزلة التاويل الصحيح في حكم القصاص والدية فكذلك في حكم حرمان الميراث

(ولو ان قوما من اللصوص او من اهل المعصية اتفعلوا مع قوم من اهل العدل فان قتل العادل مورثه من اللصوص فانه يرثه لانه قتله بحق وان قتل اللص مورثه من اهل العدل لم يرثه شيئا) لان هذا القتل محظور من كل وجه حتى يتعلق به القصاص - اذا كان عمدا والدية والكفارة اذا كان خطأ -

(ولو كان الفريقان من اللصوص فتصد كل فريق قتل الفريق الآخر لم يرث واحد منهما صاحبه اذا قتله شيئا) لان هذا القتل محظور من كل وجه حتى يتعلق به القصاص اذا كان عمدا والكفارة اذا كان خطأ - والحاصل ان الكفارة

وحرمان الميراث كل واحد منهما جزاء القتل المحذور فيثبت أحدهما
بثبوت الآخر وفي السيرين الذين أسلموا في دار الحرب القتل موجب
للكفارة إذا كان خطأ فيكون موجبا حرمان الميراث أيضا واما القتل
الموجود من الباغي لا يوجب عليه الكفارة فلا يوجب حرمان الميراث
أيضا والله اعلم *

﴿ باب ﴾

﴿ المرتد في دار الحرب ومعه ولده ﴾

قال (واذا ارتد الأب مع بعض أولاده ولحقا بدار الحرب فرفع ميراث المرتد
إلى الإمام فإنه يقسم ميراثه بين ورثته المسلمين ولا شيء من ميراثه للذي ارتد
من أولاده) لأن الأرض طريقه الولاية والمرتد لا يلي أحدا فلا يرث من
أحد شيئا وهذا لأن المرتد لا ملة له وفي الميراث يعتبر الملة ولهذا لا يجري
التوارث عند اختلاف الملة فلهذا لا يرث المرتد أحدا شيئا (ويورث عنه
ما اكتسبه في دار الإسلام حين كان مسلما) لأن القاضي حين قضى بالحق
بدار الحرب فقد قضى بموته لأن من هو من أهل دار الحرب في حق من
هو في دار الإسلام كاليت وأما يستند حكم موته إلى وقت رده لأنه بالردة
يصيرها لكأحكامها فلهذا يرث المسلمون من ورثته ما اكتسبه في حال الإسلام
(وما اكتسبه بعد الردة قبل أن يلتحق بدار الحرب فكذلك الجواب فيه
في قول محمد رحمه الله تعالى وفي قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه
هو في) لأنه لا يمكن إسناد التورث فيه إلى وقت إسلامه إذا لم يكن موجودا
في ملكه يومئذ (فلو قضى به لوارثه كان ورث المسلم من الكافر) فاما ما اكتسبه
في دار الحرب فهو لآلته الذي ارتد ولحق معه بدار الحرب إذا مات مرتدا

﴿ باب المرتد في دار الحرب ومعه ولده ﴾

لأنها اكتسب ذلك المال وهو من اهل دار الحرب واهل الحرب يتوارثون فيما بينهم دون اهل الاسلام *

(فان لحق معه بدار الحرب احده من اولاده مسلما فانه يرثه من كسب اسلامه ولا يرثه شيئا مما اكتسبه بعد الردة) لان حاله في دار الحرب كحالها في دار الاسلام فالمسلم من اهل دار الاسلام حيث ما يكون *

(و على هذا لو نقض الذي العهد و لحق بدار الحرب مع بعض اولاده فان الذي من اهل دارنا فاذا نقض العهد و لحق بدار الحرب مع بعض اولاده صار حربيا فكان الجواب فيه وفي المسلم الذي ارتد و لحق بدار الحرب سواء) لان اختلاف الدارين يقطع التورث كالختلاف الدينين *

(قال ولو لحق المرتد بدار الحرب وله ما هناء امرأة مسلمة و اولاده بعضهم مسلم و بعضهم ذمي و بعضهم مرتد فلم يقض القاضي بلحاظه حتى انقضت عدة امرأته و اسلم اولاده الكبار و مات بعض اولاده فان القاضي يقضى بميراثه لامرأته المسلمة التي انقضت عدتها و لولده الذين كانوا مسلمين يوم لحق بدار الحرب و اما من اسلم من ولده بعد لحاقه فلا شيء له من ميراثه) و هذا بناء على ما بينا في السير الصغير ان في ظاهر الرواية يعتبر من كان وارثا له يوم لحاقه و في رواية الحسن عن ابي حنيفة رضى الله تعالى عنهما يعتبر من كان وارثا له يوم رده * لان حكم التورث يستند الى ذلك الوقت حتى يتحقق تورث المسلم من المسلم * و في رواية اخرى عن ابي حنيفة رضى الله تعالى عنه يعتبر من كان وارثا له يوم قضى القاضي بلحاظه بدار الحرب * لانه انما يصير محكوما بموته عند قضاء القاضي بلحاظه و التورث يكون من الميت ولكن الاصح ما ذكرنا في ظاهر الرواية فان اصل السبب بمعقود رده ولكن تمامه يكون

للمحاقه والموجود بعد انعقاد اصل السبب قبل تمامه بجمل كالموجود عند
ابتداء السبب (الآثرى) ان الزيادة المنفصلة في المبيع بعد العقد قبل القبض
بجمل كالموجود في وقت العقد في حكم انقسام الثمن فهذا مثله فاما ما يكون
حادثا بعد تمام السبب باللاحاق وقبل قضاء القاضي به لا بجمل كالموجود عند
ابتداء السبب وهو نظير المكاتب يموت عن مال كثير ثم يسمي ابن له كافر
او يمتق ابن له كان عبدا او يموت ابن له ثم يؤدى بدل كتابته فان ما يفضل من
بدل الكتابة يكون ميراثا لورثته الذين كانوا من اهل الارث عند موته
ولا ميراث لمن كان عبدا او كافرا يومئذ * ومعلوم ان قضاء القاضي بمقتبه كان
عند ادائه بدل الكتابة ثم نظر في التوريث الى وقت تمام السبب لا الى وقت
القضاء فكذلك في حق المرتد *

(وان لم يلحق المرتد بدار الحرب حتى انقضت عدة امرأته ثلاث حيض
ثم لحق بعد ذلك او قتل فلا ميراث لها) لان المعتبر وقت لحاقه ولا سبب
بينهما عند ذلك بخلاف الاول فقد كانت هناك في عدته حين لحق بدار
الحرب (وهو بالردة صار في حكم الفار) لانه ثم منه اكتساب سبب الفرقه
وهو مشرف على الهلاك والعدة في حق امرأة الفار قائمه مقام اصل النكاح
في حكم التوريث *

«قال» (وان ارتد ما ثم اسلم الزوج بعد ذلك بانته المرأة منه بغير طلاق
ولا يتوارثان) لانه محال بالفرقة على اصرارها على الكفر بعد اسلام الزوج وهي
ليست بمشرفة على الهلاك حتى يرث الزوج منها بسبب القرابة وهي لا ترثه
ان مات لان الفرقة كانت من قبلها *

(وان كانت المرأة هي التي اسلمت فالفرقة تكون بغير طلاق ايضا) الا في

ان الزيادة المنفصلة في المبيع بعد العقد قبل القبض بجمل كالموجود في وقت العقد في حكم انقسام الثمن

قول محمد رحمه الله تعالى (وهي ترثه اذ مات قبل انقضائها) لان اصراره على الردة بعد اسلامها كان كانشاء الردة منه *

﴿قال﴾ (وان ار تدامعوا لحقنا بن صغير لهما في دار الحرب وكانت المرأة حاملا فوضعت لاقل من ستة اشهر فميراثهما للمسلمين من ورثتهما ولا يرث هذان الصغيران منهما شيئا) لانه حكم لهما بالردّة بما الابوين حين كانا معهما في دار الحرب (الآثرى) انهما يسييان ويكونان فتيان وقد بينا ان المرتد لا يرث احدا (واستدل على جواز سبيهما بما روي ان بنى ناجية لما اردوا عن الاسلام سبي علي ابن ابي طالب رضى الله تعالى عنه ذريتهم ثم باعهم من مصقلة بن هيرة بمائة الف درهم ﴿قال﴾ (ولو اكتسب في دار الحرب مالا ثم ماتا واسلم اهل الدار فميراثهما لهما ذين الوالدين) لانهما صار احريين حكمهما والحربي يرث الحربي * (ولو لم يقض القاضى بلحاقيهما حتى اسلمت المرأة ورجعت بولدها الصغير الى دار الاسلام او كانت حاملا فوضعت لاقل من ستة اشهر ثم رفع الامر الى القاضي فان القاضي يجعل ميراث المرتد لورثته المسلمين ولا يجعل لامرأته ولا لهدبن الولدين من ذلك شيئا) لان المتبر وقت لحوقه والمرأة كانت مرتدة عند ذلك وكذلك ما في بطنها فانه تبع لها والصغير الذي لحقها به دار الحرب كان في حكم المرتد ايضا فلها الاثر منه شيئا مما اكتسبه في حالة الاسلام (ولو لحق المرتد بدار الحرب وامرأته حبلى في دارنا مسلمة فان جاءت بولد لاقل من سنتين منذ ارتد الاب يثبت نسبه منه فكان من جملة ورثته) لان النكاح قد انقطع بينهما بالردّة فهو كما لو انقطع بالطلاق البائن وفي مثله انما يستند الملقوق الى ابد اوقات الامكان فلها يثبت النسب منه فيكون من جملة الورثة ايضا *

(وان كانت ارتدت بعد ردة الزوج والمثلة بحالها فان نسب الولد ثبت اذا جاءت بولد لاقل من سنتين ويرثه هذا الولد دون المرأة) لانها ارتدت قبل لحاقه وقد وجد اللحاق منه وهي مرتدة فلا ترثه شيئا * واما الولد فهو محكوم له بالاسلام تبعاً لدار بدار بعد ايراد الابوين فلماذا كان هو من ورثته * (وان كانت انما ارتدت بعد ملحق الزوج بدار الحرب فهي من ورثته ايضا) لان ردتها بعد ملحق الزوج بمنزلة، ونها او ذلك لا يسقط ميراثها عنه *
 * قال * (ولو ان مسلماته امرأة نصرانية ارتدت فبانت المرأة منه ثم جاءت بولد لاقل من سنتين من وقت رده فنسبه يثبت منه ويكون هو وارثه دون امه) لانها بانته رده فاعلمت بالملوق الى ابد الاوقات وظهر انه كان محكوماً بالاسلام قبل ردة ابيه فيبقى مسلماً مادام في دار الاسلام (والام نصرانية فهي لا ترث المرتد شيئا) لان المرتد في حكم الميراث عنه كالمسلم (ولو كانت له جارية نصرانية فاستولدها بعد الرد لم يرث هذا الولد شيئا منه) لانها نصرانية علفت به في حال ردة الاب فلم يكن محكوماً بالاسلام حتى يبلغ فيصف الاسلام والكافر لا يرث من المرتد شيئا *

* قال * (واذا ارتدا الزوجان معا ثم جاءت بولد لاقل من ستة اشهر منذ ارتدا فهذا الولد من جملة ورثة المرتد) لاننا بقنا ان الملوق حصل قبل ردتها فيثبت له حكم الاسلام بذلك *

(ولو جاءت به لستة اشهر فصاعداً لم يكن وارثاً) لان الملوق حصل هاهنا بعد ردتها فلا يكون الولد محكوماً بالاسلام حتى اذامات في صغره لم يصل عليه وانما جعل الوقت هاهنا ستة اشهر لقيام النكاح بينهما فانه يستند الملوق الى ابد الاوقات عند الحاجة ولا حاجة اذا كان النكاح قائماً بينهما *

(وان مات هذا الصغير عن مال فلاميراث لابويه منه لانهم مرتدان والمرسد لا يرث احدا ولكن ميراثه لاخوته المسلمين) لان الابوين حين لم يرثاه كانا كيتين *

(ولو هلك احدا خوية المسلمين عن مال فليس للابوين ولا للصغير من ميراثه شيء) لانه محكوم برده اذا جاءت به ستة اشهر بعد ردة الابوين وان كانت جاءت به لاقل من ستة اشهر فهو مسلم يرث اخاه مع اخوته المسلمين * قال * (ولو لحق الابوان بدار الحرب ثم ولدته لاقل من ستة اشهر منذ ارتداهم مات الصغير من مال ثم اسلم اهل الدار فيرثه الابوين المرتدين دون اخوته المسلمين) لان الولد كان حربيا هنيئا (الآرى) انهم بالولدته في دار الاسلام ثم لحقا بدار الحرب كان حربيا مرتداهما فاذا ولدته في دار الحرب اولى ان يكون حربيا واهل الحرب يتوارثون اذا كانوا اهل دار واحدة * (وكذلك لو مات الابوان عن كسب اكتسباه في دار الحرب ثم اسلم اهل الدار فذلك ميراث للمولود في دار الحرب دون اخوته المسلمين) (الآرى) انه لو وقع الظهور على ذلك المال كان فيئا وكل مال فيه عرصة ان يكون فيأفانه لا يكون فيه عرصة كونه ميراثا للمسلمين فيكون ميراثا لاهل الحرب من اولاده وابويه اذا كانوا من اهل دار واحدة وان كانوا من اهل دار اخرى فلا شيء لهما من ذلك لما بينا ان اختلاف الدارين فيما بين اهل الحرب يمنع التوريث بمنزلة اختلاف الدينين (وعلى هذا لو ارتد اهل دار وظهروا بالحكام الشرك في دارهم حتى صارت دار حرب ثم مات بعضهم عن مال كثير فيرثه لو رثه الذين هم في مثل حاله) لانه كان حربيا اذ لا فرق بين هذه الدار اذا صارت دار حرب وبين دار هي في الاصل دار حرب (الآرى) انه لو وقع

الظهور على هذا المسال كان فينا قل هذا كان ميراثا لاهل الحرب من ورثته دون المسلمين والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب *

باب

ما يوقف من امر المرتدين وما لا يوقف من ذلك

قال الشيخ رضي الله تعالى عنه قد بينا في البسوط ان تصرفات المرتد على اربعة اوجه * منها ما هو نافذ بالاتفاق كالا ستيلاد * ومنها ما هو باطل بالاتفاق كالنكاح * ومنها ما هو موقوف بالاتفاق كالمفاوضة * ومنها ما اختلفوا فيه كالبيع والهبة والعق على قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه يقال يكون موقفاً وتوقف نفسه * وعلى قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يكون نافذا الا ان عند ابي يوسف رحمه الله تعالى ينفذ كما ينفذ من الصحيح * وعند محمد رحمه الله تعالى ينفذ كما ينفذ من المريض حتى يعتبر برعايته من الثلث ولا يصح اقراره لو ارنه كما لا يصح ذلك من المريض (الآرى) ان امرأته ترنه بحكم الفرار اذا مات وهي في العدة والتوريث بحكم الفرار لا يكون الا من المريض (واما المرتدة ينفذ تصرفاتها في مالها بالاتفاق كما ينفذ من الصحيحة) لانه ما وقف نفسها بالردة فانها لا تقتل كالحرية بخلاف الرجل (وان كان لو قتلها قاتل لم يفرم شيئاً حرة كانت او امة) لانها بمنزلة الحرية في ذلك ولهذا لوقالت مع المسلمين قتلت *

(ولو لحق المرتد بدار الحرب فلم يقض القاضي بابعاده حتى اعتق عبيده الذين في دار الاسلام او باعهم من رجل مسلم كان معه في دار الحرب ثم رجع ثانياً قبل ان يقضى ببيرائه ولحقه فماله مردود عليه كله وجميع ما صنع فيه باطل) لان بالحق بدار الحرب زال ملكه وانما توقف على قضاء القاضي دخول المسال

باب ما يوقف من امر المرتد وما لا يوقف من ذلك

تصرفات المرتد على اربعة اوجه

في ملك ورثته فتصرفه في المال بعد اللحاق صادف مالا غير مملوك له فلا ينفذ *
وان عاد الى ملكه بعد ذلك كالبائع بشرط الخيار للمشتري اذا تصرف في
المبيع ثم عاد الى ملكه لفسخ المشتري البيع لم ينفذ تصرفه (ولو اقر المرتد باللاحق
بدار الحرب في عبد خلفه في دار الاسلام انه حر الاصل او انه عبد لفلان
غصبته منه فذلك جائز اذا عاد مسلما) لانه ليس بانشاء تصرف منه بل هو
اقرار والاقرار لازم في حق المملوك لكونه مخاطبا سواء صادف مائلكه او ما
لا يملكه اذ ملكه بعد ذلك (الآثرى) انه لو اقر بحرية عبد الغير او بكونه مملوكا
لفلان ثم اشتراه من ذى اليد بعد ذلك الاقرار وجعل ذلك كالمجدد له بعد
الشرى فهذا مثله *

(ولو لم يثبت حتى قضى القاضى بلحاظه وجعل المال لورثته ثم جاء ثالبا فانه يعاد
اليه ما كان قائما بعينه من ماله في يد ورثته فان كان الوارث باع هذا العبد الذي
اقر المرتد بحريته كان بيعه فيه نافذ المصادفة ملكه ولكنه متى عاد الى ملك
المرتد بسبب من الاسباب بعد اقراره السابق فيه على اعتبار انه كالمجدد
لذلك الاقرار ولو كان القاضى قضى بلحاظه وقسم ماله ولم يقسم حتى جاء مسلما
ثم اعتق بمض عبيده قبل قضاء القاضى برد المال عليه كان عتقه باطلا) لان
بقضاء القاضى بلحاظه صار المال ملكا لورثته فلا يعود الى ملكه الا بقضاء القاضى له
بذلك (الآثرى) ان الوارث لو اعتق هذا العبد بمدرجوع المرتد قبل قضاء
القاضى برد المال عليه نفذ عتقه ولم يكن ضامنا للمرتد بمغزلة مالوا عتقه قبل
رجوع المرتد فمرفنا انه باق على ملك الوارث وبهذا الفصل يستدل ايضا
على انه لا ينفذ عتق المرتد فيه في هذه الحالة لانه اذا كان بحيث يعتق كله باعتاق
الوارث اياه لا يجوز ان يعتق باعناق المرتد اياه فان العتق يستدعى حقيقة

المالك ولا يجوز ان يكون العبد الواحد في الوقت الواحد كله مملوكا لزيد
وكله مملوكا لعمرو *

(ولو كان الوارث اعتقه قبل ان يقضى القاضى بلحاق المرتد ثم قضى القاضى
بذلك لم ينفذ عتق الوارث) لانه سبق ملكه (وكذلك اذا اعتقه المرتد بعد
رجوعه قبل قضاء القاضى له بذلك قلنا لا ينفذ عتقه) لانه سبق عتقه *
(ولو بعث المرتد الاحق بدار الحرب وكيلا لبيع عبده في دار الاسلام
او يمتعه ففعل الوكيل ذلك ثم رفع الى القاضى فانه يبطل جميع ما صنعه الوكيل
ويقضى به ميراث الورثة المرتد) لانه بعد الاحق لا يملك انشاء هذا التصرف
فلا يملك التوكيل به ايضا * ولان وكيله قائم مقامه في التصرف وهو في هذه
الحالة لو تصرف هو بنفسه بطل تصرفه سواء قضى القاضى بلحاقه او رجع
مسلم قبل قضاءه فكذلك اذا باشر وكيله كان باطلا سواء قضى القاضى بلحاقه
او رجع مسلما قبل قضاءه (ولو كان وكله بذلك في دار الاسلام قبل ان يرتد
او بعد ما ارتد قبل ان يلحق بدار الحرب والمسئلة محالها فان قضى القاضى بلحاقه
جعل ذلك العبد ميراثا لورثته وان لم يقض بلحاقه حتى رجع مسلما فجميع ما صنع
الوكيل من ذلك جائز) في رواية هذا الكتاب وفي رواية كتاب الوكالة
يقول الوكالة تبطل بردة الموكل وحقه بدار الحرب لان ذلك بمنزلة موته
وموت الموكل مبطل للوكالة * ولانه حين لحق بدار الحرب فقد صار بحال
لا يصح منه انشاء التوكيل بهذا التصرف فلا يبقى الوكيل على وكالته ايضا
ووجه هذه الرواية انه ليس في حقه بدار الحرب الا زوال ملكه عن العبد
وبعد صحة الوكالة لا يبطل بزوال ملكه *

(الا ترى) انه لو وكل بعق عبده او بيعة ثم وهبه لانسائه وسلمه ثم رجع

في الهبة كان الوكيل على وكالته فكذلك هاهنا قلنا لا يبطل الوكالة وان
زال ملكه بالحق بدار الحرب) لانه زال زوالا موقوفا فيمود اليه اذا
جاء مسلما قبل قضاء القاضى بلحاظه وقد دخل في ملك الوارث اذا قضى
القاضى بلحاظه فيتوقف تصرف الوكيل في هذه الحالة ايضا لتوقف ملكه *
(فان قضى بالميراث للورثة فقد تم زوال الملك و تبين ان تصرف الوكيل
لم يلاق ملك الموكل فكان باطلا وان عا د قبل قضاء القاضى تقرر ملكه ونفذ
تصرف الوكيل له وهذا بخلاف ما اذا تصرف الموكل بنفسه بعد اللحاق بدار
الحرب فهناك انما لا ينفذ تصرفه لتباين الدارين حقيقة وحكما بين المتصرف
والمتصرف فيه وهذا غير موجود فيما اذا تصرف الوكيل وهو في دار الاسلام
مع العبد وان قضى القاضى به للوارث ثم جاء المرتد مسلما وذلك العبد قائم في
يدوارته فرده القاضى عليه فان كان الوكيل اعتقه او دبره نفذ ذلك وان كان باعه
او وهبه او كاتبه لم ينفذ شيء من ذلك) لانه عاد اليه على قديم ملكه وباعتبار
ملكه ينفذ العتق والتدبير (الا ترى) انه لو رجع قبل قضاء القاضى بلحاظه نفذ
العتق والتدبير فيما صار مستحقا من العتق والتدبير لا يحتمل الانتقاض بعد ذلك
وقضاء القاضى به للوارث لا يكون مبطالا لذلك التصرف بعد ذلك بخلاف
البيع والهبة والكتابة فان ذلك محتمل النقض فيكون قضاء القاضى بالملك
للوارث مبطالا لهذه التصرفات وهي بعد ما بطلت لا تمود الا بالتجدد) وهذا
لان بالعتق والتدبير يستحق الولاء فيكون في معنى انهاء الملك لا ابطاله واذا
عاد اصل ملكه في القائم بمدرجوعه مسلما بقضاء القاضى يمود ما ينهيه فاما البيع
والهبة قاطع للملك فمود الملك اليه بقضاء القاضى لا يتضمن عود ما هو قاطع
للملك بعد ما بطل بقضاء القاضى به للوارث *

(ولو كان الوارث اخرجه من ملكه حين قضى القاضى له ثم جاء المرتد مسلما فاشترى ذلك العبد ممن في يده فانه ينفذ عتق الوكيل والتدبير الذى كان فعله بعد لحاقه وهذا مشكل فان هاهنا لم يمد اليه ذلك المالك الذى وجد فيه التدبير والعتق وانما هذا ملك حادث له بسبب احده فينبغى ان لا ينفذ ذلك العتق والتدبير ولكنه قال هذا وان كان ملكا حادثا من وجه فهو من وجه كانه ذلك المالك وما يعطى يحمل بمنزلة الفداء لذلك المالك كمولى العبد المأسور اذا اخذه بالثمن من يد المشتري جمل معيداله الى قديم ملكه وما ادى يحمل في حكم الفداء فمن هذا الوجه يكون هذا ومالو كان في يد وارثه فرده القاضى عليه سواء) ولان الاستحقاق كان يثبت بالعتق والتدبير وذلك لا يحتمل النقص فيظهر عند ظهور ملكه في المحل لقيام الاستحقاق كمن اقرب بحرية عبد انسان ثم اشتراه وهو نظير ما قال ابو حنيفة رضى الله تعالى عنه فيما اذا اعتقه المرتد بنفسه او دبره ثم لحق بدار الحرب وقضى القاضى بلحاظه فانه يقضى به ميراثا للوارث ثم اذا جاء المرتد مسلما بعد ذلك فرجع العبد الى ملكه بوجه من الوجوه امامن يد الوارث بالرد عليه او من يد المشتري منه بشراء مستقبل فانه ينفذ ذلك العتق والتدبير كذلك هاهنا) وكذلك لو كاتب الوارث عبدا للمرتد بعد قضاء القاضى باحاقه ثم جاء المرتد مسلما فان ذلك العبد يمد اليه مكاتبه او يحمل في الحكم كان الوارث كان كاتبه بامرته فيكون مكاتبه للذى جاء مسلما واداء المملوك اليه يحمل في الحكم كان الزوال لم يكن من يده اصلا

قال (ولو لحق المرتد بدار الحرب ثم وكل مسلما بان ياتي رقيقه الذين خلفهم في دار الاسلام فيمتهم او يدبرهم فلم يفعل الوكيل شيئا من ذلك حتى رجع المرتد مسلما ثم فعل الوكيل ذلك فهو باطلان لان اصل التوكيل هاهنا كان باطلا منه فانه

وكله في حال كان لأملاك مباشرة التصرف فيه بنفسه أصلاً وبمداًتين جهة
البطالان في الوكالة لا تنقلب صحيحة أبداً *

(ولو كان وكله في دار الإسلام قبل الردة أو بعدها والمسئلة لمحالها نفذ تصرف
الوكيل فيهم) لأن أصل التوكيل كان صحيحاً ولم يبطل بمجرد لحوق الموكل
بدار الحرب فإذا عادم مسلماً قبل قضاء القاضي صار كان الحاق لم يكن أصلاً *
(ولو كان قضى القاضي بإحقاقه وقسم ميراثه ثم جاء مسلماً فإن تصرف
الوكيل في رقيقه قبل قضاء القاضي بردهم على المرتد كان تصرفه باطلاً وإن
تصرف فيهم بمداً قضى القاضي بردهم على المرتد كان تصرفه نافذاً لأن
الوكالة بعد صحته لا تبطل بزوال الملك الآن الملك أنما يعود إليه بقضاء القاضي
بالرد عليه فإذا سبق تصرف الوكيل قبل قضاء القاضي به لم ينفذ) لأنه لم يصادف
محله (الآرى) أن الموكل لو باشره بنفسه لم ينفذ وإذا تصرف بمداً قضاء القاضي
بالرد عليه فقد صادف محله فكان نافذاً وهو نظير رجل وكل رجلاً
بيعه عبده أو بعتقه ثم باعه الموكل بنفسه ثم رده المشتري بخيار شرطاً وروية
أو عيب قبل القبض أو بعده بقضاء القاضي ثم تصرف الوكيل فيه نفذ تصرفه
لبقاء الوكالة بعد زوال الملك ورجوع العبد إلى الموكل على الملك الأول
(بخلاف ما إذا رجع إليه بشرأ جديد مستقبل فإن هذا ملك حادث من كل
وجه) وهذا لأنه إنما وكله بالتصرف في الملك الذي كان موجوداً في ذلك
الوقت فلا يتصرف فيه في ملك حادث بعده (ولو كان الوكيل تصرف
فيه بمداً باعه الموكل قبل أن يرده المشتري عليه بخياره لم ينفذ تصرفه) لأنه
تصرف وهو خارج عن ملك الموكل (الآرى) أن المشتري لو اعتقه في هذه
الحالة عتق من جهته فكيف يمكن تنفيذ حق وكيل البائع في حال لو اعتقه

المشتري بعد العتق من جهة * قال * (ولو ان المرتد كان وكل بعتقه وكيل في دار الاسلام ثم لحق بدار الحرب فاعتقه الوكيل ثم رجع المرتد مسلما فجميع ما صنع الوكيل من ذلك جائز) لان الحقوق بدار الحرب اذا لم يتصل به قضاء القاضي في حكم النية وذلك لا يمنع نفوذ تصرف الوكيل فيه وهذا بخلاف بيع الموكل العبد بنفسه فان هناك بعد البيع صار العبد بحال ينفذ العتق فيه من جهة غير الموكل فلا ينفذ عتق وكيل البائع في هذه الحالة فيه واما هاهنا بمجرد اللحاق قبل قضاء القاضي ما صار العبد بحال ينفذ فيه عتق غيره فان الوارث لو اعتقه في هذه الحالة لا ينفذ عتقه فلهد انفذ عتق وكيل المرتد فيه اذ ارجع المرتد مسلما بخلاف ما ينفذ قضاء القاضي بلحاظه فقد صار هناك بحال ينفذ العتق من الوارث فيه فلا ينفذ العتق من وكيل المرتد فيه في هذه الحالة * قال (ولو ان مسلما او مرتدا في دار الاسلام اذن لعبده في التجارة ثم لحق بدار الحرب مرتدا فتصرف العبد فان تصرفه موقوف فان لم يقض القاضي بلحاظه حتى رجع مسلما كان التصرف نافذا وكان العبد ماذونا على حاله وان قضى القاضي بلحاظه بطل تصرف العبد وخرج من ان يكون ماذونا) لان بلحاظه زال ملكه زوالا موقوفا والاذن بالتجارة يتوقف بحال قيام ملكه فاذا توقف زواله عن ملكه يتوقف الاذن للعبد ايضا وتوقف تصرف العبد لتوقف حكم الاذن فاذا عاد مسلما قبل قضاء القاضي فقد تقرر ملكه على ما كان فينفذ تصرف الماذون ويكون ماذونا على حاله واذا قضى القاضي بلحاظه فقد تقرر حكم زوال ملكه فيتقرر حكم الحجر عليه ايضا ثم اذا عاد مسلما وعاد العبد الى ملكه لم يكن ماذونا الا ان ياذن له اذا ما مستقبلا لان هذا تصرف محتمل للنقض فينتقض بقضاء القاضي بلحاظه لا يعود الا بالتجدد بدوانا او رده هذا

ايضا حالما سبق من الوكالة

(وعليه رتب فصل المضاربة ايضا انه اذا تصرف المضارب بمذخار رب المال ثم رجع مسلما قبل قضاء القاضى بلحاظه نفذ التصرف على المضاربة وكان الربح بينهما على الشرط وان قضى القاضى بلحاظه لم ينفذ شي من تصرفه على المضاربة وكان متصرفا لنفسه له الربح وعليه الوضعة ويكون ضامنا لرأس المال ثم اذا جاء المرتد مسلما بعد ذلك لا يتغير هذا الحكم لحينه لان المضاربة بطلت بقضاء القاضى بلحاظه كما بينا (ولو لم يفيض القاضى بلحاظه حتى عاد الى دار الاسلام مرتداعلى حاله فقد صار في الحكم كاللحق بدار الحرب لم يوجد منه اصلا وقبل لحاقه اذا تصرف بالمضارب نفذ على المضاربة) في قول محمد رحمه الله تعالى وكان موقوفا في قول ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه بناء على الخلاف الذي ينافي تصرفات المرتد بنفسه بعد الردة قبل لحاقه

(وان كان القاضى قضى بلحاظه ثم رجع مرتدا فلا سبيل له على ماله) لانه صار بقضاء القاضى كالميت حكما وسبب ذلك رده فابقى هذا السبب يبقى هو ميتا حكما وان رجع الى دارنا ولهذا كان المال لورثته على حاله لا سبيل للمرد عليه (الا ترى) انه لو رجع مسلما كان المال للوارث الى ان يقضى للقاضى برده عليه فاذا رجع مرتدا اولى ان يكون المال باقيا على ملك الوارث ولا يقضى للقاضى برده عليه ولكنه يمرض عليه الاسلام فان ابى قتله وان قال رد على مالى واجمل لى في الاسلام اجلا حتى انظر في امرى فان القاضى يؤجله في الاسلام ثلاثة ايام لا يزيده على ذلك شيئا وقد بينا هذا فيما سبق وروينا فيه حديث عمر رضى الله تعالى عنه حيث قال هلا طينتم عليه الباب ثلاثة ايام واعطيتموه كل يوم رغيفا فامله يراجع الحق ولا يرد عليه ماله ما لم يسلم لما بينا انه

هالك بقضاء القاضي وحياته حكما تكون باسلامه فالذي يظهر ذلك لم يرد عليه شيئا من ماله والتاجيل عندنا مستحب وليس يلزم حتى ان للقاضي ان يقتله في الحال ولا يوجله ان ابني ان يسلم بخلاف ما يقوله بعض الناس ان عليه ان يوجله وقد بينا هذا فيما سبق *

(ولو لحقت المردة بدار الحرب فقضى القاضي بميراثهم - الورثة - ثم جاءت مرتدة بامان وطلبت مالها لم يرد عليها شيء من ذلك) لانها صارت هالكة بقضاء القاضي فالذي يظهر فيها سبب الحياة حكما لا يرد عليها شيء من ذلك المال *

(ولو جاءت مرتدة قبل قضاء القاضي للحاقها فان جاءت بغير امان كانت فيا للمسلمين) لانها بالاحق بدار الحرب صارت حربية والحربية اذا دخلت دارنا بغير امان كانت فيا (وقسمت ميراثها بين ورثتها) لانها صارت هالكة حكما حين جعلت فيا (فالرقية تلف والحربية حياة) لانها بالارق خرجت من ان تكون اهلا للملكية المال فلهذا كان المال لورثتها *

(وان جاءت بامان صنعت في مالها ما احبت وحسبت واجبرت على الاسلام) لانها اذا رجعت قبل قضاء القاضي بامان فصار اللحاق كان لم يكن وقبل لحاقها بدار الحرب كان ينفذ تصرفها في مالها فكذا لك بعد ما رجعت الا ان في الفصل الاول انما كانت لا تسترق قبل اللحاق لكونها من اهل دار الاسلام وهي ليست بدار الاسترقاق فاذا لحقت صارت من اهل دار الحرب فقلنا بانها تسترق اذا دخلت دارنا بغير امان واذا دخلت بامان فاعطاه الا امان يمنع استرقاقها فقد عادت به كما كانت قبل اللحاق *

(واذا قال المسلم لبيده اذا جاء يوم النحر فانت حر وقال ذلك بعد ما ارتدتم لحق بدار الحرب ولم يعض يمينه لئلا يوارث حتى جاء يوم النحر فان حكمكم

العتق يكون موقوفاً لأن العتق لا ينفذ بدون قيام الملك في المحل عند وجود الشرط وقد بينا أن زوال ملكه قد توقف بلحاظه فكذلك يتوقف حكم العتق (فإن جاء مسلماً قبل القضاء بلحاظه نفذ ذلك العتق وإن كان القاضي قضى بلحاظه قبل مجيء فجر يوم النحر ثم جاء يوم النحر فإن كان بعد ما قضى القاضي برد العبد عليه عتق من جهته) لأن التعليق كان صحيحاً وقد وجد فالعبد في ملك الوارث ثم عاد المرتد مسلماً لم ينفذ ذلك العتق وإن رد القاضي العبد عليه) لأن المعلق بالشرط عند وجود الشرط كالمنجز وقد بينا أنه لو نجز اعتاقه بعد ما قضى القاضي بلحاظه كان العتق باطلاً على كل حال فهذا مثله *

(ولو رجع المرتد مسلماً قبل مجيء يوم النحر ثم جاء يوم النحر فإن كان بعد ما قضى القاضي برد العبد عليه عتق من جهته) لأن التعليق كان صحيحاً وقد وجد الشرط وهو مملوك له *

(فإن جاء يوم النحر قبل أن يقضى القاضي برد العبد عليه لم يعتق العبد) لأنه وجد الشرط والعبد ليس في ملكه فإن العبد لا يعود إليه إلا بقضاء القاضي فلهذا لا ينفذ ذلك العتق (فلو جاء يوم النحر بعد لحاقه قبل قضاء القاضي به ثم قضى القاضي به لو أنه فانه ينفذ تصرف الوارث فيه) لما بينا أنه يقرر زوال ملكه بقضاء القاضي من وقت اللحوق وإنما وجد الشرط بعد ذلك فلهذا لا يعتق من جهته وكان مملوكاً للوارث ينفذ تصرفه فيه (فإن لم يتصرف فيه حتى رجع المرتد مسلماً ورد عليه العبد فانه يعتق من جهته) لأن الشرط وجد في حال توقف ملكه فإن تمام زوال ملكه يكون بقضاء القاضي فثبت به استحقاق العتق في ملكه إذا رجع إليه وقد رجع إليه على ذلك الملك * (وكذلك لو كان الوارث كاتبه) لأنه رجع إلى قديم ملكه بعد كتابة الوارث

فينفذ ذلك العتق ويسقط بدل الكتابة لاستغنائه عنها *
 (ولو كان قال لامته اذا جاء يوم النحر فانت حرة ثم لحق بدار الحرب مرئدا
 فقضى القاضي بها فاعتقها الوارث ثم لحقت بدار الحرب مرتدة فسييت
 كانت فيئا واجبرت على الاسلام بمنزلة الحرية الاصلية اذا ارتدت ولحقت
 بدار الحرب فان اسلمت ثم جاء المرتد مسلما فاشتراها ثم جاء يوم النحر وهي
 في ماله لم تمتق بخلاف جميع ما سبق) لان هذا العتق كان منه الملكة وقد
 بطل ذلك الملك اصله حتى ينفذ العتق من الوارث فيها فكان هذا ملكا حادئا
 من كل وجه وهذه زفريه واصلاها فيما اذا قال لامته ان دخلت الدار فانت
 حرة ثم اعتقها فارتدت بدار الحرب ثم سييت فملكها ودخلت الدار
 لا تمتق الا على قول زفر رحمه الله تعالى * والله الموفق *

﴿ باب ﴾

﴿ المرتدين كيف يحكم فيهم ﴾

﴿ قال رحمه الله تعالى ﴾ (المرتدي يقتل ان لم يسلم حرا كان او عبدا لقوله صلى الله عليه
 وآله وسلم من بدل دينه فاقتلوه * وهو يوم الاحرار والعبيد ولمولى العبد ان
 يقتله بنفسه ان شاء فمل ذلك ابن عمر رضي الله تعالى عنهما بعبد له تنصر
 ولانه بالردة صار كالحر بي في حكم القتل لسلك مسلم قتل الحر بي
 الذي لا امان له الا ان الافضل له انه يرفعه الى الامام ليكون هو الذي يقتله)
 لان فيه معنى الحد واستيفاء الحدود الى الامام *

(والمرتدة لا تقتل حرة كانت او امة ولكنها تحبس وتجر على الاسلام
 ان كانت حرة وان كانت امة واهلها يحتاجون الى خدمتها دفعت اليهم
 يستخدمونها ويجبرونها على الاسلام) لان حبسها لحق الله تعالى وحق المولى في

باب المرتدين كيف يحكم فيهم
 لكل مسلم قتل الحر بي الذي لا امان له

خدمتها يقدم على حق الله تعالى في حبسها *

(وان استتيب المرتد فتساب ثم ارتد حتى فعل ذلك صرارا قبلت توبته ابدا وهو قول ابراهيم رحمه الله تعالى وكان على وعمر رضي الله تعالى عنهما يقولان يستتاب ثلاثا فان عاد يقتل لظاهر قوله تعالى ان الذين آمنوا ثم كفروا الآية * ولان الظاهر انه مستهزئ غير نائب ولكننا نستدل بقوله تعالى ان يتوبوا يغفر لهم ما قد سلف * ثم توبته بعد الثلاث تعرف بما يعرف به في المرة الاولى لانه لا يمكن الوقوف على ضميره وانما يعبر عما في قلبه لسانه ولا حاجة لهم فيما استدلوا به لانه قال ثم ازدادوا كفرا لم يكن الله ليغفر لهم * واذا تاب فقد ازداد ايمانا لا كفرا وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه يقتل غيلة ولا يستتاب اذا تكرر ذلك) لان الظاهر انه مستهزئ وبناء الحكيم على الظاهر جائز فيما لا يوقف على حقيقة *

* قال * (وامرأة المرتد تمتد ثلاث حيض سواء قتل بعد الردة او لم يقتل الا على قول سميد بن المسيب رحمه الله تعالى فانه يقول اذا قتل فمدها اربعة اشهر وعشر او هذا ليس بقوى) لان الفرقة وقعت بالردة ثم لا يتغير حكم تلك الفرقة بالقتل بعد الردة فلا يتغير العدة ايضا بمنزلة ما لو ابان امرأته في صحته ثم مات او قتل *

(ولو اصاب مالا او قذف انسانا قبل الردة او بعدها ثم لحق بالدار ثم جاء تابا اخذ بجميع ما صنع بخلاف ما اذا اصاب ذلك بعد ما لحق بدار الحرب) لانه بالحق صار حربيا والحربي اذا اصاب شيئا من ذلك ثم اسلم لم يكن مواخذا به والاول اصابه في حاله هو من اهل دار الاسلام وهو مخاطب على حاله فيقرر موجه في ذمته الا ان بالحقه يتعذر اقامته لان يد الامام لا تصل اليه فاذا

وصلت اليده كان مواخذنا بجميع ذلك * والله اعلم *

(باب)

(من ارتد من المسلمين او نقض العهد من الماهدين)

قال (ولو ان اهل بلدة ارتدوا حتى صارت دارهم دار حرب ثم وقع الظهور عليهم فانه يقتل رجالهم ويسبي نساؤهم وذرايرهم كما فعله الصديق رضي الله تعالى عنه بنى حنيفة حين ارتدوا فان قالت النساء حين ظفر المسلمون بهن ما ارتدنا قط وانا مسلمات على ديننا فالقول قولهن لتسكنن بما هو الاصل وهو الاسلام ولا يسيبن واولادهن الصغار بمنزلتهن) لان الام اذا بقيت مسلمة فالصغير يكون تبعها (الا ان تقوم البيئة من المسلمين عليهم بالردة ولا تقبل في ذلك شهادة اهل الذمة) لان الشهود يزعمون انها مرتدة والمرتب كالمسلم في ان لا تكون شهادة الذي عليه حجة (وشهادة من له في الغنيمة نصيب من المسلمين عليهم بذلك لا تقبل قياساً لما فيه من المنفعة للشاهد وتقبل استجساناً) لان الشركة عامة وهي لا تمنع قبول الشهادة وقد تقدم نظائره *

(ولو قلن كنا قد ارتدنا ولكننا سلمنا قبل ان تظفروا بنا لم يقبل قولهن) لانهن يدعين اسلاً ما حادنا فلا يقبل قولهن في ذلك الا بحجة بمنزلة اهل الحرب اذا وقع الظهور عليهم فزعموا انهم اسلموا قبل ان يقع الظهور عليهم لم يقبل قولهم في ذلك وجعل كلهم للحال اسلموا فكذلك في المرتدات وعلى هذا لو نقض اهل الذمة العهد كان الجواب فيهم كالجواب في المرتدين الا ان شهادة اهل الذمة عليهم (ا) بنقض العهد هاهنا مقبولة لانهم ذميّات واستدل عليه عاروى ان علقمة بن علاثة ارتد في زمن الصديق رضي الله تعالى عنه فلما اخذت امرأته (ا) هكذا في الاصل والظاهر ان شهادة اهل الذمة عليهم بنقض العهد مقبولة

باب من ارتد من المسلمين او نقض العهد من الماهدين

قالت ان كان عاقبة ارتد فاني لم اكفر بالله فخلي سبيلا وسبيلا ولدها ثم هذا اذا علم ان النساء في الاصل كن مسلمات فان لم يعلم ذلك فمن فيء واو لادهن) لانهن وجدن في دار الحرب ومن وجد في دار الحرب فهو حر بي ما لم يعلم له اصل الاسلام الا ان يكون عليهن سباه المسلمين فقد بينا ان تحكيم السباه اصل في باب الاسلام فاذا وقع في قلب المسلمين انهن صادقات وجب تخليته سبيلا وسبيلا اولادهن *

(فان كان في حجر امرأة منهم صبي وقد قتل زوجها او لا يعلم هل كانت ذات زوج ام لا فقالت هذا ابني صدقت في اسلام الولد وانه لا يكون فيئا) لان هذا امر ديني خبر الواحد في مثله مقبول رجلا كان او امرأة (ولكن لا يتوارثان الابلية وهو الحمل الذي كتب فيه عمر رضى الله تعالى عنه الى شريح رحمه الله تعالى ان لا يورث الحمل الابلية ولكن يحمل مسلما لكونه في يد مسلم يحكم باسلامه) وكذلك لو قالت هو ابن امرأة مسلمة او دعته وان قالت هو ابن امرأة كانت من اهل هذه الدار او دعته وماتت وهي حرة مسلمة لم تصدق على ذلك) لانه لم يعرف اصل الاسلام لتلك المرأة فلا يكون هذا منها اخبارا باسلام الولد وحرية ولكنه يكون فيئا لكونه موجودا في دار الحرب *

ثم بنى محمد رحمه الله تعالى مسائل الاصل الذي بينا (ان من وجد في دار الاسلام اذا زعم انه من اهل الذمة فانه يكون القول قوله ولا يتعرض له ومن وجد في دار الحرب لا تقبل قوله في ذلك الابحجة) لان دار الاسلام دار امن فمن وجد فيها يكون آمنا باعتبار الظاهر فيكون مقبول القول بشهادة الظاهر له ودار الحرب دار سبي واسترقاق فمن وجد فيها يكون فيئا الا ان

ثبت سبب الامن والعصمة انفسه بالبينه *

(ولو ان اهل الدار تقضوا العهد وحاربوا فلما ظهر عليهم المسلمون قال رجل منهم ما تقضوا العهد فيمن تقض فان كان اصل العهد معلوما لهم قبل التقض فالقول قولهم) لان ما عرف ثبوته فالاصل بقاؤه حتى يعلم ما رآه *

(فان شهد قوم من المسلمين او من اهل الذمة بانهم قاتلوا المسلمين فقد ثبت بالحجة سبب نقضهم العهد فان قالوا الكره هو ناعلى ذلك لم يقبل ذلك منهم) لانهم يدعون معنى خفيا لغير وابه حكم ما ظهر بحجة فلا يقبل قولهم في ذلك الا ان يقيموا عليه بينة من المسلمين *

(فان شهدوا انهم قالوا تقتلونك او لنقاتلون معنا كانوا احرار الاسبيلى عليهم) لان الثابت بالبينه كالثابت بالمعاينة فيخرج قتالهم به من ان يكون دليل الرضا بنقض العهد وان كان لا يحل لهم ما صنعوا باكره (وان شهدوا انهم كانوا قالوا هذا لهم في دارهم لاني دار الحرب وانهم كانوا يقدررون في دار الحرب على ان ينصرفوا عنهم الى المسلمين فلا كراه لا يثبت بمثل هذه الشهادة) لانهم شهدوا بذهاب الاكره عنهم (وان لم يعلموا اصل الذمة الذين قالوا هذه المقالة كانوا فينا الا ان يقيموا بينة على اصل الذمة لهم) لانهم وجدوا في دار الحرب *

(وان رآهم المسلمون في صف المشركين ومعهم السيوف قد شربوا الخمر لم يقاتلوا احدا فلو اكرهوا ناعلى ذلك فالقول قولهم) لان ما ظهر للمسلمين منهم لا يكون نقض العهد فان مثله لو ظهر من المسلم لا يكون نقضا لا يمانه فكذلك اذا ظهر من المعاهد *

(وان قال قد كنت نقضت العهد معهم ولكن كنت رجعت عن ذلك لم يقبل

قوله الابحجة) لأنه اقرب زوال ما عرف من اصل الذمة لهم ثم ادعى امرأ حادنا لا يعرف سببه فلا يقبل قوله فلا بحجة *

(ولو ان المسلمين رأوا رجلا من النصارى في دار الاسلام يتجرو ولا يعرفون حاله ثم فتحوا مدينة من دار الحرب فوجدوه فيها فقال انارجل من اهل الذمة اسرني اهل الحرب او كنت تاجر افيعهم فالقول قوله) لانهم عرفوه من اهل دار الاسلام (الارى) انه حين رأوه في دار الاسلام لو ارادوا التعرض له فقال انا ذمي كان القول قوله في ذلك فكذلك اذا وجدوه بمذالك في دار الحرب وهذا لانه لو قال لهم انا ذمي قبل ان ياخذوه كان القول قوله في ذلك فكذلك لو قال لهم بمذماخذوه (وعلى هذا لو لم يكونوا رأوه قبل هذا لانه شهد له شاهدان من المسلمين انهما رأياه في دار الاسلام فهو ذمي) لان اثبات بالبينة كالاثبات بالعلمانية (وكذلك لو ادعى انه مسلم في جميع هذا فان كان عليه سيما المسلمين فلا اشكال في ان القول قوله وان كان عليه سيما اهل الكفر فقال اكرهوني حتى تزيت بهذا الذي فالقول قوله ايضا) لانه قد علم اصل الاسلام له او الذمة باعتبار كونه في دار الاسلام ثم لا يرتفع ذلك بمجرد الذي لان ما قاله يشهد له الظاهر فان من بقي بين قوم يخالفون له في الطريقة قد يتزاد برهيم تقية فلماذا كان القول قوله *

(ولو ان اهل الحرب صالحوا وصاروا ذمة وقع ذلك عليهم وعلى نساءهم) لان النساء تبع للرجال * ولانهم انما يقبلون الذمة ليسكنوا في مساكنهم وسكنائهم انما يكون بالنساء والذراري *

(فان قالوا للمسلمين انا اخذ العهد لا نفلسدون نساءنا كان نسائهم فينا الا من دخل منهم في العهد) لان الدليل انما يعتبر اذا لم يوجد التصريح بخلافه

فلهذا يستترق واما الصغار من الاولاد فهم تبع للآباء الذين اخذوا العهد ولا سبيل عليهم *

(ولو دخل حربى دارا بامان ثم غلب اهل الشرك على تلك الدار حتى صارت دار حرب ثم ظهر المسلمون عليهم فوجدوا ذلك فيهم فان كان الذين غلبوا على هذه الدار من اهل الدار التي كان المستامن منها فوفى للمسلمين) لان الامان قد انتقض بينه وبين المسلمين حتى حصل هو في دار الحرب واهلها يوافقون (الآرى) انه لو كان رجع الى داره لمكان ينتهي به الامان وقد صار هذا الموضع في حكم دار حرب حين غلب عليه اهل الشرك *

(وان لم يكونوا من اهل دارا بامان كان المستامن من اهل الروم والذين ظهروا على هذه الدار قوم من الترك فان كانوا السروه ومنعوه من الخروج فهو في ذمة المسلمين على حاله حتى اذا ظهر به المسلمون كان حرا) لانه ما وصل الى مأمنه وانما ينتهي الامان بهذا لانه اسير فيهم فكأنهم اسروهم من دار الاسلام واخرجوه بدارهم (فان كان الذين غلبوا لم يمنعوه من الخروج الى دار الاسلام فقام بين اظهروا اختيارا فهذا انتقض منه للعهد) لانه رضى بالمقام في دار الحرب والراضى بالمقام في دار الحرب من اهل دار الحرب لا يكون في امان من المسلمين اذا كانوا آمنوه في دار الاسلام (الآرى) انه لو تزوج فيهم واشترى المسكن ثم وقع الظهور عليه كان فيئا كغيره من اهل تلك الدار *

(وكذلك لو ان مستامنا من الروم في دارا بداره فخرج الى الترك بامان او بغير امان كان مبطالا للامان الذي كان بينه وبين المسلمين فكذلك ما سبق الا ان في هذا الفصل ان اسروهم ولم يأسروهم فالجواب سواء) لانه دخل اليهم باختياره (ولو ان رجلا من الروم سأل المسلمين ان يدخل اليهم بامان فيتجسس ثم يخرج الى

الترك فيأتي بالامتنعة الى دار الاسلام من ذلك الموضع ويتجر فيها فاعطوه
الامان على ذلك فهو آمن ما لم يدخل بلاد الترك افاذا دخلها فلا امان له من
المسلمين ما لم يرجع الى دار الاسلام لان المسلمين انما اعطوه الامان في دار
الاسلام لا في دار الترك الا ان يكونوا قالوا له انت آمن اذا دخلت دار الاسلام
الى ان تمود اليها وارجع الى دارك حينئذ هذا تصريح باعطاء الامان له في دار
الترك (ثم انبذ اليه المسلمون وهو في دار الترك فنبذهم باطل وهو آمن حتي
يرجع الى بلاده) لانهم انما نبذوا اليه في دار هو مستامن فيها فكان هذا ونبذهم اليه
في دار الاسلام سواء وقد عرف ان النبذ لا يصح الا بمسئلين المستامن مامنه
واعادته الى ما كان عليه * والله اعلم بالصواب *

﴿ باب ﴾

﴿ اسر العبد وغيره ثم يرجع الى مولاه او لا يرجع ﴾

* قال * (العبد الماسور اذا مات مولاه ثم وقع في الغنيمة فخرورته بمدا وقع في
الغنيمة فان وجدوه قبل القسمة اخذوه بغير شيء وان وجدوه بعد القسمة اخذوه
بالقيمة) لانهم قائلون مقام مورثهم وهذا الاخذ اعادة الى قديم الملك بطريق
الفداء فيكون بمنزلة الفداء للعبد الجاني من الجنابة والورثة يقومون في ذلك
مقام المورث (وهذا بخلاف الشفعة فان الشفيع اذا مات لم يكن لورثته حق
الاخذ بالشفعة ولا يقومون في ذلك مقامه) لان حق الاخذ بالشفعة باعتبار
الجوارو الذي كان للمورث من الجوار قد زال بموته وجوار الوارث حادث
فلا يكون له حق الاخذ فاما هنا حق الاخذ باعتبار الملك القديم ولا
تغير ذلك بموت المورث والورثة يخلفونه في ذلك الملك لو كان قائما فكذلك
في حق نابت باعتبار ذلك الملك *

باب اسر العبد وغيره ثم يرجع الى مولاه او لا يرجع

(وان اراد ذلك بعضهم وكره بعضهم بعد القسمة فليس لهم الا ان ياخذوا جميعا او يدعوا) لانهم بالاخذ يعيدونه الى قديم ملك الميت حتى اذا ظهر عليه دين بيع فيه وهو في حياته لو اراد ان ياخذ البعض دون البعض لم يكن له ذلك فكذلك الورثة بعد موته *

(وان ابى بعضهم ان يفديه وقال بعضهم نحن نفديه بالقيمة فلهم ذلك ولكنهم يكونون متطوعين في الفداء) لان العبد يعود الى قديم ملك الميت فيكون ميراثا بين ورثته وهم تبرعوا بالقيمة بالفداء في نصيب من ابى منهم اذ ليس لهم ان يلزمهم ديناشاءوا او اوافكان هذا نظير الفداء من الجنابة (وكذلك ان كان فيهم موصى له بالثالث) لانه شريك الورثة في التركة بما له من الوصية فهذا كاحد الورثة في حكم الفداء *

(ومن حضر من موص او وارث او موصى له فاراد ان يفديه فله ذلك وان غاب عامة الورثة) لان الحاضر خصم عن الميت وانما يعيده بالاخذ الى قديم ملك الميت والحاضر خصم في ذلك عن الميت كما في الفداء من الجنابة *

(وان حضر الموصى له بالثالث خاصة فوجد الذي وقع العبد في سهمه ان يكون العبد للميت فاقام الموصى له البينة عليه بذلك قبيل بيته وكان خصما له) لانه شريك الورثة في التركة فيكون خصما عن الميت كما قدم *

(واذا فداءه بجميع القيمة واخذه اعطاء القرض الثالث من العبد وجعل الثلثين نحو سائر الورثة الى اذ يحضر وافي اخذوا فان حضر واوجعوا وصية الموصى له لم ياتفت القاضي الى جحدوم) لان الذي وقع العبد في سهمه كان خصما للموصى له عن الورثة في اثبات الوصية عليه فهو وما لو ائبته الورثة سواء *

(ولو كان الذي حضر غريم من غرماء الميت لم يكن خصما لمن وقع العبد

في سهمه) لانه يحتاج الى اثبات دينه في ذمة الميت (ومن وقع العبد في سهمه ليس بمخصم في ذلك عن الميت فاما الموصى له ثبتت له حق الاخذ لنفسه في العبد الذي وقع في يده بمنزلة الوارث فلماذا كان خصم له وان اقر الذي وقع العبد في سهمه انه غريم الميت لم يامر القاضى بدفع العبد اليه بقيمته) لان الدين باقراره لا يثبت في ذمة الميت (ولكن ان حضر وارث او وصى فاني ان يفدى فاراد الغريم ان يفديه جعل القاضى الوارث والوصى خصما للغريم حتى يثبت الدين عليه) لانه قائم مقام الميت في اثبات الدين بالبينة ثم كان للغريم ان يفديه حتى يباع له في الدين *

(وان كان الوصى حين حضر اقر له بالدين لم يستفيع الغريم بذلك وقيل له هات بينة على دينك ولا يخرج الوصى من خصومته باقراره بالدين) لانه قائم مقام الميت فيما يرجع الى النظر والاقرار بالدين عليه ليس من ذلك في شيء فهو كالاجنبي في ذلك فاذا بطل اقراره بالدين صار كأنه لم يوجد اصلا (فان كان المقر بالدين احدا الورثة كان للغريم ان يفديه بقيمته) لان الدين قد ثبت باقراره في نصيبه *

(ثم اذا اخذ العبد فان القاضي يعزل نصيب سائر الورثة حتى يقدموا فيقر واوينسكروا ويبيع حصة الوارث المقر للغريم في دينه) لان اقراره حجة في حقه والدين الثابت باقراره في حصته كالاثبات بالبينة *

(فان حضر الموصى له بالثلث فاقرب بالدين ووقع العبد في سهمه فوصيته فله ان يفديه بالقيمة) لان الثابت بالاقرار في حق المقر كالاثبات بالبينة *

(ثم اذا حضر الورثة فجحدوا وصيته فالقول قولهم ويقال للورثة ادوا للموصى له ثلث الفداء وخذوا العبد) لانه في مقدار الثلث انما ادى الفداء على

ان يفدى ملكه به فلا يكون متطوعا في ذلك فاما في الثلثين اما ادى الفداء
على انه يفدى ملك الورثة فكان متطوعا في ذلك *
(وكذلك لو ادعى الوصية بالعبد له والمسئلة محالها فان الورثة ياخذون العبد
هناك اذا اعطوه جميع الفداء ان احبوا ذلك) لانه في الكل هاهنا يفدى ملك
نفسه فالعبد كله له وصية بزعمه اذا كان يخرج من ثلث ماله فلهذا لم يكن متطوعا
في شئ من الفداء *

(وان كان الوارث او الموصى له اما حضر قبل القسمة فليس له ان ياخذ حتى
يقيم البينة على ذلك) لان الحق لعامة المسامين فلا ثبت الاستحقاق عليهم
الاجحة (ثم اذا اقام البينة اخذه بغير شئ فمادالى قدم ملك المورث وكان ميراثا
عنه * ولو وقع العبد في سهم رجل في مرض الماسور منه فسلمه له كان ذلك جائزا
سواء كان من وقع في سهمه وارث الميت او اجنيا او سواء كان فيه محابة
او لم يكن * وكذلك ان سلمه للمشتري من العدو فان المحابة لا يظهر في هذا
الفصل) لانه بهذا التسليم لا يملكه شيئا انما يبطل حقا ليس بمال ولا يجوز
الاعتياض عنه بالمال بحال فكان هذا بمنزلة تسليم الشفعة وتسليم المريض
شفعته بسبب من الاسباب يكون صحيحا على الاطلاق فهذا مثله *

(وكذلك لو ساومه بالعبد بعام مستقبلا) لان هذا دليل التسليم منه فيكون
كالنصرح بالتسليم كافي الشفعة * فان قيل * قد قلنا ان الاخذ بالقيمة بمنزلة الفداء
من الجناية فعلى هذا ينبغي ان لا يصح ذلك من المريض في حق وارثه
فلا يسلم له المحابة التي تكون باعتباره * قلنا * هذا اذا كان يتصرفه يملك الوارث
مالا وهو هاهنا ليس يملك الوارث شيئا فقد ملك الوارث العبد بالشراء
او بوقوعه في سهمه فلهذا صح تسليمه في حق الوارث وهو نظير الابراء عن

﴿ تسليم المريض شفعة بسبب من الاسباب يكون صحيحا ﴾

الكفة بالنفس والمفوء عن دم العبد فان ذلك صحيح من المريض مع واره
كما يصح مع الاجنبي * والذي يوضح ما قلنا ان من وقع العبد في سهمه يتمكن من
اسقاط حق الاخذ بالاعتاق والتدبير فلا يصير به ضامنا شيئا فنيين به ان هذا
الحق ضعيف واي فرق بين ان يسقط الحق بتصرف من وقع في سهمه وبين
ان يسقط باسقاط المريض *

(ولو مات الماسور منه ولا وارث له فيرانه بطاعة المسلمين والامام نائب عنهم
في ذلك فان عرف حاله قبل القسمة اخذه لبيت المال بغير شيء وان عرفه
بعد القسمة فان شاء اخذه لبيت المال بقيمته وان شاء تركه * وان وجدته في يد
رجل اشتراه من العد ونخمسائة وقيمته الف فالاولى له ان ياخذه بالثمن لما فيه
من الحظ للمسلمين * فاما اذا وجدته في يد من وقع في سهمه فحق الاخذ انما
يكون بقيمته وليس فيه منفعة ظاهرة للمسلمين) لان حقهم في المالية دون العين
فلا يستقل باخذه الا ان يرى ان فيه حظا للمسلمين *

(ولو ان الماسور منه وجدته في يد رجل اشتراه من العدو فلم يطلبه حتى مضى
زمان ثم جاء يطلب اخذه بالثمن فله ذلك بخلاف الشفعة فان الشفيع اذا لم يطلب
بعد ما علم بالبيع تبطل شفيعته) لان سكوت الشفيع انما جعل تسليما دفعا للضرر
عن المشتري فان الشفيع يتمكن من نقض تصرف المشتري بالاخذ بالشفعة
فلو لم يحمل سكوته تسليما لم يطل ملك المشتري وتعذر عليه التصرف فيه فلهذا
جعلناه تسليما وهذا المعنى لا يوجد هاهنا فان الماسور منه ياخذه ممن يجده في
يده ولا ينقض شيئا من التصرفات (الا ترى) انه لا ينقض القسمة لياخذه مجانا
فلا حاجة هاهنا الى ان يحمل سكوته تسليما *

(ولو كان العبد الماسور لصبي صغير له اب او وصي فاشتراه رجل منه بخمسمائة

الشفيع اذا لم يطلب بعد ما علم بالبيع تبطل شفيعته

وقيمة الف فسلم الاب او الوصى حق الصبي في ذلك جاز التسليم) في قول ابي حنيفة وابي يوسف رضي الله تعالى عنهما ولم يحز في قول محمد و زفر رحمهما الله تعالى على قياس الشفعة فان في الموضوعين جميعا هذا التسليم لا يخرج من مالك الصبي شيئا ولو كان المشتري من المدد واشتراه بالف درهم وقيمة خمس مائة فاراد الاب او الوصى ان ياخذ ذلك للصبي بالثمن لم يكن لها ذلك لما فيه من الغبن الشديد على الصبي عزلة ما لو اشترى له عبدا يساوى خمس مائة بالف درهم (الا ان هناك يكون مشتر بال نفسه وها هنا لا يكون آخذ لنفسه) لانه غير مالك لا آخذ لنفسه ها هنا غير رضى المشتري من المدد وفانه بالاخذ يبيده الى قديم الملك له ولم يكن له فيه الملك في الاصل وانا كان ذلك للصبي فلهذا لا يجعل آخذ لنفسه * (وان ظهر المشتركون على الارض من اراضي المسلمين فصارت دار شرك ثم غلب المسلمون عليها فن حضر من اصحابها قبل القسمة اخذها بغير شيء ومن حضر بعد القسمة اخذها بقيمتها ان احب) لان الارض مال المسلم كمائر الاموال (فان بناها من وقعت في سهمه ثم حضر المالك القديم فليس له ان ياخذها) لان البناء استهلاك وليس له ان يقض البناء ليأخذ كما لا يكون له ان يقض سائر التصرفات بخلاف البيع واما هذا نظير وهو ب له يبنى في الارض الموهوبة ثم يريد الواهب الرجوع فيها فهناك لا يتمكن من ذلك لان البناء استهلاك فهذه امثلة *

(و كذلك قال ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه في من اشترى الارض بشراء فاسد اذا بناها فليس للبائع حق الاسترداد بعد ذلك ومعلوم ان حق البائع اوجب من حق المالك القديم ها هنا فان لم يقض القاضى له بالآخذ لا لجل البناء ثم هدم الباني بناءه حتى عاد كما كان فللمالك القديم ان ياخذها بانقضاءها هنا)

لان المانع كان هو البناء وقد زال المانع فيتمكن من الاخذ (بمنزلة الواهب يريد الرجوع فيها بعد ما رفع الوهب له البناء وكذلك لو كانت امانتي فيها اهل الحرب حين احرزوها) لان المالك القديم امانت له حق الاخذ فيما كان مملوكه و هذا البناء لم يكن مملوكه قط فلا يشب له حق اخذ البناء وبتمذر عليه اخذ الارض بدون البناء فان هدم من وقع في سهمه البناء كان له ان ياخذ الارض بقيمة الزوال المانع *

(ولو كانت الارض مبنية حين اخذها المشركون فو قمت في سهم رجل من المسلمين كان للمالكها الاول ان ياخذها بقيمة مبنية يوم وقعت في سهمه) لانها كانت له في الاصل بناؤها فله ان يعيدها بالاخذ الى ملكه كما كانت (فان لم ياخذها حتى جماعها من وقعت في سهمه مسجد للمسلمين فصلوا فيها ولم يزد فيها بناءا او كانت ارضا جماعها صدقة موقوفة للمساكين او جعلها مقبرة او جعلها خالا للمسلمين ثم جاء صاحبها الاول فليس له ان ياخذها) لانهم اخرجت عن ملك العباد ما احدث فيها من التصرف فكان هذا قياس العباد اذا اعتقه من وقع في سهمه وهذا لان المالك القديم ياخذ من غير ان ينقض التصرف بدون نقض التصرف ها هنا لا يتمكن من اخذها بالقيمة فانها لم يصرف ملك احد حتى ياخذها منه بالقيمة وبه فارق الشفعة فان الشفعة يتمكن من نقض تصرف المشتري فاذا نقض تصرفه رجعت الى ملكه كما كانت فكان له ان ياخذها منه فان خرب ما حول المسجد وانتقل عنه اهله فنقد رجعت الى ملك صاحبه على اصل محمد رحمه الله تعالى لانه زول المانع فكان للمالك الاول ان ياخذها بالقيمة *

(وكذلك لو كان الماسور فرسا جماعها من وقع في سهمه حبيسا ثم حضر مالكه

لو ان خرب ما حول المسجد وانتقل عنه اهله فنقد رجعت الى مالك صاحبه على اصل محمد رحمه الله تعالى

الاول فلا سبيل له عليه وهذا قول محمد رحمه الله تعالى فانه يجوز الوقف في المقار
 والمنقول فيما فيه العادة فاما على قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه الوقف
 لا يتماق به لزوم ولا يخرج العين من ملك صاحبه فكان للمالك الاول ان
 يأخذه الا في المسجد خاصة فان ذلك يتماق به لزوم فيمنع المالك الاول من
 الاخذ باعتباره لا يتمكن من نقض التصرف ولهذا لا ينقض القسمة ولا بيع
 من وقعت في سهمه وان كان له في ذلك منفعة متفاوت يكون بين الثمن
 والقيمة الا ان بعد البيع من غيره هو محتمل للنقل من ملكه الى ملك فكان حقه
 في الاخذ باقيا وبعد التصرفات التي بينا ليس بحل للتملك بموضع ولا بغير
 عوض فلا يكون له ان يأخذ الا ان يعود محلا للملك والتملك بمنزلة العبد اذا
 كاتبه من وقع في سهمه فليس لملكه ان يأخذه فان عجز المكاتب كان لملكه ان
 يأخذه بقيمته لزوال المانع *

(وكذلك لو جملته من وقع في سهمه رهنا عند انسان بدن له عليه فليس
 للمالك الاول ان يأخذه حتى يفك الرهن) لانه تعلق بالرهون حق لازم
 للمرتهن فان افتكه كارله ان يأخذه منه بالقيمة لزوال المانع (وان قال المالك
 الاول انا اؤدى الدين وآخذه بالقيمة اجبر الرهن والمرتهن على ذلك
 لوصول كمال حق المرتهن اليه ويكون متطوعا في اداء الدين لا يرجع على
 الرهن بشئ منه) لانه لم يكن مجبرا على اداؤه ولا احتجاليه فقد كان يتمكن
 من ان يصبر الى ان يفك الرهن ثم يأخذه *

(فلو آجره من وقع في سهمه من رجل مدة معلومة وقبض الاجر ثم حضر
 المالك الاول فله ان ينقض الاجارة ويأخذ بالقيمة) لان الاجارة تنقض
 بالاعذار ونسبوت حق المالك الاول في الاخذ عند ينقض به الاجارة وان

كان لا ينقض به سائر التصرفات فان ثبوت حق المشتري في الرد بالعيب يكون عذرا في نقض الاجارة دون سائر التصرفات بمنزلة حق البائع في الاسترداد بفساد البيع يكون عذرا في نقض الاجارة دون سائر التصرفات * (ولو كان الذي وقع عليه الظهور نافذة لمسلم فجعلها من وقعت في سهمه بدنة وقلدها واشمرها وجعلها الضحية ثم حضر المالك الاول فله ان ياخذها بالقيمة) لان ملك من وقعت في سهمه لم يزل بهذا التصرف (الا ترى) انه لو باعها جازيعة فيها اختلاف ما تقدم من الوقف والحبس فقد زال ملكه هناك وبهذا بين خطأ من يجوز الاستبدال بالوقف بالقياس على الاضحية والبدنة فاذا اخذها بالقيمة اشترى الذي وقعت في سهمه بدنة فجعلها مكان الاولى) لان القيمة في حقه عوض عما اوجب فيه حق الله تعالى وحكم العوض حكم العوض في الوقف بخلافه *

(ولو كان الماسور عبدا فاشتراه رجل منهم باقل من قيمته او باكثر فلما حضره الموت اوصى به لرجل كان للمالك الاول ان ياخذه من الموصى له بالقيمة) لان الوصية تبرع بالعين بعد الوفاء فيكون قياس مالو تبرع به في حياته بالهبة منه وهناك المالك الاول ياخذه من الموهوب له بالقيمة فكذلك هاهنا (ولو لم يوص به الاخذ كان له ان ياخذه من الوارث بالثمن الذي اشتراه به المورث) لان الوراثة خلافة والمالك الثابت للوارث هو المالك الذي كان للمورث ولهذا رد بالعيب على بائع مورثه ويصير مغرورا فيما اشتراه مورثه ثم كان له ان ياخذه من المورث بالثمن فكذلك من الوارث فاما الموصى له فاما يتملك العين بسبب جديد ولهذا لا يرد على بائع الموصى بالعيب ولا يصير مغرورا فيما اشتراه الموصى *

(قال وان كان الميت لم يوص برقبته لاحد ولكنه اوصى بخدمته او بقلته لرجل فليس للمالك الاول ان ياخذ به بالثمن ولا بالقيمة) لان للموصى له فيه حق الا لزاما وله هذا الايالك الوارث به ولا ابطال حقه فهو لا يتمكن من الاخذ من الوارث لقيام الحق للموصى له فيه (ولا من الموصى له) لانه لا يملك العين وحق الاخذ بالبدل انما يكون ممن يملك العين بخلاف الاول فالموصى له هناك مالك لأمين فلذا يمكنه الاخذ بالقيمة *

(فان مات الموصى له بالعتاة او الخدمة كان له ان ياخذ من الوارث بالثمن) لان حق الموصى له قد بطل بالموت وزال المانع من الاخذ فكان له ان ياخذ * (ولو كان العبد الماسور مشتركا بين رجلين خضر احدهما وغاب الآخر كان له ان ياخذ نصفه ممن وقع في سهمه بنصف قيمته) لان حق الاخذ باعتبار الملك القديم وقد كان كل واحد منهما مالكا للنصف واعتبار الكل بالجزء باعتبار صحيح) فان حضر افعال احدهما اخذ وقال الآخر اسلم فللذي اراد الاخذ ان ياخذ نصفه) لان لكل واحد منهما رأيا في نصيبه فكما لا يملك الذي يريد الاخذ ابطال خيار شريكه لا يملك الذي يسلم ابطال خيار شريكه (وليس للذي وقع في سهمه ان يقول انكم تفسدون علي العبد وتلحقون بي ضرر ببيع المالك) لان وجوب دفع الضرر عن المالك الاول مقدم على وجوب دفع الضرر عن وقع في سهمه ولهذا يتمكن من اخذه منه شاء او ابى (وهذا بخلاف ما اذا كان الماسور منه واحدا ومات عن ابنين فان هناك لا يملك احدهما اخذ النصف بغير رضى من وقع في سهمه) لان اصل الملك هناك للمورث والورثة يقومون مقامه وهو في حال حياته كان لا يملك اخذ البعض دون البعض ولكن اما ان ياخذ الكل او يسلم الكل فكذلك الورثة بعد موته * فان قيل * فعلى

هذا ينبغي اذا سلم احد الوارثين ان يكون ذلك تسليما منها كما لو كان المورث
حيما سلم النصف وسكت عن النصف الثاني قلنا لا فرق هناك لو قال
المورث اسلم النصف على ان آخذ النصف بنصف القيمة لم يكن ذلك تسليما
منه كما لا يكون تسليم احد الوارثين هاهنا تسليما في حق الآخر الا ان
هناك المورث كان متمكنا من التسليم في الكل فيجعل تسليمه البعض مطلقا
كتسليم الكل كما في الشفعة وهاهنا احد الوارثين لا يملك التسليم في حق صاحبه
فيكون هذا بمنزلة تسليم المورث النصف بشرط ان ياخذ النصف الباقي
(ولو غلب المشركون على دارهم وقعت في سهم رجل من المسلمين فهدم بعض
بناهم ثم حضر صاحبها الذي كانت له فارد اخذها فانه ياخذها وياخذ البعض
ان كان قائما بهينه بقيمتها يوم وقعت في سهمه) لان البعض كان مملوكا لا اصل
(الا ترى انه لو حضر قبل ان ينقض من وقعت في سهمه البناء كان له ان ياخذ
الاصل والبناء جميعا فهذا مثله ولا يستطع عنه شيء من القيمة بهدم من وقعت
في سهمه) لان ما يطيه من القيمة فداء للملكه والفداء يكون بمقابلة الاصل
فلا يستطع منه شيء بنقصان يتمكن فيه بفعل مكتسب او لا بفعل مكتسب
(وكذا لو استهلك من وقع في سهمه البعض لم ينقض شيء من الفداء عن المالك
الاول فهذا بخلاف الشفعة فان المشتري اذا هدم البناء ثم حضر الشفيع
فلا سبيل له على النقص وانما ياخذ الارض بحصتها من الثمن) لان حق الاخذ
بالشفعة يختص بالمقار دون المنقول والنقض منقول (ثم لاخذ بالشفعة بمنزلة
الشراء) لان الشفيع يملك الماخوذ بالثمن ابتداء والبناء بمنزلة الوصف فاذا فات
بصنع مكتسب يسقط حصته من الثمن عن الشفيع فاما المالك الاول
هاهنا بالالاخذ يعيده الى قديم ملكه بالفداء وقد بينا ان الفداء يقابل الاصل دون

الوصف) وعلى هذا لو كان مكان الدار ارض فيها نخل قائم ثم حضر المالك الاول فله ان ياخذ الكل بقيمة الارض والنخل يوم وقعت في سهم الرجل * فان كان من وقعت في سهمه قدا كل الثمر او باعه او قلع النخل او باعه على ان يقطع فكذلك الجواب) لان ما يعطيه من قيمة الارض والنخل فداء بمقابلة الاصل فلا يسقط شيء منه بفوات الوصف والبيع ولكنه ياخذ النخل والثمر من المشتري اذا كان قائما بعينه في يده بالثمن الذي اشتراه به ان شاء بخلاف الشفيع فالشفعة تختص بالمقار ذون المنقول وللشفيع ولاية نقص تصرف المشتري ما بقي حقه فلهذا قلنا اذا حضر قبل ان يقطع المشتري النخل كان له ان يتنقض البيع وياخذ الكل من المشتري للاول بالثمن ان شاء *

قال (ولو ان رجلا اشترى عبدا فلم يقبضه حتى اسره العدو ثم وقع في سهم مسلم فحضر البائع والمشتري فالبائع احق به ان ياخذه بالقيمة ان شاء) لان قبل الاسر كانت اليد له (وكان هو احق بحبسه حتى يستوفي الثمن) وهذا لان المبيع قبل القبض في ضمان ملك البائع (ولهذا لو هلك كان هالكاً على ملكه فاذا اخذه بالقيمة قلنا هو لا يكون متبرعاً فيما ادى من القيمة فانه لا يتوصل الى احياء حقه الا بذلك فيكون للمشتري الخيار ان شاء اخذه بالثمن الاول منه او بالقيمة وان شاء تركه وانما يثبت له الخيار) لانه ان شاء زيادة في الثمن لم يرض بالتزامها (فان ابى البائع ان ياخذه بالقيمة فللمشتري ان ياخذه بالقيمة ان شاء) لان الاسر كان على ملكه فكان له ان يعيده بالاخذ الى ملكه كما كان (ثم عليه ان يؤدى الثمن الى البائع) لان المبيع قد سلم له * فان قال * البائع انا آخذ العبد منه حتى يؤدى الثمن لم يكن له ذلك لانه قد اسقط حقه في الحبس حين ابى ان ياخذه بالقيمة في الابتداء فكان هذا بمنزلة ما لو سلم المبيع الى

الى المشتري ثم اراد ان يسترده ليحسبه بالثمن *
ولومات الماسور منه العبد وترك ابنا صغيرا واوصى الى رجل ثم رفع العبد في
القيمة فان وجدته الوصى قبل القسمة اخذه للصبي بغير شيء وان وجدته بعد
القسمة ياخذها بالقيمة ان شاء الماين ان الوارث هاهنا بالاخذ يقوم مقام المورث
وان هذا الحق لا يسهط بموت المورث بخلاف الشفعة ثم الوصى قائم مقام
اب الصبي ان كان قائما فان اخذه بالقيمة وليس للميت مال والصبي مال ورثه من
امه فالقيمة في مال الصبي (لانه دين عليه فيؤدى من ماله ولا يكون على الوصى
في ذلك عهدة كما لا يكون على الوكيل بالاخذ من جهة المالك القديم في هذا
عهدة لان هذا بمنزلة الفداء من الجناية وهناك يكون الوكيل نائبا محضافا
يلزمه العهدة فهذا مثله (بخلاف الشفعة فالوصى او الوكيل اذا اخذ بالشفعة
يلزمها العهدة ويتوجه عليها المطالبة بالثمن ثم يرجع ما به) لان الاخذ بالشفعة
تمامك بطريق الشرى ابتداء في حق الشفع *

(فان كان الوصى ضمن القيمة للذى وقع في سهمه كان مطالبا به بحكم الضمان
وله ان يرجع به في مال الصبي لقيام ولايته عليه في الزام الدين اياه بخلاف الوكيل
بالاخذ اذا ضمن القيمة فانه يكون متطوعا في ذلك لا يرجع به على الموكل)
لان ليس له ولاية الزام الدين لغير من تناوله الامر فكيف يلزمه دينه لنفسه
(الا ان يكون امره بالضمان فيئذ يرجع عليه بالامراف فدى الوصى العبد
للصبي بالقيمة من مال الصبي ثم اقام رجل البيعة على دين له على الميت محيط
بمالية العبد فانه يباع له العبد في دينه) لانه اعادة الى قديم ملك المورث وحق
القرىم فيه مقدم على حق الوارث (ثم يكون الوصى متطوعا في الفداء بغرم
للصبي ما اداه من ماله) لانه تبين انه ما اخذه للصبي هاهنا فان استغرق التركة

بالدين يمنع ملك الوارث فلهذا كان ضامنا للصبي ما أدى من ماله وصار هذا بمنزلة ماله كان الدين ظاهرا فاخذه الوصي وأدى الفداء من مال نفسه وهناك هو متطوع في الفداء ويبيع العبد للغريم بدينه فكذلك هاهنا وشبه هاهنا أوجنى العبد جناية ففداه الوصي من مال التصغير بأن رأى فيه النظر له ثم ظهر على الميت دين والمعنى يجمع الفصلين فالحكم فيهما سواء كما بينا (ثم لا يكون الوصي بالتطوع في الفداء نظير اجنبى آخر فهناك لمن وقع في سهمه أن يابى ذلك عليه وهاهنا ليس له ذلك) لأن الوصى قائم مقام الموصى وهو قد كان مجبرا على التسليم إلى الموصى بقيمة فكذلك إلى وصيه بعدموته (وإن لم يفد الوصى العبد للصبي حتى رفع ذلك إلى القاضى فأمره القاضى أن يفديه أو كان القاضى هو الذى فداه أو أمين من أمناه بأمره ثم ظهر الدين فالغرماء بالخيار أن شاءوا أدوا القيمة إلى الصبي ثم يباع العبد لهم في دينهم فإن أبو ذلك رد العبد إلى من وقع العبد في سهمه وأخذ منه القيمة فيرد على الصبي) لأن المؤدى للفداء هاهنا لا يمكن أن يجعل متطوعا من قبل أن هذا حكم حكم به القاضى للتصغير فلا ينفذ حكمه إلا باعتبار النظر له وحكمه يمنع أن يكون المؤدى للفداء متطوعا فيه بخلاف الأول * (فلو كان الوصى أخذه بالقيمة للصبي بغير أمر القاضى ثم ظهر دين يكون مثل نصف قيمة العبد فإن العبد يباع فيستوفى الغريم دينه وما فضل من الثمن فهو للصبي ارث له من أبيه ويكون الوصى متطوعا فيما أعطى من القيمة) لأن تصرفه هذا ليس فيه نظر للصبي فإنه يفدى جميع العبد بقيمة ولا يسلم للصبي منه إلا النصف وإذا لم ينفذ تصرفه على الصبي باعتبار هذا المعنى كان متطوعا في الفداء (فإن كان القاضى أمره بذلك والمسئلة محالها فإن القاضى يقول للغرماء إن شئتم فالغرماء من الفداء بقدر حصصكم حتى أبيع العبد في دينكم

والاردت على من وقع في سهمه) لان الوصى هناك لا يمكن ان يجعل متطوعا في الفداء فانه فدى باسم القاضى وذلك حكم منه فاء يستفد في حق الصبي بشرط النظر له فان قال الغرماء لا نفدى فالعبد مردود على من وقع في سهمه الا ان يرى القاضى النظر للصبي في ان يجعل الفداء من قبله بان كان حدث في العبد زيادة في بدنه او قيمته بعد ما وقع في سهم الرجل فحينئذ يجعل الفداء من مال الصبي لتوفير المنفعة عليه (وان كان الذى فدى به القاضى العبد من مال الميت والدين يحيط بتركته فقالت الغرماء لا نرضى ان نفدى العبد بذلك ولكننا نأخذ الفداء قضاء من ديننا كل لم ذلك) لان الحق في التركة لهم خاصة وانما مضى الحكم على مرادهم سواء كان فيما اختار وامنعة لهم او ضرر عليهم (وليس للارث ان يفدى العبد هاهنا) لان استغراق التركة بالدين يمنع مالك الوارث *

قال (ولو ان المشركين اسروا العبد من وقع في سهمه ثم وقع في سهم مسلم فحضر مولاه الاول فليس له ان يأخذه) لان الاسر الثاني لم يكن على ملكه وانما كان على مالك من وقع في سهمه فيكون حق الاخذ للماسور منه خاصة وانما ثبت حق الاول في ملك الماسور منه فيما اذا لم يفد ذلك الملك باخذه قبل القسمة بغير شئ وبمده بالقيمة ولا سبيل للمولى الاول على اخذه (واذا اخذه الماسور منه بالقيمة كان للمولى الاول ان يأخذه بقيمتين ان شاء) لان الماسور منه ما ادى من القيمة احيا ملكه وكان محتاجا الى ذلك فلا يكون متبرعا فيه فلهذا يأخذه المالك الاول بالقيمة الاولى وبما اده الا ان شاء وكذلك لو كان مكان الذى وقع في سهمه مشتر اشتراه من العدو ثم اسر منه ثانيا فهو نظير الاول في جميع ما ذكرنا لا يكون للمولى الاول ان يأخذه

مالم يأخذه المشتري الاول بالثمن الثاني ممن اشتراه من المدو وبمد ذلك يأخذ بالثمن ان شاء او يدع (فان طلب المالك القديم أخذه ممن وقع في سهمه بالقيمة او من المشتري بالثمن فقصى له انقاضي بذلك اوسلم له بدون القضاء ثم قال لا اعطيه حتى تعطيني ما وجب لي عليه فذلك له) لان ملكه حي فيه بما لزمه من الفداء له فيكون محبوسا عنده حتى يؤدي ذلك الفداء ولا يكون هذا دون راد الا بق وهو يستوجب الحبس بالجلل الواجب له فها هنا اولي *

(فان باعه المالك الاول قبل ان يقبضه من انسان آخر فيبعه باطل اما اذا لم يكن ادى الواجب عليه فلانه عاجز عن تسليمه وان كان ادى الواجب عليه فلان المبيع مضمون في يده من يده بالفداء الذي يوجب له) الا ترى انه لو هنك لزمه رد ذلك الفداء وكان هذا بمنزلة المبيع في يد البائع اوفي يد المشتري بمدفسخ البيع بحكم الاقالة او الرد بالعيب بغير قضاء او بقضاء القاضي وهذا اقرب الاشياء فقد ذكرنا هنا انه لو باعه ممن في يده يحوز مرفنا انه بمنزلة المبيع في يد المشتري بمدفسخ البيع فانه مضمون بالثمن هناك في يده بمدما عاد الى اصل ملك البائع كما ان هاهنا هو مضمون بالفداء بمدما عاد الى قديم ملك الماسور منه ثم هناك يحوز به ممن في يده ولا يحوز به من غيره فكذلك هاهنا ولهذا الوجود الماسور منه عيبا حاداً كان له ان يردّه قبل قبضه بقضاء او بغير قضاء وبمد قبضه بقضاء القاضي بمنزلة البائع الاول اذا وجد به عيبا حاداً بعدما نسح البيع بينه وبين المشتري بالر د بالعيب بقضاء القاضي *

(ولو ان الماسور منه اخذه بالفداء ولم يكن رآه قبل ذلك قط فلما رآه لم يرض به لم يكن له ان يردّه) لانه بالآخذ يميده الى قديم ملكه وخيار الروية يختص بالشراء المبتدأ وهذا اذا لم يكن به تغير عن الحال الذي كان عليه في يده وان

كان تغير الى نقصان فله ان يردّه) لانه اذا رضى بالفداء ليعيده الى قديم ملكه
كما كان وبعد التغير يتمكن الخلل في مقصوده فكان له ان يردّه لهذا *
قال * (ولو كان العبد الماسور يساوي الف درهم فاشترى رجل بمائة درهم
فاخرجه وقدمات الماسور منه وترك ابنا صغيرا وعليه من الدين خمس مائة فحضر
الفرماء والوصى فاني الفرماء ان يفدوه فالوصى ان يفديه بالمائة من مال الصبي)
لان فيه منفعة ظاهرة فانه يبيعه بالالف ويتقضى دين الميت بخمسمائة فيبقى
للصغير خمس مائة بالمائة التي اعطاها الوصى وفي الموضع الذي يتحقق النظر
فيه للصبي لا يكون الوصى متطوعا في الفداء وهو قياس الفداء من الجناية *
(فان نقص سعر العبد بعد ما اخذه الوصى حتى صار يساوي خمس مائة فانه
يباع العبد للفرماء وليس على الوصى من ذلك شيء) لان معنى النظر للصبي كان
ظاهرا يومئذ فنفذ تصرفه للصبي ثم لا يتغير ذلك بما حدث من نقصان
السعر (الترى) انه لو مات العبد بعد ما اخذه الوصى لم يكن على الوصى
من ذلك شيء فهذا مثله *

(ولو كان مكان الغريم اخ للصبي غائب لم يعلم به الوصى حتى فداء بالمائة من
مال الصبي ثم حضر الغائب فان كان الوصي فداءه بغير امر القاضي فهو
متطوع في نصف الفداء) لانه في النصف احياء ملك الغائب بملك الصغير فكان
متطوعا فيه (بخلاف الاول فانه احياء ملك الصغير في جميع العبد)
لان الدين اذا لم يكن محيطا للتركة كلها يدخل في ملك الوارث (الترى) ان
لوارث ان يستخلص التركة لنفسه بقضاء الدين من موضع آخر وليس لاحد
الوارثين ان يستخلص الملك لنفسه باداء نصيب الشريك من موضع آخر *
(وان كان الوصى فداءه بامر القاضي يقول للغائب ان شئت فادفع نصف الفداء

ويكون العبد بينك وبين الصغير نصفين والارددناه على المشتري من العدو لان الوصي لا يكون متطوعا فيما يؤدى من الفداء بامر القاضى وهذا التصرف وان كان فيه حظ للصبي فذلك لا يفوت عليه لانه اذا كبر كان له ان يفديه بالمائة ان شاء فيكون متطوعا في نصف الفداء عن اخيه *

قال * (ولو ان المشتري من العدو اشتراه بمائتي درهم وعلى الميت دين تسع مائة فليس للوصي ان ياخذ للصبي بالمائتين) لانه لا يبقى للصبي بعد قضاء الدين من ثمنه الا مائة درهم وفيه من الخسران على الصبي ما لا يحصى (فان فعل ذلك الوصي بغير امر القاضى فهو متطوع في الفداء لما بينا انه لا نظر للصبي في هذا التصرف فان بيع العبد بضعف ثمنه كان مابقي من الثمن بعد قضاء الدين للصبي وكان للوصي متطوعا في الفداء) لان المعتبر وقت الاخذ ولم يكن هذا الاخذ بصفة النظر له يومئذ فلا يتغير حكمه بما يحدث من الزيادة بعد ذلك (وان كان الوصى فداء بامر القاضى بان لم يكن الدين معلوما للقاضى حين امر به فالوصى ههنا غير متطوع في الفداء ولكن القاضى يخير الغريم فان شاء كان عليه من الفداء بقدر دينه وذلك تسعة اعشار الفداء والارد العبد على الماخوذ منه فان رضى الغريم بذلك يسلم الثمن للمشتري ويبيع العبد فاخذ الغريم دينه وكان مابقي من الثمن للصغير *

(فان نقص العبد في بدن او سعر فلم يبع الا بقدر الدين او اقل منه لم يرجع الصبي على الغريم بشئ من حصته من الفداء) لان المعتبر وقت الاخذ ثم لا يتغير الحكم بما ظهر من الزيادة والنقصان بعد ذلك (عزلة مالومات العبد بعد الفداء فانه لا يرجع بعضهم على بعض بشئ) وشبه هذا بما لو شجع عبد من التزكوة رجلا موضحة وفيها دين فحكم الفداء من الجناية كحكم فداء الما سورد

في جميع ما ذكرنا والله اعلم *

باب

اسر عبد المرتد قبل الردة وبعدها

قال محمد رحمه الله تعالى (اذا اسر المشركون عبد الرجل من المسلمين فاحرزوه بدارهم ثم ان مولاه ارتد والعياذ بالله عن الاسلام ولحق بدار الحرب فاخذ المسلمون العبد الماسور من المشركين فهو في لمن اصابه) قال الشيخ الامام رحمه الله تعالى قد بينا ان لحوق المرتد بدار الحرب اذا لم يتصل به قضاء القاضى في حكم الغيبة واذا اتصل به قضاء القاضى بحكم الغيبة فهو كالموت فكما ان بعد موت الماسور منه ورثته يخلفونه في اخذ العبد الماسور قبل القسمة بغير شيء وبعد القسمة بالقيمة وكذلك ما بعد قضاء القاضى بلحاظه ويستوى فيه ان اسر المشركون العبد قبل ردته او بعد ردته قبل لحاقه او بعد لحاقه قبل ان يقضى القاضى به *

(ولو رجع المرتد مسلما قبل ان يقضى القاضى بلحاظه ثم وقع عبده في الغنيمة فان وجدته قبل القسمة اخذه بغير شيء وان وجدته بعد القسمة اخذه بالقيمة بمنزلة الغائب اذا رجع) واذا رجع المرتد مرتداً على حاله ثم لم يسلم حتى اسر العبد وعبده ووقع في الغنيمة ففي قياس قول ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه ان وجدته قبل القسمة اخذه بغير شيء وان وجدته بعد القسمة لم يكن له ان ياخذ به بالقيمة حتى ينظر اسلم ام يقتل فان اسلم كان له ان ياخذ به وان قتل كان لورثته ان ياخذوه بالقيمة) لانه يقول يتوقف تصرفات المرتد الا انه يصحح قبوله الهبة والاخذ قبل القسمة في معنى ذلك لانه يعيده الى قديم ملكه بجائز وفي قول محمد رحمه الله تعالى له ان ياخذ به بالقيمة بعد

القسمة ايضاً فانه يقول بنفوذ تصرفاته بعد اردة بموض وبغير عوض وان لم يأخذه بعد العلم به حتى قتل فلورثته ان يأخذه لقيامهم بمقامه بعد موته * (فان رجع المرتد الى دار الاسلام مرتداً بعد ما قضى القاضى بلحاظه فلم يسلم حتى وقع عبده المأسور في الغنيمة فلا سبيل له عليه) لانه ميت في قضاء القاضى ما لم يسلم فيكون حق الاخذ لورثته لاله (حتى اذا وجدوه قبل القسمة اخذوه بغير شيء وبعدها بالقيمة ان احبوا فان ادوا القيمة من مال ورنوه من المرتد ثم اسلم كان له ان يأخذ ما بقي في ايديهم من الميراث وكان له ان يأخذ العبد ايضاً ويعطيهم القيمة التي غرموا فيه) لانهم اعادوه بالاخذ الى ملكه الاول (ولكنهم ما كانوا متبرعين فيما اذا وامن الفداء) لانهم قصدوا به استخلاص الملك لانفسهم *

(فان قال انما اعطوا القيمة من مالى فانا لا اعطيهم ذلك لم يكن له ذلك) لان ما اعطوه مستهلك وحقه لا يعود في المستهلك فكان اعطاء ذلك من ماله او من مال آخر لهم سواء (الآثرى) انه لو اشترى العبد من العمد وبعض الورثة وادى الثمن من مال ورثته من المرتد ثم جاء المرتد بعد ذلك مسلماً فاراد ان يأخذ العبد بغير شيء لم يكن له ذلك ولكنه يأخذه بالثمن ان شاء او يدع *

(ولو سلم الورثة العبد لمن وقع في سهمه ثم جاء المرتد بعد ذلك مسلماً فاراد الاخذ بالقيمة لم يكن له ذلك) لان الورثة صاروا كالمستهلكين لهذا الحق بالتسليم وفي المستهلك لا يعود حق المرتد * ولانه لم يرجع الى الورثة على الميراث من المرتد (الآثرى) ان الورثة لو اشتروه من الذي وقع في سهمه ثم جاء المرتد مسلماً لم يكن له ان يأخذه منهم لانهم اخذوه بملك مستقبل وكان ذلك دليل التسليم منهم فعند التصريح اولى *

(ولو ان المسلمين اخذوا المرتد وعبداه الماسور جميعا قبل ان يقضى القاضى بلحاقه فاسلم المولى فلا سييل له على العبد) لانه حين وقع في الغنيمة كان هو حربيا ماسورا فلا يثبت له الاخذ في غنائم المسلمين ولا يثبت لورثته ايضا لان القاضى لم يقض بلحاقه بمدينه فذلك *

(وان اسلم المولى لا يثبت له الحق فيه) (الا ترى) انه لو لحق بمبدله الى دار الشرك مرتدا مثله فاسرا جميعا كان العبد فيئا ولم يكن للمولى عليه سييل فهذا اولى من ذلك فقد كان تملكه في دار الحرب هنا والماسور قبل الحاقه ما كان تملكه في دار الحرب وان اراد الورثة اخذه ولم يجي المرتد مسلما حتى اخذ اسيرا فان القاضى يقضى بلحاقه كما كان يقضى به قبل ان يوسر) لان بالاسر لا يخرج هو من ان يكون حربيا وانما يجعل كالميت عند قضاء القاضى باعتبار كونه حربيا *

(فاذا قضى القاضى لهم غير انه كان لهم ان ياخذوا العبد قبل القسمة بغير شيء وبمدها بالقيمة) وان جاء المرتد مسلما قبل قضاء القاضى غير انه او بعبداه فلا يس له ولا لورثته على اخذ العبد سييل هاهنا) اماله فلا نه كان حربيا حين وقع العبد في الغنيمة * واما الورثة فلا نه ان اخذوه اعادوه الى قديم ملكه فكان هو احق به منهم وقدينا انه لا حق له هاهنا (بخلاف ما اذا لم يات هو مسلما فان الورثة هناك ياخذونه لانفسهم وهم من اهل ان يثبت لهم الحق في الغنيمة ولو كانوا اخذوه قبل ان يجي المرتد مسلما ثم جاء هو مسلما كان احق به منهم) لانهم اعادوه الى قديم ملكه فها ما هو قائم من تركته في ايديهم (الا انه يعطيهم ما غرموا فيه من الغنيمة) لانهم ما كانوا متبرعين فيما ادوا *

(وان كان المرتد جاء مسلما قبل وقوع العبد في الغنيمة ثم وقع في الغنيمة فهو

أحق به قبل القسمة بغير شيء وبعدها بالقيمة) لأنه حين وقع في القسمة كان هو من أهل أن يشب له الحق فيها فيمكن من إعادته إلى قديم ملكه بالأخذ (ولو أخذ المولى مع العبد نفسه إلا ما حق حتى ينظر في أمره فجاء ورثته يطلبون العبد فإن كان الإمام قضى بلحاظه فلم يأن يأخذه) لأنه ميت بقضاء القاضي ما لم يسلم (فإن أخذه وباعوه ثم أسلم المرتد وأجاء مسلماً بعده هذا التصرف ليس له أن يأخذه من المشتري) لأنهم صاروا مستهلكين بالبيع وقد بينا أن حق المرتد لا يعود في المستهلك *

(ولو كان مكان المرتد مرتدة والمسئلة محالها لا سبيل لها على مالها ولا على عبدها الماسوران كان أسر معها أو قبلها أو بعدها) لأنها حين أسرت فقد سارت فيئاً وذلك بمنزلة موتها في حكم الملك أسلمت أو لم تسلم فكان حق الأخذ ورثتها (فإن جاءت مسلمة ولم تأسر خالها كحال المرتد في جميع ما بينا) لأنها بقيت حرة كما أن المرتد يبقى حراً سواء جاء مسلماً أو أسيراً فأسلم * والله أعلم *

﴿ باب ﴾

﴿ شفعة المرتد ﴾

(وإذا بيعت دار بجانب دار المرتد أو كان البيع قبل رده ثم ارتد فلم يعلم بالبيع حتى لحق بدار الحرب ثم جاء مسلماً قبل أن يقضى القاضي بلحاظه فعلم بالبيع وطلب الشفعة فله أن يأخذها) لأن الحقوق إذا لم يتصل به القضاء بمنزلة الغيبة والغائب على شفيعه إذا حضر * وإن قضى القاضي بلحاظه فلا شفعة لورثته لأن الشفعة لا تورث (وإنما كان البيع قبل وجوب الحق لورثته ولا شفعة للمرتد إذا جاء مسلماً) لأن القاضي حين قضى بلحاظه فقد جعل داره ملكاً لورثته وذلك

باب شفعة المرتد

يزيل جوازه فتبطل به شفعة*

* قال (ولو كان المرء قد لحق بدار الحرب قبل ان يباع الدار التي له فيها الشفعة ثم كان البيع بعد ذلك وجاء المرء تدمسها قبل ان يقضى القاضي بلحاظه او بعده فلا شفعة له) لان الدار بيعت وهو حربي لا امان له ولا شفعة للحربي فيما يباع في دار الاسلام (الا ترى) انه بعد اللحاق لو باع داره التي بها يطلب الشفعة او وكل ببيع الم يجوز ذلك فيه تبين انه صار حربيا وانه لا يستحق الشفعة باعتبار هذا الملك (فان طلب ورثته ان ياخذوا بالشفعة فان القاضي يقضى لهم غير ائنه ويقضى لهم بالشفعة ايضا) لان عند قضاء القاضي يثبت الملك لهم مستندا الى وقت لحوق المرء بدار الحرب فظهر ان بيع الدار كان بعد ما وجب الحق لهم فكان لهم الشفعة وهو نظير ما قال ابو حنيفة رضى الله تعالى عنه فيمن اشترى دارا بشرط الخيار ثم بيعت دار بجانب داره ثم اسقط خياره وعلم بالبيع فطلب الشفعة كان له ذاك*

* فان قيل * هناك المشتري كان متمكنا من التصرف في المشتري وهاهنا الورثة ما كانوا يتمكنون من التصرف في مال المرء قد قبل قضاء القاضي بلحاظه * قلنا نعم ولكن استحقاق الشفعة باعتبار الملك لا باعتبار التمكن من التصرف وفي الموضعين الملك لم يكن موجودا لمن يطلب الشفعة وقت البيع ولكن سبب الملك كان تاما وحق الغير كان منقطعاً ثم هناك استحقاق الشفعة بها اذا تم الملك له فيها فكذلك هاهنا*

(الا ترى) ان المكاتب لومات عن وفاء وله ورثة احرار ثم بيعت دار الى جنب داره فلم يعلموا بالبيع حتى ادبت المكاتبه ثم علموا به كان لهم الشفعة وان لم يكونوا متمكنين من التصرف فيه عند البيع *

من اشترى دارا بشرط الخيار ثم بيعت دار بجانب داره ثم اسقط خياره وعلم بالبيع فطلب الشفعة كان له ذلك*

(واذا بيعت دار بجانب دار الحرب المستامن في دارنا فله ان يأخذها بالشفعة) لانه مادام في دارنا بامان فهو في المعاملات كالذي (فان لم يعلم بالبيع حتى رجع الى داره ثم عاد مستامنا فلا شفعة له) لانه لما رجع فقد صار كحربي لم يدخل في دارنا حتى الآن ولا شفعة للحربي في دار الاسلام ابتداء ولا بقاء وكذلك لو بيعت الدار بعد ما رجع هو الى دار الحرب فلا شفعة له لهذا المعنى (قال ولو بيعت دار بجانب دار المرتد قبل لحوقه بدار الحرب و طالب اخذها بالشفعة فله ذلك) في قول محمد رحمه الله تعالى وفي قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه لا شفعة له حتى يسلم بخلاف المرتدة وهما ذابناء على تصرفات المرتد كما بينا (ولو علم بالبيع في حال ردته فلم يسلم ولم يطلب عند ذلك الشفعة بطلت شفعته لترك الطالب بمدا التمكن بان يسلم) والله اعلم *

﴿ باب ﴾

﴿ من المرتدين وغيرهم من مشركي العرب في دار الحرب من يجري عليه السبي ومن لا يجري ويكون حرا بالاسلام ومن لا يكون ﴾ (واذا ارتد الزوجان ولحقا بدار الحرب فحبلت منه هناك وولدت ثم ظهر المسلمون على الولد صغيرا فانه في ويجبر على الاسلام) لانه قد كان اصل الاسلام لابويه والولد تابع للابوين في الاسلام ولو كان له اصل الاسلام بنفسه كان يجبر على الاسلام اذ اسبي فهذا مثله *

(فان ولد لولدها ولد ثم ظهر المسلمون على ولد الولد كان فيئا ولم يجبر على الاسلام) لان اصل الاسلام انما كان لجده وقد بينا ان النافلة لا يكون مسلما تبما بالاسلام الجدة فلهذا لا يجبر على الاسلام ويكون حكمه كحكم سائر الكفار *

لا شفعة للحربي في دار الاسلام ابتداء ولا بقاء ﴿ باب من المرتدين وغيرهم من مشركي العرب في دار الحرب ﴾

قال * (واذا لحق المرتد بماله ثم ظهر ناعلى ذلك المال فهو في ولا يكون للورثة) لانه هذا مال حربى وحق الورثة انما يثبت في المال الذى خلقه في دار الاسلام واما ما لحق به معه في دار الحرب فلا يثبت فيه حق الورثة *

(وان كان لحق بدار الحرب ثم رجع فاخذ مالا من ماله وادخله دار الحرب ثم ظهر ناعلى ذلك المال رد دناؤه الى الورثة كما يرد على غيرهم) في قول ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه * وقال محمد رحمه الله تعالى ان رجع قبل قضاء القاضى بلحاظه فلا سبيل للورثة على هذا المال * وان رجع بعد قضاء القاضى بلحاظه كان للورثة ان ياخذوه اذا وجدوه في الغنيمة قبل القسمة بغير شئ وبعدها بالقيمة * ولا خلاف بينهما في الحقيقة ولكن اطلق ابو حنيفة رضى الله تعالى عنه الجواب وقسم محمد رحمه الله تعالى * فان كان عوده قبل قضاء القاضى بلحاظه فاللحاق الاول في حكم الغنيمة وانما المعتبر اللحاق الثانى والمال فيه معه و كانه لحق بدار الحرب بماله * واما اذا قضى القاضى بلحاظه فقد صار المال ميراثا للورثة وهو حربى خرج فاستولى على مال الورثة واحرزه ولو استولى غيره على هذا المال ثم وقع في الغنيمة كان لهم ان ياخذوه قبل القسمة بغير شئ وبعدها بالقيمة فهذا مثله * والمكاتب المرتد الا للاحق بدار الحرب اذا اكتسب المكاتبه فهو حق لمولاه وبعده لحوقه بدار الحرب الكتابة باقية فاذا كان الموت الحقيقى لا يبطل الكتابة فالموت الحكمى اولى وقيام حق المولى في كسبه يمنع كونه فياً فلماذا كان ما اكتسبه في دار الاسلام وفي دار الحرب سواء فاما الحربى فقد صار حربيا حين لحق بدار الحرب ولا حق لاحد من المسلمين فيما يكتسبه بمد ذلك فاذا وقع الظهور عليه كان فياً للمسلمين * (ولو اسلم عبد الحربى فقد بينا انه ان رجع اليهم انما واخذوه المسلمون اسير افهو حر لا حرازه نفسه * وان

خرج اليها بامان في تجارة لمولاه لم يمتق) لانه ما قصد احراز نفسه عن مولاه ولكنه لا يترك يرجع الى دار الحرب لاسلامه بل يسيه ويقف منه حتى يجي مولاه في اخذ (ولو لم يسلم العبد ولكن خرج مراعيا لمولاه ليكون ذمة لنا كان حرا) لانه يصير محرزا نفسه عن مولاه بهذا الطريق والذمة بمنزلة الاسلام في حصول الاحراز بها *

(وان خرج بامان كان عبد المولاه لا يقبل منه الذمة ولكن يومر بالرجوع الى دار الحرب للوفاء بالامان) وبعد ما قضى القاضي يلحق المرتد بمتقات امهات اولاده ومديره من ثلث ماله والمؤجل من الديون عليه يصير حالا لان ذلك بمنزلة موته فيما ثبت من الحميم اذا مات حقيقة يثبت هنا *

(واذا لحق المرتد بدار الحرب ومعه عبد مسلم او امة مسلمة فظاوعاه في الخروج او اجبره الم يمتق واحد منهما فكأنما ملوكين له) وقيل هذا قول محمد رحمه الله * فاما عند ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه ينبغي ان يحكم بحريةها بمنزلة المستامن في دارنا اذا اشترى عبدا مسلما وادخله دار الحرب لان المرتد بالحق صار حربيا لا امان له * وقيل بل بهذا قولهم جميعا وابو حنيفة رضى الله تعالى عنه لا يفرق ويقول هناك المستامن كان مجبرا على ازالة العبد المسلم عن ملكه ولكن كانت الازالة بالبيع لحرمة الامان فاذا زال ذلك بلحقه تم الزوال الذي كان مستحقا فاما هذا المرتد لم يكن مجبرا على ازالة هذا العبد عن ملكه قبل ان يلحق به دار الحرب فلا يزول ملكه ايضا اذا دخله دار الحرب لانه صار حربيا وله عبد مسلم فهو بمنزلة الحربي اذا اسلم عبده (فان اخذ المرتد ومملوكه معه مسلم فالملوك حر) لان احرازه نفسه سبق احراز المسلمين له لكون يده في نفسه اقوى (ولو كان مكان المرتد المرتدة فكذلك الجواب في

الريقى وأما الفرق في نفسها فالمرتدة تكون فيأ بخلاف المرتد (ولو دعا المرتد مملوكه الى الردة فاجابه اليها ثم وقع الظهور عليهما فالمملوك في) لانه ما صار محرزا نفسه هاهنا فانه حرى ولكنه ان كان عبدا يقتل ان ابى الاسلام وان كانت امة لم تقتل ولكنها تجنس وتجر على الاسلام بمنزلة الحررة المرتدة* (ولو لحق المرتد بام ولده او مدبرته او مكاتبته مسلمة كرها او مطاوعة ثم ظهر المسلمون عليهم فمن حرائر على كل حال) لانه قد كان جرى فيهن العتق وقد بينا ان الامة التي لم يجر فيها العتق اذا وقع الظهور عليها في هذه الحالة كانت حرة فالتى جرى فيها العتق اولى *

(وان كان حين ادخلهن دعاهن الى دينه فارتدن والمسئلة محالهن فهن في وما جرى فيهن من العتاق لا يبطل عنهن الفى) لان حالهن الآن لا يكون اعلى من حال الحررة المرتدة والحررة المرتدة تسبى (ولو كان لحق معه مدبرا ومكاتب فارتد امه او بعدما ادخلها ثم سبيامه فان المولى يعرض عليه الاسلام فان ابى قتل وعتق مدبره) لان عتقه كان معلقا بآوته وقد وجد (وعتق مكاتبه ايضا) لان حق المولى قد سقط عن بدل الكتابة حين قتل (ولم يصير ذلك في اللغامين) لانه دين في الذمة والدين لا يكون فيئا فيسقط عن المكاتب اصلا وبراءته عن بدل الكتابة توجب عتقه *

(وان اسلم المولى كان حرا ويعرض على المكاتب والمدير الاسلام فازا بقتل وان اسلمها فها على حالهما لمولاها) لان التدبير والمكاتبية في المنع من التملك بالاسترقاق كالحرية ثم الحر المرتد لا يملك بالسبي فكذلك المكاتب والمدير (وان كانا مسلمين على حالهما فها حران حين وقع الظهور عليهما اسلم المولى او قتل) لان العبد القن في مثل هذه الصورة يعتق فالمدير والمكاتب اولى (ولو لحقت

المدبرة يدبر او مكاتب لها وهما مسلمان فالمولاة في ان اسلمت او لم تسلم وهما
حران لانهم احرزا انفسهم عنها ولو كانوا ارتدوا معها فمها حران ايضا بخلاف
ما سبق في المدبرة لان المولاة هنا قد صارت امة بالسبي فكأنها ماتت والمترد
لم يصير عبدا بالسبي فيكون عبيده على حالهم ووزان المتردة المترد اذا قتل وقد
بيننا انها معتقة هناك *

(ولو ان اهل بلدة ارتدوا وصارت دارهم دار حرب ثم ظهر المسلمون عليهم
فاسلموا فالرجال احرار والنساء من الحرائر وامهات الاولاد والمكاتبات
في المسلمين امان من حكم بحريتها فهي بمنزلة الحرة الاصلية فتكون فينا بالسبي
بعد الردة واما المالك الرجال المتردون فهم على حالهم مدبرون مكاتبون
لانهم من لا يجري عليهم السبي بخلاف العبيد والاماء) واز كان الرقيق لم يرتدوا
فهم احرار كلهم لانهم صاروا حرزين انفسهم على اموالهم *

(فن كان منهم عبدا وامة لم يجر فيه عتاقه فله ان يوالى من شاء) لانه حر
لا ولاء عليه (وقد ثبت من اصلنا ان المرائع لا يكون عليه ولا لاهل احد فاما
المدبرون وامهات الاولاد ولا هم لمواليهم) لانه قد جرى فيهم عتاقه وكانوا
مستحقين للولاء بذلك والولاء كالنسب لا يحتمل الا بطل بعد سبوه (بوضعه)
ان المتردين بمنزلة مشركي العرب من حيث ان لا يجري على رجالهم السبي وانه
لا يقبل منهم الا السيف او الاسلام وهذا الحكم ثبت في حق من اسلم من
المدبرات وامهات الاولاد والمكاتب كمشركي العرب *

(ولو ان قوما من المتردين او مشركي العرب سبوا جوارى مسلمات من
المسلمين فاقسموهن ثم استولد كل واحد منهن جارية او دبرها او كاتبها ثم
اسماها كن اموالهم ملكوهن بالا حراز به فالجوارى كاهن حرار) لانهم

والا لانه كان نسب لا يحتمل الا بطل بعد سبوه

أحرزوا أنفسهم على مواليتهم وقد كان الموالى أهل الحرب فملكوا أنفسهم
بالأحرار وهذا لأنه ليس فيهم حق للماسور منه بعد التدبير والاستيلاء
والكتابة من الموالى فيتم أحرارهم لأنفسهم (وكذلك لو كانوا مدبرين
أو مكاتبين لنساء مرتدات) لأن المواليات صرن فينا وذلك بمنزلة موتهن *
(ولو كان الرقيق ارتدوا والمسئلة بحالها فمن كان منهن أمة لرجل أو امرأة
فهي في وتنجبر على الإسلام ومن كان منهم عبد فبهم أحرار يعرض عليهم الإسلام
فإن أسلموا أو أقتلوا) لأن المرتد لا يبقى على حكم الإسلام * ومن كان منهم
عبد الرجل مرتد عرض عليه الإسلام بعد ما يقتل مولاه فإن أسلم فهو
حروان أبى قتل فإن أسلم المولى والعبد أيضا وهو مدبر أو مكاتب فهو مملوك
لمولاه على حال وحالهم الآن كحال الذين ارتدوا مع الموالى في جميع ما بينا
(ولو اشترى المرتد أمة حربية فاستولدها ثم وقع الظهور عليها فهي تكون فينا)
لأن ما جرى فيها من العتاقة لا يقوى إذا كانت حربية ولا يكون حالها أقوى
من حال حربية أصلية والحررة الأصلية تسترق إذا كانت حربية فأم الولد أولى
(فإن أسلمت قبل ظهور المسلمين عليهم فهي حرة حين ظهر المسلمون عليهم)
لأنها صارت محررة نفسها على مولاه *

(و لو تزوج مسلم اسير في دار الحرب امة حربية و ولد بائنا فهو مسلم عبد لمولى
الامة) لان الولد يتبع خير الابوين ديناً و يتبع الام في الحرية (فان اسلم اهل
الدار فالابن عبد لمولاه على حاله) لانه كان مال الكالة قبل الاسلام و الاسلام
سبب لتقرر ملكه *

(وان ظهر المسلمون على الدار فالابن حر من عشيرة ابيه) لانه صار
محرز نفسه على مولاه عنمة المسلمين فكان رداً (ثم ان كان الاب عربياً

والله أعلم خيرا
الابوين دينا ويتبع الام في الدنيا

فليس له ان يوالي احدا وان لم يكن عريافله ان يوالى من احب * ولو كان ابوه حربيا فاشتراه المسلمون واعتقه من وقع في سهمه فان ولّاه يتحول عنه) لما بيناه في كتاب الولاء ان العتاقة اقوى من ولّاء الموالاته وان الاب يجر ولّاء الولد اذا عتق الى مواليه اذ لم يكن على الولد ولّاء عتاقة مقصودة *

ثم استدل على ان المرائع لا يكون عليه ولّاء بحديث عبيد اهل الطائف فاتهم حين خرجوا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مسلمين فاعتقهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم جاء مواليهم فطلبوا ردّهم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اولئك عتقاء الله تعالى * وهذا نصيص على انه لا ولّاء عليهم لاحد والذي روي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ردّ ولّاءهم الى مواليهم فالمراد ولّاء الموالاته لهم ان يوالوا من احبوا او يكون ولاؤهم لمواليهم الدين والوهم (عبد الحربى في دار الحرب ثم باعه من مسلم او ذمى او حربى وسلمه فهو حربى قول ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه) وقد بيناه هذه المسئلة في السير الصغير الا ان هناك ايهام الجواب وههنا فسر فقال بمجرد البيع لا يمتنع ولكن اذا قبضه المشتري فحينئذ يمتنع وهو الصحيح لان المعتبر خر وجه من يده ليعتق وانما ايتى ذلك بالتسليم لا بالعتق قبل التسليم وحكم دار الحرب ليس كدار الاسلام ثم هنا اشار الى الفرق بينهما اذا كان المشتري مسلما او ذميا وبينهما اذا كان حربيا فقال المسلم والذي من اهل دارنا فاذا اصاب العبد المسلم في يد من هو من اهل دارنا فكانه خرج الى دار الاسلام فيكون حرا بمنزلة المرائع واذا كان المشتري حربيا فلو لم يصر في يد من هو من اهل دار الاسلام فلا يمتنع واما على رواية السير الصغير لا فرق بينهما لان العبد المسلم متى زال عن ملك مولاه الحربى يزول الى الحرية * وقد تمزوا له عن ملكه بالبيع والتسليم في الفصلين

والاصح ما ذكر هنا لان المشتري اذا كان حرياً فهو بمنزلة البائع وقد كان هو مملوكاً في ملك البائع فكذلك في ملك المشتري *

(ولو لحق المرتد ببسبب ذنب له طائفاً او كارهاً فوق الظهور وعليهما فالعبد حر لا سبييل عليه) لان الذي من الحرمة ما للمسلم وقد بينا انه لو كان مسلماً اعتق باحراره نفسه فكذلك اذا كان ذمياً *

(وان نقض مع مولاه العبد كان هو فيثاً) لانه صار حرياً لانه لا امان له في ملك الحربى فاذا وقع الظهور عليه كان فيثاً فان كان مكان العبد مدبراً ومكاتباً او ام ولد فان لم ينقضوا العبد حتى وقع الظهور عليهم فهو لاه احرار فان نقضوا العبد ففهم في) لانهم لما نقضوا العبد صاروا كاهل الحرب (وهذا بخلاف ما اذا ارتدوا مع المولى) لان المرتد لو كان حراً لا يكون فيثاً فكذلك اذا كان مدبراً او مكاتباً والناس قاض للعبد من اهل الذمة لو كان حراً كان فيثاً اذا وقع الظهور عليه بعد الحقوق بدار الحرب فكذلك اذا كان مدبراً او مكاتباً *

(وان مدبراً او مكاتباً او ام ولد لمسلم ابق الى دار الحرب مرتداً او مسلماً فاستعبد وه ثم ظهر المسلمون عليهم فهم مذكوق لمولا ثم على حالهم) لانهم ليسوا بعرة لتمامك بسائر الاسباب فكذلك بالقهر و اذا لم يملكهم المسلمون ايضا فمن كان منهم رجلاً يعرض عليه الاسلام فان اسلم دفع الى مولاه والا قتل ومن كان منهم انثى اجبر وه على الاسلام ولم يقتل * وان كان الابق عبداً فقيه خلاف معروف (واذا ارتد المسلم وارتد معه عبده فله فحقه اجماعاً بدار الحرب ثم اعتق المرتد عبده هذا اود به او كاتبه او كاتب امة فاستولدها ثم وقع الظهور عليهم فالمملوك في لمن اخذه) لانها صار احريين واعتاق الحربى عبده الحربى باطل اذا لم يخرج من يده فكذلك التديير والكتابة والاستيلاء

فيه لا يكون موجبا للمقت ولا يخرج منه من ان يكون عرضة للتملك بالقهر
(ولو كان اهل الحرب اسروا عبدا فاحرزوه فصار لرجل منهم فاعتقه او دبره
او كاتبه ثم وقع الظهور عليه وحده او مع مولاه كان حرا لا سبيلا عليه) لانه مسلم
او ذمى على حاله بعد الاسر وقد صار محرز انفسه عنمة المسلمين فكان حرا
(وان لم يقع الظهور عليه حتى لان ذلك بعد ما مضى فيه مولى ما مضاه
فكذلك الجواب) لان اعتاق الحر في عبده المسلم صحيح فان المسلم
ليس بمحل الاسترقاق بعد الحرية بخلاف الحر في فكان ما جرى فيه من
العتاق في دار الحرب وفي دار الاسلام سواء في منع جريان السبي عليه
واذا لم يجز عليه سبي كان حرا لا سبيلا عليه ان سبي معه مولاه او لم يسب
فكانه خرج مرغا لمولاه فكان حرا (ولو كان انما مضى فيه المولى ما مضاه بعد
ارناده بعد جميع ما مضى فيه باطل وهو في يجبر على الاسلام) لانه بالردة صار
حر يا و اعتاق الحر في عبده الحر باطل (والحاصل انه انما يسترق من رجال
المرتدين من له حرية الاصل فاما من لم يكن حرا الاصل فهو محل للتملك
بالقهر) لان حرية لم تترك بالاسلام وانما لا يتقض بالاسترقاق الحرية المتأكدة
بالاسلام او بدار الاسلام *

(ولو كان عبيد المرتدين قهرا واموالهم واستعبدوهم في دار الحرب ثم وقع
الظهور عليهم فهم احرار كلهم اما المولى فلاهم كانوا احرارا الاصل ولو سباهم
غير عبيد فكذلك اذا اسرهم عبيد واموالهم فلاهم حين قهر واموالهم
وغابوا على الدار صاروا احرارا بمنزلة المرائين لمواليهم وهذا بخلاف اهل
الحرب اذا قهرهم عبيد وغلبوا على دارهم) لان اهل الحرب عرضه التملك
بالقهر اذا اسرهم غير عبيد فكذلك اذا اسر عبيد كانوا ارقاء لهم وكان العبيد

أحرار لقهرهم مواليتهم وأحرارهم أنفسهم عليهم *
 قال (ولو أسلم عبد الحربي ثم ارتد وكان أسره من المسلمين وهو مسلم ثم ارتد
 فاعتقه فان عتقه باطل) لانه بالردة صار حريباً *

(فان خلى سبيله حين اعتقه صار بمنزل عن مولاه و مولاه غير قاهر له فهو
 حر الآن) لانه تم خروجه من يد مولاه وانما كان لا يحكم بعتقه اذا لم يخرج
 من يده لكونه معتقاً له باسائه مسترقاً بيده وقد زال هذا المعنى (فان وقع
 الظهور عليهما فالمولي في لمن اخذه) لانه حربي محل للتملك بالقهر (واما العبد
 فهو حر) لانه قد نفذ العتق فيه وهو مرتد وللمرتد حكم المسلم في انه
 لا يملك بالقهر فان أسلم كان حراً وان أبى قتل (ولو لم يخرج المولى من
 يده حين اعتقه ثم وقع الظهور عليهما فالمولي في كما بينا واما العبد فان كان أسلم
 في دار الحرب فهو في ايضاً) لان حريته لم يثبت حين لم يخرج المولى من يده
 ويعرض عليه الاسلام فان أسلم والاقتل *

(وان كان ماسوراً من دار الاسلام فان وجدته مولاه قبل القسمة اخذه
 بغير شيء وان وجدته بعدها اخذه بقيمته ان احب) لان اعتاق الحربي اياه بعد
 رده كان باطلا حين لم يخرج المولى من يده *

* قال (وان اعتق الحربي عبده الحربي وخلى سبيله ثم أسلم اهل الدار فهو حر)
 لانه تم خروجه من يده فصار حراً صحيحاً كدحرية باسلامه (وان قهره مولاه
 بعد العتق فخاصمه العبد الى ملكهم فحكم بعتقه ومنع مولاه منه فهو حر ايضاً
 وان حكم بقره ورأى العتق باطلا فهو عبد لمولاه) لانه اذا حكم ملكهم بعتقه فقد
 صار العبد محرزاً لنفسه على مولاه بقوة ملكهم في تاركه بعتقه *

(ولو ان قوم من اهل الحرب لهم عبيد مسلمون فارتدوا ثم هربوا منهم الى

دار حرب اخرى وكانوا فيها لا يقدر عليهم مواليتهم فهم احرار) لانهم صاروا
كلما غمينا فانه كما يتم احرار القيد نفسه بدار الاسلام يتم احراره نفسه
بدار حرب اخرى على ما بينا ان اهل الحرب اهل دور باختلاف المنعاهم *
(فاذا ظهر عليهم المسلمون كانوا احرار ايعرض عليهم الاسلام فان اسلموا
والا قتلوا) لان قبل هذا الاسر كانوا احرار والرجال من المرتدين الاحرار
لا يجرى عليهم سبى بقهر المسلمين اياهم *

(ولو لم يخرجوا الى دار حرب اخرى ولكن سباهم اهل تلك الدار
واحرزهم ثم ظهر المسلمون عليهم كانوا فيئا) لانهم كانوا مما ليك قبل
ظهور المسلمين عليهم فكذلك بعده وهذا لانهم اهل حرب فلا يكونون
محزبين انفسهم بمنة المسلمين *

(ولو اعتق المسلم المستامن فيهم عبدا حرياً فهو حر لا سبيل عليه) لان المسلم
لا يكون مسترقاً لعتقه وهذا بناء على قول محمد رحمه الله تعالى فاما عند
ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه كما لا ينفذ العتق من الحربي في عبده الحربي لا ينفذ
من المسلم لانه يعتبر جانب العتق ويقول هو عرضة للتملك بالقهر في
الوجهين فلا ينفذ فيه العتق *

(وان ظهر عليه المسلمون قلنا ان كان العبد حربي الاصل فهو في لمن اخذه
كثيره من اهل الحرب والولاء الثابت للمسلم عليه لا يمنع ثبوت الملك فيه
للسابي) لان الولاء كالنسب وثبوت النسب من المسلم لا يمنع ثبوت الملك الحربي
بالقهر فالولاء اولى *

(وان كان العبد مرتداً في الاصل فهو حر) لان المرتد بعدما نفذ فيه العتق
لا يحتمل التملك بالقهر *

(وان اسلم اهل الدار فولأؤه لمولاه) في قول محمد رحمه الله تعالى لان العتق كان نافذا فيه عنده والولاء لمن اعتق ثم يتأكد حكم ذلك الولاء باسلا مهم فلا يكون له ان يوالى احدا * واما على قول ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه كان عتق مولاه اياه باطلا * فاما اعتق حين اسلم اهل الدار فله ان يوالى من احب * وهذا مشكل لانه ان لم ينفذ فيه العتق عند ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه فينبغى ان يكون عبد المولاه على حاله وان نفذ فيه العتق فينبغى ان يكون ولأؤه لمولاه وقد ذكر الطحاوى رحمه الله تعالى ان الخلاف بين ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى في نبوت الولاء بهذا العتق لافي اصل نفوذ العتق وقد بينا هذا في كتاب العتاق *

(فاما الحربى اذا اعتق عبده الحربى في دار الحرب فذلك لا يكون موجبا للولاء له وله ان يوالى من شاء اذا اسلم) خلافا لما قاله ابو يوسف رحمه الله فانه يحمل الولاء كالنسب واذا كان النسب يثبت في دار الحرب فكذلك الولاء * وهما يقولان الولاء بالعتق من حكم الاسلام واحكام الاسلام لا تجرى في دار الحرب * فان قيل * فقد جاء الاسلام وللعناس موالى اعتقوهم في الجاهلية وكانوا موالى لهم في الاسلام * قلنا * اولئك عتقوا قبل بيان الدار وقبل ان يكون للمسلمين حكم غير حكم الكافرين فاما الآن فقد تفرقت الدار وصار لاهل كل دار حكم على حدة فما كان من حكم المسلمين وهو الولاء بالعتق لا يثبت فيما بين اهل الحرب *

* قال * (ولو كان للمسلم في دار الحرب مدبرة اوام ولد حربية فظهر المسلمون عليهما لم تكن واحدة منهما فيئا) لان الرق فيهما باق للمسلم بخلاف ما اذا كان اعتقهما فانه لم يبق فيهما رق لمسلم بعد الاعتاق وكانوا فيئا بمنزلة سائر الحرائر من

اهل الحرب *

* قال (ولو مات مسلم في دار الحرب وله ماله لم يرد له من ثمنه ظاهر عليهم المسلمون فمن كان منهم مدبراً فهو حر لا سيبل عليه) لانه عتق بموت المولى والمدبر بعدما عتق لا يملكه المسلمون بالقبول (واما المدبرة وام الولد فهما في) لانهما عتقا بموته ايضا فكان حالهما كحال الحرية المرتدة *

* قال (واذا لحق المرتد بدار الحرب ومعه عبد له مسلم ثم رجع العبد الى دار الاسلام مراغماً لمولاه فهو حر) لان حق ورثته لم يثبت في هذا العبد وقد صار المولى حربياً * وعبد الحرب اذا خرج مسلماً او ذمياً مراغماً لمولاه كان حراً (فان خرج في دار الاسلام فكذلك الجواب) لانه مراغماً لمولاه غير محارب للمسلمين (وان كان خرج ليقابل المسلمين فطهر واعليه فان كان مسلماً فهو حر) لانه مراغماً لمولاه *

(ولو كان ذمياً فهو في لمن اخذه) لان قتاله المسلمين نقض منه للهدوء وقد كان عتق بالمرأعة فهو حربى فيكون فيئاً لمن اخذه (وان لم يظفر بهما حتى رجعا الى مولاهما ثم اسلم اهل الدار كاعبدن لمولاهما) لانهما ما كانا مراغمين له حين عادا اليه *

(وان خرجا بامان الى دار الاسلام فانهما لا يتركان ايرجعا الى مولاهما ولكنهما يباعان فيوقف اعمانهما) لانهما ما خرجا مراغمين له ولا اجل الامان يجب مراعاة حرمة ماله الحربى فيهما *

(واذا خرج العبد الحربى بامان مراغماً لمولاه فقد عتق بالمرأعة وهو ذمة لنا قصد احراز نفسه بدارنا وذلك دليل رضاه بان يكون ذمة لنا وان خرج لصاً او مقاتلاً فظفر بانه فهو في لمن اخذه) لانه حربى لا امان له فاذا حصل في دارنا

عبد الحربى اذا خرج مسلماً او ذمياً مراغماً لمولاه كان حراً

فهو في جماعة المسلمين في قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه وفي قول محمد
رحمه الله تعالى هو في لمن أخذه والله اعلم *

باب

ما يجوز عليه الشهادة بالردة وما لا يجوز

* قال رضي الله عنه (قد بينا أنه لا يقسم مال الأسير ولا تزوج امرأته حتى
ياتيهم ببيان خبره) لأنه بمنزلة المفقود (وإذا كان لا يوقف على إرضاءه فإن جاء
ورثته بالبيينة أنه ارتد في دار الحرب فإنه لا يقبل في ذلك إلا شهادة عدلين
من المسلمين) لأن إسلامه كان معلوما وشهادة غير المسلم لا تكون حجة على
المسلم بما هو دون الردة في الردة الأولى *

* قال (فإذا شهد بذلك مسلمان قضى القاضي بوقوع الفارقة بينه وبين امرأته
وقسم ماله بين ورثته) لأنه كالميت حكماء عند قضاء القاضي (فإن فعل ذلك ثم
جاء الرجل مسلما فأنكر ما شهد به عليه الشاهدان من الردة لم يبطال القاضي
قضائه بانكاره) لأنه قضى بالحجة على من هو خصم (ولكنه يحمل انكاره هذا
إسلاما مستقبلا منه فلا يرد عليه امرأته ولا ماله إلا ما كان قائما بعينه في يد
وارثته كما هو الحكم في المرتد المعروف *

(وكذلك لو كان مكان المسلم ذمي قامت البيينة عليه بنقض العهد إلا أن شهادة
أهل الذمة هاهنا مقبولة) لأنها تقوم على الذي يخلاف الأول (وإن سمع
القاضي الشهادة بردة الأسير فلم يقض بها حتى جاء مسلما وجعدان يكون
ارتدا فإنه يكون ماله له) لأنه ما لم يتصل قضاء القاضي بالحق المرتد
بدار الحرب لا يصير المال لورثته *

(فإذا جاء مسلما كان المال له على حاله أن كان ارتدا ولم يرتد ويسأل عن الشاهدین

فان عدلا بان منه امرأته (لان ذلك حكم يثبت بنفس الردة) ولا يحكم بعق
امهات اولاده (لان ذلك لا يثبت بنفس الردة بل بالموت وانما يكون للردة
حكم الموت اذا اتصل بها قضاء القاضى * فان قيل * فاذا قضى القاضى بالفرقة
ها هنا بينه وبين امرأته فقد قضى برده في دار الحرب وذلك يوجب عتق
امهات اولاده * قلنا * لا كذلك فالمرتد وان لحق بدار الحرب لا يعتق امهات
اولاده ما لم يقض القاضى باحقاقه وها هنا القاضى لا يقضى الا بالقدر المحتاج
اليه وهو ما يقع به الفرقة بينه وبين امرأته وذلك لا يوجب عتق امهات
اولاده (فاما لذي اذا شهد عليه الشهود بنقض العهد فرجع بغير استئمان جديد
وقال لم انقض العهد فان ظهرت عدلته الشهود عند القاضى جملة فيثاب للمسلمين)
لانه تبين امرأته بهذه الحجة لامحالة وذلك لا يكون الا بعد نقضه العهد
وتبائن الدارين حقيقة او حكما فكان هذا منه نقضا للعهد لامحالة ثم هو حربي
في دار بالا امان له فيكون فيثاب وماله لورثته (وان كان دخل بامان مستقبلا للقاضى
يقضى بينه وبين امرأته لثبوت نقض العهد بالحجة عنده ولكن يرد ماله عليه
بمنزلة ماله لو كان نقض العهد منه معلوما ثم عاد الى ما كان عليه قبل ان يقسم القاضى
ميراثه بين ورثته ولا يحكم ها هنا بعق امهات اولاده ومديره) لان ذلك
لا يثبت بتبائن الدارين بدون الموت بخلاف الفرقة بينه وبين امرأته *
* قال * (ولو شهد ممان على الاسير انه طلق امرأته ثلاثا فان القاضى لا يقضى
بشهادتهما) لانه غائب ولا يقضى على الغائب بالبينة بالطلاق والعراق كمالا يقضى
عليه بالمال (ولكن يسع للمرأة فيما بينها وبين الله تعالى ان تمتد فتزوج) لان هذه
حجة يقضى القاضى بالفرقة لو كان الخصم حاضرا فيجوز لها ان تمتد بهذه الحجة
وتتزوج بعد انقضائها (فان تزوجت ثم قدم الاسير فانكر الطلاق فان

اعادت البينة بذلك انفذ القاضي عليه الطلاق واجاز نكاحها والاردها على الاسير وفرق بينهما وبين الثاني (لانه لا يتمكن من القضاء بالفرقة بتلك البينة قبل الاعادة فانها قامت على غير خصم *

* قال ﴿ ولو شهد الشاهدان بانه مات او قتل فان القاضي يقضى بذلك) لان هذه البينة قامت على خصم فالورثة خصم هاهنا كما في فصل الردة بخلاف الطلاق *

(وان شهد عدل واحد بموته لم يقض القاضي بشهادته ولكن للمرأة ان تعمد وتزوج) ثم ذكر فصولا فيما يجوز عليه الشهادة بالتسامع من الموت والنسب والنكاح وقد تقدم بيان هذه الفصول *

* قال ﴿ ولو شهد على الاسير واحد انه ارتد عن الاسلام نعم وبالله منها فليس لامرأته ان تعمد وتزوج على رواية هذا الكتاب) بخلاف ما ذكر في كتاب الاستحسان وقد بينا وجه الروايتين *

(وان شهدانه طلقها اثلاثا فكذلك الجواب في القياس) لان اصل النكاح لا يثبت الا بشهادة الشاهدين فكذلك ما يزيله *

(وفي الاستحسان هذا وشهادته بالموت سواء) لانه شهد بحل الزوج لها وذلك خبر ديني وقد بينا ان خبر الواحد حجة في امر الدين ما لم يحضر خصم يحججه بخلاف الردة على هذه الرواية لان ذلك خبر مستنكر فاما الاخبار بالطلاق ليس بخبر مستنكر ولان رد الرجل يتعلق بها استحقاق القتل فلا يكون خبر الواحد حجة فيها بخلاف الطلاق والاول اصح فقد ذكر انه اذا شهد رجل وامرأتان عليه بالردة او شهد شاهدان على شهادة شاهدين فان القاضي يقضى به الا في حكم استحلال القتل خاصة وكان بشهادة الواحد

لا ثبت القتل فكذلك بال شهادة على الشهادة وبشهادة النساء مع الرجال
 (وكذلك ان شهد رجل وامرأتان على الذمي ينقض العهد وهو يجحدان
 يكون نقضه فان الامام لا يقتله بهذه الشهادة ولكنه يجعله ناقضا للعهد فيما سوى
 القتل من الاحكام حتى يجعله فيئا) لان شهادة الرجال مع النساء حجة فيما
 يثبت مع الشبهات لا فيما يندرى بالشبهات كمالو شهدوا بالسرة
 (وكذلك لو شهد رجل وامرأتان على نصراني انه اسلم ثم ارتد وهو يجحد ذلك
 فانه يجبر على الاسلام ولكن لا يقتل بتلك الشهادة لتسكن الشبهة في الحجة) *
 قال: (ولو شهد ذميان على ذمي انه اسلم ثم ارتد لم تقبل هذه الشهادة اصلا)
 لان في زعم الشاهدين انه مرتد والمرتب بمنزلة المسلم في ان شهادة غير
 المسلمين عليه لا تكون حجة واذا كان في زعم الشاهدين انه لا شهادة لهما
 عليه لم يجز القضاء بشهادتهما اصلا والله اعلم *

باب الرد

﴿ المرتد يصيب الحد وغيره ﴾

* قال الشيخ الامام رضي الله عنه: (الاصل ان ما لا ينافي الكفر وجوبه ابتداء
 لا ينافي بقاء بطريق الاولى وما ينافي الكفر وجوبه ابتداء من العقوبات ينافي
 بقاء) لان العقوبات تندرى بالشبهات واغوى الشبهة المنافي فكما ان اقترانه
 بالسبب الموجب ينافي وجوبه فاعتراضه بعد الوجوب قبل الاستيفاء ينافي
 نحو هذا وبعد ان تمام التملك من الاستيفاء لا يبقى واجبا اذا عرفنا هذا فنقول
 اذا اصاب المسلم ما لا اوشى ان يجب به القصاص او حدا اقر به ثم ارتد او اصابه
 وهو مرتد في دار الاسلام ثم لحق بدار الحرب وحارب المسلمين زمانا ثم جاء
 تابا فهو ماخوذ بذلك كله لان كونه محاربا للمسلمين لا ينافي وجوب هذه

باب المرتد يصيب الحد وغيره

الحقوق عليه باكتساب اسبابها في دار الاسلام (الآثرى) ان المستامن اذا اصاب شيئاً من ذلك في دار الاسلام كان مستوجباً هذه الحقوق لما فيها من حقوق العباد فكذلك المرتد اذا اصاب ذلك (ولو اصاب ذلك بعد ما لحق بدار الحرب مرتدًا ثم اسلم فذلك كله موضوع عنه) لانه اصابه وهو حربى في دار الحرب والحربى بعد الاسلام لا يواخذ بما كان اصابه حال كونه محارباً للمسلمين عملاً بقوله صلى الله عليه وآله وسلم الاسلام يحجب - ما قبله وقد بينا ان التاويل الباطل في حق اهل الحرب يلحق بالتاويل الصحيح في الاحكام فكما ان المسلم لا يستوجب شيئاً من ذلك بما يصيبه من اهل الحرب فكذلك الحربى لا يستوجب ذلك والمرتد بعد الحقوق حربى *

(وما اصاب المسلم من حد لله في زنا او سرقة او قطع طريق ثم ارتد او اصابه بعد الردة ثم لحق بدار الحرب ثم جاء ثانياً فذلك كله موضوع عنه) لان كونه حربياً يمنع وجوب الحدود التى هى لله تعالى عليه بار تكاب سببها في دار الاسلام كفاي حق المستامن فيمنع البقاء اذا اعترض ايضاً الا انه يضمن المالم في السرقة *

(وان اصاب دماً في قطع الطريق فعليه القصاص وحاله في ذلك كحال المستامن) لان ما كان فيه حق العباد فهو ما خوذ به *

(وما اصاب في قطع الطريق من القتل خطأ ففيه الدية على عاقلة ان اصابه قبل الردة وفي ماله ان اصابه بعد الردة) لان التعاقل باعتبار التناصر واحد من المسلمين لا ينصر المرتد (فان التزم المسلم حد الحمر والسكر ثم ارتد ثم اسلم قبل الحقوق بدار الحرب فانه لا يواخذ بذلك) لان الكفر يمنع وجوب هذا الحد ابتداء ولهذا لا يجب على الذمي والمستامن فكذلك اعراضه بعد

وجوبه يمنع البقاء وكذلك ان اصابه وهو مرتد محبوس في يد الامام ثم تاب
فانه لا يؤخذ بالجر والسكر (لانه اصابه وهو كافر وهذا لان الكافر يعتقد
اباحة الجر والحد وشرعت زواجر عن ارتكاب اسبابها فلا بد من ان يكون
المرتكب معتقدا حرمة السبب حتى شرع الزواجر في حقه (وهو ما يؤخذ
بما سوى ذلك من حدود الله تعالى) لا اعتقاده حرمة سببه وتمكن الامام
من اقامته لكونه في يده *

(وان لم يكن في يد الامام حين اصابه ثم اسلم قبل اللحق بدار الحرب فذلك
موضوع عنه ايضا) لانه اصاب وهو محارب وهذا لانه بنفس الردة يعتقد
محاربة المسلمين اذا تمكن من ذلك الا انه مادام محبوسا عند الامام لا يتهيأ له
المحاربة فلا يحمل حربا فاما اذا كان بالبعد من الامام بحيث لا يصل يده اليه
فالمحاربة يتهيأ له وهو معتقد لذلك فكان عاربا حكما كاللاحق بدار الحرب
(فان التزم قصاصا او حد قذف ثم ارتد ولحق بدار الحرب ثم قال للمسلمين
اصالحكم على ان تؤمنوني على ما اصيب فليس ينبغي لاحد من المسلمين ان يؤمنه
بذلك) لان هذا شرط مخالف لحكم الشرع قال صلى الله عليه وآله وسلم
كل شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل ولان فيما لزمه حق العباد
فالقصاص محض حق الولي ليس لغیره ولاية الاسقاط فيه وفي حد القذف
حق المقدوف واذا كان هو لامتلك اسقاطه عنه فكيف يملك غيره ذلك
فظهر ان من يؤمنه على هذا فهو ملتزم ما لا يمكن الوفاء به *

(فان آمنه الامام على هذا فليس ينبغي ان يفى له به لقوله صلى الله عليه وآله وسلم
ردوا الجمالات الى السنة * وقد كان هذا جهلا منه حيث شرط ان يترك له ما هو
من مظالم العباد فينبغي ان يقيم عليه ما لزمه اذا طلب الخصم ولا يلتفت الى هذا

الشرط) فان قال ان لم تفوا الى بما آتتموني عليه فردوني الى ما مني لم يفعل ذلك ايضا
 به) لانه مر تدممكن منه الامام فلا يجوز له ان يمكنه من ان يعود حر باللمسلمين
 بحال* (وان دعا الى هذا الصالح وعلم المسلمون انه لا يخرج اليهم الا بالاجابة
 الى ذلك فينبغي لهم ان يعاملوه على امر لا يكدبون فيه وهو يرى انهم ان قد
 اعطوه ما اراد) يعني ينبغي ان يستعملوا معاريض الكلام فان في المعاريض مندوحة
 عن الكذب وذلك جائز في حق المحاربين قال صلى الله عليه وآله وسلم الحرب
 خدعة* وقد بينا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استعمل ذلك
 يوم الخندق بقوله فلعلنا امرناهم بذلك وهذا لان الكذب لا رخصة فيه
 فلا ينبغي للمسلم ان يعتمد الكذب بحال من الاحوال (فان ابى الا ان يعطوه ذلك
 نصا اعطوه ذلك وزادوا في الصالح كلمة تنقض الصالح على وجه لا يفتن
 المرتد بها فيحصل المقصود بهذا الطريق) والاصل فيه ما روي ان وقد شفيق
 لما جاؤا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالوا نؤمن بشرط ان لا ننحني
 اى لا نركع ولا نسجد فصالحهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك
 وكتب في آخر كتاب الصالح على ان لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين
 ثم امرهم بالصلوة ورأى هذه الكلمة ناقضة للكلام الاول (فان لم يقدرُوا على
 هذا ايضاوا اعطوه الصالح على ما اراد فليس ينبغي لهم ان يفوا بذلك ايضا)
 لان ذلك حرام شرعا وما تقدم منهم من الشرط كان حراما ايضا وارتكاب
 حرام لا يترك الى ارتكاب حرام آخر شرعا (وكذلك لو طلب قوم من
 المرتدين ان يؤمنوا على ان يكونوا ذمة يؤدون الخراج فلا ينبغي ان يؤمنوا
 على ذلك) لان قتل المرتد مستحق حدا ولا يجوز ترك اقامة الحد ولا تاخيرها
 ولان المقصود من عقد الذمة مع اهل الحرب ليس هو المال بل التزام الحربي

لا ينبغي للمسلم ان يعتمد الكذب بحال من الاحوال

احكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات واحكام الاسلام لازمة على المرتد فلا يكون في اعطاء الامان له غرض سوى اظهار الرغبة في المال وذلك لا يجوز*

(فان اعطوهم ذلك حتى خرجوا اليها عرض عليهم الاسلام فان ابوا قتلوا ولا يجوز ردهم الى ما منهم بحال) لان القتل مستحق عينا على المرتدان لم يسلم قال صلى الله عليه وآله وسلم من بدل دينه فاقتلوه (وان طلبوا المودة فقد تقدم بيان هذا الفصل انه لا ينبغي للامام ان يوادعهم الا عند الضرورة بان كان لا يقوى على قتالهم وعند ذلك لا تاخذ منهم جملا على المودة) لان ذلك يشبه الخراج (فان اخذه منهم جعل ذلك في بيت المال) لانه مال المرتد وكل مال المرتدين هو فارغ عن حق وورثته فصبه بيت المال (وهذا بخلاف الخوارج فانه اذا اخذ منهم على المودة مالا جعل ذلك المال محبوسا عنده حتى يتوبوا ثم يرد عليهم) لان مال الخوارج لا يكون غنيمة لاهل العدل بحال بخلاف اموال المرتدين بعد ما صاروا محاربين (وعلى هذا المستامن في دارنا اذا التزم ذلك ثم رجع الى دار الحرب وسأل المسلمين ان يؤمنوه على ان يسلم فلا ياخذ به ذلك) لان هذا من ظالم العباد فالمستامن فيه والمرتد سواء *

(ولو اخذه المسلمون اسيرا بعد ما عاد الى دار الحرب فقد بطل عنه كل شيء اصابه الا القصاص في النفس) لانه صار رقيقا والرق ينافي وجوب القصاص في الطرف ابتداء في نافي البقاء ايضا بخلاف القصاص في النفس فالرق لا ينافي وجوبه ابتداء* (واما ما كان اصاب من مال فالدين لا يجب في ذمة العبد الا شغلا لما لية رقبته فلا يبقى الا بهذه الصفة ولا وجه لشغل مالية رقبته بهذا الدين) لانه حادث للساني بعد اكتساب سبب وجوب الدين فلم يمسك هذا يسهط عنه

(و كذلك الخوارج اذا صابوا شيئاً من ذلك قبل ان يكون لهم منعة ثم صاروا اهل منعة فساؤا الصالح على ان لا يواخذوا بشيء مما صابوا فلا ينبغي ان يصالحهم على شيء من ذلك الا ان في هذا الموضع ما كانوا صابوا من حد الحمر او غيره من الحدود فذلك موضوع عنهم بعدما صاروا محاربين اذا تابوا ولا بأس بان يصالحهم الامام على ان يضع ذلك عنهم) لانه شرط موافق لحكم الشرع *

(و كذلك ما صابوه بعد ما ظهر لهم المنعة فذلك موضوع عنهم اذا تابوا الا انهم يطالبون بردها كان قائماً بعينه في ايديهم من الاموال فان طلبوا الصالح على ان يترك ذلك لهم فلا ينبغي للامام ان يصالحهم على ذلك ولو فعل لم يف لهم بهذا الشرط وامرهم بردها وجدوه قائماً بعينه في ايديهم من مال مسلم او معاهد وانما لا يواخذهم بالحدود التي هي لله تعالى) لان تقادم العهد يمنع اقامة هذه الحدود على ما اشار اليه عمر رضي الله تعالى عنه بقوله ايما قوم شهدوا على حد لم يشهدوا عند حضرته فاعاش شهدوا عن ضعف * ومن ابين اسباب التطاول خروجه من حكم اهل العدل *

(ولو كان المرتد اذا صاب شيئاً مما فيه مظالم العباد في حصن من حصون اهل الحرب فطلب الامان على ان يترك ذلك له ليفتح الحصن للمسلمين فهذا ما سبق سواه) لانه لا رأى للامام في اسقاط ما هو من مظالم العباد ويستوى فيه حالة الحاجة وغيرها (الا انه ان كان استهلك ما لا ولم يصب دماً فرأى الامام النظر للمسلمين في ان يعطيه ذلك فلا بأس باعطاء الامان له على ذلك ثم يؤدى ذلك المال الى صاحب الحق من غنيمة المسلمين) لان الامام ولاية التخصيص بشيء من الغنيمة لمن يفتح الحصن للمسلمين فكان

له ان يفعل ذلك بالمرئ اذا وعد ان يسلم او يفتح الحصن للمسلمين (بخلاف القصاص وحمد القذف فان الامام لا يتمكن من ايفاء ذلك عنه من مظالم المسلمين لصاحب الحق فلا ينبغي له ان يعطيه الامان على ذلك) والله اعلم بالصواب

﴿ باب ﴾

﴿ ما يصدق فيه الرجل من الردة فلا تبين منه امرأته وما لا يصدق ﴾

قال* (واذا رجع الاسير الى دار الاسلام فخصامته زوجته الى القاضي وقالت انه ارتد عن الاسلام فبنت منه وقال الاسير اكرهني ملكهم وقال لا قتلناك او لتكفرن ففعلت ذلك مكرها فالقول في ذلك قول المرأة ولا يصدق الاسير الابينة) لان السبب الموجب للفرقة وهو اجراء كلمة الشرك على اللسان قد ثبت بتصادقهما عليه ثم الاسير يدعى سبياً خفياً لا يغير به حكم السبب الظاهر فلا يصدق على ذلك الابحجة (يوضحه) انه اضاف السبب الموجب للفرقة الى حالة غير معهودة وهو الاكراه وفي مثله لا يقبل قوله الابحجة (كما قال كنت طلقها ثلاثاً وانا مجنون وهو لم يعرف جنونه في وقت قسط لم يقبل قوله الابحجة فان شهد الشهود ان المالك قال له لا قتلناك او لتكفرن ولا يدري اكفر عند ذلك او لم يكفر وقال الاسير فاني انما اجرئت كلمة الكفر عند ذلك لا قبله ولا بعده فالقول قول الاسير) لان بشهادة الشهود صارت تلك الحالة معهودة ومتى اضاف الزوج سبب الفرقة الى حالة معهودة يمنع وقوع الفرقة كان القول قوله كما لو قال طلقته ثلاثاً وانا ناصي وهذا لان الحالة اذا كانت معهودة فالظاهر يشهد له وهو في الحقيقة منكر للفرقة فالقول قول المنكر الذي يشهد له الظاهر وان لم تكن الحالة معهودة فهو مدع للمانع وذلك حادث فلا يقبل قوله الابحجة (وكذلك ان كان خاصمه في ذلك غير امرأته من المسلمين) لان هذه

﴿ باب ما يصدق فيه الرجل من الردة فلا تبين منه امرأته وما لا يصدق ﴾

الحرمة حق الشرع فلكل مسلم ان يتكلم فيه على وجه الحسبة *
 * قال * (ولو ادعت امرأة على زوجها انه طلقها ثلاثا وقال الزوج اصابني برسام
 او وجع اذهب عقلي او جنون فكان ذلك مني في هذه الحالة فان لم يعرف ان
 ذلك اصابه فالقول قولها وان عرف ان ذلك اصابه فالقول قوله فان شهد
 الشهود انهم رأوه مجنوناً مرة فالقول قوله ايضا) لان الجنون له صار معهودا
 بهذه الشهادة ومتى كانت الاضافة الى حالة معهودة تنافي الفرقة كان مقبول
 القول في ذلك مع يمينه *

(وكذلك لو قال طلقتها وانا نائم فالقول قوله هاهنا) لان حال النوم حال معهود
 لكل واحد كما لة الصغر فاضافته الى تلك الحالة تكون انكارا معني ﴿الآ ترى﴾
 انه لو قال كنت طلقتها قبل ان اخلق او قبل ان ازوجها كان القول قوله وكان
 ذلك منه انكار الطلاق فكذلك ماسبق *

(ولو قال شربت حتى سكرت فذهب عقلي فطلقتها او ارتدت عن الاسلام
 ففي باب الطلاق هي باين منه صدقته في ذلك او كذبه) لان السكر لا يمنع
 وقوع الطلاق فالحالة التي اضاف الطلاق اليها غير مؤثرة في المنع من الفرقه
 بخلاف النوم وهذا لان السكر ان عقله معه الا انه يغلب عليه السرور فيمنعه من
 استعمال عقله وذلك لا يخرج منه ان يكون عاقلا بخلاف ما اذا شرب البنيج
 حتى ذهب عقله فان ذلك يزيل عقله بخلاف النائم فانه في حال نومه في حكم
 من لا يعقل شرعا واليه اشار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قوله رفع
 القلم عن ثلاثة الحديث * وحال السكر ان كمال ابن السبيل المنقطع عن ماله فان
 الزكوة تجب في ماله وان كانت يده لا تصل اليه بخلاف من هلك ماله حقيقة
 او حكما بان غصبه غاصب وجعده *

(فاما في الردة فان عرف منه السكر في وقت بهذه الصفة فالقول قوله وان لم يعلم لا يقبل قوله في ذلك) لان السكر يمنع وقوع الفرقة بالردة والسكران الذي يهذى قل ما ينجو من ذلك وحكم الردة يثبت على الاعتقاد فالسكران لا يكون معتمدا لما يقوله فتى اضاف الى حالة غير معهودة لا يقبل قوله ومتى اضاف الى حالة معهودة كان مقبول القول فيه ولا ينظر الى تصديق المرأة وتكذيبها في ذلك لان هذه الحرمة محض حق الشرع *

(ولو ان امرأة قالت للقاضي اني سمعت زوجي يقول المسيح ابن الله وقال الزوج انما قلت ذلك حكاية عن يقول هذا فان اقر انه لم يتكلم الا بهذه الكلمة بانته منه امراته) لان ما في الضمير لا يصلح ان يكون ناسخا لحكم ما تكلم به فان ما في ضميره دون ما تكلم به والشئ لا ينسخه الا ما هو مثله او فوقه ﴿الارى﴾ انه او طاق امرأته ونوى الاستثناء بقلبه كان الطلاق واقعاً لهذا المعنى ويستوى ان صدقته المرأة بما قال او كذبه *

(ولو قال اني وصلت كلامي فقلت النصارى يقولون المسيح ابن الله او قلت المسيح ابن الله قول النصارى ولم تسمع المرأة الا بمض كلامي وقالت المرأة كذب فالقول قول الزوج مع عيته بخلاف ما سبق) لان الزوج هاهنا ما اقر بالسبب الموجب للفرقة فان عين هذه الكلمة لا تكون موجبة للفرقة فيكون هو في الحقيقة منكر الماتد فيه من السبب الموجب وهو نظير ما لو قال كنت قلت لها انت طالق كلانا ان شاء الله وكذبه في الاستثناء فهناك القول قول الزوج للمعنى الذي بينا فهذا مثله *

(وكذلك لو قال قد اظهرت قولي المسيح ابن الله واخفيت ما سوى ذلك الا اني تكلمت به موصولا بكلامي فالقول قواه في ذلك الا ان شهد الشهود عليه

الذي لا ينسخه الا ما هو مثله او فوقه ﴿

انهم سمعوه قال المسيح ابن الله ولم يقل غير ذلك فحينئذ القاضي يبين منه امراته ولا يصدق على ذلك في الحكم لان الشهود اثبتوا السبب الموجب للفرقة وقوله غير مقبول فيما يبطل شهادة الشهود بخلاف الاول فهناك السبب للفرقة انما ظهر بقوله وقد ظهر موصولا بكلامه ما ينافي وقوع الفرقة فهذا جعلنا القول قوله فان قيل * كيف يقبل قول الشهود انه لم يقل شيئا غير ذلك وهذه شهادة منهم على النفي والشهادة على النفي لا تقبل * قلنا * لان وقوع الطلاق ليس بهذه الشهادة بل بما سبق مما هو اثبات وهو بمنزلة شهادة الشهود على ان هذا الخ الميث ووارثه لا نعلم له وارثا غيره (يوضحه) ان قولهم لم يقل شيئا غير ذلك فيه اثبات ان ما يدعى من الزيادة في ضميره لا في كلامه فذلك لا يصالح ناسخا للموجب كلامه * ولانهم في شهادتهم اثبتوا سكوتهم بقولهم لم يقل شيئا غير هذا والسكوت له امر مثبت معان حتى لو قال الشهود لا ندرى اقال ذلك او لم يقل الا اننا لم نسمع منه غير قوله المسيح ابن الله فالقول قوله ولا يفرق بينه وبين امراته لان هاهنا الشهود ما اثبتوا ان الزيادة في ضميره لا في كلامه وانما قالوا لم نسمع وكلم لم نسمعوا ذلك منه فالقاضي لم يسمع ايضا وهم نسبوا انفسهم الى الغفلة وعدم السماع فكان القول قوله * وعلى هذا لو ادعى التكلم بالاستثناء في الخلع او التكلم بالشرط او الاستثناء في الطلاق موصولا كان القول قوله فان شهد الشهود عليه بخلع او بطلاق بغير ذكر الاستثناء نحو ان شهدوا وقالوا خالع او طلق بغير ذكر الاستثناء او طلق ولم يستثن لم يقبل قوله في ذلك *

(وان قال الشهود لم نسمع منه غير كلمة الطلاق او الخلع فالقاضي لا يفرق بينهما وكان القول قوله في ذلك الا ان يظهر منه ما يكون دليلا صحة الخلع من

قبض البذل او سبب آخر فحينئذ لا يقبل قوله في ذلك) وانما يستنى هذه
الفصول كلها على الحرف الذي بينا *

* قال * (ولو ان رجلا عرف انه جن مرة فقالت امرأته انه ارتد البارة او
طلقتي ثلاثا فقال الرجل عاودني الجنون البارة فقالت ذلك وانا مجنون فالقول
قوله مع يمينه) لان الجنون اذا وجد مرة فهو لازم ابدًا ولهذا كان عيبًا لازما اذا
وجد مرة في حالة الصغر او الكبر ومن تأمل في جماليق (١) عني الذي جن مرة
تبين له بقاء اثر الجنون فيه فهو بهذه الدعوى انما يضيف كلامه الى حاله معهوده *
(وان لم يعرف بالجنون قط لم يقبل قوله لما قلنا فان لم يفرق القاضي بينه وبين
امرأته حتى جن ثم افاق فقال قد كنت هكذا قبل اليوم لم يصدق على ذلك
وبانت منه امرأته) لان الجنون مما يحدث فحدوثه لا يكون دليلا على انه
كان موجودا فيما مضى فاما بعد ما علم وجوده فهو لا يزول على وجهه لا يبقى له
اثر فلما قلنا قوله هناك ولم تقبله هاهنا وكذلك النوم *

(ولو ادعت انه طلقها وقت العصر ثلاثا فقال الزوج كنت نائما في تلك الحالة
فالقول قوله) لان النوم يمتري المراجعة في كل وقت وهو ما يذهب ويعود
كالجنون فيكون به مضافا الى حالة معهوده *

(ولو علم انه سكر منذ شهر حتى ذهب عقله فقالت المرأة انه ارتد البارة
وقال الزوج قد سكرت البارة كما سكرت منذ شهر فارددت وانا
لا اعقل فانها تبين منه ولا يصدق على ما قلنا) لان السكر لا يعود بعد زوال سببه
الا باكتساب سبب جديد لذلك واكتساب ذلك السبب منه البارة غير
معلوم فلا يقبل قوله الابحجة *

(وعلى هذا لو علم ان المشر كين اكرهوه على الكفر فكفر مرة ثم ادعت عليه انه

الجنون اذا وجد مرة فهو لازم ابدًا

كفر بعد ذلك فصدقه بالكفر الثاني وذكر انهم اكرهوه تأيلا لا يقبل في ذلك قوله) لانه يدعى سببا متجددا غير معلوم *
 (وكذلك لو علم انه كان مبرهما منذ سنة ثم قال اصابني ذلك مرة اخرى او علم انه شرب البنج منذ سنة ثم قال قد شربته البارحة فذهب عقلي لم يصدق على ذلك الا بحجة) لان هذا كله مما لا يعود الا باكتساب سبب مستقل بخلاف الجنون ولان هذا كله مما يزول على وجهه لا يبقى له اثر على وجهه لا يعود قط بخلاف الجنون والنوم فبهذا الحرف يبين الفرق بين هذه الفصول والله اعلم *

﴿باب﴾

﴿الكفالة بالمستامن والاسير في دار الحرب﴾

* قال * (واذا خلوا سبيلا الاسير في دار الحرب على ان يعطيهم كفيلا بنفسه على ان لا يخرج من بلادهم فكفله به مسلم او ذمي او حر بي ثم قدر على الخروج فليس ينبغي له ان يخفر المسلم والذي له ان يخفر الحر بي فيخرج) لانهم يقتلون الكفيل او يذبحونه اذا خرج هو وقد كان له ان يقتل الحر بي وياخذ ماله فيخرج فيكون له ان يعرضه للقتل ايضا بالخروج وماله كان له ان يقتل المسلم والذي لينجو بنفسه فكذلك لا يكون له ان يعرضها للقتل بخروجه *

(وان كان الاسير مستامنا فيهم فتمعه بعضهم من الخروج حتى اعطاه كفيلا بهذه الصفة فليس ينبغي له ان يخفر كفيله حربيا كان او غير حربيا) لانه ليس للمستامن ان يقتل الحر بي وياخذ ماله فيخرج فلا يكون له ان يعرضه للقتل ايضا وهذا لانه لا امان بينهم وبين الاسير وقد ثبت بينهم وبين المستامن الامان فانهم آمنوه وهو قد التزم لهم ان لا يخونهم فكانوا في امان منه ايضا

ولكن هذا الامان مقصور عليه خاصة فلم هذا لا يكون له ان يخفر كفيله *
 (وان كان المسلم مظلوما فيهم فكفل به مسلم او ذمي او حر بنى على ان يحضره يوم
 كذا ليقتلوه فلا بأس بان يخفر كفيله ويخرج سواء كان امره بالكفالة او لم يامر به
 بذلك) لانه في الحضور يكون معينا على نفسه ملقيا بيده الى التهلكة ولا رخصة
 في ذلك (واذا خرج هو فقتلوا كفيله لم يكن هو معينا فان لم يخرج حتى
 يحضره الكفيل فيقتلوه كان معينا على نفسه فلم هذا كان له ان يخرج) واكثر
 ما فيه انه قد تحقق خوف الهلاك على احدهما والمسلم في هذا مأمور بان يبدأ
 بدفع سبب الهلاك عن نفسه *

(ولو قالوا اعطنا كفيلا بنفسك حتى يحضرك يوم كذا فناخذ منك المال
 او حبسناك او قيدناك فاعطاهم كفيلا مسلما او ذميا على هذا الشرط فليس له
 ان يخفر كفيله هاهنا) لانه ادخله في هذه العهدة والتزم له الوفاء حين
 امره بالكفالة عنه والمؤمنون عند شروطهم بخلاف ما سبق فهناك انما يخاف
 على نفسه شيئا لا يحل له ان ياذن فيه بحال وان يباشره اختيارا بنفسه فلا يجوز له
 ان يمينهم على ذلك بترك الخروج بمدا التمكن منه وهاهنا انما يخاف ما يجوز له
 ان ياذن فيه من نفسه وان يباشره من بذل مال او رضاء بالحبس او بالقيء فلم هذا
 لا ينبغي له ان يفدر بكفيله *

(وعلى هذا لو ان مسلمة فيهم اعطت كفيلا مسلما او ذميا على ان يحضره اغدا
 ليفجر بها رجل منهم او يزوجه او هي ذات زوج فلا بأس بان يخفر كفيلا)
 لان ما يخاف منه امر لا يجوز ان تاذن فيه بحال فكان هذا والقول سواء *
 (وان لم تكن ذات زوج فارادوها على ان يزوجه رجل منهم فان كان ذلك
 الرجل مسلما فليس لها ان يخفر كفيلا وان كان ذلك الرجل كافرا فلها ان تخفر

كفيلها) لان الزوج اذا كان مسلما فهذا المقدم يجوز له ان تبشره وان تاذن فيه واذا كان الزوج كافرا فليس له ان تبشره ولا ان رضي به بحال * (ولو ارادوا منه ان يكفر بالله او يقتلوه فاعطاهم كفيلًا بنفسه على ان يوافي به غدا فلا بأس بان يخفر كفيله هاهنا) لان حرمة الكفر حرمة بآنة مصمتة لا تنكشف بحال فهذا مما لا يحل ان ياذن فيه من نفسه ويرضى به بمنزلة القتل (الآثرى) انه لو قيل له لتكفرن بالله اولنقتلن هذا الرجل لم يسمع ان يكفر بالله اذا خاف القتل على غيره وانما يسمعه اجراء كلمة الكفر مع طمأنينة القلب بالايمان اذا خاف القتل على نفسه وكذلك هاهنا ان يخاف القتل على غيره فلا بأس بان يهرب من الشرك ويدع كفيله *

(ولو قالوا قتل هذا المسلم او المعاهد اولنقتلك فاعطاهم كفيلًا بنفسه على ان يحضره غدا ليفعل به ذلك كان له ان يخفر كفيله فهذا اولى) لان الاقدام على قتل المسلم لا يحل له اصلا سواء كان يخاف الهلاك على نفسه او على غيره (ولو قال للاسير نخلي سبيك على ان تؤمننا فلا تقتال احدا منا ولا تاخذنا احد منا مالا ولا تخرج من بلادنا فحلف لهم على هذا واخلوا سبيله فلا بأس بان يخرج ويكفر يمينه لقوله صلى الله عليه وآله وسلم فليات الذي هو خير وليكفر يمينه * الا انه لا ينبغي له ان يقتلهم فيقتل احدا منهم او ياخذ له مالا) لانه حين اعطاهم العهد على هذا فقد صار بمنزلة المستامن فيهم * وقد بينا ان المستامن لا يحل له ان يقتل على احدهم ولا ان ياخذ شيئا من اموالهم ولكن يجوز له ان يخرج من دارهم بغير علمهم ورضائهم فكذلك الاسير اذا اعطاهم العهد على هذا (فان اعطى الاسير مسلما او ذميا كفيلًا بنفسه على ان لا يخرج ثم طأوعه الكفيل فخر جاجيما فلا بأس بهذا) لانه انما كان ممنوعا من

الخروج لحق الكفيل فانه غير ملتزم لاهل الحرب شيئا فاذا ساعده الكفيل على الخروج فقد زال المانع فان قيل كيف يلزمه مراعاة حق الكفيل وقد كان اهل الحرب ظالمين في حبسه وللمظلوم ان يدفع الظلم عن نفسه بما يقدر عليه قلنا نعم ولكن ليس للمظلوم ان يظلم غيره فاذا اخفر كفيله كان ظالما له فانه اعتمد في الكفالة امره (الاروى) ان مسلما في دار الاسلام لو قصده ظالم بظلم فاعطاه كفيلًا بنفسه لم يحل له ان يخفر كفيله وان كان يعلم انه مظلوم فهداه مثله (ولو قالوا له نخلي سبيك ونؤمنك وتؤمننا على ان لا تخرج من بلادنا فاعطاه ذلك ثم قدر على الخروج فلا بأس بان يخرج) لانه بمنزلة المستامن فيهم الآن (ولكن لو اعطاهم كفيلًا حربيا بنفسه لم يجز له ان يخفر كفيله بخلاف الاول) لانه هاهنا لا يسمه ان يقتل احدا منهم وياخذ ماله فلا يسمه اخفار كفيله ايضا (وان ساعده الكفيل على الخروج معه فلا بأس بالخروج) لان المانع حقه لاحق اهل الحرب بدليل انه لو لم يعطه كفيلًا كان له ان يخرج (فان خرج الكفيل معه بامان ثم قال له ارجع معي الى دار الحرب فليس على الاسير ذلك) لان حكم ذلك الامان قد انتهى بخروجه الى دار الاسلام فكذلك حكم الكفالة (الاروى) ان هذا الحربى لو رجع الى دار الحرب كان خارجا من امان الاسير وحل له ان يقتله ولا بأس بان يرشوا الاسير المسلم بمضى اهل الحرب ليركه حتى يخرج الى دار الاسلام) لانه يحمل ماله وقاية لنفسه وبه امر قال صلى الله عليه وآله وسلم لبعض اصحابه اجعل مالك دون نفسك ونفسك دون دينك والاصل فيه حديث عبد الله بن مسعود رضى الله تعالى عنه فانه حبس بالحبيشة فرشاهم دينارين حتى خلوا سبيله فمرفنا ان هذا ليس من جملة السمحت في حق للمطى وان كان من جملة السمحت في حق الآكل وانه غير داخل تحت قوله

وللمظلوم ان يدفع الظلم عن نفسه بما يقدر عليه لكن ليس للمظلوم ان يظلم غيره

صلى الله عليه وآله وسلم الراشي والمرتشى في النار * انما قال ذلك في حق المعطى اذا قصده الظلم او الحاق الضرر بغيره فاما اذا قصد دفع الظلم عن نفسه او تحصيل منفعة لنفسه من غير ان يلحق الضرر بغيره فلا بأس به وكذلك الجواب في دار الاسلام اذا قصده ظالم فلا بأس بان يعطى شيئا من ماله اليه ليدفع الظلم عن نفسه * قال بلغنا عن ابي الشعثاء جابر بن زيد قال ما وجدنا في زمن الحجاج شيئا خيرا من رشي * وفي وصفه ذلك بالخيرية دليل على انه لا اثم على المعطى في الاعطاء وان كان الآخذ انما في اخذه * والله الموفق *

باب

(ما يتلى به الاسير في دار الحرب)

(اذا استخلف ملكهم الاسير بالايمان المأظفة ان لا يخرج الى بلاد المسلمين خاف على ذلك فاليمين لازمة) لانه مخاطب وان كان مقهورا في ايديهم فلا كراه لا يمنع لزوم اليمين والاصل فيه حديث حذيفة رضى الله تعالى عنه فان المشركين اخذوه وحلفوه ان لا ينصر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال لهم بئس ما هم به ومن نحن نستمين الله تعالى عليهم (فان كان حلف ان لا يخرج الا باذن الملك ثم خرج باذنه لم يحنث) لان هذا الخروج بالصفة المستثناة (وان خرج بغير اذنه فهو حائن الا ان يكون ذلك الملك قد مات) فان في لفظه ما يوجب توقيت اليمين بحياة (وكذلك ان عزل ذلك الملك) فان اعتبار اذنه حال قيام مائظته فتوقيت اليمين به الا في قول ابي يوسف رحمه الله تعالى واصله في المديون اذا حلف ان لا يخرج من البلدة الا باذن صاحب الدين او المرأة اذا حلف ان لا يخرج الا باذن زوجها فانه يتوقت اليمين بحال قيام الدين وحال قيام النكاح الا في رواية ابي يوسف

لا بأس باعطاء الرشوة اذا قصد دفع الظلم عن نفسه

باب ما يتلى به الاسير في دار الحرب

رحمه الله تعالى (وكذلك ان اعيد على ملكه بعد ما عزل) لان اليمين قد بطلت حين عزل ذلك الملك وهي بعد ما بطلت لا تمود الا بالجدد ﴿الآ ترى﴾ انه لو قال لجاريته عبيدى حران خرجت من هذه الدار الا باذني فباعها ثم اشتراها ثم خرجت او قال لزوجته فابانها ثم زوجها ثم خرجت لم تخرج لما قلنا *
(وكذلك لو حلف السلطان رجلا لترفعن الي كل داع ترفعه في محلتك فمزل ثم اعيد على حاله فلم داعيا فليس عليه ان يرفعه) لان اليمين بطلت حين عزل (ولو كان علم به قبل عزله فلم يرفعه اليه حتى عزله كان حائشا في يمينه ولا ينفعه ان يرفعه اليه بعد المزل او بعد الاعادة الى السلطنة) وهذه فصول ذكرناها في شرح الزيادات *

(وان كان حلف الاسير لهم ان لا يخرج الا باذن ملكهم ولم يصمد ملك بعينه فمزل ذلك الملك وولي غيره ثم خرج الاسير كان حائشا) لان يمينه انما وقعت هاهنا على استيذان اي ملك ولوه امرهم (فان مات ملكهم او عزل ولم يولوا غيره حتى خرج الاسير فلا حنث عليه) لانه لا ملك عليهم الآن وهو يمينه انما استلزم استيذان الملك فاذا لم يكن عليهم ملك لا يكون هو بالخروج مرتكبا محظورا ليمين فلا يحنث بهذا الطريق لان يمينه انتهى بعزل الاول حتى لو لم يخرج حتى ولو اغيره ثم خرج بغير اذنه كان حائشا لانه قد ارتكب محظورا ليمين *

(قال ولو حلف ان لا يخرج الا باذن الملك ولا يذنه له فيمينه على ذلك الملك خاصة) لانه ادخل الالف واللام في كلامه هاهنا وهو الممهود فاما يتناول يمينه الملك الممهود خاصة وصار يمينه بهذا الطريق كيمينه بالاشارة اليه *
(قال واذا احرم السير في ايديهم وهو يرجوان بلغ المسلمين ذلك ويفدون)

فلم يفعل المسلمون ذلك ومنعه العدو فهو بمنزلة المحصر) لانه تعذر عليه المضي
لاداء النسك بعد صحة احرامه فكان محصرا وقد بينا حكم المحصر في شرح
المختصر وذكر هنا (انه اذا كان لا يتقدر على هدى يبعثه ليتحلل به فان عطا من
ابي رباح كان يقول يتحلل بصوم عشرة ايام بالقياس على هدى التمتع واهل
المدينة كانوا يقولون يتحلل بغير شيء فاما المذهب عندنا انه لا يتحلل الا بالهدى
لان حكم المحصر منصوص عليه في القرآن وهو التحلل بالهدى خاصة وكون
الصوم بدلا عن الهدى في التمتع والقرآن منصوص عليه هنا ولا يقاس
المنصوص على المنصوص عندنا بما يقاس على التنزيل واما التنزيل لا يقاس
بعبارة بعضه على بعض لان الحكم المعلوم بالتنزيل مقطوع به وما ثبت بالرأى
لا يكون مقطوعا به وقد استقصينا هذا فيما امليناه في (تمهيد الفصول في
الاصول) والله الموفق *

باب

(الذين يصيه المسلمون)

وقال (واذا وجد المسلمون رجلا ممن يدعي الاسلام عينا للمشركين على
المسلمين يكتب اليهم بعورائهم فاقر بذلك طوعا فانه لا يقتل ولكن الامام
يوجعه عقوبة) وقد اشار في موضعين في كلامه الى ان مثله لا يكون مسلما حقيقة
فانه قال ممن يدعي الاسلام وقال يوجعه عقوبة ولم يقل يعزر وقد بينا انه
في حق المسلمين يستعمل لفظ التمييز في هذا الموضع وانما يستعمل هذا اللفظ
في حق غير المسلمين الا انه قال لا يقتل لانه لم يترك ما به حكمنا باسلامه فلا
نخرجه من الاسلام في الظاهر ما لم يترك ما به دخل في الاسلام ولا نأمله
على ما صنع الطمع لا خبث الاعتقاد وهذا احسن الوجوهين وبه امرنا قال الله

في حق المسلمين يستعمل لفظ التمييز لا المقوتبة
باب الذين يصيه المسلمون
في حق المسلمين يستعمل لفظ التمييز لا المقوتبة

تعالى فيقيمون احسنه * وقال صلى الله عليه وآله وسلم لا تطلبن بكلمة خرجت من في اخيك سوا وانت نجد لها في الخير محملا * واستدل عليه بحديث حاطب ابن بن بلمة فانه كتب الى قرش ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يغزوكم فخذوا حذركم الحديث الى ان قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مهلا يا عمر فاعلم الله قد اطاع على اهل بدر فقال اعموا ما شئتم فقد غفرت لكم * فلو كان هذا كافر امست وجبا للقتل ما تركه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بدر يا كان او غير بدري * وكذلك لو لزمه القتل بهذا احدا ما ترك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اياه * وفيه زل قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تأخذوا عدوى وعدوكم اولياء * فقد سماه مؤمنا وعليه دل قصة ابي لبابة حيث استشاره بنو قريظة فامر اصبه على حلقه يخبرهم انهم اوزلوا على حكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قتلهم * وفيه زل قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تحونوا لله والرسول *

(وكذلك لو فعل هذا ذمي فانه يوجع عقوبة ويستودع السجن ولا يكون هذا تضامنه له) لانه لو فعل مسلم لم يكن به ناقضا ايمانه فاذا فعله ذمي لا يكون ناقضا ايمانه ايضا (الآرى) انه لو قطع الطريق فقتل واخذ المال لم يكن به ناقضا لعمده وان كان قطع الطريق محاربة مع الله ورسوله بالاص فهذا اولى (وكذلك لو فعله مستامن فينا) فانه لا يصير ناقضا لايانه بمنزلة ما لو قطع الطريق * (الا انه يوجع عقوبة في جميع ذلك) لانه ارتكب ما لا يحل له وقصد بفعله الحاق الضرر بالمسلمين *

(فان كان حين طلب الامان قال له المسلمون قد آمنتك ان لم تكن عيننا للمشركين على المسلمين او آمنتك على امك ان اخبرت اهل الحرب بعورة المسلمين

لا تطلبن بكلمة خرجت من في اخيك سوا وانت نجد لها في الخير محملا

وفضيلة اهل بدر رضوان الله عليهم اجمعين

فلا امان لك والمسئلة محالها فلا بأس بقتله لان المعلق بالشرط يكون معدوما قبل وجود الشرط فقد علق امانه ههنا بشرط ان لا يكون عينا فذا ظهر انه عين كان حربيا لا امان له فلا بأس بقتله (وان رأى الامام ان يصلبه حتى يعتبر به غيره فلا بأس بذلك *

وان رأى ان يحمل فيئا فلا بأس به ايضا كغيره من الاسراء الا ان الاولى ان يقتله هاهنا ليعتبر به غيره *

فان كان مكان الرجل امرأة فلا بأس بقتلها ايضا) لانهم اقصدت الحاق الضرر بعامة المسلمين ولا بأس بقتل الحربية في هذه الحالة كما اذا قتلت (الا انه يكره صلبها) لانهم عورة وستر المورة اولى *

(وان وجدوا غلاما لم يبلغ هذه الصفة فانه يحمل فيئا ولا يقتل) لانه غير مخاطب فلا يكون فعله خيانة يستوجب القتل بها بخلاف المرأة وهو نظير الصبي اذا قاتل فاخذ اسيرا لم يحجز قتله بعد ذلك بخلاف المرأة اذا قتلت فاحذت اسير افانه يجوز قتلها *

(والشيخ الذي لا قتال عنده ولكنه صحيح العقل بمنزلة المرأة في ذلك) لكونه مخاطبا (وان جعد المستامن ان يكون فعل ذلك وقال الكتاب الذي وجدوه معه انما وجدته في الطريق واخذته فليس ينبغي للمسلمين ان يقتلوه من غير حجة) لانه آمن باعتبار الظاهر فلم يشب عليه ما ينفي امانه كان حرام القتل (فان هددوه بقيد او ضرب او حبس حتى اقر بانه عين فاقراره هذا ليس بشئ) لانه مكروه واقرار المكروه باطل سواء كان الاكراه بالحبس او القتل (ولا يظهر كونه عينا الا بان يقربه عن طوع او شهد عليه شاهد ان بذلك ويقبل عليه بذلك شهادة اهل الذمة واهل الحرب) لانه حربى فينا وان كان مستامنا

وشهادة اهل الحرب حجة على الحربى *

(وان وجد الامام مع مسلم او ذمى او مستامن كتابا فيه خطه وهو معروف الى ملك اهل الحرب يخبر فيه بعورات المسلمين فان الامام يحبسهم ولا يضربه بهذا القدر) لان الكتاب محتمل فلهذا مقتضى الخط يشبه الخط فلا يكون له ان يضربه بثل هذا المحتمل (ولكن يحبسهم نظرا للمسلمين حتى يتبين له امره فان لم يتبين خلى سبيله ورد المستامن الى دار الحرب ولم يدعه ليقم بمد هذا في دار الاسلام يوما واحدا) لان الرتبة في امره قد تمكنت ونظهير دار الاسلام عن مثله من باب اماطة الاذى فهو اولى * والله اعلم *

باب ما

ما يختلف فيه اهل الحرب واهل الذمة من الشهادات والوصايا *

(قد بينا ان شهادة اهل الحرب المستامين في دارنا بعضهم على بعض مقبولة اذا كانوا اهل منعة واحدة ولا تقبل عند اختلاف المنعة) لان المانع تبين الدارين لا اختلاف النحلة وتبين الدارين فيهم باختلاف المنعة (وعلى هذا حكم التوارث بينهم وحال اهل الذمة مع المستامين كحال المسلمين مع اهل الذمة) لانهم من اهل دارنا بخلاف المستامين ولهذا لا يترك المملوك الذمى في ملك المستامن مدة مقامه فينا ولكن يجبر على بيعه كما لا يترك المسلم في ملك الذمى * (روصية المستامن بجميع ماله لمسلم او ذمى تكون صحيحة وليس لو ارثه فيها حق الرد) لان حرمة ماله لحقه لا لحق وارثه الذى في دار الحرب * ولان بطلان الوصية فيما زاد على الثلث عند عدم اجازة الورثة من حكم الاسلام والمستامن غير ملزم لذلك ولهذا يثبت هذا الحكم في حق الذمى لانه ملزم بحكم الاسلام فيما يرجع الى المعاملات (ووصية الذمى للحربى المستامن بالثلث تكون صحيحة

الكتاب محتمل والخط يشبه الخط * باب ما يختلف فيه اهل الحرب واهل الذمة من الشهادات والوصايا *

عنزله وصية المسلم للذمي ووصية المسلم او الذمي الحربى في دار الحرب لا تكون
صحيحة وان اجازها الورثة الا ان يشاءوا ان يهبوا له شيئا من اموالهم فيجوز ذلك
اذا قبض (لان من في دار الحرب في حق من هو في دار الاسلام كالميت *
(فان كان وارث المستامن معه بائنا فينالتم تجز وصيته فيما زاد على الثلث الا باجازه
الوارث) لان حق وارثه ههنا مراعى بسبب الامان لعمته (فان حضر له وارث
آخر من دار الحرب شارك الذى كان حاضرا في ميراثه ولم يكن للموصى له
الا الثلث) لان وصيته فيما زاد على الثلث قد بطلت لعدم اجازة الورثة فيبقى
ذلك موروثا عنه بين جميع ورثته (ويستوى ان كان الحاضر معه زوجته وابنته)
لان القاضى لا يجرد بائنا من ان يقضى بميراثهم في الزيادة على الثلث واذا لم يجز
قضاؤه بميراث بعض الورثة في مال يكون ابطالا للوصية في ذلك المال *
(ولو ان المستامن فينا وصى بجميع ماله الحربى في دار الحرب ثم جاء الموصى له
وابن الميت فان القاضى يقضى بالمال للموصى له) لانه لاحرمه لوارثه الذي
في دار الحرب وانما كان المال محترقا لميت فيكون مصر وفاى من
وضعه الميت فيه *

(ولو كان الموصى له من اهل دار غير داره فالوصية له باطلة لبيان الدار
حقيقة وحكما بمنزلة الذمي يوصى الحربى في دار الحرب بخلاف ما اذا كان
الموصى له في دارنا بائنا) لان بيان الدار ههنا غير موجود بصورة وان كان
وجودا حكما (وخلاف ما اذا وصى المسلم او ذمي هو في دار الحرب بائنا او
الاسير) لان هناك لم يوجد تباين الدار حكما فالمسلم من اهل دار الاسلام حيث
ما يكون (وكذلك لو وصى الحربى قد اسلم في دار الحرب) لان المسلم من اهل
دار الاسلام حيث ما يكون (الآرى) ان زوجه لو خرجت مسلمة بعد اسلامه

من في دار الحرب في حق من هو في دار الاسلام كالمت

لم تبين منه بخلاف ما اذا خرجت قبل اسلامه (ولو كان اوصى له وهو حربي
ثم اسلم قبل موت الموصى او بعده فوصيته باطلة) لانها وقعت لانسان
بعينه فانما يمتدح حاله يوم اوصى له وقد كان ميتا عند ذلك حكما فبطلت الوصية
له والوصية الباطلة لا تنقلب صحيحة باسلامه (وكذلك ان اجازت الورثة
وصيته) لان الاجازة انما تلحق الموقوف لا الباطل (وعلى هذا لو قال اوصيت
لفلان ابن اخي فلان) لانه حين سماه بعينه فكانه اشار اليه (بخلاف ما اذا
قال اوصيت لابن اخي بكذا ولم يسم الابن بعينه فاسلم الابن قبيل
موت عمه فالوصية له جائزة) لانه لم يسمه لشخص بعينه كانت الوصية لمن
هو موجود عند موت الموصى اعتبار الموصى له بالموصى به لا ترى انه
لو لم يكن لاختيه ابن ثم ولد له قبل موت الموصى استحق ذلك الابن الوصية
بهذا الطريق فكذلك اذا كان كافرا فاسلم *

* قال (ولو وهب المستامن في مرضه ماله كله لابنه الذي هو موهبه وسلمه اليه ثم
جاء ابن آخر له من دار الحرب بعد موت ابيه واراد نقض الهبة لم يكن له ذلك)
لانه ما كان لهذا الابن الذي جاء حرمة عند موهبة ابيه فالوصية للوارث انما
لا يجوز لحق سائر الورثة فاذا انعدم ذلك الحق عند موت الموصى تمت الوصية له
وليس لمن يحضر بعد ذلك ان يبطله (وان كان مجيء هذا الابن قبل موت والده
فله ان يبطل هبته) لانه كان يدعى الحق عند موت ابيه فكان تصرف الاب
اينثار البض ورثته على البض وذلك لا يجوز (ثم ان جاء ابن آخر له بعد هذا
شاركه في الميراث) لان الهبة حين بطلت صار المال ميراثا عن الميت *

(ولو كان الابن الذي جاء قبل موت ابيه اجاز الهبة لاختيه بعد موت الاب قبل
مجيء الآخر او بعده جازت الهبة في نصيبه) لانه حين مات الاب قبل اجازته

الاجازة انما تلحق الموقوف لا الباطل
الوصية الباطلة لا تنقلب صحيحة بالاسلام

لا يجوز
لغيره ان يبطل
الهبة

فقد صار المال ميراثا بين البنين الثلاثة اذ لا تأثم انا فاعمل اجازة المجيز في نصيبه لا في نصيب غيره وهو بمنزلة مالواخذ الابن الحاضر الميراث فاستهلك بهبة او غير ذلك ثم جاء الابن الآخر فانه يكون له ان ياخذ نصيبه من الميراث (وكذلك لو كان للمستأمن هاهنا ابنان فاوصى لهما بجميع المال او وهب لكل واحد منهما نصف المال مقسوما وقبضه ثم اجاز كل واحد منهما صاحبه بعد موت ابيه ثم جاء ابن آخر فله ان ياخذ ميراثه من النصيبين) لان الثالث من المال صار ميراثا له بموت الموصى قبل اجازة الابن فلا يبطل ذلك باجازتهما *

(ولو كان معه ابن واحد فاوصى له بجميع ماله واجاز الابن الوصية لنفسه بعد موت ابيه ثم جاء ابن آخر فله ان ياخذ نصف المال بخلاف ما اذا كان وهب له وسلمه اليه) لان الهبة قد ملكها الموهوب له بالقبض في حياته اياه ولم يكن للابن الاخر حق مرعى عند ذلك فلا يثبت فيه حكم الارث عند موته فاما الوصية انا تجب بالموت كالميراث وباعتبار المقارنة لا يبقى الارث لابن آخر فلهذا كان له نصف الميراث ولا تعمل اجازة المجيز في حق (الابن) ان الابن الموصى له لو اخذ المال بطريق الميراث بعد موت ابيه كان الابن الآخر ان ياخذ منه نصفه فكذلك اذا اخذ بطريق الوصية *

(ولو ان حربيا في دار الحرب حضره الموت فوهب ماله لمسلم فيهم بامان وسلمه فابى وارثه بعد موته ان يجزله فيميرز ادعى الثلث كان المستأمن في سعة من منع جميع المال منه ان امكنه ذلك) لان الميت ملكه بطيئة نفسه وبعد تمام الملك منه لا يثبت فيه حق ورثته ولا حق غرماؤه بعد موته وان اسلموا *

(وان كان الحربى اوصى له بماله كله والمسئلة بحاله فان كان من حكم اهل الحرب ان الموصى له اوصى له بالوصى به طاب له ذلك كله) لان الورثة

والغرماء من اهل الحرب * (وان لم يكن ذلك من حكمهم لم يطب له الا الثالث بعد الدين لانه فيهم بامان فلا يحل له ان ياخذ ما لهم او مالا لهم فيه حق الابطية انفسهم *

(ولو ان مستامنا فينا و هب ماله لرجل او اوصى له به ولا وارث له ثم جاء قوم بدمه و ته و اثبتوا ديننا على الميت ادانوه في دار الاسلام فان القاضى يبدأ بحق الغرماء) لان من في يده المال خصم عن الميت فاثبات الدين عليه بالبيضة كاثباته على الميت ومن حكم الاسلام البداية بالدين قبل الهبة في المرض والوصية (فان جاء ابنه بدمه هذا من دار الحرب وقال اعطني ميراث ابي من الباقي لم يلتفت القاضى الى ذلك) لانه لم يكن له حق مرعى عنده و ت ابيه فلا تبطل الهبة والوصية لاجله (وعلى هذا لوجاء الغرماء من دار الحرب فاثبتوا عليه ديننا ادانوه في دار الحرب لم يقض القاضى لهم بشىء وان كانوا مسلمين او اهل ذمة) لانهم لوجاؤا في حياته واقاموا البيضة لم يقض لهم بشىء فان المستامن غير مطالب بموجب معاملة كانت معه في دار الحرب فكذلك اذا جاؤا بدمه و ته *

* قال * (ولو لم يكن اوصى ماله لاحد والمسئلة بحالها بدأ بالدين الذى استدانه في دار الاسلام ثم بالدين الذى استدانه في دار الحرب) لان ما استدانه في دار الاسلام اقوى فانه مطاوب به قبل الاسلام وبدمه وما استدانه في دار الحرب اضعف فانه كان لا يطالب به ما لم يسلم وعند اجتماع الحقين يبدأ باقواها (ثم ها هنا يقضى من تركته ما استدان في دار الحرب) لان ما يفضل من غرماء دار الاسلام موقوف على حق ورثته في دار الحرب وهو مطالب باستدانه في دار الحرب في حقهم بخلاف الاول فالفضل هناك مستحق للمو هوب له اولموصى له في دار الاسلام وذاك الدين ليس بمطلوب في دار الاسلام *

عند اجتماع الدين يبدأ باقواها

(وان مات المستامن فينا وله مال فإله موقوف في يد من في يده وان لم يكن في
يد احد جعله الامام موقوفا في بيت المال حتى يحضر وارثه وليس عليه ان
يبحث به اليه ولكن كل من يأتي من ورثته يعطيه حصته ويقف الفضل حتى يأتي
مستحقه * فان علم انه لا وارث له قسم الامام ذلك للمساكين ثم ان جاء وارث له
اعطاه ذلك من الصدقات (لان حكم الامان بقي في ماله بعد موته فيعمل فيه
ما يفعله في مال ذي يموت ولا وارث له) ولو جرح المستامن رجلا عمدا او خطأ
فعمدا له عن الجراحة وما يحدث منها ثم جاء وارثه من دار الحرب بعد موته فلا
سبيل له على القاتل (لان اكثر ما في الباب انه موص لقاتله بالدية والوصية للقاتل
كالوصية للوارث وقد بينا ان ما غنم من ذلك في مرضه لا يبطل حتى الوارث
الذي في دار الحرب فكذلك هذا *

(ولو كان الوارث قد قدم في حياته لم يجز الوصية لقاتله ان كان اوصى له وان
كان عفا عن دم العمد وكان الواجب القصاص بان كان القاتل مستامنا مثله
جاز العفو) لان اسقاط القود ليس من الوصية في شيء (وان كان خطأ جاز من
الثالث) لان وصيته بالدية للماتلة لا للقاتل *

(ولو كان اوصى لقاتله بنصف ماله ولا به الذي قدم قبل موته بنصف ماله فجاز
الابن للقاتل ثم قدم ابن آخر فله ان يأخذ ميراثه من الوصيين) لان الوصية
للقاتل ما كانت صحيحة قبل الاجازة كالوصية للورثة فصار الابن الآخر
مستحقا نصيبه من الميراث كله ثم انما عمل اجازة احد الابنين في نصيبه لاني
نصيب اخيه *

(ولو كان وهب لقاتله في مرضه ولا وارث له هاهنا جازت الهبة في الكل)
لان وارثه كان في دار الحرب عند موته وحقه غير مرعي *

والوصية للقاتل كالوصية للوارث

(ولو كان معه في دار الاسلام ذو قرابة له محجوب ممن هو اقرب منه في دار الحرب فقال هذا القريب ان جعلتم الذي في دار الحرب كاليت فانا اولي به آخذه بطريق الميراث لم يكن له ذلك) لانا باطننا الوصية والهبة فلا بد من ان نجعله ميراثا عنه واذا صار ميراثا كان الاقرب الذي جاء من دار الحرب اولي به حكما لو لم توجد الهبة والوصية اصلا فاعتبار هذا المال يكون هذا باطل بهته حتى وارتبه الذي في دار الحرب عند موته وذلك لا يجوز*

(من حاشية هذه المسئلة الى مسئلة في باب متى يصير الحربى ذميا ليس من املاء شمس الاثمة السرخسى رحمه الله بل من القاضي محمود الاوزجندى رحمه الله تعالى وصوره تلك المسئلة) وان حريرا مستامنا اشتري ارضا خراجا جفا مستحق فاستحقها) يحتمل ان شمس الاثمة ما املاه لانه وقع جزء من الرواية واملاه ولكن وقع من يد من نقل كتبه الى هذه المسئلة فالاثمة من بعده شرحو اما رويه فما هو مكتوب ها هنا من شرح قاضي القضاة محمود الاوزجندى رحمه الله عليه (١)*

* قال (ولو ان حريرا في دار الحرب او مولى بوصية لمسلم ثم مات الحربى ثم اسلم اهل الدار قبل ان يقسم الميراث فان كان المسلم الموصى له يوم الوصية في دار الاسلام فالوصية باطلة لتباين الدارين بينهما وتباين الدارين يمنع صحة الوصية كما لو اوصى المسلم الحربى في دار الحرب بوصية لم يجز فان اجازها الورثة بعد ما اسلموا فهي باطلة الا ان يدفعوها اليه ويسلموها فكذلك بمنزلة الهبة منهم) لان الوصية خرجت باطلة والباطل لا يلحقه الاجازة (وان كان المسلم يوم اوصى له في دار الحرب ثم اسلم اهل الدار ولم يقسموا الميراث فاني انفذ الوصية له من الثلث واقسم ما بقى بين ورثته على فرايض الله تعالى

والناظر لا يلحقه الاجازة

اما الوصية جائزة لانها كانا في دار الحرب وهي دار واحدة فجازت الوصية له كالمسلم اذا وصى لحربي مستامن وصية جازت الوصية ثم الوصية تنفذ من الثالث لان الدار صارت دار الاسلام يجري فيها حكم المسلمين فيجري في هذا المال حكم المسلمين وفي حكم المسلمين جواز الوصية من الثالث (وان كانوا اقتسموا الميراث وقبضوه فابطلوا الوصية ثم اسلموا بطلت الوصية) لانه جرى في هذا المال حكمهم فلا تعرض لما مضى فيه من حكمهم (الآثرى) لو انهم اقتسموا الموارث على خلاف قسمة المسلمين ثم اسلموا لا تعرض لتلك القسمة فكذلك ههنا * والله الموفق *

باب

(ما يصدق فيه الاسير انه ذمي وما لا يصدق فيه)

(وهذا الباب بهذا النظم قد مر في الزيادات وقد مرت مسائله فيما مضى من هذا الكتاب فلا نعيد والله الموفق *

باب

(ما يصدق فيه الرجل اذا اقرانه استهلك من مال اهل الحرب او ما اقربه من الجناية عليه)

(واذا اسلم الرجل من اهل الحرب او صار ذمة او دخل اليها بامان فقال له رجل قطعت يدك وانت حربي في دار الحرب او قال اخذت منك هذه الالف وانت حربي فهو لي * او قال اخذت منك الف درهم واستهلكته او قال سببت ابنك هذا في دار الحرب وقال الرجل المسلم بل فعلت ذلك كله بي بعدما اسلمت فعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف رضى الله تعالى عنهما القول قول المسلم والذمي في ذلك ولا يصدق المقر فيضمنه المقر له دية وياخذ ابنه والالف

باب ما يصدق فيه الاسير انه ذمي وما لا يصدق فيه الاسير

باب ما يصدق فيه الاسير انه ذمي وما لا يصدق فيه الاسير

القائمة بينهما وقال محمد رحمه الله تعالى - القول قول المقر ولا يضمن شيئا
واجمعوا ان المال اذا كان قائما فالقول قول المقر له ياخذ من يده ولا يصدق
في الالف القائمة بينهما) لانه اقر انها كانت له ثم يدعي التملك عليه فلا يصدق *
(واما في المستهلك فاما قال محمد رحمه الله تعالى بانه يصدق) لانه اضاف اقراره
الى حالة معهودة بنفى وجوب الضمان فكان منكرا لوجوب الضمان في الحقيقة
فكان القول قوله فلا يلزمه شيء (كالمال قال لامرأته طلقها واناصبي او نائم فانه
يصدق ويكون انكارا للطلاق) وابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله تعالى قالوا
اذا اقر بالجناية ثم ادعى سقوط حكمه بالملك فلا يصدق كما اذا قال اخذت
منك الف درهم لانه كان لي عليك الف درهم وانكر الآخر فانه يلزمه الالف
لانه اقر بالجناية وهو الاخذ ثم ادعى سقوط حكمه بالملك فلا يصدق كذلك
هاهنا ولهذا الباب فروع كثيرة مذكورة في الزيادات والله الموفق *

باب

من اسلم على شيء فهو له ويكون محرزا له

* روى محمد رحمه الله تعالى باسناداه (عن طاوس عن ابيه انه قال في كتاب
معاذ من استخمر يعني من استعبد قوما اولهم احرار او جيران مستضعفون
فان كان قهرهم في بيته حتى يدخل الاسلام في بيته فهم له عبيد ومن كان مهملا
يعطى الخراج فهو عتيق) اعلم انه قوله استخمر معناه استعبد كما فسر
في الكتاب وهو نظير تفسير ذكره عبدالله بن المبارك رحمه الله في غريب
الحديث لابي عبيد وهو ائمة الذين هكذا قال محمد بن كثير يقول الرجل لا خير
اخرني كذا اي ملكني اياه واعطني هبة ثم الامر على ما هو في كتاب معاذ لانه
اذا قصرهم في بيته وقهرهم فقد ملكهم وصاروا رقيقا له فاذا اسلم فقه اسلم على

من اسلم على شيء فهو له ويكون محرزا له

ملك نفسه فيسلم له *

(لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من اسلم على مال فهو له فاما اذا كان مهملا
يؤدى الخراج فهو عتيق) لانه لم يوجد منه الملك الا ان الاستيلاء بحق
السلطنة ولم يوجد منهم الا الانقياد والطاعة ونفس الطاعة لا تدل على الرق فان
كل مسلم مطيع لسلطانه وتحت ولايته ولم يكن هم عبيده فكذلك هاهنا *
(وكذلك اهل الرخج وزاواستان ودونهما قهرهم الترك فاستعبدوهم وصاروا
مملوكين لهم يبيعون منهم من شاؤا فاذا اسلم اهل الترك واسلم اهل البلد معهم
فهم عبيد لهم يصنعون بهم ماشاءوا) لما قلنا والرخج اسم موضع يقول فيه قائلهم
والرخجيون لا يوفون ما وعدوا * والرخجيات تحرز المواعيد
* والله الموفق *

باب

﴿ الحربي يدخل الينا بامان فيقيم في دار الاسلام لم يترك لا يؤدى الخراج ﴾
(قال محمد رحمه الله تعالى اخبرنا اسمعيل بن عياش عن عبد الله بن يسار السلمي
قال سبى ناس من اشراف الروم فخرج معهم ناس من قراباتهم بامان فلما
وقفوا بالشام تفرقوا مع قراباتهم فكشوا على ذلك لا يؤدون الخراج فكتب
الى عمر بن عبد العزيز رحمه الله عليهما فيهم فكتب ان اخبروهم فان احبوا
ان يقيموا مع اهل ذمتنا بل ما يعطى مثلهم من الخراج فذلك لهم وان
ابوا فسيروهم الى بلادهم بامان * اعلم ان الامر كما قال عمر بن عبد العزيز رحمه الله
عليهما وهوان الحربي اذا طال مقامه في دارنا فان الامام يقول له ان اقامت
سنة بعد يومك هذا اخذت منك الخراج فان اقام من حين تقدم اليه سنة جمل
ذمة ومنع من الخروج ويؤخذ منه الخراج فان خرج قبل ذلك لا يحول بينه

﴿ الحربي يدخل الينا بامان فيقيم في دار الاسلام لم يترك لا يؤدى الخراج ﴾

وبين ذلك) وإنما قدر ذلك سنة لأن في مادون السنة لا يجب جميع أحكام المسلمين من الصوم والزكاة وإذا تمت السنة يلزمه كل خطاب فصار مادون السنة قليلا والسنة كثير فإذا مكث سنة فقد طال مقامه في دارنا فصار من أهلها ذميا فيؤخذ منه الخراج * والله الموفق *

﴿ باب ﴾

﴿ العقار ملك في دار الحرب ﴾

* قال محمد رحمه الله تعالى قال أبو خنيفة - رضي الله تعالى عنه * (إذا دخل الرجل المسلم دار الحرب بأمان فاكسب مالا واشترى وباع فملك خيلا وسلاحا ودورا وغير ذلك ثم طهر المسلمون على تلك الدار فله جميع ما اكتسب من ذلك إلا العقار من الدور والارضين فإن ذلك يكون فينا للمسلمين إماما سوى العقار لا يكون فينا) - لأن ما سوى العقار من منقول هو في يده ويده غير مغنوم فما في يده كذلك وأما العقار فهو تحت يدهم ملكهم وملكتهم مغنوم فما في يده مغنوم * وروي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الرجل أسام في دار الحرب وله عقار فظفر المسلمون على الدار أن عقاره لا يكون فينا فلي قياس تلك الرواية عقار هذا المسلم المستامن لا يكون فينا كما لا يكون منقوله فينا *

* وروى محمد رحمه الله تعالى في الكتاب * (عن عبد الله بن المبارك عن الوضين بن عبد الله الخولاني عن محمد بن الوليد الزهري عن ابن هشام عن سعيد بن المسيب رحمه الله عليهم قال قتل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من منحه المشرق أرضا فلا أرض له * وروي في رواية أخرى من منحه المشرق كون دارا فلا دار له * - إماما سوى العقار لا يكون فينا لأن المنقول في يده ويده معصومة فكذلك ما في يده فاما العقار فهي تحت يدهم ملكهم وملكتهم مغنوم فكذلك ما في يده يكون

باب العقار ملك في دار الحرب

ولم يردهم نأ انه لم ملكه بالمنة ولكن اراده انه لا يدوم ملكه فيها فان المسلمين اذا
ظهر واعليهم اتصير لهم والله الموفق *

باب

ما يكون للملك ان يفعله في اهل مملكته و من يكون له رقيقا من اهل
مملكته *

* قال محمد بن الحسن رحمه الله تعالى * (اذا غلب قوم من اهل الحرب على قوم
آخري من اهل الحرب فاتخذوهم عبيدا واما للملك ثم ان الملك واهل
ارضه اسلموا فن كان من جنده الذين غلبهم وقاتل معهم فهم احرار لا سبيل
لاحد عليهم) لان هؤلاء اسوا في قهر الملك انماهم في طاعة الملك والمطيع
للملك لا يكون عبدا له كالمسلم المطيع لسلطانه لا يكون رقيقا له هؤلاء احرار
قبل الاسلام فبقوا على الحرية بعد الاسلام (واما الذين غلبوا فاتخذهم
الملك عبيدا فهم عبيده قبل الاسلام وبعده) لانهم صاروا في قهر الملك فالقهور
منهم يكون عبيدا هؤلاء عبيد للملك فاذا اسلم فسداسلم على عبيد نفسه
فيكونون له للحديث الذي روي ان (فان حضر الملك الموت فورث ذلك بعض
ورثته دون بعض وسلم ذلك اليه فان كان صنع ذلك قبل ان يسلم او يصير ذمة
ثم اسلم ولده بعد ذلك جعل الامر على ما صنع الملك عليه) لانه حين صنع كان
الحكم له وليس للمسلمين عليه حكم فلا تعرض لحكمه بل يرضى (وان كان صنع بعد
ما اسلم او صار ذمة لم يجز ما صنع من ذلك وكان جميع ماله ميراثا بين ورثته على
فرائض الله تعالى) لانه صنع ذلك وحكم الاسلام جار عليه فلا يجوز منه الا
ما يوافق حكم المسلمين وهذا جور في حكم المسلمين فينقض حكمه *

(وان حضره الموت وله اولاد فقسم ملكه بينهم فجعل لكل ابن ناحية من

باب ما يكون للملك ان يفعله في اهل مملكته ومن يكون له رقيقا من اهل مملكته *

ملكه وارضة معلومة ملكه عليها وجعل ما فيها من عبيده و امانه له خاصة وسلم
ذلك له فان فعل ذلك قبل ان يسلم فجميع ما صنع جائز وان كان اما صنع ذلك
بعد ما اسلم او صار ذمة فاصنع باطل وجميع الاماء والعبيد رقيق ميراث بين
ورثته) لان هذا الاثر بعضهم على بعض بعين من اعيان ماله وذلك باطل
في حكم المسلمين * وقوله ان جميع العبيد والاماء ميراث بين ورثته اخبار
منه بان المريض متى اعطى عينا لبعض ورثته ليكون ذلك حقه من الميراث
او اوصى بان يدفع ذلك اليه بحقه من الميراث ان ذلك باطل لا يجوز البتة
فانه قال فجميع العبيد والاماء ميراث بين ورثته (وان جعل كله لابن واحد من
بنيه دون من سواه وهو يومئذ مواعع فوثب له ابن آخر بعد موته على اخيه
فقتله وظهر على ما في يده او لم يقتله ولكن نقاه الى ارض الاسلام ثم اسلموا جميعا
جاز لابن القاهر ما صنع وكأوا جميعا عبيدا له خاصة) لان القهر في دار الحرب
سبب ملك الحربى والابن القاهر ملك عبيد اخيه المقهور قبل الاسلام
فبقوا على ملكه بعد الاسلام وان كان الابن القاهر صنع ذلك وهما مسلمانا
ذلك كله عليه) لان المسلم لا يملك مال مسلم اخرى بالقهر والغلبة فكيف يملك
مال اخيه المسلم *

(وان كان الابن القاهر محاربا للمسلمين والابن المقهور مسلما فجميع ما صنع من
ذلك جائز له ان اسلم او صار ذمة) لان الحربى يملك مال المسلم الاجنبى بالقهر
والغلبة فكذلك مال اخيه المسلم في دار الحرب *

(فان ظهر المسلمون على شئ من اولئك العبيد فان وجدهم الابن المقهور قبل
القسمة اخذهم بغير شي * وان وجدهم بعد القسمة اخذهم بالقيمة) كما لو قهرهم اجنبى
واخذهم ثم ظهر المسلمون عليهم *

﴿ قال ﴾ (وان دخل تاجر من تجار المسلمين الى هذا ابن القاهر فاشترى رقيقا من اولئك المبيد - فلا بأس بذلك) لان ابن القاهر ملكهم والتحقوا بسائر املاكه فخل له الشراء منه *

(فان اخرجهم الى دار الاسلام فالابن المقهور بالخيار ان شاء اخذهم بالثمن وان شاء تركهم وان كان الابن القاهر صنع ذلك وهو مسلم واخوه المقهور مسلم ايضا لا ينبغي للمسلمين ان يشتروا منه من اولئك الرقيق شيئا) لان الابن القاهر لم يملكهم بالقهر فهذا عصب في يده ولا يحل لاحد ان يشتري المال المنصوب من العاصب *

(فان اشتراه واخرجه الى دار الاسلام رد الى الابن المقهور بغير ثمن ولا قيمة) لانه عين ماله فيرد اليه (فان كان الابن القاهر مسلما يوم فعل هذا باخيه واخوه مسلم او ذمى فنفاه عن الدار ولم يحدث في الرقيق شيئا ثم ان الابن القاهر اراد عن الاسلام ولحق بدار الحرب وقاتل المسلمين وغلب على الرقيق واجرى حكم الشرك في داره ثم ظهر المسلمون على تلك الدار واخذوا من ذلك السبي شيئا فان وجدوا الابن المقهور قبل القسمة اخذوا بغير شيء وان وجدوا بعد القسمة اخذوا بالقيمة) لانه لما ارتد صار حربيا والدار صارت دار حرب فصارت هذا مال مسلم في يد حربى محرز ابدار الحرب فيملكه فاذا ظهر المسلمون عليه وقسموه صار غنيمة للمسلمين فيأخذونه ماله بالقيمة * والله اعلم *

باب

﴿ التفریق بين السبي ﴾

﴿ قال محمد رحمه الله تعالى ﴾ (اذا سبي السبي من دار الحرب وكانوا اكارا كلهم فلا بأس بان يفرق بينهم في البيع والقسمة وان كانوا اخوة او ولدا او امهم او ولدا

وآباءهم) لان القياس ياتي كراهية التفريق بين ذى الرحم المحرم لانه منع المالك عن التصرف في ملكه وانما عرفت النكراهة بالشرع - والشرع انما جاء بكراهية التفريق بينهما اذا كانا صغيرين او كان احدهما كبيراً والاخر صغيراً فاما اذا كانا كبيرين فلا شرع فيه فبقى على اصل القياس (وكان المبنى في ذلك وهو انها اذا كانا صغيرين فان كل واحد منهما يانسان بصاحبه ويالف معه فاذا فرق بينهما اخذه الوحشة بالوحدة فكره لهذا المبنى وقلب الصغير لا يحتمل ذلك فيؤدى الى هلاكه وهذا المبنى معدوم فيما اذا كانا كبيرين *

(فاما اذا كانت والدته وولد صغيراً واخوان صغيران او كبير وصغير او غلام لم يدرك وعمته او خالته صغيرة مثله او كبيرة فليس ينبغي ان يفرق بينهم في قسمة ولا بيع) لما روى محمد رحمه الله تعالى في الكتاب باسناده عن حبي بن عبد الله المغافري وهو ابو قبيل عن ابى عبد الرحمن الحبلى قال كنا مع ابى ايوب الانصارى رضى الله تعالى عنه في غزاة فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من فرق بين الوالد وولده فرق الله تعالى بينه وبين احبته يوم القيامة * وروى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه اتى بسبى فقام فنظر الى امرأة منهم تبكى فقال ما يبكيك فقالت ابني بيع في بني عيسى فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا بني اسيد الانصارى فرقت بينهما فلترجمن ولتاين به فرجع فأتى به * وروى عن عمر رضى الله تعالى عنه انه كتب ان لا يفرق بين الاخوين وبين الام وولدها يبنى اذا كانا صغيرين او كان احدهما صغيراً والاخر كبيراً *

(واذا كانا غير ذى الرحم المحرم مثل بنى العم او بنى الخصال وهما صغيران او احدهما كبير والاخر صغير فلا بأس بان يفرق بينهما في البيع والقسمة)

لان هذه القرابة لا عبرة لها في الاحكام بدليل جواز الجمع بينهما في النكاح وجواز المناكحة بينهما لو كان احدهما ذكر او الاخر اثنى ووجوب القطع على كل واحد منهما سرقة مال صاحبه فنزل منزلة الا جانب ولا بأس بالتفريق بين الا جانب قال * (والمرأة وزوجها اذا سبيا جميعا معا فلا بأس بان يفرق بينهما في البيع والقسمة صغيرين كانا او كبيرين) لان الشرع يابى كراهية التفريق لما قلنا الا انا كرهنا التفريق بالشرع والشرع جلد بكرهه التفريق عند الوصلة بالنسب لا بالسبب فثبت الوصلة بالسبب على اصل القياس يدل عليه ما روي عن ابي الخير قال كنا في المعازي لان فرق بين الوالد وولدها وتفرق بين المرأة وزوجها * فان فرق بينهما كانت امرأتها حيث ما كانت لا تبين منه بيع ولا قسمة لانها سبيا معا فلم تبان بهما الدار فبقى النكاح بينهما فلا يبطله البيع والقسمة *

(واذا مات الزوج عن امرأته الحرة ولها ابنة صغيرة وعم كانت الام احق بابنتها ما لم تبلغ فاذا بلغت كان عمها احق بها) لان العم بمنزلة الاب والاب احق بهما من امها اذا بلغت فكذلك العم (ولكن لا تمنع الام من زيارة ابنتها) لان الزيارة لصلوة الرحم وصلة الرحم ولعجبة واختلافوا في كم مدة تزور قال ابو يوسف رحمه الله تعالى تزور في كل شهر مرة * وقال محمد رحمه الله تزور في كل شهر مرة او مرتين * وهكذا اذا زفت المرأة في بيت زوجها وله ابوان فان لزوجها ان ينعمهم من زيارة ابويها ولكن ابوها يزورانها ثم عند ابي يوسف رحمه الله تعالى يزورانها في كل شهر مرة * وعند محمد رحمه الله تعالى مرة او مرتين وفي ما زاد على هذا كان للزوج ان ينعمها * ثم اذا زارها فاما يزورانها بحضرة الزوج ولا يزورانها في غيبته حتى لا يمكنها التخليط في بالها فيؤدى الى الفتنة والمداوة والله اعلم *

مسئلة زيارة الابوين سبها في بيت زوجها ومقالة الحضانة
مسئلة زيارة الابوين سبها في بيت زوجها ومقالة الحضانة
مسئلة زيارة الابوين سبها في بيت زوجها ومقالة الحضانة
مسئلة زيارة الابوين سبها في بيت زوجها ومقالة الحضانة
مسئلة زيارة الابوين سبها في بيت زوجها ومقالة الحضانة
مسئلة زيارة الابوين سبها في بيت زوجها ومقالة الحضانة
مسئلة زيارة الابوين سبها في بيت زوجها ومقالة الحضانة
مسئلة زيارة الابوين سبها في بيت زوجها ومقالة الحضانة
مسئلة زيارة الابوين سبها في بيت زوجها ومقالة الحضانة
مسئلة زيارة الابوين سبها في بيت زوجها ومقالة الحضانة

﴿ باب ﴾

﴿ ما يكره فيه التفريق بين الرقيق في البيع ﴾

(قدم هذا الباب في الزيادات على هذا النظم والترتيب فلا نعيده * والله الموفق)

﴿ باب ﴾

﴿ الوصية في سبيل الله تعالى والمال يعطى ﴾

* قال محمد بن الحسن رحمه الله تعالى * (اذا قال الرجل في مرضه ثلث مالي في سبيل الله ثم توفي فهذا جائز) لانه اوصى بان يصرف ثلثه الى جهة القرية والطاعة لان كل طاعة في سبيل الله على ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال من شاب شيبة في سبيل الله كانت له نورا يوم القيامة يعني من شاب شيبة في طاعة الله (الا ترى) الى ما روي في رواية اخرى من شاب شيبة في الاسلام يعني في طاعة الله تعالى فثبت انه جعل ثلث ماله في جهة الطاعة والقرية وذلك جائز وان لم يكن الموصي له معلوما قال * (ويعطى ثلثه للفقراء في سبيل الله يعني يعطى اهل الحاجة ممن يغزو) لان كل خير وطاعة وان كان في سبيل الله ولكن مطلقه يستعمل في الغزو والجهاد قال الله تعالى قالوا في سبيل الله * والمراد منه الجهاد فكان قصدا لميت من هذا ان يصرف ثلثه الى جهة الغزو فيصرف الى ماواه وقصده ويكون ما يطون من ذلك لهم حتى ان مات منهم قبل ان يخرج في سبيل الله بعد ما دفع اليه كان ذلك ميراثا لورثته ان شاءوا خرجوا وان شاءوا لم يخرجوا) لان هذا جعل ثلث ماله في سبيل الله على وجه الصدقة والصدقة عليك من اهل الحاجة قال الله تعالى انما الصدقات للفقراء * الى ان قال * وفي سبيل الله * وتلك الصدقة شرط صحتها التملك فكذلك الثلث اذا جعل في سبيل الله كانت صدقة عليك والصدقة

﴿ باب ما يكره فيه التفريق بين الرقيق في البيع ﴾
﴿ باب الوصية في سبيل الله تعالى والمال يعطى ﴾

تملك بالقبض فاذا قبض صار له فاذا مات كان ميراثه بين ورثته ثم الورثة ان شاءوا خرجوا وان شاءوا لم يخرجوا (لانه لما وجب التصديق بذلك المال على من تملك صار معنى الصرف الى الغزو كالمشورة من الميت كرجل يعطى ماله في حياته الى رجل ويقول هو لك تمنح به او تغزو به كان ذلك مشورة منه (وكذلك اذا اعطاه دارا وقال هي لك تسكنها كان قوله تسكنها مشورة منه وله ان يصرف المال الى غير ما امر الممطي فكذلك هاهنا لما تملكه بالقبض صار له ولو اراد ان يصرفه الى ما شاء وان كان يعطى منهار جلا فقير اشياء فتقضى بهمضه ديناً وركب بهمضه نفقة لعياله وخرج بهمضه في سبيل الله فلا بأس بهذا) لان هذا كله من امر الغزو فانه لا يمكنه ان يخرج غازيا الا بان يخاف لعياله نفقته وتقضى غريمه ديناً ويخرج بهمضه ليكون له نفقة في الطريق فهذا هو الغزو المعروف فلا يكون به بأس (وان اعطاها حاجا من طعاما على وجه الصدقة عليه فذلك جائز) لان الصدقة على الحاج المنقطع من سبيل الله لانه طاعة الله وقد ذكرنا انه تدخل تحت هذا اللفظ كل خير وطاعة يدل عليه ما روي عن ابن سيرين رحمه الله عليه انه قال لابن عمر رضي الله تعالى عنهما رجل اوصى الي بوصية في سبيل الله اجعلها في الحج قال الحج من سبيل الله * وروي ان رجلا جعل سيفاً في سبيل الله فاعطاه ابو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه بعض الحاج * ولكن الافضل ان يعطى المحتاج الذي يخرج في سبيل الله لما بينا ان سبيل الله اذا اطلق يراد به الغزو والجهاد دون غيره فكان صرفه اليه اولى ونظيره ما قاله علماء ائمة رحمهم الله تعالى في رجل اوصى بثلاث ماله فقراء مكة يجوز ان يصرف الله الى غير فقراء مكة ولكن الافضل صرفه الي فقراء مكة للمعنى الذي بينا كذا هذا *

ان سبيل الله اذا اطلق يراد به الغزو والجهاد دون غيره

فخرج رجل اوصى بثلاث ماله فقراء مكة يجوز ان يصرف الله الى غير فقراء مكة

(وذكر عن سعيد بن المسيب رحمه الله تعالى أنه سئل عن الرجل يعطي الرجل
الشيء في سبيل الله قال إذا بلغ رأس مئزاه فوله * فالمغزاة أراد به الثغر الذي يكون
يقرب من أرض العدو وقد شرط أنه إذا بلغ الثغر يصير ملكاً له * وعندنا هو له قبل
أن يبلغ رأس المغزاة لما قلنا إن هذه صدقة تملك وصدة التملك تملك بالقبض
وهو محتمل أن يكون هذا الشرط من سعيد بن المسيب رحمه الله تعالى ليس
لوقوع الملك فيه للغزاة ولكن كان للمنع من الصرف إلى حوائجه فانه قبل أن
يبلغ الثغر يمكنه أن يصرفه إلى حوائجه أو يخلفه لغيره فإذا بلغ الثغر لا يمكنه الصرف
إلا على وجه الجهاد فأنما شرط هذا الشرط ليكون مانعاً له من الصرف إلا على
وجه الجهاد (وعن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه
أنه جعل فرساً له في سبيل الله ففزع الفرس عند صاحبه فأراد عمر رضي الله تعالى
عنه أن يشتريه منه فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ترجع في صدقاتك
فإن مثل الذي يرجع في صدقته كالكلب يقي ثم يرجع في قيئه * معنى قوله ضاع
الفرس عند صاحبه أي باعها صاحبه أو أخرجها من ملكه بوجه من الوجوه
وقوله جعل فرساً له في سبيل الله لم يرد به أنه جعل فرسه حبساً ولكنه أراد به
أنه تصدق بفرسه على رجل ليغزوه في سبيل الله إذ لو كان حبساً لكان
لا يجوز بيعه ثم قوله فأراد عمر رضي الله تعالى عنه أن يشتريه منه فقال له رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم لا ترجع في صدقاتك * هذا دليل لبعض الناس فإن
المذهب عند بعضهم أن من تصدق بفرس على رجل ثم أراد أن يشتريه
من المتصدق عليه أو من غيره فإنه يكره له ذلك وهو مذهب ابن عمر رضي الله
تعالى عنهما حتى قال يكره له أن يشتريه وإن اشتراه بائناً بقيته واستدلوا
بهذا الحديث فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عمر رضي الله تعالى عنه

ومثل الذي يرجع في صدقته كالكلب يقي ثم يرجع في قيئه

عن ذلك وجعل شراؤه رجوعاً في الصدقة والرجوع في الصدقة حرام -
وعندنا لا يكره لانه استبدال وليس رجوع وأويل الحديث لاحتمال انه
نهى لمكان المحابة) اي اذا علم المتصدق عليه ان المتصدق هو الذي يشتريه
فربما يجابه في الثمن فيصير قدر المحابة يشبه الرجوع في الصدقة فيكره ذلك
واما اذا كانت يعلم انه لا يجانب المتصدق لمكان الصدقة لا يكون رجوعاً
في الصدقة ولا يشبه الرجوع فلا يكره (وعن ربيعة بن عبيد الله بن الهذيل
قال كان عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه اذا حمل على بعير في سبيل الله او على
شيء في سبيل الله قال اذا جاوزت وادي القرى او نحوها من طريق مصر
فاصنع به ما بدا لك * فقال بعضهم هذا من عمر رضي الله تعالى عنه تملك موقت
اي اذا بلغت وادي القرى وجاوزته فهو ملك لك كقول الرجل لا آخذ اجاء
غدا فذه الدار صدقة لك * واذا كان تملكها بعد مجاوزة الوادي لا تملكها في الحال
وقال بعضهم كان ذلك من عمر رضي الله تعالى عنه تملكها في الحال الا ان هذا
الشرط منه للامتنع عن الصرف الى حوائجه والترغيب في الخروج به الى الغزو
فيكون لهذا الشرط حكم المشورة * وروي ايضا في الكتاب عن عبيد الله بن
عمر باسناده عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما اذا بلغت وادي القرى فشا ملك
وعن عاصم بن كليب الجرهمي عن عطاء بن ابي رباح في رجل قال ثلث مالي في
سبيل الله * قال عطاء طاعة الله كلها سبيله * ولكن لو كان يسمى غزوا كان كما
قال محمد رحمه الله تعالى احب الينا ان يعطى اهل الحاجة ممن يغزونه في سبيل الله
ولا يعطى الغني منه شيئاً) لان قوله ثلثي مالي في سبيل الله عبارة عن التصديق
فيكون موضعه الفقراء كما هو السبيل في سائر الصدقات *

- ألا انا نقول بانه لا يكره لانه تملك مبتدء لا رجوع في الصدقة وما روي من

(وعن عثمان بن أبي سودة أن اخوين من القارة من كنانة توفي أحدهما وأوصى
بدينانير في سبيل الله فلم يتهيا لأخيه الغزو ومن علمه خجج به فلقى عمر بن الخطاب
رضي الله تعالى عنه فذكر ذلك له فقال انفقها على نفسك فانك لن تنفق على
نفسك درهما الا كتب بكذا وكذا قال محمد رحمه الله تعالى هذا اذا كان اخوه
محتاجا وليس بوارث فلا بأس ان ينفقها على نفسه لانه كفاير اجنبي عنه فاما اذا
كان غنيا لا ينبغي ان ينفقها على نفسه لانها صدقة والصدقة محرم الفقراء دون
الاغنياء (وكذلك لو كان وارثا فلا ينفقها على نفسه) لانها وصية وقد قال صلى الله
عليه وآله وسلم لا وصية لوارث * والله الموفق *

باب

(الحبس في سبيل الله)

* قال محمد رحمه الله تعالى * (لا بأس بان يحبس الرجل فرسه وسلاحه في
سبيل الله فيقول ذلك حبس على من غزا ويدفعه الى رجل يقوم بذلك ويأطيه
من احتاج اليه وذلك لان هذا من القرب ومن وقف السلف من
الصحابة نحو عمر وعلي وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهم * ومن التابعين ابراهيم
النخعي وعامر الشعبي رحمته الله عليهم هؤلاء كلهم حبسوا في سبيل الله ثم هذا
على قول محمد رحمه الله تعالى لا يشكلك فان عنده وقف المنقول جائز
سواء جرى العرف فيه او لم يجر كوقف غير المنقول وكذلك جائز عند
ابي يوسف رحمه الله تعالى لان عند ابي يوسف وقف المنقول باطل الا
ما جرى العرف فيه وهو قد جرى العرف من الصحابة رضي الله تعالى عنهم
والتابعين بحبس السلاح والكراع فيجوز عنده حبس الكراع والسلاح
وما عدا ذلك لا يجوز * واما عند ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه الحبس ليس

باب الحبس في سبيل الله
وقف المنقول مطلقا جائز عند الامام محمد

بشيء فان فعل ذلك فان ملكه لا يزول بالحبس حتى ان له ان يسيمه ان شاء وان مات يورث عنه فيكون الحبس منه على معني العارية و ابا حة الانتفاع كسائر الوقوف على مذهبه *

ثم على قول محمد رحمه الله تعالى لا يصير حبسا الا بالتسليم وهو الى قيم اما الى متولى الغزاة او نصب واحد يقوم به فيسلمه الى رجل يريد الغزو فيدفعه اليه او الى قيم الا وقاف فيزيل يده عنه (لان عنده التسليم شرط في الوقوف فكذلك شرط في الحبس كما في سائر الاوقاف * وعند ابى يوسف رحمه الله التسليم ليس بشرط لصحة الوقف ولكن الاشهاد يكفي فكذلك التسليم في الحبس ليس بشرط (ثم ان فعل ذلك في صحته كان من جميع ماله) لان تبرعات الصحيح يعتبر من جميع المال وان فعل ذلك في مرضه او اوصى بدمونه كان ذلك من ثلث ماله كسائر تبرعاته لان التبرع في المرض وصية والوصية يعتبر من الثلث *

* قال محمد رحمه الله * (واذا جعل الرجل حبسا في سبيل الله فلا بأس بان يسمه حبسا فلان ابن فلان حتى ان ضل او سرق سارق رد على صاحبه وروي ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يسم ابل الصدقات بيده * وروي عن عمر رضی الله تعالى عنه انه وسم بيده * حتى روى انه حبس ثلاثين الف بعير وثلاث مائة فرس مؤسوما في انخاذهن حبس في سبيل الله وروي عن عمر بن عبد العزيز رحمه الله انه حمل الخيل في سبيل الله من عنده وقد وسمت في انخاذهن عدة لله * ولان السمة وان كان فيها الالام الحيوان ففيها منفعة للمسلمين) لانه اذا كان عليها سمة لا يقصد احد غضبها ولا يرغب في سرقتها (ولو ضلت عرفت بالسمة فترد على صاحبها ولا بأس بالالام الحيوان

لمنفعة المسلمين خصوصا اذا كان امر من امور الدين ومنهم من يقول هذا على قولها لان عندهما الاشعار في باب المناسك لا يكره فكذلك السمة واما على قول ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه الاشعار يكره فكذلك السمة مكروهة لانها مثله (ثم السمة وان كانت في موضوعة تترغ بها الدابة فلا بأس بذلك) لان قصد صاحبها بالسمة هو المعرفة لا التهاون باسم الله تعالى فلم يكن به بأس وهذا يبين لك الجواب في مسألة اخرى وهو ان الرجل اذا كان له خانم مكتوب عليه اسم من اسماء الله تعالى فان جواب العلماء انه يكره له ان يدخل الخلاء والخاتم في اصبه او ان يأتي اهله معه بل الواجب عليه ان ينزعه من اصبه تعظيما لاسم الله تعالى وفيما ذكر هاهنا دليل على انه لا يكره ان يدخل الخلاء او ان يأتي اهله وهو متختم بذلك الخاتم ولكن جواب العلماء ما بيناه (عن سليمان بن يسار انه كان لا يرى بالبدل بالحيس من علة بأسا ويكرهه من غير علة وعن الحسن البصري رضى الله تعالى عنه انه كان لا يرى بالبدل بالحيس من علة بأسا ويكرهه من غير علة اذا مرض فاما اذا كان بغير علة فانه يكره استبداله لان الذي حبسه رضى بحبسه لا باستبداله واما اذا كان بعلة فان كانت العلة مما يتوهم زوالها نحو المرض فانه يكره له ان يبدل عند ابى يوسف ومحمد رضى الله تعالى وعند ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه لا يكره لان الحبس عنده غير لازم حتى كان لصاحبه ان يبيعه فلما كان لصاحبه ان يبيعه والرجوع فيه فكذلك الاستبدال واما عندهما الحبس لازم ولو شاء صاحبه ان يبيعه بعد ما مرض لا يكون له ذلك فكذلك لا يكون لغيره *

(وهكذا روي عن مكحول انه قال لا تبعوا شيئا من حبيس الدواب

ادرس ليس الخاتم اذا كان مكتوبا عليه من اسماء الله

ولا تستبدلوهما فلا يجوز استبدالهما الا اذا كانت العلة بحيث لا يتوهم زوالها بان صار بحال لا يستطاع القتال عليه او كبر فهذا لا بأس بان يباع ويشترى بشئ منه حبيسا امكانه ان يقدر على ذلك وان لم يقدر عليه يقرب بذلك الثمن عن صاحبه لان مقصود صاحبه هو القتال عليه واذا صار بحال لا يستطاع القتال عليه لولم يجوز المبادلة في هذه الحالة ادى الى نفويت غرض صاحبه فلا يكون بالمبادلة بأس *

وروي عن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه قال لا بأس باستبدال الوقف لما روي عن علي رضي الله تعالى عنه انه وقف على ولديه الحسن والحسين رضي الله تعالى عنهما فلما خرج الى صفين قال ان فزت بهم الدار يعموه واقسم وانته بينهم ولم يكن شرط البيع في اصل الوقف ثم امر بالبيع والله الموفق *

باب

الوصية بالمال في سبيل الله والحبس في الحياة والصحة

(قال محمد رحمه الله تعالى اذا اوصى الرجل فقال ثلث مالي وصية في سبيل الله ثم مات فثلث ماله في سبيل الله كما اوصى بثلث ماله في طاعة الله تعالى والوصية في طاعة الله جائزة ويعطى الثلث اهل الحاجة) لان المال في سبيل الله يكون صدقة والصدقة مصرفها الفقراء واهل الحاجة *

(ثم يعطى اهل الحاجة ممن يغزو في سبيل الله لما قلنا ان عند الاطلاق في سبيل الله يراد به الجهاد فيصرف الى اهل الحاجة من الفزاة والمجاهدين ويعطى كل رجل منهم ما يقويه) لان التصديق على المسكين اذا وجب فانه لا ينقص من قوت اليوم لان الفناء لا يقع بدونه ولهذا يجب في كفارة اليمين ان يطعم كل مسكين مقدار قوت يومه وذلك نصف صاع من الخنطة فكذلك

ويعطى الفقراء والفقراء في سبيل الله

ويعطى الفقراء في سبيل الله

والصدقة مصرفها الفقراء واهل الحاجة

ولو دفع زكاة المال كله الى فقير واحد اجزاء

هاهنا* (فان احبوا زادوه على ذلك) لانه محل ينصرف الجميع اليه فيكون محلا لصرف الزيادة (الآرى) انه لو اوصى بثلاث ماله للفقراء فصرف الكل الى فقير واحد جاز عند ابى يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز الا ان يصرف الى الاثنين «ولو دفع زكاة المال كله الى فقير واحد اجزاء» ثبت ان الواحد محل لصرف الكل اليه فكان محلا لصرف الزيادة اليه فان الزيادة على القوت يكون ما يأخذه لان الصدقة في سبيل الله تملك (الآرى) ان الله تعالى جعل الصدقة المفروضة في سبيل الله وتلك الصدقة شرط صحتها التملك كذلك هاهنا والصدقة تملك بالقبض فاذا قبض صارت له (فان خلف لنفقة اهله من تلك الدراهم جاز وان قضى بها حوائجهم جاز) لانه تصرف في ملك نفسه (لكن الافضل ان يخرج بها في سبيل الله تحصيل المراد الميت فان خرج بها في سبيل الله فتم جمع وفي يده من المال شيء فهو له لانه لو لم يخرج به الى الجهاد كان له فاذا رجع وبقي فضل بمدرجوه كانت له لانه فضل عن ملكه وان مات وورث عنه *

* قال* (ولا ينبغي ان يعطى منه غنيا يغزو به في سبيل الله) لما قلنا ان الثالث في سبيل الله صدقة وصرف الصدقة محلها الفقراء دون الاغنياء دليله الزكاة وسائر الصدقات * قال* (وكذلك الرجل اذا جعل في حياته وصحته ماله في سبيل الله فانه ينبغي ان يتصدق بجميع ماله ويمسك ما يقوته فاذا افاد مالا يصدق بمن كان امسك) وذكر في كتاب الهبة اذا قال الرجل مالي في المساكين صدقة يلزمه التصديق مال الزكاة من السوائم ومال التجارة ولا ينصرف الى سواها من رقيقة وعقاره فذهبهم * من قال ما ذكرها هنا جواب القياس وما ذكر في الهبة جواب الاستحسان * ومنهم من قال اختلاف الجواب لاختلاف الموضع

فموضوع مسئلة الهبة انه قال مالى صدقة فى المساكين * فالصدقة كانت فى لفظه
نصا و ذكر المال عند ايجاب الصدقة يراد به مال الزكوة وقال الله تعالى خذ من
اموالهم صدقة * والمراد منه مال الزكوة وموضوع المسئلة هاهنا انه قال مالى فى
سبيل الله فليس فى لفظه ذكر الصدقة نصا وليس لهذا الايجاب اصل فى كتاب الله
تعالى ليعتبر به فيصرف الى كل ما يقع عليه اسم المال * ومنهم * من قال بان بين
المسئلتين اختلاف فى الرواية وهو انه اضاف الايجاب الى ماله فينصرف الى
كل ما يقع عليه اسم المال واسم المال يقع على غير مال الزكوة من الرقيق والعقار
قال صلى الله عليه وآله وسلم من ترك مالا فلورثته * ثم انصرف ذلك الى انواع
مال الميت *

وكذلك لو قال اوصيت بثلث مالى لفلان او للمساكين كان له الثلث من كل
مال فاذا كان اسم المال يقع عليه يتناول له الايجاب فيلزمه التصديق بجميع ماله
ووجه رواية كتاب الهبة وهو ان هذا الايجاب ايجاب الصدقة بماله فيعتبر
بايجاب الله تعالى للصدقة فى مال عباده وذلك الايجاب انصرف الى مال
الزكوة فكذلك هاهنا انصرف الى مال الزكوة * ثم فى هذه الرواية يمسك
ما يقوته لانه لو لم يمسك قوته لاحتاج الى السؤال وليس للانسان ان يعرض نفسه
للسؤال ولانه اذا تصدق بجميع ماله يحل له تناول من مال غيره فلان يتناول
من مال نفسه كان اولى (فاذا افاد مالا مثلى ما كان امسك تصدق بذلك القدر)
لان ذلك القدر صار مال الفقراء وكان الواجب عليه الصرف اليهم فاذا اتلفه
صار ديناً عليه فيجب قضاءه * ثم المشائخ قالوا فى قدر قوته الذى يمسك *
(فان كان الرجل زارعا يمسك قوت سنة لان الظاهر ان يده لا تصل الى
ما يقوته الا بعد سنة وان كان الرجل تاجرا يمسك قوت شهر لان التاجر

ياكل من ربحه ولا يربح في كل يوم ولكن في الغالب لا يعضى شهر الا ويربح
وان كان الرجل معاملا يمك قوت ثلاثة ايام لانه قد يستعمل في يوم وقد
لا يستعمل في يوم ولكن في الظاهر لا يعضى اكثر من ثلاثة ايام الا ويستعمل
(ولو قال جميع ماله في المساكين صدقة ففيه روايتان في رواية يجب عليه
ان يتصدق بجميع ما كان يملك من ماله وفي رواية ينصرف الى مال الزكاة)
وقدم الوجه في رواية كتاب الهبة (ثم يعطى ماله المحتاجين ممن يفز في
سبيل الله لما قلنا وان اعطاه المساكين ممن لا يفز واجزاء ذلك) لان الصدقة
على المساكين الذين لا يفرون طاعة وقد ذكرنا ان كل طاعة من سبيل الله
(وان مات قبل ان ينفذ كان ميراثا عنه وليس عليهم ان ينفذوا من ذلك
شيئا الا ان يشاءوا ذلك) لان الصدقة المنسذورة لا تكون افضل من الصدقة
المفروضة ولومات وعليه زكاة تسقط بموته ولا تصير دينافي التركة فهذا
اولى والمضى في ذلك ان الصدقة لا تصير ملكا للفقراء الا بالقبض فما لم يقبض
وينفذ فهي باقية على ملك الميت فتصير ميراثا عنه لو رثته ثم الورثة ملكوا المال
ارثا فلا يجب عليهم التنفيذ من ماله *

قال (ولو ان رجلا وصى عند موته فقال اغزو اعني غزوة او قال اعز واعني بثك
مالي فاذا قال اغزو اعني غزوة واعطى رجلا نفقة غزوة يفزوها لا يملك لذي
يفزوها ذلك المال) لانه قال اغزو اعني والنزوع عنه انما يكون اذا غزا بماله فينفق
ماله في الغزو ليضل اليه ثواب النفقة في الغزو فلو ملك الغازي ذلك المال لكان
الغزوع عن الغزوي لا عن الامر (الا ترى) انه اذا قال احجوا اعني رجلا حاجة من
مالي فاعطى رجلا نفقة الحج فان الحاج لا يملك تلك النفقة ولكن يملك الاتفاق
في طريق الحج لا غير حتى يقع الحج عن المحجوج عنه فكذلك هاهنا (ولكن

يعطى ادنى ما يكون من نفقة الغزو فيغزو عنه) لان ذلك القدر متيقن والزيادة على ذلك ملك الورثة فلا يغزو من مال الورثة (الآرى) ان في الوصية بالحج يعطى الحاج ادنى ما يكون من نفقة الحج كذا هذ يعطى ادنى ما يكون من نفقة الغزو ولا ينفق شيئا من تلك النفقة على اهله ولا ينفقها الا على نفسه لانه لم يملك النفقة ليصرفها الى حيث شاء وانما امره بالانفاق في الغزو عنه فلا ينفقها في غير ما امر كالخارج عن الغير لا ينفق المال الا على نفسه في طريق الحج لانه لم يملك النفقة فكذلك هاهنا *

* قال (وله ان ينفق على نفسه راجعا) (الآرى) ان الخارج عن الغير ينفق ذاهبا وراجعا فكذلك هاهنا *

(فان فضل شيء من النفقة رده على الورثة) لانه لم يملك المال بالقبض انما كان له حق الصرف الى نفقة الغزو وقد انقضى امر الغزو وهذا فضل مال الميت فيرده الى ورثته (الآرى) ان الخارج عن الغير يرد فضل النفقة الى ورثة المحجوج عنه فكذلك هاهنا الا ان يسلم له الورثة فينشئذ يكون له * وان قال اغزو اعنى بثلاثي في سبيل الله اعطى ثلثه من يغزو في سبيل الله يعطون نفقاتهم ويشترى لهم الخيل) لانه اوصى بجميع ثلثه في نفقة الغزو فيصرف جميع ذلك اليه بخلاف الاول فانه اوصى بغزوة واحدة فلا يعطى الا نفقة غزوة واحدة ويشترى لهم الخيل لان امر الغزو يتام بالخيل (الآرى) ان في الوصية بالحج بثلاث ماله يشترى للحاج بمعير كبه لما ان سفر الحج بقطع بالمعير فكذلك هاهنا * (ثم يعطون الثلث كله في سنة واحدة ليغزو عنه) لان ذلك اسرع لتنفيذ وصيته وتحصيل مراده وهذا والحج سواء فاذا رجع مواردوا في ايديهم حتى يبعث الى قوم آخرين حتى لا يبقى من الثلث شيء لما قلنا ان سبيل هذا الثلث ان

ينفذ في امر الغزو فيصرف الباقي اليه حتى ينفى كله في امر الغزو*
 (فان لم تبق نفقة وبقيت الخيل بيعت حتى يعطى ائمانها و ما يغزون بها) لان
 تلك الخيل اشتريت من ثلث ماله فيصرف ائمانها الى حيث يصرف الثلث*
 فان بقي في ايديهم من نفقاتهم شئ رد حتى يغزو ائمانه بقى* قال* (وينبغي للرجل
 الذي وصى اليه ان يغزو عنه غزوة من منزل الرجل الموصى) لانه لو غزا نفسه
 غزا من منزله فكذلك غيره اذا غزا عنه يغزو من منزله (الا ترى) ان في باب
 الحج يحج من منزله فكذلك هاهنا فان بقي من الثلث شئ لا يبلغ نفقة من
 يخرج من منزل الموصى دفع ذلك الموصى الى رجل يغزو عنه من حيث يبلغ
 النفقة كما في الوصية بالحج سواء.

* قال* (وان اوصى بشئ في سبيل الله فليس ينبغي للموصى ان يعطى احدا من
 الورثة من ذلك شيئا وان كان محتاجا) لانه لو دفع اليه صارت وصية له والوصية
 للوارث لا تجوز*.

(فان كانت الورثة كلهم كبارا فاجاز والوصى ان يعطيه المحتاجين من الورثة
 قبل ذلك فلا بأس به) لان الوصية للوارث انما لا تجوز لحق الورثة فاذا
 اجازوا فقد اطوا حق انفسهم فيجوز الوصية*.

(وان كان الموصى محتاجا فاحذ لنفسه بعض الثلث ليغزو به في سبيل الله
 فلا بأس بذلك اذ لم يكن وارثا) لان قول الموصى اوصيت بشئ في سبيل الله
 ليس فيه امر بتمليك الغير فهو كقوله ضمه حيث شئت ولو قال له ضمه حيث شئت
 كان له ان يضعه في نفسه وفي غيره فكذلك هاهنا وان كرهت الورثة ذلك
 او لا فذلك لا يضر لان الرأي والتدبير الى الوصى لا الى الورثة لانه لا شئ
 لهم من الثلث فلا يمتبر رضاهم وكرهاتهم كما اذا كان الآخذ اجنبيا*.

(و كذلك ان اعطى ابنه او اباه او مكاتبه فهو جائز) لانه لو صرفه الى نفسه جاز
فكذلك اذا صرفه الى هؤلاء اولى ان يجوز (وان اعطى عبده فان كان المولى
محتاجا جاز وان اعطاه وهو غني لم يجوز ضمن المال) لان الصرف الى عبده
كالصرف الى نفسه لان الملك يقع له لا للمبدولو صرفه الى نفسه وهو فقير
جاز ولو كان غنيا لم يجوز فكذلك ها هنا *

(وان اعطاه غنيا وهو لا يعلم انه غني سألناه فاعطاه اجزاه) لانه لو اعطاه زكوة ماله
وهو لا يعلم انه غني جاز عند ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وعند ابى يوسف
رحمه الله لا يجوز فكذلك الصدقة فان قيل * الوصى انما يعطى عن امر الميت
والميت اذا امره بالوضع في الفقر افتى وضعه في غيرهم صاروا ضمما بغير امره
فينبغي ان لا يجوز عن الميت * والجواب عنه * ان من بن يزيد السلمي انما اخذ
الصدقة من وكيل ابه وكان ابوہ غني غيره حيث قال اياك ما اردت بها * ومع
ذلك اجاز له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حيث قال يا يزيد لك ما نويت *
فثبت ان الوكيل وصاحب المال في ذلك سواء *

(ولو اوصى الميت ان يغزولى غزوة في سبيل الله فاراد بعض الورثة ان يكون
هو الذى يغزو عنه فليس له ذلك الا ان يجز ذلك له الورثة) لان الوارث
وان كان لا يملك العين يحصل له فيها منفعة والوارث محجور النفع عن مورثه
في مرض موته فان اجاز له الورثة ان يكون هو الذى يغزوه وهم كبار به
وفاة الموصي يجوز له ان يغزو (ويرد ما بقى من النفقة) لان المنع كان لحق الورثة
ولم يبق لهم حق بعد الاجازة فيجوز له ان يغزو وان كان الوارث غنيا
(بخلاف ما اذا قال ثلثي وصية في سبيل الله فانه لا يعطى الوارث ان كان غنيا
وان اجازت الورثة كلهم) لان ذلك المال انما يدفع اليه بعد الاجازة على وجه

لو اعطى زكاة ماله وهو لا يعلم انه غني جاز

الصدقة والصدقة محمل الفقراء دون الاغنياء فلا يصير الغني محلا لها باجازه الورثة فاما ههنا المال ليس يدفع اليه على وجه التملك وانما يدفع اليه على وجه الاباحة وما كان على وجه الاباحة يستوى فيه الغني والفقير دليله السقابة الموقوفة فانه يجوز للغني ان يشرب من مائها كما يجوز للفقير (الاترى) ان في هذا الفصل ما فضل من النفقة يرد الى الورثة فكان دليلا على ما قلنا * (فان غزاها الوارث قبل ان يحجز الورثة ثم علمت الورثة بعد ما غزا ورجع فاجازوا لم يحجز ذلك وكان ضامنا لما انفق حتى يغزو عنه غزوة اخرى) لان الاجازة ترد على الموقوف والغزوة قد نفذت عن الوارث ولم توقوف فلا ترد عليها الاجازة (و كذلك لو كان مصغرا فيهم لم يحجز غزوته) لان الاجازة قد عدمت منه (فان كبر فاجازه لم يحجز ايضا) لما قلنا ان الغزوة لم توقوف فلا ترد عليه الاجازة *

(وكذلك ان اوصى بـه في سبيل الله لم يحجز ان يعطى احدا من الورثة حتى يحجزوا كلهم) لانه لو اعطى المال كان وصية للوارث وذلك لا يجوز الاباجازة الورثة *

(ولو اوصى بان يغزو عنه غزوة فغزاه الوصى وليس بوارث جاز ذلك ورد فضل النفقة) لانه ليس في لفظه ما يدل على اخراج الوصى من الوصية فكان له ان يصرفه الى نفسه كـالـو قال صـمـه حيث شئت *

* قال * (فان اوصى ان يغزى عنه غزوة فاغزوا رجالا يربط عنه ولا يدخل ارض العدو فذلك جائز) لان الرباط من الغزو فصار كانه غزا رجالا دخل ارض العدو *

(فان قالت الورثة يربط يوما واحدا وقال الوصى يربط اربعين يوما فان

الصدقة محمل الفقراء دون الاغنياء فلا يصير الغني محلا لها باجازه الورثة

وما كان على وجه الاباحة يستوى فيه الغني والفقير

القاضي يجيز من ذلك ادنى الرباط وذلك ثلاثة ايام لان الواجب هو اقل
الرباط لان ما يبقى بعد رجوعه مع الغازي يصرف للورثة اربابينهم فلا يقطع
حقهم عن شيء من التركة الا يقيين وادنى الرباط ثلاثة ايام لانه اقل المقادير
التي وردت في الشريعة كما في مدة السفر ومدة الحيار* ولان الانسان
لا يسمى مرابطا برابط ساعة او ساعتين ويسمى مرابطا اذا رابط اياما
فيجب ان يربط عن الميت ما يقع عليه اسم الايام وقل ذلك ثلاثة ايام فيجب
رابطه ثلاثة ايام لهذا المعنى لان آثار قد اختلفت في الرباط فانه روى انه
صلى الله عليه وآله وسلم قال من رابط يوما في سبيل الله كان كصيام
العمر وقيامه* او كان كلاما هذا معناه ومن رابط اربعين يوما كان له كذا
وكذا ومن رابط ثلاثة ايام كان له كذا* فاذا اختلف للوارث والوصي يؤخذ
بأوسط الاعداد وذلك ثلاثة ايام لانه اقل من الاكثر واكثر من الاقل
فيقضى به لقوله صلى الله عليه وآله وسلم خير الامور اوساطها وان كان الذي
اوصى بها منزله في الثغر الذي يربط فيه فالقياس انه اذا غزا عنه رجل يربط
في الثغر ولا يدخل ارض العدو* جازة في الاستحسان لا يجوز حتى يغزي عنه
رجلا يدخل ارض العدو* وجه القياس فيه ما قلنا ان الرباط من الغزو فوجب
ان يجوز اذا غزا رجل يربط ولا يدخل ارض العدو دليله ما اذا كان منزل
الموصى في غير موضع الرباط* ووجه الاستحسان في ذلك ان الميت اوصى بان
يغزي عنه غزوة فكان عليهم ان يأتوا بما استحق اسم الغزو والرجل متى رابط
في مصر نفسه وفي موضعه لم يسم غازيا عند الناس وانما يسمى اذا دخل ارض
العدو لم يغز عنه رجل يدخل ارض العدو لا يثبت اسم الغزو عليه فلا يجوز فاما
اذا سافر الى مصر وربط فيه يسم غازيا عند الناس فاذا غزا عنه رجل خرج

وادنى الرباط ثلاثة ايام

غير الامور اوساطها

الى الرباط فقد استحق اسم الفز وفي كفى ذلك * ولان الوصى اذا لم يكن منزله في موضع الرباط وهو في مصر من امصار المسلمين فانه يتخير على الرباط وعلى الدخول في ارض العدو وفي مجاهدة الكفار فانصرف وصيته الى النوعين من الفز وعلى الرباط والجهاد فتى رباط عنه جازو متى دخل ارض العدو وجاهد جاز - فاما اذا كان منزله في موضع الرباط فان تحصره على ما فانه من الجهاد اكثر من تحصره على ما يفوته من الرباط فتعين الجهاد لوصيته دون الرباط فاما المجاهد فيه لا يجوز (نظيره) ان الطواف للأفقي بمكة افضل من الصلوة لان تحصره على ما يفوته من الطواف اكثر فانه يمكنه اداء الصلوة بغير مكة ولا يمكنه الطواف الا بمكة فكان اكبرهم هو الطواف فاشتغاله به اولى فان المكي قل ما يتحصر على ما يفوته من الطواف فان الطواف له ممكن في كل وقت والصلوة لها رتبة عظيمة فكانت الصلوة له افضل كذلك هنا *

(ولو كان وصي بثله ان يغزو عنه فرأى الوصى ان يدفع الى من يربط اربعين ليلة او اكثر او الى من يغزو الى دار الحرب فذلك جائز عندنا على ما رأى الوصى وان ابى ذلك الورثة) لان مصرف هذا كله الى الفزو - ولا يرجع الى الورثة منه شيء فلم يكن منهم رأى ولا تدبير وكان للوصي ان يفعل ما يرى بخلاف ما اذا قال اغزوا عنى غزوة فان الثلث كله لا يصرف الى الجهاد الا ترى ان فضل النفقة يرد الى الورثة فكان لهم رأى وتدبير حتى لا يقطع حقهم في الميراث * (واذا وصى الرجل بثلث ماله في سبيل الله يضعه حيث احب فذلك الى الوصى فان جملة الوصى لنفسه وهو يحتاج اولادته او غيرهم جاز ما صنع من ذلك) لان الميت لو لم يقل يضعه حيث احب كان للوصي ان يجعله لنفسه ولا يثبته فاذا قال يضعه حيث احب وقد فوض اليه الرأى على العموم اولى ان يكون

الطواف للأفقي بمكة افضل من الصلوة

له ذاك *

(وان جملة الوصى ارجل غنى وهو يعرف لم يجز ذلك -) لما قلنا ان المال في سبيل الله يكون صدقة ومحل الصدقة الفقير دون الغنى وقيل للوصى ضمه فيمن احببت من الفقراء لان الدفع لم يصح فصار كأنه لم يدفع ولو لم يدفع يصرفه الى من شاء من الفقراء كذلك ها هنا *

(فان قالت الورثة قد جملة الموصى في الاغنياء فبطلت فناخذ ذلك ميراثا لم يكن لهم ذلك) لانه مخالف حين وضعه في الاغنياء وبالمخلاف لم يخرج عن الوصاية ولا خرج المال عن الوصية فكان له ان يضمه به ذلك في الفقراء * (ولو جملة الوصى لبعض الورثة وهم اغنياء لم يجز ذلك وكان له ان يجمعه لمن شاء من الفقراء الا ان الوصى لو وضع فيه وهو اجنبي لم يجز) لانه لو كان غنيا اجنبيا لا يجوز فاذا كان وارثا غنيا اولى ان لا يجوز *

(ولو ان الوصى جملة لبعض الورثة وهم فقراء ليغزوبه في سبيل الله قيل للورثة اتجزون ما صنع الوصى فان اجازوه جاز) لان الوارث اذا كان فقيرا فهو محل الصدقة الا انه انما يجمعه له لكونه وصية والوصية لا يجوز للوارث باجازه الورثة وان لم يجزوه رجع الى الميراث ولم يكن للوصى ان يجمعه لغير الورثة بعد ذلك بخلاف الفصل الاول اذا جمعه الموصى لغنى كان له ان يجمعه بعد ذلك للفقير * ووجه الفرق في ذلك وهو ان قول الميت ثشي في سبيل الله يقتضى الوضع في اهل الحاجة فهو في الوضع في الاغنياء غير مأمور وفي الوضع في الفقراء مأمور فتمت وضعه في غنى فاما وضعه بغير امر الميت فصار مخالفا لوصار كأنه لم يضع فله ان يضمه فيمن امر بالوضع فيه فاما اذا وضعه في وارث فقير فقد وضعه في محله فلم يصح مخالفا لامر الميت فصار دفعه

ووضع الميت فيه سواء والميت لو وضعه فيه كانت وصية للوارث والوصية للوارث اذا لم يجزها الورثة تصير مير انا كذلك هاهنا *

(واذا وصى الميت ان يجعل فرسه حبسه في سبيل الله او سلاحه في سبيل الله او يجعل مصحفه حبسا يقرأ فيه القرآن او دار يسكنها الزكاة او يواجر فيكون اجره في سبيل الله او ارض يزرع فيكون غلتها في سبيل الله او وصى ان يجعل عبده وقفا في سبيل الله او يخدم الزكاة او يواجر فيقسم غلته في سبيل الله او غير ذلك مما تقرب به العبد الى ربه وكذا حبس النفس والقدر والمزاد والطنجير والشفرة فهذا كله جائز) عند محمد رحمه الله من الثلث وعند ابي يوسف رحمه الله ما كان من ذلك دار او عقلا حبس جائز وما كان من ذلك منقول فلا يجوز حبسه الا الكراع والسلاح *

وقال ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه الحبس باطل في المنقول وغير المنقول الا الغلة فانه جائز نحو ان وصى بغلة عبدا ودار او ارض في سبيل الله فانه جائز ويعطى الغلة للفقراء في سبيل الله * اما محمد رحمه الله تعالى فانه يجزى الوقف في الحياة وبعد الممات لما فيه من القرية (وكذلك الحبس في سبيل الله جائز) لان معنى القرية موجودة فيه يدل عليه ما روي عن حفصة رضي الله تعالى عنها انها سببت مصحفها لها *

واما ابو يوسف رحمه الله تعالى فلان المذهب عنده ان وقف المنقول باطل فكذلك حبس المنقول في سبيل الله باطل وكان يقول القيس ان لا يجوز وقف الاراضي لما فيه من تعطيل الملك ولا تملك من احد الا ان الشرع عطل الملك عن المساجد لقرية تملك بها عائدتها اليها من حيث الثواب فجوزنا في مثله في وقف الاراضي لانها من جنس المساجد فانها تبقى وعائدها كالمساجد

فاما الاموال المقولة ما وجدنا فيها اقرية واجبه الله تعالى الاقرية تقع بتملك
 الفقير فكذلك لا يجوز ايجاب القرية من العبد الا على وجه التملك اذا ايجاب
 العبد معتبر بايجاب الله تعالى فاما ابو جنيفة رضى الله تعالى عنه فانه كان لا يجز
 الوقف والجس في حالة الحياة فلا يجوز عنده اذا وصى بدموته الا ما كان
 له اصل في الشريعة والوصية بالغلة لها اصل في الشريعة فانه لو وصى
 بان يصرف غلة بستانه على الفقير فذلك جائز لما يقع فيه من
 التملك فكذلك حبس الاراضى والعبد والدار ليكون غلتها
 في سبيل الله يجوز لان فيه معنى التملك لان الغلة يتصدق بها على اهل الحاجة
 ممن يزو فتصير ملكا لمن ياخذها يصنع بها ما شاء فاما ما ليس فيه معنى تملك
 الشئ ولكن فيه انتفاع بالعين نحو سكنى الدار وركوب الفرس وقراءة
 المصحف ولبس السلاح وخدمة العبيد لا اصل في جوازهم في الشرع اذا وقع
 لا قوام مجبولين فانه لو وصى بخدمة عبيده لقوم بغير اعيانهم لا يجوز ذلك واذا
 كانوا معلومين جازوها هنا وقع الحبس لا قوام مجبولين فلا يجوز والمعنى في
 ذلك انه اذا لم يكن فيه تملك العين لم يكن صدقة (الآثرى) انه يدخل فيه
 الغنى والفقير فلا يجوز اذا وقع لقوم بغير اعيانهم (ومن اخذ الفرس الحبس
 ليركبه في سبيل الله فنفته عليه حتى يردده) لانه هو المنتفع به والنفقة على من
 يحصل له النفقة *

(الآثرى) ان العبد الموصى بخدمته كانت نفقته على الموصى له بالخدمة مادام
 الخدمة) لانه هو المنتفع به ولو استمار فرسه منه في حال حياته كانت نفقته على
 المستعير فكذلك الغازى نفقته عليه (وكذلك السلاح يكون وقفا في سبيل الله
 من الثلث فمن اخذه كان عليه حفظه واصلاحه حتى يردده) لما قلنا انه هو المنتفع

بالسلاح ما لم يردده فاذا اخذه غيره كانت النفقة على الثاني (فان ركب الوصي
الفرس وتسارع بالسلاح فلا بأس بذلك اذا كان الوصى غير وارث) لانه ليس في
كلام الوصى ما يوجب خروج هذا الوصى عن الوصية فصار هذا وقوله
ضع فرسى وسلاحي في سبيل الله حيث شئت سواء (ولا ينبغي ان يعطيه
وارثا للميت الا ان يرضى جميع الورثة وهم كبار) لان فيه وصية بالمنفعة
لوارث والوصية بالمنفعة للوارث لا يجوز الا باجازة الورثة *

(فان اعطاه الوصى بعض الورثة بغير رضى بقيتهم فنفق الفرس تحته كان للورثة
ان يضموا قيمة الفرس ان شاءوا والوصى الذى اعطى وان شاءوا الوارث الذى
يركب) لان الوصى متمتع في الدفع والوارث متمتع في القبض فيضمن كل
واحد منهما لتعديده كما قلنا في الغاصب والغاصب والمستعير من
الغاصب (فانهم اضمنه القيمة امر القاضي فاشترى بالقيمة فرسا آخر فجعل
حييسا في سبيل الله) لان هذا بدل عن الفرس فيصرف الى فرس آخر ليقوم
مقامه حتى لا تنقطع الصدقة عن الواقف (فان ضمن الوارث القيمة فاراد ان
يرجع بها على الوصى لم يكن له ذلك) لان الفرس تنفق بماله وجناته فلا يرجع
بما ضمن على غيره كغاصب الغاصب والمستعير من الغاصب اذا ضمن لا يرجع به
على احد (وان ضمن الوصى فاراد ان يرجع بالقيمة على الوارث كان له ذلك)
لانه بالضمان ملك فيرجع عليه كما قلنا في الغاصب اذا ضمن ورجع به على غاصب
الغاصب * فان قيل * لم لا يكون هذا بمنزلة الغاصب اذا وهب الغصب لرجل
فألقاه الموهوب له ضمن الغاصب فانه لا يرجع على الموهوب له بشئ فلم يرجع
هذا * قلنا * اذا غصب الغاصب او اعار فقد قصد ان تكون الصلة منه لا من
غيره فاذا ملك المال بالضمان فقد تمت الصلة منه فلا يرجع عليه بشئ * واما ما هنا

انما اعاره ليكون صلة عن الميت لامنه وبالضمان لم تتم تلك الصلة فصار كانه قبضه
 بغير حق وبغير اذنه فيرجع عليه * ونظيره رجل اكره رجلا على ان يهب مال
 رجل لاخر فوهب ثم ان المكره ضمن لصاحب المال فانه يرجع بالمال
 الموهوب على الموهب له لما قلنا انه لم يقصد بان تكون الصلة منه انما
 قصد بان يكون الصلة من صاحب المال فاذا ملكه رجع فكذلك هاهنا *

* قال * (واذا وصى بمبدله ووقف في سبيل الله تعالى من ثلث ماله بداوى الجرحى
 وكان طبيبا او يستقى الماء للغزاة في سبيل الله او يواجر فيصرف غنائه في سبيل الله
 فهذا كله جائز) عند محمد رحمه الله تعالى لما قلنا ان هذا من القرب * فاما الغلة
 فيعطاهم الغزاة لان الغلة صدقة تملك ومحل الصدقة الفقير دون الغنى * واما
 الماء فيسقى الغزاة من استسقامه من الاغنياء والفقراء وكذلك يخدم الغزاة
 من استخذه من غنى او فقير لان هذا ليس بصدقة تملك بل هي اباحة انتفاع
 وما كان طريقة الاباحة يستوى فيه الغنى والفقير كالماء الموضوع على الطريق
 فانه يباح شربه للغنى والفقير جميعا * وكذلك الغنى له ان يستقي الماء من نهر
 الغير ومن حوض الغير كالفقير سواء * وافضل ذلك ان يكون لاهل الحاجة
 لان الغنى يقع له الكفاية بدون ذلك بان يشتري له عبدا فيخدمه والفقير
 لا يستغنى عنه فكان المحتاج اولى بالخدمة له (وان جعل الميت الكراع او السلاح
 او غيره مما وصفت لك حبسا في سبيل الله تعالى في حياته وصحته فان ذلك باطل
 واذا مات كان ميراثا في قول ابى حنيفة رضي الله تعالى عنه) لان الوقف عنده
 باطل الا ان يكون موصى به والموصى به هو الغلة وقد عدم هاهنا فبطل *

واما ابو يوسف رحمه الله تعالى لا يمحى وقف المنقول الا في الكراع والسلاح
 والحيس هناك كراع وسلاح بخاز عندهما الا ان عند محمد رحمه الله تعالى

وما كان على طريقة الاباحة يستوى فيه الغنى والفقير كالماء الموضوع على الطريق ونهر الغير وحوضه

الاخراج من يده شرط بان يدفعه الى غيره ليكون هو القيم عليه وعند
ابي يوسف رحمه الله تعالى ليس بشرط ولكن الا شاهد يكفى فابو يوسف
رحمه الله تعالى يقول ان القيم اعما يقبضه بامر له فكان يدال قيم كيد الواقف فاذا
كانت يده كيده فلا فائدة في التسليم اليه * ومحمد رحمه الله تعالى يقول اجمعنا على
انه لو جعل داره مسجد افانه لا يصير مسجدا الا ان ياذن للناس بالدخول
والصلوة فيه فاذا اذن لهم بالصلوة فيه يصير مسجدا ولا يقال انهم يصلون باذنه
فيجعل كصلاته بنفسه بل لم يجعل هكذا فكذلك هاهنا ولان الاموال لا تبقى
محفوظة الا بايدى العباد فلم يكن يدمن يده مستحقه ليخطف الاولى فيبقى في يده
محفوظة كما جمعت على اى وجه صاوت ولا بأس بان يتنفع بذلك كله القيم وولده
ووالده لانه لو فعل هذا في مرضه قد ذكرنا ان للقيم ان يتنفع به فاذا فعل في حياته
وصحته اولى (وكذلك لو ارثه ان يتنفع به اذا سلم لهم ذاك القيم الذى ولاه) لان
ما حبسه في حياته وصحته لم يكن وصية (الآثرى) انه لا يعتبر من الثلث ويبدأ به
قبل الدين ولو اراد ابطاله في حياته لم ينفذ وما لم يكن وصية فالورثة وغيرهم
فيه سواء (وان مات القيم في حياة الذى حبس ذلك او بعد موته فلا مرفه الى
من ولاه القيم) ذاك لانه هو القيم في حال حياته فاقام مقامه يكون هو القيم
بعد وفاته فالوصى اذا مات واوصى الى رجل فان الوصى الثانى يكون هو اولى
من غيره فكذلك هذا وهذا بخلاف القاضى لان الوصى اذا فوض القضاء
الى غيره ثم مات فان الثانى لا يكون قاضيا وذلك لان الامام الذى ولى
القاضى الاول كان له ولاية بعد تولية القضاء ولم يخرج الامر من يده بدليل
ان له ان يعزله في حال حياته ويولى غيره فلما كانت ولايته باقية لم يجز تولية
القاضى غيره الا باذن الامام فاما هاهنا ليس للذى حبس ولاية بعد ما خرج

من يده (الآثرى) أنه لو اردان يزله ويستبدل غيره لم يكن له ذلك فلما كانت
الولاية للقيم دون الذي حبس كان له التفويض الى غيره (فان مات من غير
تولية منه لاحد فان القاضي يحمل القيم في ذلك من احب وليس للذي
حبسه من ذلك شيء) هكذا ذكر محمد وذكر الخصاص في كتابه وهلال ايضا
في كتابه ان للذي حبسه له ان يولي غيره فوجه تلك الرواية وهو ان هذا
القيم لو ولي غيره ثم مات جازت توليته وانما يولاه لو لاية مستفادة من جهة
الذي حبسه فلما جاز لغيره ان يولي غيره بولاية فلان يجوز للذي حبس ان
يولي غيره بولاية نفسه كان اولى والوجه لما ذكرناها هنا وهو انه لما حبسه وسلمه
الى القيم فقد اخرج الحبيس عن ملكه ويده وصار هو وسائر الاجانب فيه سواء
وكما ان التدبير ليس الى سائر الاجانب فكذلك لا يكون التدبير اليه
(وان جعله حبيسا واشترط في ذلك انه هو القيم فيه فهذا باطل في الحكم) لانه
لما شرط ان يكون هو القيم في ذلك فلم يوجبه الا خراج من يده
وقد ذكر بان شرط صحة الحبس عند محمد رحمه الله تعالى هو الاخراج
من يده والتسليم الى غيره (وان دفع ذلك الى قيم يقوم به واشترط انه ان مات
قبل الذي حبس ذلك كان الامر الى الذي حبس ذلك يجعل فيه من احب
جاز ما اشترط من ذلك) لانه انما اخرج عن يده بهذا الشرط فيراعى شرطه
كما لو شرط شرط آخر لان شروط الواقف تراعى ثم هذا الشرط لا يمنع
جوازه عند محمد رحمه الله تعالى لانه لما اخرجه من يده فقد تم الوقف والحبس
فصار هو كواحد من الناس فكان العود الى يده كالعود الى غيره لا يبطل
الحبس فالعود الى يده مثله *

وهذا هو شرط الواقف تراعى

(وكذلك اذا شرط قيما بدمقيم فذلك اليه وليس للقيم الاول ان يجعلها الى

غير مباشر الذي حبسها) لان شرطه كما روى في حق القيم الاول فكذلك
يراعى في حق القيم الثاني وقد وجد من وقوف الساف هكذا يدل عليه ان مثل
هذا الشرط جائز في ولاية السلطنة والامارة فانه روي عن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم انه بمث سرية و امر عليهم زيد بن حارثة ثم قال فان
قتل فجعفر بن ابى طالب فان قتل فعميد الله بن رواحة * وكان كما قال * وحكي ان
سليمان بن عبد الملك لما حضره الموت اوصى ان يكون الخليفة بعده ابن عمه
عمر بن عبد العزيز فكرهت ذلك اخوته هشام بن عبد الملك ومسلمة بن عبد الملك
فقال سليمان ثم بعده فلان ابن فلان ثم انت يا هشام ثم قال ارضيت يا اصلم * فلما
جاز مثل هذا الشرط في ولاية السلطنة فلان يجوز في هذه الولاية اولى *

(واذا دفع الرجل الى رجل مالا فقال خذ هذا المال فجاهد به في سبيل الله او قال
اغزبه في سبيل الله فاخذه الرجل فاشترى به متاعا وكرعا ووسلا حاتم مات
احدهما فقال الذى اعطى المال ان كان حيا او ورثته ان كان ميتا انما اعطاه المال
قرضا ليجاهد به عن نفسه وقال الممطي (١) او ورثته انما اعطاه اياه على وجه الصدقة
في سبيل الله تعالى فالقول قول الممطي في ذلك او ورثته) لان قوله فجاهد به في
سبيل الله اضافة الجهاد الى فعل الممطي لا الى المال لان هذا ليس بامر بان يأتي
فعل الجهاد واذا كان الجهاد مضافا الى فعله لا الى المال لم يصرف المالك في سبيل الله
ليصير صدقة فبقى قوله خذ هذا المال مجردا وهو كلام يحتمل القرض ويحتمل
الصدقة فكل واحد منهما تبرع والقرض اقل التبرعين لانه يوجب البدل
والصلة لا توجب البدل فعمل على الاقل لان الاقل تبين وهذا كرجل زوج
ابنته وسلمها الى الزوج مع جهازها ثم ماتت الابنة فقال الزوج كان المال صلة لها
فلي منه الميراث وقال الاب لا بل كنت اعرتها فالقول قول الاب لما ان العارية

تبرع والهبة تبرع والعمارة اقلها فحمل على الاقل فكذلك هاهنا *
 (فان كان المعطي حيا حلف البتة بالله ما اعطاه الا على وجه القرض
 ثم اخذ ماله) لانه حلف على فعل نفسه فيحلف على البتات (وحلفت
 الورثة على علمهم ما يعلمون ان صاحبهم اعطاه اياه على وجه الصلة ثم ياخذون
 المال) لانهم حلفوا على فعل الغير ومن حلف على فعل الغير يحلف على العلم (وان
 تصادقا المعطي والمعطى له ان المعطي اعطاه اياه ولم ينو قرضا ولا غيره فالمل قرض
 ولا يكون صلة لما قلنا انه اقل التبرعين وكان على الاقل حتى يثبت
 الاكثر وهذا فصل ينبغي ان يحفظ فانه لارواية له الا في هذا الموضع
 واستدل في الكتاب (فقال الا ترى ان رجلا لو اعطى رجلا مالا فقال حج به
 او افقه على نفسك مع عيالك كان ذلك قرضا الا ان ينوي به الصلة كذلك
 هاهنا ولو قال له خذ هذا المال فهو لك في سبيل الله ومات الذي اخذه قبل ان
 يشتري منه شيئا فهو له وهو ميراث لورثته) لان قوله هو لك
 تملك منه لان اللام للمالك كما اذا قال داري لك تسكنها كان تملكك للقرابة وقوله
 في سبيل الله عبارة عن الصدقة فكأنه قال خذ هذا المال فهو لك صدقة
 ولا يكون قرضا *

(وكذلك لو قال خذ هذا المال في الغزو في سبيل الله او قال في الجهاد في سبيل الله
 كان المال صدقة) لانه اضاف الجهاد او الغزو الى المال وامره ان ياخذ في
 هذا الوجه فهذا رجل جعل ماله في سبيل الله فكان صدقة لانه امره بالاخذ
 والمال الماخوذ لله لا يكون الا صدقة على عباده (ولو كان قال خذ هذا المال
 فاغز به عنى في سبيل الله ثم مات احد هما قبل ان يشتري به رد ذلك المال على
 المعطي او على ورثته) لانه امره بالغزو عنه والغزو عنه لا يكون الا بعد ان تكون

روى حلف على فعل الغير يحلف على العلم

النفقة من ماله ويكون العازي نائبا عنه في الاتفاق فبقي المال على ملكه الا انه لما مات انقطع امره فبقي المال الى ورثته (فان اشترى بذلك المال سلاحا وكراما ثم مات احدهما اخذ جميع ما اشترى) لانه اشترى بامر له لان الامر بالنزول امر بشراء ما يحتاج اليه في النزول فبالشراء وقع للأمر فيكون له (الا ترى) انه لو غزا وفضل من ذلك فضل رد اليه فدل ان الشراء وقع له (ولو اشترى به متاعا او سلاحا ثم بدا للمعطي ان ياخذ منه ويدفعه الى غيره كان له ذلك) لان المشتري ملكه فله ان ياخذ به ويعطي غيره (فان قال المعطي رد علي مالي ولك ما اشتريت فانه لا حاجة لي فيه لم يكن له الا ما اشترى) لان المشتري وكيل له في الشراء فالمشتري وقع له ذلك فلم يكن له ان يمنع منه (ولو قال المعطي اعطيك مالك ولي ما اشتريت لم يكن له ذلك) لانه وكيل له بالشراء والوكيل بالشراء لا يحبس ما اشترى عن الموكل *

(ولو قال له خذ هذا المال فجاهد به او اغز به فاشترى به المعطي متاعا او سلاحا او كراعا لينزوبه فقال له صاحب المال انما اعطيتك لتغزو عني فتدفع لي المتاع وقال المعطي اعطيته لنفسه صلة او قرضا فلا سبيل لك على المتاع فالقول قول رب المال وله ان ياخذ المتاع والسلاح والكراع) لان قوله فجاهد به يحتمل معنى الجهاد عن المعطي ويحتمل الجهاد عن المعطي وهو المجمل فكان البيان اليه * ولان ما ادعاه المعطي لا يوجب زوال المال عن ملكه وما ادعاه المعطي يوجب زواله عن ملكه الى بدل او الى غير بدل فهو يدعي اكبر الامر بن فلا يصدق الا سبينة *

(واذا حبس الرجل فرسه في سبيل الله فدفعه الى رجل حبس في سبيل الله فهو جائز لو قال ان اسستغيت او حضر لك الوفاة فدفعه الى غيرك حبس في

سبيل الله) لان الحبس هكذا شرط وشرطه معتبر (الآرى) ان الواقف اذا جعل وقفاً على قوم باعياهم على انهم ان استغنوا عنه فيصرف الى الفقراء جاز من الواقف هذا الشرط فكذلك هاهنا *

(فان مات صاحب القرض الذي جعله حبساً لم يكن ميراثاً لورثته و كان حبساً في سبيل الله) لان الزوال قد تم فلا يصير ميراثاً (فان مات الذي اعطاه اياه صار حبساً على من اعطاه الميثاق على من اوصى له به حبساً ليس لصاحبه الذي حبس عليه سبيل) لان الشرط قد وجد *

(فان استغنى الذي جعله صاحبه حبساً في يده او ترك الجهاد فرجع الى اهله لزمه ان يدفعه الى غيره يكون حبساً للشرط الذي وجد من الحبس فان دفعه الى غيره ثم بدا للاول ان يرجع الى الجهاد فارد ان يأخذ الحبس فليس له ذلك) لان الاول انما كان اولى به من الثاني لثبوت يده عليه ولما سلمه الى الثاني فقد زالت يده وصار اليد للثاني فكان هو اولى بما سلكه من الاول (فان كان صاحب القرض شرط الاول انه ان جعله لغيره ثم احتاج اليه او رجع الى الزو كان احق به) لان هذا الشرط جائز لان صاحب القرض هكذا شرط فيراعى شرطه كما في الوقف اذا جعله على اولاد فلان فان استغنوا فهو لفلان فان احتاج الاولاد دخلوا في الوقف نأياً جازو كان على الشرط الذي شرطه كذلك هاهنا *

(ولو ان رجلاً حبس فرسا او ارضاً او جعلها وقفاً في سبيل الله عشرين سنة ثم هي مردودة على صاحبها الذي حبسها او على ورثته ان هلك او جعل حبساً على قوم باعياهم على انهم ان هلكوا رجع الحبس على الذي حبسها كان هذا حبساً باطلاً له ان يأخذه ان شاء وان مات كان ذلك ميراثاً) لانه لم يؤبد الحبس والمذهب

عند محمد رحمه الله تعالى ان التابيد شرط لجواز الوقف وانما كان التابيد من شرطه لانه صدقة موقوفة فيعتبر بالصدقة المملوكة والصدقة المملوكة لا يجوز توقيتها فكذلك الصدقة الموقوفة * وعندنا في يوسف رحمه الله يجوز الوقف موقفا وموبدا لان في هذا تملك المنافع وقد جاز مؤبدا فلا يجوز موقفا ولا يرى * ان الاجارة يجوز موقفة ولا يجوز مؤبدة ثم التابيد المملوكة لم يطل الوقف فالتوقيت اولى ان لا يطلها *

(ولو ان رجلا حبس فرسه في سبيل الله ابد ودفعه الى رجل حبسه عليه على انه ان مات واستغنى عنه دفعه الى غيره لا يرجع الى صاحبه ولا الى ورثته فهذا جائز مستقيم) لانه ابد والحبس مؤبداً جائز *

(فاذا اخذ صاحب الحيس الفرس فلم يغز سنته تلك فدفعه الى غيره يغزو عليه اعاره اياه فلا بأس بذلك) لانه استغنى حيث لم يغز تلك السنة فله ان يدفعه الى غيره * ولانه قد ملك منافع الفرس في باب الغزو وبديل انه ليس لصاحب الفرس ان يخذل منه الفرس مادام هو حيا يغزو فله ان يملك تلك المنافع غيره (الآرى) ان الحبس عليه لا يكون لقل حال من المستعير والمستعير للمدابة اذا لم يشترط ركوب نفسه كان له ان يعيره غيره فها هنا اولى *

(ولا ينبغي له ان يواجره) لان مقصود صاحب الفرس حصول الثواب له واذا غز الثاني ببدل لا يحصل للمحبس ثواب في الاجر ولانه ملك منافع هذا الفرس بغير بدل فلا يقدر ان يملك غيره ببدل (الآرى) ان المستعير يملك ان يعيره ولا يملك الاجارة فكذلك هاهنا (فان دفعه الى غيره يغزو عليه باجر فركبه الذي استاجره فمطب في يده من ركوبه او من غير ذلك فرفع ذلك الى القاضي فان القاضي له ان يضمن ايها شاء ان شاء ضمن

عند محمد رحمه الله تعالى ان التابيد شرط لجواز الوقف وعندنا في يوسف رحمه الله يجوز الوقف موقفا وموبداً

في المستعير يملك ان يعيره ولا يملك الاجارة

المواجر وان شاء ضمن المستاجر) لان كل واحد منهما متمدد في الفرس فان ضمن الواجر لا يرجع على المستاجر بشئ^(١) لانه بالضمان ما كره من الابتداء فصار كانه آجر فرس نفسه ومن آجر فرس نفسه فعطب في يد المستاجر لم يضمن المستاجر كذلك هاهنا *

(وان ضمن المستاجر القيمة يرجع المستاجر بالقيمة على الواجر) لانه مغرور من جهته والمغرور يرجع على الغارءا غره^(٢) (ثم يشتري القاضى بالقيمة فرسا آخر فيجعله حبيسا على الذي كان آجره) لان الفرس الثاني قائم مقام الاول والفرس الاول لو كان حيا كان حبيسا على لذي آجره فكذلك الثاني يكون حبيسا عليه) ويتقدم اليه فيه ان لا يواجره) لانه تماطى مالا يحل (فللقاضى ان ينصحه في المستقبل ويكون الاجرة للمواجر على المستاجر) لانه هو الماقد والاجر يكون للماقد (الارى) انه لا يكون اشقى حالا من الغاصب والغاصب لو آجر المنصوب وسلم كان الاجر للغاصب كذاها ههنا) ولا يجبنى ان ياكله المواجر ولكنه يتصدق به) لانه استفاده من كسب خيىث فسييله التصديق به كافي الغاصب *

(ولو قتل الفرس غير الذى حبس عليه اوركه غير غير امره فعطب تحته) كان ضامنا بقيمته ياخذها الذى حبس عليه فيشتري بها فرسا آخر فيكون حبيسا في يده) لان الذى حبس عليه لا يكون اقل حالا من المودع ولو كانت ودية في يده فقتله غيره كان للمودع حق الخصومة واخذ القيمة كذاها ههنا *

(ولو ان رجلاين في يد كل واحد منهما فرس حبيس على هذه الصفة دفع كل واحد منهما الفرس الذى في يده الى صاحبه على ان يغزو عليه على ان يعطى الآخر فرسه شرطام مشروطا كان هذا شرطافاسدا لا ينبغي لهما ذلك لانهما

لما شرطنا ذلك شرطا بينهما صارت مبادلة المنافع بالمنافع ومبادلة المنافع بالمنافع
اجارة فاسدة كبيع السكنى بالسكنى (وليس للذى حبس عليه ان يواجره اجارة
جائزة ولا فاسدة) فان عطب احدهما ضمن القيمة فكان الامر فيه كما
وصفنا) لان كل واحد منهما متمدد (وان سلما كان لكل واحد منهما اجر مثل الفرس
الذى اعطاه صاحبه) لان الاجارة فاسدة وفي الاجارة الفاسدة يجب اجر
المثل ويتصدق كل واحد منهما بالاجر ولا يجبر عليه *

(ولو كان كل واحد منهما دفع فرسه الى صاحبه يركبه من غير شرط اشترطه
كل واحد منهما على صاحبه ففزا كل واحد منهما على الفرس الذى اعطاه
صاحبه فهذا لا بأس به) لانه اذا لم يجز بينهما شرط لم يصير مبادلة المنفعة بالمنفعة
لتصير اجارة ولكنه يحمل محض اعارة وقد ذكرنا ان للذى حبس عليه ان يعيره
ليغزوبه *

(ولو ان رجلا جعل خياله حبيسا في سبيل الله ودفعها الى وكيل له يكون هو
الذى يوزعها بين الغزاة اذا غروا ولم يشترط ردها اليه فهذا جائز) لانه وجد
الازالة من يد الى يد قيم الحبس فيجوز كملو وقف ارضا او دارا واخرجها الى قيم
جاز ذلك لما ان التسليم قد وجد ولهذا قال ابو يوسف رحمه الله تعالى ان التسليم
ليس بشرط لان انشاءني وكيله وتصرف فيه بامر مد كما شرط هو فكانت يده
كيده فلا فائدة في التسليم والجواب عنه ما قلنا *

(ولا بأس بان يوزعها بين الغزاة من الاغنياء والفقراء) لان هذا الاباحة وليس
تمليك وكل قرينة كانت على سبيل الاباحة استوى فيها الغنى والفقير كالسقاية *
(وكذلك او جعل خانا ليزول الناس فيه او مقبرة يقبر فيه موتى المسلمين)
فانه يسكن خانه الغنى والفقير ويقبر في مقبرته الغنى والفقير *

المقبرة والخان يستوى فيه الغنى والفقير

(فان دفع الوكيل الى رجل فرس ا فقال ار كبه في سبيل الله فليس له ان يحمل عليه غيره) لانه انما اعطاه لينتفع به في هذا الغزو ثم يرد على الوكيل فهو مستمير والمستمير اذا شرط ركوب نفسه ليس له ان يركب غيره كذلك هاهنا (وان اعطاه اياه فقال خذه في سبيل الله ولم يشترط عليه ان يكون هو الذي يركبه فلا بأس بان يحمل عليه غيره ممن يغزو في سبيل الله) لان الاباحة وقعت مطلقة فكان له ان يركبه بنفسه وان يركب غيره كما في عارية الدابة اذا وقعت مطلقة (ولو اعطى رجلا فرسا في سبيل الله واعطى الآخر فرسالة في سبيل الله فقال الرجلان كل واحد منهما لصاحبه اعطيك فرسي لتغزو عليه على ان تمنيني فرسا تغزو عليه فاخذاهما فغزوا عليهما فالتقياس ان يكون باطلا وان عطب الفرسان يضمنان الا انه يجوز ذلك استحسانا ولا يضمنان شيئا) فوجه القياس له في ذلك انها لما شرط فيما بينهما صارت مبادلة المنفعة بالمنفعة فتصير في حكم الاجارة كما لو كان المحبس رجلين * ووجه الاستحسان في ذلك وهو انه اعتبر حال الذي حبس فلا يكون اجارة لانه رجل واحد فكانت الافراس كلها ملكا له وان لم يعتبر حاله لئلا وال الافراس عن ملكه واعتبر حال القيم فيها كان هو ايضا واحدا فلا يقع فيه معنى الاجارة اذ الرجل لا يواجر بعض افراسه ببعض فاما اذا كان الفرسان لرجلين فقد وجدت صورة الاجارة لان منافع الفرسين للمالكين مختلفين فكان له حكم الاجارة فلم يجز *
 * قال (ولو انهما آجرا الفرسين بدراهم فآجر كل واحد منهما صاحبه فرسه بدراهم يغزو عليه كائنا منين) لان هذه الاجارة باداء درهم من مالهما وليست بمال صاحب الفرسين فقد وقعت اجارة ملك الغير بملك الغير فوجد معنى الاجارة فيه (وليس للوكيل الاول الذي دفعت اليه الخيل ان يواجر شيئا من هذه

المستمير اذا شرط ركوب نفسه ليس له ان يركب غيره

الخيول للنزو وان اجرها كان ضامنا لما قلنا ان الاجارة تبطل معنى الثواب
والذى حبس قصده به الثواب فان احتاجت الى نفقة فرأى ان يواجرها بالعض
منافع الناس غير الجهماء بمقدار نفقتها حتى يدفعها الى من يفز وعليها فلا بأس
بذلك لان الحال حال الضرورة ومنفعة الاجرة ترجع الى الدابة فكان هذا
أرفق بالدابة فيجوز *

وهذا كما ذكر في كتاب الوقف اذ اجمل الرجل خانا وقف المارة الطريق فاحتاج
الى المرممة فانه لا بأس للقيم ان يواجر منازل الخان بمقدار ما يحتاج الى
المرمة فكذلك هاهنا *

(ولا بأس بان يأمر القاضى الوكيل بذلك لان القاضى ولى كل مال اعد للمسلمين
كما هو ولى كل غائب ولا بأس بان يفعل هذا الوكيل ايضا بغير امر القاضى
لان هذا مما يصلح الدابة وقد وجد الرضاء من المالك دلالة في كل ما يصلح
الدابة) لانه لا يبقى حييا الا بعد السمي في اصلاحه *

(فان كان الذى حبسها شرط له حين وكاها ودفعها اليه ان يواجرها
في نفقتها فذلك جائز واحرى ان يجوز اجارة الوكيل) لانه وجد منه
صريح الامر بالاجارة والصريح اقوى من الدلالة وان شاء آجرها بنفقتها
ولا يستامر في ذلك القاضى) لما قلنا انه ماذون من جهة الذى حبس دلالة
فلا يحتاج الى استئجار القاضى *

(واذا اعطى الرجل فرسا يحمل حبيسا في سبيل الله فان استغنى او مات دفعه
الى غيره حتى يكون حبيسا ابد افليس لصاحب الحبيس ان يركبه
في حوائجه في المصر في القياس) وفي الاستحسان له ان يركبه في حوائجه
في المصر وما حول المصر من شهود الجنازة والتشييع ونحوه فوجه

القياس فيه وهو ان المالك اذن له بالركوب في الحروب ولم ياذله في الركوب في حوائجه فوجب ان لا يجوز له الركوب في حوائجه الا باذنه كالمركبه واراد به سفر او كالمواكب فرسه يركبه في طريق كذا ليس له ان يركبه في طريق آخر فكذاك هاهنا * ووجه الاستحسان في ذلك وهو ان هذا القدر من الركوب ينفع الفرس ولا يضره لان رب فرس اذا ربط في المربط ولا يركب عليه يصيبه مرض ويفسد سيره وفي ركوبه في الاحايين منفعة له ورياضة والمالك كان كالأرض في كل ما يرجع نفعه الى الفرس ولانا لو قلنا بأنه لا يجوز له قليل الركوب في غير الغزو ادى الى منع الناس عن قبول مثل هذه الافراس اذ لا يرغبون اليها متى علموا ان النفقة واجبة عليهم وقليل الركوب وكثيره في غير الغزو حرام عليهم وما ادى الى الضيق والحرج وتنفير الناس عنه كان حكمه ساقطا * ولان المالك لما حبسه عليه مع علمه ان الذي حبسه عليه لا يجدها من قليل الركوب عليه في غير الغزو يكون كالأرض يركوبه ذلك القدر في غير الغزو وكان سبيله سبيل العبد المأذون من حيث انه تلك التبرع بشيئ يسير ولا يملك التبرع بالشئ الكثير وان كان المالك ليس بآبائه لما انه لا بد للتجار من ذلك فصار كالمأذون من جهة المولى دلالة وان لم يوجد منه الاذن افصاحا وصريحا فكذاك هاهنا * (ولا يركبه خارجا من المصر على مسيرة يوم او يومين او ثلاثة) وذلك لان هذا في حد الكثرة لان له بدمان ذلك الركوب والقليل هو المستحسن دون الكثير * (فان ركبه ليسقيه او يشترى له علما او حمل عليه علفا له او بمض المنافع للفرس فلا بأس بذلك في القياس والاستحسان) لان منفعة هذا الركوب يرجع الى الدابة فلا يكون به بأس في القياس والاستحسان (وكان هذا بمنزلة رجل اشترى

فرسافوجده عيبا فركه ليسه. اوليحمل طامامه لم يمنع ذلك من الركب العيب (لما ان ذلك الركوب لمنفعة الدابة فكان ذلك من اسباب البر فكذلك هاهنا الا انه جعل مسألة الركب العيب في كتاب البيوع على القياس والاستحسان وقد جعل الجواب هاهنا جوابا واحدا في القياس والاستحسان جميعا *

(وان كان ركبه ليرعب به العدو في المصر او خارج المصر او كان يرى ان لهم عيويا في النفير فركه لذلك فهذا لا بأس به) لان هذا الركوب من الجهاد * (وكذلك السيف يحمل حبيسا في سبيل الله فان كان تقلده اياه يفسد السيف او يضر به او يحمله فلا يلبسه) لان لبسه لمنفعة نفسه ليس من الجهاد في شيء * (وان كان لبسه لا يضره فلا بأس بذلك) لانه قليل منفعة فلا بأس به كما قلنا في ركوب الفرس اذا كان قليلا (وان كان يلبسه ليرهب به العدو او كان لهم عيون فينا ترى فتقلد السيف ولبس السلاح ليرهب به العدو فله ذلك) لان ارباب العدو من امر الجهاد واستعماله في امر الجهاد لا بأس به *

(وان جعل نبلا و قوسا حبيسا في سبيل الله لم يجزى ان يرى صاحبه بالنبل والقوس بين الغرضين وان كان يعلم بذلك الرمي وهو مما يتقوى به العدو) لان هذا مما يفسد النبل والقوس والرمي بين الغرضين ليس من الجهاد فلم يكن له افساده في غير امر الجهاد (بخلاف ما اذا ركب الفرس الحبيس في حوائجه في المصر فانه لا بأس به) لان ذلك الركوب مما لا يفسده بل يصلحه حتى اذا كان ركوبا يفسده يمنع من ذلك كما لو ركبه لتعلم الفروسية او ركبه يوما واكثر في حوائجه *

(وان كان في يد رجل فرس في سبيل الله فسمع الرجل بعاف رخيص يباع في غير موضع المصر فان كان ذلك الموضع في المصر او قريبا منه في بعض قراه

فلا بأس بهذا) لان هذا من منافع الدابة ولوركبه في حاجته في المصر لا بأس به
في ظنك اذا كان ركوبه لنفعة الدابة *

(وان كان موصعا بعيدا يسافر عليه لم يجزى ان يفعل ذلك) لان هذه المسافرة
عليه من غير ضرورة فلا تجوز (الآرى) انه لو جاز ذلك مثل هذا لجاز له ان
يأتي به بعض الكور التي بينها وبين مصر عشرة ايام او اكثر وهذا قبيح *
(وان كان المسلمون في موضع لا يقدرון فيه على العلف الا من مسيرة ايام
فلا بأس بان يركبه الى ذلك الموضع ليحمل عليه علفه) لان هذا موضع الضرورة
والضرورات تبيح المحظورات (ولا بأس بان يركبه ايضا راجعا مع العلف)
لانه لما جاز له ان يركبه ذاهبا لما انه يحتاج الى حفظ الدابة فلان يجوز له ان
يركبه راجعا ايضا مع العلف فهو يحتاج الى حفظ الدابة والحمل اولى (ولكن
لا ينبغي له ان يحمله من العلف مالا يطيق اذ اركب عليه مع ذلك) لان هذا
استهلاك للدابة (الآرى) انه لا يحل له مثل ذلك في دابة نفسه ففي دابة
الحبيس اولى *

(واذا اعطى الرجل سيفا حبيسا في سبيل الله وعلى السيف حلية فليس ينبغي
له ان يعرض للحلية) لان الحلية تبع للسيف والسيف حبيس غير مملوك
فالحلية مثله فلا يتصرف فيه تصرف الملاك ولكن يستعمله في امر الجهاد
بحليته كما اذله (فان احتاج السيف الى مرمة فان مرمته عليه ولا يعرض
لحليته) لانه هو المنتفع به فكانت المنفعة عليه كما قلنا في المستمير (الآرى) ان
الفرس لو كان حبيسا في يده واحتاج الى النفقة كانت نفقته عليه ولا يعرض
للفرس باجارته كذلك ما هنا فرمة السيف عليه ولا يتعرض للحلية *

(فان كان السيف انما اعطاه وكيله يدفعه الى غيره ممن يغزو في سبيل الله ثم

رده على الوكيل فليس للوكيل ايضا ان يمرض حليته بصدقة ولا بغيرها) لانه
فوض اليه الدفع الى من يغزو ولم يفوض اليه التصديق فلا يعمد امره ووكاله*
(فان احتاج السيف الى مرمة في اصلاحه واصلاح جفنه فرأى الوكيل
ان يصاحبه من حليته فلا بأس بذلك في اخذ من حليته بقدر ما يحتاج اليه من
المرمة فيرممه بذلك ويدع ما بقى حتى يحتاج الى المرمة مرمة اخرى) لان
منفعة السيف ليست للوكيل ليكون اصلاحه عليه من ماله فيكون اصلاحه من
السيف* هذا كالفرس اذا احتاجت الى نفقة فانه ينفق عليه من منافعه بان
يواجره فيصرف عليه الى نفقته وكذلك الاراضى الموقوفة مرمتها في غلتها
وليس هناك غلة سوى الحلية فيصاحبه من الحلية*

(فان كان اذ انزع بعض الحلية انزعته كلها واحتوى المرمة بعضها رمم
السيف بما يحتاج اليه ثم لم يمسك الفضل عنده ولم يصدق به حتى اذا احتاج الى
مرمة فيرممها) لان الحلية ما جاءت للصدقة وانما جاءت في الغزو فلا تصرف
الا في امر الغزو*

(ولو ان رجلا جعل فرسه في سبيل الله ودفعه الى وكيل له يدفعه الى
بعض من يخرج في سبيل الله خطم الفرس او اصابه عيب لا يقدر ان يغزو عليه
ولكنه يصلح للركوب في المصر والمجلاة فلا بأس بان يبيعه الوكيل ويشتري
بشمته فرسا آخر يرمز عليه في سبيل الله) لانه لو لم يبع لهلك الفرس فانقطعت
صدقته الذي حبس فكان له استبداله ليقى صدقته (وامر الوكيل في ذلك جائز
بغير امر القاضي) لانه فوض اليه السعى في اصلاحه فكان بمنزلة الوصى في ذلك
(فان كان الثمن الذي يبيع به لا يبلغ ثمن فرس يغزو عليه في سبيل الله فان كان
يطمع ان يصاب فرس وقف حتى يصاب به فرس يغزو عليه في سبيل الله) لانه

يمكن هذه الصدقة بشراء فرس آخر فيوقف ولا يطل *

(وان كان يعلم انه لا يصاب به فرس بان قل ذلك جدا رد الفرس على صاحبه الذي كان حبسه في سبيل الله. ولا يتصدق بذلك على المساكين) لانه جملة حبيسه لا يغزى عليه لالتمايك والصدقة (واذا صار بحال لا يغزى عليه عادالى ملك الذي حبس كالواري) وهذا على قياس ما قال به محمد رحمه الله تعالى في رجل جعل ارضه مسمومة جد او صلى فيه الناس ثم خرب ما حوله واتخذت مزارع وخرب المسجد فان كان يطعم ان يعود اليه اهله ويصلوا فيه فانه لا يعود ملكا لصاحبه وان كان لا يطعم في ذلك عاد ملكا عند محمد رحمه الله تعالى فصاحبه ان ياخذه ويبيعه او يجمعه مرزعة وان كان ميتا فلورثته ذلك لما انه جملة للصلاة لا للصدقة فاذا صار بحال لا يصل في فيه لا يتصدق به ولكن يعود ملكا فكذلك امر الفرس * وعندنا في يوسف رحمه الله تعالى لا يرده الفرس الى صاحبه ولكن يتصدق به كما لا يعود المسجد ملكا اذا كان لا يصل في فيه * والله اعلم *

(باب)

(المشور من اهل الحرب)

* روى محمد رحمه الله تعالى با - ناده * (عن ابى صخرة الحارثي) (عن زياد بن حدير قال بعثه عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه مصدقا الى عين التمر وامره بان ياخذ من المصلين يعني من المسلمين من اموالهم ربع العشر ومن اموال اهل الذمة اذا اختلفوا بهم للتجارة نصف العشر ومن اموال اهل الحرب العشر) اعلم اننا اذا تبعنا (١) في التقريب جامع بن شداد ابو صخرة الكوفي ثقة مات سنة سبع ويقال سنة ثمان وعشرين ومائة وفي الخلاصة زياد بن حدير عمه مات مضرعا عن عمر وعلي رضى الله عنهما وعنه جامع بن شداد وثقة ابو حاتم ١٢

هذا الحديث في صحيح البخاري

باب المشور من اهل الحرب

الا ترفي هذا فقلنا باخذ العاشر من المسلم الذي مر عليه ربع المشرو ومن الذي
 نصف المشرو ومن الحربي المشر لان عمر رضى الله تعالى عنه هكذا امر عاشره
 باخذ المشر وكان ذلك عشرين من المهاجرين والانصار ولم ينكر عليه الحد فحل
 محل الاجماع يدل عليه انه روي في حديث آخر عن عمر رضى الله تعالى عنه انه
 بعث انس بن مالك رضى الله عنه مصدقا في المشور فقال انس بن مالك رضى الله
 تعالى عنه يا امير المؤمنين تقلدني المكس من عملك فقال له عمر رضى الله تعالى
 عنه قد قلدتك ما قلدني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قلدني امور المشور و
 امرني ان آخذ من المسلم ربع المشرو ومن الذي نصف المشرو من الحربي
 المشر كله * فقد روي مرفوعا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 فعملنا بآبائه (واعلم) بان العاشر هو الذي اقامه عمر رضى الله تعالى عنه على
 الدرب الذي كان بين المسلمين والكفار وامره ان ياخذ من كل من مر عليه
 عساه ولم يؤد زكاته وجعل نفقته منه) فاما سباه عاشر الان ما يؤخذ منهم
 مسداده على المشرو وانما اثبت عمر رضى الله تعالى عنه حق الاخذ لعاشر لان
 هذا المال في حماية الامام ورعايته لان امن الطريق بالامام فصار هذا المال
 آمان رعاية الامام وحمايته فاثبت حق الاخذ للامام كالسوايم التي تكون
 في مفاز كانت اخذت كانتا الى الامام لما انما في حماية الامام ورعايته
 فكذلك هاهنا *

وانما امر عمر رضى الله تعالى عنه باخذ ربع المشر من المسلمين لان الماخوذ
 منهم زكاة على ما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس في المال حق
 سوى الزكاة والزكاة لما تبين ربع المشر * فاما الذي فاما امر باخذ نصف
 المشر منه وذلك لان هذا حق يؤخذ من المسلم ويؤخذ من الكافر فوجب

ان يو خدمته ضعف مايو خدمن المسلمين كما في النصراي من بني تغلب فانه
 يو خدمته الصدقة المضاعفة واما الحربى فانه امر ياخذ العشر منه لانهم ياخذون
 من العشر فامر ياخذ العشر منهم اذا الامر بيننا وبين الكفار مبنى على
 المجازاة حتى انهم ان كانوا ياخذون منا الخس اخذنا منهم الخس وان كانوا
 ياخذون منا نصف العشر اخذنا منهم نصف العشر وان كانوا لا ياخذون منا
 شيئا فنحن لا ناخذ منهم شيئا (الدليل) عليه ما روي ان عاشر عمر رضى الله تعالى عنه
 كتب الى عمر رضى الله عنه كم ناخذ من تجار اهل الحرب فقال كم ياخذون منا فقال
 هم ياخذون منا العشر فقال خدمهم العشر * فقد جعل الامر بيننا وبينهم مبنيا على
 المجازاة وان كذا لا نعلم كم ياخذون منا او لا نعلم اياخذون منا ولا ياخذون اخذنا
 منهم العشر ايضا فانه روي عن عمر رضى الله تعالى عنه انه قال لشاره خدمنا منهم
 ما ياخذون منا فان اعياءكم ذلك فخدمناهم العشر (والمعنى في ذلك وهو ان الحربى
 ينزل من الذى منزهة لذى من المسلم لان شهادة الحربى عليه لا تقبل وتقبل شهادة
 الذى على الحربى كما انه لا تقبل شهادة الذى على المسلمين وتقبل شهادة المسلمين
 على الذى ثم الذى يو خدمته ضعف مايو خدمن المسلم فكذلك الحربى يو خدم
 منه ضعف مايو خدمن الذى يو خدمن الذى نصف العشر فيو خدمن الحربى
 ضعف ذلك وهو العشر *

* قال * محمد رحمه الله تعالى (عن جرير بن حازم قال سمعت انس بن سيرين (١) يقول
 اراد انس بن مالك ان يستعملنى على الابل فقلت تقلدنى على المكس من عملك
 فقال اما رضى من امر الناس ما امرني به عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه من
 امور الناس فقال استعملني عمر رضى الله تعالى عنه فامرني ان اخذ من المسلمين
 من كل اربعين درهما درهما ومن اهل الهند من كل عشرين درهما درهما ومن

(١) اخو محمد بن سيرين مولى انس روى عنه وعن ابن عباس وابن عمر رضى الله

اهل الحرب من كل عشرة دراهم درهما) اعلم بان المكس هو فعل العاشر
والمكاس هو العاشر و انما سمي مكاسا لانه يتقص اموال الناس باخذ العشر
منهم وهو مشتق من الماكسة * و المكاس لا ياخذ من احد منهم شيئا من
ذلك حتى يبلغ المال مائتي درهم ما يجب فيه الزكاة على المسلم (اما المسلم فلا يؤخذ
منه من اقل من مائتي درهم) لان الماخوذ منه زكاة على ما قلنا ولا زكاة في اقل
من مائتي درهم * (و اما الذي فكذلك) لان الماخوذ منه كان باسم الزكاة وان
لم يكن زكاة في الحقيقة فوجب ان يكون من شرط النصاب (دليله) اخذ
الصدقة من نصارى بنى تغلب فانه لا يؤخذ الصدقة من ما لهم الا ان يكون
النصاب كاملا فكذلك هاهنا * (و اما الجربي فاما لا يؤخذ منهم من اقل من مائتي
درهم) لانهم لا ياخذون من تجار المسلمين من القليل فكذلك لا ياخذ منهم حتى
انهم ان كانوا ياخذون من تجارنا من قليل المال وكثيره فكذلك ياخذ منهم من
قليل المال وكثيره * والله الموفق *

باب

(الجزية)

(عن ابراهيم النخعي رحمه الله عليه قال اذا اسلم الرجل واقام بارضه فعليه الخراج
واذا لم يقيم فليس عليه خراج (اعلم) بانه ان كان اراد بهذا الخراج خراج الرأس
فلنا نقول به بل المذهب عندنا ان الكافر اذا اسلم وهو من دار الموائعة فان خراج
الرأس يسقط عنه سواء اقام بارضه او هاجر اليها * وقال بعض العلماء بان الخراج
لا يسقط عنه وان اسلم ما لم يهاجر اليها * وان كان اراد به خراج الارض فقد قلنا به
فانه اذا اسلم فامسك ارضه فانه يؤدي عنها الخراج ولا يؤخذ منها العشر واما
بؤخذ العشر اذا اسلم اهل بلده طوعا * و عند بعض الناس يؤدي العشر

لا يؤدي الخراج وان خرج الى دار الاسلام وترك ارضه لا يؤخذ منه شيء وعن
عمر بن عبد العزيز ان عمرو بن العاص رضى الله عنه قال لم يفتح قرية بالمغرب على
صالح الا ثلاث قرى الاسكندرية سقر طليس وكهر طيس وسلطاس وكان من
اسلم من غير هذه الثلاث قرى اخذ ماله وخلي سبيله ومن اسلم من هذه الثلاث
قرى خلي سبيله وماله (اعلم) باننا لا نأخذ بهذا الحديث بل نقول كل من اسلم من
اهل الذمة لا يؤخذ منه ماله ويترك في ارضه يؤدي عنها الخراج سواء
اخذت القرية عنوة او صلحا فان دهقانته نهر الملك اسلمت على عهد عمر
رضي الله تعالى عنه فكتب اليه عمر رضى الله تعالى عنه ان ادفع اليها ارضها فتؤدي عنها
الخراج * وسواد الكوفة انما اخذت عنوة نهر الملك وغيره * والله الموفق *

﴿ باب ﴾

﴿ من عشور اهل الحرب والمسلمين واهل الذمة ﴾

(قال محمد رحمه الله تعالى قال ابو حنيفة رضى الله تعالى عنه اذا امر الحربى المستامن
على عاشر المسلمين بمال يبلغ مائتي درهم فصاعدا او شيء قيمته ذلك اخذ منه
عشر مائة لما روي بنان الارفان قال علي بن ابي طالب ليس هذا المال لي لم يصدق
واخذ منه العشر) لان الامر بيننا وبينهم على المجازاة وهم لا يصدقون تجارنا في
مثالها هذا فنحن لا نصدق تجارهم (بخلاف الذي اذا امر على العاشر بمال وقال
ليس لي او قال علي بن ابي حنيفة رضى الله تعالى عنه) لان الامر بيننا وبينهم ليس على المجازاة
ولكنه على حكم الشرع والاسلام ومن حكم الاسلام ان المسلم يصدق لما
انه ينكر وجوب الحق في ماله فكذلك الذي يصدق *

(وكذلك اذا امر به مكاتب او عبد بمال اخذ منه العشر) لانهم ياخذون من

عبيدنا ومكاتيبنا فنحن نأخذ من عبيدهم ومكاتيبهم (فإن كانوا لا يأخذون من عبيدنا ومكاتيبنا فلا نأخذ ايضاً من عبيدهم ومكاتيبهم وإن كانوا يأخذون من عبيدنا او مكاتيبنا نأخذ منهم ايضاً) لانه انما يؤخذ بحفظ الطريق والمكاتيب يحتاج الى حفظ الطريق كالحر سواء * ولان المولى قد رضى باخذ العشر من عبده حيث بعثه اليه للتجارة *

(واذا مر الحربي على العاشر برقيق فقال هؤلاء احرار او مربجوارى فقال هؤلاء امهات اولادى ضيق في ذلك ولم يؤخذ منه العشر) لانه ان كان صادقاً فهم احرار ولا عشر في الاحرار وان كان كاذباً فقد صار والحرار ابقوله لان الحربي اذا اعتق عبداً كافراً في دار الاسلام يتق بالاجماع لانه ليس بدار قهر *

(وان مر الحربي بآل التجارة وقال لا اريد به التجارة او قال هو مال صبي فان العاشر يعشره) لانهم لا يصدقونا في ذلك فنحن لا نصدهم بذلك (وان كانوا هم لا يأخذون من مثل هذا المال فلا نأخذ منهم ايضاً وان كنا لا نعلم اهم يأخذون ولا يأخذون اخذنا منهم) لان الاصل هو الاخذ لان النصاب كامل (واذا دخل الحربي في دار الاسلام بامان تاجر او عشرة عشر المسلمين ثم مر على عشر آخر للمسلمين لم يعشره في تلك السنة حتى تمضى فاذا مضت تلك السنة عشرة مرة اخرى) لانه مادام يتردد في دار الاسلام فحكم ذلك الامان باق ولم ينته حكم ذلك الخروج فصار كالذي يتردد في دار الاسلام والذي لا يعشره العاشر الامرة واحدة وان مر عليه في تلك السنة مراراً فكذا ذلك لا يؤخذ من الحربي بدل عليه ماروي ان رجلاً من الروم مر على عشر عمر رضى الله تعالى ومعه فرس قيمته عشرون الفا فطلب منه العاشر ان يأخذه

بشانية عشر الفافاني فلم يأخذ الفرس وأخذ المشركم مر عليه راجما فاراد ان يأخذ منه العشر ثانيا فإني فجاء متظالها الى عمر رضي الله تعالى عنه فوجده في المسجد فلم يدخل المسجد ووقف على بابه وقال هو الشيخ النصراني واصله الى نفسه فقال عمر رضي الله تعالى عنه وأنا الشيخ الحنفي فتص عليه القصة فقال عمر رضي الله تعالى عنه كفيت * فظن النصراني انه لم يلتفت الى كلامه فرجع كالآيس فلما انى العاشر فاذا سبقه كتاب عمر رضي الله تعالى عنه ان لا يأخذ منه شيئا فاخبره العاشر بالكتاب ولم يأخذ منه شيئا فوجب النصراني من عدل عمر رضي الله تعالى عنه فاسلم *

(ولو مر على عاشر المسلمين فمشره ثم دخل من يومه او من الغد دار الحرب ثم رجع بماله ذلك مستامنا عشرة العاشر مرة اخرى) لانه لما دخل دار الحرب فقد انقطع حكم ذلك الامان وانتهى حكم ذلك الخرج فانه ادخل بامان جديد فصار كانه دخل اول مرة او ينزل منزلة حربى آخر فلما بدأ بمشره في كل مرة * (فان كان اولئك الحريون الذين استامنوا لا يمشرون المسلمين اذا دخلوا اليهم الامرة واحدة في السنة وان دخل وخرج مر لم يمشروا الامرة واحدة) لما قلنا ان الامر يتناوب بينهم على المجازاة والمكافاة *

(وان خرج الحربى المستامن الى دار الاسلام بامان ومعه خمر او خنازير عشر الخمر ولم يمشر الخنازير وامره ان يعطي عشر الخمر دراهم يقوم قيمته ثم يعطيه قيمة العشر دراهم وان لم يكن معه دراهم امره ان يبيع من الخمر ما يعطيه قيمة العشر دراهم وهذا عندنا * وقال زفر رحمه الله تعالى لا يمشر الخمر ولا الخنازير) وذهب في ذلك الى ان الخمر ليس بمال في حق المسلم والعاشر مسلم فصار كانه صر عليه بمال وكما اذا مر بخنزير ووزول الذمى في ذلك منزلة مسلم مر على

العاشر بخمر * ولأن الخمر والخنزير مجريان مجرى واحد في حق المسلم ثم اجمعنا انه لا يمشر الخنزير فكذلك لا يمشر الخمر * والحجة لنا في ذلك ما روي ان عمر رضى الله تعالى عنه جمع عما له بالموسم وقال لهم ماذا تأخذون من اهل الذمة مهاجرون به عليكم من الخمر فقالوا نصف المشر فقال عمر رضى الله تعالى عنه ولو هم يبيعها واخذوا نصف العشر من ائمانها (ولأن الخمر اقرب الى المالية من الخنزير لانهم كان مالا لبتنا في الابتداء حين كان عصيرا و يصير مالا في الانتهاء بان يصير خلا * واما الخنزير فلم يكن مالا لبتنا في الابتداء ولا يصير مالا في الانتهاء واذا كان كذلك كان حرمة الخمر اخف فجاز ان يؤخذ العشر من الخمر ولا يؤخذ من الخنزير * ولأن العاشر انما ياخذ قيمة الخمر والمسلمون يعرفون قيمة الخمر لان كل واحد من المسلمين يمسكها الصالح فيهم والطالح فالصالح فيمسكها للتخليل واما الطالح للشرب فان كان يعرف المسلمون قيمتها فيؤخذ عشر قيمتها القول للمسلمين * فالما الخنزير لا يمسكها احد من المسلمين فلا يعرف المسلمون قيمتها وانما يعرف الكفار وقول الكفار على المسلمين غير مقبول فلا يؤخذ بقولهم * ولأن الخمر مثلي فكان ينبغي ان يؤخذ مثله الا ان المسلم ممنوع عن تملك الخمر فاذا اخذ القيمة فقد اعرض عن الخمر فيجوز * واما الخنزير ليس من ذوات الامثال فمثله قيمة فاذا اخذ القيمة صار كانه اخذ المين والمسلم لا يحل له ان يملك الخنزير ولا بد له * ولأن الخمر مال فيما بين اهل الذمة والامام فيها حماية معتبرة لان للمسلم عليها ايدام معتبرة فصارت في يد الامام وحمايته فاشبهت سائر الاموال * فالما الخنزير فليس للامام فيه حماية معتبرة لان المسلم لا يثبت له يد معتبرة على الخنزير الا ترى ان الخنزير لا يورث واذا لم يكن للمسلم عليه يد معتبرة لم يثبت للامام عليه يد معتبرة ولا يصير في حمايته فلا يؤخذ منه المشر بغير حمايته *

(وان كان اهل الحرب لا يعشرون اهل ذمتنا اذا دخلوا عليهم بالحمز والخنازير لم نعشرهم فيها ادخلوا من ذلك) لان الحمز والخنازير ليس بمال لاحد من اهل دار الاسلام الا لاهل الذمة فاذا لم يعشروا اهل ذمتنا من ذلك فقد عفووا عنهم في دار الاسلام من هذا النوع من المال فنعفو عنهم ايضا عشر هذا النوع اذ عشرهم عاشر مجازاة (فان كانوا لا يعشرون المسلمين فيما دخلوا به من مال ويعشرون اهل الذمة عشرناهم كما يعشرون اهل الذمة وان كانوا يعشرون المسلمين ولا يعشرون اهل الذمة عشرناهم ايضا) لانهم لم يعفوا عن مال دون مال فان كل مال عمر الواحد مناه على عاشرهم فاعشرهم يعشرون ذلك المال متى مر به اهل دينا على عاشرهم الا انهم عفووا عن طائفة من اهل دار الاسلام دون الطائفة الاخرى وهم طائفة واحدة ولم نجد منهم طائفة اخرى حتى لا نعشرهم مثل ما وجدوهم منافع عشرناهم جميعا حتى اذا وجدنا منهم طائفتين ووجدوا منا طائفتين فمشر والحدى الطائفتين دون الاخرى عشرنا ايضا تلك الطائفة منهم دون الاخرى نحو ان عشر وارجالنا ولم يعشروا نساءنا فكذلك نحن نعشر رجالهم ولا نعشر نساءهم (وكل ما يوخذه من الحربى من العشور فانه بوضع موضع الخراج للمقاتلة دون موضع الصدقات للفقراء) والمعنى في ذلك وهو ان الصدقة طهرة لصاحبها والكافر ليس من اهل الطهرة فيوضع عشره موضع مال الصدقة *

* قال (واذا دخل المسلم دار الحرب بامان ومعه مال بتجربة او ليس معه مال فاتجر في دار الحرب فاصاب مالا خال عليه الحول في دار الحرب ثم اخرجه الى دار الاسلام ومر على عاشر المسلمين لم ياخذ العاشر منه شيئا) لان العاشر انما يجبى صدقة مال كان في حماة الامام ورعايته حتى تكون الجباية بازاء الحماية

(الآثرى) (١) أنه يمشر الدراهم والدنانير التي يجربها على الماشر لحاجتها الى الحفظ والحماية ولا يمشرها متى اتجر في مصر هالا ستقتنائها عن حفظه وليس الامام حمايته ولا رعاية في دار الحرب فلا يمشر الاموال التي لاحماية ولا رعاية له فيها (الآثرى) انه لو كان في عسكر اهل البغي خال الحول على ماله ثم خرج الى عسكر اهل العدل فانه لا يؤخذ بركاة ماضى لما انه لم يكن ذلك المال في حماية الامام ولا رعايته فلم يؤخذ منه فكذلك ههنا * ولان الزكوة حق الله تعالى فحقى موضع لا يجزى فيه حكم امام المسلمين فلا يأخذ بذلك كما لا يأخذ بسائر حقوق الله تعالى التي لزمه في دار الحرب نحو حصد الزنا وحصد السرقة وحصد قطاع الطريق وحصد الشرب الا ان المسلم يومر بان يؤدى زكوة ماله فيما بينه وبين ربه ولا يجبر وان لم يؤد فهو آثم لانه حال الحول على مال مسلم فيجب فيه الزكوة ومتى وجب يومر بالاداء كالصلاة والصوم وكالباغى اذا خرج الى اهل العدل فانه يفتى بان يزكى ماله فيما مضى فكذلك ههنا *

(وما عرفت من الجواب في المستامن في دار الحرب فهو جوابك في الاسير اذا اتجر فاصاب مالا في دار الحرب وحال الحول على ماله ثم مر على عاشر المسلمين) فانه لا يمشره ولكنه يفتى بان يؤدى زكوة ماله فيما بينه وبين ربه * (وكذلك الجواب في الذي اسلم في دار الحرب وحال الحول على ماله في دار الحرب ثم اخرج الى دار الاسلام) فان العاشر لا يمشرها الا انه ان علم في دار الحرب ان عليه زكوة ماله وحال الحول على ماله بعد العلم لزمه ان يؤدى زكوة ماله فيما بينه وبين ربه وان لم يعلم ان عليه الزكوة في ماله فانه لا يلزمه اداء شئ من (١) (الآثرى) انه لا يمشر الدرهم التي يتجر بها في المصر لانه ليس في

شرح الزكاة لابن القيم

الزكاة حتى يحول عليه الحول بعد العلم) لان الزكاة من الشرائع والشرائع لا تلزمه الا بعد السماع ولم يبلغ الخطاب سمعه فلا شيء عليه *

(ولوان رجلا من اهل الحرب اسلم وله مال كثير من اموال التجارة و مال السائمة فلم ان الزكاة تجب في المال فكث سبعة اشهر في دار الحرب او اقل او اكثر ثم خرج بماله الى دار الاسلام فحال عليه الحول وهو في دار الاسلام ثم مر على العاشر فان العاشر يشترط له والمصدق ياخذ صدقة سوائمه) لان الحول انما يقع في دار الحرب فان الزكاة تجب عليه في ماله في دار الحرب (الا ترى) انه يومه بالاداء ويصير آثما اذا لم يود فبسبب الوجوب قد وجد في دار الحرب والوجوب وجد في دار الاسلام والمبرة بحال الوجوب وفي حال الوجوب المال في حماية الامام ورعيته في موضع يجري حكم امام المسلمين فيه فياخذ منه العشر (الا ترى) ان الحول اذا انعقد على النصاب ثم انقص ثم في آخر الحول فانه تجب الزكاة واعتبر فيه حال تمام الحول التي هي حال الوجوب ولم يعتبر النقصان الذي كان في انشاء الحول فكذلك لا يعتبر كسبونه المال في دار الحرب في انشاء الحول ويعتبر حال تمام الحول *

وهكذا الجواب في الاسير او المستامن اذا خرج بماله الى دار الاسلام وتم الحول عليه في دار الاسلام فانه يؤخذ منه زكاة ماله في ذلك الحول (ولوان رجلا مسلما او ذميا مر على عاشر المسلمين بماله من درهم او دينار يريد ان يدخل به ارض الحرب للتجارة فقال للعاشر انما اصبته منه ستة اشهر ولم يحل عليه الحول صدقه على ذلك ولم ياخذ منه العشر) لانه انكرو وجوب الحق في ماله فكان القول قوله (فان دخل دار الحرب فاشترى به وباع حتى تم الحول على ملكه وهو في دار الحرب ثم خرج به الى دار الاسلام فرببه على العاشر

فانه لا ياخذ منه المشر لا مصل لان الحول حال وماله في دار الحرب ووقت الوجوب وقت تمام الحول فاذا لم يكن المال وقت الوجوب في موضع يجري فيه حكم امام المسلمين لا ياخذ الامام *

(وان كان اقام في دار الحرب تمام الحول منذ ملكه في دار الاسلام الايرما او يومين ثم خرج الى دار الاسلام فتم الحول في دار الاسلام ثم مر به على العاشر عشرة) لان المال وقت وجوب الحق في حماية الامام وفي موضع يجري فيه حكم امام المسلمين فكان له حق الاخذ (ولو ان حربا مستامنا في دار الاسلام او ذميا او مسلما مر على العاشر بمال فكتمه اياه وقد حط الحول الاول ثم مر به على العاشر ايضا فكتمه اياه وقد حط الحول الثاني ثم مر به على العاشر بعدما حال الحول الثالث فعلم به العاشر وعلم بما كان صنع في تلك الاحوال فان العاشر يعشر الاموال في الاحوال الثلاثة كلها) لانه ثبت حق الاخذ للماشر في كل مرة لان الزكوة وجبت في المال في دار الاسلام والحق متى ثبت لا يبطل بالتأخير ولا بالكتمان *

(فان كان الحربي يدخل في هذه الاحوال الثلاثة في كل مرة في دار الحرب قبل ان يعشره ثم يخرج فليس ينبغي للماشر ان يعشره الا بهذه المرة الاخيرة لهذا الحول الثالث) لانه لما دخل دار الحرب في كل مرة فقد بطلت عنه احكام المسلمين وارتفع ذلك الامان وصار يحربي آخر حين خرج في المرة الثانية والثالثة (الانرى) ان العاشر لو عشره ثم دخل دار الحرب ثم خرج من يومه ذلك ومر على العاشر فانه يعشره ثانية فكما ابطال دخوله دار الحرب العشر الذي كان له عند المسلمين وصار في الحكم كحربي آخر خرج فكذلك يبطل دخوله دار الحرب ما كان للمسلمين عنده ويصير

الحق متى لا يبطل بالتأخير ولا بالكتمان

مكره آخر خرج في كل مرة (ولو ان الحربى والمستامن والمسلم والذمى
مكثوا تجرون في دار الاسلام ثلاثة احوال لا يعمرون على عاشر المسلمين ثم
مر وعلى عاشر المسلمين بعد الحول الثالث فاخبروه انهم لم يمشروا منذ ثلاثة
احوال واخبر المسلم انه لم يؤد زكوة ماله منذ ثلاثة احوال فان العاشر ياخذ منه
زكوة هذا الحول الثالث ولا ياخذ منه زكوة الحولين الماضيين وذلك لان
العاشر انما يمشر المال الذى في دار الاسلام اذا كان في حماه في الحول الثالث
لا في الحولين الماضيين فلماذا لا ياخذ لما مضى من الحولين بخلاف ما اذا حال
الحول والمال في دار الحرب ووقت الاختباق لا يجب الحق في المال انما يفقد
مضى وقت اخذ الواجب الاول وجاء وقت الواجب الثانى فتى مر عليه بعد
ما حال الحول الاول قبل ان يتم الحول الثانى فوقت الاختباق فشره ومضى ثم
الحول والمال في دار الحرب فان العاشر لا يمشر هذا المال وان مر به صاحبه
عليه قبل ان يتم الحول الثانى لان الحول الثانى حال هناك والمال في موضع ليس
يجرى فيه حكم امام المسلمين فلم يثبت له حق الاخذ لهذا واما المال الذى في دار
الاسلام فانه في موضع يجري فيه حكم الامام فله حق ان يمشره متى مر به
صاحبه قبل ان مضى وقت الوجوب للحول الثانى *

(واما السائمة من الصدقات فليس على الحربى ولا على الذمى فيها صدقة) لان
الصدقة عبادة فلا يجب على الكافر (فاما سائمة المسلم اذا لم ياخذ صدقتها سنين
ثم اطلع على ذلك اخذت منه زكاتها للسنين الماضية) لان اخذها الى السلطان
لما كان فيها من الخشية والرعاية والحماية والرعاية قد وجدت في السنين الماضية
فياخذ زكوة ماضى *

(وهذا بخلاف العاشر فانه لا ياخذ العشر الا للحول الآخر) لان العاشر انما

(ا) فانه لا ياخذ الا زكوة سنة التى مر عليه لان حق الاخذ له انما شئت حين مر
عليه والدرور عليه انما وجد في السنة الثالثة فلماذا اقتربا

ياخذ من المال الذي يربيه عليه صاحبه والمرور عليه بالمال لم يوجد الا في السنة الرابعة فلا ياخذ الا للسنة الثالثة واما المصدق ليس ياخذ الصدقات بحق المرور عليه بل في سائمة كل انسان فياخذ منها الصدقة فانما ياخذ الصدقة باعتبار حول لان الحول على السائمة وقد حال على السائمة ثلاثة احوال فياخذ صدقة كل حول *

(فان قال المسلم صاحب السائمة قد ادبت صدقتها الى المساكين لهذه السنين لم يلتفت الى قوله وبوخذ منه الصدقة لثلاث سنين) وهذا عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا ياخذ واحتج وقال ان الصدقة حق الفقراء فلما دفعها الى الفقراء فقد اوصل الحق الى مستحقه فيبرأ كما لو دفع زكاة التجارة الى الفقراء *
ولكننا نقول ان حق الاخذ الى المصدق فلا يبرأ بالدفع الى الفقراء كالغريم اذا دفع الدين لا يبرأ الا ان حق الاخذ لا وصى كذا هنا *

(فان كان الامام لم يبعث اليهم مصدق في تلك السنين بان شغل عن ذلك الحرب او غيرها فادواهم المامضى وقالوا قد اديناها حيث لم يبعث اليها مصدق قال قولهم فلا صدقة عليهم في ذلك) لان الامام اذا لم يبعث اليهم مصدق في تلك السنين فلم يوجد الطلب من الامام فلم يجب عليهم الدفع الى الامام فاذا ادى بنفسه يبرأ كزكاة المال اذا اداها المالك *

قال (والحربي والمستامن والذمي والمسلم اقامروا باعشار المسلمين فقالوا قد عشرينا عاشر اغيرك في هذه السنة وجاؤا بالبراءة وحلفوا له على ذلك ان اتهمهم فليس ينبغي ان ياخذ منهم شيئا) لان الزكاة حق الله تعالى امانة عند المالك والامين متى اخبر باداء الامانة صدق ثم هذا في المسلم والذمي ظاهر لانهم اولا قالوا علينا دين يصدقان *

(واما الحربى لوقال على دين لا يصدق * واذا قال عشرين عاشر غيرك صدق) لانه نأيد قوله هاهنا بالبراءة فجازان يصدق * فاما في مسألة الدين لم ينضم الى قولهم ما يصدقه فجازان لا يصدق *

والدليل على ذلك حديث عمر رضي الله تعالى عنه حيث أتاه ذلك الشيخ النصراني وقال ان عمالك عشرين في السنة مرتين قال فكتب عمر رضي الله تعالى عنه الى عماله لا تمشروا في السنة الا مرة * اليس عمر رضي الله تعالى عنه قد صدقه في ذلك حيث كتب الى عماله ان لا تمشروا الا مرة *

(واذا كان للرجل المسلم والذمي مال التجارة ففعال عليه حول في دار الاسلام ثم ادخله دار الحرب بامان فاتجر فيه حولا آخر ثم اخرجته من دار الحرب فر به على عاشر المسلمين لم يعشه للسنة الاولى ولا للسنة الثانية) اما السنة الاولى فلانه لم يمر عليه بماله في وقت الاخذ فلا يأخذ * واما السنة الثانية فلان الحول قد حال والمال في دار الحرب وقد ذكرنا ان العاشر لا يعش المال الذي قد حال عليه الحول في دار الحرب *

(فان كان مر به بعد الحول الاول على العاشر في دار الاسلام فكتبه المال ثم ادخله دار الحرب فمكث حولا في دار الحرب ثم اخرجته فر به على عاشر واخبره خبره فانه يعشه للحول الاول ولا يعش للحول الثاني) اما ما يعشه للسنة الاولى - لانه مر به مدوجوب الحق وموجوب الحق لا يفوت بالتأخير واما الحول الثاني حال والمال في دار الحرب فلا يعشه *

(وكذلك سائمة الرجل المسلم اذا دخلها دار الحرب بعد ما حال عليها الحول - اما للحول الاول فلا يقدّم به مدوجوب الحق في المال ووقت الاخذ باق فثبت له حق الاخذ فلا يسهط ذلك الحق بالتأخير

ولم يؤذوا كآتهم - أخال عليها الحول الآخر في دار الحرب ثم أخرجهم - إلى دار
الاسلام فان المصدق يصدقهم للسنة الاولى لان حق الاخذ ثبت
للمصدق باعتبار حولان الحول في دار الاسلام لا بحق المرور عليه فقد حال
الحول الاول على المال في دار الاسلام فثبت له حق اخذ صدقة
تلك السنة *

(ولا يأخذ للسنة الثانية شيئاً) لانه حال الحول والمال في دار الحرب فلا يجب
له حق الاخذ *

(ولو ان حرباً استأمن في دار الاسلام حال الحول على ماله او حولان في دار
الاسلام ثم باعش المسلمين ومعه مال فكتمه ذلك ثم ان العاشر ظفربه
وأخبره فانه يمشيه لما مضى فان لم يظفر به العاشر حتى دخل دار الحرب
ثم خرج فأخبره ومعه ماله ذلك بطل كل عشر كان وجب عليه لما مضى من
السنين وعشره نحر وجهه من دار الحرب هذه المرة وإبطال عنه ما مضى) لانه
حين دخل دار الحرب بطلت عنه احكام المسلمين وحق الاخذ ثبت للامام
بالحكم فاذا لم يكن للمسلمين عليه حكم لم يكن للامام حق الاخذ *

(ولو كان وجب ذلك عليه فلم يدخل دار الحرب التي هو من أهلها ولكنه دخل
دار حرب أخرى من دار الاسلام بامان ليتجر فيها فان كان استأمن المسلمين
حين دخل ارض الاسلام ولم يذكر لهم دخول تلك الارض فانه بطل ما كان
وجب عليه من العشور) لانه دخل دار الابجى فيها حكم المسلمين فصار كما لو
دخل دار نفسه ثم خرج ولو كان كذلك بطل عنه ما وجب من العشور
وكذلك هاهنا *

(ولو كان استأمن المسلمين لينفذ إلى تلك الدار ويرجع اليهم فآمنوه على ذلك

فهذا ايضا والاول سواء وبطل عنه كل عشر وجب عليه * وهكذا واستامن
على ان ينفذ الى تلك الدار ويكون آمنا فيها من المسلمين ثم يخرج الى دار الاسلام
آمنا حتى يرجع الى داره فآمنوه على ذلك فدخل اليهم بعد ما وجب
عليه المشور ثم خرج فانه لا يمشر لما مضى ويمشره المسلمون اذا خرج من
تلك الدار الى دار الاسلام لان حكم المسلمين غير جار في دار الحرب التي خرج
المستامن اليها *

(وان كان هو آمن من المسلمين فخروجه الى موضع لا يجري فيه احكام
المسلمين يبطل اعتباره ما وجب عليه وبطل ايضا اعتباره ما اخذ منه حتى لو
عشره المسلمون حين خرج من داره الى دار الاسلام فكث اياما ثم دخل
تلك الدار الاخرى ثم خرج منها وبين ذلك ايام عشره العاشر مرة اخرى)
لانه حين دخل تلك الدار خرج من احكام المسلمين (فاذا رجع اخذ منه العشر
وصار سبيله سبيل دار الموادة اذا خرج واحد منهم الى دار الاسلام بتلك
الموادة في عشره العاشر ثم خرج في تلك السنة الى دار الاسلام بتلك الموادة
فان الماشر يمشر ماله ثانيا) لسااته لما عا دالى داره فقد خرج عن حكم المسلمين
وان كان هو آمنا في تلك الدار فابطل اعتبار ما اخذ منه فكذلك هاهنا *

(ولو ان اهل الحرب وادعو المسلمين على ان يؤدوا الى المسلمين كل سنة خراجا
معلوما على ان لا يجري عليهم المسلمون احكامهم ولا يكونوا ذمة لهم ثم ان رجلا
منهم خرج الى دار الاسلام باموال كثيرة على تلك الموادة فهو آمن ويؤخذ منه
عشر ما مر به كاملا) لانه حربى على حاله الا انه آمن ولم يصير ذميا لان حكم المسلمين
غير جار عليهم فصار كما لو خرج من غير دار الموادة بامان فيؤخذ منه العشر
(ولو وجب عليه عشر في دار الاسلام ثم دخل دار الموادة ثم خرج فانه

لا يمشره العاشر للماضي) لما بينا ان هذه الدار والدار التي لا موادة بينهما وبين المسلمين سواء ودخول المسلم والذي دار الموادة بمنزلة دخولها دار الحرب ليس بين اهلها وبين المسلمين موادة سواء لانه لم يصر دار الاسلام تلك الموادة لمدم جريان حكم الاسلام * والله الموفق - *

﴿ باب ﴾

﴿ من الخمس في المدين والركاز يصاب في دار الحرب ودار الموادة وما يلحق الذي من ذلك والمستامن ﴾

قال محمد رحمه الله (اذا دخل المسلم دار الحرب بامان واصاب ركازا من ذهب او فضة او جوهر فان كان اصابه في دار انسان منهم يرد له اليه ولا يغير به) لان هذا مال صاحب الدار فلو لم يرد له كان خيانة منه وغدرا وهو قد ضمن ان لا يخونهم ولا يغير بهم في انفسهم واموالهم *

(وان كان اصابه في الصحراء او في موضع ليس بملك لاحد من اهل دار الحرب فهو له بمنزلة الصيد الذي يصطاده المستامن في دار الحرب وذلك الصيد يكون له فكذلك هذا الركاز يكون له ولا خمس فيه اذا اخرجته الى دار الاسلام) لانه لم يصبه على وجه اعزاز الدين واعلاء كلمة الله عز وجل ولا بايخاف الخيل والركاب فصار بمنزلة المتلصص والمال الذي اخرجته المتلصص لا خمس فيه فكذلك هاهنا (ولا عشر فيه ان سر به على عاشر المسلمين) لان هذا مال اصابه في دار الحرب ولم يوجد من الامام رعاية ولا حماية في ارض الحرب فلا يمشره *

(الآرى ان المستامن لو ادخل دار الحرب مالا له ثم اخرجته الى دار الاسلام بعد ما حال الحول عليه في دار الحرب فانه لا يمشر ذلك المال فالمال الذي اصابه

باب من الخمس في المدين والركاز يصاب في دار الحرب ودار الموادة وما يلحق الذي من ذلك والمستامن

في دار الحرب واخرجه الى دار الاسلام اولى ان لا يمشره وهكذا الجواب اذا اصاب المستامن معدن ذهب او فضة او حديد في ارض الحرب او اصاب عنبر او لؤلؤا من البحر فهو له (لان هذا ليس بملك لاحد فصار كالرأس الذي وجدته في الصحراء ولا خمس فيه ولا عشر اذا اخذ جبه الى دار الاسلام *

(فان وجد المدين في ملك انسان منهم فليرده على صاحبه * والرجل الذي يسلم من اهل الحرب والاسير من المسلمين في ذلك سواء الا في خصلة واحدة ما اصاب الاسير والرجل المسلم من اهل الحرب في دار رجل منهم فهو له ايضا ولا خمس فيه ولا عشر) لانه لا امان لهم ولو قدر على قتلهم واخذوا منهم فعل ذلك فاذا اصاب ركاز اولى ان يكون له *

(وكذلك ما اصابا من لقطة فهي لهما ولا خمس ولا عشر فيها اذا خرجا على الماشر في دار الاسلام) لان الظاهر ان هذا مال اهل الحرب ولو وجد امالا في دار واحد منهم كان لهما ولا خمس فيه ولا عشر فاللقطة اولى ان تكون لهما * (فاما المستامن فواجب من لقطة في دار الحرب فينبغي له ان يمر بها كما يعرف اللقطة في دار الاسلام) لانه لا يحل له اخذ ما هو لهم كما لا يحل له اخذ مال المسلمين *

(فان عرفها حولا فان جاء صاحبها ولا يتصدق بها كما في دار الاسلام اذا عرفها حولا ولم يجئ صاحبها يتصدق بها واجب الي ان يتصدق بها على فقراء المسلمين الذين في دار الحرب فان لم يجد فعلى فقراء اهل الذمة) لانه لو صرفها في دار الاسلام الى فقراء اهل الذمة يجوز فكذلك في دار الحرب (فان لم يجدهم فقراء اهل الحرب) لان هذا مال وجد من اهل الحرب فيجوز الصرف الى فقراء اهل الحرب *

(بخلاف اللقطة في دار الاسلام فامه لا تصرف الى فقراء اهل الحرب) لان ذلك اللقطة مال المسلم فلا تصرف الى الفقراء الذين ليسوا من اهل دار الاسلام *

(وان كان فقيرا فاكلها فلا بأس بذلك) لان المسلم الملتقط في دار الاسلام اذا كان محتاجا فلا بأس باكلها فها هنا اولي *

(فان كان غنيا عندنا لا يحل له ان يتناول) وعند الشافعي رحمة الله عليه يحل له - (فان اكلها او تصدق بها ثم جاء صا حبيها فان عرفها فاني احب له ان يفرمها له ولا يجبر على ذلك في حكم الاسلام ان اختصا الى امام المسلمين بعدما سلام صاحبها) لانه استهلكها في ارض الحرب ولو غصبها فاخفر الذمة فانه لا يضمن في الحكم (ولكن المستحب له ان يضمن له) فكذلك اذا استهلك اللقطة لا يضمن في الحكم ولكن المستحب له ان يفرمها له *

(واذا دخل الحربي في دار الاسلام بامان فاصاب ركازا او معدنا فاستخرج منه ذهباً او ورقاً او حديد افان امام المسلمين ياخذه منه كله ولا يكون له منه شيء) لان هذا غنيمة فان المسلمين اوجفوا عليها الخيل (الآثرى) ان المسلم لو كان هو الذي اصاب بخمس والباقي له ولو لم يكن غنيمة لكان لا خمس فيه والحربي لاحق له في غنائم المسلمين (الآثرى) ان الحربي المستامن لو خرج بغير اذن الامام مع عسكر المسلمين وقاتل المشركين فاصابوا غنائم فانه لا يمطى له شيء من الغنيمة فكذلك لاحق له في هذه الغنيمة *

(فان كان الحربي المستامن استاذن امام المسلمين في طلب ذلك والعمل فيه حتى يستخرجه فاذن له في ذلك فعمل فاصاب شيئا خمس ما اصاب وكان ما بقي للحربي المستامن) لان الحربي المستامن لو قاتل المشركين باذن الامام

صار له في الغنمة نصيب حتى انه يرضخ له كما يرضخ للذي فكذلك اذا عاج
المعادن باذن الامام يصير له فيها نصيب فيؤخذ منه الخمس والباقي له *
(ولو ان الحربى المستما من اصاب من بحر المسلمين لؤلؤا كثيرا او عنبرا
او اصاب معدن جوهر او فيروزج فاصاب منه شيئا كثيرا وذلك بغير اذن
الامام فهو له ولا خمس فيه) * اما اللؤلؤ والعنبر فلانه يستخرج من البحر وما
في البحر لا يكون غنمة انما الغنمة ما يكون في البر (الترى) ان المسلم لو اصاب
ذلك لا خمس فيه فاذا لم يكن غنمة كان بمنزلة السمك والصيد) وهذا قول
ابى حنيفة ومحمد رضى الله تعالى عنهما لانه لا خمس في اللؤلؤ والعنبر * واما عند
ابى يوسف رحمه الله عليه لو اصابه المسلم بخمس فكان في حكم الغنمة فيؤخذ
كله من الحربى * واما الفيروزج فجزء من الارض (الترى) انه لا ينطبع بالدار
فكان بمنزلة الحجر ولا خمس في الحجر واذا لم يكن فيه خمس لا يكون غنمة
فيكون كله للحربى المستما كالصيد الذى يصيبه في دار الاسلام *
(وما اصاب الذى من ركاز في دار الحرب او معدن وهو فيها بامان او اسير
فهو فيه بمنزلة المسلم) لانه من اهل دارنا فكان حكمه في ذلك وحكم المسلم سواء
(وما اصاب الذى من ركاز في دار الاسلام او معدن ذهب او فضة او رصاص
او زئبق فهو والمسلم فيه سواء بخمس ما اصاب وما بقى فهو له سواء كان باذن
الامام او بغير اذن الامام) لانه من اهل دارنا ويجرى عليه حكمنا فكان
بمنزلة المسلم *

(روى محمد رحمه الله عليه حديثا في العنبر عن عمرو بن دينار عن ابن عباس
رضى الله تعالى عنهما انه سئل عن العنبر هل فيه خمس فقال انما هو شئ دسره (١)
البحر وما وجد العبد من ركاز او معدن في دار الاسلام خمس وكان ما بقى لمولى

العبد) لا غنمة والعبد من اهل استحقاق الغنمة * (الآثرى) انه لو اعان
المسلمين في قتال المشركين برضخ له من الغنمة فلما كان هواه لا يستحقاق
تلك الغنمة فكذلك استحق هذه الغنمة في خمس والباقي يكون لمولى
العبد) لان مال العبد يكون لمولاه * (وكذلك المكاتب اذا اصاب ذلك فانه
يخمس والباقي يكون له دون مولاه) لان هذه من كسبه والمكاتب احق بكسبه
من مولاه * (وكذلك الصبي اذا اصاب ذلك في دار الاسلام يخمس والباقي
يكون له) لانه برضخ له من الغنمة اذا قاتل * فكذلك ما استخرج من المعدن
يكون له بعد الخمس *

(واذا كانت دار من دور اهل الحرب قد وادع المسلمون اهلها على ان يؤدوا الى
المسلمين شيئا مملو ما في كل سنة على ان لا يجرى عليهم المسلمون احكامهم فهذه
دار حرب) لان الدار انما تصير دار الاسلام باجراء حكم المسلمين فيها وحكم
المسلمين غير جار فكانت هذه دار حرب *

(فمن دخل من المسلمين هذه الدار تلك الموادة فاصاب ركازا فان وجدته في
الصحراء كان له ذلك كله وان وجدته في دار واحد منهم رده عليه * وان طلبوا
ان يكونوا ذمة لهم يجرى عليهم حكمهم ويأخذون منهم في السنة خراجا مملوما
ولم يكن المسلمون ظروا عليهم قبل ذلك فهذه دار الاسلام) لان احكام المسلمين
جرت فيها فما اصاب منها من ركاز او معدن ذهب او فضة فانه بخمس والباقي
للذي اصابه كما اصاب ذلك في دار الاسلام *

(فان وجدته في ملك انسان فانه بخمس والباقي لصاحب ملك ذلك الموضع)
عند ابي حنيفة ومحمد رضي الله تعالى عنهما * وعلى قول ابي يوسف رحمه الله تعالى
الباقي للواجد كما لو وجدته في دار الاسلام في ملك واحد من المسلمين

الدار انما تصير دار الاسلام باجراء حكم المسلمين فيها

فابو يوسف رحمه الله تعالى يقول ان هذا مال مباح فيكون لمن سبقت يده اليه واو حنيفة ومحمد رضي الله تعالى عنهما يقولان صاحب الخطة ملك ذلك الموضع بالاحراز فيملك ظاهر الارض وباطنها * والدليل عليه حديث علي رضي الله تعالى عنه فانه قال اذا اصيب في قرية يؤدى عنها قوم الخراج فهو لهم وان كان اصيب في قرية لا يؤدى عنها احد الخراج فهو لمن اصابه وفيه الخمس وقال محمد رحمه الله عليه في قبرس وهي جزيرة من جزائر البحر اهلها نصارى يؤدون الى العرب شيئا والى الروم شيئا كل سنة وهم صلح للمسلمين و صلح للروم الا ان احكام المسلمين لا تجرى عليهم (لو اصاب رجل من المسلمين فيهار كازا او معدنا فان كان اصابه في ملك انما ان يرد عليه وان اصابه في صحراء فهو له ولا خمس فيه) لان هذه دار حرب لان حكم المسلمين فيها غير ظاهر وقد ذكرنا ان الجواب على هذا اذا اصيب ذلك في دار حرب فكذلك هاهنا * والله اعلم *

(ولو ان عسكر المسلمين لهم منعة وعزة دخلوا ارض الحرب فاقاموا فيها حينا حتى زرع ناس منهم زروا عافاد ركة زروهم فخصدوها واخرجوها الى دار الاسلام فان كان البذر الذي بذروه من بذر لهم ادخلوه من ارض الاسلام فذلك الزرع كله لهم) لان هذه نماء ملكهم ونماء الملك لما لكه حتى يستحق بحق (ولا خمس فيه) لانه ليس بفنمية (ولا عشر فيه ولا خراج) لان العشر والخراج انما يجب في اراضي المسلمين وهذه اراضي اهل الحرب وارضى اهل الحرب ليست بمشربة ولا خراجية *

(وان كان البذر الذي بذر في الارض من حنطة اصلها من ارض المدو فاقام على ذلك حتى حصده وداسه واخرجه الى دار الاسلام فانه يؤخذ

منه مقدار البذر الذي كان من طعامه هذا فيجمل في الغنيمة والباقي يكون له ولا يكون الكل غنيمة وان خرج من بذر الغنيمة) لان هذا الرجل لا يكون اشقى حالا من الغاصب ومن غصب بذور انسان فبذره في ارض نفسه فخرج زرع كثير فانه يضمن مقدار البذر للمغصوب منه والباقي يكون للغاصب فها هنا اولي * فان قيل * لم يؤخذ منه مقدار البذر وهذا الرجل قد استهلك طعام الغنيمة ومن استهلك طعام الغنيمة في دار الحرب لاشيء عليه * قلنا * هذا ليس باستهلاك حقيقة لانه بذر يتطلب منه النماء (الارثي) ان الاب والوصي يملكان بذر طعام الصبي في الارض ولو كان استهلاك كالكان لا يملكان ذلك *

وهو قياس الخليج الذي اصاب واحد من الغنائم فجعله قصاعا في دار الحرب واخرجه الى دار الاسلام فانه يقوم الخليج معمول لا وغير معمول فما كان من قيمته غير معمول يطرح في الغنيمة والباقي يكون له *

وكذلك اذا اصاب جلد سمور فبفه يقوم مدبوغا وغير مدبوغ فما كان من قيمته غير مدبوغ يطرح في الغنيمة والباقي يكون له فكذلك هاهنا * قال (واذا اصاب التمي او العبد او المكاتب او الصبي او المرأة معدن في دار الاسلام اوركا ز اخمس ما اصاب وكانت البقية لمن اصابه وان كان ذلك بغير اذن الامام) لان هؤلاء يثبت لهم في الغنيمة حق * وان اصابوها بغير اذن الامام فاهم لو غزوا مع عسكر من المسلمين بغير اذن الامام رضى لهم من الغنيمة فكذلك ثبت لهم حق فيما اصابوا في دار الاسلام فان قيل * هؤلاء يرضخ لهم من الغنيمة ولا يضرب لهم سهم مقدرفه لا يرضخ لهم في الغنيمة فيما اصابوا في دار الاسلام من الركا والمعدن دون ما يعطى البالغ * قيل له *

بذر انسان فبذره في ارض نفسه

لما وجب لهم في الغنيمة الرضخ فقد وجب لهم في الغنيمة حق ونصيب
والحقوق في الغنيمة متفاوتة في كل شيء قدره الامام صار كالذي يظهر تقديره
بالشرعية وتفاوت المقادير من حيث الشرعية في الغنيمة لا يمنع استحقاق
جميع ما اصاب من الركاك والمعدن ﴿الآرى﴾ انه يستوى فيه الراجل
والفارس في اصابة المعدن وان كان حقوقها متفاوتة في الغنيمة
فكذلك الحر والعبد يستويان في اصابة الركاك والمعدن * ولان الذي
يجد المعدن يتفرد باستخراجه فهو كقوم ممتعين من بعض هؤلاء الاصناف
لو غزوا فاصابوا غنائم واخرجوها الى دار الاسلام فهذه الغنيمة تقسم بينهم
على سهام الخيل والرجالة بعد الخمس كما يفعل ذلك للمقاتلة من المسلمين
فالذي يستخرج المعدن والركاك مثله *

(قال ولوان الحربي المستامن استاذن الامام في طلب الكنوز والمعادن فاذله
الامام على ان للمسلمين مما يصيب النصف وله النصف فعمل على هذا فاصاب
ركاك او معدن فان الامام ياخذ نصف ما اصاب وللحربي نصفه) وذلك لان
الحربي المستامن انما يستحق من الركاك اصابه في دار الاسلام ما يستحقه بشرط
اذن الامام فانه لو اصابه بغير اذن الامام اخذ منه واذا كان استحقاقه بالشرط
فانما يستحق ما شرطه الامام والامام شرط له النصف فلا يستحق اكثر
من النصف *

(ثم الامام ياخذ خمس جميع ما اصاب الحربي من هذا النصف الذي اخذه من
الحربي فيجعله للفقر او يجعل النصف للمقاتلة) وذلك لان اذن الامام يصير
ما اصابه الحربي غنيمة يجب فيها الخمس فقد اوجب له اذنه حق في جميع المصاب
بعد الخمس وليس للامام ان يصرف ذلك عنهم الى غيرهم ابدافيجعل خمس

النصفين للفقراء ويجعل الباقي للمقاتلة *

قال * (ولو ان مسلماً او عبداً او مكالاً او ذمياً او صبيّاً طلب للكنوز والمعادن ان ياذن الامام فاذن له في ذلك على ان له النصف وللمسلمين النصف فاصاب كنزاً او اموالاً من المعادن فان الامام ياخذ منه الخمس وما بقي فهو لمن اصابه) وذلك لان المسلم ما يستحق من الركاظ والمدن والكنوز وغير ذلك فانهما يستحقه بالاصابة لا بالشرط فانه لو اصابه بغير اذن الامام كان له واذا يكون الاستحقاق بالشرط لا بغير الشرط من الامام لانه شرط لا يقتضيه الشرع فان القياس ان يكون كله للواجد لان هذا مال مباح فيكون لمن اصابه الا انا وجبنا الخمس بالشرع وما زاد على ذلك لا شرع فيه فهو باق على اصل القياس (بخلاف الحرب المستامن اذا اصابه على هذا الشرط) لان استحقاقه بشرط الامام على ما قلنا فلا يستحق اكثر من الشروط *

واستدل في الكتاب بفصل وقال (الآثرى) (لو ان الامام ارسل جنداً من المسلمين الى دار الحرب وشرط لهم النصف مما اصابوا والنصف الآخر لجماعة المسلمين فاصابوا غنائم خمس ما اصابوا والباقي كله لهم وكان شرط الامام باطلاً) لان استحقاقهم لا بشرط الامام وشرط الامام شرط لا يقتضيه الشرع لما انه يجعل في الغنيمة لمن لم يوجدهم قتالا فنفي شرطه *

(وبمثل لو ان قوماً من اهل الحرب دخلوا دار الاسلام بامان على ان يجتازوا من دار الاسلام الى دار حرب اخرى لم يكونوا يظفرون بقتالهم الا بالمر من دار الاسلام او كانوا يظفرون به فاحبوا ان يكون ذلك من دار الاسلام ليكون اربع للعدو فاذن لهم الامام على ان للمسلمين النصف مما اصابوا ولهم النصف فاصابوا غنائم فان الامام ياخذ النصف وما بقي فهو لهم) لما انهم

متى خرجوا الى دار الاسلام سرية فانما يستحقون ما يستحقون بالشرط
فكان شرط الامام معتبرا فلا يستحقون اكثر مما اشترط لهم فكذلك هاهنا
(ولو ان حربا مستامنا من البروم في دار الاسلام وجد حربي اثار في دار
الاسلام دخل بغير امان لم يكن له شيء منه في قولهم جميعا) اما على قول ابي
حنيفة رضى الله تعالى عنه فلانه لما دخل دارنا صار فينا الجماعة المسلمين حتى لو
اخذ منه مسلم لا يسلم له ولكنه يؤخذ منه فيوضع في بيت مال المسلمين
فالحرابي اذا اخذه اولى لان لا يسلم واما عند محمد راحة الله عليه فلانه لو اخذه
مسلم كان غنيمة في الرواية التي توجب فيه الخمس ولما كان غنيمة عند اخذ المسلم
فكذلك يكون غنيمة عند اخذ الحرابي ولا حق للحرابي في الغنيمة فيؤخذ منه كله
وصار هذا والركاز الذي وجدته في دار الاسلام سواء *

(ولو كان الامام اذن له في طلب ذلك فوجد قوم من اهل الحرب من اهل
داره او من غير هادخلوا بغير امان فمند ابي حنيفة رضى الله تعالى عنه كذلك
لا يكون له منه شيء) لانه بالدخول في دار الاسلام صار حقا لجماعة المسلمين
فيوضع في بيت المال اذا اخذه مع الحرابي وعند محمد راحة الله عليه يخمس
ما اصاب منهم والباقي يكون له لانه غنيمة والحرابي يثبت له الحق في الغنيمة
اذا كان الاخذ باذن الامام وهذا كالركاز والمعدن اذا اصابه باذن الامام يخمس
والباقي له فكذلك هاهنا *

(ولو ان مسلما حر او عبدا او مكاتبا او امرأة اذن له الامام في طلب الكنوز
والمعادن من الذهب والفضة وغير ذلك على ان ما اصاب من ذلك فهو له
لا يخمس فيه فاصاب مالا كثيرا من المعادن فليس ينبغي للامام ان يسلم ذلك له ان
كان موسرا) لان ما يصاب من الركاز والمعدن هو غنيمة والخمس حق

الفقراء في الغنيمة ولا يجوز له ان يبطل حق الفقراء *

(فان كان الذي اصابه محتاجا عليه دين كثير لا يصير غنيا بالاربعة
الاخماس فرأى الامام ان يسلم ذلك الخمس له جاز) لان الخمس حق الفقراء
وهذا الذي اصابه فقير فقد صرف الحق الى مستحقه فيجوز * (والدليل
عليه ما روى عن علي رضي الله تعالى عنه قال لذلك الرجل الذي اصاب الركا
ان وجدته في ارض خربة فالحبس لنا واربعة اخماسه لك ثم قال وستتمها لك)
وانما قال ذلك لانه رآه اهلا للصدقة * (فان قال مثل هذا الحربي مستامن
اولذي واذن له في مثل ما اذن للمساكين فاصاب كنز او معدنا خمس ما اصاب
وكان مابقي للحربي او الذمي ولا ينبغي للامام ان يعطي الخمس للكافر غنيا
كان او فقيرا) لان الخمس حق اوجه الله تعالى بنص القرآن للفقراء فلا يجوز
صرفه الى الكفار كالزكاة *

(ولو ان الامام ارسل جنودا من اهل الذمة او من اهل الحرب المستامنين
او المواعين يقاتلون مع اهل حرب آخرين وامر عليهم اميرا من امراء
المسلمين وامره ان يحكم فيهم بحكم المسلمين فدخلوا دار الحرب فاصابوا غنائم
فانه بخمس ما اصابوا وما بقي فهو بينهم على سهام الغنيمة للفارس منهم مال الفارس
وللراجل منهم مال الراجل) لان حكم المسلمين هو الظاهر فيهم والمأخوذ منه
يكون على وجه اعزاز الدين وعلى حكم الاسلام فيكون غنيمة واهل الذمة هم
المقصودون فيه وليسوا باتباع للمسلمين فيكون غنيمة بينهم على سهام الخيل
والرجال (الاثرى) ان اهل الذمة لو دخلوا بغير اذن الامام كان الحكم كذلك *
وان لم يكن معهم احد من المسلمين فالمستامنون اذا اذن لهم الامام صاروا بمنزلة
اهل الذمة (فان دخل معهم قوم مسلمون يقاتلون معهم فقال المسلمون نرضخ

لاهل الذمة والحريين ولا نسهم لهم ونحن نأخذ السهام نظر في المسلمين فان كانوا اهل منعة بان كانوا وحدهم يستغنون عن اهل الذمة الا ان كينوتهم معهم افضل فان السهم للمسلمين ويرضخ لاهل الذمة والحريين لان المسلمين اذا كانوا اهل منعة واهل الذمة تبع لهم فليس لهم الا ان يرضخ *

(وان كان المسلمون لا منعة لهم الا بمن معهم من اهل الذمة فاهل الذمة والحريون شر كاه في الغنيمة يقسم بينهم وبين المسلمين على سهام الخيل والرجالة لان المال لم يهر غنيمة للمسلمين انما صار غنيمة باهل الذمة لولا ان كان المسلمون متلصحين غير غزاة فاذا صار المال غنيمة باهل الذمة ساووا المسلمين *

(وان اصابوا الغنيمة في دار الحرب والمسلمون لا منعة لهم ولم تقسم الغنائم ولم تخرج الى دار الاسلام حتى لحقهم جنود من المسلمين مدد لهم فصار المسلمون بحملتهم اهل منعة كانت السهام للمسلمين ويرضخ لاهل الذمة) لان المدد اذا لحقهم في دار الحرب صاروا كأنهم دخلوا معهم (الآ ترى) انهم يشاركونهم في الغنيمة ولو دخلوا معهم وهم اهل منعة يرضخ لاهل الذمة فكذلك هاهنا *

(وان كان اهل الذمة اذا انفردوا لا منعة لهم والمسلمون اذا انفردوا لا منعة لهم فاذا اجتمعوا كانت لهم منعة فاجتمعوا فاصابوا غنائم فانه يسهم لاهل الذمة كالسهم للمسلمين) لان المال انما صار غنيمة بهم جميعا ليس لاحد الفريقين فضل على الآخر فاستوا جميعا في الغنيمة *

(وكذلك ان كان لكل فريق منعة كانت الغنيمة بينهم على سهام الخيل والرجالة لانه ليس لاحد الفريقين فضل على الآخر فلم يكن بعضهم تبع للآخر فاستوا في الغنيمة *

(وهكذا الجواب في السرية اذا كانوا كلهم عبيدا او مكاتبين دخلوا باذن الامام فاصابوا غنائم فان الغنيمة بينهم على سهام الخيل والرجالة وان كان معهم احرار فهو على التفصيل الذي قلنا) لان العبيدا اهل رضى فلا يسهم لهم الا ان يكون لهم منة فيساووا الاحرار في الغنيمة *

(ولو ان رجلا او رجلين او ثلاثة او من لا منعة له من المسلمين او من اهل الذمة دخلوا دار الحرب بغير اذن الامام فاصابوا غنائم فاخرجوها الى دار الاسلام كان ذلك لهم ولا خمس فيه) لانهم متلصصون والمصاب على وجه التلصص لا يكون غنيمة ولا يجب فيه الخمس *

(وان دخلوا باذن الامام خمس ما اصابوا) لان الامام لا ينعهم الا المصلحة فيها اعزاز الدين فزولوا منزلة سرية وجهم - الامام فكان المصاب على وجه اعزاز الدين فيكون غنيمة وفي الغنيمة الخمس *

(فان قال لهم الامام اذنت لكم على ان لكم النصف مما تصيبون ولجماعة المسلمين النصف فرضوا بذلك فاصابوا غنائم لم يكن الامر على ما قال ولكن بخمس ما اصابوا والباقى لهم) لان اذن الامام جعلهم اهل منة وجعل المصاب غنيمة ولو كانوا اهل منة شرط عليهم الامام هذا الشرط لم يصح الشرط) لانه شرط لا يقتضيه الشرع فكذلك هاهنا لا يصح هذا الشرط فاذا بطل الشرط كان فيه الخمس والباقى للغانمين كما هو الحكم في الغنائم *

(فان كان الامام قال لهم لكم ماصيبتم كله فاجزوا واخرجوا وغنموا كان ما اصابوا كله لهم ولا خمس فيه) لانه لاحكم لهذا الاذن فانه لولا الاذن لكان الكل لهم فلما هذا الاذن فصار كلهم دخلوا بغير اذن الامام ولو دخلوا بغير اذن الامام لم يخمس ما اصابوا فكذلك هاهنا *

المصاب على وجه التلصص لا يكون غنيمة ولا يجب فيه الخمس

قال (ولو ان الامام قال لسرية ارساها من دار الاسلام الى دار الحرب وقال لهم ما اصاب انسان منكم من ركاز او معدن فاخذ منه شيئا فهو له فاصاب رجل منهم ركازا فهو له ولا خمس فيه بخلاف ما اذا قال لهم في دار الاسلام من اصاب ركازا او معدنا فهو له ولا خمس فيه فاصاب رجل شيئا من ذلك في دار الاسلام خمس ما اصاب والباقي له) والفرق بينهما هو ان الركاز اذا كان في دار الحرب فالمسلمون لم يوجفوا عليه ولم يصير غنيمة بعد ولا يثبت فيه الخمس الذي هو حق الفقراء فهذا تنفيل من الامام قبل احرار الغنيمة فيجوز * واما الركاز في دار الاسلام فقد اوجف عليه المسلمون وصار غنيمة ووجب فيه الخمس للفقراء فلم يكن هذا تنفيل من الامام بل هو ابطال الخمس الذي هو حق الفقراء فلا يجوز هذا الشرط * والله الموفق *

باب

من له من الامراء ان يقتل وان يقسم وان يجمل الارض ارض خراج وان يقبل الخراج *

قال * محمد رحمه الله عليه (اذ ابنت الخليفة امير اعلى جند من الجنود فدعا قوما من المشركين الى الاسلام فاسلموا فهم احرار لا يعيبل عليهم وما لهم وارضهم ورقية لهم وتكون ارضهم ارض عشر كارض المهاجرين والانصار) لان التامير يقتضي ان يكون فعل الامير كفعل المأمور والمؤمر وهو الخليفة اذ ادعاهم فاسلموا فهم احرار وارضهم ارض عشر فكذلك هاهنا والمعنى في ذلك وهو ان الارض انما تصير خراجية اذا فتحت عنوة ونبت فيها حق المقاتلة - ثم لم يقسم بينهم وركت على اربابها - او قطع حق المقاتلة عنها فتجمل خراجية ليكون الخراج للمقاتلة ولمصالح المسلمين وهذا المعنى معدوم فيما اذا اسلم

جواب من له من الامراء ان يقتل وان يقسم وان يجمل الارض ارض خراج وان يقبل الخراج *

أهلها طوعا فإنه لم يشب فيها حق المقاتلة فلا شئت لهم حق في أرضه - أفجعت
عشرية غير خراجية *

(وإن أبوا أن يسلموا فمرض عليهم الأمير أن يصير واذمة فقبلوا فافهم يكونون
ذمة فإن كان الخليفة لم يامر من ذلك بشيء فكذلك الجواب) لأن
الخليفة لما فوض إليه أمر الحرب صار مفوضا إليه ما كان من أسبابه وتوابعه
وما هو متعلق به والذمة من توابع الحرب لأنه كما يحارب المشركين ليسلموا
فكذلك يجب مقاتلتهم ليقبلوا الذمة قال الله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله
* إلى أن قال * حتى يسطوا الجزية عن يديهم صاغرون * وكما قال الله تعالى
تقاتلونهم أو يسلمون * وروينا أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا
بعت سرية أوصى صاحبهم بتقوى الله وكان يامرهم بالدعاء إلى الإسلام فإن أبوا
فألى قبول الذمة * فكانت الدعاء إلى الذمة من توابع الحرب فيصير مفوضا إلى
الأمير (وكذلك لو بعت أمير الجند قائدا من قوائده فدعاهم إلى مثل هذا
فأجابوه كان ذلك في بمنزلة الأمير الأعظم) لأن الأمير أقام قائده مقام نفسه في
أمر الحرب وهذا من توابع الحرب ولو دعاهم الأمير إلى الذمة فقبلوا الذمة جاز
فكذلك إذا دعاهم القائد يجوز *

(فإن صالحهم الأمير على صالح في كل سنة من رقابهم وأراضيهم فذلك جائز)
لأن هذا نوع من إعطاء الذمة وقبول الجزية لأن إعطاء الذمة على نوعين * أما
أن يصلحهم الأمير على إعطاء الجزية المقدرة على الموسع قدره وعلى المقتر قدره *
أو يكو الصالح واقعا على مال مجمل مقدريه دون كل سنة فبعض ذلك المال
على رقابهم وبعضه في أرضهم (كما صالح رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم أهل نجران على ألفي حلة كل سنة بؤدونها إليه وكما فعل بأهل طي

وشرح (١) *

(وان كان الخليفة نهاه عن ذلك لم يجز له ما صنع من ذلك حتى يكون الخليفة هو الذي يقطع ذلك) لاننا ما جعلناه ماذونا بالصلح والاقطاع على وجه الدلالة فاذا جاء النهي مفصحا به كان الحكم للافصاح لا للدلالة الا ان يكون الخليفة هو الذي يقطع ذلك فيما بينه وبينهم *

(فان رضوا بما صنع الخليفة والا باعوا ما منهم ان ابى الخليفة ان يحجز ما رضوا به من مقاطعة الامير) لان مقاطعة الامير وان لم يحجز فذلك المقاطعة تضمنت امانا لهم فاذا لم يرضوا بمقاطعة الخليفة كان اخفار الذمة ونقضا للمهد *

(فان ابوا ان يسلموا او يصيروا ذمة قتلهم المسلمون فان قاتلوه وظفروا عليهم وعلى ارضهم وما فيها فليس لاحد من الناس ان يمرض لشيء من هذه الغنيمة او غير هاجتي يتطلع في ذلك رأي الخليفة فان شاء الخليفة قسم ذلك كله فاخذ الخمس لليتامى والمساكين وجعل الاربعة الاخماس للغنائم وان شاء من عليهم وجعلهم احرارا يؤدون الجزية عن رقابهم والخراج عن اراضيهم) لان الامير له ولاية على جنده وليس له ولاية على جماعة المسلمين وفي الغنيمة او المن حق لجماعة المسلمين لانه ان قسمها بينهم صارت الارض عشيرة والعشر حق الفقراء الى قيام الساعة وان من عليهم صارت الارض خراجية والخراج للمقاتلة ولصالح المسلمين الى يوم القيامة فثبت ان القسمة او المن تصرف على جماعة المسلمين فكان الذي يلي ذلك هو الخليفة دون الامير (وكذلك ليس لمن دون الخليفة من الامراء بما يظهر عليهم ان يقتل مقاتلتهم اذا كان غلبهم واسرهم وظهر عليهم) لان القتل نوع من المن لما فيه من ابطال

(١) كذا في النسخ القلمية ولعله الشرجة بلد بسا حل اليمن كما في القاموس ١٢

حق الفاعين *

(وقد ذكرنا أنه ليس له أن يمن قبل استطلاع رأي الخليفة فكذلك ليس له أن يقتل اذ يكون القتل معتبرا بالقسمة وليس له ولاية القسمة فلم يكن له ولاية القتل وهذا اذا كان الامير لا يخافهم على المسلمين فاما اذا كان يخاف على المسلمين من جانبهم او يخاف ان يأتيه جند من المشركين فيكون الاسراء عونا عليهم فلا بأس بان يقتل رجلا لم يغير اذن الخيفة) لانه اذا كان يخافهم فقتلهم من المحاربة فكان قتلهم في هذه الحالة وفي الحرب سواء ونظيره ما قلنا اذا اسرا اهل العدل اسراء من الخوارج فانه لا يقتلهم اهل العدل اذا امنوا جانبهم فاذا لم يامنوهم وخافوا ان ينحازوا الى فئة قوم فانه يدفع على جريحهم ويقتل اسراءهم فكذلك هاهنا *

(ولو ان الخليفة وجه رجلا على جند الى المشركين فظهر على الرجال والنساء والاموال في دار الحرب ولم يظهر على الدار فاخرجهم الى دار الاسلام فلا بأس بان يقسمهم فيخرج الخمس للفقراء ويقسم اربعة اخماسها بين الفاعين ولا يتظر في ذلك اذن الخليفة) لانه اذا لم يظهر على الدار فليس للخليفة حق المن بان ير المال على اربابه بل عليه ان يوزل الخمس ويقسم الاربعة الاخماس بين الفاعين فليس في الاربعة الاخماس الا حق المقاتلة وحق اصحاب الخمس تتبع لحق المقاتلة *

(فكذلك من كان له ولاية على الجند له ولاية على اصحاب الخمس فتصرف هذا الامير ليس يقع الاعلى من له الولاية عليه بخازان يشتغل بذلك بخلاف ما اذا ظهر الامير على الدار) لان الخليفة له حق المن وذلك حق لجماعة المسلمين فتصرف هذا الامير يمتد الى جنده والى جماعة المسلمين فليس له الاشتغال

﴿ لا أقوام للدلالة مع النص ﴾

بذلك (فإن نهاه عن القسمة فليس له أن يقسم) لأن الاذن ثبت له دلالة
وقد جاء النهي عنه افصاحا ولاقوام للدلالة مع النص *

(ولو كان الخليفة يبعث على الجند امير او على المقاسم غيره كانت المقاسم الى
الذي يبعث على المقاسم دون الامير) لانه لو نهاه عن القسمة عمل نهيه فاذا
فوض امر القسمة الى غيره عمل تفويضه وهذا لان امر القسمة يحتاج الى
الحفظ والامانة وامر الجهاد يحتاج الى الجرأة والشجاعة فله ان يفرق الولاية
فيجعل امر القسمة الى احسنهم واحفظهم للمقنن وامر الجهاد الى اجرئهم
واشجعهم (الا ان يشرحه الخليفة في ذلك فعينئذ القسمة اليها جميعا) لانه
خص الامير بامر الحرب وعمها في امر القسمة فيراعى تفويض الخليفة في
كل شئ *

(ومن كان اليه القسمة فرأى ان يبيع قبل ان يقسم فيبطل جائز) لانه ربما
لا يتهاون القسمة العين لتعذر التعديل بين الانصاء فس الحاجة الى بيعها وقسمة
انما افصار البيع من توابع القسمة فكل من فوض اليه القسمة على الاطلاق
صار البيع الذي هو بيع القسمة مفوضا اليه كما انه اذا فوض اليه امر الحرب
على الاجمال صار اسبابه وتوابعه مفوضا اليه *

(وان كان امر القسمة الى الامير فرأى ان يقتل المقاتلة ولا يقسمهم وكان
يرى ذلك خيرا للمسلمين فلا بأس بقتلهم في دار الحرب وبعد ما يخرجهم) لانه
لما ملك التصرف من حيث البيع والقسمة فكذلك من حيث القتل ايضا
مالم يات بهم الخليفة) لانه اذا اتى بهم الخليفة فقد خرج من الامرة لان امارته
موقوفة مادام مفارقا عن الخليفة فاذا اتصل بالخليفة فقد انتهت امارته فلا يجوز
له التصرف بمذالك فهذا كما مير الجند اذا بعث سرية في دار الحرب فكان

الوكيل بالشراء ائمة ائمة لك الرد بالعبير مادام المشتري في يده

لا مير السرية ان تصرف في السرية مادام مفارقا لمير الجند فاذا اعدوا اتصل بالجند لم يبق له تصرف في امر السرية فكذلك ههنا *

(وكذلك الوكيل بالشراء ائمة ائمة لك الرد بالعبير مادام المشتري في يده فاذا سلمه الى المؤكل لم يبق له حق الرد لان وكالته قد انتهت فكذلك ههنا *

(وان كان الذي اليه المقاسم غير امير الجند فليس للذي اليه المقاسم ان يقتل المقاتلة) لانه فوض اليه امر المقاسم ولم يفوض اليه امر القتال والقتل من القتال فلا يملكه صاحب المقاسم *

(فلو كانت المقاسم الى غير امير الجند فاصاب المسلمون غنائم فيها ما من من المقاتلة فاراد الامير قتلهم فان كان المسلمون في القتال على حالهم فلا بأس بان يقتلهم الامير لان قتل الاسير في تلك الحال من القتال وقد فوض اليه امر القتال وان انهزم المشركون و بقيت الاسراء في ايدي المسلمين فان كان المسلمون يخافونهم او يخاف المسلمون ان ياتيهم العدو فيكون الاسراء معهم فله ان يقتلهم) لان الحرب مادام باقيا يجعل كان القتال باق (وله ان يقتلهم في حالة المقاتلة فكذلك ههنا) (وان كان المسلمون لا يخافونهم فليس ينبغي للامير ان يقتلهم) لانهم قد صاروا فينا للمسلمين وثبت حق القسمة لصاحب المقاسم فليس للامير قتلهم (وان قتلهم الامير فلا شيء عليه لانهم اهل حرب ولا امان لهم ولو قتلهم غير الامير فلا شيء عليه فالامير اولى ان لا شيء عليه الا انه مسمى في ذلك) لانه قتل والقتل غير حلال له *

(وان كان اليه القسمة فله ان يقتلهم) لانه ليس لغيره فيه تدبير من امر القسمة فكان له ان يقتل كما يكون للخليفة (يدل عليه ما روي عن عمر بن عبد العزيز انه اتى باسراء فعمفا عنهم الا واحدا اخبر انه اتخن في المسلمين فقتله *

* قال * (ولو ان واليا على ثغر من الثغور وجه سرية الى دار الحرب فاصابوا غنائم فيها مقاتلة فاخر جوها الى دار الاسلام فليس لامير السرية من القسمة شيء بعدما يخرج الى دار الاسلام) لان امارته كانت موقنة وهو ان يكون مفارقا عن الامير فاذا اتصل بامير الثغر فقد انتهت امارته فلا يتصرف بمذالك وهذا كاميير الجند الذي بعثه الخليفة على الجند اذا انتهى الى الخليفة لم يكن له من امر القسمة شيء بمذالك فكذلك ههنا ثم امير الثغر ان شاء قتل المقاتلة وقسم الباقي وان شاء ترك القتل وقسم الكل *

(وان كان امير الثغر لم يبعثه صاحب السرية حين ارسله الى دار الشرك عن القسمة فرأى ان يقسم ما صاب في دار الحرب قسمه وعزل الخمس فذلك جائز) لانه وال مادام في دار الحرب وليس لغير السرية فيما اصابوا حق جاز له القسمة *

(وان رأى ان يقتل المقاتلة قبل ان يخرجهم فلا بأس بقتلهم) لان القسمة اليه فكان القتل اليه (فان ساء امير الثغر عن القسمة فليس له ان يقسم وليس له ان يقتل من المقاتلة احدا) لانه مأمور من جهة الوالي فلا يعمد امره الا ان يخاف الاسراء فيئخذ له ان يقتلهم كما يقتلهم في حالة المحاربة *

(واوان جندا دخل ارض الحرب عليهم امير من قبل الخليفة فوجه السرايا حين دخل ارض الحرب ولم ينقلهم شيئا فاصابت السرايا غنائم فليس ينبغي لاحد من امراء السرايا ان يقسموا شيئا من تلك الغنائم حتى ياتوا بها الى العسكر) لان العسكر ردها للسرية فلهم شركتهم فيما يصيبون وامير السرية له ولاية على السرية وليس له ولاية على الجند فلو جاز قسمة امير السرية كان فيه ابطال حق العسكر من غير ولاية له عليهم وذلك لا يجوز بخلاف السرية التي تدخل ارض الاسلام

اذا اصابوا غنائم فقسم امير السرية ما اصابوا بين السرية جاز لانه لا شركة لغير السرية فيما اصابوا فتصرف الامير لا يعدو السرية الى غيرهم وله ولاية على السرية فجاءت قسمته فيما بينهم (فان كان امير المعسكر امير السرية ان يسع ما اصابوا ويقسم بين السرية ما اصابوا ففعل ذلك جاز ولم يكن لاهل المعسكر اذا قسموا فيه نصيب) وذلك لانه لما امره بالقسمة فقد جعل ما اصابوا للسرية خاصة وقطع حق المعسكر عما اصابوا ثم هذا منه وان كان جملا فانه فصل يسع فيه - اجتمعا بالرأى فان ظاهرا قول عمر رضي الله تعالى عنه الغنيمة لمن شهد الواقعة * يوجب ان يكون المصاحب للسرية خاصة فالامير حيث امر بالقسمة فانما امر متا ولا به - هذا الحديث وامر الامير متى صادف فصلا مجتهدا فيه نفذ امره وان قطع حق المعسكر عما اصابوا اذله ولاية عليهم فجاز قسمة امير السرية فيما بينهم *

(ولو ان امير المعسكر بعث سرايا ونفلهم انفالا فقال لسرية منهم من اصاب رأسا فهو له * وقال لسرية اخرى لكم الربع بعد الخمس مما اصبتم * وقال لسرية اخرى من اصاب منكم رأسا فله نصفه * فخرجوا فاصابوا غنائم فيها مقاتلة فليس ينبغي لامير السرية ان يقتل منهم احدا) لانه لو لم يكن فيما اصابوا نفل لم يكن لامير السرية ان يقتل احدا من المقاتلة فاذا كان فيه نفل اولى ان لا يقتل احدا منهم (فاذا انتهوا بهم الى المعسكر فليس ينبغي لامير المعسكر ان يقتل منهم احدا) لانه بنفس الاصابة قد ثبت فيه النفل لاصحاب النفل والنفل حق خاص لاهله لا يشاركهم فيه - غيرهم فصار النفل حتى الغائبين في الغنيمة بعد القسمة وليس للامير ان يقتل احدا من المقاتلة بعد القسمة فكذلك هاهنا لا يقتل احدا منهم لحق النفل *

(الا ان يخافهم على المسلمين او نظر الجند قد اقبل يريد من المشركين فيبا فاته ان
انه ذلك الجند كان الاسراء عونا عليه فلا بأس بقتلهم (١) لان في هذا مصلحة
ونظر للمسلمين فكانت هذه الحالة وحالة المحاربة سواء

(ولو ان جندا من المسلمين دخلوا دار الحرب وعليهم امير من قبل الخليفة
فدخلوا دار الحرب وخلقوا مدائن كثيرة من مدائن المشركين فزولوا على
مدينة من مدائنهم فدعاهم المسلمون الى الاسلام فاجابوهم اليه فان المسلمين
يقبلون ذلك منهم اذا اسلموا) لان القتال انما شرع لقبول الاسلام قال الله تعالى
تقاتلونهم او يسلمون فاذا اسلموا يجب القبول منهم ثم الامير يدعمهم في
ارضهم ويستعمل عليهم امير من المسلمين يحكم بحكم اهل الاسلام لان المدينة
صارت دار الاسلام فلا بد من امير بينهم يجري فيهم حكم المسلمين (فان كان
القوم اذا انصرف عنهم ذلك الجند من المسلمين لم يقدرُوا على ان يمتنعوا من
اهل الحرب وابوا ان يتحولوا الى دار الاسلام فان الامير يدعمهم وما اختاروا
لانفسهم لانهم اساءوا في الاختيار فيتركهم وسوء اختيارهم ولا يجبرون على
التحويل) لانهم احرار مسلمون في مدينة الاسلام فلا يجبرون على التحول
(ولا يدع عندهم احد من المسلمين مخافة عليه الا يطيب نفسه) لان فيه تمريضا
على التلف ولا يجوز تعريضة على التلف الا برضاؤه (فان ابوا الاسلام فدعاهم
المسلمون الى اعطاء الجزية فاجابوا الى ذلك وابوا التحول من دارهم وقالوا
اعطونا المهد على ان نكون في موضعنا لا نبرح فان كان المسلمون اذا اقاموا
معهم يقوون على اهل الحرب وكانوا ممتنعين منهم فلا بأس بذلك بان يجعلهم
الامير ذمة ويجعل عليهم امير من المسلمين يحكم بحكم المسلمين ويجعل مع الامير
من المسلمين من يقوى على المقام معهم في دارهم) لان قبول الذمة واجب قال الله

تعالى حتى يمتطوا الجزية عن يدهم صاغرون * وهذه ذمة منهم لان الامير يجري عليهم حكم المسلمين وباجراء الحكم عليهم يصيرون ذمة ومد يتهم تصير مدينة الاسلام فيقبل ذلك منهم (وان كان هذا الموضع لم يقو من يترك فيها من المسلمين على اهل الحرب ولم يقدر واعلى ان يحكموا فيها بحكم الاسلام لم يسع للمسلمين ان يجيبوهم الى هذا ولكنهم يحملونهم ذمة اذا خرجوا بغير ايمانهم الى ارض الاسلام) لان دار الشرك انما تصير دار الاسلام باجراء حكم المسلمين فيها واهل الشرك انما يصيرون اهل الذمة باجراء حكم المسلمين عليهم وقد عجز الامير عن اجراء حكم المسلمين عليهم فكأنوا في هذه الحالة بمنزلة الموادعين للمسلمين واهل الحرب متى طلبوا موادعتهم من المسلمين لم يجب على المسلمين موادعتهم الا ان يكون فيها خير للمسلمين ظاهرا فكذلك ما ههنا لا يجب قبول هذه الذمة منهم بخلاف ما اذا اسلموا الان الاسلام يصح من غير قبول من الامام فاذا اسلموا صاروا مسلمين فلا يتعرض لهم الامير بعد الاسلام ولكن يخلف فيهم رجال يجري فيهم حكم المسلمين ان قدروا لا يتركهم على ذلك وقد اسلم اهل نجران واهل اليمامة وبينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قوم كثير من المشركين فتركهم على ذلك (فان اجابوا الى التحول الى دار الاسلام فليس ينبغي للمسلمين ان يابوا عليهم وان علموا انهم يظفرون بهم) لانهم في الحال ممتنعون فلم يصيروا فيا للمسلمين فيجب قبول ذلك منهم والكف عنهم (فان كان المسلمون تركوا فيها قوما من المسلمين قوا على المشركين من اهل الحرب اذا اعانهم اهل الذمة فقال اهل المدينة نكون ذمة لكم وتخلفون قوما نقاتل معهم فليس ينبغي للامير ان يفعل هذا الوجهين احدهما ان في هذا امر يضا للمسلمين على الهلاك

اذاهل الذمة كفار فلا يؤمن ان يقدروا بهم ويقتلوه * ولان المسلمين اذا لم يقدروا
 على اجراء حكم المسلمين الا برضاء اهل الذمة كان اهل الذمة هم الذين يجرون
 احكام المسلمين واحكام المسلمين لا يجريها الا المسلمين * (فان طلب اهل
 الردة الموادة من المسلمين حتى ينظر وفي امرهم فلا بأس بذلك للمسلمين ان
 يوادعوه لحديث عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فانه قال هلا حبستوه
 في بيت وطيتهم عليه بابا واستقيموه ثلاثة ايام) فاذا ثبت في الواحد ثبت في الجماعة
 (واهل البنى من المسلمين مثل الخوارج وغيرهم اذا طلبوا الى المسلمين الموادة
 من اهل العدل حتى ينظر في امورهم فلا بأس بذلك ان يوادعهم اهل العدل)
 لانهم مسلمون فهم اولى بالموادة من المرتدين (ولكن لا ينبغي لاهل العدل ان
 ياخذوا على ذلك خراجا) لان الخراج يشبه الجزية وهم مسلمون فلا يؤخذ
 منهم - خراج (فان اخذوا منهم الخراج بوقف ذلك حتى اذا نابوا برد عليهم) لان
 مال اهل البنى لا يغنم فيرد عليهم الا ترى ان علي بن ابي طالب رضى الله تعالى عنه
 رد على اهل البنى ما لهم حتى يبلغه الكلف - فان قتلوا رد الى ورثتهم فان لم يعرفوا
 كان بمنزلة اللقطة في يد امام المسلمين * (فان لم يرجع اهل البنى ولم يتوبوا حتى
 استهلك رجل من المسلمين بعض ذلك الاموال التي اخذ منهم المسلمون
 فهو ضامن) لان اهل البنى يوادعون فالحكم في امان من المسلمين (ولو كان
 الكفار موادعين فاتفق واحد من المسلمين مال واحد منهم ضمن فهاهنا ولي
 ان يضمن * ولو لم يكونوا موادعين فاخذ رجل من اهل العدل شيئا من اموالهم
 فانه اذا وضعت الحرب اوزارها يرد عليهم فان استهلكه مستهلك وهم على
 حربهم لم يضمن) لانه لو اتلف نفسه لا يضمن فكذلك اذا اتلف ماله لا يضمن *
 (فان لم يستهلكه حتى وضعت الحرب اوزارها فتفرقوا ثم تابوا ثم استهلكه

ضمن للمالك او للورثة) لانه مال مسلم غير محارب في حالة الاستهلاك فيضمن
بالاستهلاك كما في سائر احوال المسلمين والله اعلم *

(ولو ان امير الجند من المسلمين افتتحوا حصنا من حصون المشركين من
اهل الحرب فكان في ذلك الحصن مطمورة فيها قوم يقاتلون فاسلموا فان
كان المسلمون قاهرين لهم فهم في بين من اصابهم يخمسون وما بقي فهو في لمن
اصابهم) لانهم اذا كانوا غير متمتعين مقهورين فقد صاروا في ايدي المسلمين قبل
اسلامهم فباسلامهم لا يبطل حق المسلمين (ولا يقتلون) لانهم مسلمون
والاسلام يحرزهم عن القتل ولا يحرزهم عن الاسترقاق *

(فان كانوا متمتعين في المطمورة ولا يوصل اليهم الا بالقتال واكبر الراى من
المسلمين انهم سيظفرون بهم فاسلموا فهم احرار لاسبيل عليهم) لانهم جند
اذا كانوا متمتعين فلم يصيروا في ايدي المسلمين فهو لاء اسلموا قبل بوث
ايدي المسلمين عليهم وكانوا احرارا لان المسلم لا يسترق *

(وصار هذا بمنزلة اهل الحصن حوصروا فاسلموا وهم محصورون فهم احرار
لا سبيل عليهم فكذلك هاهنا * وكذلك اهل المطمورة اذا دعوا المسلمين
ان يكونوا اذمة لهم يخرجون معهم الى بلاد المسلمين فان كانوا غير متمتعين وسم
للمسلمين ان لا يعطوهم ذمة) لانهم صاروا في ايدي المسلمين وجرى عليهم
السبي ومن طلب الذمة بعد ما جرى عليه السبي فانه لا يجاب الى ذلك (ولكن
المسلمين ان شاؤوا ان يجعلوهم فيئا وان شاؤوا قتلوا المقاتلة وسبوا الذراري * وان
كانوا متمتعين ويرى المسلمون انهم سيظفرون بهم لا ينبغي لامير المسلمين ان
يعنهم عن ذلك بل يجعلهم احرارا اذمة) لانهم لو سألوا الذمة قبل الاستغنام
لم يمنعوها ان الذمة خلف عن الاسلام في احكام الدنيا *

* قال * (وان حاصر امير المسكر اهل مدينة من مدائن العدو فقال بعضهم نسلم وقال بعضهم نصير ذمة ولا نبرح منازلنا فان كان المسلمون يقوون على ان يجهلوا معهم من المسلمين من يقوى على قتال من يحضر بهم من اهل الحرب ويحكم فيهم بحكم الاسلام فمل ذلك الامير) لان اجراء احكام المسلمين فيها يعنى في دارهم ممكن والدار تصير دار المسلمين باجراء احكام المسلمين فيها فيجعلها الامام دار الاسلام ويجعل القوم اهل الذمة *

(فان كان المسلمون لا يقوون على ان يجهلوا في دارهم من المسلمين من يقاتل مع اهل الحرب لم يجبيوا الذميين الى شئ من ذلك الا ان يخرجوا عن تلك الدار الى دار الاسلام) لما قلنا ان هذا ليس بذمة منهم انما هذا طلب الموادة وليس على المسلمين ان يوادعوه (واما الذين اسلموا معهم فهم احرار ولا يمنعون من المقام بلادهم) لان الحر المسلم لا يجبر على التحول من دار الى دار غيره *

(فان قال المسلمون دعوا معنا قوم من المسلمين يكونون قوة لنا على اهل الحرب فان الامام ينظر في ذلك فان كان من يترك معهم في دار الحرب يقوون على اهل الحرب له ان يفعل ذلك) لانه يمكنه ان يجعله دار الاسلام من غير ضرر على المسلمين فكان عليه ان يفعل ذلك *

(وان كان من يترك من المسلمين لا يقوون الا بمن اسلم من اهل الحرب فان خاف على المسلمين من الذين اسلموا منهم ان يرتدوا فيقتلوا المسلمين فانه لا ينبغي له ان يخلف احد من المسلمين) لان فيه ائتلاف عدة من المسلمين - وان علم حقيقة الاسلام من الذين اسلموا من اهل الحرب وانهم مناصرون لاهل الاسلام لم ارباسا ان يجعل معهم من المسلمين من يقوى بهم ويقوون به ويؤمر عليهم امير المحكم بحكم اهل الاسلام في تلك المدينة لما قلنا ان الامام متى امكنه

ان يجعل المدينة دار الاسلام من غير ضرر على المسلمين فعل وقد امكنا
ذلك فاذا فعل هذا فلا بأس بان يقبل بمذلك من اهل الحرب ان يكون ذمة
من يقوم ببلاده لان المدينة صارت دار الاسلام ومن سأل الذمة
في دار الاسلام وحكم المسلمين وجبت اجابته اليه *

(وان رأى الامام في جميع ما سألوا ان يقبل منهم ان يكونوا ذمة فان طأبت
انفسهم بالخروج معهم الى دار الاسلام فرأى قتالهم حتى يسلموا او يظفر واهم
فقتلهم وظفر بهم فخمسمهم وقسم ما بقى منهم على سهام الغنيمة جاز ذلك)
لانه قاتلهم وهم اهل حرب لا امان لهم ولا ايمان (ولكن الامير
اخطأ حين لم يقبل الذمة) لان قبول الذمة واجب فقد ترك ما هو
الواجب فيكون مخطئاً في ذلك (واذا دعوا الى ان يسلموا فهذا لا يحل
لا حدان يابى عليهم) لان القتال شرع لاجل الاسلام فلا معنى لرد الاسلام
والقتال شرع لاجله فان اباه عليهم فاسلموا ثم قاتلوا وظفر عليهم حتى يسلموا
وسلمت لهم اموالهم وبطل ما كان حكم فيهم من سبي او قسمة) لانهم لما
اسلموا صح اسلامهم لانه لا يحتج فيه الى رأى الامام فقد قاتلهم وهم
مسلمون في دار الاسلام والمسلم لا يترق ولا يستغنم ماله فيضمنون ما تلفوا
من اموالهم وما اراقوا من دمائهم (وان كانوا دعوا الى ان يسلموا ويكف
عنهم فابى الامير ان يجيبهم الى ذلك فقاتلهم ولم يسلموا فاصابهم فقد اخطأ
فيما صنع لما قلنا انهم لو طلبوا الذمة وجب الكف عنهم فاذا طلبوا الاسلام
اولى ان يكف عنهم ومن قتل منهم فدمه موضوع وما استهلك من اموالهم
فلا ضمان فيه) لان المسلمين اصابوا ذلك منهم وهم كفار لانه لم يوجد منهم
الارادة الاسلام وبالا رادة لا يصير مسلماً فدم الكافر وضمان ماله موضوع *

﴿ واما ما بقي منهم ومن اموالهم فان اسلموا رد ذلك كله اليهم وكانوا احرارا لا سبيل عليهم ﴾ لانهم لما سألوا ان يسلموا ويكف عنهم فقد حرم على المسلمين مقاتلتهم واسرهم فلما حرم عليهم اسرهم لم يملكوهم بالاسر فبقوا احرارا لا سبيل عليهم ﴿ بخلاف ما اذا طلبوا الذمة من المسلمين وقتلهم الامام وظهر عليهم وقتلهم فانهم لا يردون احرارا يوضع عليهم الجزية ﴾ لان هناك سألوا البقاء على الكفر والكفر سبب لابطاح القتل والسبي في الاصل فالامام اعاسبهم ومنعهم الذمة في موضع يسمع فيه اجتهد الرأي فينفذ حكمه وجازسيه فلا يرد فاما هاهنا سألوا من الامام الكف عنهم ليسلموا والاسلام عاصم فخرمة السبي هاهنا اقوى واكد ولا يسمع فيه اجتهد الرأي فاذا اسلموا فقد ظهر خطاه الامام بيقين فليبه ان يرجع عن خطائه ويردهم احرارا يدل عليه ان القصد الى الاسلام معتبر بحقيقة الاسلام والمسلم حقيقة ان حارب المسلم لا يسبي فكذلك اذا قصد الاسلام واما القصد الى الذمة معتبر بحقيقة الذمة والذمة حقيقة ان حاربه المسلم في فئة متممة بسبي ويسترق فكذلك اذا اعتبر القصد بالحقيقة * والله الموفق وهو اعلم بالصواب *

﴿ باب ﴾

﴿ ما يصدق فيه المسلم على اسلام الكافر ﴾

﴿ قال محمد رحمه الله عليه ﴾ (اذا سبي المسلمون سييا من الروم فشهد رجل من المسلمين حرا وعبدًا ومحدود في قذف او امرأة من المسلمين حرة او امة بعد ان يكون الشاهد رضا من المسلمين ان هذا الاسير من المشركين اسلم قبل ان يموت ووصف الشاهد اسلامه صلى عليه المسلمون واستغفروا له) لان الصلوة على الميت امر من امور الدين وقول الواحد المدل في امور الدين

﴿ الصلوة على الميت امر من امور الدين وقول الواحد المدل في امور الدين ﴾

مقبول كما يقبل في الاخبار عن طهارة الماء ونجاسته* وكما يقبل في هلال رمضان* وكما يقبل في رواية الاخبار عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (يدل عليه ما روى عن سعيد بن ذى لموة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استغفر للنجاشي ثلاث مرات حين اتاه جعفر بن ابى طالب رضى الله تعالى عنه واخبره بأنه قد صدق به)*

ثم قال في الكتاب (ووصف الشاهد اسلامه قال هذا على وجهين ان كان الشاهد فقيها لا يستفسر بل يجري على ايامه انه اسلم قبل ان يعوت* واما اذا كان الشاهد جاهلا فانه ينبغي ان يستفسر فان فسر الشاهد ووصف اسلامه على المقدار المفروض جازت شهادته* ولو كان حيا فشهد له شاهدانه اسلم قبل ان يوسر لم يكن حرا بشهادة الواحد حتى يشهد مسلمان ممن يجوز شهادتهما في الحقوق)*

وذكر في الباب الذي يليه (ان الامام اذا فح حصنا فشهد رجل مسلم عدل انه كان حربيا فاسلم قبل ان يوسر قال ان شهد قبل ان يقسم او يبيع تقبل شهادته وان شهد بعد ما قسم او يبيع لا تقبل شهادته) فقد قسم الجواب عنه واطلق الجواب هاهنا ففهم من قال ما ذكر هاهنا محمول على انه شهد بعد القسم والبيع فلا تقبل شهادته اما اذا شهد قبل القسم او قبل البيع تقبل شهادته فاذا حمل على هذا صارت المسئلة على رواية واحدة والثانية تكون تفسير الاولى*

وكان ابو بكر الاعمش يقول في المسئلة اختلاف روايتين* في هذا الباب اذا شهد واحد على انه اسلم قبل القسم لا تقبل شهادته* وفي الباب الثاني اذا شهد واحد تقبل* فالوجه فيه لما ذكر هاهنا وهو انه بالاسر ثبت فيه حق الغائمين وفي قبول شهادته ابطال حق الغائمين فلا يبطل الا بالشهادة التي تبطل بها الحقوق

في الاحكام كما انه لا تقبل شهادته بمدا البيع والقسمة ولم يبطل به ملك المشتري ولا الذي وقع في سهمه وهذا كما يقال في الشهادة القائمة على استهلال الصبي انها مقبولة في حق الصلوة على الصبي في قولهم جميعا * غير مقبولة في حق التورث عند ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه وكذلك ها هنا يقبل قول الواحد في حق الصلوة على الميت ولا يقبل في ابطال الاسر *

والوجه للرواية الاخرى انه وان ثبت فيه حق المسلمين بالاسر فانه ليس بحق لرجل خاص بل الحق فيه للجماعة المسلمين فهو بشهادته ليس يبطل حقا خاصا لرجل معين فجعل بمنزلة الشهادة في امر من امور الدين فيقبل اذ حرمة الاسر تفاق من امور الدين بخلاف ما بعد القسمة لانه يبطل ملكا خالصا لرجل معين فلا يقبل في ذلك الا بما يقبل في الاحكام من شهادة رجلين او رجل وامرأتين * ولان قول هذا الرجل لا يكون اقل حالا من السيماء ولو كان عليه سيماء المسلمين فانه لا يجمل فيه اذ يقول المسلم المدل اولى * فاما الفاسق من المسلمين فلا تقبل شهادته في مثل هذا ولا يصلي عليه ولا يستغفر له بشهادته لان الفاسق يتبين في بئسه وان كان في امر من امور الدين وهذا فصل ينبغي ان يحفظ فانه ذكر الطحاوى في مختصره ان الواحد اذا شهد بروية هلال رمضان تقبل شهادته وعليه ان يصوم وان كان فاسقا لان له حظا من هذه الشهادة فلا يكون متبها فيقبل وقدروى عن ابى يوسف رحمه الله تعالى لو ان رجلا اسلم في ارض الحرب ولا يعلم ان عليه الصوم والصلوة فاخبره مسلم ان عليك الصوم والصلوة كان عليه ان يصوم وان كان المخبر فاسقا * والله تعالى الموفق *

باب

﴿ما يصدق فيه المسلم في دار الحرب وما لا يصدق فيه﴾

(قال محمد بن الحسن رحمه الله تعالى وإذا دخل المسلم دار الحرب بأمان أو كان فيهم أسير أو أسلم في دار الحرب وقد كان من أهل الحرب فوجده المسلمون في دار الحرب ومعه رجال ونساء فقال هؤلاء عبيدي وأما ما اشتريتهم من أهل الحرب ولا يعلم ذلك إلا بقوله فإن صدقه الرجال والنساء بما قال فهم رقيقه كما قال) وذلك لأن الأمان بالأمان على حال من الأمان بالاستيذان*

(ولوان واحدا من أهل الحصن آمنه الإمام على نفسه وماله ثم فتح المسلمون الحصن فقال الذي أو من هؤلاء عبيدي وأما ما صدقوه بذلك كان آمنا لجميع ما قال فما هنا أولى والمعنى فيه أنهم لما صدقوه فقد ظهر له اليد فيهم لأن أقصى ما يظهر من ثبوت اليد على العبد والامة أن يكون بحضرة يخدمانه ويقران له باليد وقد وجد هذه الصفة هنا فصاروا في يده واليد تدل على الملك فكانوا ملكا له وملك المسلم لا يسي ولا يستغنى*

(وان كذبوه بما قال فهم في أجمعون) لأنهم لما جحدوا دعواه لم يصبروا في يده فقد ادعى شيئا لا دليل له عليه من يد أو غيرها فلم يصدقوا ولم يصدقوه ولا أحرار حريون ولا أمان لهم فيسبون ولا شيء لهذا المستامن أو المسلم منهم ولكنهم يخمسون وما بقي فهو للمسلمين الذين أصابوا ذلك على سهام الغنيمة) لأن هذا المستامن أو المسلم لم يدخل مع المسلمين دار الحرب للفر وائاهوا لاحق بهم وقد ذكرنا أن الأسير أو المستامن إذا لحق بالجند فإنه لا حق له فيما كانوا أصابوا من الغنائم من قبل إلا أن يلتحقوا قتالا فيئذي يصير شريرهم فيما أصابوا فكذلك ما هنا ما هنا) وان صدقه بعضهم وكذبهم بعضهم فالذين صدقوه عبيد له وأما الذين

باب ما يصدق فيه المسلم في دار الحرب وما لا يصدق فيه

كذبوه فهم في؟) لان البعض معتبر بالكل والكل لو صدقوه كانوا عبيد له - ولو كذبوه جميعاً كانوا افيثا كلهم فاذا وجد التصديق من البعض والتكذيب من البعض رد كل واحد من ذلك الى اصله *

(وكذلك ما وجد في يده من مال دراهم اودنا نير اوياب او بقر فقال هذا لي اتجرت في هذه البلاد فاصبته فالقول فيه قوله وهو له) لما قلنا ان اليد دليل الملك في الحربي الذي اومن على ماله فهذا اولى فلان يكون للمسلم دليلا على ملكه اولى *

(ولو وجد المسلمون في دار الحرب اسير امسلا او مسلما مستامنا او مسلما قد اسلم من اهل الحرب وقد وجد معه من الدزاهم والدنانير وسبي من الرجال والنساء وذلك ليس في يده اولا يدري انه في يد ذلك ام لا فادعى انه له وصدقه بذلك الرجال والنساء فانه لا يصدق على شيء من هذا وذلك جميعا في المسلمين الذين اصابوه) لان المسلمين لما وجدوهم فقد صاروا فيا لهم في الظاهر فلا يصدق المدعى على ما ادعى بغير دليل *

(فاذا كانوا غائبين ليسوا في يده ولم يدريهم في يده ام لا ولم يوجد دليل يدل على الملك فلم يصدق فان اقام البيينة على ان ذلك له او اقام البيينة على ان ذلك في يده يوم افتتح الحصن او اقام البيينة على ان المنزل الذي وجد ذلك فيه منزله قبلت شهادة شهوده في ذلك ورد ذلك كله اليه) لان الثابت بالبيينة كالثابت بالمعاينة ولو كان المال في يده معائنة او الرجال والنساء في يده معائنة وصدقوه بذلك كان القول قوله ولم ير شيء من ذلك فافكذلك اذا ثبت ذلك بالبيينة ثم هذا الجواب يستقيم في المستامن والاسير على قول الكل فاما في الذي اسلم في دار الحرب فان شهدوا ان ذلك كان في يده يوم فتح الحصن فكذلك يستقيم الجواب

على قول الكل انه يرد المال اليه فاما اذا شهدوا انه له فان الجواب الذي ذكر
انه يرد اليه مستقيم على قول محمد رحمه الله عليه * فاما على قول ابي حنيفة
رضي الله تعالى عنه لا يستقيم هذا الجواب ويكون فيا لان المذهب عند ابي
حنيفة رضي الله تعالى عنه ان كل ما كان ملكا له وهو في يد غيره من اهل الحرب
او لم يعرف انه في يد المسلم يكون فيا * وعند محمد رحمه الله عليه لا يكون فيا فيكون
كحال الحربي المستامن وهاهنا لم يعرف انه في يد هذا المسلم وان عرف انه
ملكه بالبينة فيكون فيا عند ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه * وعند محمد رحمه الله
لا يكون فيا (فان شهدوا ان هؤلاء الرجال والنساء كانوا في يده حين افتتح
الحصن او في منزله ولم يشهدوا انهم عبيده وامائه وهم ينكرون ان يكونوا
عبيداه وامائه وقالوا اكننا احرار الم يتفقوا بذلك وكانوا فيا للمسلمين) لانهم
لم يشتبوا المدعى الا مجرد اليد واليد في بني آدم لا تدل على انه مملوك وهي دالة
على الملك لذى اليد بعد ما ثبت كونه مملوكا فانه ذكر في الجامع الصغير اذا كان
في يد رجل صبي صغير يعبر عن نفسه او رجل بالغ فزعم ذواليدانه عبده وقال
الصبي لا بل انا حر الاصل فالقول قول الصبي انه حر * ولو انه اقر انه عبده ولكنه
قال انا عبدا فلان لرجل آخر غير ذى اليد وفلان يدعي فالقول قول الذى العبد
في يده * وكذلك عقيقه كل شيء رأته في يد غيرك وسمعت ان تشهد بالملك له
ما خلا العبد والامة فاذا لم تدل اليد على الملك كان القول قولهم انا احرار
وصاروا فيا للمسلمين *

* قال * (ولا يقبل في هذا الاشهاد المدول من المسلمين) لان هذه الشهادة
تبطل حق الاستغنام على المسلمين فلا تقبل على ابطال حق المسلمين الاشهادة
المسلمين (وكذلك الذي يوجد في دار الحرب مستامنا او اسيرا فيدعي مثل

ما يدعى المسلم فهو بمنزلة المسلم في جميع ما وصفت لك ما صدق فيه المسلم صدق فيه الذمي وما لا فلا (لان مال الذمي معصوم عن الاستغنام كمال المسلم فيستوى الجواب في الذمي والمسلم جميعا *

(ولو ان المسلم او الذمي وجد المسلمون معه امرأة في دار الحرب فسألوه عنها فقال هذه امرأتي تزوجتها في دار الحرب وصدقته المرأة في ذلك فهي امرأته) لانها تصادق على النكاح والنكاح يثبت بالتصادق (والمرأة في صدقته على النكاح او كذبه) لان تزويجه لو كان ظاهرا عيانا لم يخلصها عن السبي فاذا لم يكن ظاهرا اولى *

* قال (ولا يكون تزويجه اياها امانا لها) لانه تزوجها في دار الحرب ولو افصح لها بالامان في دار الحرب لم يجز امانه على المسلمين كذاها هنا لاتصير بالتزويج آمنة في حق المسلمين اولى (فان كان معها اولاد صغار فقال هؤلاء اولادي منها وصدقته المرأة بذلك فالاولاد احرار لا سبيل عليهم فان كان الاب مسلما فهم مسلمون باسلامه وان كان الاب ذميا فهم ذميون بذمته) لان الاولاد في يدها فلما صدقته على دعواه فقد صارت هي والاولاد الذين في يدها في يد الزوج واذ انبت اليد للزوج كان القول قوله فيما في يده فيكون حرا لانه ولدين ابوين حرين لان الاب حر مسلم او ذمي والمرأة وان كانت حرة فهي حرة الى ان يظهر المسلمون عليها واذ اولدت حرة كان هذا الولد حرا مسلما او ذميا بما لا يوبى * والحر المسلم او الذمي لا يستر *

(وان كانت حبلى فهي وما في بطنها في للمسلمين الذين اصابوها) لان الولد مادام في بطنها فهو جزء من اجزائها وبعض من ابعاضها لم يفصل عنها بالمقراض ثم هي اذا صارت فيئا فالولد الذي هو بعضها يصير فيئا بما لها *

(فاذا ولد فان كان ابوه مسلماً كان مسلماً) لان الولد يتبع خير الابوين ديناً لان الاسلام لا يتنافى الرق والسبي فيكون عبد المملوك اصابه (وان كان ذمياً فهو ذمي ايضاً) وان كانت المرأة معروفة انها في يد المسلم او الذي او وجدها المسلمون امة وممها اولادها صغار فقال المسلم والذي هي امرأتى وهو لاء وولدى وكذبتهما بما قالوا قالت هؤلاء وولدى است لهذا المدعى بزوجة ولا هؤلاء اولاد له فان النكاح لا يثبت لتكذيبها *

(ثم القياس ان الاولاد في معاملة المسلمين * وفي الاستحسان الاولاد اولاد المسلم والذي احرار لا سبيل عليهم والمرأة في) فوجه القياس في ذلك ان الاولاد في حجرها وفي يدها واذا لم يثبت النكاح بينهما لم يثبت للمسلم عليها فلا يثبت له يد على الاولاد الذين في يدها فقد ادعى الاولاد وليس له عليهم يد فلا يصدق *

ووجه الاستحسان في ذلك وهو انه عرف كون المرأة في يده وكونها في يده بوجوب كون الاولاد في يده واذا صاروا في يده كان القول قوله في حرية الاولاد والنسب فكان تكذيبها بمنزلة تصديقها اذا مر الحرية اوسع واسهل (الآرى) ان العبد المأذون له في التجارة اذا كان في يده صبي صغير فقال هذا لقيط التقطته قبل قوله وكان حراً وان كان العبد لا يملك تحريره واعتاقه وما ذلك الا لاسعة امر الحرية *

(ولو ادعى انها ام ولده وان هؤلاء ولده منها وهي معروفة انها في يد المسلم وانكرت ذلك فانها في للمسلمين) لما قلنا ان اليد فيها غير دالة على الرق (الآرى) انه لو ادعى انها امته وانكرت هي كان القول قولها انها حرة فكانت فيثاء (وكذلك اذا انكرت امومية الولد فالاولاد اولاده احرار لا سبيل عليهم

في الاستحسان) لما قلنا - أنه عرف له يدها فكأن ثبت بذلك يده على
الاولاد الذين في يدها فكان القول قوله فيها (وان صدقته انها ام ولد له فان
القول قول المسلم ولا تكون فيثا والاولاد احرار) لانه لو ادعى بعد ظهور يده
فيها انها امته وصدقته في ذلك كان القول قوله ولم تكن فيثا فلان يصدق على
انها ام ولده اولى *

(فان لم تكن في يد المسلم او الذي اولا يدرى اكانت في يده او لم تكن فقال هذه
زوجتي او ام ولدي وهذه الولد الذين في يدها - اولدى فان اقرت بذلك كانوا
واده وثبت نسبه للولد وكانوا احرار الا سبيل عليهم) لان الاولاد محتاجون
الى ثبوت نسب وثبت النسب بتصديق ذي اليد واذا ثبت النسب فهم
ذميون او مسلمون فلا يسترعون (واما المرأة فان ادعى النكاح كانت غيا) لان
النكاح الظاهر لا يمنع السبى والاسترقاق فها هنا اولى ان لا يمنع *

(وان اقرت انها ام ولده كانت ام ولده لا سبيل عليها في الاستحسان) لان
امومية الولد ثبت بها للنسب والنسب قد ثبت وامومية الولد تبعا له وام
الولد لانسبي (وان كذبه بما قال كانت المرأة وولدها فيا لله مسلمين ولا يصدق
على ما ادعى من ذلك) لانه ادعى وليس له فيها وفي اولادها يد ظاهرة وذو اليد
كذبه في ذلك فلا تقبل دعواه بغير دليل كما لا تقبل متى وقعت الدعوى بهذه
الصفة في دار الاسلام (الا ان يقيم البينة على ما ادعى من ذلك فالاولاد احرار
وكانت الجارية ام ولده وتكون الزوجة فيا) لان الثابت بالبينة كالثابت
بالمعاينة (فان اقام البينة ان ذلك كان في يده او في منزله يوم ظهر عليه كان
الجواب فيه كالجواب فيما اذا عرف انها في يده بغير بينة سواء فان صدقته
صارت ام ولده والاولاد ثبوا بالنسب منه احرار الا سبيل عليهم وام الزوجة

- لان يده على الاولاد الذين في يدها فكان القول قوله فيها -

تكون فيا وان كذبه فلا ولاد احرار وهي في لاتصيرام ولد) لان الرق لا يثبت بمجرد اليد مع الانكار * والله اعلم *

قال * (واذا وجد في يد المسلم الذي وصفت لك رجل او امرأة فقال هذا عبدى او امتى جئت بهم من دار الاسلام وصدقه بذلك العبد او الامة فهو مصدق على ما قال من ذلك) لانه لو قال اشتريتهم من دار الحرب وصدقه في ذلك صدق فلان يصدق هاهنا اولى (وكذلك الذي يصدق في ذلك) لانه يساوى المسلم في عصمة ماله فكذلك يساويه في حكمه *

(فان كان في يدهما امرأة كبيرة فقال هذه امرأتى جئت بها معى من دار الاسلام وصدقه المرأة بذلك فهو مصدق في ذلك ولا سبيل عليها) لان اقرار الرجل جائز باربع بالمرأة والاب والابن ومولى المتأقعة فعمل اقراره بانها امرأتى ويشبب النكاح بينهما بتصادقهما واذا ثبت النكاح بقيت على الحرية ضمنا تبعها كما لو كانت معروفة بانها امرأته *

(وكذلك لو كان مع احدهما امرأة كبيرة فقال هذه ابنتى او اختى او امى او عمتى او ذات رحم محرم منى وصدقه بذلك فهي حرة لا سبيل عليها * اما اذا قال هذه ابنتى فلان النسب قد يشبب فصارت كالابنية المعروفة * واما في ذوات رحم محرم فالقربة التي يدعى لا يثبت لو كانت الدعوى في دار الاسلام فكذلك لا يثبت اذا كانت الدعوى في دار الحرب الا انه انما يقبل قوله فيهن) لان الحربى لو استامن على نفسه وماله فخرج الى دار الاسلام فقال هذه اخواتى وعماتى وخالاتى قبل قوله فيهن وصرن آمنات تبعها لما ان الظاهر انهن لا يخرجن الى دار الاسلام الا بمحرم * (١)

(١) والظاهر المشاهد في زماننا خلافة ١٢ المصحح

اقرار الرجل جائز باربع بالمرأة والاب والابن ومولى المتأقعة

(وكذلك يقبل قول الذمي والمسلم فيهم في دار الحرب ويحملن بهما في الخروج الى دار الاسلام) لان الظاهر انهن لا يخرجن بانفسهن (فاذا كان مع احدهما رجل كبير فقال هذا ابني او شيخ فقال هذا ابني فصدقه الرجل بذلك فهو حر لاسيلا عليه) لان الابوة والبنوة ثبتت بتصادقهما لما قلنا ان اقرار الرجل بالابن والاب جائز في دار الاسلام فكذلك جائز في دار الحرب واذا ثبت النسب يثبت الحرية بهما فلا يسترق لهما سر *

(فان قال هذا اخي او عمي او خالي او رجل من المسلمين دخل معي او كانت معي امرأة فقال هذه امرأة من المسلمين او من اهل الذمة دخلت معي فان كان مسلما صدق على ذلك كله اذا صدقه بذلك الذي منه وان كان الرجل الذي يقول هذا للمسلمين ذميا لم يصدق) لان الذمي المستامن لو خرج رجال الى دار الحرب فقال هؤلاء اخواني واعمامي لم يقبل قوله ولم يكونوا تبعه في الامان فكذلك قول الذمي لا يقبل فيهم في دار الحرب ولا يكونون تبعه (ولا يقبل قوله ايضا من حيث الشهادة لانها شهادة في امر من امور الدين ولا شهادة لاهل الذمة في امور ديننا الا ترى) انه لو اخبر بنجاسة الماء لم يقبل خبره فكذلك هاهنا * فاما قول المسلم انه عمي او رجل من المسلمين دخل معي شهادة منه في امر من امور الدين وقول الواحد في امور الدين مقبول *

(فان كان الرجل الذي يدعى الاسلام وعليه سيماء المسلمين في لباسه وهيشته صدق انه مسلم ولم يكن فيا) لانه يقبل قول الرجل انه مسلم اذا كان عليه علامة الاسلام ووقع في القلب انه مسلم فاذا كان مع السيماء قول الذمي اولى ان يصدق *

(وان كان الذي يدعى انه مسلم واكن ادعى انه ذمة للمسلمين وصدقه

الذي بما قال لم يصدق الذي لما قلنا ان قول الذي في امر من امور الدين لا يقبل
وان كان عدلا (الا ان يكون لاهل الذمة زي ولباس غير زي اهل الحرب
ولباسهم وانهم يعرفون به انهم ليسوا على ما عليه اهل الحرب من ذلك وكان
اكبر الرأي والظن انه من اهل الذمة خلى سبيله ولم يحمل فيا) لما قلنا ان هذا امر من
امور الدين (و كذلك العبد المسلم اذا كان عدلا قبلت شهادته فيها) لان هذا من
امور الدين وما هو من امور الدين فقول العبد فيه مقبول كما يقبل في هلال
رمضان وفي رواية الاخبار *

(وكذلك لو ان رجلا مسلما عدلا شهد لبعضهم انه كان حربا فاسلم وادعى الحربى
ذلك ولم يكن عليه سبأ المسلم ين صدق المسلم على ذلك وخلى سبيل الاسير اذا
لم يجر فيه قسمة ولا بيع فاما اذا جرى فيه قسمة او بيع لم يصدق على ذلك) لان
قبل القسمة هي شهادة على امر من امور الدين فيقبل قوله وبعد القسمة فيه ابطال
ملك المسلم فلا يبطل ملكه الا بشهادة رجلين *

قال (وكل شيء صدق فيه المسلم المعروف او الذي المعروف فالرجل اذا كان
عليه سبأ المسلمين ولا يعرف انه مسلم يصدق فيه يعنى فيما في يده من الاموال
والريق) لانه اذا حكم باسلامه بالسماء صار بمنزلة المسلم المعروف (الآرى) انه
يصلى عليه اذامات ولا يجرى عليه سبى كالمسلم فكذلك هاهنا يحمل كالمسلم
المعروف وكل شيء صدق فيه الذي المعروف وفالمسلم المعروف مصدق
فيه وان كان غير عدل) لان الذي العدل لا يكون اعلى حالا من المسلم الذي
ليس بعدل (الآرى) ان الذي العدل لو اخبر بنجاسة الماء لا يقبل قوله كما لا يقبل
قول الفاسق ثم لما صدق فيه الذي العدل فلان يصدق المسلم الذي ليس
بعدل اولى *

قول الذي في امر من امور الدين لا يقبل اذا كان عدلا
العبد المسلم اذا كان عدلا قبلت شهادته في امور الدين

(وكل شيء مما وصفت لك لا يصدق فيه المسلم الا ان يكون عدلا فان الذي لا يصدق فيه وان كان عدلا حتى او شهد الفاسق ان هذا الحربي اسلم قبل ان يوسر لم يصدق فيه فالذي وان كان عدلا لا يصدق فيه) لان المسلم الفاسق اعلى حالا من الذي العدل فلم لم يقبل قوله في ذلك فلان لا يقبل قول الذي اولى (واذا دخل المسلم دار الحرب بامان او كان اسير افهم او اسلم رجل منهم فظهر المسلمون على بعض تلك الحصون وفي يده رجال ونساء فقال هؤلاء بني وبناتي وعماتي وخالاتي وقال اني وجدتهم في دار الحرب ولم يسلموا فهم في ولا يكون ضمه اياهم اليه امانا لهم) لان هؤلاء ليسوا تتبع له في الاسلام فلم يصير وامسلمين باسلامه فبقوا كاهل الحرب لا امان لهم ولو ثبت لهم الامان لثبت بالضم الى نفسه ولو صرح لهم بالامان لا يجوز امانه على المسلمين فالضم الى نفسه اولى ان لا يوجب لهم امانا في حق المسلمين *

(فاما ولده الصغير فان كان مسلما فهو مسلم مثله لا يجري عليه سبى وان كان ذميا فهو ذمي مثله لا يجري عليه سبى) لانه بالضم الى نفسه صار تبعا له وبالتبعية ثبت الاسلام والذمة فلا يسبون فان قال المسلم وجدتهم اسراء في ايدي اهل الحرب وهم مسلمون وليس عليهم سبى المسلمين فان كان المسلم عدلا حرا او عبدا فهو مصدق وان كان غير عدل من المسلمين او كان ذميا عدلا لم يصدق على شيء من ذلك بخلاف ما اذا قال جئت بهم من دار الاسلام فانه يصدق سواء كان فاسقا او ذميا *

(والفرق بينهما انه لما قال وجدتهم اسراء في ايدي المشركين فقد اقر ان اهل الحرب جعلوهم تبعا لانفسهم عبيدا وهذامنهم شهادة لهم بنزلة ما لو شهدناهم كانوا حريين واسلموا قبل ان يوسروا وهي شهادة على امر من اهل الدين

فقبل اذا كان عدلا ولا قبل اذا كان فاسقا او ذميا وهذا المعنى معدوم فيما اذا قل جئت بهم من دار الاسلام فيصدق فيه عدلا كان او فاسقا ذميا كان او مسلما للمعنى الذى بينا واما اولاده الصغار لا يكونون في الاصل الولد الصغير صار في يده تبعاله فيصير مسلما باسلامه او يكون عليهم سبب المسلمين فيكونوا احرارا بحكم السبب لا بقول الفاسق المسلم والذي *

(ولو وجدتم - المسلمون وليس عليهم سبب يرفعون به من لباس ولا خضاب ولا قراءة قرآن فشهدهم بما ادعوا من ذلك اهل الحرب الذين كانوا معهم او قوم من اهل الذمة او قوم مستأمنون من اهل الحرب وكتب بذلك اهل الحرب الى امام المسلمين لم يقبل شئ من ذلك وكانوا افياء) لان هذه شهادة منهم على امر من امور الدين وفيه ابطال حق المسلمين وكل ذلك شهادة مردودة (فان جاء من ذلك امر مشهور معروف شهد عليه العوام من اهل الحرب فيقع في قلوب المسلمين انه حق فالقوم احرار لا سبيل عليهم) لان الاشهاد بخبر العوام يوجب من العلم اكثر مما توجبه السبب والعلامة (لان العوام منهم لا يتواطئون على الكذب والسبب قد تختلف ثم بالسبب يحكم بكونهم مسلمين فبالشبهة الاولى *

(الأتري ان مسلما غريبا لوزل في قوم من مسلمين واخبرهم انه فلان ابن فلان الفلاني لم يسمع لاحد من القوم ان يشهد له على نسبه بقوله فان كان معارفه قوم من اهل الذمة فاخبروا بذلك اهل محلته حتى صار ممر وفامشهورا ووقع في قلوب اهل المحلة انه صادق وسع لاهل المحلة ان يشهدوا على نسبه لا شتهار وقع بخبر اهل الذمة فكذلك الاسلام اذا اشتهر بقولهم حكم باسلامه) (ولو ان قوما من اهل الحرب اسرهم المسلمون وليس عليهم سبب اهل

الاسلام ولا اهل الذمة فادعوا اليهم مسلمون او اهل ذمة فلم يصدقوا بذلك او يدعوا اذالك حتى اخرجهم الامام الى دار الاسلام فلم يقسمهم ولم يبعهم حتى شهد رجل من المسلمين عدل على بعضهم انه مسلم او انه رجل من اهل الذمة صدق بشهادته وخلي سبيله وشهادته بذلك في دار الاسلام او في دار الحرب سواء لان نفس الاخراج الى دار الاسلام لا يجعله ملكا لرجل خاص فلم يتأكد ذلك الحق الثابت العام بالشهادة وقعت على اسلامه والحق فيه للجماعة فتقبل كما تقبل اذا وقعت في دار الحرب *

(فاز باعهم الا امام او قسمهم ثم ان رجلا من المسلمين شهد لبعضهم انه مسلم او ذمي لم تقبل شهادته) لانه صار ملكا خاصا لرجل منهم فلا يبطل ملكه الا بشهادة رجلين وقد ذكرنا في الباب الذي قبله ان في المسئلة اختلاف الروايتين *

(واذا شهدوا بعد البيع او بعد القسمة يبطل البيع والقسمة) لانه ظهر ان البيع والقسمة جرى فيه وهو حر فكان باطلا *

(فان تفرق المسلمون عوض ذلك الذي وقع في سهمه قيمته من بيت المال وعوض المشتري مثل الثمن من بيت المال) لانه استحق نصيبه ولا يقبل في هذا شهادة اهل الذمة وان كان الذي اشتراه ذميا لان هذه الشهادة وقعت على المسلمين (الا ترى) انها لو قبلت يرجع المشتري على المسلمين في بيت المال بالثمن *

(ولو ان رجلا اخذه المسلمون وهو من اهل الحرب فادعى ان رجلا من المسلمين آمنه وهو في الحصن قبل ان يؤخذ فسئل ذلك المسلم عما ادعى من الامان فاقر انه آمنه لم يصدق على ذلك حتى يشهد رجلان مسلمان غير الذي

آمنه على الامان) لان الذي آمنه يشهد على فعل نفسه وهو المقدر الذي عقده
 فقوله مردود ويبقى بعد مجرد دعوى الحربى من غير دليل فلا يصدق *
 (وهذا بخلاف ما اذا شهد مسلم انه اسلم قبل ان يوسر فان شهادته تقبل ويحلى سبيله
 وها هنا اذا شهد رجل مسلم عدل غير الذى آمنه على الامان فانه لا تقبل شهادته
 حتى يشهد رجلان عدلان) ووجه الفرق في ذلك وهو ان الامان لا يخرج
 من ان يكون حربيا فان الحربى وان اومن فهو حربى من اهل الحرب الا انه
 اعترض عارض يمنع حكم هذا السبب ويبطل فلا يبطل حكم السبب الاشهاد
 رجلين * فاما الاسلام يخرج من ان يكون من اهل الحرب فلما ادعى انه مسلم
 فقد انكر سبب مقام الرق فيه وكونه من اهل الحرب وشهادة المسام انه من
 اهل دار الاسلام شهادة على امر من امور الدين فيقبل فيه قول الواحد *
 (فان شهد جماعة كثيرة وهم عييد او محدودون في قذف وهم عدول غير فساق انه
 اومن امضيت شهادتهم) لان الجماعة الكثيرة لا يتوهم فيهم تواطيمهم على
 الكذب لانهم لو اجتمعوا على ذلك لفشاسرهم فقول الجماعة بوجوب العلم
 في قلوب الناس فيحكم به كما يحكم بالسياء التى توجب العلم انه مسلم (فاذا قسم
 اوبيع فاذا وجب فيه ملك لرجل مسلم او معا هد لم تقبل الاشهادة رجلين
 مسلمين عدلين) الامر *

(واذا وجد المسلمون رجلا من اهل الحرب في دار الحرب ليس عليه سياء
 المسلمين ولا سياء اهل الذمة فقال انارجل ذمي وشهد له رجل مسلم عدل انه
 مسلم كان الرجل الماخوذ فينا ولم يكن مسلما ولا ذميا) لان ما ادعاه الماخوذ
 لم يشهد به الشاهد والذى شهد به الشاهد قد كذبه فيه الماخوذ فلم يثبت
 الاسلام ولا الذمة فبقى حربيا يسترق *

(ولو شهد له المسلم العدل انه ذمي وقال الماخوذ انارجل مسلم واست كما قال الشاهد فالقياس في هذا انه في للمسلمين ولكن في الاستحسان اجمله مسلما ولا اسبيه) فوجه القياس فيه انها اختلفا في السبب فما ادعاه الماخوذ لم يشهد له به الشاهد فلم يثبت وما شهد له به الشاهد لم يدعه الماخوذ فلم يثبت واحده منهما فيكون في دليله الفصل الاول * ووجه الاستحسان في ذلك وهو ان التوفيق ممكن بين الدعوى والشهادة لان الذمي قد يسلم بعد الذمة فيجعل كانه كان ذميا كما شهد به الشاهد ثم اسلم في الحال فلما كان التوفيق ممكنا بوفق * فاما في الفصل الاول التوفيق غير ممكن لان بعد الاسلام لا يكون ذمة فاعتبر التكاذب في السبب * ولان في الاسلام ذمة وزيادة لان الذمة هي العهد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اخفر ذمة مسلم كان عليه كذا وكذا * غير ان الاسلام اعلى الذمتين فان شاهده قد شهد ببعض ما ادعاه المدعى والشاهد اذا شهد ببعض ما ادعاه المدعى قبل شهادته بمقدار ما شهد فكذاك هاهنا ثبت بشهادته الذمة فبمذالك حكم باسلامه بعد ثبوت الذمة او الذي قد يسلم بعد الذمة فلماذا قبلت شهادته استحسانا *

(ولو قال انا ذمي واست بمسلم فشهد شاهدان عدلان مسلما انه مسلم جعلته مسلما) لانه ثبت الاسلام بشهادة شاهدين ائجهوده بعد ما ثبت الاسلام بشهادة الشاهد ردة منه فيجعل كانه كان مسلما ثم ارتد والعياذ بالله فيقاس بسائر المرتدين فان اسلم فهو حر وان لم يرجع الى الاسلام قتل *

* قال * (ولو ان رجلا من المسلمين اخذ في دار الحرب ومعه بقر وغنم ورمك يسوقها قوم فقال هذا كله لي وهؤلاء اجرائي قوم من اهل الذمة دخلوا معي من دار الاسلام وصدقوه بما قال فالقول فيه قوله ولا سبيل عليهم) لان هذه

الشاهد اذا شهد ببعض ما ادعاه المدعى قبل شهادته بمقدار ما شهد

السائمة في ايدي القوم والقوم لما صدقوه فيه فقد اقرروا انهم في يد هذا المسلم وما في ايديهم من السائمة وقد ذكرنا ان المسلم المستامن اذا ادعى ان ما في يده له صدق في ذلك *

(وان كذب الذين في ايديهم فقالوا نحن ذمة كما قال وجميع ما في ايدينا لنا القول قولهم وهم ذمة) وذلك لان المسلم قد شهد لهم بالذمة فتثبت الذمة بشهادته وان اثبت الذمة وقد انكروا الاجارة لم يصح ما في ايديهم من السائمة في يد المسلم فتكون السائمة لهم *

(ولو قال المسلم المعروف هؤلاء الذين يسوقون السائمة قوم من اهل الحرب استاجرهم ليسوقوهم او هي كلامي وصدقه بذلك الذين معهم ولا يعرف ان ذلك في يده الا بقولهم فجميع البقر والغنم في ولا يصدق على شيء من ذلك) لان الاجراء لا يصيرون آمنين بمقدار الاجارة لان الامان لا يثبت لهم ولو صرح لهم بالامان في دار الحرب فبمقدار الاجارة اولى لانه لا يثبت لهم الامان فاذا لم يثبت لهم الامان صاروا فيا للمسلمين والسائمة التي في ايديهم تصير فيا معهم *

(فان كان يعلم ان ذلك كان في يده فدفعه اليهم بشهادة رجلين فهو له) لانه اذا عرف ذلك كانت يدهم يد هذا المسلم فصار كانه في يد هذا المسلم والمسلم لا يغنم ما في يده ايضا *

(والذين يسوقون ذلك في المسلمين وان علم انهم اجراء له) لان عقد الاجارة يتضمن لهم الامان والامان لا يثبت لهم في دار الحرب (فان اخرجهم المسلم الى دار الاسلام صاروا آمنين) لان صريح الامان يصح من المسلم في دار الاسلام فكذلك ثبت بمقدار الاجارة * والله الموفق *

باب الدعاء الى الاسلام

* لم يذكر هذا الباب في عامة النسخ *

* قال محمد رحمه الله عليه * (ولو ان قوم امن اهل الحرب بلغهم الاسلام ولم يدروا كيف هو فغزاهم المسلمون فدعوا الى ان يسلموا فابى الامير الذي على المسلمين ان يجيبهم الى ذلك حتى قاتلهم وظهر عليهم فانه ينبغي ان يعرض عليهم الاسلام فان اسلموا اخلى سبيلهم وسلم لهم اموالهم وذراريهم واراضيهم) لان القتال شرع لاجل الاسلام على ما قال صلى الله عليه وآله وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله وهو لا يسألوا الاسلام فقد رغبوا فيه فكان يجب على الامام ان يصف لهم الاسلام قبل المقاتلة حتى يسلموا فاذا قاتلهم ولم يصف لهم الاسلام فقد اخطأ فيه فعليه ان يرجع عن خطائه فيعرض عليهم الاسلام بعد الظهور عليهم فان اسلموا واصاروا كانوا مسلمين قبل الظهور عليهم فبقوا احرارا كما كانوا (وان ابوا ان يسلموا اجعلوا ذمة) لانهم وقعوا في ايدي المسلمين آمنين لان قتالهم حرام على الامام لمادعوا الى الاسلام فلا يجملون فيا ولكن يجملون ذمة *

(فان اخطأ الامام فسباهم وخمسهم وقسمهم او لم يفعل فانه ينبغي له ان يرجع عن خطائه فيعرض عليهم الاسلام) لما قلنا انه خطأ حيث سباهم وهم راغبون في الاسلام والخطأ لا يستدام ولكنه يرجع عنه (فان اسلموا اخلى سبيلهم وابطل القسمة فيهم ورد عليهم اموالهم وان ابوا الاسلام جازت قسمتهم ولا يجملهم ذمة بعد ذلك) لان الامان لم يثبت لهم صريحا لئلا ينهم الامان من القسمة انما ثبت الامان حكما بطلبهم الاسلام ولما ابوا الاسلام فقد ظهر ان طلبهم لم يكن طلب رغبة في الاسلام وانما كان طابعهم لدفع القتال عن انفسهم

فزاروا منزلة قوم لم يبلغهم الدعوة غزاهم المسلمون ولم يطلبوا منا الاسلام
 فيمرض الاسلام عليهم فان اسلموا فهم احرار وان ابوا الاسلام جعلوا ذمة
 فان قسمهم الامام جازت قسمة الامام لما ان الموضع موضع الاجتهاد فانهم
 اهل حرب ليس لهم صريح الايمان فننذركم الامام للاجتهاد فكذلك هاهنا
 (فان جهل الامام فقتل مقاتلتهم قبل ان يمرض عليهم الاسلام فلا شيء
 عليه في ذلك) لانه قتلهم وهم اهل حرب لا ايمان لهم فلا يكون في قتلهم
 شيء كما لو اسر المسلمون قوم امن المشركين فاراد الامام قتلهم فقالوا نحن نسلم
 لم يكن للامام ان يقتلهم حتى يمرض عليهم الاسلام فان قتلهم قبل ان يمرض
 عليهم الاسلام لم يكن عليه شيء في قتلهم الا انه قد اساء فيما صنع فكذلك هاهنا
 (ولو قتلهم بعدما اسلموا فان كان قتلهم بعدما خرجهم الى دار الاسلام ضمن
 قيمتهم فيكونوا في الما اصابهم) لانه يقوم بالا حراز بدار الاسلام (الا انه يسقط
 القصاص لاجل الشبهة) لانه قتل عن رأي واجتهاد ولم يقتل جزافا *

(فان قتلهم في دار الحرب لم يكن عليه ضمان قتلهم للمسلمين) لان التقوم
 بالا حراز بدار الاسلام ولم يوجد *

(ولو ان المشركين الذين حاصروهم المسلمون دعوا الى دار الاسلام فاجابهم
 الامام الى ذلك فقالوا انظر ونايوما اويومين او ثلاثة فذلك الى الامام ان شاء
 انظرهم وان شاء لم ينظرهم) لان المرتد لو استنظر الامام انظره الامام ان
 شاء فها هنا اولي (فان لم ينظرهم حتى قاتلهم فظهر عليهم وسباع وخمسهم
 وقسمهم فذلك له جائز) لان الامام لما اجابهم الى ان يصف لهم الايمان فقد
 فعل ما عليه فلما استمهلوا به بد اجابة الامام فالتفريط جاء من قبلهم فلا يمنع
 الامام تفريطهم من مقاتلتهم فجاز للامام قتلهم فاذا ظهر عليهم جاز قسمتهم)

لأنهم وقوا في أيدينا وقتلهم للمسلمين حلال فلم يثبت لهم حكم الاذن فعمل
 له القسمة بخلاف الفصل الاول فانهم طلبوا منا ما به حقن دمايتهم واموالهم
 في الحال من غير استمهال فاذا لم يجيبهم الامام الى ذلك فالتقص - جاء من قبل
 الامام فملى الامام ان يرجع عما قضى ويرد هم احرار ان اسلموا والا جعلهم ذمة
 (فان كان القوم قد عرض ذلك الامر عليهم وعرفوا الى ما يدعون فلما اتاهم
 المسلمون وحاصروهم قالوا لهم نحن نسلم فاعرضوا علينا الاسلام حتى نجيبكم اليه
 فان الامام ينبغي له ان يفعل ذلك) لأنهم ربما اسلموا فيكفيه. وثمة القتال *
 (فان ابى المسلمون واميرهم ان يفعلوا ذلك وقتلوا هم واسرروهم قبل ان
 يسلموا فهذا جائز لهم) لأنهم قد عرفوا الاسلام من قبل فامكنهم ان يسلموا في
 الحال قبل العرض عليهم (فاذا لم يسلموا فالتقصير جاء من قبلهم فلم يحرم
 قتلهم وسبيهم لتقصير من جهةهم بخلاف ما تقدم) لأنهم لم يعرفوا الاسلام
 من قبل ولا يمكنهم ان يسلموا من غير عرض فالتقصير وجد من جهة المسلمين
 فلهذا حرم قتلهم وسبيهم *

(ولو ان قوما من المشركين كانوا في قاصية من الارض لم يبلغهم الاسلام ولم يدعوا
 اليه اياهم المسلمون لم ينسح المسلمين ان يقتلوا حتى يدعواهم الى الاسلام)
 لما روينا في الحديث ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا بعث سرية قال
 لهم اذا حاصرتهم حصنا او مدينة فادعواهم الى الاسلام * ولا لهم لا يدرون
 لماذا يقتلون ولو علموا انهم يقتلون لاجل الاسلام ربما يتقادون للاسلام
 ولا يحتاج المسلمون الى القتال *

(فان قاتل المسلمون المشركين الذين لم تبلغهم الدعوة قبل ان يدعواهم
 فظهور واعليهم فقد اخطأ المسلمون في ذلك لما قلنا ان الواجب عليهم الدماء

الى الاسلام فينبغي للامام ان يعرض عليهم الاسلام فان اساموا خلى
 سيابهم) لانهم غير راغبين عن الاسلام فصاروا كاهم وقموا في ابدى
 المسلمين بعدما اساموا فيجب نخلة سيابهم وردلوا لهم واراضهم *
 (فان ابو الاسلام جملهم ذمة يؤدون الخراج ولم يردهم حربا بعد ما ظهرهم)
 لما قتلنا ان الامام قاتلهم والقتال حرام عليهم فصاروا في عصمة وامان فلا يفتنون
 (فان رأي الامام قسمتهم او قتل مقاتلتهم فعمل ذلك ثم رفع ذلك الى حاكم
 آخر يرى ماصنع باطلا اجاز ماصنع من ذلك) لان الامام حكم فيهم بالقسمة
 في موضع الاجتهاد ولا نهى اهل الحرب وكونهم من اهل الحرب سبب يحل
 قتالهم وسببهم الابعاض وذلك المارض هو الاستخبار والاستنهام وهذا
 المارض معدوم فقد استعمل قتالهم وسبب الاستحلال قائم فكان هذا
 موضع الاجتهاد فينفذ حكمه فلا ينقض بعد ذلك (ثم لا يجب ضمان من قتل منهم
 عندنا وعند الشافعي رحمة الله عليه يضمن ديات القتل قبل الدعوة) لانهم
 متمسكون بدين نبي من الانبياء صلوات الله عليهم فيضمن الدية الا لما قول
 بانهم اعتقدوا ديننا باطلا واعتماد الدين الباطل كفر فكان كافرا فلا يجب بقتله
 شيء ثم عند الشافعي رحمة الله عليه يجب على القتال مثل دية المسلم في قول
 بعضهم وقال بعضهم مثل دية الكتابي وقال بعضهم يجب مثل دية المجوسي لانه
 اقل الديات في دار الحرب فصار الحرب على ثلاثة اصناف صنف لم يبلغهم الدعوة
 ولم يسلموا الى لم يعلموا حتى يجيوا فله ولا ينبغي للامام ان يبلغهم الدعوة فان
 قتلهم وسبهم قبل الدعوة فرائى ذلك صوابا فان ذلك لا يردوان اسلموا
 وقوم لم يبلغهم الدعوة او بلغتهم الدعوة ولم يعرفوا تفسيره فسألوا المسلمين ان
 يخبروهم بدينهم فيتابوهم فهو لاء لا ينبغي للامام ان يقتلهم ويأسرهم

الذين على ثلاثة اصناف

حتى يفهمهم فان اسرهم ثم عرض عليهم الاسلام فاسلموا فانه ردتلك القسمة *
وقوم قد دعوا الى الاسلام غير مرة وعلموا اما يدعون اليه فسألوا المسلمين
حتى يحببهم فالافضل للمسلمين ان يدعواهم فان لم يفعلوا ذلك حتى قاتلهم
واسرهم وهم جاز ذلك للمسلمين ولا يردون احرار ابعد ذلك لان التفريط
من جهتهم وان اسلموا *

(قال ولو ان قوما من اهل الحرب الذين لم يبلغهم الاسلام ولا الدعوة اتوا
المسلمين في دارهم يقاتلون فقاتلهم المسلمون غير دعوة ليدفعوا عن انفسهم فقتلوا
منهم وسبوا واخذوا اموالهم فهذا جائز للمسلمين بخمس ذلك ويتقسم ما بقي بين
من اصابه) لان المسلم لو شرب سيفه على مسلم حل للمشهور عليه سيفه قتله لادفع
عن نفسه فها هنا اولى والمضى في ذلك انهم لو اشتغلوا بالدعوة الى الاسلام
فربما ياتي السبي والقتل على حرم المسلمين واموالهم وانفسهم فلا يجب الدعاء
(بخلاف ما اذا كانوا يغزون في بلادهم فانه لا ينبغي للمسلمين ان يقتلهم حتى
يدعواهم) لانهم لا يقاتلون دفعا وانما يقاتلون لاجل الاسلام فلا بد من الدعاء
الى الاسلام *

(ولو ان قوما من مشركي العرب من عبدة الاوثان لم تبلغهم دعوة الاسلام
الا انهم قد سمعوا بالاسلام ولم يدروا ما هو فاغار عليهم المسلمون فقطعوا عليهم
فينبغي الامام ان يعرض عليهم الاسلام فان اسلموا على سيبلهم) لانهم وقبوا
في ايدينا غير قتال ولا محاربة ولم يوجد منهم الاسلام ايضا (فان ابوا ان يسلموا
حبسوا في السجن الى ان يسلموا ولا يقتلون) لانه لا وجه بان يضرب عليهم
الجزية لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يجتمع في جزيرة العرب دينان
ولا وجه الى ان يقتلوا لانهم وقبوا في ايدينا على وجه المحاربة فكأنوا بمنزلة

المسلم لو شرب سيفه على مسلم حل للمشهور عليه سيفه قتله لادفع عن نفسه

المستامين فلم يبق وجه الا الحبس (فان ماتوا على الكفر لم يجر على ذرارهم سبي وصارت اموالهم موارث لورثتهم) لانهم في حكم المستامين واموال المستامين وذراريهم لا تستغنم (فان رأى الامام حين ابوا الاسلام ان يقتل المقاتلة ويسبي الذرية ويقسم الارضين والاموال ففعل جاز ما صنع من ذلك) لانهم وقعوا في ايدي المسلمين وهم اهل حرب ولا امان لهم قصدا فكان هذا موضع الاجتهاد في قتل مقاتلتهم وسبي ذرارهم فان فعل ذلك عن رأى واجتهاد جاز * (وكذلك قوم من المرتدين لحقوا بنساء مرتدات فولد لهم اولاد ثم مات المرتدون وبقي اولادهم على دينهم لا يرفعون الاسلام لم يسع المسلمين ان يقتلوه حتى يدعوهم الى الاسلام) لانه لم يظهر منهم الاسلام *

(فان قاتلوه بغير دعوة وظهر واعليهم عرض عليهم الاسلام فان اسلموا سلمت لهم اموالهم وذراريهم) لانهم غير راغبين عن الاسلام فصاروا كما لو اسلموا قبل السبي والاخذ (فان ابوا حبسوا لانه لا وجه لجمعهم ذمة) لانهم مرتدون والمراد لا يضرب عليهم الجزية *

(ولا يقتلون لانهم لم يصفوا الاسلام بانفسهم) فلا يقتلون على ردتهم (وان رأى الامام قتلهم وسبي ذرارهم وقسمه ما لهم ففعل ذلك جاز) لان الموضع موضع الاجتهاد على ما قلنا انهم اهل الحرب ولا امان لهم صريحا *

(وكذلك قوم من مشركي العرب من عبادة الاوثان دعاهم المسلمون الى الاسلام فابوا ان يحيبوا اليه فقاتلوه وحصلروهم فقاتلوا للمسلمين نزل على حكم الله تعالى فقاتلوا لهم انزلوا فقتلوا فان المسلمين يرضون عليهم الاسلام فان اسلموا فلا سبيل عليهم لما قلنا وان ابوا ان يسلموا اجبروا على الاسلام وحبسوا حتى يسلموا) لانه لا وجه للقتل لانهم خرجوا على امان ولا وجه

لضرب الجزية عليهم) لأنهم من مشركي العرب (ولا وجه إردفهم إلى حصنهم) لأنه ليس من حكم الله تعالى أن يتركوا ليعودوا إلى دار الحرب فيكونوا حرباً بالنا فلم يبق وجه إلا الحبس *

(فن مات منهم وورث ماله وورثته) لأنهم في حكم المستأمنين (وإن رأى إمام من أئمة المسلمين أن يقبل من مشركي العرب الجزية جاز ذلك وإن كان هذا خطأ) لأن للاجتهاد فيه مدخل قال الله تعالى قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ * إِلَى أَنْ قَالُوا * هَتُوا * الْجِزْيَةَ عَنْ يَدِهِمْ صَاعِرُونَ * * * * * وليس فيه تخصيص * ولأن مشركي العرب والعجم أهل دين واحد وإن اختلفت آراءهم ونحلهم * (وكذلك أولاد المرتدين إن رأى الإمام أن يجعلهم ذمة جاز ذلك) لأن الموضوع موضع الاجتهاد *

(وكذلك لو أن الإمام رأى سببي مشركي العرب تخمسهم وقسمهم جاز ذلك وليس لو أُلْأَخِرَ أن يبطل ما صنع) لأن هذا موضع اجتهاد فإهم أهل حرب ولأن المذهب عند الشافعي رحمة الله عليه أن يجوز استترقاق مشركي العرب (وكذلك أن زلوا على حكم الله فأرى الإمام أن يخمسهم ويقسمهم فبطل جاز ذلك) وليس لو أُلْأَخِرَ أن يبطله لما قلنا إن هذا مما سوغ فيه اجتهاد الرأي * والله تعالى أعلم *

﴿ باب ﴾

﴿ ما ينبغي للمسلمين نصرته وعن يدهون ﴾

* وقال محمد رحمه الله عليه * (إذا دخل المسلمون أرض الحرب فاخبروا أن المشركين قد أتوا بمض أرض المسلمين أو بمض ثغورهم فإن خاف أهل المسكر على أهل الثغور أن لا يطيقوا العدو الذي أتاهم فالواجب عليهم أن ينفروا

اليهم ويدعو غزوهم) لانهم اذا خافوا على اهل النفر فانه يفرض على كل مسلم ان ينفر اليهم وينصرهم ودخولهم دار الحرب للعدو نافلة لهم او من فروض الكفاية وفرض العين لا يترك بالنافلة او بما هو من فروض الكفاية * ولاهم لو نفر وا الى اهل النفر يحصل فيه شيان انسان قتال المشركين ونجاة المسلمين ولو مضوا على غزوهم لا يحصل فيه الا قتال المشركين فكان الاشتغال بما يحصل فيه نجاة المسلمين مع قتال المشركين اولى *

(وان كانوا لا يخافون على اهل النفر او كان اكبر الراى منهم ان القوم يتصفون منهم فلا بأس بان يمشوا على غزوهم ويدعوهم) لانه مأمون على من يخرجون الى ارض الحرب الا بتوهم ان العدو يملكون الى بعض نفور المسلمين ومع هذا لا يمنعون عن الخروج فكذلك لا يمنعون عن المضى فيه اذ لو لم يمشوا لهذا المنع يدي الى ترك الجهاد اصلا ولاهم لو مضوا في وجههم يحصل النكابة على العدو من وجهين فان اهل النفر ربما يظفرون بمن اتاهم والمسكر كذلك بالذين قصدوهم وكما كانت النكابة بالعدو اكبر كان ذلك احسن *

(وان كانوا يخافون على اهل النفر وكان حولهم من المسلمين ان اعانوا يتصفون من العدو وكان اكبر الراى ان اولئك المسلمين يتصدونهم كانوا في سعة من المضى الى غزوهم) لما قلنا ان فيه النكابة بهم من وجهين * (وان كان اكبر الراى منهم ان اولئك المسلمين لا ينصرونهم فالواجب عليهم ان يرجعوا عن غزوهم) لما قلنا وانما يعمل باكبر الراى هاهنا لان القلب حكم فيما ليس فيه دليل ظاهر يوجب العمل بالظاهر والدليل الظاهر معدوم هاهنا فكان القلب حكما فيه *

(ولو ان عسكريين من المسلمين دخلوا ارض الحرب متفرقين كل عسكري من

فرض العين لا يترك بالنافلة او بما هو من فروض الكفاية *
فان كان اكبر الراى ان اولئك المسلمين يتصدونهم كانوا في سعة من المضى الى غزوهم

ناحية فبلغ احد المسكرين ان العدو نفر قوا فرقتين فأتى فريق منهم ثغرا من ثغور الذين خرجوا منه او غيره وأتى فريق منهم المسكر الآخر الذين دخلوا معهم وخافوا على الفرقتين جميعا ان لم يعينوه فانه ينظر ان كان هذا المسكر بحال لو نفر قوا فرقتين فتذهب فرقة الى المسكر الآخر وفرقة الى الثغر فظن انهم يتصفون من عدوهم نفر قوا فرقتين فتأتي كل فريق منهم احدى الطائفتين (حتى يعينوه) لان فيه النكابة لكل عدو والنجاة لكل فريق من المؤمنين فكان عليهم ان يفعلوا ذلك *

(وان كانوا النفر قوا فرقتين لم يغنوا شيئا فيما يظنون فاهم لا يتفرون ولكن يأتون اهل المسكر الذين في دار الحرب فيعينونه ويدعون اهل الثغر) لان الخوف عليهم اشدوهم من المدد بعد فان اهل الثغر بما يعينهم المسلمون او يخازون الى المسلمين والمسكر الذين اتاهم العدو في دار الحرب لا يعينهم المسلمون ولا يجمدون ملجأ يخازون اليه فكان المسكر الآخر اولى بالاعانة من اهل الثغر *

(وان كان اكبر الرأي من اهل المسكر الذين في دار الحرب انهم يتصفون من عدوهم او اهل الثغر وتركوهم) لان اهل المسكر لا يحتاجون الى اعانتهم واهل الثغر يحتاجون الى الاعانة والنصرة فاميل اليهم اولى *

(وان كان اكبر الرأي من اهل هذا المسكر ان الفريقين جميعا لا يتصفون من عدوهم الا ان اهل المسكر الآخر الى ارض المسلمين اقرب والمسلمون الذين يعينونهم اقرب اليهم واهل الثغر بعد من ارض المسلمين وجب على اهل هذا المسكر ان يعينوا اهل الثغر) لان الخوف على اهل الثغر اشد والمدد منهم ابعد فاعانتهم اوجب عليهم *

(وان كان الامر ان قد استويا في الفريقين يعني الخوف عليهم ما والرجاء لهما على السواء فالواجب على اهل هذا المعسكر ان يمينوا اقرب الفريقين منهم على عدوهم) لان عدوهم اقرب المدوين من هذا المعسكر والله تعالى امر بقتال الاقرب من العدو وقال الله تعالى قاتلوا الذين يلونكم من الكفار ولا تأمنوا لواتوا اقرب الفريقين - ربما يهزمون ذلك العدو ثم يذهبون الى الفريق الآخر فينصرونهم فيكون فيه النكابة بالمدوين جميعا *

(وان كان لا يمدون الخوف عليهم اشد كانوا الى بالنصرة من الاقربين) وان كانوا في القرب منهم على السواء والخوف عليهم سواء اتوا اهل الثغر) لان الضرر على المسلمين في هلاك اهل الثغر اكثر فكان الذب عن حرم المسلمين وما فيه اعزاز جمع المسلمين اولى *

(ولو ان عساكر ثلاثة من المسلمين دخلوا ارض العدو ودخل كل فريق منهم ناحية من النواحي فأتى العدو وعسكرين من تلك العساكر وتركو المعسكر الثالث فاخبر المعسكر الثالث بكثرة العدو فان كان اكبر الرأي من هذا المعسكر الثالث ان اهل المعسكرين يتصفون من العدو مضوا على غزوهم) لان المعسكرين الآخرين لا يحتاجون الى اعانتهم *

(وان كان اكبر الرأي منهم ان احدا الفريقين يتصف والاخر لا يتصف اتوا الفريق الآخر الذي لا يتصف) لاقبلنا ان فيه نكابة للعدو ونجاة المسلمين (وان كان اكبر الرأي منهم ان الفريقين لا يتصفون بمن اتاهم وان نفرخوا لم يغنوا شيئا فان كان احدا المعسكرين اقرب الى دار الاسلام اتوا الى المعسكر الآخر وتركوهم) لما قبلنا ان الخوف عليهم اكثر (واذا كان حال المعسكرين حالا واحدا اتوا اقرب المعسكرين منهم وان كان المعسكر الآخر يهاك) لان

عدو ذلك المسكر اقرب منهم (فان كان الذين يلونهم قليلا والآخرون كثيرا
بدى بالاقرب فالاقرب ولم ينظر القليل والكثير) لان حق الاقرب
اوجب (الا ان كان هذا يضر بالمسلمين اضرا شديدا ويخافون ان يهلك
المسلمون به ويدلون فاذا الامر هكذا اتوا بالكثير) لان المصلحة للمسلمين
في هذا اكثر واعلم (وان كان الذين يلونهم اكثر ولا يمدون اقل لا يكون الا بعد
اولى بالنصرة ولكن الاقربين اولى) لان رب قليل يتصفون من كثير ورب كثير
لا يتصفون من قليل فحق النصرة لا يتعلق بالقلّة والكثرة انما يتعلق بالقرّب
والبعد والله تعالى الموفق *

باب

متى يصير الحربى ذميا

* قال محمد رحمه الله عليه * (اذا دخل الحربى دار الاسلام بامان فاشتري ارض
خراج فوضع عليه الخراج فيها كان ذميا) اعلم بان الحربى المستامن اذا اشترى
في دار الاسلام ارض عشر او خراج فانه لا يصير ذميا حتى يزرعها فيؤخذ منه
عشر او خراج * وقال بعض الناس بنفس الشراء يصير ذميا وذهبوا في ذلك الى
ان شراء الارض للقرار فصار بالشراء راضيا بالمقام في دارنا فصار ذميا * الا انا
نقول لا يصير ذميا لان الشراء قد يكون للتجارة وقد يكون للزراعة فلا يصير
راضيا بالمقام في دارنا لم يزرع فيؤخذ منه الخراج (الا ترى) انه لو تزوج
ذمية في دارنا لا يصير ذميا والتزوج للقرار فلان يكون ذميا بشراء الارض
كان اولى فاذا اخذ منه خراج ارض صار ذميا يوضع عليه خراج رأسه
ولم يترك ان يخرج الى داره) لان خراج الارض لا يجب الا على من هو من
اهل دار الاسلام لانه حكم من احكام المسلمين وحكم المسلمين لا يجري الا

على من هو من اهل دار الاسلام فلما وضع على هذا المستامن خراج في ارضه يصير من عليه الخراج من اهل دار الاسلام واذا صار من اهل دار الاسلام كان ذميا * ولان الخراج في الاعم الاغلب انما يوضع على اهل الذمة وان كان قد استأنف على المسلمين في بعض الاحوال * الا ترى * ان المسلم متى اتخذ داره مزرعة وجب عليه فيها العشر والذمي لو اتخذ داره بستانا يجب عليه الخراج فلما وضع على هذا المستامن خراج ارضه فقد وضع عليه ما يوضع على اهل الذمة في الاعم الاغلب فصار بذلك ذميا * ثم قوله في الكتاب اذا وضع عليه الخراج كان ذميا * قال بعضهم * اذنبه على ذلك وبين له انا انا خدمتك خراج ارضك ان لم تبها ولم ترجع الى بلادك * لانه لا يجعل ذميا الا برضاء منه فاذا لم يزل الارض عن ملكه بعد ما بين له صار ذلك دليل الرضاء منه بكونه ذميا * ومنهم * من قال معنى اذا وضع عليه الخراج كان ذميا اذا وجب عليه الخراج حينئذ يصير ذميا لان كونه ذميا انما يتفرع عن خراج ارضه فما لم يجب الحق في ارضه لم يتفرع عن صيرورته ذميا *

(ولوان حربيا دخل دار الاسلام - اقام بامان فاشترى ارضا من ارض الخراج فباعها قبل ان يجب خراجها لم يكن بشراء الارض ذميا لانه انما يصير ذميا من اهل دارنا وجوب الخراج عليه والخراج لم يجب بعد فلا يصير بنفسه الشراء ذميا) (ولوان حربيا دخل دار الاسلام بامان فاستاجر ارضا من ارض الخراج فزرعها فخرجت الارض على صاحبها وليس على الزارع من الخراج شيء) لان الخراج يجب بازام المنفعة والمنفعة في الحقيقة حصلت لرب الارض لان البذل حصل له فكان الخراج عليه (فان زرعه الحربي وادى اجرها الى الذي استاجرها منه واخذ الخراج من صاحبها لم يكن الحربي ذميا بالزراعة) لانه

لم يؤخذ منه الخراج ولكن الامام لا بدعه في دار الاسلام حتى يزرع لان
الاشتغال بالزراعة مكث ومقام في دارنا والحرب يمتنع ان يطيل السفر في
دار الاسلام ولكنه اذا قضى حاجته في دار الاسلام يامر به بالرجعة الى بلاده
فان اطال المكث بها والامام لا يعلم ثم علم فانه ينبغي للامام ان يتقدم اليه
ويخبره انه ان اقام سنة من يوم يقدم اليه اخذ منه الخراج فان رجع قبل عام
السنة فلا شيء عليه وان اقام حتى تمت السنة اخذ الامام منه خراج رأسه
وجمله ذميا ولا يدعه حتى يرجع الى بلاده وقد تم الكلام فيه من قبل *
(ولو ان حربا مستامنا في دار الاسلام استاجر من رجل ارضا خراجها مقاسمة
نصف ما يخرج فزرعها الحربي ببذره) فان على قول ابني حنيفة رضي الله تعالى
عنه (خراج الارض يجب على رب الارض) وعلى قول ابني يوسف ومحمد
رحمة الله عليهما يجب على المزارع في الخارج لان خراج المقاسمة بمنزلة العشر
ومن استاجر ارضا من ارض عشر وزرعها فان العشر على رب الارض في قول
ابني حنيفة رضي الله تعالى عنه وفي قول ابني يوسف ومحمد رحمة الله عليهما
على الزراع في الخارج (فان اخذ الامام خراجها ثم اخرجت وحكم بذلك
عليه فكان ذلك من رأيه فانه يصير ذميا بالاتفاق) اما على قول ابني يوسف
ومحمد رحمة الله عليهما فلا اشكال فان الخراج عندهما يجب على المستاجر والحربي
هو المستاجر فقد جرى عليه حكم من احكام المسلمين حين اخذ الامام منه الخراج
فصار من اهل دارنا يصير ذميا واما عند ابني حنيفة رضي الله تعالى عنه فلان
الخراج وان كان يجب على رب الارض ولكن لما حكم به الامام على
المستاجر واخذ من الخارج فقد قضى في موضع مجتهد فيه فنفذ قضاؤه و صار
الحق عليه فصار ذميا بالاتفاق *

(ولو اشترى الحربي المستامن ارضا من ارض الخراج وخراجها مقاسمة النصف مما يخرج او الثالث فاجرها من رجل من المسلمين او من اهل الذمة لزرعها ببذره فاخرجت طءا ما فاخذ الامام من المستاجر نصف ما اخرجت ورأى الامام ان ذلك على المزراع فيما اخرجت الارض فان الحربي لا يصير ذميا) لان الخراج لم يجب عليه في ارضه انما اخذ من غيره (وانما ينظر في هذا الى من يجب عليه الحق لا الى ملك الارض) لان الذي وجب عليه الحق واخذ منه هو الذي جرى عليه الحكم فيصير بالحكم ذميا سواء كان هو المالك للارض او غيره *

(ولو كان الذي استاجرها منه حربيا مستامنا صار المستاجر ذميا) لانه جرى عليه الحكم في زرعه *

(ولو لم يوجرها الحربي ولكنه اعارها عارية فان كان الخراج خراج مقاسمة كان الخراج في الزرع في قولهم جميعا) لان خراج المقاسمة بمنزلة العشر والعشر على الفاصب لان المنفعة حصلت له فكذلك الخراج عليه (ولا يصير صاحبها المستامن ذميا) لان الحق لم يجب عليه في ارضه وانما وجب على غيره *

(ولو غصبها اياه غاصب فزرعها وخراجها المقاسمة فاخرجت زرها كثيرا فان كانت الارض لم تنقص شيئا فالخراج يؤخذ من الخارج في قولهم جميعا) لان خراج المقاسمة بمنزلة العشر والعشر على الفاصب لان المنفعة حصلت له فكذلك الخراج عليه *

(وان كانت الزراعة تقصت الارض) فان على قول محمد رحمه الله عليه (الخراج - ولا يصير الحربي المير به ذميا) لان الحق لا يؤخذ من ماله (وان كان الخراج

دراهم فان الخراج على الحربي المير ويصير به ذميا)

يؤخذ من الخارج والنقصان لرب الارض والاجرة فكذلك اذا كان غصبها
كان الخراج في الخارج والنقصان لرب الارض (وعند ابي حنيفة رضي الله
تعالى عنه نقصان الارض بمنزلة الاجرة للارض على ما يذكر فيما اذا كان الخراج
خراج وظيفة - فيكون الخراج على رب الارض فيصير صاحبها المستامن ذميا
عند ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه وعند محمد ورحمة الله عليه لا يصير ذميا *

(وان كان خراجها دراهم فاغتصبها من غصب فزرعها فلم ينقصها الزرع شيئا
فخرجهما على الغاصب) لان الحرب لم يستفد منفعة من الزراعة ولم يرض ايضا
بتمطيل منافع الارض اخذت منه غصبا فلا يجب عليه الخراج *

(كما لا يجب اذا غرقت الارض بالماء وعجز عن زراعتها ثم اذا اخذ الغاصب
بخرجهما لم يصير صاحبها المستامن ذميا وان اخذ خراج ارضه) لانه لم يؤخذ منه انما
اخذ من غيره ولم يجر عليه حكم المسلمين فلا يصير به ذميا (فان كان الزارع نقصها
شيئا بنظر فان كان النقصان مثل الخراج او اكثر فان المستامن ياخذ ذلك النقصان
ويؤدى منه الخراج ويكون الفضل له) لانه وصل اليه النفع من جهة الزراعة
فصار كالموزعها بنفسه او آجرها من غيره (ويصير صاحبها المستامن ذميا)
لان خراج ارضه اخذ منه *

(وان كان النقصان اقل من الخراج كان قدر النقصان من الخراج على المستامن
وفضل الخراج على الغاصب) لاق الخراج انما يجب على المقتصب منه
حكمما يرجع اليه من النفع بدليل انه لو لم يرجع اليه شيء لم يؤخذ منه شيء من
الخراج وحين يرجع اليه مثل الخراج او اكثر اخذ منه الخراج كله فاذا
رجع اليه من النفع مثل بعض الخراج اخذ منه بقدره وكان الفضل على
الغاصب * وذكر ابو يوسف رحمه الله عليه في المزارعة الكبيرة على قول

ابن حنيفة رضي الله تعالى عنه يؤخذ الخراج كله - من المقتصب منه قل
التقصان اوكثر * وذكر في المزارعة الصغيرة الجواب ان على قول
ابن حنيفة رضي الله تعالى عنه الخراج كله على رب الارض لانه اخذ من منافع
ارضه بدلا فصار كانه آجر ارضه بما اخذ ولو آجر ارضه كان الخراج عليه وفي
الاجر بالخراج اوليف فكذلك ماها هنا *

(ثم اذا اخذ جميع الخراج من الحربى المنصوب منه او بعضه يصير ذميا) لانه
جرى عليه حكم المسلمين باخذ بعضه كما جرى عليه باخذ كله *
(ولو زرعها الحربى المستامن او الفاسب او المستاجر او المستمير فاصاب زرعها
آفة فاصطلمته من غرق او غيره لم يكن في الارض خراج تلك السنة ولم يصير
المستامن صاحب الارض ذميا) لانه لم يؤخذ منه الخراج فلم يصير من اهل
دارنا فلا يصير ذميا *

(واذا اشترى المستامن ارضا من ارض الخراج فزرعها او مكثت في يده سنة
او اقل فوجب فيها الخراج فقد صار المستامن ذميا حين وجب في ارضه الخراج
وهو لزمه واخذ) لانه انما يصير من اهل دارنا بحكم الامام عليه والحكم بالاخذ
فلم يؤخذ منه لا يصير ذميا *

(ثم اذا اخذ منه الخراج يؤخذ منه خراج رأسه بعد سنة مستقبلة من يوم
اخذ منه الخراج ولا يحتسب عليه في خراج رأسه لما مضى من الشهور
والارض في يده) وهذا بخلاف التقديم اليه لو اطلت الملك بارض الاسلام
فقال له الامام ارجع الى بلادك فانك ان اقامت سنة بعد يومك هذا اخذت
منك الخراج فاقام سنة صار ذميا واخذ منه الخراج في تمام تلك السنة * ووجه
الفرق في ذلك وهو ان في فصل التقديم انما ياخذ الامام منه خراج رأسه من

جهة الشرط فاذا شرط ان ياخذ منه الخراج ان لم يرجع سنة اخذ منه كما شرط
ويصير ما شرط عليه كما صالحه الامام عليه على مقامه في دارنا في تلك السنة
وللا مام ذلك فان له في الابتداء ان لا يؤمنه ولا يبدعه يخرج الى دار الاسلام
الايام ياخذ منه فام - هذا ياخذ منه الخراج عند تمام السنة واما يصير ورثة ذميا
من جهة خراج ارضه من جهة الشرط ولكن ثبت حكما ولولم يجب في ارضه
لا يصير ذميا فاما ياخذ منه خراج رأسه اذا مضت سنة من يوم يصير ذميا ياخذ
منه الخراج فام بعض سنة كاملة على ذمة بمذالك لا يؤخذ منه الخراج *

(ولو قال له الامام ان اقمت سنة بعد يومك هذا اخذت منك مائة درهم
ثم جعلتك بمذالك ذميا آخذ منك في رأس كل سنة اثني عشر درهما فان اقام
سنة بعد التقدم اليه اخذ منه مائة درهم) لما قلنا ان ما ياخذ منه الامام في التقدم اليه
انما ياخذ من جهة الشرط والصالح هكذا جرى فيما بينهما وهو راض به حين اقام
سنة بعد الصالح فيؤخذ منه بحكم الصالح ويصير ما يؤخذ منه عند تمام الصالح اجرة
اسكنه في دارنا في تلك السنة *

(و نظير ذلك رجل اجر داره شهر ا فقال له قبلي مضي الشهر لا تقم في
داري من الشهر واشهد على ذاك انه ان اقام الشهر الد اخل فاجر الدار كان
عليه عشرون درهما ان الاجرة تجب بالشرط وقد رضى به - هذا المشروط
حيث اقام فيها في الشهر الداخ - ل فكان الحكم كما شرط *

(فكذلك خراج الرأس في التقديم اليه يجب بالشرط وقد رضى بالمشروط
حيث اقام سنة فكان الحكم كما شرط) وقد انزع - اصحابنا من هذه المسئلة
مسئلة اخرى قالوا جميعا لو ان رجلا غصب دارا من رجل فاراد المنصوب منه
تخويف الغاصب حتى ير داليه الدار فانه يأتي برجلين عدلين الى الغاصب فيشهدا

على الفاصب فيقول له ان رددت الي والا آخذ منك كل شهر الف درهم مثلاً
فان الاشهاد صحيح * وان اقام الفاصب بعد هذا التقدم اليه فالمنصوب منه
يستوجب هذا الاجر المسمى على الفاصب *

(ولو كان الامام حين تقدم اليه قال له ان اوقت سنة بيدك هذا كنت ذمياً
وآخذ منك الخراج بعد سنة اخرى مستقبلة فاقام تلك السنة كان الامر على
ما تقدم اليه ولم يجب عليه خر ايج حتى تمضي سنة بعد هذه السنة الاولى) لان
الشرط هكذا جرى من الامام فيكون الحكم شرط والمقدم المعروف هذا (١)
(ولو ان خر بامستامنا اشترى فينا رضاء اخر اجياً فجاء مستحق واستحقها بالينة
وادى خر اجها سنة او سنتين ثم وجد القاضى الشهود عبيدا ورد الارض على
المستامان لم يكن هو ذمياً) لانه اذا يصير المستامان ذمياً اذا وجب عليه الخراج
لا بمجرد شراء الارض الخراجية وهاهنا قد كان هو ممنوعاً من الانتفاع
بهذه الارض فلم يلزمه الخراج لان وجوب الخراج باعتبار التمكن من الانتفاع
(وكذلك لو غصبها منه سلطان لايقا ومه المستامان ولو غصبها من يتمكن
المستامان من اثبات حقه عليه بالحجة فلم يفعل فان كان الفاصب زرعهما فالمستامان
لا يكون ذمياً ايضاً) لان الخراج على الفاصب اذا زرعهما باعتبار انتفاعه بالارض
فلا يكون على المستامان من شئ من خراجها *

(١) وهاهنا في نسخة اخرى عبارة زائدة وهي (ولو ان حربياً دار الحرب
اوصى بوصية لمسلم ثم مات الحربى ثم اسلم اهل الدار قبل ان يقسم الميراث في باب
ما يختلف فيه اهل الحرب واهل الذمة من الشهادات والوصايا ليس من
املاء شمس الائمة السرخسى رحمه الله تعالى فهو مكتوب من نسخة قاضى
القضاة محمود بن عبدالعزيز المرغينانى رحمه الله تعالى ١٢

(وان كلن الفاصب لم يزرعها فقد صار المستامن ذميا) لانه قد لزمه خراجها فانه قد كان متمكنا من استردادها والانتفاع بها واذا لزمه خراجها كان ذميا وهو بمنزلة مالو غرقها ماء وقد كان المستامن متمكنا من ان يحتال بذلك بمسئاة فلم يفعل حتى مضت السنة فعليه خراجها وكان ذميا للمعنى الذى قلنا (وهذا اذا لم يتمكن في الارض نقصان بزراعة الفاصب فان كانت الزراعة نقصتها كان المستامن ذميا) لانه قد لزمه النقصان للمستامن وحكم الخراج انه ان كان النقصان اكثر فالخراج على المستامن وان كان النقصان اقل فملي الفاصب الخراج دون النقصان على ان يكون مقدار النقصان من ذلك الخراج على رب الارض والفضل على الفاصب ففي الوجهين قد لزم المستامن بعض الخراج وبه يصير المستامن ذميا *

(ولو ان رجلا سقى في هذه الارضين ماء ففرقها حتى لم يستطع الحربى زراعتها ونقص الماء الارض كان للحربى ان يضمن الذى سقى الماء النقصان المتمكن بفعله ولا يكون الحربى ذميا هاهنا) لانه لا خراج في هذه الاراضى لاحد هاهنا فا كان احد يتمكن من الزراعة - *

(وعلى هذا لو لم يزرع الفاصب الارض ايضا حتى ردها بعد مضى السنة لم يكن الحربى ذميا) لانه لم يلزمه خراجها *

(ولو كان الفاصب حربيا مثل صاحب الارض فزرعها ونقصتها الزراعة فالفاصب ضامن لنقصان الارض * ثم ان كان الخراج مثل النقصان او اقل فصاحب الارض يصير ذميا دون الزارع) لان الخراج على صاحب الارض هاهنا (وان كان النقصان اقل من الخراج فقد صار ذميا) لان بقدر النقصان من الخراج على رب الارض والفضل على الزارع فقد وجب على كل واحد

منها بمض الخراج *

(ولو كانت الارض لم تنقصها الزراعة فالغاصب يصير ذميادون صاحب الارض) لان الخراج هاهنا على الغاصب كله *

(ولو عظم الغاصب فلم يزرعها فان كان صاحب الارض يتمكن من استردادها بالحجة فلم يمل كان الخراج عليه وصار ذميا وان كان لا يتمكن من ذلك فلا خراج علي واحد منهما وهما حريان في قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه على حالهما * ولو كان المستامن اشترى ارضا عشرة بقة فقد صارت خراجية في قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه) وفي قول ابي يوسف رحمة الله عليه يؤخذ منه المشر مضاعفا * وفي قول محمد رحمة الله عليه هي عشرة بقة على حالها *

(فاذا زرعتها او تمكن من زراعتها كان ذميا في قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه) لانه لازمه الخراج في الوجهين وفي قول محمد رحمة الله عليه ان زرعتها كان ذميا لان المشر مؤنة الارض النامية كالخراج ولكن لا يجب الا بمحصول الخراج حقيقة وما لم يلزمه ما يجب في الاراضي في دار الاسلام لا يصير ذميا *

(وان باعها الحربى قبل ان يجب فيها الخراج كانت ارض خراج لا تتحول عن ذلك) هكذا ذكرها هنا * وقال في رواية اخرى كان على المشتري المشر دون الخراج * فالوجه لهذه الرواية وهو ان ملك الكافر هو الذي يجعل الارض خراجية وحين اشترها فقد ملكها فصارت خراجية بملكه اياها فقد باعها وهي خراجية والمسلم متى اشترى من كافر ارضا خراجية بقيت خراجية * ووجه الرواية الاخرى وهو انه لما باعها قبل وجوب الخراج فيها فلم يؤخذ من الارض حق غير المشر فدامت عشرة بقة كما كانت *

(ولا يعتبر ما عترض فيها من ملك الكافر والحربى لا يكون ذميا) لان الارض

وان صارت خراجية فلم يؤخذ من صاحبها الخراج فلم يجز عليه حكم المسلمين فلا يصير ذميا فكان بمنزلة حربي في دار الحرب وكل مسلمان يشتري له ارضا في ارض العشر في دار الاسلام فاشترها - اصارت خراجية في قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه ولم يصير صاحبها في دار الحرب ذميا وان صارت الارض خراجية لما انه لم يجز على صاحبها حكم من احكام المسلمين كذلك هاهنا *

(ولو ان هذا المستامن اشترى ارضا عشرة آجرها فمعد ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه صارت الارض خراجية والخراج يجب على صاحب الارض فيصير به ذميا) وفي قول محمد رحمة الله عليه العشر في الخارج على المستاجر فلا يصير صاحب الارض ذميا وان كان المستاجر حربيا فالمستاجر عنده يصير ذميا * لانه قد لزمه عشرها ثم فرق محمد رحمة الله عليه بين العشر الذي يجب على المستامن في الخارج من ارضه وبين العشر الذي يأخذه الماشر من الحربي المستامن فقال باعتبار ذلك العشر لا يصير ذميا واذا اخذ العشر من ارضه يصير ذميا ووجه الفرق بينهما وهو ان الحربي يأخذ الماشر منه عشر ما مر به ويأخذ من الذي نصف العشر ومن المسلم ربع العشر - فاذا لم يؤخذ منه مثل ما يؤخذ من المسلم لم يصير هو من اهل دار الاسلام (الا ترى) انه يؤخذ مرارا في يوم واحد متى عاد في كل مرة الى داره ثم رجع الى دار الاسلام فاذا لم يصير بمنزلة من هو من اهل دار الاسلام لم يصير ذميا واما هاهنا يؤخذ من طعامه العشر مثل ما يؤخذ من طعام المسلم ولا يؤخذ منه الامرة واحدة كما لا يؤخذ من المسلم - ومن الحربي العشر * فيستدل بهذا الاختلاف على انه لا يصير ذميا وعشر الارض لا يختلف باختلاف حال المالك *

الاميرة واحدة فينزل باخذ هذا المشر منزلة الذي هو من اهل دارنا فيصير ذميا *

(يو ضعه ان ذلك المشر ما خوذ من الحربى بطريق المجازاة ولهذا لو لم ياخذوا من تجارنا شيئاً لاناخذ من تجارهم شيئاً وهذا المشر ما خوذ بطريق مؤنة الارض النامية في دار الاسلام فكان كالخراج *

(ولو اعارها حربياً مثله كان المشر في الزرع وصار الحربى المستعير به ذمياً في قولهم) لان الحق اخذ من طعامه *

(- ولو ان حربياً مستامنا استاجر ارضاً عشرة من مسلم فزرعها فان على قول ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه عشر ما انفرجت الارض على المسلم ولا يصير المستاجر ذمياً) لان المشر لم يجب في طعامه * وفي قول محمد رحمه الله عليه المشر يجب في الخراج فيصير المستاجر ذمياً لان الحق وجب في طعامه * وفي المارية في الطعام في قولهم جميعاً فيصير المستعير ذمياً (هذا الحكم في خراج المقاسمة في جميع ما ذكرنا) لانه جزء من الخراج كالمشر * والله تعالى اعلم *

باب

﴿ ما يكون الرجل به مسلماً يدركه القتل والسبي ﴾

(قد بينا فيما تقدم ان الكافر متى اظهر بخلاف ما كان يعتقده فانه يحكم باسلامه به والاصل فيه قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله * وقد كان قتال عبدة الاوثان وهم كانوا لا يقولون ذلك

(- ولو استاجر المستامن ارض عشر من مسلم ففي قول ابى حنيفة رضى الله عنه لا يصير ذمياً) لان المشر عنده على المستاجر في الخراج * ولو كان استعمار الارض فالمشر في الخراج عندهم جميعاً فيصير المستعير ذمياً لاصحاب الارض ان كان

باب ما يكون الرجل به مسلماً يدركه القتل والسبي *

كما قال الله تعالى اذا قيل لهم لا اله الا الله يستكبرون * فجعل ذلك علامة ايمانهم
ثم حين دعا اليهود بالمدينة الى الاسلام جعل علامة ايمانهم الاقرار برسالة حتى
قال لليهودي الذي دخل عليه يعوده اشهد اني رسول الله فلما شهد ومات قال
الحمد لله الذي اعتق بي نسمة من النار لانهم كانوا لا يقرون برسالة فجعل
ذلك علامة ايمانهم *

(اذا عرفنا هذا فنقول اذا حمل مسلم على مشرك ليقتله فلما رقه قال اشهد ان
لا اله الا الله فان كان الكافر من قوم لا يقولون هذا فاعلم المسلم ان يكف عنه) لانه
سمع منه ما هو دليل ايمانه *

(فان اخذه وجاء به الى الامام فهو حر مسلم ان كان تكلم بكلمة التوحيد قبل
ان يقره المسلم وان قال به دماقره فهو في) لان الاسلام يعصمه عن القتل لا عن
الاسترقاق بعد القهر *

(فان قال ما اردت الاسلام عاقلت انما اردت الدخول في اليهودية او اردت
التعويض لا يقتلني لم يلتفت الى قوله) لان الظاهر انه انما قصد اجابته الى ما طلب
منه والمسلم انما طلب منه الاسلام لا الدخول في اليهودية وقوله لا اله الا الله
دليل على اسلامه وان لم يكن يقر بالاسلام كله فيلزمه حكم الاسلام بنزلة ماله
وصل في الجماعة مع المسلمين فان ذلك يكون دليلا على اسلامه وان لم يكن اسلاما
بعينه فاذا امتنع من الاسلام بعد ذلك كان مرتدا فيقتل *

قال في الكتاب (ومن انكر شيئا من شرايع الاسلام فقد ابطل قول لا اله الا الله)
معناه انه يصير مرتدا فيقتل ان لم يسلم وبهذا اللفظ تبين خطأ من يقول من
المتأخرين من اصحابنا ان من انكر شيئا من الشرائع فهو كافر فيما انكره مسلم فيما
سوى ذلك وعليه ابتنى في تصنيف له حال ما نرى الزكوة في عهد ابى بكر رضي الله

تعالى عنه وهو مخالف للرواية نزع الى قول اهل الضلالة فاتهم يقولون ان
مرتكب الكبيرة خارج من الايمان غير داخل في الكفر فله منزلة بين المنزلتين
فهذا قريب من ذلك *

(ولو كان حين قال لا اله الا الله كف عنه فافلت ولحق بالمشركين ثم عاد يقاتل
خمل عليه الرجل فلما رهبه قال لا اله الا الله فان كانت له فئة يلجأ اليها فلا
باس بان يقتله) لانه الا ان بمنزلة المسلم الباغي المقاتل مع المسلمين في فئة ومثله
يقتل وان كان مسلماً *

(وان لم تكن له فئة بان كان تفرق جميعهم فلا ينبغي له ان يقتله * وكذلك ان كان
اسره فان كانت الفئة على حالها فلا بأس بقتله وان تفرقت الفئة فليس له ان
يقتله ولكن يؤذبه لما صنع) واستدل بما روى ان رجلاً من المسلمين حمل على
رجل من المشركين فقال لا اله الا الله فخلى سبيله ثم عاد فقاتل المسلمين فلما كر
عليه قال لا اله الا الله حتى قتل ذلك مراراً فقتله في آخر مرة فقال له النبي
صلى الله عليه وآله وسلم فكيف لك بلا اله الا الله ولم يذكر اسم هذا الرجل
وفي المغازي ذكر انه اسامة بن زيد رضي الله تعالى عنهما وان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم قال له اقلت رجلاً قال لا اله الا الله فقال انما قال تموزا قال
فهل اشققت عن قلبه فقال لو شققت عن قلبه ما رأيت بيني وبينك يا رسول الله قال
فانما كان يعبر عما في قلبه لسانه وانما تضع هذا من قول رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم على انه ما كان يلجأ الى فئة في آخر مرة فلهذا
عاقبه على قتله *

(ولو كان حين خلى سبيله فما دلى صف المشركين فقال اني برى عن دينكم وانا
على ديني الاول ثم حمل عليه المسلم مرة اخرى فقال لا اله الا الله فهذا الاول

سواء) لانه بمنزلة المرتد عما سبق منه والمراد بالحربي (فاذا قال لا اله الا الله يجب الكف عنه) الا انه اذا كانت له فئة فهو بمنزلة الباغي فلا بأس بقتله لهذا *
 (وكذلك ان كان قتل قوم مامن المسلمين بهد الاسلام الاول قبل الاسلام الثاني) لانه حين ارتدوه وفي صف المشركين كان حربيا والحربي لا يستوجب القصاص بقتله المسلم *

(ولو كان الرجل ممن يقول لا اله الا الله والمسئلة محالها فلا بأس بان يقتله وان تكلم بهذه الكلمة) لان هذا ليس بدليل الاسلام في حقه فان قال اشهدان لا اله الا الله واشهدان محمدا عبده ورسوله وهو من قوم لا يقولون ذلك فهذا الآن دليل اسلامه ف عليه ان يكف عنه وهو في التنزيع نظير ما بينا في الفصل الاول *
 (وكذلك ان قال حين رقه محمد رسول الله او قال قد دخلت في دين الاسلام او قال قد دخلت في دين محمد صلى الله عليه وآله وسلم فهذا كله دليل الاسلام حتى لو مات بعد ما قال هذه المقالة فانه يصلي عليه ويستغفر له) وهذا لان ما ظهر منه فوق السياء وقد بينا ان بمجرد سماء المسلمين يحكم بالامه في حق الصلوة عليه فهذا اولي *

* قال * (واما اليهود والنصارى اليوم بين ظهراني المسلمين اذا قال واحد منهم اشهدان لا اله الا الله واشهدان محمدا رسول الله فانه لا يكون مسلما بهذا) لانهم جميعا يقولون هذا ليس من نصراني ولا يهودي عندنا سألنا الا قال هذه الكلمة فاذا استفسرته قال رسول الله اليكم لا الى بني اسرائيل وبستدلون بقوله تعالى هو الذي بعث في الاميين رسولا منهم * والمراد بالاميين غير اهل الكتاب فمرفنا ان هذا لا يكون دليل اسلامه حتى يضم اليه التبصري فان كان نصرانيا قال فارأمن النصرانية وان كان يهوديا قال وارأمن اليهودية فحينئذ يكون مسلما

لاظهار ما هو مخالف لاعتقاده *

(وان قال النصراني اشهد ان لا اله الا الله وابرأ من النصرانية لم يكن مسلماً بهذا اللفظ) لان كلامه محتمل فلهذا دخل في اليهودية بهذا فان الذي ذكره قول اليهود بعينه فانهم يقولون لا اله الا الله ويبرءون من النصرانية كما اخبر الله تعالى عنهم في قوله تعالى وقالت اليهود ليست النصراني على شيء وقالت النصراني ليست اليهود على شيء فان قال مع هذا وادخل في الاسلام فقد انقطع منه الاحتمال وكان ذلك منه دليل الاسلام (ولو قال انما مسلم لم يكن مسلماً بهذا اللفظ) لان كل فريق يدعي ذلك لنفسه فالمسلم هو المستسلم للحق وكل ذي دين يدعي انه منقاد للحق وان الحق ما هو عليه * قال رضى الله عنه وكان شيخنا الامام شمس الائمة عبد العزيز الحلواني رحمه الله تعالى يقول الا المجوس في ديارنا فان من يقول منهم انما مسلم يصير مسلماً لانه يابون هذه الصفة لانفسهم ويسبون اولادهم ويقولون يامسلما *

* قال * (ولو كان هذا من عبدة الاوثان ممن يقول لا اله الا الله فاذا ربه قال اشهد ان محمداً رسول الله فهو مسلم بمنزلة ما لو قال اشهد ان لا اله الا الله) لانه منكر للامرين فبابه اشهد كان دليل اسلامه * وكذلك لو قال انما مسلم فان عبدة الاوثان لا يدعون هذا الوصف لانفسهم بل يتبرءون منه على قصد المغائرة للمسلمين وقد علم ذلك من حال اهل مكة في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلماذا كان دليل الاسلام منه *

(وكذلك لو قال انما على دين محمد او على الحنفية او على الاسلام فان هذا كلام لا بد من ان يؤخذ فيه بالدليل لتعذر الوقوف على حقيقة ما في قلبه * والله اعلم *



باب

﴿ من اسلام الصبي والصبيۃ لما سورين ﴾

قال رضى الله تعالى عنه * (قد بينا ان الصبي يتبع خير الابوين ديناً فاذا سبى
ومعه احد ابويه لم يحكم له بالاسلام حتى يصف الاسلام بنفسه او يسلم
من معه من الابوين * وان سبى وليس معه احد الابوين فانه لا يحكم باسلامه ايضاً
حتى يخرج الى دار الاسلام فيصير مسلماً بما للدار او يقسم الامام الغنائم او يبيعها
في دار الحرب فيصير مسلماً حينئذ اما اذا كان من وقع في سهمه واشتراه
مسلم فلا اشكال فيه) لان تأثير التبعية لما لك فوق تأثير التبعية للدار
(واما اذا كان المشتري ذمياً او كان اعطياه الذي بطريق الرضخ من الغنيمة
فكذلك الجواب في انه يكون محكوماً باسلامه حتى اذا مات يصلى عليه
ويجبر الذمى على بيعه) لانه صار محرزاً بقوة المسلمين فالذمى انما يملكه
في هذا الموضع باحراز المسلمين اياه فصار تمام الاحراز بالقسمة والبيع نظير
تمام الاحراز بالاخراج الى دار الاسلام *

(ولو سبى معه ابواه فانا ثم اخرج الى دار الاسلام وليس معه احد ابويه
فهو مسلم) لان ابويه حينئذ في دار الحرب فقد خرج هو من ان يكون
بما لهما بمنزلة مالو بقي في دار الحرب وانما حصل هو وحده في دار الاسلام
بخلاف ما اذا خرج الى دار الاسلام لو قسم او بيع ثم مات من معه من الابوين
فانه لا يحكم باسلامه حتى يصف الاسلام بنفسه) لان اوان الحكم باسلامه
وقت الاحراز فوجود احد الابوين معه في ذلك الوقت منع الحكم
باسلامه ثم بموته بعد ذلك لا يتغير هذا الحكم بمنزلة ولد الذي اذا مات ابواه
وبقي وحده صغيراً في دار الاسلام فانه لا يحكم باسلامه *

(قال ولو ان ذميا دخل دار الحرب متلصصا فخرج صغيرا الى دار الاسلام فهو مسلم يجبر الذي على بيعه) لانه انما ملكه بالاحراز بدار الاسلام فيكون محكوما بالاسلام بمنزلة المنفل فان الامير لو قال في دار الحرب من اصاب رأساهو له فاصاب الذي صغير اليس منه اخذ ابوه فانه يكون مسلما) لانه انما ملكه باعتبار منعة المسلمين وانما صار معرزا بذلك *

(بخلاف ما اذا دخل الذي دار الحرب بامان واشترى صغيرا من ممالئكم فانه لا يكون مسلما وان قبضه الذي) لانه ملكه بالثقة هاهنا لا باعتبار منعة المسلمين (فان اخرجته الى دار الاسلام لم يكن مسلما ايضا) لانه لم يصير معرزا له منعة المسلمين ولا يحكمهم وهذا بخلاف ما اذا كان المشتري مسلما فدخل اليهم بامان او كان اسير افهم او كان رجلا اسلم منهم فانه اذا اخرجته الى دار الاسلام وحده كان مسلما باسلامه - وبنيمة المالك انما تظهر في هذا الفصل فاذا كان المالك مسلما كان للملوك مثله تبعاله واذا كان المالك ذميا كان الملوك مثله تبعاله *

(فان خرج معه ابواه او احد هما عبد المولاه او حراما هذا فالعبي على دين ابيه) لانه ما حصل في دارنا لا مع اب هو من اهل دارنا وبنيمة الابوين في الدين هي الاصل فلا تظهر بنيمة المالك الا عند عدم تبعية الابوين *

(فان كان خرج معه احد الابوين بامان فالعبي مسلم) لان المستامن من اهل دار الحرب وان كان في دارنا صورة فلا يستد بخروجه معه والصغير هو المختص بانه صار هو من اهل دار الاسلام فيحكم باسلامه تبع المالك *

(فان بدال المستامن فصار ذميا بعد ذلك كان العبي مسلما) لانه صار محكوما باسلامه كما اذا اخرجته المالك المسلم فلا يتغير ذلك بمنزلة ما

لو اسروا وخرجوا الى دار الاسلام ثم اسرا بواه بمد ذلك •

(فان كان الذي الذي اشتراه فخرجه من اهل الكتاب والصبي كان من المجوس او عبدة الاوثان فهو بمنزلة اهل الكتاب يوكّل ذبيحته ويحل وطيبها ان كانت جارية) بمنزلة مالهو كان احدا بويه كتابيا والاخر مجوسيا (وهذا لان تبعية المالك بمنزلة تبعية الابوين وكأنه اذا كان احدا بويه كتابيا كان هو تبعه له فكذلك اذا كان ماله الذي اخرج به كتابيا •

(وان كان الصغير في الاصل كتابيا والذي اخرج به مجوسي فكذلك الجواب) لانه قد جرى الحكم بكونه كتابيا باعتبار الاصل فلا يتحول عن ذلك باعتبار تبعية المالك (الا ترى) انه لو كان مسلما عملوا كما فاشتراه المجوسي لم يخرج به من ان يكون مسلما فكذلك اذا كان كتابيا (فان كان القوم من اهل الحرب بماليك فاسلم اهل الدار جميعا غير بماليكهم فن كان صغيرا من بماليكهم فهو مسلم ان لم يكن معه احدا بويه كافر الحصوله في دار الاسلام ولكون مولاه مسلما واحدهذين المؤمنين يكفى للحكم باسلامه فان صاروا ذمة فريقيهم كفار على دينهم الضار والكبار في ذلك سواء) لان بماليكهم كفار قد صالحوا المسلمين وانما صارت دارهم دار الاسلام بطريق الصالح لا باسلام اهلها وذلك لا يوجب الحكم باسلام المملوك بمنزلة الذي يشتري صغيرا في دار الحرب ويخرجه الى دار الاسلام •

(وكذلك لو دخل حربا اليها بامان ومعه عبد صغير فهو على دينه يرد الى دار الحرب ان شاء) لانه حصل في دارنا بطريق الرضاة فيكون حكمه حكم مولاه ومولاه من اهل دار الحرب •

(فان اسلم مولاه في دار الاسلام او باعه من مسلم او مات مولاه فباعه الامم

فاوقف عنه لورثته فهو كافر على دين ابويه (لانه حصل في دارنا كافر ابامان
 فلا يصير مسلما بعد ذلك ما لم يصف الاسلام بنفسه) (عزلة الذي يموت في دارنا
 وله ولد صغير فان سبي احدا ابويه واسلم لم كان الصغير مسلما باسلامه) لان اسلام
 احدا الابوين في حقهما كاسلامه بنفسه اذا كان يعقل فلماذا حكم باسلامه بذلك
 (فان سبي الصغير مع ابيه ثم اخرج الصغير قبل ابيه الى دار الاسلام فانه لا يحكم
 باسلامه) لانه اخرج الى دارنا وابوه في يد المسلم في منعتهم فكونه في يد المسلم
 ككونه في دار الاسلام معه فيكون الصبي تباعا له (الآثرى) ان في حق المرائغ
 والمهاجرة جمل منعة الجيش في دار الحرب كمنعة الدار فكذلك في حكم التبعية *
 (فان قتل ابوه او هرب قبل الاخراج الى دار الاسلام لم يكن الصبي مسلما ايضا)
 لانه حصل في دار الاسلام كافر افلا يتحول مسلما بعد ذلك ما لم يصف الاسلام
 او يسلم احدا ابويه فيكون مسلما تباعا له *

(فان اسلم المستامن في دارنا وولده الصغير في دار الحرب ثم اسره المسلمون
 فاخرجوه او لم يخرجوه كان الصبي مسلما تباعا لابيهِ المسلم عندنا) اما اذا كان
 الاب مع المسكر فقير مشكل * واما اذا كان في دار الاسلام فقد بينا ان منعة
 الجيش كمنعة الدار في حكم التبعية فكان حصول الصغير في منعة الجيش كحصوله
 في دار الاسلام (وكذلك ان كان الاب في دار حرب اخرى دخلها ناجرا) لان
 المسلم من اهل دار الاسلام حيثما يكون فيصير الصبي مسلما تباعا له وان كان
 هو في دار الحرب صورة *

(ولو مات ابوه مسلما في دار الاسلام ثم اسر الصبي فانه لا يكون مسلما مادام
 في دار الحرب حتى يقسم او يباع او يخرج الى دار الاسلام) لان الاب ميت
 في دارنا وتبعية الميت لا تعتبر في ابتداء الاسلام وان كان معتبرا في البقاء

(الآثرى) ان الام لو سييت معه لم يحكم باسلامه فكذلك اذا سبى وحده قلنا لا يحكم باسلامه مادام في دار الحرب وان سييت الام معه والاب حر مسلم فينا كان الصغير مسلما تبعا لآبيه *

(ولو دخل الحر في الدنيا بامان ثم صار ذميا واباه المسلمون كافرا فاعتقوه وهو كافر على حاله او لم يعتقوه ثم سبوا اولده الصغير فاخرجوه الى دار الاسلام لم يكن مسلما) لان اباه كافر في دار الاسلام فالصغير ما حصل في دارنا الا ومعه اب كافر يجري عليه حكم المسلممين فيكون تبعا له في الدين *

(فان مات الاب كافر اقبل ان يسبى الصغير والمسئلة محالها كان مسلما اذا خرج الى دار الاسلام) لان الاب الميت لم يمت في الحكم باسلامه ابتداء تبعا له فلان لا يعتبر في المنع من الحكم باسلامه اذا خرج الى دار الاسلام كان اولي * قال (ولو ان عسكر امن اهل الحرب لهم منعة دخلوا دار الاسلام ومعههم صبيان لهم فظفر بهم المسلمون واسروا صبيانهم فهم مسلمون كما اخذوا اذا لم يوسر معهم آباؤهم ولا امهاتهم) لان بنفس الاخذ صاروا محرزين بدار الاسلام (فان اسر الاباء والامهات بهذا ذلك بساعة كان الاولاد مسلمين) لانه حكم باسلامهم كما اخذوا قبل الآباء فلا يتغير ذلك الحكم بسبب الآباء والامهات بهذا ذلك بخلاف ما اذا كانت هذه الحادثة في دار الحرب فهناك بنفس الاخذ لم يصير الصغير مسلما قبل الاخراج فاذا اسر ابوه بهذا ذلك بيوم او اكثر فاخرجوا مما كان هذا ومالوا اسرا معا سواء (فاما اذا كان القتال في دار الاسلام فان اسرا معا واسر الاب والام الصغير فكذلك الجواب) لانه ما ثبتت يدنا عليه الا مع اب كافر فاذا اسر الصبي او لا فقد صار حكوما باسلامه ثم لا يتغير ذلك الحكم وان اسر الاب بمدة بساعة *

(وكذلك لو دخل الصبي وحده دارا بنيرا لمن فآخذه مسلم فهو مسلم حين أخذه) فاما على قياس قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه فهو في جماعة المسلمين واما عند محمد رحمه الله عليه فهو في الآخذ ويكون حرا باسلامه لانه انما صار مسلما بعد ما اخذ وانما يتأكد بالاسلام حرية من كان مسلما قبل ان يوسر فاما من يصير مسلما بعد الاسرافه يكون قنائه والله تعالى الموفق *

باب الاستبراء

(قد بينا في المبسوط ان سبي أحد الزوجين موجب للفرقة لاليمينه بل لتباين الدارين حقيقة او حكما بين الزوجين ولهذا لم تقع الفرقة اذا سبيهما معا فنقول اذا سبيت المرأة واخرجت الى دار الاسلام فلمن وقعت في سهمه ان يطأها بعد ما يستبرأ لها بحيضة لم يكن حاملا وبوضع الحمل ان كانت حاملا) واستدل على ذلك في الكتاب بأثر رواها بالا سناد (فان حاضت الميسية في دار الحرب حيضة او اكثر منها ثم سبي زوجها فاخرجت الى دار الاسلام فيها على زوجها لانعدام السبب الموجب للفرقة وهو تباين الدارين وان اخرجت وحدها فوكت في سهم رجل فليس له ان يجزئ بتلك الحيضة من الاستبراء وكذلك ان كانت حاضت في دار الاسلام حيضة قبل القسمة او بعد القسمة بين العرفاء قبل القسمة بين الاشخاص) لانها وجدت قبل وقوع الملك في الحمل لمن وقعت في سهمه *

(وكذلك لو وقعت في سهم رجل فلم يقبضها حتى حاضت حيضة) لان الملك للغزى في النسيئة انما يثبت بطريق العلة وهذا النوع من الملك لا يتم الا بالقبض وان ثبت له ملك العين بالقسمة فملك التصرف لا يثبت الا بالقبض والوطى تصرف وانما يجزئ بالحيضة من الاستبراء بعد ملك الوطى

ولهذا قلنا اذا حاضت الميعة في يد البائع فليس للمشتري ان يجزى بتلك الحيضة من الاستبراء *

(فان كانت الميعة حاملا فوضعت حملها بعدما قبضها او وقعت في سهمه فلا بأس بان يطأها بعدما طهرت من نفاسها ولا بأس بان يقبلها ويستمتع بها بما فوق الازار في مدة نفاسها * ولو كانت وضعت حملها قبل القبض ثم قبضها فليس له ان يستمتع بها فوق الازار في مدة النفاس ولا بعدما حتى تحيض حيضة مستقبلية) لانها صارت مستبرأة بوضع الحمل بعد القبض فحرمة الفشيان بمس ذلك في مدة النفاس لمعنى الاذى فكان حالها كحال المنكوحه اذا كانت حائضا في الاستمتاع بها فاما اذا وضعت قبل القبض ثم قبضها فعليه ان يستبرئها بحيضة مستقبلية وهي في مدة النفاس ها هنا غير مستبرأة في يده وفي مدة الاستبراء كما يحرم الفشيان بحرم للمس والتقبيل بشهوة *

(فان اسلمت الميعة قبل الاخراج الى دار الاسلام وزوجها كافرا في دار الحرب فقد باتت منه) لانها محررة بمنعة الجيش والاحراز بمنعة الجيش في حق المسلمة كالا حراز بمنعة الدار (الا ترى) ان المهاجرة اذا حرزت نفسها بمنعة الجيش باتت من زوجها كذلك الميعة *

(ثم لا عدة عليها ها هنا بالاتفاق) لا قد بينا الخلاف في المهاجرة (فان قسم الامام الغنائم في دار الحرب فوقعت في سهم رجل او باعها وسلمها الى المشتري فاستبرأها بحيضة كان له ان يطأها بمس ذلك) لانه لم يبق بينها وبين الزوج النكاح ولا حقه فكان حالها كحال ما لو لم يكن ذات زوج حين سيئت سواء بالقسمه في دار الحرب او بالبيع تسخير الملك كما يتغير الملك بالقسمه في دار الاسلام (الا ترى) انه لو لحقهم مدد بعد ذلك لم يكن لهم شركه مع الجيش في المصاب

ولا في الثمن ان كان الامام باع الثنائيم *

(ولو ان الامام نقل قوم في دار الحرب فقال من اصاب جارية فهي له فاصاب كل رجل منهم جارية واستبرأها بحبضة وهو في دار الحرب) فعلى قول ابي حنيفة رضى الله تعالى عنه ليس له ان يطأها حتى يخرجها الى دار الاسلام وهو قول ابي يوسف رحمه الله عليه وفي قول محمد رحمه الله عليه (له ان يطأها) لانه اختص بملكها على وجه لا شركة لا حديقها فكانت هذه والتي اشتراها او وقعت في سهمه بالقسمة سواء * وابو حنيفة وابو يوسف رضى الله تعالى عنهما قالوا الملك في المنفل انما يثبت للمنفل له بالاخذ فلا يتم هذا الملك قبل الاحراز بدار الاسلام بمنزلة الملك الذي يثبت للمتخلص في دار الحرب بخلاف الملك الذي يثبت بالقسمة والشراء *

والذي يوضح الفرق ان بعد القسمة والبيع لا يبقى لهم حق تناول من الطعام والملك من غير ضرورة وبعد التنفيل بقي ذلك الحق (فان اسر زوجها بعد ما اخذها المنفل له فلا نكاح بينهما) قيل هذا قول محمد رحمه الله عليه * فلما على قياس قول ابي حنيفة رضى الله عنه ينبغي ان لا ينقطع النكاح هاهنا بمجرد الاخذ قبل الاحراز بدار الاسلام * والاصح انه قولهم جميعا فان اصل الملك يثبت للمنفل له بالاخذ وان كان لا يتأكد قبل الاحراز بدار الاسلام وبشروط اصل الملك للمسلم فيها يصير من اهل دار الاسلام فتقع الفرية بينها وبين زوجها (الارى) انها لو كانت صغيرة فانه يحكم باسلامها حين صارت للمنفل له بمنزلة مالو اخرجت الى دار الاسلام وكذا ان استبرأها المنفل له بحبضة ثم اخرجها الى دار الاسلام كان له ان يجزئ تلك الحبضة من الاستبراء بخلاف المتخلص * وهذا لان الملك للمتخلص لا يثبت قبل

الاحراز (الآثر) انه اذا لحقه مدد شاركوه في المصاب والملك للمنفل له ثبت
بالاصابة حتى لا يشرکه المدد في ذلك * وهذا لان التنفيل من الامام في معنى
القسمة ولكنها قسمة قبل الاصابة جهلها الامام في معنى الوقوف على الاصابة
فباعتبار معنى القسمة اثبتنا هذا الحكم في المنفل وفرقنا بينه وبين المتلصص
وباعتبار ان سبب الملك هو الاخذ احتاط ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه
في الوطى فقال ليس له ان يطأها حتى يخرجها الى دار الاسلام وكم من
حكم مترددين اصلين متوفر حفظه عليها * والله تعالى الموفق *

باب

ما يباع من السبي من اهل الذمة

(واذا سبى المسلمون السبي فاقسموه واخرجوه الى دار الاسلام فلا باس
بيع الرقيق من اهل الذمة) لانهم مشركون وان صاروا من اهل دارنا
بالاحراز فكانوا بمنزلة اهل الذمة فلا باس بيع العبد الذي من الذي (الافى
فصل واحد وهو ان سبي صغير ليس معه واحد من ابويه فهذا لا ينبغي ان
يباع من اهل الذمة) لانه صار مسلما بالخراج الى دار الاسلام والقسمة في دار
الحرب باعتبار ان الاحراز فيه يتم بالقسمة كما يتم بالخراج ولهذا لومات
يصلى عليه *

(ولو كانت كتابية فاشترها من وقعت في سهمه كان له ان يطأها واذا ظهر
انها محكومة بالامه قلنا لا يحل للمسلم ان يبيعها من اهل الذمة وان كان لوباعها
نفذ البيع فان كان سبي معها احد ابويها فلا باس بيعها من اهل الذمة) لانه
لم يحكم باسلامها ههنا (ويستوى ان وقع كل واحد منهما في سهم رجل او وقعا
في سهم رجل واحد) لان الصغيرة ما حصلت في دارنا الا ومعها اب هو من

ان الذي في حق المستامن بمنزلة المسلم في حق الذي في احكام الدنيا

اهل دارنا وذلك يمنع الحكم باسلامها (ولا ينبغي ان يباع شيء من السبي من المستامن في دار الاسلام) لانه صار من اهل دارنا والمستامن في دارنا يمنع من شراء مملوك هو من اهل دارنا ويجبر على بيعه اذا اشتراه للاصل الذي بينا ان الذي في حق المستامن بمنزلة المسلم في حق الذي في احكام الدنيا (فان اشترى المستامن امة ذمية فدبرها او استولدها فذلك منه لمصادفته ملكه ولكنه يمنع من وطئها واستخذائها وتخرج الى الحرية عن ملكه بطريق الاستسعاء في قيمتها) وقد بينا هذا الحكم في حق الذي اذا دبر امته المسلمة او استولدها فذلك الحكم في المستامن اذا فعل ذلك بامته الذمية *
(واذا سببت المرأة من اهل الكتاب مع اولادها فوقعوا في سهم رجل ثم اسلم بعض ولدها وهو صغير فليس له ان يبيعهم من كافر) لانه ان باعهم جميعا فقد باع المملوك المسلم من الكافر وذلك لا يحل * وان باع بعضهم فقد فرق بين الوالدة ولدها الصغير بعدما اجتمعا في ملكه وذلك لا يحل (ولو ان ذميا او حربيا مستامنا اشترى امة مرتدة جاز الشراء واجبر على بيعها صغيرة كانت او كبيرة) لان المرتدة تجبر على العود الى الاسلام فكان حكمها حكم المسلمة ولا يترك الامة المسلمة في ملك الكفار صغيرة كانت او كبيرة فكذلك المرتدة *

* قال (الاترى انما الوارثت الى اليهودية او النصرانية لا توكل ذبيحتها ولا يجوز مناعتها) ومعنى هذا الاستسعاء ان لا يملكها كمالها كمال يهودية الاصل عرفانها لا يعتبر ما اعتقدت في حقه افيما يرجع الى الاحكام لكونها مجبرة على ترك ذلك والرجوع الى الاسلام فلهذا كانت كالمسلمة في انه يجبر الكافر على بيعها من المسلم *

(واذا سميت المرأة مع اولادها الصغار فاسلم بعض اولادها ثم باعهم من كافر جاز البيع واجبر الذي اشتراهم على بيعهم جميعا ان كان حربيا) لان بعضهم مسلم وبعضهم ذمي والمستامن يجبر على بيع الفريقين وكان ممنوعا من التفريق بينهم في البيع حتى كان يجبر على بيعهم جميعا (فاما الذي ائدا يجبر على بيع المسلم منهم خاصة) لانه متمكن من استدامة الملك في المملوك الذمي وهو غير مخاطب بالامتناع من التفريق في البيع (ولو كان مخاطبا لكان له ان يبيع هاهنا المسلم منهم وحده لان هذا تفريق لحق فقد صار ازالة المسلم عن ملكه مستحقة خاصة والتفريق متى كان لحق لم يكن ممنوعا عنه) (الآرى) ان الولد مع الوالدة اذا اجتمع في ملك رجل مسام ثم لحق احدهما دين فلا بأس بان يباع فيه دون الآخر ولو جنى احدهما جناية فلا بأس بان يدفع بالجناية وحده فمر فئا ان التفريق اذا كان لحق لم يكن ممنوعا عنه *

(ثم ذكر في فروع اسلام الصبي فقال) (ان وصف رجل من المسلمين لعلام كافر الاسلام فقال العلامة انا على هذا فان علمنا يقينا انه قد دفعه ما قيل له فهو مسام وكذلك ان كان اكبر الراي انه قد دفعه ذلك وان علمنا يقينا انه لم يفهم ذلك او كان اكبر الراي انه لم يفهم ذلك فانه لا يكون مسلما ولكن يقال له صف الاسلام فاذا وصفه فهو مسلم) وما ذكر هاهنا يؤيد ما ذكرنا من قول المشايخ (ان من تزوج امرأة واشترى جارية فاستوصفها الاسلام ولم تقدر على ذلك ووصف هو الاسلام بين يديها فقالت انا على هذا فانه يجوز له ان يطأها اذا علم انها فهمت ما قال لها) لان الحياء قد يمنعها من البيان وان كانت تقدر على ان تصف الاسلام وتمتد ذلك فلا فرق بين ان يصف هو بين يديها اذا قالت انا على هذا وبين ان يكون هي التي وصفت بين يديه في الحكم باسلامها * والله

تعالى الموفق *

﴿ باب ﴾

﴿ خروج العبد بامان من دار الحرب وخروجه مسلما او ذميا ﴾

قال * رضي الله تعالى عنه (ايما عبد خرج الى دار الاسلام مسلما او ذميا مراغما لمولاه فهو حر وبوالى من شاء) لانه صار محرزا نفسه على مولاه ولو احرز مالا من مال مولاه بدار الاسلام ملكه فاذا احرز نفسه كان مالكا لنفسه ايضا ولا يبقى للانسان الملك على نفسه فيعتق لهذا * وبين بهذا الفصل انه لم يعتق على ملك غيره وانما يثبت الولاء على المعتق لمن يكون عتقه على ملك غيره فلهذا لا يثبت عليه الولاء هاهنا لاحد * ثم يكون حاله في الميراث والجناية كحال حر في جاء مسلما *

(واستدل عليه بحديث عكرمة رضي الله تعالى عنه قال كان العبد اذا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وليس معه سيده عتق * وبحديث طاوس قال كان في كتاب معاذ بن جبل رضي الله تعالى عنه ايما عبد نزع الى المسلمين اراه قال مسلما فهو حر * وايما عبد خرج الى خلاف عشرة فان عتقه وصدقه في عشرة * وفي رواية ايما عبد خرج الى غير خلاف عشرة فعتقه وصدقه الى خلاف عشرة * فالخلاف محلة من رستاق يشتمل على عدد من القرى كما يقول نحن فرأوا زعليا وعمره * وروى عن عكرمة رضي الله تعالى عنه ان عبدا اسلم فلما هاجر الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خشي اهله ان يتبع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاخذوه وقيدوه فبعث الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال انك قد علمت اسلامي فاشتري او خلصني فبعث اليه سبعة نفر على بعير وقال خذوه ولما كبر تجدون في الدار من بينكم عليه) وفي هذا

﴿ باب خروج العبد بامان من دار الحرب وخروجه مسلما او ذميا ﴾

دليل على انه لا بأس لقوم لا منعة لهم من المسلمين ان يدخلوا دار الحرب بغير امان لمثل هذا المقصود وان هذا لا يكون منهم القاء النفس في التهلكة فان ذلك انما يكون عند اليقين بالهلاك في موضع لا ينكى فلهم في المدوفاما اذا كان فلهم ينكى في المدوفلا بأس بمثل هذا الصنع *

و ذكر ﴿ عن عبد الله بن ابي بكر رضي الله تعالى عنهما قال كان عبدا سود في غنم سيده فلما رأى اهل خير يتحصنون سألهم فقالوا قتال هذا الرجل الذي يزعم انه نبي فوقعت تلك الكلمة في نفسه واقبل بغمه حتى جاء الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ما تقول وما تدعوا اليه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ادعوا الى الاسلام ان تشهد ان لا اله الا الله واني رسول الله وان لا تعبد الا الله قال فما ذالى ان شهدت بهذا فقال لك الجنة ان مت على ذلك فاسلم العبد مكانه الحديث الى آخره ﴿ وانما اوردته لبيان انه لا فرق بين ان يسلم العبد بعد ان يأتى الممسكرو وبين ان يأتى الممسكر مسلما في انه يحكم بحريته في الوجين * ثم استدلل بحديث العبيد الذين نزلوا من حصن الطائف فاسلموا فقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيهم اولئك عتقاء الله *

واورد حديث عكرمة (ابن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول اذا خرج الرجل قبل ماله ثم تبعه ماله فهو له واذا خرج ماله قبله فهو حر * وبهذا ذاخذ) فالمراد بالمال العبد هاهنا فاذا خرج العبد او لامر اغما لمولاه كان حرا وان خرج مولاه بعده وان خرج المولى او لانهم جاء العبد فاجاء مظهر الموافقة سيده محرزا لنفسه لا عليه فكان مملوكا * والله اعلم *

﴿ باب العبد يعتق بالاسلام ولا يعتق ﴾

﴿ قال رضي الله تعالى عنه ﴾ (قد بينا في السير الصغير الخلاف في المستامن يشتري

عبد مسلماً او ذمياً ثم يدخله دار الحرب والفرق لابي حنيفة رضي الله تعالى عنه
بينه وبين ما اذا اسلم عبد الحرب في دار الحرب يقول فان اسلم البعد وخرج غير
مراغم لمولاه ومعه مال لمولاه او لا مال معه فهو عبد لمولاه على حاله لانه ما قصد
احراز نفسه على مولاه هاهنا فلا يملك نفسه ولكن الامام يبيعه ويقف عنه وما
في يده من مال لمولاه حتى يجي مولاه فياخذه (لانه لو كان المولى حاضراً كان
محجراً على بيعه فالملوك المسلم لا يترك في يد الكافر فاذا كان هو في دار الحرب
ومن في دار الحرب في حكم الميت كان للامام ولاية بيعه عليه) ثم كان ينبغي ان
يكون ماله من المال فياخذ لانه ما استامن هو ولا مولاه في ذلك المال ومال
الحربي اذا حصل في دارنا بغير امان يكون فياً ولكنه مال اذا اخرج هذا
العبد المسلم على قصد العمل به لمولاه فكانه اعطاه الامان في ذلك المال بعد
ما حصل في دار الاسلام وامانه بعد ما حصل في دار الاسلام كما ان غيره من
المسلمين فلهذا يجب عليه حفظ ذلك المال لمولاه (واذا اسلم المولى او لا وخرج
الى دار الاسلام ثم تبعه عبده بعد ذلك مسلماً كان او كافراً فهو عبده) لانه
حين اسلم في دار الحرب فقد صار محرز الماله من وجه (الآرى) انه لو ظهر
المسلمون على الدار كان هو احق بماله فخرج العبد بعد ذلك يكون انما مال ذلك
الاحراز فلهذا كان مملوكه على حاله سواء خرج مسلماً او كافراً
(ولو كان المولى اسلم في دار الاسلام ثم اسلم عبده من عبيده في دار الحرب
وخرج مسلماً فان كان خرج يريد مولاه فهو عبده) لما بينا انه قصد احراز نفسه
له لاعليه

(وان خرج مسلماً او ذمياً على ان يكون حر او لا يريد ان يكون مملوكاً لمولاه
فهو حر) لان الذي اسلم في دار الاسلام لا يكون محرز الشيء من ماله الذي

فالمملوك المسلم لا يترك في يد الكافر

كان في دار الحرب (الانري) انه لو ظهر المسلمون على الدار كان جميع ماله فياً
وكان حاله الآن كحال المرامم الذي يخرج بال مولاه * وقد بينا ان هناك هو
محرز نفسه وماممه من المال على مولاه *

(فان اختلفا بمذخر وجه فقال العبد خرجت مرامم المولى و قال المولى انما خرج
الي بنفسه وماله كان القول قول المولى) لانه متمسك بالاصل وهو الملك
الثابت له في نفسه وفي ماممه من المال * ولان الظاهر شاهده فالبعد المسلم لا يكون
مرامم المولاه المسلم حتى يتبين ذلك منه فالقول قول من يشهد له الظاهر
(ولو اسلم الحربي في دار الحرب ثم خرج الى دار الاسلام وخلف ثقله
في دار الحرب ثم رجع اليه ولم يتعرض اهل الحرب بشيء من ذلك حتى
صارت تلك الاشياء بيده فاخرجهم معه فجميع ذلك كله له لا خمس فيه
وسواء كان خروجه الى دار الحرب باذن الامام او بنير اذنه) لان المال باق
على ملكه ما لم يتعرض له اهل الحرب فيكون هو مستديماً ملكه خاله كحال
من اسلم وخرج بماله فان الخمس انما يجب فيما شئت فيه الملك ابتداء بالاحراز
بالدار لمن كان خارجاً باذن الامام لان ذلك في محكم الغنيمة فيه فاما ما استدام
ملكه فيه واكده بالاحراز لا يكون في معنى الغنيمة فلا يجب فيه الخمس *
(فان ظهر المسلمون على الدار قبل خروجه فالصغار من اولاده احرار مسلمون
والمال له لاسيلاً للمسلمين عليه الاعلى المقار خاصة) لانه لما رجع الى ماله صار
بمنزلة من اسلم في دار الحرب ولم يخرج حتى ظهر المسلمون على الدار * وقد بينا
هذا الحكم في هذا الفصل *

(ولو اسلم الحربي بعد ما دخل اليها بامان ثم رجع الى ماله وولده فاخرجهم معه
فان كان دخل اليهم بامان فولده حر مسلم لاسيلاً عليه) لانه لما حصل

في دار الحرب مسلماً كان ولده الصغير مسلماً تبعه له وما خرج به من مال فهو له وهذا غير مشكل فالمتأمن فيهم اذا تملك ما لا عليهم بسبب من الاسباب وخرج به كان له خاصة فهذا الذي قرر ملكه في ماله اولى ان يكون ماله له خاصة *

(واولاده الكبار وزوجته في امانه لا سيبل عليهم) لانهم خرجوا معه فقد صار معطيا الا مان لهم وهو في حكم المجدد لذلك الا مان لهم بعد ما حصل في دار الاسلام وكانوا آمينين (وان كان دخل اليهم بغير امان فكذلك الجواب ان كان دخوله بغير اذن الامام) لانه لا يكون دون المتلصص فما يخرج به من مال يكون له لا خمس فيه *

(وان كان دخل باذن الامام فكذلك الجواب فيما اخذ من ماله فاخرجه) لانه قرر ملكه في ذلك المال وما يملكه ابتداء بهذا الاخراج فلم يكن في حكم الغنيمة (فاما ما اخرج به من مال اخذه منهم ففيه الخمس) لانه تملك هذا المال ابتداء بالاحراز بدار الاسلام وقد كان دخوله باذن الامام فكان لهذا المال حكم الغنيمة *

(ثم استدلت بحديث الحجاج بن علاط (١) السامي فانه اسلم بخير وكانت له اموال بمكة فاستاذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان ياتي مكة حتى ياخذ ماله فاذن له فاتي مكة واخذ ماله ولحق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يلبث ان اذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخمس ماله ولا عرض له بشئ) وتتمام هذه القصة ذكرها الراقي في المغازي قال انه حين استاذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الرجوع الى مكة اذن له وكان اهل مكة قد بلغهم خبر خروج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

وقته خروج الحجاج بن علاط الى مكة ورجوعه عنها

وسلم الى خيبر وكانوا يتظرون ما يؤول اليه الامر وقد كانت الاخبار قد انقطعت عنهم فخرجوا ابو مامن مكة على رجاء ان ياتيهم من يسألونه الخبر فانهم الحجاج فقالوا له ما الخبر فقال عبيد بن ماسر كم ولكن لا اخبركم حتى تضمنوا الى ما يطلبه منكم فقالوا له قد ضمننا لك ذلك قال اعلموا انه لم يحسن احد من العرب قتال محمد واصحابه غير اهل خيبر فقد ظهروا عليه وقتلوا اصحابه واسروه وقد تركهم على عزم ان يقدموا به عليكم لتقتلوه فاعينوني حتى اجمع ما لي فلعلني اشترى بمض غنائم اصحاب محمد منهم فاربح على ذلك فقد الوافعل ذلك واشتغلوا به عن آخرهم فانهى الخبر الى العباس رضى الله تعالى عنه فبعث غلامه الى الحجاج وقال ان العباس يقرئك السلام ويقول الله اعلى واجل من ان يكون ما تقول له حقا فقال قل للعباس يتظرنى في الخلوة حتى آتيه ثم جاء اليه فاخبره سرا بالامر على وجهه وقال قد ظهر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على خيبر وانا اسلمت وما فارقت الا بعد ما جرت السهام في غنائم خيبر واما فارقة عروساه تزوجا بنة (١) حبي بن اخطب لكن استرعى ثلاثة ايام فضمن له ذلك العباس حتى جمع الحجاج ماله وخرج في اليوم الثالث فجاء العباس الى بيت زوجته وقال ابن الحجاج فقالت ذهب ليشتري غنائم محمد فقال كلا انه اسلم وفر بماله ولست له بزوجة الا ان تبني اثره فقالت اشهد ان الحق ما تقول فانه ما خلف عندى درهم من ماله ثم دخل العباس المسجد الحرام قد لبس مطرف خز فجعل يسخر وقرش جلوس يتدبرون فيما بينهم كيف يقتلون محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) اذا قدم اهل خيبر به عليهم فقام ابو سفيان الى العباس وقال اتجملد للمصيبة الحادثة قال كلا واخبره بالامر على وجهه فقال ابو سفيان انت عندى اصدق من الحجاج ثم بعثوا الى زوجته فظهر لهم الامر على وجهه

وما انكسروا بشئ مثل انكسارهم يومئذ ثم قدتين بهذه القصة از الحجاج
 ما دخل اليهم بامان واما دخل اليهم على انه منهم كما كان وهذا لا يكون استبانا
 ومع ذلك قد سلم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم له ماله فمر فنا انه لا خمس
 في مال يخرجه صاحبه بهذا الطريق وان كان دخل اليهم بغير بامان باذن الامام
 والله تعالى الموفق -

﴿ قال ﴾ الشيخ الامام شمس الائمة لما انتهى شرح السير الكبير ءايشتمل عليه
 من الفقه الكثير * والار المشهور الاثير * بتوفيق من العالم القدير * وبتيسير
 من الحكيم الخير * باملاء من العبد المذنب الفقير * المبتلى بالهجرة الحسير *
 المحبوس من جهة السلطان الخطير * باغراء كل زنديق حقير * وتليس متبع
 الهوى الاشير * التابع لحكم السى التدبير * فقد عمهم الله بالتدمير * وجعلهم
 عبرة للكيير والصغير * فالشكر لمولانا نعم المولى ونعم النصير *

﴿ فقد ﴾ كان الافتتاح باوزجند في آخرايام المحنة * عند هبوب نسيم النعمة *
 ﴿ والتمام ﴾ عند ذهاب الظلام * وانجلاء الغمام * وانشراق الايام * برغيان
 متمرغ اهل الحق واليقين * في دار الامام سيف الدين * باقى الله حماء للمسلمين *
 واحيا بقائه طريقة الماضين * من الائمة المتقين * تغمد هم الله بالرحمة اجمعين *

- والله تعالى اعلم بالصواب * واليه المرجع والمآب * ثم الكتاب الحمد لله رب
 العالمين وصلى الله على خير خلقه سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين *

﴿ الى هاهنا ﴾ تم النسخة الموجودة في المكتبة الاصفية النظامية وما بعدها
 الى الاخر زائد في النسخة التى وصات من مكتبة المولى المقتى محمد يوسف
 دام فيوضه ختن المولى ابي الحسنات محمد الحى اللكنوى صاحب المصنفات
 الشهيرة النافعة في العلوم العديدة رحمة الله عليه وافاض علينا من بر كاله ١٢٤ م

وقبل وبمدوا الحمد لله رب العالمين * والصلوة على رسول الله وآله الطيبين * وعلى جميع الأنبياء والمرسلين *

وذلك يوم الجمعة الثالث من جمادى الأولى سنة ثمانين وأربع مائة * وكان ابتداء الإملاء بأوزجند في حصاره فلما انتهى إلى كتاب الشروط حصل الخلاص فخرج من أوزجند يوم الأحد سابع ربيع الأول سنة ثمانين ودخل مرغينات يوم الأربعاء في عاشر من ربيع الآخر فنهى به إلى دار الإمام سيف الدين بن إبراهيم بن إسحاق بن اسمعيل فاراد شمس الأئمة أن يتم الكتاب فابتدأ من كتاب الشروط في داره يوم الأربعاء الرابع والعشرين من ربيع الآخر وتم بهون الله وتوفيقه يوم الجمعة الثالث من جمادى الأولى سنة ثمانين وأربع مائة *

(ووجد) في آخر المنقول عنها * كان الفراغ من كتابة هذا الكتاب المبارك ليلة الاثنين المباركة آخر ليلة من جمادى الآخرة من شهر سنة ألف ومائة وخمسة وعشرين من هجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلوات والسلام *

تم بهون الله وحسن توفيقه طبع الربع الرابع من شرح السير الكبير * وبه تم الكتاب والله الحمد أولاً وآخر أو ظاهراً وباطيناً وصلى الله على سيدنا وهادينا محمد خاتم المرسلين وآله وصحبه أجمعين ورضى الله عن تابعيهم بإحسان إلى يوم الدين خصوصاً عن الأئمة الفقهاء المجتهدين والعلماء النashرين لعلوم الدين المباني إلى المتأخرين ورحمنا معهم برحمته وهو أرحم الراحمين * وكان اختتام الطبع في أواخر ربيع الآخر سنة (١٣٣٦)

هجريه في بلدة حيد رآباد الجنوبية قاعدة السلطنة

الإسلامة الآصفية أشهر البلاد الهندية

ايد الله هذه السلطنة ومليكما الجليل الكريم
 النبل بالتأييدات الملية وحفظهما عن
 الشرور الى آخر الدهور
 وآخر دعوانا ان الحمد
 لله رب العالمين

٠ . ٢٢٢٢٢٢٢٢

٢٢٢٢٢٢

٢٢٢٢

٢٢

٢

﴿ فهرس مضامين الجزء الرابع من شرح السير الكبير ﴾

﴿ مضمون ﴾	﴿
﴿ باب الموادة ﴾	٢
﴿ اصل جواز الموادة ضد ضعف حال المسلمين ﴾	٣
﴿ لأبأس بدفع بعض المال على سبيل الدفع عن البعض إذا خاف ذهاب الكل ﴾	٤
﴿ قصة غزوة الأحزاب واشتداد الحال على المسلمين ﴾	ايضا
﴿ لا يجوز الموادة عند القوة ﴾	٥
﴿ عيب مشركي العرب ليسوا كاهرارم في استحقاق القتل ﴾	١٣
﴿ لم يحل للمسلمين أكل ذبيحة من يهود ونصر من المرتدين ﴾	ايضا
﴿ الحكم في أهل الكتاب من العرب كالحكم في سائر المشركين من غير العرب ﴾	١٤
﴿ باب الموادة مما يصلح عليه المسلمون المشركين فيسهم قتالهم بعده او لا يسع ﴾	١٥
﴿ المطلق من الكلام بتقيد بدلالة العرب ﴾	١٦
﴿ التصريح بموجب العقد كالتصريح بلفظ العقد ﴾	١٧
﴿ الحرمات تحتل التوقيت ﴾	ايضا
﴿ المصير الى البدل عند فوات الاصل لا مع قيامه ﴾	ايضا
﴿ البيع لا يكون دليل امان بين المتبايعين ﴾	١٨

﴿ مضمون ﴾	٥٨
﴿ بانضمام البيع الى المصالحة لا يتغير حكم المصالحة ﴾	١٨
﴿ لو دخل مسلم عسكرهم وباعهم الدرهم بالدرهمين جاز اذا كانوا اهل منعة ﴾	٢١
﴿ المروف بالمرف كالشروط بالنص ﴾	٢٣
﴿ ايضا ﴿ اما يبتنى الحكم على المقصود لا على ظاهر اللفظ ﴾	
﴿ باب فداء المشر كين في الموائد وما يكون محرزا بنصب المشر كين وما لا يكون ﴾	٢٤
﴿ مطلق التسمية بنصرف الى ما هو المروف بالمرف ﴾	٢٥
﴿ ايضا ﴿ المرف يسقط اعتباره عند وجود التسمية بخلافه ﴾	
﴿ دعوى السبب كدعوى الحكم الثابت بالسبب ﴾	٢٧
﴿ الاقرار بعد الانكار صحيح ﴾	٢٩
﴿ ايضا ﴿ اقرار المقر اما ثبت في حقه خاصة ﴾	
﴿ ايضا ﴿ تقييد المطلق لا يجوز الا بدليل ﴾	
﴿ مع جراحة الجنس لا يصح التسمية في شئ من المقود ﴾	٣١
﴿ الاقرار في حق المقر يلزم كقضاء القاضي ﴾	٣٣
﴿ الغصب ليس بموجب للمالك بنفسه ﴾	٣٨
﴿ ايضا ﴿ الشئ يفسخ بما هو مثله ﴾	
﴿ حكم ام الولد ﴾	٤١
﴿ ايضا ﴿ الاستيلاء تبع للنسب ﴾	

رقم	مضمون
٤١	(باب الرهن ياخذہ المسلمون والمشركون منهم)
ايضا	(ما خلا يهودي بمسلم الا حدثته نفسه بقتله)
٤٢	(من حلف على يمين ورأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير وليكفر بيمينه)
٤٤	(اذا نال المرء غير معتبر في قتله)
٤٥	(رضاء ابوي الصبي فيما يضر به غيره معتبر)
٤٦	(يدفع اعظم الضررين باهون الضررين)
٤٩	(رد القيمة عند تمرد رد العين كرد العين)
٥٤	(الحول حسن لا بلاء المذكر كما في اجل العتق وغيره)
٥٩	(نفقة المراهون تكون على الراهن دون المرهن)
٦٠	(باب الشروط في المواعدة وغيرها)
٦١	(كتاب صلح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع اهل مكة يوم الحديبية)
٦٣	(ابتداء تقرر التاريخ في عهد امير المؤمنين عمر مشاوره الصحابة رضي الله تعالى عنهم من هجرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
٦٨	(جواز القرعة بين الغنائم والنساء لطيب القلب)
٦٩	(التراضي معتبر في البيع)
٧٨	(بيان حد البلوغ لاهل مقاتلة)
٧٩	(حكم المعذورين في باب القتال)

﴿ مضمون ﴾	﴿ رقم ﴾
﴿ بيان اهل بيت الرجل ﴾	٨٢
﴿ بيان اهل الرجل ﴾	ايضا
﴿ بيان من يشمله اسم الذرية واسم النساء والبنين والولد ﴾	٨٤
﴿ النسل بمنزلة الذرية ﴾	ايضا
﴿ ان المساجد لله بمنزلة الكعبة ﴾	٨٥
﴿ ادنى الجمع المتفق عليه ثلاثة ﴾	ايضا
﴿ باب نكاح اهل الحرب مما لا يجوز في دار الاسلام ﴾	٨٦
﴿ اسلام احد الزوجين في دار الحرب ﴾	٨٩
﴿ ذكر اسلام ابى سفيان وزوجته رضى الله تعالى عنهما ﴾	٩٠
﴿ حرمة المصاهرة نظير حرمة الرضاع والنسب ﴾	٩٢
﴿ فساد نكاح الحرة التي نحت عبد اشترته بعد ما دخل بها ﴾	٩٧
﴿ جواز نكاح اخت المهاجرة (١) اذا كانت حاملا ﴾	ايضا
﴿ باب تزويج الاسير والمستامن في دار الحرب ﴾	٩٩
﴿ المملوك المسلم للحربي اذا احرز نفسه بمنعة الجيش كان حرا كالمراغم ﴾	١٠٢
﴿ من ثبت له حكم الاسلام بما للابوين لا يقتل اذا بلغ مرتد المعنى الشبهة ﴾	ايضا
﴿ باب اثبات النسب من اهل الحرب من السبايا ﴾	١٠٥
﴿ لا يثبت نسب الولد من الزنا ويكون الولد تبعا لامه ﴾	١٠٧
﴿ باب الحدود في دار الحرب ﴾	ايضا
﴿ باب ما يجب من النصرة للمستامين واهل الذمة ﴾	١٠٨

﴿ مضمون ﴾	﴿ رقم ﴾
﴿ باب دخول الامام دار الحرب مع العسكر اذا دخل معه عسكر من اهل الحرب بامان ﴾	١١٢
﴿ باب بيان الوقت الذي يتمكن المستامن فيه من الرجوع الى اهله والوقت الذي لا يتمكن فيه من الرجوع ﴾	١١٥
﴿ ايضا المرأة تابعة للزوج في المقام والزوج لا يكون ناعلا امراته ﴾	١١٨
﴿ الخراج لا يجب على المستاجر وانما يجب على الآجر ﴾	١١٩
﴿ المالك لا يكون تبعا للملوك في المقام ﴾	١٢٠
﴿ يفارق الجد الاب في ظاهر الرواية في اربعة احكام ﴾	١٢٣
﴿ الشئ انما يقدر حكما اذا كان يتصور حقيقة ﴾	١٢٤
﴿ ما ثبت يكون باقيا ما لم يوجد الدليل المزيل ﴾	١٢٥
﴿ باب معاملة المسلم المستامن مع اهل الحرب في دار الحرب ﴾	١٢٦
﴿ يكره للمسلم شراء مال حصل بسبب حرام شرعا ﴾	١٢٨
﴿ المسلم ملتزم بحكم الاسلام حيث ما يكون ﴾	١٣٣
﴿ باب من يجب على المسلمين نصرته وما لا يكون فينا اذا اخذ من دارنا من غيرها ﴾	١٣٦
﴿ باب مواريث القتلى اذا لم يدريهم قتل اولاء ﴾	١٣٧
﴿ اقرار الرجل بصح باربعة نفر بالاب والابن والزوجة والمولى ﴾	١٣٨
﴿ ايضا اقرار المرأة بصح ثلاثة نفر بالاب والزوج والمولى ﴾	١٣٩
﴿ باب الاسير والمفقود وما يصنع بهما ﴾	

رقم	مضمون
١٤٠	﴿ جواز الاشهاد على الشهادة في سائر الاحكام ﴾
١٤٤	﴿ باب ميراث القتال من اهل الحرب واهل الاسلام ﴾
ايضا	﴿ القتل بحق لا يوجب حرمان الميراث ﴾
١٤٦	﴿ باب المرتد في دار الحرب ومعه ولده ﴾
١٤٨	﴿ الزيادة المنفصلة في البيع بعد العقد قبل القبض تجمل كالوجود في وقت العقد في حكم انقسام الثمن ﴾
ايضا	﴿ العدة في حق امرأة الفارقائمة مقام اصل النكاح في حكم التوريت ﴾
١٥٠	﴿ الكافر لا يرث من المرتد شيئاً ﴾
١٥٢	﴿ باب ما يوقف من امر المرتدين وما لا يوقف من ذلك ﴾
ايضا	﴿ تصرفات المرتد على اربعة اوجه ﴾
١٦٢	﴿ باب المرتدين كيف يحكم فيهم ﴾
ايضا	﴿ لكل مسلم قتل الحربى الذى لا امان له ﴾
١٦٤	﴿ باب من ارتد من المسلمين او نقض العهد من الماهدين ﴾
١٦٨	﴿ الراضى بالمقام في دار الحرب من اهل دار الحرب ﴾
١٦٩	﴿ باب اسر العبد وغيره ثم يرجع الى مولاه ولا يرجع ﴾
١٧٢	﴿ تسليم المريض شفقه بسبب من الاسباب يكون صحيحاً ﴾
١٧٣	﴿ الشفيع اذا لم يطلب بعد ما علم بالبيع يبطل شفقه ﴾
١٧٥	﴿ ان خرب ما حول المسجد وانتقل عنه اهله فقد رجع الى ملك صاحبه على اصل محمد رحمه الله تعالى ﴾

درآمد

درآمد

درآمد

درآمد

م	مضمون
١٧٦	(يجوز الوقف في العقار والمنقول فيما فيه المادة)
١٨٧	(باب اسر عبد المرتد قبل الردة وبمدها)
١٩٠	(باب شفعة المرتد)
١٩١	(من اشترى دارا بشرط الخيار ثم بيعت دار بجانب داره ثم اسقط خياره وعلم بالبيع فطلب الشفعة كان له ذلك)
١٩٣	(لا شفعة للحربي في دار الاسلام ابتداء ولا لقاء)
ايضا	(باب المرتدين وغيرهم من مشركي العرب في دار الحرب من يجري عليه السبي ومن لا يجري ويكون حرا بالاسلام ومن لا يكون)
١٩٦	(الولاء كالنسب لا يحتمل الابطال بمدبونه)
١٩٧	(الولد يتبع خير الابوين دينا ويتبع الام في الحرية)
٢٠٤	(عبد الحرب اذا خرج مسلما او ذميا مراغما للولاء كان حرا)
٢٠٥	(باب ما يجوز عليه الشهادة بالردة وما لا يجوز)
٢٠٨	(باب المرتد يصيب الجبد وغيره)
٢١١	(لا ينبغي للمسلم ان يعتمد الكذب بحال من الاحوال)
٢١٤	(باب ما يصدق فيه الرجل من الردة فلا تبين منه امراته وما لا يصدق)
٢١٥	(طلاق النائم لا ينفذ)
٢١٦	(الشي لا ينسخه الا ما هو مثله او فوقه)
٢١٧	(الشهادة على النفي لا تقبل)
	(طلاق)
	(كلية اصوليه)
	(شهاده)

شفعة

احكام

٢١٨	﴿ الجنون اذا وجد مرة فهو لازم ابدا ﴾
٢١٩	﴿ باب الكفالة بالمستامن والاسير في دار الحرب ﴾
٢٢٠	﴿ اذا تحقق خوف الهلاك على احد المسلمين فكل منهما مأمور بان يبدأ بدفع سبب الهلاك عن نفسه ﴾
ايضا	﴿ المومنون عند شر وطهم ﴾
٢٢٢	﴿ للمظلوم ان يدفع الظلم عن نفسه بما يقدر عليه ولكن ليس للمظلوم ان يظلم غيره ﴾
ايضا	﴿ اجمل مالك دون نفسك ونفسك دون دينك ﴾
٢٢٣	﴿ لا بأس باعطاء الرشوة اذا قصد دفع الظلم عن نفسه ﴾
ايضا	﴿ باب ما يتبلى به الاسير في دار الحرب ﴾
٢٢٥	﴿ لا يقاس المنصوص على المنصوص ﴾
ايضا	﴿ عميد الفصول في الاصول للؤلؤ لاف ﴾
ايضا	﴿ باب العين بصيه المسلمون ﴾
ايضا	﴿ في حق المسلمين يستعمل لفظ التعزير لا العقوبة ﴾
٢٢٦	﴿ لا تطلبين بكلمة خرجت من في اخيك سوءا وانت تجدها في الخير محملا ﴾
ايضا	﴿ فضيلة اهل بدر رضوان الله تعالى عليهم اجمعين ﴾ ﴿ فضائل ﴾
٢٢٧	﴿ اقرار المكره باطل ﴾ ﴿ اقرار ﴾
٢٢٨	﴿ الكتاب محتمل والخط يشبه الخط ﴾ ﴿ كليه ﴾

﴿ مضمون ﴾	٢٢٨
﴿ باب ما يختلف فيه اهل الحرب و اهل الذمة من الشهادات والوصايا ﴾	٢٢٨
﴿ وصية المستامن بجميع ماله لمسلم او ذمي تكون صحيحة ﴾	ايضا
﴿ من في دار الحرب في حق من هو في دار الاسلام كالمليت ﴾	٢٢٩
﴿ الوصية الباطلة لا تنقلب صحيحة بالاسلام ﴾ ﴿ وصية ﴾	٢٣٠
﴿ الاجازة انما تلحق الموقوف لا الباطل ﴾ ﴿ كليه ﴾	ايضا
﴿ اثار بعض الورثة على البعض لا يجوز ﴾ ﴿ وارث ﴾	ايضا
﴿ عند اجتماع الحقين يبدأ باقواهما ﴾ ﴿ كليه ﴾	٢٣٢
﴿ الوصية للقاتل كالوصية للوارث ﴾ ﴿ وصية ﴾	٢٣٣
﴿ الباطل لا تلحقه الاجازة ﴾ ﴿ كليه ﴾	٢٣٤
﴿ باب ما يصدق فيه الاسير اذ ذمي وما لا يصدق فيه الاسير ﴾	٢٣٥
﴿ باب ما يصدق فيه الرجل اذا اقرباه استهلك من مال اهل الحرب او ما اقربه من الجنابة عليه ﴾	ايضا
﴿ باب من اسلم على شئ فهو له ويكون محرزا له ﴾	٢٣٦
﴿ باب الحر في يدخل اليها بامان فيقيم في دار الاسلام لم يترك لا يؤدى الخراج ﴾	٢٣٧
﴿ باب العقار يملك في دار الحرب ﴾	٢٣٨
﴿ باب ما يكون للملك ان يفعله في اهل مملكته ومن يكون له رقيقا من اهل مملكته ﴾	٢٣٩

م.م.	مضمون
	الورثة
٢٥٩	ادنى الرباط ثلاثة ايام
ايضا	خير الامور اوساطها
٢٦٠	الطواف للافاقي بمكة افضل من الصلوة
٢٦٢	الحبس باطل في المنقول وغير المنقول الا الفلّة
٢٦٥	ما كان على طريقة الاباحة يستوى فيه الغنى والفقير كالماء الموضوع على الطريق
٢٦٧	شروط الواقف تراعى
٢٦٩	من حلف على فعل الغير يحلف على العلم
٢٧٢	عند محمد رحمه الله تعالى التايد شرط لجواز الوقف وعند ابى يوسف رحمه الله يجوز الوقف موقتاً
٢٧٥	المستعير اذا شرط ركهوب نفسه ليس له ان يركب غيره
ايضا	باب المشور من اهل الحرب
٢٨٣	وجه تسمية المكاس
٢٨٤	باب الجزية
٢٨٥	باب عشور اهل الحرب والمسلمين واهل الذمة
٢٨٧	حكم اية اسلام النصرانى بعدل عمر رضى الله تعالى عنه
٢٩١	الشرائع لا تلزم الا بعد السماع
٢٩٢	الحق متى ثبت لا يبطل بالتأخير ولا بالكتمان
	عقائد

المليح

الاباحة

الوقف

عارية

ابى يوسف

﴿ مضمون ﴾

﴿ الصدقة عبادة فلا يجب على الكافر ﴾	٢٩٣
﴿ باب الخمس في المعدن والر كاز يصاب في دار الحرب ودار الموادة وما يلحق الذمي من ذلك والمستامن ﴾	٢٩٨
﴿ ما في البحر لا يكون غنيمة انما الغنيمة ما يكون في البر ﴾	٣٠١
﴿ الدار انما تصير دار الاسلام باجراء حكم المسلمين فيها ﴾	٣٠٢
﴿ حكم زرع المسلمين في ارض الحرب ﴾	٣٠٣
﴿ حكم من غصب بذرا انسان فيبذره في ارض نفسه ﴾	٣٠٤
﴿ المصاب على وجه التلصص لا يكون غنيمة ولا يجب فيه الخمس ﴾	٣١٠
﴿ باب من له من الامراء ان يقتل وان يقسم وان يجمل الارض ارض خراج وان يقبل الخراج ﴾	٣١١
﴿ لا قوام للدلالة مع النص ﴾	٣١٥
﴿ الوكيل بالشراء انما يملك الردي العيب مادام المشتري في يده ﴾	٣١٦
﴿ باب ما يصدق فيه المسلم على اسلام الكافر ﴾	٣٢٥
﴿ الصلوة على الميت امر من امور الدين ﴾	٣٢٦
﴿ باب ما يصدق فيه المسلم في دار الحرب وما لا يصدق فيه ﴾	٣٢٨
﴿ قول المسلم الواحد في امور الدين مقبول ﴾	٣٣٥
﴿ قول الذمي في امر من امور الدين لا يقبل وان كان عدلا ﴾	٣٣٦
﴿ العبد المسلم اذا كان عدلا قبلت شهادته في امور الدين ﴾	ايضا
﴿ المسلم الفاسق اعلى حالا من الذي العدل ﴾	٣٣٧

﴿ صدقة ﴾

﴿ انما ﴾

﴿ غصب ﴾

﴿ انما ﴾

﴿ انما ﴾

﴿ وكاله ﴾

﴿ الصلوة ﴾

﴿ احكام ﴾

م الصفحة	مضمون
٣٣٨	﴿ بيان سيئات المسلمين ﴾
ايضا	﴿ الاشهاد بخبر العوام يوجب من العلم مثل ما توجه السيئات والعلامة ﴾
٣٤١	﴿ الشاهد اذا شهد ببعض ما ادعاه المدعى تقبل شهادته بمقدار ما شهد ﴾
٣٤٣	﴿ باب الدعاء الى الاسلام ﴾
٣٤٦	﴿ الحربى على ثلاثة اصناف ﴾
٣٤٧	﴿ ان المسلم لو شهر سيفه على مسلم حل للمشهور عليه سيفه قتله للدفع عن نفسه ﴾
٣٤٩	﴿ باب ما ينبغي للمسلمين نصرته وعن يدهون ﴾
٣٥٠	﴿ فرض العين لا يترك بالناقلة او بما هو من فروض الكفاية ﴾
ايضا	﴿ القاب حكم فيما ليس فيه دليل ظاهر ﴾
٣٥٣	﴿ باب متى يصير الحربى ذميا ﴾
٣٦٤	﴿ باب ما يكون الرجل به مسلما يدرأ عنه القتل والسبى ﴾
٣٦٩	﴿ باب اسلام الصبية والصبية الماسورين ﴾
٣٧٤	﴿ باب الاستبراء ﴾
٣٧٧	﴿ باب ما يباع من النسبى من اهل الذمة ﴾
٣٧٨	﴿ ان الذمى في حق المستامن بمنزلة المسلم في حق الذمى في احكام الديار ﴾
٣٨٠	﴿ باب خروج العبد بامان من دار الحرب وخروجه مسلما او ذميا ﴾
٣٨١	﴿ باب العبد يمتق بالاسلام اولا يمتق ﴾

٤٠	مضمون	٤٠
----	-------	----

٣٨٢	﴿ المملوك المسلم لا يترك في يد الكافر ﴾
٣٨٤	﴿ قصة خروج الحجاج بن علاط الى مكة ورجوعه منها الى مكة ﴾

﴿ ثم فهرس مضامين الجزء الرابع من كتاب شرح العميد الكبير ﴾

﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ١ ﴾

﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير الامام محمد رحمه الله تعالى ﴾

﴿ على ترتيب الفقهاء ﴾

٤٦	مضون	٤٧
	﴿ مقدمة ﴾	
(١)	﴿ سبب تصنيف السير الكبير ﴾	٤
(١)	﴿ ما أيد المؤلف الى الامام محمد رحمه الله تعالى ﴾	٥
	﴿ كتاب العقائد والايمان والاسلام ﴾	
(١)	﴿ الدليل على ثبوت عذاب القبر ﴾	٧
(١)	﴿ تأكيد اداء الدين وعدم مغفرة الرجل بغير ادائه ﴾	٢١
(١)	﴿ لا يجب لاحد على الله ضمان في الحقيقة ﴾	٢٣
(١)	﴿ اشراط الساعة ﴾	٤٥
(١)	﴿ ما رفع الله في الدنيا شيئا الا وضعه ﴾	٦٣
(١)	﴿ يدخل الجنة من امتي سبعون الفا غير حساب ﴾	٨٨
(١)	﴿ الاسلام يعلم ولا يعلم ﴾	٩٠
(١)	﴿ حقيقة الاسلام وهو التصديق والاقرار ﴾	٩٦
(١)	﴿ عدم الكفر بارتكاب الكبائر ﴾	١٠٦
(١)	﴿ لا تكفروا اهل ملتكم ﴾	١٠٦
(١)	﴿ من كتم علما عنده لم يوف القيامة بلجام من النار ﴾	١٠٦

٤٠٦	مضمون	٤٠٦
(١)	﴿ يحكم بالاسلام بالصلاة الى قبلة المسلمين لا بالصوم و اداء الزكاة والحج ﴾	١٠٦
(١)	﴿ عقايد اهل السنة المنقولة عن الامام ابى حنيفة رضى الله عنه ﴾	١٠٧
(١)	﴿ اصل الاسلام ثلاثة ﴾	١٠٨
(١)	﴿ القدر خيره وشره من الله تعالى ﴾	١١٠
(١)	﴿ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ﴾	١١٢
(١)	﴿ استحباب تلقين الصبي كلمة التوحيد ﴾	١٥١
(١)	﴿ ايمان الصبي العاقل صحيح ﴾	١٧٢
(١)	﴿ اسلام الاسير يومنه عن القتل ﴾	٢٥٢
(١)	﴿ مكان العبادة شاهد للمؤمن يوم القيامة ﴾	٢٧١
(٢)	﴿ لو آمن اهل الحرب مسلما لم يحل له ان يتعرض لشيء من اموالهم ﴾	١٠٢
(٢)	﴿ ان امامة المظفى كما ثبتت باستخلاف الامام ثبتت باجماع المسلمين ﴾	١٣٥
(٣)	﴿ مسائل اسلام الاسارى الذين اسروهم اهل دار حرب اخرى فاسلموا ﴾	٧٨
(٣)	﴿ المخطئ يكون آثما ﴾	٢١٧
(٣)	﴿ لا ينبغي لاحد ان يسجد لالله تعالى ﴾	٢٢١
(٣)	﴿ اطفال المشركين اذا اخرجوا الى دار الاسلام بغير الآباء ﴾	٢٧١

٥٨٥	مضمون	٥٨٥
	والامهات يكونون مسلمين باعتبار الدار ﴿	
٢٨٥	﴿ مسألة اسلام الصبي بالمثابة ﴾ (٣)	
٣٣٥	﴿ ان الصبيان من السبي اذا كان معهم الآباء والامهات لا يحكم (٣)	
	لهم بالاسلام حتى يصفوا الاسلام بانفسهم ﴿	
٣٣٥	﴿ اولاد اهل الذمة لا يحكم لهم بالاسلام وان ماتت آبائهم (٣)	
	وامهاتهم في دارنا وهم صغار ﴿	
٤٨	﴿ حكم اسلام صبيان المشركين وعدمه اذا غدر اهل الموادة ﴾ (٤)	
٤٩	﴿ لا يحكم لاولاد اهل الذمة بالاسلام ما لم يصفوا الاسلام ﴾ (٤)	
١٢٠	﴿ الصغير لا يتبع اخاه في الاسلام ﴾ (٤)	
١٢٠	﴿ ان الصغير لا يصير مسلماً باسلام جده ﴾ (٤)	
١٢٤	﴿ لو اسلم الحربى في دار الحرب وله اولاد صغار كانوا مسلمين (٤)	
	باسلامه ﴿	
١٢٥	﴿ ولو اسلم فينا ثم ذهب الى اولاده ويسكن هناك كانوا مسلمين ﴾ (٤)	
١٢٨	﴿ المسلم ملتزم بحكم الاسلام حيث ما يكون ﴾ (٤)	
١٩٢	﴿ النافلة لا يكون مسلماً بآبائهم بالجد ﴾ (٤)	
٢١٢	﴿ حكم الردة بتبني على الاعتقاد ﴾ (٤)	
٢٢٢	﴿ لا تطلبين بكلمة خرجت من اخيك سوا وانت تجدها (٤)	
	في الخير محملاً ﴿	
٢٤٠	﴿ المسلم لا يملك مال مسلم آخر بالقهر والغلبة ﴾ (٤)	

﴿ ٤ ﴾ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴿

٤٥٨٥	مضمون	٤٥٨٥
٣٦٤	﴿ ان الكافر متى اظهر بخلاف ما كان يمتقده فانه يحكم باسلامه به ﴾	(٤)
٣٦٤	﴿ قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله ﴾	(٤)
٣٦٥	﴿ لو وصل مشرك في الجماعة مع المسلمين فان ذلك يكون دليلا على اسلامه فاذا امتنع من الاسلام بعد ذلك كان مرتدا فيقتل ﴾	(٤)
٣٦٥	﴿ من انكر شيئا من شرائع الاسلام فقد ابطال قول ﴾ (٤) لا اله الا الله ﴿	(٤)
٣٦٦	﴿ اهل الضلالة يقولون ان مرتكب الكبيرة خارج من الايمان ﴾ (٤) غير داخل في الكفر ﴿	(٤)
٣٧٩	﴿ مسائل اسلام الصبي ﴾	(٤)
٣٨٢	﴿ المملوك المسلم لا يترك في بدالكافر ﴾	(٤)
	﴿ كتاب الطهارة ﴾	
	﴿ باب الماء ﴾	
٨٠	﴿ استدلال الامام محمد رحمه الله بطهارة الماء المستعمل ﴾	(١)
٣٣٥	﴿ لو اخبر الذي بنجاسة الماء لم يقبل خبره ﴾	(٤)
٣٣٦	﴿ الذي العدل لو اخبر بنجاسة الماء لا يقبل قوله لما لا يقبل قول ﴾ (٤) الفاسق ﴿	(٤)

﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ٥٥ ﴾

٥٥٠	مضمون	٥٥٠
	﴿ باب الوضوء ﴾	
٨٠	﴿ التمسح بماء وضوئه صلى الله عليه وآله وسلم ﴾ (١)	
	﴿ باب الفسل ﴾	
٩٠	﴿ الفسل اذا سلم ﴾ (١)	
٩١	﴿ فرضية المضمضة والاستنشاق في الفسل ﴾ (١)	
	﴿ باب التيمم ﴾	
٢٨١	﴿ من تيمم والماء قريب منه وهو لا يعلم به صح تيممه بمنزلة ﴾ (١)	
	﴿ مالمو كان الماء بعيداً ﴾	
٣٤٤	﴿ القدرة على الاصل قبل حصول المقصود بخلاف تسقط اعتبار ﴾ (١)	
	﴿ الخلف ﴾	
	﴿ بيان الانجاس ﴾	
٢٥٤	﴿ من وجد ماء وغلب على رائحته نجس ولكنه لم يخبره احد ﴾ (١)	
	﴿ نجاسته فالمستحب له ان يتوضأ بغيره وان توضأ به اجزاه ﴾	
١٧٦	﴿ اذا اخبر بخبر نجاسة الماء واخبر اثنان بطهارته فانه يؤخذ ﴾ (٢)	
	﴿ بقول الاثنین ﴾	
	﴿ كتاب الصلوة ﴾	
٤٤	﴿ المستحب ان يصلي في ازار ورداء ﴾ (١)	
١٠٧	﴿ صلوا خلف كل بر وفاجر ﴾ (١)	
١٦٠	﴿ مسائل صلوة العاري ﴾ (١)	

﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ٦ ﴾

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
(١)	﴿ تقرر الوجوب باعتبار آخر الوقت ﴾	١٦٢
(١)	﴿ الصلوة الوسطى صلوة العصر ﴾	١٥٣
(١)	﴿ فضل الصلوة في سبيل الله تعالى ﴾	٢٩
(١)	﴿ يؤم القوم أكثرهم قرآنا وإن كان أصغرهم ﴾	٤٧
	﴿ من مشى في صلوة به يسيرا وهو مستقبل القبلة لم تفسد صلواته ﴾	١٥٩
(٢)	﴿ مسائل ستر الصلوة ﴾	٨١
(١)	﴿ من صلى إلى قبلة المسلمين يحكم بإسلامه ﴾	١٠٦
(١)	﴿ أفضل الأعمال الصلوة لو قتها ثم بر الوالدین ﴾	١٢٩
(١)	﴿ مسائل صلوة الغازی ﴾	١٦٠
(١)	﴿ لا بأس بالصلوة في ثوب واحد متوشح به ﴾	١٧٠
(١)	﴿ لا يستقيم الصلوة مع الاشتغال بعمل ليس منها ﴾	١٥٢
(١)	﴿ من استقبل قبلتنا واكل ذی حنظل له ما لنا وعليه ما علينا ﴾	١٠٦
(٢)	﴿ مسائل استخلاف الامام والقوم في الصلوة ﴾	٦٣
(٣)	﴿ من حضر الجامع وجلس في موضع يتظر الصلوة فانه لا يكون لاحد ان يزعمه من ذلك الموضع ليجلس فيه نفسه ﴾	٤٣
(٣)	﴿ المتحري في باب القبلة اذا تبين خطأؤه بعد الفراغ من الصلوة لا يلزمه الاعادة والذي لم يجتهد ولم يشبهه عليه ولكنه صلى إلى جهة ثم تبين انه اخطأ يلزمه الاعادة ﴾	١٢٥

٤٠٧	مضمون	٤٠٨
(٣)	﴿ الصلوة لغير القبلة مع العلم لا يجوز الا عند تحق الضرورة ﴾	٢٠٨
(٣)	﴿ المكتوبة والنافلة في وجوب استقبال القبلة فيهما سواء ﴾	٢٠٨
(٣)	﴿ جواز الصلوة بحمل دراهم فيها أمثال ﴾	٢١٢
	﴿ باب في القراءة ﴾	
(١)	﴿ لا يجوز التكبير والقراءة بالفارسية ﴾	١٨٨
	﴿ باب في الجماعة ﴾	
(١)	﴿ في جماعة النساء تقف الامام وسط الصف ﴾	١٦٠
(١)	﴿ المستحب في الفوائت ان تقضى بالجماعة ﴾	١٥٢
(٢)	﴿ صحة الاقتداء بالامام وان لم يكن الصفوف متصلة مع الموضع الذي هو خارج المسجد ﴾	٢٣٨
	﴿ باب سجدة الشكر والتحية ﴾	
(١)	﴿ تمام الشكر ان يصلي ركعتين كما فعله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم فتح مكة ﴾	١٤٨
(٣)	﴿ سجدة التحية كانت مباحة في شريعة من قبلنا ﴾	٢٢٢
	﴿ باب صلوة المسافر ﴾	
(١)	﴿ الجمع بين صلوتين ﴾	١٦٠
(١)	﴿ مسائل قصر الصلوة ﴾	١٦٠
	﴿ باب صلوة الجمعة ﴾	
(١)	﴿ لا بأس بالخروج يوم الجمعة الى السفر ﴾	٥٠

﴿ ٨ ﴾ ﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾

رقم	مضمون	حج
٢٠٢	﴿ البعد اذا اذن له مولاه في الجمعة فلا بأس بان يخرج لادائها ﴾	(٣)
	﴿ باب صلاة الضحى والنافلة ﴾	
١٧٠	﴿ كان يواظب على اربع ركعات الضحى ﴾	(١)
١٧٠	﴿ اغتسل ثم صلى ثمان ركعات وذلك ضحى فتح مكة ﴾	(١)
١٥٠	﴿ يستحب للمسلم ان يصلي ركعتين ويستغفر لنفسه قبل قتله ﴾	(١)
	﴿ احكام المساجد ﴾	
٩٢	﴿ جواز دخول المشركين في المسجد ﴾	(١)
١٩٥	﴿ او وقف في المسجد بالبعد من الامام واقتدي به يصح الاقتداء ﴾	(٢)
٢١٥	﴿ من جعل ارضه مسجدا فلا يجوز التصرف فيها بالاجارة لاكتساب المال بعد ذلك ﴾	(٢)
٢٦٦	﴿ لو جعل داره مسجدا فانه لا يصير مسجدا الا ان ياذن للناس بالدخول والصلاة فيه فاذا اذن لهم بالصلاة فيه يصير مسجدا ﴾	(٤)
	﴿ باب احترام الكعبة ﴾	
١١	﴿ تاويل ما روى عن الامام من عدم المجاورة بمكة ﴾	(١٠١)
	﴿ باب الجنائز ﴾	
١٠٤	﴿ مسائل دفن الاقارب ومن دخل في الاسلام ﴾	(١)
١٠٥	﴿ الحكم باسلام من صلى بالجماعة ﴾	(١)
١٠٥	﴿ اتباع جنازة الام النصرانية للولد المسلم ﴾	(١)

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
(١)	﴿ لا بأس بنقل الميت ميلا او ميلين ﴾	١٥٨
(١)	﴿ الغسل سنة الموتى من بنى آدم ﴾	١٥٨
(١)	﴿ لا بأس عند الضرورة بدفن الجماعة في قبر واحد ﴾	١٥٦
(١)	﴿ دفن القتلى في مضاجعهم حسن ﴾	١٥٦
(١)	﴿ اذا اقر بالاسلام واسلم ثم مات قبل ان يصلى يصلى عليه ﴾	١٠٥
(٢)	﴿ اذا اختلف موتى المسلمين بموتى المشركين فانه يحكم بحكم السيماء في الصلوة عليه وفي الدفن ﴾	٧٨
(٤)	﴿ لو شهد مسلم بالاسلام الا سير قبل الموت يصلى عليه ﴾	٣٢٥
(٤)	﴿ الصلوة على الميت امر من امور الدين ﴾	٣٢٦
(٤)	﴿ الشهادة القائمة على استهلال الصبى مقبولة في حق الصلوة على الصبى ﴾	٣٢٧
(٤)	﴿ اذا حكم بالاسلام بالسيما يصلى عليه اذا مات ﴾	٣٣٦
(١)	﴿ باب الشهيد ﴾	
(١)	﴿ تكفير الخطايا بالقتل في سبيل الله تعالى ﴾	٢٠
(١)	﴿ يحمل ارواح الشهداء في اجواف طير خضر ﴾	٢٠
(١)	﴿ سبب زول قوله تعالى ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله الآية ﴾	٢١
(١)	﴿ وجه تشبيه الفريق في البحر بالملك ﴾	٢٦
(١)	﴿ من قاتل فاصاب نفسه فمات منه يغسل ويكفن وهو شهيد فيما تناول من الثواب ﴾	٧٣

﴿ فهرس مسائن شرح السير الكبير على ترتيب النقاء ﴾ ﴿ ١٠ ﴾

٢٠٠	مضمون	٢٠٠
٧٣	﴿ مبحث الصلوة على من أعمد قتل نفسه ﴾	(١)
٧٣	﴿ المبطلون والنفساء والمرأة التي غوت بجمع لم تطمئ شهيد ﴾	(١)
١٥٣	﴿ الترجيح لا يكون بكثرة العدد ﴾	(١)
١٥٤	﴿ قال صلى الله عليه وآله وسلم في شهداء احدن لو هم بدماهم ﴾	(١)
١٥٥	﴿ النهي عن التشبه باهل الجاهلية ﴾	(١)
١٥٥	﴿ لا ينزع عن الشهيد من ثيابه الا ما ليس من جنس الكفن ﴾	(١)
١٥٦	﴿ لا بأس بدفن الرجل والمرأة في قبر واحد اذا كان بينهما حاجزا من التراب ﴾	(١)
١٥٦	﴿ دفن القتلى في مضاجعهم حسن وليس بواجب ﴾	(١)
١٥٨	﴿ اذا وجد اكثر البدن او نصف البدن معه الرأس صلى عليه ﴾	(١)
٨٤	﴿ المجروح اذا جرحه برجله من بين الصفيين لكيلا يطأه الخيول ﴾	(٢)
	فوات كان شهيدا لا يغسل ﴿	
٢٢٣	﴿ من قتل شهيدا او عليه الحرب او الديباج قد كان لبسه للقتال ينبغي ان ينزع ذلك عنه ولا يترك شيء منه في كفنه ﴾	(٣)
	﴿ كتاب الزكوة والعشر والخراج ﴾	
٨٧	﴿ ان وجوب الزكوة في الذهب والفضة باعتبار العين ﴾	(٢)
٢٥	﴿ ابقاء الخراج في ارض المسلم مستقيم كما لو وظف عليهم الخراج ثم اسلموا الا يسقط عنهم خراج الاراضي ﴾	(٣)
٧٤	اسم المال عند ذكر الصدقة لا يتناول الا مال الزكوة	(٤)

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
١١٨	﴿ الخراج لا يجب على المستاجر وإنما يجب على الآجر ﴾ (٤)	
٢١٥	﴿ إن السبيل المنقطع عن ماله فإن الزكوة تجب في ماله وإن كانت يده لا تصل إليه بخلاف من هلك ماله حقيقة أو حكماً بان غصبه غاصب وجعده ﴾ (٤)	
٢٥٢	﴿ لو دفع زكوة المال كله إلى فقير وأخذ أجزاءه ﴾ (٤)	
٢٥٤	﴿ الصدقة المنذورة لا تكوّن أفضل من الصدقة المفروضة ولومات وعليه زكوة تسقط بوته ولا تصير دية في التركة ﴾ (٤)	
٢٥٧	﴿ لو أعطى زكوة ماله غنياً وهو لا يعلم أنه غني جاز ﴾ (٤)	
٢٨٣	﴿ وجه تسمية المكاس ﴾ (٤)	
٢٨٤	﴿ لازكوة في أقل من مائتي درهم ﴾ (٤)	
٢٨٤	﴿ لا يؤخذ الصدقة من مالهم إلا أن يكون النصاب كاملاً ﴾ (٤)	
٢٨٤	﴿ إذا أسلم الرجل وأقام بارضه فمليه الخراج وإذا لم يقيم فليس عليه خراج ﴾ (٤)	
٢٨٤	﴿ يؤخذ المشر إذا أسلم أهل بلدة طوعاً ﴾ (٤)	
٢٨٩	﴿ كل ما يؤخذ من الحربى من المشـور فانه يوضع الخراج له ما قتله دون موضع الصدقات للفقراء ﴾ (٤)	
٢٩٠	﴿ الزكوة متى وجب يؤمر بالاداء ﴾ (٤)	
٢٩٢	﴿ الزكوة حتى يحول عليه الحول بعد العلم ﴾ (٤)	
٢٩١	﴿ إن الحول إذا انقضى على النصاب ثم انقضى ثم تم في آخر الحول ﴾ (٤)	

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
	يجب الزكوة فيه ﴿	
٢٩٣	﴿ الصدقة عبادة فلا يجب على الكافر ﴿	(٤)
٢٩٩	﴿ الركاز الذي وجد في الصحراء لا خمس فيه ولا عشر اذا	(٤)
	اخرجه الى دار الاسلام ﴿	
٣٠٠	﴿ اذا دخل الحرب في دار الاسلام بامان فاصاب ركازا او معدنا	(٤)
	فلاستخرج منه ذهباً او ورقاً او حديداً فان امام المسلمين ياخذ	
	منه كله ﴿	
٣٠١	﴿ لا خمس في اللؤلؤ والعنبر ﴿	(٤)
٣٠١	﴿ لا خمس في الحجر ﴿	(٤)
٣٠٣	﴿ المشرق والخراج اما يجب في ارض المسلمين وارضى اهل	(٤)
	الحرب ليست بعشرية ولا خراجية ﴿	
٣٠٨	﴿ لا يجوز صرف خمس الركاز الى الكفار كالزكوة ﴿	(٤)
٣١١	﴿ الارض اما تصير خراجية اذا فتحت عنوة ﴿	(٤)
٣٥٣	﴿ خراج الارض لا يجب الا على من هو من اهل دار الاسلام ﴿	(٤)
٣٥٤	﴿ المسلم متى اتخذ داره مزرعة وجب عليه فيها العشر والذي	(٤)
	لو اتخذ داره يستأجر عليه الخراج ﴿	
٣٦٢	﴿ لو عطاها الغاصب فلم يرزعها فان كان صاحب الارض يتمكن	(٤)
	من استردادها بالحجة فلم يفعل كان الخراج عليه ﴿	
٣٦٢	﴿ لو كان المستامن اشترى ارضاً عشرية فقد صارت خراجية ﴿	(٤)

س	مضمون	ج
٣٦٢	﴿ المشر لا يحب الا بحصول الخارج ﴾	(٤)
٣٦٢	﴿ المسلم متى اشترى من كافر ارضا خراجية بقيت خراجية ﴾	(٤)
٣٦٣	﴿ لو اب المستامن اشترى ارضا عشرة رية آجرها - اصارت الارض خراجية والخراج يجب على صاحب الارض ﴾	(٤)
٣٦٤	﴿ لو ان حربا مستامنا استاجر ارضا عشرة رية من مسلم فزرعها يكون زرع ما اخرجت الارض على المسلم ﴾	(٤)
	﴿ كتاب الضوم ﴾	
٨	﴿ ان الصائمين اذا اخرجوا من قبورهم يوم القيامة يوتون بالموائد ياكلون ويشربون والناس جياع عطاش في القيامة في الحساب ﴾	(١)
٩	﴿ من صام يوما في سبيل الله بعدت منه جرمه مسيرة خمسين عاما ﴾	(١)
٨٠	﴿ الافضل للفاذي الفطر اذا كان بقية اهل المدو في شهر رمضان ﴾	(١)
١٧	﴿ صوموا الروية الهلال و افطروا الروية فان غم عليكم فاكملوا شعبان ثلاثين يوما ﴾	(٤)
٣٣٦	﴿ قول العبد المسلم مقبول في هلال رمضان ﴾	(٤)
	﴿ فضيلة الصدقة ﴾	
٢٣	﴿ افضل الصدقة ان تصدق و انت صحيح شحيح ﴾	(١)
١١٠	﴿ من يحمل له الخمس والصدقة ومن لا يحمل له ﴾	(١)
٣٢٢	﴿ يعطى العامل من الصدقات ﴾	(١)

الرقم	المصنفون	الصفحة
(٢)	﴿ المال الذي اكتسب بكسب خبيث سبيله التصديق ﴾	٢١٦
(٢)	﴿ صرف النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصدقات على أهلها ﴾	٢٥٦
(٢)	﴿ الصدقة على الحاج المنقطع من سبيل الله ﴾	٢٤٥
(٤)	﴿ مثل الذي يرجع في صدقته كالكلب يقش ثم يرجع في قيئه ﴾	٢٤٦
(٤)	﴿ الرجوع في الصدقة حرام ﴾	٢٤٧
(٤)	﴿ للصدقة على الفقراء دون الأغنياء ﴾	٢٤٨
(٤)	﴿ التصديق على المساكين إذا وجب لا ينقص من قوت اليوم	٢٥١
	لأن الغناء لا يقع بدونه ﴾	
	﴿ كتاب الحج ﴾	
(١)	﴿ من مات في طريق الحج كتب الله له حجة مبرورة في كل سنة ﴾	٨
(١)	﴿ الجمع بين الصوم والتمشي في طريق الحج ﴾	١٠
(١)	﴿ مغفرة المظالم أيضا بالحج ﴾	٢١
(٢)	﴿ جواز ركوب البحر للحج والتجارة ﴾	٤٦
(١)	﴿ استحباب تشييع الحاج ماشيا ﴾	٣٣
(١)	﴿ جواز سفر الحج قبل أداء الجمعة ﴾	٥٠
(١)	﴿ مسائل لزوم الجزاء وعدمه على المحرم إذا دل على الصيد ﴾	٣٣٦
(٢)	﴿ من لا يملك الزاد والراحلة وما يحتاج إليه للذهاب والرجوع	٦٣
	في طريق الحج وما يترك لليل في هذه المدة لا يأنزله الحج ﴾	
(٢)	﴿ أحكام النزول بيني وعرفات ﴾	٦٥

١٥٠	مضمون	١٥٠
١٧٨	﴿ المحرم اذا كسري يض. الصيد يلزمه الجزاء ﴾ (٣)	
٢٠٢	﴿ من خرج للحج ولم يدع لبيته ما يكتفيهم فان ذلك مكروه له ﴾ (٣)	
٢٠٨	﴿ الطواف للفرباء افضل من الصلوة ﴾ (٣)	
٢٣٥	﴿ ان المحرم اذا دل على قتل صيد كان عليه من الجزاء على القاتل ﴾ (٣)	
٢٣٧	﴿ مسائل الدلالة على قتل الصيد للمحرم ﴾ (٣)	
٢٢٥	﴿ حكم المحصر التحمل بالهدى خاصة ﴾ (٤)	
٢٥٤	﴿ اذا قال احبوا عني رجلا حجة من مالي فاعطى رجلا نفقة الحج ﴾ (٤)	
	فان الحاج لا يملك تلك النفقة ولكن يملك الانفاق في طريق	
	الحج لا غير حتى يقع الحج عن المحجوج عنه ﴾	
٢٥٥	﴿ في الوصية بالحج يمطى الحاج ان يكون من نفقة الحج ﴾ (٤)	
٢٥٥	﴿ الحاج عن الغير لا ينفق المال الا على نفسه في طريق الحج ﴾ (٢)	
٢٥٥	﴿ الحاج عن الغير ينفق ذاهبا وارجعا ﴾ (٤)	
٢٥٥	﴿ الحاج عن الغير يرد فضل النفقة الى ورثة المحجوج عنه ﴾ (٤)	
٢٥٥	﴿ في الوصية بالحج بثلاث ماله يشترى للحاج بعير بركبه ﴾ (٤)	
	كتاب الجنائيات	
٢٦٣	﴿ ان المسلم قتل السير اقبل ان يسلم او يباع او يقسم فلا شيء عليه ﴾ (٢)	
٢٦٤	﴿ اذا قسم الامام الاسارى او باعهم حرمت دماؤهم فن قتلهم بعد ذلك خطأ عليه قيمة من قتل والكفارة كما هو الحكم في قتل غيرهم من عبيد المسلمين ﴾	

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
٢٦٤	﴿ نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المشاة (٢) وأول الكلب العقور ﴾	
٣١٠	﴿ من ساق دابة في الطريق خالت عنمة أو يسرة والسائق (٢) ليس معها فاصابت شيئاً لم يكن السائق ضامناً له ﴾	
١٤	﴿ لو أسلم حربى في دار الحرب وقتله قاتل هناك لم يلزمه إلا الكفارة (٣) إذا كان خطأ ﴾	
١٦	﴿ قتل المستامن في دار الحرب يوجب الدية على القاتل (٢) في ماله عمداً قتله أو خطأ ﴾	
١١١	﴿ لو كسر قلباً لانسان أو استهلكه فإنه يضمن قيمته من خلاف (٣) جنسه ﴾	
١١٤	﴿ العبد الجاني إذا ذهب عينه لم يسقط عنه مولاة شيء (٣) من الفداء ﴾	
١١٧	﴿ لو أقر المشتري من المدول أحدان هذا العبد مدبره وانكر المقر له (٣) تدبيره ثم جنى العبد جنسية جنسيته يتوقف إلى حرية وإن جنى عليه كان المدبر موقفاً ﴾	
١١٨	﴿ موجب جنسية المدبر على مولاة (٣)	
١١٨	﴿ موجب جنسية المكاتب على نفسه (٣)	
١٩٠	﴿ من قتل أحداً من المشركين ممن لا يقاتل فليس عليه (٣) سوى الاستغفار ﴾	

٢٠٠	مضمون	٢٠٠
١٩٢	﴿ يكره للابن ان يقتل اباہ المشرک اذ القیه فی الحرب ﴾ (٣)	
٢٠٠	﴿ مسألة عدم الدية والكفارة في قتل مسلم اكره على القتال مع المشركين ﴾	
٢١٤	﴿ مسائل قتل المسلم المسلم خطأ او عمدا في صف الكفار او المسلمين ﴾	
٢٢٠	﴿ لا يحل ان يظلم مسلما في بدنه بما يهلكه ﴾ (٣)	
٢٣٠	﴿ مسائل اطاعة من يقتله وعدم اطاعته ﴾ (٣)	
٢٣١	﴿ لا رخصة لرجل في قتل نفسه بحال ﴾ (٣)	
٢٣١	﴿ عدم الرخصة في اعطاء السيف لقتل نفسه ﴾ (٣)	
٢٣٢	﴿ لا رخصة في التصريح بالامر بالمصيبة في حق نفسه ولا في حق غيره ﴾	
٢٣٥	﴿ لا رخصة في الاغارة على قتل المسلم ﴾ (٣)	
٢٣٥	﴿ الدلالة على القتل بمنزلة مباشرة القتل ﴾ (٣)	
٢٣٦	﴿ الدلالة الممكنة من القتل بمنزلة مباشرة القتل من وجه ﴾ (٣)	
٢٩٤	﴿ سقاء السم لحيلة الطب للمشركين ﴾ (٣)	
٤٤	﴿ اذن المرء غير معتبر في قتله ﴾ (٣)	
٤٥	﴿ رضاء الابوين فيما يضرب بالعبي غير معتبر ﴾ (٤)	
٥٠	﴿ الحربى لا يستوجب القصاص بقتل المسلم في دار الحرب ﴾ (٤)	
٥٢	﴿ المسلم يقتل بالذمي عندنا ﴾ (٤)	

٨٦٠	مضمون	٤٠٠
٨٦٠	﴿ القتل بدمى بالشبهات ﴾ (٤)	
١٠٩	﴿ مسائل قصاص المستامن والذمي وغيرها ﴾ (٤)	
١٤٦	﴿ في الاسيرين الذين اسلموا في دار الحرب القتل. وجب للكفارة (٤) اذا كان خطأ ﴾	
٢١٠	﴿ لو قال الحربى اصالحكم على ان تؤمنونى على ما اصيب فليس لاحد من المسلمين ان يؤمنه بذلك ﴾ (٤)	
٢٣٣	﴿ لو جرح المستامن رجلاً عمداً او خطأ فعقاله عن الجراحة وما يحدث منها ثم جاء وارثه من دار الحرب بدموته فلا سبيل له على القاتل ﴾ (٤)	
٢٤٧	﴿ المسلم لو شهر سيفه على مسلم دل للمشهور عليه سيفه قتله للدفع عن نفسه ﴾ (٤)	
	﴿ كتاب النكاح ﴾	
٣٢٠	﴿ الزوجة او الجارية اذا استوصفها الامام الاسلام فلم تحسن ان تصف فينبغى للامام ان يصف الاسلام بين يديها ﴾ (١)	
١٦٥	﴿ جواز الزل ﴾ (١)	
٣٤٤	﴿ مسائل اسلام احد الزوجين وبقاء نكاحهما وعدم قائه ﴾ (١)	
٣٤٦	﴿ عقد الذمة اقوى من عقد الامان ﴾ (١)	
٣٥٦	﴿ المسلم تحته مسامة لم يدخل بها اذا زعم انها ارتدت وجحدت المرأة ذلك فانه يفرق بينهما باقراره ولها نصف الصداق ﴾ (١)	

٥٠٠	مضمون	٤٠٠
١٠٢	﴿ لا يحل ان يطأ المجوسية بالنكاح كالا يحل ان يطأها ﴾	(١)
	مالك الجدين ﴿	
١٦٤	﴿ ينزل الحاكم بالجور وليس بذهب ﴾	(٢)
٨٠	﴿ رية اسلمت في دار الحرب فلا تبين في زوجها حتى تحيض ثلاث حيض او تخرج الى دار الاسلام ﴾	(٣)
٣١٣	﴿ اذا زوج الاب ابنة امرأة وضمن الصداق واداه من ماله فانه يرجع فيه على ولده في القياس وفي الاستحسان لا يرجع ﴾	(٣)
١٣	﴿ اذا قبل الاب المقتد على ولده الصغير فان الصداق يجب على الولد دون الاب ﴾	(٣)
١٠	﴿ المستأمنة او تزوجت في اسلامها او ذميا تصير من اهل دارنا ﴾	(٤)
١٣	﴿ لا يجوز وطئ نساء المرتدين بعد الاسترقاق النخ ﴾	(٤)
٣٢	﴿ النكاح على ثوب مجهول يوجب مهر المثل ﴾	(٤)
٨٩	﴿ اسلام احد الزوجين في دار الحرب ﴾	(٤)
٩١	﴿ المهاجرة اذا كانت حاملا فليس لها ان تزوج ما لم تضع حملها ﴾	(٤)
٩٢	﴿ تجرد المقتد الصحيح على الابنة تحرم الام ﴾	(٤)
٩٢	﴿ حرمة المصاهرة نظير حرمة الرضاع والنسب ﴾	(٤)
٩٢	﴿ الدخول بالام يوجب حرمة البنت ﴾	(٤)
٩٢	﴿ المقتد الفاسد على الابنة لا يوجب حرمة الام ﴾	(٤)

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
٩٧	﴿ فساد نكاح الحرة التي نكحت عبدا إذا اشترت بمدماد خل بها ﴾ (٤)	
٩٨	﴿ إذا سلمت في دار الحرب ثم خرجت إلينا مع زوجها لا تقع الفرقة بينهما حتى تحيض ثلاث حيض ﴾ (٤)	
٩٩	﴿ كراهة النكاح مع الكتابة في دار الحرب ﴾ (٤)	
١٠٤	﴿ أن الولد يتبع خيرا الأبوين ديناني حكم النكاح والذبيحة ﴾ (٤)	
١١٩	﴿ لو كان الزوجان مجوسين فتنصرا أحدهما كان الصغير نصرا لهما ﴾ (٤)	
٢٦٨	﴿ رجل زوج ابنته وسلمها إلى الزوج مع جهازها ثم ماتت الابنة فقال الزوج كان المال صلة لها فلي منه الميراث وقال الأب لا بل كنت أعرسها فله قول قول الأب ﴾ (٤)	
٣٣١	﴿ النكاح يثبت بالتصادق ﴾ (٤)	
٣٧٩	﴿ من زوج امرأة واشترى جارية فاستوصفها الإسلام ولم تقدر على ذلك ووصف هو الإسلام بين يديها فقالت أنا على هذا فانه يجوز له أن يطأها فإذا علم أنها فهمت ما قال لها ﴾ (٤)	
	﴿ كتاب الرضاع ﴾	
٣٤٩	﴿ لو قال الرجل لامرأته هي اختي من الرضاع ثم قال بل هي امراتي كان مصداقا ﴾ (١)	
٩٤	﴿ إذا زوج رضيعتين ثم أرضعتهما امرأة وقعت الفرقة بينه وبينهما ﴾ (٤)	
٩٤	﴿ لو كان زوج الحربي كبيرة ورضيعة وللكبيرة لبن فارضعت ﴾ (٤)	

٥٠٠	مضمون	٤٠٠
	الصغيرة ثم أسلموا ﴿	
٩٥	﴿ لو أسلم الزوج ثم أَرْضعت الكبيرة الصغيرة فقد فسد نكاحها ﴾ (٤)	
٩٥	﴿ لو تزوج رَضِيعَةً ثم طلقها ثم تزوج كبيرة فأَرْضعت الصغيرة ﴾ (٤)	
	فإن الكبيرة تحرم عليه ﴿	
	﴿ كتاب الطلاق ﴾	
٣٦٢	﴿ سؤال طلاق المرأة ثلاثاً على الف درهم ﴾ (١)	
٥٠	﴿ مسئلة تعليق الطلاق بدخول الدار ﴾ (٢)	
١٢٧	﴿ إذا قال لامرأته أنت طالق البتة ومن رأيها أن ذلك تطليقة ﴾ (٢)	
	بأئنة ففُضِيَ القاضي بأنما رجعية ينفذ فضاؤه ﴿	
١٣٨	﴿ لو طلق رجل امرأة الصبي ثم بلغ الصبي فأجاز ذلك كانت ﴾ (٢)	
	أجازته لغوا وإن كان هو مالك إنشاء الطلاق الآن	
٤٦	﴿ المرأة تستوجب على زوجها بمقدار النكاح النفقة لا الدواء ﴾ (٣)	
١١٨	﴿ نفقة المملوك عند عجزه عن الكسب على مولاه ﴾ (٣)	
١٨٦	﴿ الموجب للفرقة تبين الدارين حقيقة وحكما ﴾ (٣)	
٨٧	﴿ المسلم إذا طلق إحدى نسائه الأربع ثلاثاً بغير عينا ﴾ (٤)	
٩٧	﴿ المهاجرة إذا طلقها زوجها وهو في دار الحرب لم يقع طلاقه ﴾ (٤)	
	عليها ﴿	
٩٧	﴿ المرء إذا طلق بدار الحرب إذا طلق امرأته لم يقع طلاقه ﴾ (٤)	
٩٨	﴿ وقوع الفرقة بتبائن الدارين ﴾ (٤)	

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
٢١٤	﴿ ايقاع الطلاق ﴾	(٤)
٢١٤	﴿ اذا قال كنت طلقته ثلاثا وانا مجنون وهو لم يعرف جنونه في وقت قط لم يقبل قوله الا بحجة ﴾	(٤)
٢١٥	﴿ لو ادعت امرأة على زوجها انه طلقها ثلاثا وقال الزوج اصا بنى بر سام او وجمع اذهب عقلى او جنون ﴾	(٤)
٢١٥	﴿ طلاق النائم لا ينفذ ﴾	(٤)
٢١٥	﴿ لو قال كنت طلقته قبل ان اخلق او قبل ان اتزوجها كان القول قوله ﴾	(٤)
٢١٥	﴿ ولو قال شربت حتى سكرت فذهب عقلى فطلقتها او اردت عن الاسلام ففى باب الطلاق هى بائنة منه ﴾	(٤)
٢١٥	﴿ السكر لا يمنع وقوع الطلاق ﴾	(٤)
٢١٥	﴿ اذا شربت البنج حتى ذهب عقله لا يقع الطلاق ﴾	(٤)
٢١٦	﴿ السكر يمنع وقوع الفرقة بالردة ﴾	(٤)
٢١٦	﴿ لو طلق امرأته ونوى الاستثناء بقلبه كان الطلاق واقعاً ﴾	(٤)
٢١٦	﴿ لو قال كنت قات لها انت طلاق ثلاثاً ان شاء الله تعالى وكذبت في الاستثناء فهناك القول قول الزوج ﴾	(٤)
٢١٧	﴿ لو ادعى التكلم بالاستثناء في الخلع او التكلم بالشرط او الاستثناء في الطلاق ووصولا كان القول قوله ﴾	(٤)
٢١٨	﴿ لو ادعت عليه الابداد او الطلاق ثلاثاً فقال عاودنى جنون ﴾	(٤)

مضمون	٤
وكان جن مرة فالقول قوله ﴿	
﴿ لو ادعت انه طلقها وقت العصر ثلاثا فقال الزوج كنت	٢١٨
نائما في تلك الحالة فالقول قوله ﴿	
﴿ لو قال لامرأته طلقتهما واناصبي او بائمي فانه يصدق ويكون	٢٣٦
انكارا للطلاق ﴿	
﴿ باب العدة	
﴿ عدة الارث اذا ثلاث سيض وعدة الموت اربعة اشهر	١٣٩
وعشرا ﴿	
﴿ العدة في حق امرأة الفار قائمة مقام اصل النكاح في حكم	١٤٨
التوريث ﴿	
﴿ عدة امرأة المرد ﴿	١٦٣
﴿ باب الظهار	
﴿ التكفير يحصل بتحرير رقبة ذكر اكان او انثى ﴿	٢٩
﴿ باب النسب والحضانة	
﴿ حق الحضانة لام الاب عند عدم ام الام ﴿	١٣٠
﴿ الجدة من قبل الام احق بالحضانة من الجدة من قبل الاب ﴿	١٣٦
﴿ ولد المغرور حر نابت النسب من ابيه ﴿	١٠٥
﴿ لا يثبت نسب الولد من الزنا ويكون الولد تبعا للام ﴿	١٠٧
﴿ مسألة زيارة الابوين بتهما في بيت زوجها ﴿	٢٤٣

٥٠٠	مضمون	٥٠٠
	باب النفقة ﴿	
١٣٢	﴿ لمن تجب النفقة ولمن لا تجب ﴿	(١)
٣٢٢	﴿ المرأة اذا كانت محبوسة عند الزوج لحقه استوجبت النفقة عليه ﴿	(١)
١٧٧	﴿ مسئلة نفقة خادم المرأة على الزوج ﴿	(٢)
١٨٥	﴿ مسئلة وجوب نفقة المريضة على الزوج وعدمها للصغيرة ﴿	(٢)
١٤١	﴿ انما استوجب نفقة العدة على المرنء مادام فى دار الاسلام ﴿	(٤)
	فاما بعد الاحاق بدار الحرب فلا ﴿	
	كتاب العتاق ﴿	
٢٦٧	﴿ مسئلة اختلاط العبد بالعبء اذا اعتقه مولاة حيث لا يتميز ﴿	(١)
٣٢٦	﴿ لو عتق عبءه على ان يؤدى اليه الف درهم فقبل كان العتق واقعا وان لم يؤده ﴿	(١)
٣٣٢	﴿ مسئلة تعاقب عتق العبد على اداء المال ﴿	
٣٣٣	﴿ سقوط بدل الكتابة بالعتق عن المكاتب وبعوت المولى عن ام الولد ﴿	(١)
٤٠	﴿ مسائل عتق ذى رحم محرم من بعض الغنائم اذا كان فى الغنينة قبل قسمة الغنائم وبعدها ﴿	(٢)
٤١	﴿ قول الرجل لبيده من شاء منكم العتق فهو حر ﴿	(٢)
٤٩	﴿ تخيير المولى لبيده بعتق ماله كنه ﴿	(٢)

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
٣٠٠	﴿ لا يثبت الاعتاق والاستيلاء بدون المالك في المحل ﴾ (٢)	
١٤٨	﴿ لو ان مسلماً اعتق عبداً له بالف درهم ورطل من خمر فقبل العبد ذلك كان حراً ﴾ (٣)	
١٤٨	﴿ لو ان مسلماً اعتق عبده على مائة لم يردم عتق مجاناً ﴾ (٣)	
١٤٨	﴿ لو اعتق الرجل عبده على خمر كان عليه قيمة نفسه ﴾ (٣)	
٢٩٨	﴿ للمولى ان يعتاض عن خدمة المدبرة وام الولد بطريق الاجارة ﴾ (٣)	
٣٠٥	﴿ المملوك اذا ملك نفسه على مولاه عتق ﴾ (٣)	
٣١١	﴿ المدبر وام الولد لا يملكان بالاسر ﴾ (٣)	
٣٢٣	﴿ ولد المدبرة مدبر ﴾ (٣)	
٣٣	﴿ ليس من حكم الاسلام استرقاق الحر ﴾ (٤)	
٤٠	﴿ الاعتاق والمكاتبه فانها باسقاط يد المولى عن المملوك بحكم الاسلام ﴾ (٤)	
٤٠	﴿ المدبر لا يحتمل التملك ﴾ (٤)	
٤١	﴿ الاستيلاء تبع للنسب ﴾ (٤)	
٦٩	﴿ الرق والحرية لا يجتمعان في شخص واحد ﴾ (٤)	
١٠٢	﴿ المملوك المسلم للحرابي اذا احرز نفسه بمنة الجيش كان حراً كالمرأى ﴾ (٤)	
١٠٤	﴿ الاولاد يتبعون الام في الرق والحرية ﴾ (٤)	

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
١٥٣	﴿ الوارث لو اعتق العبد بعد رجوع المولى قبل قضاء القاضى ﴾ (٤)	
	برد المال عليه نفذ عتقه ولم يكن ضامنا للمرتد ﴿	
١٥٣	﴿ العتق يستدعى حقيقة الملك ﴾ (٤)	
١٥٥	﴿ التديير لا يتحمل الانتقاض ﴾ (٤)	
١٦٠	﴿ مسائل تعليق عتق العبد المرتدي يوم النحر ﴾ (٤)	
١٦٢	﴿ اذا قال رجل لامته ان دخلت الدار فانت حرة ثم اعتقها ﴾ (٤)	
	فارتدت بدار الحرب ثم سبيت فملكها ودخلت الدار لا تعتق ﴿	
١٩٩	﴿ اعتاق الحربى عبده الحربى باطل اذا لم يخرج منه من يده ﴾ (٤)	
	فكذلك التديير والكتابة والاستيلاد ﴿	
٢٠٠	﴿ اعتاق الحربى وتدييره في عبده المسلم صحيح ﴾ (٤)	
٢٠٤	﴿ عبد الحربى اذا خرج مسلما او ذميا مراغما لم يملكه ولا كان حرا ﴾ (٤)	
٢٠٤	﴿ اذا خرج العبد الحربى بائنا مراغما لم يملكه ولا فقه عتق بالمراغمة ﴾ (٤)	
	وهو ذمة لنا ﴿	
٢٨٦	﴿ اذا اعتق الرجل عبدا كافرا في دار الاسلام يعتق بالاجماع ﴾ (٤)	
	﴿ كتاب الايمان ﴾	
١١٥	﴿ لا يجمل اليمين في جانب المدعى في الخصومات ﴾ (١)	
٢١٢	﴿ مسائل استحلاف المسلم واليهود والنصارى والمجوس ﴾ (١)	
٣٣٧	﴿ مسألة اليمين بالتكلم ﴾ (١)	
١٠٩	﴿ لوحاف الرجل لا يركب دابة يتناول الخيل والبغال والحمير ﴾ (٢)	

٤٦	مضمون	٤٦
(٣)	﴿ الصحابة رضوا أن الله تعالى عليهم كانوا لا يعملون بخبر الواحد حتى يشهد به غيره معه أو حتى يحلف ﴾	٥٨
(٣)	﴿ نهى عن اليمين على امر في المستقبل ﴾	٧٢
(٤)	﴿ مسئلة نقض اليمين إذا رأى غيرها خيرا منها ﴾	٧٣
(٤)	﴿ المديون إذا حلف أن لا يخرج من البلدة إلا باذن صاحب الدين أو المرأة إذا حلف أن لا يخرج إلا باذن زوجها فإنه يتوقت اليمين بحال قيام الدين وحال قيام اللزكاح ﴾	٢٢٣
(٤)	﴿ اليمين قد بطلت حين عزل ذلك الملك وهي بعد ما بطلت لا تمردا لا بالتجدد ﴾	٢٢٤
(٤)	﴿ لو قال الرجل لجاريته عبيدى حر أن خرجت من هذه الدار إلا باذني فباعها ثم اشتراها ثم خرجت أو قال لزوجه فابانها ثم تزوجها ثم خرجت لم تحنث ﴾	٢٢٤
(٤)	﴿ أن كان حلف الامد ير لهم أن لا يخرج إلا باذن ملكهم ولم يصمد ملك بعينه فعزل ذلك الملك وولى غيره ثم خرج الامد ير كان حائشا ﴾	٢٢٤
(٤)	﴿ يجب في كفارة اليمين أن يعلم كل مسكين مقدار قوت يومه وذلك نصف صاع من الحنطة ﴾	٢٥١
(٤)	﴿ قول الذمي في امر من امور الدين لا يقبل وإن كان عدلا ﴾	٣٣٦
(٤)	﴿ المسلم انما ساق اعلى حللا من الذمي المدل ﴾	٣٣٧

٤٨٠	مضمون	٤٨٠
	﴿ كتاب الحدود ﴾	
(١)	﴿ لا يستوجب الرجل القصاص بقتل أبيه الكافر ﴾	٢٦
(١)	﴿ قصاص المستامن وحد القذف عليه ﴾	٢٠٦
(١)	﴿ يقام الحدود على الذي أسوى حد الخمر ﴾	٢٠٧
(١)	﴿ عدم وجوب القصاص بقتل المستامن على المسلم والذي ﴾	٢٠٧
(١)	﴿ يوجع المستامن أنزنى أو سرق ولا يحد ﴾	٢٠٧
(١)	﴿ إذا خطأ القاضي في إقامة حد من رجم أو قطع كانت الدية على بيت المال ﴾	٢٩٧
(٤)	﴿ من استعق قتله قصاصا إذا لحق بدار الحرب ثم دخل اليها بأمان قتل ﴾	١٣
(٤)	﴿ إذا هرب الرجل وقد قتل أو زنى أو سرق إلى العدو ثم أخذ أمانا على نفسه فانه يقام عليه ما فر منه ﴾	١٠٨
(٤)	﴿ حكم الحدود وقيل الردة أو بعد ها ﴾	١٦٣
(٤)	﴿ الحربي إذا أصاب شيئا من الحدود ثم أسلم لا يؤخذ به ﴾	١٦٣
(٤)	﴿ الحربي بعد الإسلام لا يؤخذ بما كان أصابه حال كونه محاربا للمسلمين ﴾	٢٠٩
(٤)	﴿ ما أصاب المسلم من حد الله في زنا أو سرقة أو قطع طريق ثم ارتد أو أصابه بعد الردة ثم لحق بدار الحرب ثم جاء تابيا فذلك كله موذوع عنه إلا أنه يضمن المال في السرقة ﴾	٢٠٩

٤٧	مضمون	٤٨
(٤)	﴿ الحدود شرعت زواجر عن ارتكاب اسبابها ﴾	٢١٠
(٤)	﴿ القصاص محض حق الولي ليس لغيره ولا لابة الاسقاط فيه وفي حد القذف حق المقدوف ﴾	٢١٠
(٤)	﴿ لا يجوز ترك اقامة الحدود لا تأخيرها بمال ﴾	٢١١
(٤)	﴿ لو اخذ المسلمون اسيرا بعد ما عاد الى دار الحرب فقد بطل عنه كل شيء اصابه الا القصاص في النفس ﴾	٢١٢
	﴿ كتاب السوقة ﴾	
(٣)	﴿ من سرق مالا له فيه نصيب لم يلزمه قطع اليد لاشبهته ﴾	٥٦
	﴿ كتاب الجهاد ومسائله كثيرة ولا بوابه فهرس على حدة ﴾	
	﴿ باب المرتد ﴾	
(٢)	﴿ اختلاف اخ الميث المسلم وابنه المرتد في الارتداد ادلاستحقاق الميراث ﴾	٢٢٨
(٢)	﴿ اختلاف اخ الميث وابنه النصراني في اسلامه في حيات ابيه وبعده ﴾	٢٢٨
(٢)	﴿ مسألة دعوى الابن النصراني الاسلام في حيات ابيه وكذا المرتد ﴾	٢٣٠
	﴿ كتاب اللقطة ﴾	
(٢)	﴿ الحكم في اللقطة ان كان الملتقط محتاجا ان يأكلها وان كان غنيا تصدق بقيمته اذ لم يجز صا حبه ﴾	٢٥٧

م. س.	مضمون	ع. ص.
٢٦٩	اللةطة تصدق به على المساكين ﴿	(٢)
٢٨١	﴿ اللةطة اذ السبيل فيه التعريف ﴿	(٣)
٢٨٣	﴿ مسألة اخذ السوط الساقط وغيره ﴿	(٣)
٢٠	﴿ اللةطة يعرفها الملةطة سنة ﴿	(٣)
٢١	﴿ اذا تصدق باللةطة ثم جاء صاحبها فانه يتخير بين الاجازة والضمان ﴿	(٣)
٢٢	﴿ جواز التصديق بعد التعريف باللةطة رخصة لا عزية ﴿	(٣)
٦٨	﴿ للملةطة ان يدفع اللةطة الى الامام اذا طلب ذلك منه ﴿	(٣)
١٢٨	﴿ اذا باع القاضي اللةطة ثم جاء صاحبها فابي ذلك لا يلزم القاضي شيء ﴿	(٣)
٢٦٧	﴿ من وجد لقيطاً فرفعه ثم وضعه في مكانه لم يكن عليه في ذلك شيء ولورمى فتلف كان ضامناً بدل نفسه ﴿	(٣)
٢٩٩	﴿ حكم للةطة دار الحرب اذا اللةطة حربي، مسلم او اسير او مستامن ﴿	(٤)
٣٠٠	﴿ اللةطة في دار الاسلام لا تصرف الى فقراء اهل الحرب ﴿	(٤)
٣٠٠	﴿ المسلم الملةط في دار الاسلام اذا كان محتاجاً فلا بأس باكلها ﴿	(٤)
٣٠٠	﴿ حكم للةطة دار الحرب اذا جاء صاحبها بعد ما تصدق بها الملةطة المستامن ﴿	(٤)
٣٣٢	﴿ المبدل المسألة ذوله في التجارة اذا كان في يده صبي صغير فقال هذا لقيط اللةطة قبل قوله وكان حراً ﴿	(٤)

صفحة	مضمون	ع
	﴿ كتاب الآبق ﴾	
١١٠	﴿ العبداء الامية اذا ابق الى اهل الحرب فاخذوه ثم ظهر المسلمون عليه فهو مردود على صاحبه قبل القسمة بغير شيء ﴾	(١)
١١٤	﴿ راد الآبق بحبسه بالجل ﴾	(٣)
١١٤	﴿ راد الآبق اذا قتله قبل ان ياخذ بالجل يضمن قيمته للدولة ﴾	(٣)
١٤٧	﴿ العبداء الآبق اذا رده راد بيع في جملة ﴾	(٣)
١٩٥	﴿ من تمكن من رد الآبق على مولاه فعليه ان يفعل ﴾	(٣)
١٩٤	﴿ راد الآبق يستوجب الحبس بالجل الواجب له ﴾	(٤)
١٩٣	﴿ او اسلم عبد الحربى ان رجع الينامر اغماؤه حر ﴾	(٤)
١٩٩	﴿ لو ان مدبرا او مكاتبا او ام ولد للمسلم ابق الى دار الحرب مرتدا او مسلما فاستعبدوه ثم ظهر المسلمون عليهم فهم رقيق لمولاهم على حالهم ﴾	(٤)
	﴿ كتاب المفقود ﴾	
١٩٤	﴿ المفقود كالميت فيما يستحقه ابتداء ﴾	(٢)
١٣٦	﴿ المفقود لا يرث احدا من اقربيه ما لم يعلم حياته بعينه بعد موت المورث ﴾	(٤)
١٤٠	﴿ القاضى يقضى لامرأة الاسير والمفقود بالنفقة في ماله اذا كان النكاح معلوما بينهما ﴾	(٤)
١٤١	﴿ اذا كان الاسير ودية ودين ينفق من الدين على اولاده ﴾	(٤)

٤٨٨٩	مضمون	٤٨٩٠
	وزوجته ﴿	
١٤٢	﴿ حكم ما لو انفق القاضي على زوجة الاسير وكلال الاسير جاء فانكر ا وقال اعطيتها او طلقها ﴾	
	﴿ كتاب الوقف ﴾	
١٣٢	﴿ اذا غرس شجرة في موضع لا ملك فيه لاحد اباح للناس الاصابة من غارها ﴾	
٢١٥	﴿ الامام محمد يجزى الوقف في المنقولات ﴾	
٢١٦	﴿ التسليم الى المتولى شرط تمام الوقف في قول محمد رحمه الله تعالى ﴾	
٨٥	﴿ المساجد بمنزلة الكعبة ﴾	
١٧٥	﴿ حكم الارض التي غلب عليها المشركون اولاً ثم غلب عليها المسلمون فبني فيها مسجد ثم جاء ملكها ﴾	
١٧٦	﴿ يجوز الوقف في المقار والمنقول فيما فيه المادة ﴾	
٢٤٨	﴿ وقف المنقول مطلقاً جائز عند محمد رحمه الله تعالى ﴾	
٢٤٩	﴿ التسليم شرط في الوقوف عند محمد رحمه الله تعالى فلما عند يوسف رحمه الله تعالى التسليم ليس بشرط لصحة الوقف ولكن	
	الاشهاد يكفي ﴾	
٢٦٢	﴿ الحبس باطل في المنقول وغير المنقول الا الغلة ﴾	
٢٦٥	﴿ شرائط الوقف عند الصالحين واختلافها فيها ﴾	

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
٢٦٩	﴿ ان مات القيم في حيات الذي حبس ذلك او بمسدموته (٤) فالامرفيه الى من ولاه القيم ذلك ﴾	
٢٦٨	﴿ فان مات الوصي من غير تولية منه لاحد فالقاضي يجعل القيم في ذلك من احب وليس للذي حبسه من ذلك شيء ﴾	
٢٦٧	﴿ شروط الواقف راعي ﴾ (٤)	
٢٧١	﴿ الواقف اذا جعله الواقف على اولاد فلان فان استغوا فهو لفلان فان احتاج الاولاد دخلوا في الوقف ﴾ (٤)	
٢٧١	﴿ الواقف اذا جعل وقفاً على قوم باعياهم على ان استغنوا عنه فيصرف الى الفقراء جاز ﴾ (٤)	
٢٧٢	﴿ عند محمد رحمه الله تعالى التايد شرط لجواز الوقف وعند ابي يوسف رحمه الله تعالى يجوز الوقف موقتا ﴾ (٤)	
٢٧٤	﴿ لو جعل خاناً لزول الناس فيه او مقبرة يقبر فيه موتى المسلمين بسكن خانة الغني والفقير ويقبر في مقبرته الغني والفقير ﴾ (٤)	
٢٧٦	﴿ اذا جعل الرجل خاناً وقفاً لمارة الطريق فاحتاج الى المزمة لا بأس للقيم ان يواجر منازل الخلفاء بمقدار ما يحتاج الى المزمة ﴾ (٤)	
٢٨١	﴿ حكم مسجد صلى فيه الناس ثم خرب ما حوله ﴾ (٤)	
	﴿ كتاب البيع ﴾	
٢٤	﴿ كراهة البيع المنيعة ﴾ (١)	
٤٥	﴿ نهى صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الخمر وغيرها ﴾ (١)	

٤٠	مضمون	٤٠
(١)	﴿ يحجر الكافر ببيع العبد المسلم اذا ملكه ﴾	٩٠
(١)	﴿ مسائل بيع اللقطة والافاق عليها ﴾	١٨٦
(١)	﴿ بحث استحقاق المبيع مع بينة البائع ﴾	١٤٧
(١)	﴿ المبيع في يد البائع اذا اسره السيد وتم اشتراؤه الرجل فلبائع ان يشتراه منه بالثمن وغير المشتري بين الاخذ بالثمن وبين الترك ﴾	٣٠٧
(١)	﴿ لا يمكن الكافر من عليك العبد المسلم ﴾	٢٣١
(١)	﴿ المستامن انما يمكن من اعادة ما اخرجته من داره ﴾	٣٥٥
(٢)	﴿ مسألة بيع الغنائم وغلبة المشركين عليها وعلى الثمن قبل قسمته بينهم ثم غلبة المسلمين عليهم ﴾	٣٥
(٢)	﴿ شراء كل واحد من المفاوضين لنفسه وعياله يصير مستثنى	٣٧
(٢)	﴿ لو اشترى شخصا على انه عبد فاذا هي امة ينمقذ البيع ﴾	٥٥
(٢)	﴿ من اشترى ثوبا يبرزون على انه احمر فاذا هو اخضر يكون اليوم صحيحا ﴾	٥٦
(٢)	﴿ وجوب التقابض في الفضة والذهب عند مبادلة البعض بالبعض وحرمة الفضل عند اتحاد الجنس باعتبار العين ﴾	٨٧
(٢)	﴿ لو حالف لا يشتري ذهباً او فضة فاشترى دراهم او دنانير لم يحث ﴾	٨٧
(٢)	﴿ نقاذ البيع الفا سد بقضاء القاضي ﴾	١٣٨

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
١٥٥	﴿ لو قال اول عبد مسلم اشترىته فهو حر فاشترى نصرانيا ثم اشترى مسلما عتق المسلم النخ ﴾	(٢)
١٧٤	﴿ اذا استهلك المشتري المشتري شراء فاسدا يلزم عليه ضمان القيمة ﴾	(٢)
١٩٣	﴿ الماذون اذا اشترى شيئا بشرط الخيار ثم باعه مولا فان المشتري يكون للبايع دون المشتري ﴾	(٢)
٢٧٩	﴿ بيع الكلب وغيره ﴾	(٢)
٢٧٩	﴿ بيع الهرة و كلب الصيد جائز ﴾	(٢)
٢٩٢	﴿ اتلاف المبيع بعد تقرر الثمن وانتهاء العقد لا يسقط الثمن ﴾	(٢)
٢٩٣	﴿ الابرأ لا يحتمل التمليق بالشرط كالعقد ﴾	(٢)
٢٩٣	﴿ احكام صحة الاقالة من الامير في القيمة ﴾	(٢)
٢٩٤	﴿ الرد بالعيب بعد القبض بغير قضاء يكون بمنزلة الاقالة ﴾	(٢)
٢٩٤	﴿ ايجاب البيع بطل بالتفرق قبل القبول فكذلك الاقالة ﴾	(٢)
٢٩٤	﴿ لو ادعوا قبول الاقالة في المجلس بعد الافتراق والبايع منكر لذلك فلا يقبل قولهم بالبحجة ﴾	(٢)
٢٩٤	﴿ اذا قال ان اديت الي كذا درهما من هذا الثوب فقد بعته منك فادى الثمن في المجلس فانه يكون ذلك بيعا صحيحا ﴾	(٢)
٢٩٥	﴿ لو قال التاجر قد بعته عبدي هذا من فلان بكذا قبلة من سمع ﴾	(٢)

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
	منه ذلك الكلام من غير ان يجمله رسول الله فقبل لم ينقد البيع به	
٢٩٩	﴿ الملك يثبت للمشتريين مع خيار الروية والميب ﴾ (٢)	
٢٩٩	﴿ الملك لا يثبت للمشتري مع خيار الشرط للبائع ﴾ (٢)	
٣٠٤	﴿ الاب والوصي يملكان بيع مال الصغير بالغبن اليسير ولا يملكان ذلك بالغبن الفاحش ﴾ (٢)	
٣٠٦	﴿ رجوع امير المؤمنين عثمان رضي الله تعالى عنه الى قول عبدالرحمن بن عوف رضي الله تعالى عنه ﴾ (٢)	
٣٠٦	﴿ البيع لا يتم بالواحد مباشرة من الجانبين ﴾ (٢)	
٣٠٦	﴿ لو اشترى احد الورثة نصيب سائر الورثة من التركة مع نفسه برضا هم لم يجز ذلك ﴾ (٢)	
٣٠٦	﴿ بيع الرمكة في خطيرة ومسائل قبضها وعدمه ﴾ (٢)	
٣٠٧	﴿ انواع قبض الموقوف عليه ﴾ (٢)	
٣٠٨	﴿ تقرر الثمن على المشتري باعتبار اصل القبض ﴾ (٢)	
٣٠٨	﴿ المستحق على البائع بالمقدار تسليم الى المشتري لا ابقاه يده فيها ﴾ (٢)	
٣٠٨	﴿ لو هلكت الرمكة قبل النقل ثم جاء المستحق لم يكن له ان يضمن المشتري شيئا ﴾ (٢)	
٢٠٩	﴿ حكم مال و وضع البائع المبيع بين يدي المشتري ثم هلك المبيع ﴾ (٢)	
٣٠٩	﴿ لو كان البائع وضع الثوب بالبدن المشتري وناداه ﴾ (٢)	

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
(١٠)	ان قد خلت بينك وبينه فاقبضه لم يصير قابضاً له ﴿	
(٢)	﴿ استهلك المشتري الموقوف عليه منزلة القبض منه ﴾	٣٠٩
(٢)	﴿ لو باع طيرا يطير في بيت عظيم وخلي بينه وبين البيت فان كان	٣١٠
(٢)	المشتري هو الذي فتح الباب فطار كافوه عليه الثمن ﴿	
(٣)	﴿ ما حصل بسبب خيث فالسبيل رده ﴾	٣
(٣)	﴿ فساد السبب شرعا لا يمنع ثبوت الملك بمقتضاه ﴾	٤
(٣)	﴿ المشتري شراء فاسد اذا باعه من المشتري من غيره	٥
	بيعا صحيحا فان المشتري الثاني لا يؤمر بالرد وان كان البائع	
	مأمورا بذلك ﴿	
(٣)	﴿ الا مام لو باع السبي في دار الحرب من تجار المسلمين جازيعة	٣٦
	ولو باع كنائسهم قبل ان يصير الارض دار الاسلام لم يجز بيعه ﴿	
(٣)	﴿ احكام بيع من يزيد ﴾	٥٩
(٣)	مسائل بيع الغائبين الاطعمة فيما بينهم بعد الاصابة في دار	٦٥
	الحرب ﴿	
(٣)	﴿ حكم مالو كان المشتري منهم الا بريق بالخر نصرانيا او مسلما	١٤٢
	اشتراه ثوب ﴿	
(٣)	﴿ المسلم ممنوع من تملك الخمر ﴿	١١٤
(٣)	﴿ المشتري شراء فاسدا اذا اقر بعد القبض ان العبد مدبر لافلان	١١٧
	وصدقه المقر له فانه لا يكون للبائع حق الاسترداد فساد	

٢٠٠	مضمون	٢٠٠
	البيع ﴿	
١٢٢	﴿ عند العجز عن تسليم الخمر مع وجوب السبب الموجب للتسليم (٣) ﴾	
	يجب عليه قيمته ﴿	
١٤٣	﴿ الدين بمنزلة العيب ﴾ (٣)	
١٤٧	﴿ مسائل استحقاق المبيع بعد الشراء ﴾ (٣)	
١٤٨	﴿ ما يشتره المسلم بالخمر يملكه بالقبض حتى يتغذ عتقه فيه (٣) ﴾	
	بخلاف ما يشتره بالميتة والدم ﴿	
١٥١	﴿ البيع الموقوف لا يوجب الملك ﴾ (٣)	
١٥١	﴿ الرضاء شرط صحة البيع فعند انعدامه يكون البيع فاسدا ﴾ (٣)	
١٥٥	﴿ لو اشترى عبدا من رجل بشئ لا غن له كالخمر او الميتة فقبضه (٣) ﴾	
	ومات في يده يصير مضمونا بالقبض ﴿	
١٥٥	المقبوض على سؤم الشراء وذلك مضمون بالقيمة ﴿ (٣)	
١٧٦	الزيادة الحادثة بعد القبض تمنع الرد بالعيب ﴿ (٣)	
٢٢٤	﴿ لا بأس للاسيروالمسلم من اهل الحرب ان يدلس لهم العيب (٣) ﴾	
	فما بيعه منهم ﴿	
٢٢٤	﴿ حكم بيع الذمي الخمر من الذي اذا سلم احدهما قبل القبض ﴿ (٣)	
٢٢٦	﴿ المقد اذا فسد من وجه واحد فذلك يكفي لافساده ﴿ (٣)	
٢٦٨	﴿ من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين احبته (٣) ﴾	
	يوم القيامة ﴿	

رقم	مضمون	رقم
٣٠٨	﴿ الحر لا يملك بالاسر ولا بالشراء ﴾ (٣)	
٢١	﴿ لو دخل مسلم عسكرهم وباعهم الدرهم بالدرهمين جاز اذا كانوا اهل منة ﴾ (٤)	
٦٩	﴿ التراضى معتبر في البيع ﴾ (٤)	
٧٧	﴿ لا قيمة للضمنة والجودة من الذهب والفضة عند المقابلة بالجنس ﴾ (٢)	
١٣١	﴿ لو تبايعا بعد ابراطال من خمر وثقابض اثم اسلم الحربى فالقاضي لا ينفض شيئا من بيعة ﴾ (٤)	
١٣٢	﴿ اذا جرى احكام الكفر في دار الاسلام يجوز فيه ما يجوز في دار الحرب من المعاملة ﴾ (٤)	
١٤٨	﴿ ان الزيادة المنفصلة في المبيع بعد المقد قبل القبض تجوز كالموجود في وقت العقد في حكم انقسام الثمن ﴾ (٤)	
١٥٣	﴿ البائع بشرط الخيار للمشتري اذا تصرف في المبيع ثم عاد الى ملكه لم يفسخ المشتري البيع لم ينفذ تصرفه ﴾ (٤)	
١٧٤	﴿ مشتري الارض بشراء فاسدا اذا بناها للبائع حق الاسترداد فيه بمذالك ﴾ (٤)	
١٨٠	﴿ لو ان رجلا اشترى عبدا فلم يقبضه حتى اسره المدو ثم وقع في سهم مسلم فحضر البائع والمشتري فالبائع احق به ان يأخذه القيمة ان شاء ﴾ (٤)	

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
١٨١	﴿ لو سلم المبيع الى المشتري ثم اراد ان يسترده ليحبسه بالثمن ﴾ (٤)	
١٨٤	﴿ المبيع في يد المشتري بعد نسخ البيع مضمون بالثمن ﴾ (٤)	
١٨٤	﴿ خيار الروبة يختص بالشراء المبتدأ ﴾ (٤)	
٢٤١	﴿ لا يحل لاحد ان يشتري المال المنصوب من الغاصب ﴾ (٤)	
٢٧٧	﴿ رجل اشترى فرسا فرجه عيا فركبه ليسقيه اولي حمل طه امه لم يمنع ذلك من الرد بالغيب ﴾ (٤)	
٣٧٩	﴿ الولد مع الوالدة اذا اجتمعا في ملك رجل مسلم ثم لحق احدهما دين فلا بأس بان يباع فيه دون الآخر ﴾ (٤)	
	﴿ كتاب الربا ﴾	
١٤	﴿ لا يجوز معاملة الربا مع المسلم في دار الحرب ﴾ (٣)	
١١١	﴿ لا قيمة للجودة والصفة في الاموال الربوية عند المقابلة بجنسها ﴾ (٣)	
١١٢	﴿ الربا لا يجري بين المسلم والحربي في دار الحرب ﴾ (٣)	
٢٢٨	﴿ جواز الربا مع المشركين في دار الاسلام اذا استولى عليه المشركون ﴾ (٣)	
	﴿ كتاب الكفالة ﴾	
٣٢٧	﴿ لو قتل بنفس رجل الى شهر لم يبرء بمضى الشهر ما لم يسلم نفسه لخصم اليه ﴾ (١)	
١٦٦	﴿ مسألة اختلاف الودع والمستودع ﴾ (٢)	

٤٠	مضمون	٤١
٢٤٣	﴿ بدمن في عيال المستعير كيده في الحفظ ﴾	(٢)
٢٤٣	ليس للمستعير ان يودع وله ان يغير فيما لا يتفوت الناس في الانتفاع به ﴿	(٢)
٢٤٥	﴿ الامام ان ياخذ مال الغير عند الضرورة بشرط الضمان ﴾	(٢)
٣١٢	﴿ الامر حين اضاف المقدار والمال الى نفسه فقد جعل نفسه ضامنا لذلك المال ﴾	(٣)
١٧٢	﴿ الابراء عن الكفالة بالنفس والمفوع عن دم العبد صحيح عن الربض مع وارثه ﴾	(٤)
	﴿ كتاب القضاء ﴾	
٣٢٩	﴿ النكول في باب الاموال بمنزلة الاقرار شرعا بعد قضاء القاضي ﴾	(١)
٣٢٩	﴿ بيان الفرة بين الزوجين اذا اسلم احدهما وابى الآخر ﴾	(١)
٣٣٠	﴿ الخصم اذا سكنت عن الجواب في مجلس القاضي جعله منكرا واذا سكنت عن اليمين بعد ما طلب منه جعله ناكلا ﴾	(١)
٣٣١	﴿ التوقيت نصا يمنع ان يكون لما بعد مضي المدة حكم ما قبله ﴾	(١)
٣٣٥	﴿ ان من لزمه الدين اذا استعمل يوما او يومين امله الحاكم ولم يحبس ﴾	(١)
٣٣٥	﴿ لا يحبس من عليه الدين الا وجر ﴾	(١)
١٦	﴿ قضاء القاضي في المجتهدات ﴾	(٢)

﴿ ٤٢ ﴾	مضمون	﴿ ٤٢ ﴾
١٨٠	﴿ الحاكم اذا قضى في المجتهد بشئ فليس لمن بعده من الحكام (٢) ان يبطل ذلك ﴾	(٢)
٢٥٠	﴿ ينفذ قضاء القاضي في حرمة الفرج باجتهاده ﴾	(٢)
٢٧٤	﴿ القاضي لا يلتفت الى اباة المتعنت ﴾	(٢)
٢٧٦	﴿ فتوى الامير بخلاف حكم الشريعة يكون باطلا ﴾	(٢)
٣٠٥	﴿ الجيلة للقاضي فيما يربدان يشتربه من مال اليتيم ﴾	(٢)
٣١١	﴿ لو ان قاضيا باع مال اليتيم ثم عزل فاستقضى آخر فضمن (٢) القاضي الاول للقاضي الثاني الثمن ﴾	(٢)
٣١١	﴿ امين القاضي بمنزلة القاضي ﴾	(٢)
٦٢	﴿ ولاية الشهادة دون ولاية القضاء ﴾	(٣)
١١١	﴿ الحكم فيمن استهلك اربقا على رجل فقضى عليه بقيمته من (٣) خلاف جنسه ثم افرق قبل القبض انه لا يبطل القضاء ﴾	(٣)
١٢٤	﴿ لو قضى بشهادة الفساق او على الغائب او بشهادة رجل (٣) وامرأتين بالنكاح على غائب فانه ينفذ قضاؤه ﴾	(٣)
١٢٥	﴿ مسألة بيع القاضي عبد المديون بدموته ثم ظهر انه كان (٣) مدبره ﴾	(٣)
١٣٥	﴿ القاضي ناظر لكل من عجز عن النظر بنفسه ﴾	(٣)
١٣٩	﴿ مسائل عبد المديون اذا اسرتم وقع في يد المسلمين ﴾	(٣)
١٣٩	﴿ الدين في رقبة العبد يدوم معه حيثما دار ﴾	(٣)

٤٣	مضمون	٤٣
١٤٢	﴿ مسائل بيع المبد في الدين اذا جفته بعد الاسر بالاستهلاك ﴾ (٣) او بالاذن في التجارة او قبله ﴿	
١٤٩	﴿ يطل قضاء القاضى اذا علم ان الشهود لم يكونوا من اهل الشهادة ﴾ ..	
١٤٩	﴿ مسائل تصرفات المرأ في شئ قضى له القاضى بينة به ثم ظهر بطلان القضاء بعد التصرفات ﴾	
٢٢٦	﴿ القاضى يبطل عقود الر بالتي تجرى بين اهل الذمة اذا اختصموا اليه فيها ﴾	
٢٥١	﴿ اذا قضى القاضى باجتهاده ثم تحول رأيه فانه لا يقضى ذلك ﴾ (٣)	
٩٦	﴿ لا يقضى القاضى بين المستأمنين بحقوق جرت في دار الحرب ﴾	
١١٧	﴿ المشتري للجارية اذا ادعى على البائع انها منكورة لقلان الغائب واراد اقامة البينة ليقضى القاضى عليه بارداً لم يسمع القاضى منه هذه البينة قبل حضور الزوج ﴾	
١١٧	﴿ يفرق القاضى بين المرأة وبين الزوج الثاني اذا ثبت النكاح قبله بغيره ﴾	
١٢٨	﴿ ثلاث خصال لا يواخذ بها مسلم اذا ارتكبها في دار الحرب ﴾ (٤)	
٢٠٦	﴿ لو شهد مسلمان على الاسير انه طلق امرأته ثلاثاً لا يقضى القاضى بشهادتهما ﴾	

٤٤	مضمون	٤٤
(٤)	﴿ لا يقضى القاضى على الغائب باليئنة بالطلاق والعناق كما لا يقضى عليه بالمال ﴾	٢٠٦
(٤)	﴿ الكتاب محتمل والخط يشبه الخط ﴾	٢٢٨
(٤)	﴿ اذا فوض القضاء الى غيره ثم مات والامام حي فان الثانى لا يكون قاضيا ﴾	٢٦٦
(١)	﴿ جواز التحكيم بالسياسة ﴾	١٩٦
	﴿ كتاب الشهادة ﴾	
(١)	﴿ شهادة العبد روية هلال رمضان ﴾	١٧١
(١)	﴿ لا تقبل شهادة الفاسق ﴾	٢٨٦
(١)	﴿ شهادة النساء مع الرجال حجة فيما ثبتت مع الشبهات ﴾	٢٨٧
(١)	﴿ شهادة المسلمين حجةامة ﴾	٢٨٩
(١)	﴿ شهادة المستامن بالرق على الذمية لا تقبل ﴾	٣٣٩
(١)	﴿ شهادة المستامن على المستامنة بالرق مقبولة ﴾	٣٣٩
(١)	﴿ الشهادة على عتق الامة مقبولة من غير الدعوى بالاتفاق ﴾	٣٥٠
(١)	﴿ شهادة اهل الذمة لا تكون حجة على المسلمين ﴾	٣٥١
(١)	﴿ ابو حنيفة رحمه الله عليه لا يرى الاستحلاف فى دعوى الرق ﴾	٣٥٦
(٢)	﴿ مسألة رجوع بمض الشهود قبل القضاء او بعده ولم يتقص رجوعهم نصاب الشهادة ﴾	٢٢٦
(٣)	﴿ اذا وجد قاتل من المسلمين فشهد منهم نفر على رجل انه قتله ﴾	٢٣

الصفحة	المضمون	الصفحة
	بالسيف عمدا فان شهادتهم لم تقبل لان الرقيق ليس من اهل الشهادة ﴿	
٢٤	﴿ العبد اذا شهد في حال رقه فردت شهادته ثم اعادها بعد الحرية وجب قبولها ﴿	(٣)
٦٢	﴿ ولاية الشهادة دون ولاية القضاء ﴿	(٣)
٦٢	﴿ شركة الغنائم لا تمنع الشهادة ﴿	(٣)
٦٢	﴿ شركة المالك كما تمنع قبول شهادة الشريك في المال المشترك تمنع قبول شهادة آباءه واولاده في ذاك ﴿	(٣)
٦٣	﴿ الشركة العامة لا تمنع قبول الشهادة ﴿	(٣)
١٢١	مسائل ترجيح بينة احد الخصمين ﴿	(٣)
٢٦٣	﴿ يكتفى بشهادة النساء فيما لا يطلع عليه الرجال ﴿	(٣)
٣١٧	﴿ الشهادة حجة حكيمية متمنية الى الناس كافة ﴿	(٣)
١٤٠	﴿ جواز الشهادة على الشهادة في سائر الاحكام ﴿	(٤)
١٤٣	﴿ رجل مات فادعت امرأته امرأته واقامت البينة فورسها القاضي ميراث النساء ثم قامت البينة ان الزوج كان طلقها ثلاثا في صحته فليس للورثة من تضمين الشهود شيئا ﴿	(٤)
١٦٤	﴿ المسام لا تكون شهادة الذمي عليه حجة ﴿	(٤)
٢٠٧	﴿ القضاء بالشهادة على الموت ﴿	(٤)
٢٠٨	﴿ شهادة الرجال مع النساء حجة فيما ثبت مع الشبهات ﴿	(٤)

٤٦	مضمون	٤٦
(٤)	﴿ للشهادة على النفي لا تقبل ﴾	٢١٧
(٤)	﴿ من حلف على فعل الغير يخاف على المام ﴾	٢٦٩
(٤)	﴿ شهادة مسلم واحد على اسلام الاسير قبل الاسر لا تقبل ﴾	٣٢٦
(٤)	﴿ العبد المسلم اذا كان عديلا قبلت شهادته في امور الدين ﴾	٣٣٦
(٤)	﴿ الشاهد اذا شهد ببعض ما ادعاه المدعى تقبل شهادته بقدر ما شهد ﴾	٣٤١
	﴿ ما شهد ﴾	
	﴿ كتاب الوكالة ﴾	
(٢)	﴿ الرسول في البيع لا يملك الا براء من الثمن ﴾	٢٩٢
(٢)	﴿ الواحد لا يتولى المقدم من الجائين ﴾	٣٠٤
(٢)	﴿ الوكيل بالبيع اذا ضمن الثمن للموكل عن المشتري لا يجوز ﴾	٣٧٠
(٢)	﴿ الوكيل في حقوق العقد كالمعاقد لنفسه ﴾	٣١١
(٢)	﴿ لو ظهر الاستحقاق او اليب كانت الخصومة مع الوكيل ﴾	٣١١
(٢)	﴿ الرسول في ضمان الثمن عن المشتري كغيره ﴾	٣١١
(٢)	﴿ الوكيل بالبيع اذا ابرأ المشتري عن الثمن صح ابرأؤه ﴾	٣١١
(٣)	﴿ لو امر الرجل الوكيل بان يقضى عنه دين كان له ان يرجع به عليه ولو قضى الدين بغير امره لم يرجع به عليه ﴾	١١٠
(٣)	﴿ فعل للمسايط على فعل التصرف كعمل المسايط ﴾	١٥٣
(٣)	﴿ حقوق المقد يتماق بالمعقد والمعقد فيما هو من حقوق المقد منزلة المعقد لنفسه ﴾	١٦٤

٤٨	مضمون	٤٩
(٣)	﴿ الوكيل بالصلح اذا قال صالحني من دعائك الدار التي في يد فلان كذا كان المال على الوكيل ﴾	١٦٥
(٣)	﴿ مسألة خصومة الوكيل اذا رأى الميب بمداقبض ﴾	١٦٥
(٣)	﴿ مسألة اراء الوكيل ﴾	١٦٧
(٣)	﴿ الوكيل يحبس المشتري للثمن ﴾	١٧٢
(٣)	﴿ مسألة توكيل رجل اشراء ارض فيها نخل بكر من عمر ﴾	١٧٦
(٣)	﴿ الوكيل بالشراء اذا خالف واشترى باكثر من قيمة المبيع بفنن فاحش لا يرجع عليه بشئ ﴾	٣٠٨
(٣)	﴿ الوكيل بالخلع من جهة المرأة اذا ضمن المال فرجوع الزوج يكون على الوكيل خاصة دون المرأة واذا لم يضمن المال كان رجوعه على المرأة دون الوكيل ﴾	٣١٤
(٣)	﴿ مطلق الامر بالشراء ينصرف الى الشراء بالقيمة او زيادة يسيرة ﴾	٣١٦
(٣)	﴿ رجل قال لغيره اشتر عبد فلان ولم يقل لي ولا من مالي فان ذلك مشورة لا توكيل ﴾	٣١٧
(٣)	﴿ مسائل فداء العبد المأسور ﴾	٣٢٠
(٣)	﴿ في كل موضع كان شراءه لآمر وادى القيمة من مال نفسه فله ان يجسه حتى يستوفي الثمن ﴾	٣٢١
(٤)	﴿ مسائل توكيل المرتد بعد اللحاق بدار الحرب ﴾	١٥٤

س	مضمون	ج
١٥٤	﴿ موت الموكل مبطل للوكالة ﴾	(٤)
١٥٤	﴿ لو وكل بعتق عبده أو نيعه ثم وهبه لآسان وسلمه ثم رجع في الهبة كان الوكيل على وكالته ﴾	(٤)
١٥٧	﴿ البطلان في الوكالة لا تنقأ صحيحة ابدًا ﴾	(٤)
ايضا	﴿ جهة الوكالة بمد صحتها لا يبطل بزوال الملك ﴾	(٤)
١٥٧	﴿ رجل وكل رجلا ببيع عبده أو بعتقه ثم باعه الموكل بنفسه ثم رده المشتري بخيار شرط اور وية أو عيب نفذ تصرفه ﴾	(٤)
١٨١	﴿ الوصى أو الوكيل إذا اخذ بالشفعة يلزمهما العهدة ويتوجه عليهما المطالبة بالتمن ثم برجمان به ﴾	(٤)
١٧٠	﴿ الوكيل بالشراء لا يحبس ما اشترى عن الموكل ﴾	(٤)
٣١٦	﴿ الوكيل بالشراء انما يملك الردي العيب مادام المشتري في يده ﴾	(٤)
﴿ كتاب الدعوى ﴾		
٢٣٩	﴿ مسائل ترجيع احدى اليدين عند الخصومة ﴾	(١)
٢٤٠	﴿ اي الخصومة يسمع القاضي وابه الا يسمع اذا اختصم اليه المسلم والمستامن أو المستامن في دارنا ﴾	(١)
٢١٤	﴿ لو ادعى القاتل المفوع على الولي وجحد الولي وحلف فانه يستوفي التعاص ولا يكون هذا قتلا باليمين ﴾	(١)
١١	﴿ لو ادعى على مجهول الحال وهو في يده انه ملكه فقال انا عبد لفلان لا يصدق والقول قول ذي اليد ولو قال انا حر كان القول	(٣)

٤٩	مضمون	٤٩
	قوله ﴿	
٦٢	﴿ من كان في يد نفسه فالقول قوله فيما يدعى من الحرية ما لم يثبت رقة بالحجة ﴾	
٦٣	﴿ لو شهد مسلمان على رجل انه بني داره هذا في طريق المسلمين امره الامام بهدمها ﴾	
٩٥	﴿ لو فقار رجل عين رجل منهم او قتل رجلا منهم او استهلك مالا ثم خرج هاربا الى دار الاسلام نجاء صاحب الحق وخاصة في ذلك لم يقض القاضي له بشئ ﴾	
١١٩	﴿ القول قول المنكر مع يمينه ﴾	(٣)
١٢٠	﴿ البيعة العادلة احق بالامل بها من اليمين الفاجرة ﴾	(٣)
١٢٢	﴿ اذا لا يكون الخلاف بين الشفيع والمشتري في اصل الفعل وانما الخلاف في المقدار فالمثبت للزيادة من البيتين فيه اولى ﴾	(٣)
١٥١	﴿ من ادعى امة في يد رجل انه كان وهبها منه وانها رجع فيها الآن واقام البيعة قضى القاضي له بها فاعتقها او استولدها ثم ظهر ان الشهود كانوا عبيدا فانها امر ذودة على المقتضى عليه مع ولدها وعقرها ولكن يثبت نسب الولد من المدعى استحسانا ﴾	(٣)
١٩٥	﴿ البعد اذا ادعى على مولاة المتق لا يصدق الا بحجة ﴾	(٣)
٣١٦	﴿ لو اختلف الموكل والوكيل في الثمن لا يصار الى التعالف بينهما ﴾	(٣)

رقم	مضمون	ج
٣١٦	﴿ لا يصار الى التحالف بعد تغير السلمة ﴾	(٣)
٣١٧	﴿ الآجرو المستاجر اذا مختلفان في مقدار الاجر بعد استيفاء المذمة لا يصار الى التحالف ولكن يحمل القول قول المنكر للزيادة مع يمينه ﴾	(٣)
٣١٨	﴿ مسائل مخالفة المدعى والمدعى عليه ﴾	
٢٧	﴿ من لا يدري كيف كانت حاله فالقول قوله في دعوى الحرية لنفسه حتى تقوم عليه حجة الرق ﴾	(٤)
٢٧	﴿ دعوى السبب كدعوى الحكم الثابت بالسبب ﴾	(٤)
٢٨	﴿ مسألة اقرار الحق او الرق الثابت في دار الحرب على نفسه لاحد في دارنا ﴾	(٤)
٣٦	﴿ دعوى احد الرجلين على الصغير الذي لا يبر عن نفسه بانه ابنه والاخر بانه عبده او عكس ذلك ﴾	(٤)
٧٣	﴿ المتهم وان لم يكن اميناً شرعاً فالقول قوله مع اليمين فكذلك اذا صار اميناً شرعاً ﴾	(٤)
١٢٧	﴿ لو اقرض احد الحريين صاحبه مالا او دابة ثم خرج اليها بامان فان القاضي لا يسمع الخصومة بينهما في ذلك ﴾	(٤)
١٤١	﴿ المديون لو ادعى قضاء الدين لم يصدق الا بحجة ﴾	(٤)
٢٦٨	﴿ مسألة اختلاف المعطى والمعطى له اهي قرض او صدقة او صلة ﴾	(٤)
٣٣٠	﴿ اليد في بني آدم لا تدل على انه مملوك ﴾	(٤)

٤٦	مضمون	٤٦
(٤)	﴿ حكم الدعوى على الذى فى يده انه عبده وهو يدعى حرته ﴾	٣٣٠
(٤)	﴿ كل شئ رأيت فى يد غيرك وسعك ان تشهد بالملك له ما خلا العبد والامة ﴾	٣٣٠
	﴿ كتاب الاقرار والمهد ﴾	
(١)	﴿ المهد وفاء لا غدر فيه ﴾	٩٢
(١)	﴿ لو قال لاحدى عليك الف درهم فيقول لا خرك على الف درهم ما بمالك من ذلك لا يكون اقرا ﴾	٣١٤
(١)	﴿ لو اقر ان فلان عليه الف درهم فرضا وقال المقر له من غصب فان المال يلزمه ﴾	٣٤٨
(١)	﴿ المقر اذا صار مكذبا فى اقراره يسقط حكم اقراره ﴾	٣٥٠
(١)	﴿ الاقرار بالمرأة بالرق مقبول بمنزلة للميط اذا كانت انثى فاقرت بالرق ﴾	٣٥١
(١)	﴿ لو اقرت على نفسها بما يجلها حقيقة من قصاص او رجم وجب قبول قولها ﴾	٣٥٢
(١)	﴿ الثابت بالاقرار فى حق المقر مقبول ﴾	٢١٦
(٢)	﴿ مسألة اقرار عین لانسان واقراره لا آخر ﴾	٧٨
(٣)	﴿ من اقر بالملك لا آخر فى عين ثم ملكه بعد ذلك امر بالتسليم اليه ﴾	١٠
(٣)	﴿ الوفاء بالمهد من اخلاق المؤمنين وخاف الوعد من صفات المنافقين ﴾	٦٠

٤٠	مضمون	٤٠
(٣)	﴿ اقرار المشتري فيما يكون حقه صحيح فاما فيما هو مستحق عليه للغير فهو باطل ﴾	١١٥
(٣)	﴿ الاقرار لا يكون حجة الا في حق المقر ﴾	١١٦
(٣)	﴿ لو ان رجلا اشترى جارية شراء فاسدا وقبضها ثم اقرانها مدبرة لفلان فقال فلان هي جاريتي وليست بمدبرتي فانه ياخذها امة ﴾	١١٨
(٣)	﴿ المقر له لو كذبه بطل به اقراره ﴾	١٥٦
(٣)	﴿ اقرار المرأ لا يكون حجة على غيره ﴾	٣٢٦
(٣)	﴿ اقرار مجهول الحال بالرق على نفسه صحيح ﴾	٣٢٦
(٤)	﴿ الاقرار بعد الانكار صحيح ﴾	٢٩
(٤)	﴿ اقرار المقر انما ثبت في حقه خاصة ﴾	٢٩
(٤)	﴿ من اقر لانسان بثوب كان بيان الجنس فيه الى المقر ﴾	٣٢
(٤)	﴿ الاقرار في حق المقر يلزم كقضاء القاضي ﴾	٣٣
(٤)	﴿ اقرار الرجل يصح باربعة نفر بالاب والابن والزوجة والمولى ﴾	١٣٧
(٤)	﴿ اقرار المرتد اللاحق في عبد خلقه في دار الاسلام بانه حر الاصل او انه عبدة لان غصبته منه فذلك جائز اذا عاد مسلما ﴾	١٥٣
(٤)	﴿ اقرار المكره باطل ﴾	٢٢٧
(٤)	﴿ اذا اقر بالجناية ثم ادعى سقوط حكمه بالملك فلا يصدق ﴾	٢٣٩

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
٣٣٤	﴿ أفراد الرجل جائز باربع بالمرأة والابن ومولى العتاقة ﴾ (٤)	
	﴿ كتاب الصلح ﴾	
١٧٥	﴿ جواز الصلح عن الحقوق المجعولة ﴾ (١)	
٢٩٨	﴿ الصلح من القصاص صحيح ﴾ (١)	
١١٥	﴿ يجب الوفاء بالشروط في الصلح ﴾ (٢)	
١٢٧	﴿ يجوز للمسلمين الصلح مع المشركين باعطائه الفداء اذا خافوا على نفوسهم وذرائعهم ﴾ (٣)	
٢٢٩	﴿ مسائل صلح المسلم مع الحربى عن الدين واسلامه قبل قبض البدل ﴾ (٣)	
٢٢٩	﴿ مسألة ابطال الصلح عن الدين بين المسلمين اذا مضى الاجل قبل اداء البدل ﴾ (٣)	
٢٦١	﴿ الشروط الباطلة في الصلح لا يعتبر بها ﴾ (٣)	
٣٠٨	﴿ لو امر من عليه القصاص رجلا ان يصالح اولياء الدم على مال ويعطيه الجاز ﴾ (٣)	
٣٠٩	﴿ اذا صلح بمن قصاص عليه على مال او امر غيره به كان ما خذاه في الحال ﴾ (٣)	
١٨	﴿ بانضمام البيع الى المصالحة لا يتغير حكم المصالحة ﴾ (٤)	
٥٣	﴿ المال الذى وقع الصلح عليه من القصاص فانه سالم لو رثه المقتولين قل ذلك او اكثر ﴾ (٤)	

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
	﴿ كتاب المضاربة ﴾	
(٢)	﴿ المضارب في المضاربة الفاسدة اذا عمل استوجب اجر المثل ﴾	٢١٣
	﴿ حصل الربح او لم يحصل ﴾	
(٤)	﴿ اذا تصرف المضارب بمذلق برب المال ثم رجع مسلما قبل قضاء القاضى بالحقه نفذ التصرف على المضاربة ﴾	١٥٩
	﴿ كتاب الودعة ﴾	
(٣)	﴿ بدالودع كيدالودع ﴾	٢٣
(٣)	﴿ مودع المودع اذا تلف المال يكون للمودع ان يضمنه قبل ان يحضر صاحبه ﴾	٢٠
(٣)	﴿ اشتراط الضمان على الامين مخالف حكم الشارع ﴾	٥٤
(٣)	﴿ لو كان في يده ودعة او عارية لم يكن له ان يبيعه بعد القسمة اصلا ﴾	١٣٣
(٣)	﴿ مسائل عبد كان ودعة او عارية في يد احد ثم رده له ونم اخذه المسلمون منهم ﴾	١٤١
(٣)	﴿ مسألة ارتداد المودع ولحقه ومنعه الودعة من المودع ثم واستلام اهل تلك الدار بعد ذلك ﴾	١٦٢
(٣)	﴿ من في يده ودائع للناس فلا بأس بان يوصي بها من يدفعها الى اهلها ويغزو ﴾	٢٠٢
(٤)	﴿ يصدق الرجل فيما يدعى انه انفق من الودعة مع عينه ﴾	١٤١

٤٠ ٤٠	مضمون	٤٠ ٤٠
٢٧٣	﴿ او كانت الردية في يده فقتله غيره كان للمودع حق الخصوصية والدية القيمة ﴾	(٤)
	﴿ كتاب العارية ﴾	
٦٤	﴿ اصاحبه ليد اذ ظم بحبس حقه ان يأخذ ﴾	(٣)
١١٩	﴿ ذوات الاول كالمكيل والموزون مما يجوز استقراضه ﴾	(٣)
١١٩	﴿ الثياب المستأجرة لا يجوز فيها الاستقراض وهي تكون مضمونة بالقيمة بحكم الاستقراض الفاسد ﴾	(٣)
٣٥	﴿ العارية مودعة والمبيعة مردودة والزعيم غارم ﴾	(٤)
٥٩	﴿ المستجير يد المستجير ﴾	(٤)
٢٦٩	﴿ ان يلا لوط رجلا مالا فقال حج به وانفق على نفسك مع عيالك كان ذلك قرضا الا ان ينوي به الصلة ﴾	(٤)
٢٧٢	﴿ المستجير لاسية اذ لم يشترط ركوب نفسه كان له ان يميز غيره ﴾	(٤)
٢٧٢	﴿ المستجير يملك ان يميز ولا يملك الاجارة ﴾	(٤)
٢٧٥	﴿ المستجير اذا شرط ركوب نفسه ليس له ان يركب غيره ﴾	(٤)
٢٧٧	﴿ لو اعافه ليركبه في طريق كذلك له ان يركبه في طريق اخرى ﴾	(٤)
	﴿ كتاب الهبة ﴾	
١٣١	﴿ الزيادة في عين الموهوب تمنع الواهب من الرجوع ﴾	(٢)

٥٦	مضمون	٥٦
٢١٧	﴿ حق الواهب ثابت في الرجوع في ما لم يصل اليه الموصى ﴾ (٢)	
٣٠٤	﴿ ان المحاباة الفاحشة ممن لا يملك لهبة في زلة لهبة ﴾ (٢)	
٤٠	﴿ لو هبت الريح على ثوب انسان واقته في صبح غيره فانصغ ثم انى صاحب الثوب ان يفرم لصاحب الصبح قيمته ﴾ (٢)	
٧٢	﴿ الامير اذا طمع في اسلام المشركين فمندوب له ان يقبل هديتهم ﴾ (٣)	
٧٣	﴿ هدايا الامراء غلول ﴾ (٣)	
١٣٧	﴿ لو ان العبد الموهوب اسره المد وفي الغنمة خضر الواهب له قبل القسمة فان حق الاخذ للموهوب له ﴾ (٣)	
٢٧٩	﴿ الموهوب اذا ازداد زيادة متصلة فانه لا يرجع الواهب في الاصل كما لا يرجع في الزيادة ﴾ (٣)	
١٧٤	﴿ اذا كان الموهوب له يبنى في الارض الموهوبة ثم يريد الواهب الرجوع فيها فهناك لا يتمكن من ذلك ﴾ (٤)	
٢٣٠	﴿ لو وهب المستامن في مرضه ماله كله لابنه الذي هو معه وسلمه اليه ثم جاء ابن آخر له من دار الحرب بمسد موت ابيه واراد نقض الهبة لم يكن له ذلك ﴾ (٤)	
٢٤٩	﴿ التبرع في المرض وصية ﴾ (٤)	
٢٥٢	﴿ اذا قال الرجل الي في المساكين سدة يازمه التصديق بمال الزكاة من السوائم ومال التجارة ولا ينصرف الى ما سواه ﴾ (٤)	

٥٦	مضمون	٥٧
	من رقيقه وعقاره ﴿	
(٤)	﴿ لو قال جميع ما لك في المساكين صدقة يجب عليه ان يصدق	٢٥٤
	بجميع ما كان يملك من ماله ﴿	
(٤)	﴿ الصدقة محلها الفقراء دون الأغنياء فلا يصير الغني محلاً لها بإجازة	٢٥٨
	الورثة ﴿	
(٤)	﴿ اذا قال دارى لك تسكنها كان تملكك للارربة ﴿	٢٦٩
(٤)	﴿ المال المأخوذ لله لا يكون الا صدقة على عباده ﴿	٢٦٩
	﴿ كسب الاجارة ﴿	
(١)	﴿ قول الاجير اعمل لك بدرهم من مالى لم يكن ذلك اجارة ﴿	٢٧٢
(١)	﴿ اجارة العبد المحجور نفسه ﴿	٣٦١
(١)	﴿ مسئلة فسخ الاجارة قبل المدة ﴿	٣٦١
(٢)	﴿ الحكم في الاجارة الفاسدة وجوب اجر المثل عند اقامة العمل	٨١
	ولا يجاوز به ما سمي ﴿	
(٢)	﴿ استحقاق الاجرة بعمل بمجرد القول ﴿	١٢٠
(٢)	﴿ جهالة الممقود عليه يفسد المقد ﴿	١٢١
(٢)	﴿ استيجار المسلم على الجهاد باطل ﴿	١٦٠
(٢)	﴿ الاستيجار على اداء ان فرض باطل كالا ستيجار على الصلوة ﴿	١٦٠
(٢)	﴿ الاستيجار على الميج وعلى الاذن والاقامة لا يجوز ﴿	١٦٢
(٢)	﴿ ولاية الاب والوصى في الاستيجار لليتيم بشرط النظر ﴿	١٦٤

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
٢٦٤	﴿ الوكيل بالاستيجار اذا باشر العقد باكثر من اجر المثل ﴾ (٢)	
	فذلك كله لازم عليه ﴿	
١٦٤	﴿ مسألة استيجار القاضى رجلا يمل لليتيم ﴾ (٢)	
١٦٥	﴿ ماتف في يد الاجير المشترك بغير صنعه لم يكن عليه ضمانه ﴾ (٢)	
	وماتف بجنابة يده يكون ضامنا له ﴿	
١٦٨	﴿ اجير الواحد لا يضمن ما جنت يده اذا كان فعله حاصلًا ﴾ (٢)	
	على الوجه المتاد ﴿	
١٦٨	﴿ مسألة الاستيجار على القتل ﴾ (٢)	
٢٠٦	﴿ لو آجر المنصوب واخذ الاجر فانه يكون مملوكا له ﴾ (٢)	
٢٤٧	﴿ لا بد من بيان مقدار المقود عليه في الاجارة ﴾ (٢)	
٧١	﴿ الحكم في الاجارة الفاسدة وجوب اجر المثل بمدافاء ﴾ (٣)	
	المقود عليه ﴿	
٧٠	﴿ لو ان رجلا من اهل السكر استاجر رجلا ليشلف له ﴾ (٣)	
١٣٢	﴿ مسائل اجارة عبد الغير ونسلط المشر كين عليه واستنفاذ ﴾ (٣)	
	المسلمين منهم بذلك ﴿	
١٣٤	﴿ الاجارة في حكم عقود متعددة بحسب ما يحدث من المنفعة ﴾ (٣)	
١٣٤	﴿ نفوات بعض المقود عليه لا يبطل العقد فيما بقي ﴾ (٢)	
١٣٤	﴿ حكم مالوجنى المبد جنابة في بد المستاجر ففاده الما اجر بالارش ﴾ (٣)	
٢٥٥	﴿ لا ينبغي لاحد من المسلمين ان يواجر م يتابش من الخور ﴾ (٣)	

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
	والخنازير ﴿	
١٣٩	﴿ اذا استاجر احدهما صاحبه شهر العمل معلوم باجر معلوم (٤)	
	او بخمر فان عمله له ذلك ثم اسلم الحربي قبل ايقاض الاجر فعلى	
	المستاجر اجر المثل للمامل ﴿	
١٧٦	﴿ مسألة اجارة العبد للماسور ﴿	(٤)
٢٧٤	﴿ مبادلة المنافع بالمنافع اجارة فاسدة كبيع السكنى بالسكنى ﴿	(٤)
١٧٦	﴿ الاجارة تنقض بالاعذار ﴿	(٤)
٣٥٩	﴿ مسألة اجارة الدار على الشرط ﴿	(٤)
	﴿ باب المكاتب ﴾	
٧٤	﴿ المكاتب اذا قتل مكاتباً على وجه العمد لا يجب فيه القود ﴿	(٣)
٧٦	﴿ مسألة ارث المكاتب اذا مات ﴿	(٣)
٧٧	﴿ مكاتب مات عن وفاة وترك ابناً حراً او ابناً مولوداً في الكتابة (٣)	
	ثم مات ابنه الحر عن مال ثم مات المولود في الكتابة عن مال ثم	
	ادبت كتابته فان باقى من كسب الاب برثة الابن جميعاً	
	ولا يرث واحد من الابنين من صاحبه ﴿	
٧٧	﴿ مسألة المكاتب الذى كاتبه مولاة وهو اسير فادى بدل (٣)	
	الكتابة وهو اسير ثم جمل ذمة ﴿	
٧٨	﴿ مسألة المكاتبين هم اخوة ومكاتبهم واحدة ولبعضهم ابن (٣)	
	مكاتبته على حدة فمات الاب عن مال ثم ادى ابنه فمات ثم ادبت	

الرقم	المضمون	الصفحة
	مكاتب الميت فان اخوته يرون دون ابنه ﴿	
٦٠	﴿ المكاتب اذا اشترى زوجته مع اولاده منها فاعتق المولى	(٣)
	بعض اولاده ينفذ عتقه فيه ولو اعتق زوجته لم ينفذ عتقه فيها ﴿	
٣٠٩	﴿ المكاتب احق بكسبه فيما يرجع الى حاجته ويكون هو في ذلك	(٣)
	كالحر ﴿	
٣٠٩	﴿ مسألة اسر المكاتب وعجزه قبل اداء الفداء ﴿	(٣)
٣١٠	﴿ المكاتب والمأذون عنداني حنيفة رضى الله عنه في البيع والشراء	(٣)
	بالعين الفا حش بمنزلة الحر ﴿	
٣١٠	﴿ المكاتب لا يؤخذ بضمان الكف له حتى يعتق ﴿	(٣)
٣١٩	﴿ مسائل فداء المكاتب المأسور ﴿	(٣)
٣٢٠	﴿ اواقر المكاتب بجناية خطأ على نفسه فقتضى عليه بقيمته ثم	(٣)
	عجز قبل الاداء كان عليه قصص فصالح عنه على مال ثم عجز	
	قبل الاداء فانه لا يؤخذ به حتى يعتق ﴿	
٣٩	﴿ البيع والشراء من حيث ابيه تصرف بتمتع المراجعة ﴿	(٤)
١٤٨	﴿ مسألة المكاتب يموت عن وفاء وله اولاد ﴿	(٤)
٣٠٢	﴿ المكاتب احق بكسبه من مولاه ﴿	(٤)
	﴿ كتاب الولاء ﴿	
٣١٥	﴿ بشراء العبد يكون استحقاق الولاء للمولى ﴿	(٣)
٣١٥	﴿ لا يجوز الزام الولاء احدا بغير رضاه ﴿	(٣)

الصفحة	المضمون	العدد
١٤٣	﴿ مسألة اسلام الحربي ووالاه مع رجل وتنسب ركنه ﴾ (٤)	
١٥٥	﴿ استحقاق الولاء بالعتق والتدبير ﴾ (٤)	
١٩٦	﴿ المرغم لا يكون عايه ولا لاحد فاما المدبرون امهات الاولاد ولا وهم لمو الهم ﴾ (٤)	
١٩٦	﴿ اولاء كالنسب لا يحتمل الا بطلان بعد خبرته ﴾ (٤)	
١٩٨	﴿ العتاقة تفرق من ولأه الوالاة ﴾ (٤)	
١٩٨	﴿ ولأه الولد اذا عتق الى مواليه اذا لم يكن على الولد ولأه عتاقة متصودة ﴾ (٤)	
٢٠٣	﴿ الوالاه لمن عتق ﴾ (٤)	
٢٠٣	﴿ الحربي اذا عتق عبده الحربي في دار الحرب فذلك لا يكون موحدا للولأه له ﴾ (٤)	
٣٨٠	﴿ العتاق للولأه على العتق لمن يكتون عتقه على ملك غيره ﴾ (٤)	
	﴿ باب الاستحسان ﴾	
٣٩	﴿ وان رجلا اخذ من ارض رجل كلاء او من يبره ماء كان ذلك له ولو باعه كان الثمن طيبا له ﴾ (٣)	
٤٧	﴿ عند تحقق الضرورة يجوز ان ينفع ملك الغير ﴾ (٣)	
٦١	﴿ مسألة اختلاف الزوج والزوجه اذا ثبت اليراشية قول البناء اهدية او صداق ﴾ (٣)	

٢٠٠	مضمون	٢٠٠
٢٥٠	﴿ لا بأس بأن يبيع المسلمون من المشركين ما بد لهم من الطعام (٣) والياب وغير ذلك إلا السلاح والكرام والسبي ﴾ ﴿ كتاب الاكراه ﴾	
٢٧٦	﴿ عند الاكراه ينضم القمل من المكروه وبصير آله ان كان (٢) الاكراه بالقتل ﴾	
٢٧٧	﴿ لو اكراه على الرضى بالمبصر يحال بسقط به حقه في الرد (٢) ﴾	
٢٩٢	﴿ المكروه بحق يكون محضاً (٢) ﴾	
٣٠٠	﴿ المشتري من المكروه اذا باعه من غيره فان للمكروه حق الاسترداد (٣) من الثاني كما كان له ذلك قبل شرائه ﴾	
٣٠٧	﴿ الاكراه ان كان بوعيد التالف لا يبقى له فعله اصلاً وان كان (٣) بتهديد دون ذلك لا يبقى رضاه به ﴾	
٣٤٠	﴿ من اجبر على قضاة دين الغير عليه ان يثبت له حق الرجوع (٣) عليه ﴾	
٣٤٩	﴿ مسألة ما لو اجبر سلطان رجلاً على بيع عبده فلان ودفعه (٣) اليه ﴾	
٣٥١	﴿ مما لا يحتمل النقص ينضم من المكروه اذا باشر على وجه لا يرد (٣) ﴾	
٣٨٩	﴿ يرخص في اجراء كلمة الكفر على اللسان مع طمأنينة القلب (٢) بالاعان ﴾	
٣٨٨	﴿ مسألة اكراه المشركين المسلم على حمل السلاح (٢) ﴾	

٦٣	مضمون	٦٣
(٣)	﴿ عند تحقق الضرورة يسع للمسلم اجراء كلمة الشرك على الانسان ﴾	٢١٨
(٣)	﴿ القتل اولى من اجراء كلمة الشرك على الانسان ﴾	٢١٨
(٣)	﴿ مسألة الاكراه على دلالة عورات المسلمين ﴾	٢٢٠
(٣)	﴿ المكروه على القتل لا يحل له ان يقتل المقصود بالقتل وان كان ذلك شخصا واحدا ﴾	٢٢٠
(٣)	﴿ مسألة الاكراه على اتلاف مال مسلم ﴾	٢٢١
(٣)	﴿ الاكراه على دلالة الملاح ﴾	٢٢١
(٣)	﴿ مسألة الاكراه على شرب الخمر ﴾	٢٢٢
(٣)	﴿ ليس في القتل تقية لانهم امرؤ بالمعصية ولا طاعة للمخطوق في معصية الخالق ﴾	٢٣٤
(٣)	﴿ لو قيل لتقتلك او لنمكتنا من فلانة زنجي بهاوم لا يتقدرون عليها الا بدلائله انه لا يسمعه ان يدل عليها ﴾	٢٣٦
(٣)	﴿ مسائل التخيير بين الهلاكين ﴾	٢٣٧
(٣)	﴿ لو قال ظالم لانسان لتقتلن نفسيك او لا تقتلك لم يسمعه ان يقتل نفسه ﴾	٢٣٨
(٣)	﴿ او قدت نار و قيل له لنضر بك بالسياسة حتى تقتلك او تلقى نفسك في النار حتى تحترق لم يسمعه الا انه يفسد في النار ﴾	٢٤٠
(٣)	﴿ لا باء بالاقدام على ما هو حلال عند تحقق الضرورة بسبب ﴾	٢٤٢

٥٠	مضمون	٤٠
	الاكرام ودرء يجب ذلك كما يجب في تناول الميتة وشرب الخمر ﴿ (٣) ﴾	
٢٤٢	﴿ ارهاب المسلمين والقاء الرعب والفشل فيهم وبدون تحقق (٣) النسيئة لا يسمع للمسلم الاقدام على شيء منه ﴾	
٢٧٠	﴿ لو هددوا ملكهم - يبرأ من المسلمين ان يقتل صبيامنهم او امرأة (٣) وقال ان لم تنله قتلناك كان في سمة من ان يثله وفي سمة من ان يمتنع منه حتى يقتل في دار الحرب ﴾	
٢٢١	﴿ لم يسمه ان يكفر بالله اذا خاف القتل على غيره وانما يسمه (٤) اجراء كلمة الكفر مع طمأنينة القلب بالايان اذا خاف القتل على نفسه ﴾	
٢٢٢	﴿ للظالم ان يدفع الظلم عن نفسه بما يقدر عليه ولكن ليس (٤) للظالم ان يقام غيره ﴾	
٢٦٥	﴿ رجل اكره رجلا على ان يهد مال رجل لا خرفوهب ثم ان (٤) الماكره ضمن لصاحب المال فانه يرجع بالمال للموهوب على الموهوب له ﴾	
﴿ كتاب الحجر ﴾		
٣٢٥	﴿ العبد المحجور عليه يواجر نفسه ويسلم من العمل ﴿ (١) ﴾	
٢٧	﴿ كتابة الاسير الذي اسر من دار الحرب عبده موقوف فان (٣) جعلهم الامام ذمة ينفذ ﴿	
٢٨	﴿ لو اعتق الاسير العبد او دبر او تصدق به ثم جعله الامام ذميا (٣) ﴾	

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
	يكون ماصنع باطلا ﴿	
(٣)	﴿ مسألة الحجر على المديون ﴾	٢٩٩
(٣)	﴿ امر الاب جائز على ابنته الصغير ﴾	٣١٣
(٤)	﴿ بيان حد البلوغ ﴾	٢٨
	﴿ كتاب الماذون ﴾	
(٣)	﴿ العبد الماذون اذا صنع طعاما فدا اليه غيره بغير اذن مولاه	٤٤
	لم يكن باكل ذلك بأس ﴾	
(٣)	﴿ ان الماذون المديون لو كاتبه مولاه فادى فمق كان للنمر ماء	١٥٧
	ان يضمونه قيمته يوم عتق ﴾	
(٣)	﴿ يبطل الاذن بالخروج من يد المولى كما يبطل بالابق ﴾	٣١١
(٤)	﴿ حكم العبد الماذون للمر تدبم لحاقه ﴾	١٥٨
(٤)	﴿ الدين لا يجب في ذمة العبد الا شاغلا للمالية رقبته ﴾	٢١٢
(٤)	﴿ العبد الماذون يملك التبرع بشي يسير ولا يملك التبرع بالشئ	٢٧٧
	الكثير ﴾	
(٤)	﴿ مال العبد يكون لمولاه ﴾	٣٠٢
	﴿ كتاب الفصب ﴾	
(١)	﴿ مسائل ضمان الفصب و عدمه ﴾	١٤٤
(٢)	﴿ المستعير بالجمع و دصار غاصبا ﴾	٢٠٩
(٢)	﴿ الفاصب يستوجب الاجر اذا استوفى المستاجر المنفعة بمقد	٢٩٦

﴿ ٤ ﴾	مضمون	﴿ ٤ ﴾
(٢)	﴿ المنصوب ما بقي بدالملك عليها لا تدخل في ضمانات (٢) الناصب ﴾	٣٠٨
(٣)	﴿ المنصوب من الحرب في فيء المنصوب من الذي أسلم في دار الحرب في ﴾	١٣
(٢)	﴿ يدالفاصب لا تكون كيد المنصوب منه في حكم الأحرار (٢)	١٤
(٣)	﴿ لو غصب خشباً فعمل منه قصاعاً ونحوه يكون متمسكاً (٣) بالضمان ﴾	٤٠
(٣)	﴿ من اتخذ كوزاً من تراب غيره يكون مملوكه ﴾ (٣)	٤٩
(٣)	﴿ المنصوب بالقسمة لا يصير ملكاً للفاصبين ﴾ (٣)	٧٧
(٣)	﴿ يضمن الناصب قيمة المنصوب إذا مات من وقت القبض ﴾ (٣)	١٥٥
(٣)	﴿ مسألة كتابة الناصب العبد المنصوب بغير العلم وتصادقه مع المنصوب منه بعد أداء بدل الكتابة ﴾	١٥٧
(٣)	﴿ مسألة غصب مسلم من مسلم عبداً وارثاً داه ولحقه دار الحرب (٣) بعد ذلك مع العبد وظهور المسلمين عليها ﴾	١٥٨
(٤)	﴿ لو أن حرباً دخلت أماناً فاعتصب مسلماً أو معاهداً مالا (٤) فأدخله في دار الحرب ثم أسلم كان عليه أن يردّه ﴾	١٥٩
(٣)	﴿ ضمان القيمة خلف عن رد العين عند تعذر ردّه ﴾ (٣)	١٦٠
(٣)	﴿ من حكم إلا سلام رد المنصوب على المنصوب منه ﴾ (٣)	١٦١
(٣)	﴿ المكتوبة لا تضمن بالفسب ﴾ (٣)	٢٩٩

٤٦	مضمون	٤٧
(٤)	﴿ المال يصير مملوكا لهم بالقبض اذا كانوا اظالمين فيه وان كان صاحبه اعطى بطيب نفسه بمنزلة الرشوة ﴾	٢١
(٤)	﴿ لو غصب من مسلم خيرا امر بردها عليه اذا كانت قائمة بينهما ولو كان استهلكها لم يضمن له شيئا من مثل او قيمة ﴾	٣٤
(٤)	﴿ الغصب ليس بوجوب للمالك بنفسه ﴾	٣٨
(٤)	﴿ رد القيمة عند تعذر رد العين كالدعين ﴾	٤٩
(٤)	﴿ لو غصب احد هامين صاحبه مالا ولم يستهلكه حتي خرجا اليها فان القاضي يقضي على الناصب برد المصوب ﴾	١٢٩
(٤)	﴿ لو ظهر المشركون على دار الاسلام ثم ظهر المسلمون فن حضر من اصحاب الارض قبل القسمة اخذها بغير شيء وبمدها بالقيمة ﴾	١٧٤
(٤)	﴿ المستعير من الغاصب اذا ضمن لا يرجع به على احد ﴾	٢٦٤
(٤)	﴿ الغاصب اذا هوب الغصب لرجل فاتفقه الموهوب له ضمن الغاصب فانه لا يرجع على الموهوب له بشيء ﴾	٢٦١
(٤)	﴿ الغاصب لو اجر المصوب وسلم كان الاجر للغاصب ﴾	٢٧٣
(٤)	﴿ حكم من غصب بذرا انسان فبذره في ارض نفسه ﴾	٣٠٤
(٤)	﴿ اشهاد المصوب منه على الغاصب على ان لم يرد عليه الدار يكون عليه وكذا اجراه كل شهر يستوجب الاجر المسمى ﴾	٣٥٩

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
	كتاب الشفعة	
١١٣	﴿ اذا اشترى دار العبد وفي الدار صفائح من فضة او سلاسل (٣) من ذهب فاراد الشفيع ان ياخذها بالقيمة فانه يشبث هناك بين الشفيع والمشتري حكم الربا وحكم الصرف في حصة الصفائح ﴾	
١١٣	﴿ الشفيع يتمكن من نقض تصرفات المشتري ﴾ (٣)	
١١٣	﴿ لو هدم المشتري بناء الدار التي فيها الشفعة فان للشفيع ان ياخذ ما بقي بحصته من الثمن ﴾ (٣)	
١١٧	﴿ المشتري للدار اذا اقربانها موقوفة على فلان فانه لا يبطل به حق الشفيع في الاخذ بالشفعة ﴾ (٣)	
١٢١	﴿ الشفيع والمشتري اذا اختلفا في الثمن واقاما البينة فان البينة بينة الشفيع ﴾ (٣)	
١٥٢	﴿ اذا ادعى الرجل شفعة في دار فسامها اليه ذوا اليد على دعواه ثم ظهر انه لم يكن له فيها شفعة ﴾ (٣)	
١٦٩	﴿ مدعي الوكالة من جهة الشفيع بالاخذ بالشفعة اذا اخذه ثم انكر الشفيع الوكالة فان الماخوذ يكون لاركيل بذلك الثمن ﴾ (٣)	
١٧٥	﴿ ان قضى القاضى للشفيع بالشفعة على البائع يتضمن نقض البيع فيما بين البائع والمشتري حتى لا يعود وان رده الشفيع باليب ﴾ (٣)	
١٦٩	﴿ الشفيع اذا مات لم يكن لورثته حق الاخذ بالشفعة ﴾ (٤)	
١٧٢	﴿ تساميم المريض شفعة بسبب من الاسباب يكون صحيحا ﴾ (٤)	

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
١٧٣	﴿ الشفيع اذا لم يطالب بعدم اعلم بالبيع تبطل شفيعته ﴾ (٤)	
١٧٩	﴿ تسليمه البض مطلقا كن تسليم الكيل في الشفعة ﴾ (٤)	
١٧٩	﴿ المشتري اذا هدم البناء ثم حضر الشفيع فلا سبيل له على النقص وانما ياخذ الارض محصتها من الثمن ﴾ (٤)	
١٨٠	﴿ الشفعة تختص بالمقار دون المنقول ﴾ (٤)	
١٨١	﴿ الاخذ بالشفعة هناك بطريق الشرى ابتداء في حق الشفيع ﴾ (٤)	
١٩١	﴿ من اشترى دارا بشرط الخيار ثم بيعت دار بجانب داره ثم اسقط خياره وعلم بالبيع فطالب الشفعة كان له ذلك ﴾ (٤)	
١٩١	﴿ المكاتب لومات عن وفاء وله ورثة احرار ثم بيعت دار الى جنب داره فلم يملكوا بالبيع حتى ادبت المكاتبه ثم علموا به كان لهم الشفعة ﴾ (٤)	
١٩٢	﴿ اذا بيعت دار بجانب دار الحرب فبمقتضى ما في دارنا فله ان ياخذها بالشفعة ﴾ (٤)	
١٩٢	﴿ لا شفعة للعربي في دار الاسلام ابتداء ولا بقاء ﴾ (٤)	
	﴿ كتاب المزارعة ﴾	
١٣	﴿ لا باس بتملك اراضي الخراجية ﴾ (١)	
٣٠٣	﴿ حكم زرع المسلمين في ارض الحرب ﴾ (٤)	
٣٥٤	﴿ المسلم متى اتخذ داره مزرعة وجب عليه فيها المشر والذمي لو اتخذ داره بستانا يجب عليه الخراج ﴾ (٤)	

رقم	مضمون	صفحة
٣٥٤	﴿ خراج الارض على صاحبها وليس على الزارع من الخراج شيء ﴾ (٤)	
٣٥٥	﴿ من استاجر ارضا من ارض عشر وزرعها فان المشر على رب الارض ﴾ (٤)	
٣٥٨	﴿ اذا اصاب زرع آفة فاصطلمته من غرق او غيره لم يكن في الارض خراج تلك السنة ﴾ (٤)	
	﴿ كتاب الذبائح ﴾	
٣٦	﴿ الذبي عن ذبح الحيوان الا الاكل ﴾ (١)	
١٠٠	﴿ لا باس بذبائح اهل الكتاب ﴾ (١)	
١٠٦	﴿ من استقبل قبلتنا واكل ذبيحتنا فله ما لنا وعليه ما علينا ﴾ (١)	
٤٨٩	﴿ التسمية على الذبيحة باي لسان كان اذا حصل به المقصود ﴾ (١)	
٧٥	﴿ مسائل اكل الشاة التي اخذها الذئب و عدم اكلها ﴾ (٢)	
٧٥	﴿ المتيقن به لا يتبدل الا بشيء ﴾ (٢)	
١٣	﴿ لم يحل للمسلمين اكل ذبيحة من يهود وتصر من المرتدين ﴾ (٤)	
	﴿ كتاب الاضحية ﴾	
١٧٧	﴿ لو كان الذي وقع عليه الظهور باقة لمسلم فجلها من وقت في سبعة بدنة وقلدها واشعرها ووجملها اضحية ثم حضر المالك الاول فله ان ياخذها بالقيمة ﴾ (٤)	
	﴿ كتاب الاباحه والكرامية ﴾	
٦٥	﴿ كرامة اخذ الجرس و اباحتها ﴾ (١)	

﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ريب الفقهاء ﴾ ﴿ ٧١ ﴾

﴿ ٧١ ﴾	مضمون	﴿ ٧١ ﴾
(١)	﴿ بحث قبول هدايا المشركين وعدمه ﴾	٧١
(١)	﴿ جواز التغنى في نفسه لدفع الوحشة ﴾	٧٢
(١)	﴿ سباب المسلم فسق و قتاله كفر ﴾	٧٣
(١)	﴿ قص الشارب سنة وللغازي ان يفر شاربه ﴾	٨٠
	﴿ لا بأس للسائل ان يكرر السؤال ولا ينبغي للمجيب ان يضجر من ذلك ﴾	٢٢
(١)	﴿ يستحب الاستبكار لطلب العلم وغيره وان يختار الخميس والسبت ﴾	٤٩
(١)	﴿ جواز الاشتغال بالمداواة للجراحات ﴾	٨٨
(١)	﴿ ان الله لم يخلق داء الا وخلق له دواء الا انسام والحرم ﴾	٨٩
(١)	﴿ كراهة العلاج بمظم الانسان او عظم الخنزير ﴾	٨٩
(٢)	﴿ كسر عظام الميت ككسر عظم الحي ﴾	٩٠
(١)	﴿ كراهة الخروج للنساء بغير اذن ازواجهن من البيوت ﴾	٩٤
(١)	﴿ كراهة تزويج نساء اهل الكتاب وجوازه ﴾	١٠١
(١)	﴿ اباحة قتل غير الوالدين والموالدين من ذى الرحم المحرم ﴾	٧٦
(١)	﴿ النهي عن دخول الحمام الا بازار ﴾	٤٥
(١)	﴿ حلق شعر الراس عند الاسلام ﴾	٩١
(١)	﴿ ممانعة النساء عن دخول الحمام وجوازه للضرورة ﴾	٩٣
(١)	﴿ لا بأس بانخاذ السن من ذهب او يضبب اسنانه من ذهب ﴾	٩١

رقم	مضمون	ع. ب.
	وفضة ﴿	
٩٤	﴿ النهي عن الركوب على السروج للمسلمات وجوازه لضرورة (١) شرعية ﴿	
٩٩	﴿ لا لباس بالاكل من آية المشركين ﴿ (١)	
١٠٠	﴿ لا لباس بطعام النصاري ﴿ (١)	
١٠٠	﴿ لا لباس بطعام المجوس الا الذبيحة ﴿ (١)	
١٠٢	﴿ تعريف الصابئين واكل ذبايحهم وزواج نساءهم ﴿ (١)	
٧٧	﴿ رخصة النياحة ونسخها ورخصة البكاء من غير رفع الصوت ﴿ (١)	
٣٢٧	﴿ الوفاء بالشرط واجب ﴿ (١)	
١١١	﴿ النهي عن المنكر وان كان خوف القتل وغريمته ﴿ (١)	
١٨	﴿ حرمة تشييع السيف على المسلمين ﴿ (١)	
١٨	﴿ حرمة نساء المجاهدين على القاعدین ﴿ (١)	
٦٦	﴿ حرمة النوح وتزيق الثياب وخش الوجوه عند الجنائز ﴿ (١)	
١٢٥	﴿ لا بأس للمعجزة ان يحضرن الحرب لمداواة الجرحى ﴿ (١)	
١٣٤	﴿ احكام خروج النساء لمداواة الجرحى وعدمه ﴿ (١)	
١٩٠	﴿ التعرض عن صورة القدر واجب ﴿ (١)	
٢١٩	﴿ الاواني من الامتعة في الاستحسان ﴿ (١)	
٢٥١	﴿ الوفاء بالامان والتعرض عن القدر واجب ﴿ (١)	
٦٣	﴿ مسائل جواز الشرط وعدم جوازه ﴿ (١)	

٤٠	مضمون	٤٠
(١)	﴿ المسلمون عند شروطهم ﴾	١٨٥
(١)	﴿ الوفاء بالشرط واجب ﴾	٣٢٧
(١)	﴿ لا يجوز القول بما يؤدى الى سد باب الاسترقاق على المسلمين ﴾	٣٤٤
(١)	﴿ كان كاتب ابى موسى الاشعري رضى الله عنه نصرانيا فانكر عليه امر المؤمنين عمر رضى الله تعالى عنه ﴾	٢٩٢
(١)	﴿ النبى عن الله باهل الجاهلية ﴾	١٥٥
(٢)	﴿ لا يجوز ابطال الخمس وابطال فضيل الفارس على الراجل ﴾	٢٥
(٢)	﴿ يجب علينا نصرة اهل الذمة ان قهر واو قوبنا على نصرتهم ﴾	٦٤
(٢)	﴿ جواز نشر الدراهم والسكر وغيره فى العرس ﴾	١٣٢
(٢)	﴿ اذا قل لا آكل لحم دجاج فاكل لحم ديك يحنت ﴾	١٤٢
(٢)	﴿ من قال لزوجه ان خرجت من هذا الباب فخرجت من جانب السطح لم يقع عليها شيء ﴾	١٤٨
(٢)	﴿ لا يحل مال امرء مسلم الا بطيبة نفس منه ﴾	٢٧٤
(٢)	﴿ ترك الاحسان لا يكون اساءة ﴾	١٧٥
(٢)	﴿ عدم جواز احراق المصاحف والكتب التى فيها اسماء الله وتاويل ما نقل من ذلك عن عثمان رضى الله تعالى عنه ﴾	٢٧٧
(٢)	﴿ جواز دفن المصاحف فى مكان طاهر وغسلها بالماء بعد الانقطاع ﴾	٢٧٨
(٢)	﴿ كسر المعازف وبيعها وتقسيم خطبها ﴾	٢٧٩

﴿ ٧٤ ﴾	مضمون	﴿ ٧٤ ﴾
٢٨٣	﴿ جواز حفر قبور المشركين لاستخراج ما دفن معهم من الاموال ﴾	(٢)
٥١	﴿ الامام ابو حنيفة رضى الله تعالى عنه يكره لحم الخيل وعند الصالحين ايضا يكره ذبحها واكلها في الغنائم الا من ضرورة ﴾	(٣)
٦٦	﴿ يمنع الاضياف على المائدة ان يعدوا ايدهم الى ما بين يدي الغير بدون رضاه ﴾	(٣)
٨٣	﴿ كل من سبقت يده اليه فهو احق به بمنزلة الصيد ﴾	(٢)
٣٩	﴿ ولو اخذ خشبا او حطبا من شجرة نابتة في ارض لم ينبتة احد كان صاحب الارض احق به ﴾	(٣)
٢٠٧	﴿ بحث كراهة الجرس وعدمه ﴾	(٣)
٢٠٧	﴿ لا لباس يضرب في اعلان النكاح وان كره ذلك للهو ﴾	(٢)
٢٠٩	﴿ يكره لبس الحرب الرتيقي في الحرب وغير الحرب ﴾	(٣)
٢٠٩	﴿ كراهة غمائل الجيوان في تحفاف فرس الغازي وفي زسه وسرجه وما يلبسه من الثياب ﴾	(٣)
٢٠٩	﴿ يرخص في التماثيل في البساطة والوسادة ونحو ذلك مما ينال ويجلس عليه ﴾	(٣)
٢٠٩	﴿ يكره ان يكون في آية البيت غمائل ﴾	(٣)
٢١٠	﴿ لا لباس يلبس الثوب في غير الحرب اذا كان ازراعه وباجا او ذهبيا ﴾	(٣)

رقم المسألة	مضمون	الصفحة
٢١٠	﴿ لا لباس بان يلبس خاتم فضة في فميه مسبار ذهب ﴾ (٣)	
٢١٠	﴿ ان كان التمثال مقطوع الرأس او ممحو الوجه فهو ليس بتمثال ﴾ (٣)	
٢١٠	﴿ يكره ان يجعل على الكعبة ثوب خيه تمثال ذي روح ﴾ (٣)	
٢١٠	﴿ اتخاذ التمثال في سائر المساجد مكروه ﴾ (٣)	
٢١٠	﴿ او كان التمثال في بيت فاذهبت وجوهها بالطين او الجص فان الكراهة تزول به ﴾ (٣)	
٢١١	﴿ يكره تماثيل ذي الروح في الرايات والاولية ﴾ (٣)	
٢١١	﴿ لا لباس بان يجعل فيها تماثيل شجر ونحو ذلك ﴾ (٣)	
٢١١	﴿ لا لباس بان يستر حيطان البيت باللبود ونحوها للبرداو بالحشيش لانه اذا لم يكن فيها تماثيل ﴾ (٣)	
٢١١	﴿ جواز بسط الحرير للجلوس والنوم والتوسد بالحرير ﴾ (٣)	
٢١٢	﴿ ان كان في خاتمه فص فيه صورة ذي روح فلا لباس بلبسه ﴾ (٣)	
٢١٢	﴿ لا لباس بان يكون في بيت الرجل سرير من ذهب لا يقعد عليها او اني من ذهب او فضة لا يشرب فيها ولا ياكل ﴾ (٣)	
٢١٢	﴿ جواز الصلاة بجمل الدراهم فيها تمثال ﴾ (٣)	
٤١	﴿ مسائل د ب غ جلد الغير بغير اذنه ﴾ (٣)	
٢٤٩	﴿ اخصاء بني آدم حرام بالنص ﴾ (٣)	

٥٨٩	مضمون	٥٩٠
٢٥٢	﴿ المنع عن ضرب الناقوس خارج الكنائس ﴾ (٣)	
٢٥٣	﴿ لا يجوز تحويل الكنائس من موضع الى آخر ﴾ (٣)	
٢٥٧	﴿ ليس ينبغي ان يترك في ارض العرب كنيسة ولا بيعة ولا بيت نار ﴾ (٣)	
٢٦١	﴿ يمنع المسلم من اظهار بيع الزامير والطنبور للهو والغناء ﴾ (٣)	
٢٦٩	﴿ ان المسلم لا يحمل له ان يقي روحه بروح من هو مثله في الحرمة ﴾ (٣)	
٢٧٠	﴿ لو ابتلى بمخمصة لم يحمل له ان يتناول احدا من اطفال المسلمين ﴾ (٣)	
٢٧٢	﴿ الدفع عن ذراري المسلمين فرض عين على كل مسام عند التمكن منه ﴾ (٣)	
٢٨٣	﴿ المستامن في دار بالان يمنع من ان يتجر في اديار الاسلام في اي نواحيها شاء ﴾ (٣)	
٢٨٣	﴿ لا سبق الا في خوف او نضل او حافر ﴾ (١)	
٢٣٩	﴿ ليس له ان يقتل نفسه ولا ان يمين على قتل نفسه ﴾ (٣)	
٢٤٢	﴿ اهراب المسلمين والقاء العرب والفشل فيهم وبدون تحقق الضرورة لا يسع المسلم الاقدام على شئ منه ﴾ (٣)	
٤	﴿ لا باس بدفع بعض المال على سبيل الدفع عن البعض اذا خاف ذهاب البكل ﴾ (٤)	

﴿ فهرس مسائل شروح السیر الکبیر علی ریب الفقہاء ﴾ ﴿ ۷۷ ﴾

س. ۶	مضمون	س. ۶
(۴)	﴿ جواز تحریق الکنائس وقضاء الحاجة ووطی الجوارى فیها ﴾	۸۴
(۴)	﴿ یکره للمسلم شراء مال حصل بسبب حرام شرعا ﴾	۱۲۶
(۴)	﴿ اکل مسام قتل الحربى الذى لا امان له ﴾	۱۶۲
(۴)	﴿ لا یبغى للمسلم ان یعمد الکذب بحال من الاحوال ﴾	۲۱۱
(۴)	﴿ لا يجوز الاغارة علی قتل نفسه ﴾	۲۲۰
(۴)	﴿ اذا تحقق خوف الهلاك علی احد المسلمين فیکل منه ما مودر ﴾	ایضا
(۴)	﴿ بان یبدأ بدفع سبب الهلاك عن نفسه ﴾	
(۴)	﴿ المستامن لا یحل له ان یقال علی احد منهم ولا ان یأخذ شیئا من اموالهم ﴾	۲۲۱
(۴)	﴿ جواز اعطاء الرشوة لدفع الظلم عن نفسه ﴾	۲۲۲
(۴)	﴿ لا یصح من المسلم الحکم بخلاف حکم المسلمين ﴾	۲۳۸
(۴)	﴿ لا لباس یوسم الخیوان الخبیث للامانة ﴾	۲۴۸
(۴)	﴿ لا لباس ، یا یالام الخیوان لمنفعة المسلمين خصوصاً اذا کان امرا ﴾	۲۴۸
	﴿ من امور الدین ﴾	
(۴)	﴿ لیس الانسان ان یرض نفسه للسؤال ﴾	۲۵۳
	﴿ باب اللباس والزینة ﴾	
(۱)	﴿ جواز خصاب اللحية ﴾	۱۲
(۱)	﴿ الثوب الاحمر غیر محمود ﴾	۱۲
(۱)	﴿ ارغاء ذنب المامة بین الکنفین ﴾	۶۷

﴿	مضمون	﴿
(١)	﴿ مقدار ذنب العمامة ﴾	٢٧
(١)	﴿ طريق لف العمامة ونشرها ﴾	٢٧
(١)	﴿ الذهب و الحرير حر امان على ذكرور امتي وحل لانهم ﴾	٢٢
(٢)	﴿ مسئلة صبغ الثوب بصبغ الغير بغير اذنه ﴾	٩١
(٢)	﴿ يجوز للرجال لبس قباء اوجبة حشوها قز ﴾	٩٤
(٢)	﴿ المتبر هو اللحمة دون السدى ﴾	٩٢
(٢)	﴿ ما يكون لحمته ابريسا لا يحل لبسه للرجال ﴾	٩٢
	﴿ كتاب الاشربة ﴾	
(٢)	﴿ جواز الشرب قائما ﴾	٢٦٨
(٤)	﴿ السقاية الموقوفة فانه يجوز للفقير ان يشرب من ماء كجاء مجوز	٢٥٨
	للغني ﴾	
(٤)	﴿ الماء الموضوع على الطريق يباح لثمة الفقير والغني ﴾	٢٦٥
	جميعا وكذلك الغني له ان يستقي الماء من بئر الغير ومن حوض	
	الغني كالفقير سواء ﴾	
	﴿ كتاب الصيد ﴾	
(٢)	﴿ مسئلة الصيد بين الرامين ﴾	١١٥
(٢)	﴿ الملك في الصيد يشبث بنفس الاصابة لواء احد ذكر او لاجاعة ﴾	٤٧
(٢)	﴿ الصيد اذا رماه انسان فاختنه ثم اخذه آخر ﴾	٢٦٦
(٤)	﴿ الصيد الذي يصطاده المستامن في دار الحرب ذلك الصيد ﴾	٢٩٨

٤٠	مضمون	٤٠
	يكون له	
	﴿ كتاب الرهن ﴾	
٣٠٦	﴿ مسألة عبد المرحون اذا اسره الكفار فاشتراه مسلم منهم (١) ثم ظفربه الراهن ﴾	
٣٤	﴿ مسألة المرحون الذي حرزه المشركون ثم وقع في الغنيمة (٢) ﴾	
٢١٩	﴿ عقد الرهن يوجب ملك اليد للمرهن (٢) ﴾	
١٣٤	﴿ مسائل عبد المرحون اذا اسره المشركون ثم اخذه المسلمون منهم ﴾	
١٣٥	﴿ المرهن والراهن غائب وفي قيمته فضل على الدين فان المرهن يكون متطوعا في الفضل ﴾	
١٣٧	﴿ الرهن باعتدال المالية لا باعتبار العين فانه ضمان استيفاء والاستيفاء انما يكون بالجنس لا بخلاف الجنس ﴾	
٥١	﴿ لو مات رهنتا في دارهم فعليتنا ان نرد عليهم رهنتهم ﴾ (٤)	
٥٩	﴿ من اعجب المسائل نفقة المرحون تكون على الراهن دون المرهن ﴾ (٤)	
	﴿ المرهن ﴾	
٦٠	﴿ تفسير قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يباقي الرهن ﴾ (٤)	
٧٦	﴿ مسألة رهن العبد المأسور بعدما اخذ ﴾ (٤)	
	﴿ كتاب الديات ﴾	
٧٥	﴿ وجوب الدية والكفارة اذا قتل مسلم في القتال يظن انه ﴾ (١)	

٤٠	مضمون	٤٠
	مشر ك ﴿	
٣٠٠	﴿ وجوب الدية على العاقلة في قتل الخطأ ﴾ (١)	
٥٣	﴿ لو قتل مسلم مسلماً خطأ مع غيره كان عليه نصف الدية ﴾ (٢)	
١٣٨	﴿ مسائل عبد الجاني اذا اسره العدو ثم اخذ المسلمون منهم ﴾ (٣)	
١٤١	﴿ العبد المديون اذا جنى جناية ففداه المولى يباع في الدين على حاله ﴾ (٣)	
١٤٢	﴿ العبد الجاني اذا لحقه دين ثم دفع بالجناية يباع في الدين الا ان يقضيه ولي الجناية ﴾	
١٨٢	﴿ البهيمة اذا صالت على انسان يباح قتلها دفناً ثم اذا اخذت واندفع قصده لم يحل قتلها ﴾ (٣)	
١٩٧	﴿ البهيمة اذا لم تقصد احد او لكتها تضرب كل من دامنها لم يحل قتلها ﴾	
٥٠	﴿ العبد اذا قتل قتيلاً خطياً يجب دفع نفسه الى ولي القتل الا ان يختار المولى الفداء ﴾ (٤)	
١٤٣	﴿ الشاهد ين بالقتل خطأ اذا قضى القاضي بالدية بشهادتهما واستوفى ثم جاء المشهود بقتله معيا كانا ضامنين للمال ﴾ (٤)	
	﴿ كتاب الوصايا ﴾	
٢١٨	﴿ لو اوصى بثلاث ماله ارجل دخل جميع ما في البيت ﴾ (١)	
٢١٩	﴿ الوصية اخت الميراث ﴾ (١)	
٣٠٦	﴿ العبد الموصى بخدمته لانسان مدة معلومة وبرقبته لا خرفان ﴾ (١)	

٤٠	مضمون	٤١
	الموصى له بالخدمة اذا اخذه بالثمن من المشتري من المدوفو احق به ﴿	
٢٢٣	﴿ في الوصية يدخل موالى الموالى اذا لم يكن له موال ﴿	(١)
٢١١	﴿ الوصية لذوى قرابته لا يدخل فيه ولده ووالده ﴿	(١)
١٤٧	﴿ من قال اوصيت لفلان بجارية من جوارى ذات ولم يكن له جوارى لم يكن للموصى له شئ ﴿	(٢)
١٤٦	﴿ الوصية في التركة يبدأ بها قبل قسمة الميراث ﴿	(٢)
١٤٩	﴿ لاشئ للفريم والموصى له اذا لم توجد التركة اصلا ﴿	(٢)
٢٩٠	﴿ لو اوصى الرجل بثالث ماله للمساكين فقسم القاضى واعطى الثلاثين للورثة ثم ضاع الثالث في يده فان القسمة تكون ماضية ﴿	(٢)
٣٠٤	﴿ لا يجوز لوصى اليتيم ان يشتري ماله لنفسه الا ان يكون فيه منفعة ظاهرة ﴿	(٢)
١٤٤	﴿ وصية الرجل لخدمة عبده لاحد وبغلة لآخر او بظهار دابته لاحد وبرقبته لآخر ﴿	(٣)
٣١٣	﴿ لا وصية للوارث ﴿	(٣)
٣٢	﴿ لو اوصى لاسان بشئ كان بيان الجنس فيه الى الوارث القائم مقام المورث ﴿	(٤)
٨٢	﴿ بيان اهل بيت الرجل ﴿	(٤)
٨٢	﴿ حكم اهل الرجل ﴿	(٤)

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
١٨١	﴿ وصي الصغير وشر أوئله ﴾ (٤)	
١٨٢	﴿ لوجني العبد جناية فقداه الوصي من مال الصغير يباع في الهين ﴾ (٤)	
١٨٥	﴿ في الموضع الذي يتحقق النظر فيه للعبي لا يكون الوصي متطوعاً في القداء ﴾ (٤)	
١٨٦	﴿ الوصي لا يكون متطوعاً فيما يؤدي من القداء بامر القاضي ﴾ (٤)	
٢٢٨	﴿ وصية المستامن بجميع ماله لمسلم أو ذمي تكون صحيحة ﴾ (٤)	
٢٢٩	﴿ وصية المسلم أو الذمي لحربي في دار الحرب لا تكون صحيحة وإن أجازها الورثة ﴾ (٤)	
٢٣٠	﴿ الوصية الباطلة لا تنقلب صحيحة بالاسلام ﴾ (٤)	
٢٣٠	﴿ لو لم يكن لا خيه ابن ثم ولد له قبل موت الموصي استحق ذلك الابن الوصية ﴾ (٤)	
٢٣٠	﴿ الوصية للوارث إنما لا يجوز لحق سائر الورثة فإذا انعدم ذلك الحق عند موت الموصي تمت الوصية له وليس لمن يحضر بعد ذلك أن يبطله ﴾ (٤)	
٢٣١	﴿ الوصية أنما تجب بالموت كالميراث ﴾ (٤)	
٢٣٣	﴿ الوصية للقاتل كالوصية للوارث ﴾ (٤)	
٢٣٤	﴿ تبان الدارين يمنع صحة الوصية ﴾ (٤)	
٢٣٥	﴿ المسلم إذا وصى لحربي مستامن بوصية جازت الوصية ثم الوصية تنفذ من الثالث ﴾ (٤)	

﴿	مضمون	﴿
٢٤٠	﴿ المريض متى اعطى عينا له مضروبه ليهكون ذلك حقه من الميراث او اوصى بان يدفع ذلك اليه بحقه من الميراث فذلك باطل ﴾	(٤)
٢٤١	﴿ رجل اوصى بثلث ماله للفقراء مكية يجوز ان يصرف ثلثه الى غير فقراء مكة ﴾	(٤)
٢٤٨	﴿ لا وصية للوارث ﴾	(٤)
٢٥١	﴿ الوصية في طاعة الله جائزة ﴾	(٤)
٢٥٢	﴿ لو اوصى بثلث ماله للفقراء فصرف الكل الى فقير واحد جاز عند ابى يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله لا يجوز الا ان يصرف الى الاثنين ﴾	(٤)
٢٥٣	﴿ لو قال اوصيت بثلث مالى لفلان او لهما كين كان له الثلث من كل مال ﴾	(٤)
٢٥٦	﴿ الوصية للوارث انما لا يجوز لحق الورثة فاذا جاز وبطلوا حق انفسهم فيجوز الوصية ﴾	(٤)
٢٥٦	﴿ لو قال له ضعه حيث شئت كان له ان يضمه في نفسه وفي غيره ﴾	(٤)
٢٥٧	﴿ الوارث يحجور النفع عن مورثه في مرض موته ﴾	(٤)
٢٦٠	﴿ مسائل وصية اذا قال فيها ضمه حيث شئت ﴾	(٤)
٢٦١	﴿ الوصية لا يجوز للوارث الا باجازة الورثة ﴾	(٤)
٢٦٣	﴿ الوصية للوارث اذا لم يجزها الورثة تصير ميراثا ﴾	(٤)

٢٦٣	﴿ العبد الموصى بخدمته كانت نفقته على الموصى له بالخدمة مادام الخدمة ﴾	(٤)
٢٦٤	﴿ الوصية بالمنفعة للوارث لا يجوز إلا بإجازة الورثة ﴾	(٤)
٢٦٦	﴿ الوصى إذا مات وأوصى إلى رجل فإن الوصى الثاني يكون هو أولى من غيره ﴾	(٤)
٣٠٤	﴿ الأب والوصى يملكان بزرطعام الصبي في الأرض ﴾	(٤)
	﴿ كتاب الفرائض ﴾	
٢٢١	﴿ الذرية يطلق على الأولاد وأولاد الأولاد من الرجال ﴾	(١)
٢٢١	﴿ أولاد البنات لا تدخل في الذرية ﴾	(١)
٢٢٥	﴿ كلّة كل توجب الإحاطة على سبيل الأفراد ﴾	(١)
٢٦٤	﴿ أولاد البنات ينسبون إلى آبائهم ﴾	(١)
٢٩٩	﴿ مسألة قضاء بعض الورثة دين المورث من مال نفسه أو من التركة ﴾	(١)
٢٨٦	﴿ إذا استحق نصيب بعض الشركاء يرجع المستحق عليه فiaخذ منهم حصته ﴾	(٢)
٢٨٨	﴿ إذا قسم الميراث ثم استحق نصيب البعض لا يجوز للباقين التصرف فيما في أيديهم ﴾	(٢)
٢٨٨	﴿ رجل مات عن ثلاثة عبدو ثلاثة بنين ثم استحق نصيب أحدهم لم يأخذ مما في يده إلا قدر نصيبه ﴾	(٢)

٥٠	مضمون	٤٠
٣٠٦	﴿ لو قسم التركة برضاء سائر الورثة وقبض كل واحد منهم نصيبه بعد الاقراع جاز ﴾	(٢)
٢٥	﴿ اذا سبى الكفار فاسلم بعضهم في الاسر وفيمن اسلم رجل له اب مسلم من دار الاسلام فمات احد هما ثم رأى الامام ان يجعل ذمة فان كان الميت الاسير يرث الآخرو الا فلا ﴾	(٣)
٢٨	﴿ ... ثلثة توريث اهل الدارين من اهل الحرب قباينهما اذا مات بعضهم وله ورثة في كلا الدارين ثم حملهم الامام ذمة ﴾	(٣)
٨١	﴿ ... الفصل من التركة العبد والوصية يشتر فيها حكم الارث ﴾	(٣)
٨٢	﴿ ... اذا لم يبق شيء ... صحاب الفرائض فلا شيء لاصبيات ﴾	(٤)
١٣٦	﴿ ... شرط التوريث بقاء الوارث حيا مدموت المورث ﴾	(٤)
١٣٨	﴿ ... انما ميراث اقتسم في الجاهلية فهو على قسمة الجاهلية وما ادرك الاسلام فهو على قسمة مالا سلام ﴾	(٤)
١٣٨	﴿ ... اذا اقتسم اهل الذمة موارثهم على غير قسمة المسلمين ثم اختصموا في ذلك فان الامام يبطل قسمتهم ويقسم الميراث بينهم على قسمة المسلمين ﴾	(٤)
١٣٨	﴿ ... لا يتوارث اهل ملتين فكذلك لا يتوارث اهل الدارين ﴾	(٤)
١٤٤	﴿ ... بيان ميراث القتلى من اهل الحرب واهل الاسلام ﴾	(٤)
١٤٤	﴿ ... القتل بحق لا يوجب حرمان الميراث ﴾	(٤)
١٤٤	﴿ ... العادل اذا قتل مورثه الباغي لم يحرم الميراث بالاتفاق ﴾	(٤)

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
١٤٥٠	﴿ إذا أسلم الأب والابن في دار الحرب ثم قتل أحدهما صاحبه قتل ﴾ (٤)	
	الخروج إلى دار الإسلام فالقاتل لا يرث من المقتول شيئاً	
١٤٥٠	﴿ إن قتل العادل مورثه من الأصوص فيرثه وإن قتل اللص مورثه ﴾ (٤)	
	من أهل المدل لم يرثه شيئاً	
١٤٥٠	﴿ الكافر لا يرث من المرتد شيئاً ﴾ (٤)	
١٥٠	﴿ إذا ارتد الذؤ و جان معانم جاءت بولد لأقل من ستة أشهر نذ ﴾ (٤)	
	ارتدا فهذا الولد من جملة ورتة المرتد	
١٥٠	﴿ لو جاءت بولد ستة أشهر فصاعدا لم يكن ارتدا ﴾ (٤)	
١٥١	﴿ إن مات هذا الصغير عن مال فلاميراث لأبويه ﴾ (٤)	
١٥١	﴿ المرتد لا يرث أحدا ولكن ميراثه لأخوته المسلمين ﴾ (٤)	
١٥٠	﴿ مسائل استحقاق أخذ الورتة والموصى له المبد المأسور بمد ﴾ (٤)	
	موت المولى	
١٥٣	﴿ لو مات المأسور منه ولا وارث له فميراثه لجماعة المسلمين والامام ﴾ (٤)	
	نائب عنهم	
١٨١	﴿ استغراق التركة بالدين يمنع مالك الوارث ﴾ (٤)	
١٨٥	﴿ للوارث أن يستخلص التركة لنفسه بقضاء الدين ﴾ (٤)	
	موضع آخر وليس لأحد الوارثين أن يستخلص المالك لنفسه	
	إداه نصيب الشريك من موضع آخر	
١٩٠	﴿ الشفعة لا تورث ﴾ (٤)	

﴿	مضمون	﴿
٢٣٢	﴿ من حكم الاسلام البداية بالدين قبل الهبة في المرض (٤) والوصية ﴾	
٢٣٣	﴿ حكم مال المستامن الذي مات فينا وليس له وارث ﴾ (٤)	
٢٥٣	﴿ من ترك مالا فلورثته ﴾ (٤)	
٢٨٨	﴿ الخنزير لا يورث ﴾ (٤)	
٣٢٧	﴿ شهادة الواحد غير مقبولة في حق التورث ﴾ (٤)	
	﴿ كتاب التفسير ﴾	
٢٢	﴿ تفسير قوله تعالى لبس عليكم جناح ان تبغوا فضلا من ربكم ﴾ (١)	
٣٠	﴿ تفسير قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولوا العلم ﴾ (١)	
٣٢	﴿ تفسير قوله تعالى واما تخافن من قوم خيانة فانبذ اليهم على سواه ﴾ (١)	
٣٦	﴿ تفسير قوله تعالى ولا تمزقوا الآية ﴾ (١)	
٤١	﴿ تفسير قوله تعالى ما قطعتم من لينة الآية ﴾ (١)	
٤١	﴿ سب زول قوله تعالى اذ هم قوم ان يستطيعوا اليكم ايديهم ﴾ (١)	
٤٢	﴿ سب زول قوله تعالى ما قطعتم من لينة ﴾ (١)	
٥٢	﴿ تفسير قوله تعالى وادعوا لذي انعم الله عليه ﴾ (١)	
٦٨	﴿ تفسير قوله تعالى فاذا انسلخ الا شهر الحرم ﴾ (١)	
٧٩	﴿ تفسير قوله تعالى واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ﴾ (١)	

٤٠	مضمون	٤٠
٨٦	﴿ تفسير قوله تعالى ومن يؤلمهم يومئذ ذرة ﴾ (١)	
٨٨	﴿ سبب نزول قوله تعالى وان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن ﴾ (١) فتحر بر رقبة مؤمنة ﴿	
١٠٦	﴿ سبب نزول قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول ﴾ (١)	
١١١	﴿ سبب نزول قوله تعالى ولا تاة واباديكم الى التهلكة ﴾ (١)	
١١٢	﴿ تفسير قوله تعالى طوبى للذاتين والذين طوبى لهما منكم ﴾ (١)	
١١٨	﴿ سبب نزول قوله تعالى هذا ان خصمان اعتصموا ﴾ (١)	
١٣٨	﴿ تفسير قوله تعالى ومن يؤت الحكمة فقد اوتى خيرا كثيرا ﴾ (١)	
١٦٥	﴿ سبب نزول قوله تعالى نساءكم حرث لكم ﴾ (١)	
١٦٩	﴿ سبب نزول قوله تعالى اذ فتحنا لك فتحا مبينا ﴾ (١)	
٢٠٦	﴿ سبب نزول قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم ﴾ (١)	
٢٠٩	﴿ تفسير قوله تعالى الا من سبق عليه القول ﴾ (١)	
٢٢٧	﴿ تفسير قوله تعالى ورفع ابوه على العرش ﴾ (١)	
٢٦٥	﴿ تفسير قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم ﴾ (١)	
٣١٢	﴿ سبب نزول قوله تعالى يا ايها النبي قل لمن في ابدنكم من الاسرى ان يعلم الله في قلوبكم خير ايؤتكم خيرا مما اخذ منكم ﴾ (١)	

٢٠٠	مضمون	٢٠٠
٣١٤	﴿ معنى قوله تعالى فن شاء فأمروا ومن شاء فليكفر ﴾	(١)
٣٢٠	﴿ تفسير قوله تعالى أنهم لا إيمان لهم ﴾	(١)
٢	﴿ سبب نزول قوله تعالى يدعونك عن الأنفال ﴾	(٢)
١٣	﴿ سبب نزول قوله تعالى والذين تبوء الدار ﴾	(٢)
٤٠	﴿ تأويل قوله تعالى والنجم والشجر يسجدان ﴾	(٣)
٨٥	﴿ سبب نزول قوله تعالى ومن يتق الله يجعل له مخرجا ﴾	(٥)
٢٨٦	﴿ سبب نزول قوله تعالى ما كان لابي ان يكون له اسرى حتى يشحن في الارض ﴾	(٣)
٢٨٦	﴿ تفسير قوله تعالى لولا كتاب من الله سبق ﴾	(٢)
٢٨٧	﴿ سورة براءة من آخر ما زلت ﴾	(٣)
٢٨٧	﴿ سبب نزول قوله تعالى يا ايها النبي قل ان في ايديكم من الاسرى ﴾	(٣)
١٤	﴿ سبب نزول قوله تعالى حتى سطوا الجزية عن يدوم صاغرون ﴾	(٤)
	﴿ كتاب الفضائل ﴾	
٦	﴿ فضيلة الرباط ﴾	(١)
٧	﴿ قال عليه السلام خير الناس من ينفع الناس ﴾	(١)
٣٧	﴿ بشارة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بتلك امته كوز كسرى وقبصر ﴾	(٢)

ش.ح.	مضمون	ح.
٣٨	﴿ اخبار ابي بكر الصديق رضى الله تعالى عنه بقرب اجله ﴾	(١)
٦٧	﴿ فضيلة عبدالرحمن بن عوف رضى الله عنه ﴾	(١)
٧٧	﴿ فضيلة حمزة رضى الله تعالى عنه ﴾	(١)
٧٩	﴿ فضيلة سعد بن ابي وقاص رضى الله تعالى عنه ﴾	(١)
٨٢	﴿ شجاعة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونباته ﴾	(١)
٩٧	﴿ فضيلة البداية بالسلام و الاجر عليه ﴾	(١)
٩٧	﴿ رد السلام على المرسل و القاصد كليهما ﴾	(١)
١٠٧	﴿ الكف عن الصعبة الابخير ﴾	(١)
١٠٧	﴿ فضائل الخلفاء الاربعة ﴾	(١)
١٠٨	﴿ محبة علي وعثمان رضى الله تعالى عنهما من مذهب اهل السنة ﴾	(١)
١٣٧	﴿ القرآن حبل الله المتين من اعتصم به نجى ﴾	(١)
١٣٨	﴿ خير الناس من تعلم القرآن وعلمه ﴾	(١)
١٥١	﴿ فضيلة خبيب رضى الله عنه ﴾	(١)
١٥٦	﴿ تقديم اكثرهم اخذ القرآن عند الدفن ﴾	(١)
١٥٧	﴿ كرامة ابي ايوب الانصارى بعد الدفن واسلام المشركين برؤيتهما ﴾	()
١٥٩	﴿ تنظيم القوم اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ﴾	(١)
١٧٩	﴿ فضيلة عبد الله بن ايس رضى الله عنه ﴾	(١)

٥٠	مضمون	٤٠
٢٢٦	﴿ فضيلة الحسين رضي الله تعالى عنهما ﴾	(١)
٣١٦	﴿ خير العالمين في الدنيا بعد الانبياء والمرسلين المتخصصون ﴾	(١)
٤٣	﴿ عز الاسلام باسلام عمر رضي الله تعالى عنه ﴾	(٢)
١٣٢	﴿ معجزة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في البدنات زدقن اليه ﴾	(٢)
٢٤٦	﴿ كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يمنع سائلا شيئا انه ﴾	(٢)
٢٦٧	﴿ جوابات المسائل للعسرين بن علي رضي الله تعالى عنهما ﴾	(٢)
٢٧١	﴿ اجابة دعاء سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه ﴾	(٢)
١٨١	﴿ بعثت لاتمم مكارم الاخلاق ﴾	(٣)
٢٠٧	﴿ فضيلة نسبية بنت كعب رضي الله تعالى عنهما ﴾	(٣)
٢٠٨	﴿ الصلوة في حصون المسلمين ومدائهم افضل الخرس ﴾	(٢)
٢٠٨	﴿ الجمع بين العبادتيق فضل من اداء احدهما والاعراض عن الآخري كالجمع بين الصوم والاعتكاف وبين الطواف وقراءة القرآن ﴾	(٣)
٢٢١	﴿ اظهار الصلاة في الدين وما يفيظ المشركين اعظم الاجر ﴾	(٣)
٢٢٢	﴿ السعيد من وعظ بغيره ﴾	(٣)
٢٢٣	﴿ مثل عباس رضي الله تعالى عنه انت اكبر ام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال هو اكبر مني والاسن منه ﴾	(٣)
٢٦٩	﴿ حرمة اطفال المسلمين كحرمة الكبار منهم ﴾	(٣)

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
٣٠٠	﴿الظالم حرام على المستامن والذي والمسلم﴾	(٣)
٤	﴿قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لبعض اصحابه اجعل﴾	(٤)
	مالك دون نفسك ونفسك دون دينك﴾	
٤	﴿وليس لاهو من ان يذل نفسه وقد اعزه الله تعالى﴾	(٤)
٦٨	﴿خير امراء السرايا يزيد بن حارثة اقسامه بالسوية واعده له﴾	(٤)
	في الرعية﴾	
٨٣	﴿الرجل الواحد من المسلمين خير من مائة رجل من﴾	(٤)
	المشركين﴾	
٢٢٦	﴿فضيلة اهل البدر رضوان الله تعالى عليهم اجمعين﴾	(٤)
٢٦٠	﴿الطواف للآفاقي عكة افضل من الصلوة﴾	(٤)
٢٨٧	﴿اسلام النصراني بمذل عمر رضي الله تعالى عنه﴾	(٤)
	كتاب القصص	
٣٠	﴿نصيحة عمر رضي الله تعالى عنه لبدوي﴾	(١)
٣٩	﴿قصة ابي سفيان لامراء الشام﴾	(١)
٤٢	﴿قصة فتح بني النضير﴾	(١)
٥٢	﴿وجه اهزام المسلمين يوم حنين﴾	(١)
٧٦	﴿قصة نذب حمزة رضي الله تعالى عنه﴾	(١)
٨٢	﴿قصة غزوه الحنين﴾	(١)
٨٢	﴿نداء ابليس يوم حنين﴾	(١)

س.م	مضمون	ع.ب.
٨٥	﴿ قصة بني قريظة ﴾	(١)
٨٩	﴿ دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم على قومه يوم أحد ﴾	(١)
١٠٣	﴿ حكاية عيادته صلى الله عليه وآله وسلم اليهودي وإسلامه عند الموت ﴾	(١)
١٠٩	﴿ قصة تكلم أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما في القدر ﴾	(١)
١١٣	﴿ قصة قتل يثمل خالد إلى بني جذيمة يوم فتح مكة ﴾	(١)
١١٧	﴿ قصة مبارزة عتبة وشيبة ابني ربيعة والوليد يوم بدر ﴾	(١)
١٣٤	﴿ قصة صفية بنت عبد المطلب قتلت يهوديا يوم الخندق ﴾	(١)
١٣٥	﴿ الاختلاف في من على رضي الله تعالى عنه حين أسلم وحين استشهد ﴾	(١)
١٤٥	﴿ قصة ربح الزبير رضي الله تعالى عنه ﴾	(١)
١٤٩	﴿ قصة ذى النضير من الخندق أرج بالنهر وان ﴾	(١)
١٥١	﴿ قصة قتل خبيب وتسميته بسيد الشهداء ﴾	(١)
١٥٧	﴿ قصة وفاة أبي أيوب الأنصاري في الفزاة ووصيته ﴾	(١)
١٥٨	﴿ قصة موت عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله تعالى عنه بالحبيشة ﴾	(١)
١٦٨	﴿ كان أنكسائي أن خالة الإمام محمد بن الحسن رحمه الله عليهما ﴾	(١)
١٦٩	﴿ قصة إيمان أم هانئ لدى قرابة لها وقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أجرتنا من أجرت ﴾	(١)

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
١٧٥	﴿ قصة ابن الهيثم وبشارته بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل مبعثه ﴾	(١)
١٧٦	﴿ قصة تكلم هرمان مع سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه ﴾	(١)
١٧٧	﴿ قصة معاوية مع عمر وبن عبسة السلمي في معاينة الروم ﴾	(١)
١٧٨	﴿ قصة بئث عبدالله بن ايس و قتل سفيان بن عبدالله بن سبيح الهذلي ﴾	(١)
١٨٠	﴿ قصة قتل كعب بن الاشرف ﴾	(١)
١٨٥	﴿ قصة فتح خيبر ﴾	(١)
١٨٧	﴿ قصة زواج صفية ام المؤمنين رضي الله تعالى عنها ﴾	(١)
١٨٧	﴿ قصة روايات صفية في المنام ان القمر وقع في حجرها ﴾	(١)
٢٢٢	﴿ حكاية يحيى بن يعمر والمهدي الاظيف علي ان الولد من وربة الام و آبائها ﴾	(١)
٢٨٢	﴿ لما قرب النبي صلى الله عليه وآله وسلم بخيبر قال الله اكبر خربت خيبر ﴾	(١)
٣١٣	﴿ قصة اسلام عبدالله بن ابي السرح يوم فتح مكة ﴾	(١)
٣٢٨	﴿ قصة رجل من المشركين دخل المدينة بعد وفاة احد ﴾	(١)
٣٦٤	﴿ قصة زول بني قريظة على حكم سيد بن معاذ رضي الله عنه وحكمه فيهم وقصة شهادته ﴾	(١)

٤٠	مضنون	٤١
٣٩٧	﴿ قصة من قتل من بني قريظة ﴾	(٧)
٩	﴿ قصة قتل أبي جهل ﴾	(٢)
٦	﴿ أشهر الروايتين في قتل أبي جهل ﴾	(٧)
١٥	﴿ قصة سيف ذي النمة لخلاف زعم الروافض ﴾	(٢)
١٥	﴿ مبنی مذهب الروافض على الكذب ﴾	(٢)
٢٥٦	﴿ مقدار اخذ سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه عن بيت المال ﴾	(٢)
٢٦٢	﴿ قصة قتل بني قريظة وعتبة بن أبي سبيط والنضر بن الحناث ﴾	(٢)
	﴿ ومبدين وهب ﴾	
٢٦٦	﴿ قصة رجل سل السيف على النبي صلى الله عليه وآله وسلم حفظ الله تعالى عنه ﴾	(٢)
١٨٣	﴿ قصة قتل امرأة تشتم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ﴾	(٣)
١٧٣	﴿ قصة قتل عمر بن عتي مصعب بنت مروان ﴾	(٢)
١٨٤	﴿ قصة قتل أم قرفة ﴾	(٣)
١٨٥	﴿ قصة قتل بلانة خلد بن سويد ﴾	(٣)
١٨٥	﴿ قصة اهداء زينب بنت اخ مروحب شاة مصلية يوم خيبر الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ﴾	(٣)
١٨٧	﴿ قصة قتال الزبير من النجاشي مع عدوه ﴾	(٣)
٢١٩	﴿ وجه تسمية عاصم بن الدبر ﴾	(٢)
٢٢٥	﴿ اختلاف الناس في وقت اسلام العباس رضي الله تعالى عنه ﴾	(٣)

﴿ ٩٦ ﴾ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء

٥٠٠	مضمون	٥٠٠
٢٣٣	﴿ حكاية روياء روى الرشيد ﴾	(٣)
٢٥٤	﴿ دعاء عمر رضي الله تعالى عنه على بلال واصحابه لمخالفتهم اياه ﴾	(٣)
	في مسألة جمل اهل سواد الكوفة ذمة ﴿	
٢٥٨	﴿ حدود ارض العرب ﴾	(٢)
٢٨٧	﴿ قصة سعد بن الزنمان انه خرج معتبر ابدوقمة بدر فحبسه ﴾	(٣)
	ابو سفيان ﴿	
٢٨٧	﴿ قصة مفاداة زينب ابنة الرسول بفداء زوجها ﴾	(٣)
٢٨٨	﴿ نزوح النبي صلى الله عليه وآله وسلم جوبربة بمدا فتدت ﴾	(٢)
٣٣٢	﴿ مكالمه الامام الاعظم رضي الله تعالى عنه مع منصور الدوانيقي ﴾	(٣)
	الخليفة ﴿	
٣٣٨	﴿ قصة سي هواذن ﴾	(٣)
٤	﴿ قصة غزوة الاحزاب واشتداد الجال على المسلمين ﴾	(٤)
٦١	﴿ كتاب صالح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع اهل مكة ﴾	(٤)
	يوم الحديبية ﴿	
٦٣	﴿ ابتداء تقرر التاريخ في عهده المومنين عمر بمشاوره الصحابة ﴾	(٤)
	رضوان الله تعالى عليهم من هجرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ﴿	
٩٠	﴿ ذكر اسلام ابي سفيان وزوجته رضي الله تعالى عنهما ﴾	(٤)
٢٤٩	﴿ ان عمر رضي الله تعالى عنه حبس ثلاثين الف بمر وثلاث ﴾	(٤)
	مائة فرس موسوماني انجازهن حبس في سبيل الله ﴿	

﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ٩٧ ﴾

م. ٤٠٠	مضمون	٤٠٠
٣٨٤	﴿ قصة خروج الحجاج بن علاط الى مكة ورجوعه منها الى مكة ﴾ (٤)	
	﴿ كتاب الامارة ﴾	
٤٧	﴿ وجوب طاعة الامير ﴾ (١)	
٤٧	﴿ تأمير المسافرين بن احد امنهم ﴾ (١)	
٩٨	﴿ العرافة هي الرياسة ﴾ (١)	
١٠٨	﴿ اذا عدل السلطان فعمل الرعية الشكر وللسلطان الاجر ﴾ (١)	
١١٣	﴿ الاجتهاد دلائل يعارض النص ﴾ (١)	
١١٤	﴿ حكم اطاعة الامراء ﴾ (١)	
١١٤	﴿ قداذر من انذر ﴾ (١)	
١١٦	﴿ طاعة الامام فرض بدليل مقطوع ﴾ (١)	
١٤٥	﴿ للامير ولاية النظر لكل من عجز عن النظر لنفسه ﴾ (١)	
١٤٦	﴿ ولاية الامير البيع والانفاق ﴾ (١)	
٣٢١	﴿ في موضع النظر للامام ولاية الاكرام ﴾ (١)	
٩٣	﴿ الذين لا منعة لهم يصيرون غزاة باذن الامام ﴾ (٣)	
	﴿ كتاب بر الوالدين ﴾	
٧٥	﴿ مسائل بر الوالدين ﴾ (١)	
١٠٥	﴿ الامر باحسان الوالدين وان كانا مشركين ﴾ (١)	
١٢٣	﴿ بر الوالدين واجب والتحرز عن عقوبتها فرض عليه بعينه ﴾ (١)	
١٢٣	﴿ من اصبغ ووالداه ارضيان عنه فله بابان مفتوحان الى الجنة ﴾ (١)	

مضمون	١٢٣	١٢٨	١٢٨	٢٠٥	٦١	٦١	٦٢	٦٢	٦٣	٦٣	٦٤	١٣١	١٣٦	١٣٧	١٧٨
(١) ﴿ الجنة عند رجل الام ﴾															
(١) ﴿ الاستيدان من الابوين ﴾															
(١) ﴿ ترك ما يلحق الضرر والمشقة بهما فرض ﴾															
(٣) ﴿ لا ينفذ والرجل بغير اذن الوالد ﴾															
﴿ باب البركة في الخيل ﴾															
(١) ﴿ البن في الخيل ﴾															
(١) ﴿ تعريف الاقرح والادم والارتم والكميت والارجل ﴾															
(١) ﴿ مسابقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع ابي بكر وعمر رضي الله															
تعالى عنهما ﴾															
(١) ﴿ مسألة اخلاء الفرس ﴾															
(١) ﴿ لا يحضر الملائكة شيئا من الملاهي سوى النضال والرهان ﴾															
(١) ﴿ جواز المسابقة على الاقدام ﴾															
(١) ﴿ منع النخاسين عن الرخص ﴾															
﴿ كتاب السفر ﴾															
(١) ﴿ يجوز السفر للتعلم والحج والتجارة وان كره والده ﴾															
(١) ﴿ القرعة بين النساء وقت السفر ﴾															
(١) ﴿ النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى ان يسافر بالقرآن															
في ارض العدو ﴾															
(٢) ﴿ حكم القرعة بين النساء عند قصد السفر ﴾															

٥٠	مضمون	٥٠
٢٠٦	﴿ خروج النساء للتداوى وغيره اذا كانت مع ذى رحم ﴾ (٣)	
	ولا تسافر المرأة فوق ثلاثة ايام ولها اليها الا ومها زوجها او ذورحم	
	محرم منها ﴿	
	﴿ القواعد الكلية الاصولية ﴾	
٨٣	﴿ الحرب خدعة ﴾ (١)	
١٠٥	﴿ الحكيم باسلام من صلى بالجماعة ﴾ (١)	
١١٢	﴿ اكثر ما يخاف لا يكون ﴾ (١)	
١١٣	﴿ الاجتهاد لا يلطرض النص ﴾ (١)	
١٢٠	﴿ المفهوم ليس بحجة و مفهوم الصفة و مفهوم الشرط ﴾ (١)	
	في ذلك سواء ﴿	
١٤٢	﴿ لا ينبغي الحكيم على الموهوم خصوصاً فيما يكون الواجب فيه ﴾ (١)	
	الاخذ بالاجتياظ ﴿	
١٤٢	﴿ حرمة المالك باعتبار حرمة المالك ﴾ (١)	
١٤٧	﴿ الثابت بالينة كالثابت باتفاق الخصم ﴾ (١)	
١٩٤	﴿ الثابت بالعرف كالثابت بالنص ﴾ (١)	
١٩٦	﴿ ان البناء على الظاهر فيما يتندر الوقوف على حقيقة جائز ﴾ (١)	
١٩٧	﴿ ضد تحقق المعارضة وانعدام الترجيح يجب الاخذ بالاجتياظ ﴾ (١)	
١٩٨	﴿ قول المتهم لا يكون حجة ﴾ (١)	
١٩٨	﴿ العادة تجمل حكماً اذا لم يوجد التصريح بخلافه ﴾ (١)	

٢٠٢	﴿ البناء على الظاهر واجب ما لم يتبين خلافه ﴾	(١)
٢٠٢	﴿ بين الناس شركة عامة في الكلاء والماء ﴾	(١)
٢٠٨	﴿ مجرد الخير لا يصلح حجة ﴾	(١)
٢٠٩	﴿ قول المناقض لا يعتبر ﴾ .	(١)
٢١٠	﴿ الإنسان من جنس قوم أبيه لا من جنس قوم أمه ﴾	(١)
٢١٧	﴿ الثابت بالينة كالثابت بالمعينة ﴾	(١)
٢٢٣	﴿ الجمع بين الحقيقة والمجاز ﴾	(١)
٢٢٣	﴿ اسم الأخوة عند الإطلاق للذكور والإناث ﴾	(١)
٢٢٥	﴿ كلمة كل توجب الإحاطة على سبيل الأفراد ﴾	(١)
٢٥١	﴿ ما اجتمع الحلال والحرام في شيء الأغلب الحرام الحلال ﴾	(١)
٢٥٣	﴿ تحكم المكان أصل في الشرع ﴾ .	(١)
٢٥٣	﴿ إذا تحقق المماضة يرجع جانب الحرمة على الحل ﴾	(١)
٢٦٦	﴿ التعريف بالاسم كالتعريف بالإشارة ﴾	(١)
٢٦٧	﴿ للمرف عبارة في معرفة المراد بالاسم ﴾	(١)
٢٧٩	﴿ الحكيم في المشترك ﴾	(١)
٢٩٤	﴿ خبر الواحد لا ينفك عن الشبهة ﴾	(١)
٢٩٧	﴿ خبر الواحد فيما يرجع إلى أمر الدين حجة ﴾	(١)
٣٠٣	﴿ مطلق الكلام يتقيد بدلالة الحال ﴾	(١)
٣٠٤	﴿ المطلق فيما يحتمل التأييد بمنزلة المصريح يذكر التأييد ﴾	(١)

٤٠	مضمون	٤١
٣٠٥	﴿ مطلق الكلام يتقيد بالمقصود ﴾	(١)
٣٢١	﴿ الثابت بالضرورة يتقدر بقدرها ﴾	(١)
٣٢٤	﴿ خبر الواحد في امر الدين حجة ﴾	(١)
٣٢٦	﴿ المحتمل لا يماز المنصوص ﴾	(١)
٣٢٦	﴿ مفهوم الشرط كمفهوم الصفة ﴾	(١)
٣٢٦	﴿ مفهوم الشرط ليس بحجة ﴾	(١)
٣٢٧	﴿ انما يعمل المعارض بحسب الدليل ﴾	(١)
٣٢٩	﴿ المعلق بالشرط يثبت لوجود الشرط ﴾	(١)
٣٣٢	﴿ المعلق بالشرط معدوم قبل الشرط ﴾	(١)
٣٣٤	﴿ يسقط اعتبار دلالة الحال اذا جاء التصريح بخلافها ﴾	(١)
٣٣٥	﴿ الزيادة على النص في معنى النسخ ﴾	(١)
٣٤٤	﴿ القدرة على الاصل قبل حصول المقصود بالخلف تسقط	(١)
	اعتبار الخلف --	
٣٤٧	﴿ لا يجوز ان يثبت في التابع حكم آخر سوى الثابت فيمن	(١)
	هو اصل	
٣٤٨	﴿ الاتفاق على الحكم لا يعتبر عند الاختلاف في السبب ﴾	(١)
٣٤٩	﴿ الامان عقد محتمل للنسخ ﴾	(١)
٣٥٠	﴿ للتناقض في الدعوى لا يمنع قبول البيعة ﴾	(١)
٣٥٨	﴿ ولاية الامان لكل مسلم نابتة شرعا كولاية الشبهة	(١)

مضمون	١٠٢
ولا تنعدم هذه الولاية بغير الامام ﴿	
﴿ ان البلوغ باعتبار نبت المانة ﴿	٣٦٦
﴿ مدة بلوغ الغلام ﴿	٣٦٧
﴿ المطلق لا يحمل على المقيد في حكمين مختلفين ﴿	٣٦٨
﴿ الشركة تقتضي المساواة ﴿	٣٦٩
﴿ الشركة الخاصة لا تمنع الملك في المشترك بخلاف الشركة العامة ﴿	٤٣٨
لا يثبت خطاب الشرع في حق المخاطبين ما لم يعلموا به ﴿	٤٦٨
﴿ ذو المدد اذا قوبل بذى عدد ينقسم الاحاد على الاحاد ﴿	٥٢٦
﴿ الفعل المضاف الى جماعة بعبارة الجمع يقتضي الاتقسام على الافراد ﴿	٥٢٧
﴿ العام كالنص في اثبات الحكم في كل ما يتناول له ﴿	٥٩٨
﴿ العارض قبل حصول المقصود بالشئ كالمقترن باصل السبب ﴿	٦٢٨
﴿ بمجرد الاسلام يصير ماله معصوما في الاثم دون الحكم ﴿	٨٣٨
﴿ عند التعريف بالاشارة يسقط اعتبار النسبة ﴿	٩٥٨
﴿ التمييز متى كان مفيد احجب اعتباره ﴿	١٢٤٨
﴿ المختلف فيه بامضاء الامام باجتهاده يصير كالمتفق عليه ﴿	١٣٤٨
﴿ اسم البقر لا يتناول الجاموس ﴿	١٤٤٨

رقم	مضمون	صفحة
١٥١	﴿ اي كلمة جمع يتناول كل واحد من المغاطين على سبيل الانفراد ﴾	(٢)
١٨٢	﴿ لا يجوز مخالفة الاجماع ﴾	
٢٦٨	﴿ مال المسلمين لا يصير غنمة للمسلمين بحال ﴾	(٢)
٢٩٦	﴿ المادة معتبرة في تقييد مطلق الكلام ﴾	(٢)
٢٩٩	﴿ المعلق بالشرط معدوم قبل وجود الشرط ﴾	(٢)
٥٧	﴿ تاخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز ﴾	(٣)
٦٩	﴿ ما عرف قيامه فلاصل بقاءه ما لم يعلم الهلاك ﴾	(٣)
٧٨	﴿ الاسلام يمنع ابتداء الاسترقاق ولا يمنع الرق الثابت ﴾	(٣)
٨٠	﴿ ببعض العلة لا ثبت شيء من الحكم ﴾	(٣)
٨١	﴿ ان ما كان ثابتافانه يبقى بقاء بعض آثاره ولا يرتفع الا باعتراض معنى هو مثله او فوقه ﴾	(٣)
١٢٥	﴿ مطلق الفعل يكون محمولا على الصواب ما لم يتبين فيه الخطاء وما يفعل عن اجتهاد ونظر يكون محمولا على الصواب ما لم يمكن ﴾	(٣)
١٥٠	﴿ المالك لا يثبت ابتداء بغير سبب ﴾	(٣)
١٥٦	﴿ الاستهلاك موجب للضمان بمد القبض ﴾	(٣)
١٦٢	﴿ الحرية يتأكد بنفس الاسلام ﴾	(٣)
١٩٩	﴿ السكران في الحكم كالصاحي ﴾	(٣)

٤٠	مضمون	٤٠
(٢)	﴿ عند اجتماع الحقوق يبدأ بالام ﴾	٢٠٧
(٣)	﴿ لا بأس بان يقد الخيل في رعايتها في الحرب وغير الحرب ﴾	٢٠٩
(٣)	﴿ ان القمل متى كان مباحا مطلقا لا يصير ذلك سببا موجبا للدية والكفارة ﴾	٢١٧
(٣)	﴿ الاستدامة فيما يستدام كالانشاء ﴾	٢٣٨
(٣)	﴿ الخيار للمرء بين الشئين اذا كان مفيدا لفائدة ﴾	٢٣٩
(٣)	﴿ قتل الثقات الاخبار حجة شرعية في وجوب العمل بها ﴾	٢٦٣
(٣)	﴿ خبر الواحد حجة للعمل في باب الدين ﴾	٢٦٣
(٢)	﴿ الشرط لما صح به وجب الوفاء به شرعا ﴾	٢٩٦
(٣)	﴿ قيمة الحر قدر دية ﴾	٣٠٨
(٣)	﴿ المتبر في باب الحر في الفداء دية وفي المكاتب قيمته ﴾	٣١٨
(٣)	﴿ الكسب يملك املك الاصل ﴾	٣٢٢
(٣)	﴿ اعطاء الامان على التقرير على الظلم لا يجوز ﴾	٣٢٧
(٣)	﴿ لا يجوز ترك الواجب للاستعجال ﴾	٣٢٨
(٣)	﴿ من ابتلى بليتين فعليه ان يختار اهوئها ﴾	٣٣٢
(٤)	﴿ السفينة اذا لم يره مأمور ﴾	٧
(٤)	﴿ المطلق من الكلام بتقيد بدلالة العرف ﴾	١٦
(٤)	﴿ التصريح بموجب المقد كالصريح بلفظ المقد ﴾	١٧
(٤)	﴿ الحرمات تحتل التوقيت ﴾	١٧

١٠٥	مضمون	١٠٥
(٤)	﴿ المصير الى البديل عند فوات الاصل لا مع قيامه ﴾	١٧
(٤)	﴿ المعروف بالعرف كالمشروط بالنص ﴾	٢٣
(٤)	﴿ انما يثبت الحكم على المقصود دلا على ظاهر اللفظ ﴾	٢٣
(٤)	﴿ مطلق التسمية ينصرف الى ما هو المعروف بالعرف ﴾	٢٥
(٤)	﴿ العرف يسقط اعتباره عند وجود التسمية بخلافه ﴾	٢٥
(٤)	﴿ تقييد المطلق لا يجوز الا بدليل ﴾	٢٩
(٤)	﴿ مع جهالة الجنس لا يصح التسمية في شيء من العقود ﴾	٣١
(٤)	﴿ الجهالة في الصفة لا تمنع صحة التسمية فيما ينبي امره على التوسع كالنكاح ﴾	٣١
(٤)	﴿ المباح يملك بالاحراز ﴾	٣٤
(٤)	﴿ وجوب الضمان باعتبار العصمة والتقوم في المحل فلما وجوب رد العين لا يستدعي العصمة والتقوم في المحل ﴾	٣٤
(٤)	﴿ الشيء ينفسخ عما هو مثله ﴾	٣٨
(٤)	﴿ المفو انما يسقط ما كان مستحقا لاما في خاصة ﴾	٥٠
(٤)	﴿ الاصل في الناس الحرية ﴾	٧١
(٤)	﴿ عند اجتماع الحظر والاباحة يناب الحظر ﴾	٧٤
(٤)	﴿ الحلي غير المتاع ﴾	٧٥
(٤)	﴿ السلاح كل ما يقاتل به ما خلا السكين ﴾	٧٥
(٤)	﴿ اعتبار العرف في اطلاق الاسم ﴾	٧٥

م.م.	مضمون	م.م.
٨٤	﴿ بيان من يشمله اسم الذرية واسم النساء والبنين والولد ﴾ (٤)	٨٤
٨٤	﴿ النحل بمنزلة الذرية ﴾ (٤)	٨٤
٨٤	﴿ يجب العمل بالهجاز اذا تمذر العمل بالحقيقة ﴾ (٤)	٨٥
٨٥	﴿ المساجد لله بمنزلة الكعبة ﴾ (٤)	٨٥
٨٥	﴿ ادني الجمع المتفق عليه ثلاثة ﴾ (٤)	٨٦
٨٦	﴿ الشرط يقابل المشروط جملة ﴾ (٤)	٩٥
٩٥	﴿ المرأة في المقام تابعة لزوجها ﴾ (٤)	٩٦
٩٦	﴿ الزوج في المقام لا يتبع امرأته ﴾ (٤)	٩٧
٩٧	﴿ يجوز الحكم بالعصمة بين المسلمين وان كان احدهما في دار الحرب ﴾ (٤)	١٠٠
١٠٠	﴿ الكتاب ممن نأى كالخطاب ممن دنا ﴾ (٤)	١١٦
١١٦	﴿ المستامن لا يطالب بموجب المعاملة الموجودة منه في دار الحرب وهو مطالب بموجب المعاملة الموقعة منه في دار الاسلام ﴾ (٤)	١١٨
١١٨	﴿ ثبوت التبع بثبوت الاصل ﴾ (٤)	١١٨
١١٨	﴿ المالك لا يكون تبعاً للمملوك في المقام ﴾ (٤)	١١٨
١١٨	﴿ معنى التبعة يتبى بالبلوغ ﴾ (٤)	١٢٠
١٢٠	﴿ يفارق الجد الاب في ظاهر الرواية في اربعة احكام ﴾ (٤)	١٢٠
١٢٠	﴿ استدلال لطيف على الفرق بين الجد والاب ﴾ (٤)	

﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ريب الفقهاء ﴾ (١٠٧)

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
١٧٣	﴿ الشيء إنما يقدر حكماً إذا كان يتصور حقيقة ﴾ (٤)	
١٧٥	﴿ الاستدامة فيما يستدام كالإنشاء ﴾ (٤)	
١٤٤	﴿ التأويل الباطل ملحق بالتأويل الصحيح في الحكم وإن كان مخالفاً له في اللفظ ﴾ (٤)	
١٥٥	﴿ التدبير لا يحتمل الانتقاض ﴾ (٤)	
١٥٥	﴿ البيع والهبة قاطع للملك ﴾ (٤)	
١٦٥	﴿ دار الحرب دار سبي واسترقاق ﴾ (٤)	
١٦٨	﴿ الراضى بالمقام في دار الحرب من أهل دار الحرب ﴾ (٤)	
١٧٧	﴿ حكم الموضع حكم الموضع ﴾ (٤)	
١٧٧	﴿ الملك الثابت للأوارث هو الملك الذي كان للمورث ﴾ (٤)	
١٧٧	﴿ أم الموصى له فأنما يملك العين بسبب جديد ﴾ (٤)	
١٧٨	﴿ الأخذ بالبدل لها يكون ممن يملك العين ﴾ (٤)	
١٧٩	﴿ الفداء يكون بمقابلة الأصل ﴾ (٤)	
١٩٧	﴿ الولد يتبع خير الأبوين ديناً ويتبع الأم في الحرب ﴾ (٤)	
٢٠٠	﴿ الحرية المتأكدة بالامسلا م أو بداء الاسلام لا ينقض بالاسترقاق ﴾ (٤)	
٢٠٨	﴿ ما لا ينافي الكفر وجوبه ابتداء لا ينافي بقاء بطريق الأولى ﴾ (٤)	
٢٠٩	﴿ التأويل الباطل في حق أهل الحرب يلحق بالتأويل الصحيح في الأحكام ﴾ (٤)	

٤٠	مضمون	٤٠
(٤)	﴿ ارتكاب حرام لا يترك الى ارتكاب حرام آخر شرعا ﴾	٢١١
(٢)	﴿ الشيء لا ينسخه الا ما هو مثله او فوقه ﴾	٢١٦
(٤)	﴿ الجنون اذا وجد مرة فهو لازم ابدًا ﴾	٢١٨
(٤)	﴿ لا يقاس المنصوص على المنصوص ﴾	٢٢٥
(٤)	﴿ في حق المسلمين يستعمل لفظ التميز لا العقوبة ﴾	٢٢٥
(٤)	﴿ من في دار الحرب في حق من هو في دار الاسلام كالميت ﴾	٢٢٩
(٤)	﴿ الاجازة انما تلحق الموقوف لا الباطل ﴾	٢٣٠
(٤)	﴿ المستامن غير مطالب بموجب معاملة كانت في دار الحرب ﴾	٢٣٢
(٤)	﴿ عند اجتماع الحقيين يبدأ بأقواهما ﴾	٢٣٢
(٤)	﴿ الباطل لا يلحقه الاجازة ﴾	٢٣٤
(٤)	﴿ شرط صحة الصدقة التمليك ﴾	٢٤٤
(٤)	﴿ الصدقة تمام بالقبض ﴾	٢٤٤
(٤)	﴿ ان سبيل الله اذا اطلق براديه الغزو والجهاد دون غيره ﴾	٢٤٥
(٤)	﴿ تبرعات الصحيح يعتبر من جميع المال ﴾	٢٤٩
(٤)	﴿ النبرع في المرض وصية ﴾	٢٤٩
(٤)	﴿ ما كان على وجه الاباحة يستوي فيه الغني والفقير ﴾	٢٥٨
(٤)	﴿ خير الامور واساطها ﴾	٢٥٩
(٤)	﴿ المغرور يرجع على الغارب اغره ﴾	٢٧٣
(٤)	﴿ كل قرينة كانت على سبيل الاباحة تستوي فيه الغني ﴾	٢٧٤

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
	والفقير ﴿	
٢٧٦	﴿ الصريح اقوى من الدلالة ﴾	(٤)
٤٧٩	﴿ الضرورات تبيح المحظورات ﴾	(٤)
٢٩٢	﴿ الحق متى ثبت لا يبطل بالتأخير ولا بالكتمان ﴾	(٤)
٢٩٥	﴿ وجوب الحق لا يفوت بالتأخير ﴾	(٤)
٣١٤	﴿ لا قوام للدلالة مع النص ﴾	(٤)
٣٢٢	﴿ الاسلام يحرم عن القتل ولا يحرمهم عن الاسترقاق ﴾	(٤)
٣٢٥	﴿ الاسلام عاصم ﴾	(٤)
٣٢٦	﴿ قول الواحد المدل في امور الدين مقبول كما يقبل في الاخبار عن طهارة الماء ونجاسته وكما يقبل في هلال رمضان وكما يقبل في رواية الاخبار عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ﴾	(٤)
٣٣٥	﴿ قول المسلم الواحد في امور الدين مقبول ﴾	(٤)
٣٥٠	﴿ فرض العين لا يترك بالنافذة او بما هو من فروض الكفاية ﴾	(٤)
٣٥٠	﴿ القلب حكم فيما ليس فيه دليل ظاهر ﴾	(٤)
٣٧٨	﴿ ان الذي في حق المستا من منزلة المسلم في حق الذي في احكام الدنيا ﴾	(٤)
٣٨٠	﴿ لا يبقى للانسان الملك على نفسه ﴾	(٤)



تم بحمد الله هاهنا فهرس مسائل شرح السير الكبير
الذي رتبته المطبعة لتسهيل افادة الناس على سبيل
ترتيب الفقهاء وضوابط الله عليهم
اجمعين وآخر دعوانا ان الحمد لله
رب العالمين

